بانوراما الاحداث والتطورات

Week End

العدد :(٩٤) ... تموز ٢٠١٧

المشهد العالمي...رؤى ودراسات

الحصادالاخباري للربع الثاني من العام ٢٠١٧

"نشرة اسبوعية الكترونية تصدر نهاية كل اسبوع وتتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والاقليمية والابرز عالميا وتم تصنيف المواضيع بما يسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية، سيتم اغناء النشرة الاسبوعية وتطويرها حسب اتجاهات الاحداث وتطورات المرحلة "

Week End

رصد اسبوعي سياسي و تحليلي

يصدره مركز الرصد والمتابعة في الاتحاد الوطني الكردستاني

هذا العدد

المشهد العالمي

تمر المنطقة بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبلها ونفوذها ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

حساسية التوتر الإقليمي دفع جميع دول المنطقة لحشد قواها وتحالفاتها استعداداً لما ستحمله الايام القادمة ومواجهة احتمالات المرحلة المقبلة،ويقع اقليم كردستان وبقية اجزاء كردستان في صلب تلك التوترات والصراعات مع غياب التفاهمات الدولية لإدارة الصراع في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالارهاب ومابعد دحر الارهاب والمرحلة الجيوسياسية والتداعيات على المنطقة وشعوبها وهذا الموقع والتوقيت يتطلبان التشاور والتنسيق حول العديد من القضايا ومعرفة اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي عبر الاستفادة من المواقف والاحداث الماضية واخذ الدروس الممكنة ليكون سلاحا فكريا ،معلوماتيا ومدروسا بوجه التطورات والمستجدات والحفاظ على المكاسب وحمايتها .

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القاريء الكريم من النخبة السياسة والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا فصليا للربع الثاني من العام ٢٠١٧ والمقتصر على المشهد العالمي الذي طغى عليه الكثير من التطورات والمستجدات ويمر ايضا بمرحلة مخاض عسير للوصول الى حافة الاستقرار الستراتيجي والثبات على حالة استقطاب ليس سهلا الوصول اليها بسبب ضبابية السياسات والستراتيجيات والمصالح المتصادمة .

في هذا العدد لاتجدون الاخبار والتقارير بل اضواء على المشهد العالمي واتجاهات الاحداث عبر رؤى ودراسات وبحوث مختلفة تساعد القاريء الكريم على فهم آفاق مجمل التطورات العالمية ومآلاتها خلال الربع الثاني من هذا العام .

هيئة التحرير : محمد مجيد - عبدالله علي- هريم عثمان - دياري هوشيار- ليلى رحمن – هەڵۆ یاسین

رئيس التحرير: محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

Email: ensatmagazen@gmail.com Facebook: Web: pukmedia.com/ensat

ابریل ۲۰۱۷

عن الإسلام السياسي والشعبوية

*رشيد بوطيب

نقد الإسلام السياسي لن يكتمل من دون نقد لسياق الاستبداد الذي أنتجه

النظام الإستبدادي لم يتورع عن استغلال الدين لأغراض سياسية

يصف الفيلسوف السياسي الفرنسي كلود لوفور الديموقراطية بـ «القلق الممأسس»، وهو ما يعني أن الديموقراطية نظام منفتح، وصيرورة تعلم مستمرة. إنها تقف على النقيض من الرؤية الشعبوية للسياسة، لأن الشعبوية لا تقوم فقط على معاداة النخب الحاكمة، بل تعادي التعدد السياسي والمجتمعي في شكل مبدئي، كما أوضح ذلك الفيلسوف السياسي الألماني يان فيرنر مولر في كتابه: «ما الشعبوية؟»، والذي أدين له في هذا المقال بالكثير.

إن مولر يرى أن الشعبوية تقوم على «تمييز أخلاقي بين الخطأ والصواب»، والشعبويون يزعمون أنهم وحدهم من يمثل «الشعب الحقيقي»، وهذا لا يعني استحالة وجود معارضة شرعية لهم، بل إنه يؤسس، وهو ما يمثل الأمر الأخطر في هذا السياق، لمعيار نهائي للإنتماء السياسي، وما يمثله ذلك من خطر على الصيرورة الديموقراطية والتنوع المجتمعي. فالديموقراطية، كما يرى يان فيرنر مولر، تقوم على «صدف تاريخية»، قد يتخللها أيضاً الكثير من الظلم، لكنها أيضاً نظام قادر على تصحيح أشكال الظلم هذه، و «التفاوض حول معايير جديدة للإنتماء».

هذا يؤكد أن الشعب من طبيعة «بوليفونية»، ولا يمكن الحديث بصوت واحد عنه، بل الأكثر من ذلك، يمكننا القول إن الشعب يتحول إلى صيرورة، أو كما عبر عن ذلك يورغن هابرماس: «إن الشعب لا يتحقق إلا في صيغة الجمع». إنه «صيرورة مجهدة، يتوجب خلالها التفاوض باستمرار حول الانتماء والنضال من أجله»، يقول يان فيرن رمولر. لكنه يعتبر أن «من يمارس السياسة انطلاقاً من حقيقة أخلاقية مطلقة، ولا يبحث عن الشرعية لدى الذات الجمعية التي هي الشعب، ليس شعبوياً»، ويضرب مثلاً هنا بالإسلامويين الذين يتم ربطهم خطأ في رأيه بالشعبوية، لأنهم يتصفون بالراديكالية ومعاداة النظام الليبرالي، إذ في رأيه أن الإسلاميين «قد يتوجهون إلى كل منسجم، مثلاً «جماعة المؤمنين» في العالم، لكنهم لا ينظرون إلى الشعب كنقيض للنخب الفاسدة، باعتباره «نقياً أخلاقياً»، بل باعتباره هو الآخر فاسداً ويتوجب إيقاظه من سباته أو تخليصه من ظلاله».

وبالفعل، فإن الإسلام السياسي يمارس السياسة أو يطلب ممارستها انطلاقاً من حقيقة أخلاقية مطلقة، وحتى نكون أكثر دقة، انطلاقاً من حقيقته هو عن هذه الحقيقة المطلقة أو التي يريدها مطلقة. كما أنه لا يمكن اعتباره، مثل الشعبوية، نتاجاً للسياق الديموقراطي وتناقضاته، ولأزمة التمثيل السياسي. إنه الابن

الشرعي لأنظمة سياسية مستبدة، فشلت في الوفاء بأهداف حركات التحرر الوطني. وهو في سياسته يمارس نوعاً من التماهي بالمتسلط، لأن بنيته الداخلية غير ديموقراطية.

لهذا أعتقد، وعلى النقيض مما عبر عنه الفيلسوف السياسي الألماني، أن ما يربط الإسلام السياسي بالشعبوية، أكثر مما يفرق بينهما. فعلى مستوى البرامج السياسية مثلاً، يقدم الإسلام السياسي، شأن الشعبويين، برامج سياسية تبسيطية، ويفرط في الحديث عن ضرورة تخليق السياسة. أجل، يمكننا، لا ريب، أن ننتقد الوضع السياسي القائم باسم القيم الإسلامية السمحة، والتي هي قيم، في نهاية المطاف، كونية، وهو نقد لن نعدمه لدى الحركات اليسارية أيضاً، وإن كانت تأتي به من معين آخر غير الدين، لكن لا يمكننا أن نمارس السياسة باسم الإسلام وندعي أننا ديموقراطيون، لأننا حينها نعمد إلى تحويل الإسلام إلى لاهوت سياسي، في حين أن الإسلام دين، وأن القرآن نفسه يعرفه كدين وليس كسياسة. والسياسة صراع وتفاوض وبراغماتية وتنازلات ومساومات.

ومن مظاهر الشبه أيضاً بين الإسلامويين والشعبويين، هو ما يمكن أن نصطلح عليه بفكر العودة. فكلاهما يطلب العودة إلى ماضٍ ذهبي معين، فالشعبويون الأوائل طلبوا العودة إلى العالم النقي للفلاحين، وحياتهم القروية، أو باختصار: «العودة إلى الشعب»، والإسلامويون يطلبون العودة إلى «الإسلام»، وكلاهما، الشعب والدين، لا يمكن الحديث عنهما إلا بلغة الجمع، وكلاهما صيرورة وتحول، ومن يطلب الحديث عنهما بلغة المفرد يخطئ الطريق إلى الاثنين، ولا يهدف سوى إلى السيطرة. وكما يدعي الشعبويون «التمثيل الأخلاقي الحصري للشعب»، يدعي الإسلام السياسي أنه ما يمثل الإسلام «الحقيقي». إنه يحوله إلى «ملكية سياسية»، وبلغة أخرى إلى منطق للإقصاء والهيمنة.

وأحياناً، قد يلتقي الإسلاموي والشعبوي في الشخص نفسه، وهو ما لم ينتبه إليه الفيلسوف يان فيرنر مولر، كما الحال في الأنظمة الديموقراطية التي يحكمها الإسلام السياسي، فيصرح رئيس البلاد مثلاً، ومن دون ذرة خجل: «نحن الشعب. من أنتم؟». لكن خطورة الإسلام السياسي أكبر من خطورة الشعبويين، فهو لا يطلب فقط السيطرة على السياسة، بل على الضمائر أيضاً، لأنه لا يكتفي بإقصاء خصومه ونزع الشرعية الديموقراطية عنهم، بل إن خطورته تكمن في إقصاء خصومه من الهوية الجمعية، باعتبارهم أعداء للدين، وباعتباره الممثل الوحيد الشرعي لهذا الدين.

إن نقد الإسلام السياسي لن يكتمل من دون نقد لسياق الاستبداد الذي أنتجه، إذ لا يجب أن ننسى أن النظام الإستبدادي لم يتورع عن استغلال الدين لأغراض سياسية، فجاء الرد عليه تسييساً متطرفاً للدين، لكنه تسييس يخرجنا من السياسة التي لم ندخلها، وبسبب الإستبداد، لم ندخلها بعد!

***كاتب مغربي**

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٤/١ :

أسكتلندا لإنكلترا: الانسحاب يقابله الانفصال

* محمود القصاص

من ستكون صاحبة القلب الشجاع ماي أو ستيرغن

كان المشهد مختلفا في أسكتلندا في سبتمبر عام ٢٠١٤ عندما توجه الناخبون للتصويت في الاستفتاء على استقلال بلادهم. حينها، خشي الأسكتلنديون أن يؤدي خروج بلادهم من المملكة المتحدة إلى خروجها بالتبعية من الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن عضوية أسكتلندا كدولة جديدة في الاتحاد تتطلب موافقة كافة الدول الأعضاء به، في الوقت الذي أشارت فيه إسبانيا إلى أنها لن تقبل بعضوية أسكتلندا، إذا استقلت، حتى لا تكون سابقة تشجع أقليم كاتالونيا، وعاصمته برشلونة، الذي يتطلع بدوره إلى الاستقلال عن إسبانيا.

هذا بالإضافة إلى مشكلة العملة التي ستتم بها المعاملات في أسكتلندا بعد استقلالها، إذ أوضح جورج أوزبورن، وزير الخزانة البريطاني في ذلك الوقت، أنه لن يسمح لأسكتلندا بالتعامل بالجنيه الأسترليني إذا قررت الانفصال، الأمر الذي أثار مخاوف الكثير من البنوك والمؤسسات المالية، التي تتخذ من أدنبره مقرا لها، من أن تهتز معاملاتها المالية إذا أجبرت على التخلي عن الجنيه الإسترليني.

وأعلن بعضها عن خطط لنقل المراكز الرئيسية إلى لندن لتفادي أي تقلبات مالية ناجمة عن تغيير العملة في أسكتلندا. هذا علاوة على المخاوف من تغيير أسعار الفائدة التي تتم على أساسها المعاملات المالية، والشكوك في قدرة أسكتلندا، كدولة جديدة مستقلة، على جذب استثمارات كافية، خاصة إذا كانت خارج السوق الأوروبية الموحدة.

هل يمكن أن تتراجع بريطانيا عن بريكست

رئيسة وزراء بريطانيا أصرت بعد تفعيل المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة الأربعاء على أنها "لحظة تاريخية لا يمكن العودة عنها"، ولكن بعد ذلك بساعات، قال رئيس البرلمان الأوروبي أنطونيو تاجاني إنه يمكن نظريا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ولكن فقط بموافقة الأعضاء السبعة والعشرين الباقين في الاتحاد.

وقال تاجاني "إذا غيرت المملكة المتحدة رأيها لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها" يجب أن تقرر سائر الدول الأعضاء في الاتحاد أن كان يمكنها أن تفعل ذلك أم لا".

وتعكس هذه التصريحات المتعارضة في الظاهر الغموض السياسي والقانوني المتعلق بمعرفة أن كان طلاق بريطانيا من الاتحاد هو طلاق بائن. فالمادة ٥٠ غير المعروفة التي أصبحت شهيرة الآن غامضة تماما بشأن هذه المسألة وغيرها. فهي تفيد أن "على أي دولة عضو تقرر الانسحاب أن تخطر مجلس الاتحاد بنيتها". ثم تضيف "إذا طلبت دولة انسحبت من الاتحاد الانضمام إليه مجددا فينبغي إخضاع طلبها للإجراءات المشار إليها في المادة ٤٩"، في إشارة إلى القسم المتعلق بتقديم طلبات جديدة للانضمام.

قالت المحكمة العليا البريطانية أنه "من المتفق عليه" أن الإخطار بالمغادرة "لا رجعة عنه ولا يمكن أن يكون مشروطا"، رغم أنها لم تكن تعطي رأيا في هذا الموضوع وإنما بشأن استشارة البرلمان في ما يتعلق ببريكست.

ويبدو أن المفوضية الأوروبية توافق على ذلك، إذ قالت في بيان حول المادة ٥٠ الأربعاء إنه "ما ان يتم تفعيل المادة لا يمكن عكسها بصورة منفردة. الإخطار هو نقطة اللاعودة".

ولكن يبدو أن هذا يترك المجال مفتوحا أمام الإمكانية التي طرحها الإيطالي تاجاني حول موافقة الدول الأعضاء الأخرى لعكس مفعول الإبلاغ.

طرح البرلمان الأوروبي إمكانية إبطال المادة ٥٠ في قرار حول البريكست سيتم التصويت عليه الأسبوع المقبل مشيرا إلى إن كان ذلك يتعلق بالقول إن "إبطال الإخطار يحتاج لتوفر شروط محددة" ولا يمكن "إساءة استخدامه" بهدف تحسين شروط عضوية المملكة المتحدة الحالية.

وقال خبير قانوني في الاتحاد الأوروبي إن كل العمل الذي جرى لصياغة المادة ٥٠ قبل نحو عشر سنوات كان يركز على تسهيل عملية الانسحاب وإن مسؤولي بروكسل ظنوا أن لا عودة عنها. ولكن الخبير الذي طلب عدم ذكر اسمه نظرا لحساسية موقعه قال إن هناك اقرارا بأنه يمكن عكس مفعولها في حالات استثنائية.

وهذا ما كان في ذهن محرر المادة ٥٠ جون كير، وهو بريطاني للمفارقة. إذ قال أمام مجلس اللوردات في فبراير إن "الإخطار وفق المادة ٥٠ ليس أمرا لا رجعة عنه". وأضاف "إذا قمنا بعد أن رأينا جسامة الأمر بتغيير رأينا بشأن الانسحاب، يمكننا بالطبع ذلك ولا يمكن لأحد في بروكسل أن يمنعنا".

وأيده في الرأي جان كلود بيريس المدير السابق للخدمات القانونية في المجلس الأوروبي.

وقال بيريس "إذا قالت السلطات البريطانية: لم نعد نرغب بفعل ذلك، لا يمكن إرغام دولة عضو على المغادرة".

ولا يظهر أن لدى بريطانيا في الوقت الحالي رغبة سياسية في تحدي نتائج الاستفتاء الذي شكل مع ذلك صدمة.

ولكن المحامي البريطاني جوليون موغام، الذي رفع دعوى في إيرلندا لإرغام محكمة العدل الأوروبية على تقرير إن كان يمكن لبريطانيا أن تعكس مفعول المادة ٥٠، يقول "لا يزال بالإمكان تغيير الأمر".

قرار مصيري آخر

كانت كل هذه المخاوف والشكوك كفيلة بإقناع أغلبية الأسكتلنديين أن خيار البقاء في المملكة المتحدة أفضل من الناحية الاقتصادية، حتى لو كان على عكس ما يتمنون، وكانت النتيجة أن صوّت نحو ٥٥ بالمئة من الناخبين للبقاء في المملكة المتحدة، فيما صوت ٤٥ بالمئة منهم لصالح الانفصال.

لم تمض إلا سنتان وعاد البريطانيون إلى الجدل حول قرار مصيري آخر، وهو انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أثار انقساما واسعا في صفوف البريطانيين. وقرر رئيس وزراء بريطانيا السابق ديفيد كاميرون حسمه في استفتاء تم في يونيو من عام ٢٠١٦.

وانتهى الأمر بالتصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بنسبة ٥٢ بالمئة. غير أن الاستفتاء أوضح خلافا عميقا بين إنكلترا وأسكتلندا في النظر إلى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، إذ صوتت إنكلترا كلها، باستثناء لندن، لصالح الخروج من الاتحاد، فيما أختار الأسكتلنديون بأغلبية واضحة تصل إلى ٦٢ بالمئة البقاء في الاتحاد.

وتعني نتيجة الاستفتاء ببساطة أن الأسكتلنديين سيجبرون على الخضوع إلى موقف إنكلترا الذي يخالف تماما توجهاتهم تجاه أوروبا.

وكانت النتيجة أن تغيّر المشهد السياسي في أسكتلندا رأسا على عقب بعد التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وأوضحت نيكولا ستيرغن، الوزيرة الأولى في أسكتلندا وزعيمة الحزب القومي الأسكتلندي، منذ اللحظات الأولى للاستفتاء في عام ٢٠١٦ أنه يجب احترام رغبة الشعب الأسكتلندي، ويجب ألا يجبر على مسار لا يرغب فيه.

وعرضت على رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي أن تسمح لأسكتلندا بالاحتفاظ بعضوية الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه، وهو ما رفضته ماي تماما.

ولم تجد ستيرغن سبيلا للحفاظ على حق الأسكتلنديين في تقرير مستقبل بلادهم سوى الإعلان عن خططها للدعوة إلى استفتاء آخر على استقلال أسكتلندا ما بين خريف عام ٢٠١٨ وربيع عام ٢٠١٩.

تتوقع ستيرغن أن تفوز هذه المرة بتأييد أغلبية الأسكتلنديين لأنفصال بلادهم عن المملكة المتحدة وذلك بعد أن تغيّرت الصورة تماما مع اتجاه بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي.

صورة مختلفة في أسكتلندا

في الوقت الحالي هناك ترحيب من قادة الاتحاد الأوروبي بحرص أسكتلندا على البقاء في الاتحاد، وبالتالي يمكن لها أن تتمتع بعضوية الاتحاد دون عوائق إذا أستقلت. هذا علاوة على تمتعها بعضوية السوق الأوروبية الموحدة، وما توفره لأعضائها من حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بلا قيود، وهي العضوية التي ستخسرها بريطانيا.

بمعنى آخر أصبحت هناك مزايا اقتصادية لأسكتلندا في حال خروجها من الوحدة مع بريطانيا وانضمامها لاتحاد أوسع مع أوروبا، وهذه المزايا لم تكن موجودة من قبل.

ويمكن التعامل مع مشكلة العملة الجديدة لأسكتلندا، إذا تخلت عن الجنيه الأسترليني، من خلال الانضمام في مرحلة لاحقا إلى العملة الأوروبية الموحدة، اليورو، وهذا بدوره يزيل الكثير من المخاوف التي صاحبت الدعوة للاستقلال عبر الاستفتاء السابق في عام ٢٠١٤.

بالإضافة إلى كل الفرص الاقتصادية، التي يمكن أن تستفيد منها أسكتلندا، تقدّم نيكولا ستيرغن لمواطنيها سياسات مختلفة عمّا يقدّمه حزب المحافظين في بريطانيا، إذ ترفض سياسات التقشف وتخفيض نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم.

وهي ببساطة تقول لمواطنيها إنهم غير مضطرين للانصياع إلى سياسات لا يرغبون فيها من جانب حزب لا يتمتع إلا بشعبية ضعيفة في أسكتلندا. وبدلا من ذلك، يمكن للأسكتلنديين أن يختاروا لأنفسهم ما يرغبون من سياسات.

وتبقى هناك تحديات اقتصادية تواجهها ستيرغن في الوقت الحالي، ويجب أن تأخذها في الحسبان بغض النظر عن أيّ قرار مرتبط بمستقبل أسكتلندا، من أبرزها انخفاض سعر برميل النفط من بحر الشمال من ١١٠ دولارا للبرميل عام ٢٠١٤ إلى نحو ٥٥ دولارا في الوقت الحالي، وهو ما أدى إلى خسارة الآلاف من الوظائف في مدينة أبردين، مركز صناعة النفط في أسكتلندا.

ولكن، يرى كثيرون، ومنهم ستيرغن وحزبها، أن الفرص التي يوفرها انضمام أسكتلندا للسوق الأوروبية الموحدة أكبر وأكثر أهمية من الخسائر المحتملة للانفصال عن المملكة المتحدة. ومن ثم، تبدو ستيرغن واثقة من الفوز في الاستفتاء القادم.

غير أن المشكلة أن تيريزا ماي ترفض أجراء هذا الاستفتاء، وترى أنه لا يجب أن يتم إلا بعد أن تتضح شروط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فيما تصر ستيرغن على أجراء الاستفتاء في الموعد الذي يتيح أفضل الاختيارات للأسكتلنديين، وأعلنت أنها ستطلب من البرلمان الأسكتلندي التصويت لصالح أجراء هذا الاستفتاء، ومن المؤكد أنها ستحصل على تأييد البرلمان الذي يتمتع فيه حزبها بالأغلبية، علاوة على تأييد حزب الخضر لمساعيها.

وتهدد ستيرغن بأن أصرار ماي على رفض إجراء الأستفتاء سيؤدي إلى إلحاق أضرار بفكرة الاتحاد بين أسكتلندا وباقي بريطانيا لأن الاتحاد يجب أن يقوم، كما تقول على أساس "شراكة متساوية"، وليس على أساس الإجبار، وتؤكد ستيرجون أن أرادة البرلمان الأسكتلندي "سوف تسود، ويجب أن تسود".

وتبدو ستيرغن في أصرارها على احترام إرادة الشعب الأسكتلندي مثل زعماء أسكتلندا التاريخيين الذين تصدوا لهيمنة إنكلترا، ودخلوا في مواجهات طويلة معها، وأشهرهم وليم والاس الذي رفض الخضوع لملوك إنكلترا، وحاربهم دفاعا عن حرية الأسكتلنديين في تقرير مصيرهم. واشتهرت قصته من خلال فيلم "القلب الشجاع".

وفي النهاية لم يجبر الأسكتلنديون على دخول الاتحاد مع إنكلترا، بل كان هذا اختيارهم منذ أكثر من ٣٠٠ سنة لكي تستفيد أسكتلندا من خيرات المستعمرات الإنكليزية الجديدة، وتستفيد بريطانيا من جهود الأسكتلنديين الذين كانوا دائما قوة أساسية في الجيش البريطاني وفي المستعمرات البريطانية.

ولكن عجلة التاريخ لا تتوقف، وربما يجد الأسكتلنديون الآن فرصة ذهبية للتخلي عن الاتحاد مع إنكلترا، والانضمام إلى اتحاد أوسع مع أوروبا، وهي فرصة من النادر أن تتكرر.

***كاتب مصري مقيم في لندن**

***صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٤/١ :**

بريطانيا - أسكتلندا: سجال السيدتين

* محمد قواص

تطل رئيسة وزراء بريطانيا بخطاب شعبوي يعتبر وحدة البلد قدرا نهائيا وليس عقدا بين كيانات يجوز داخله تفعيل بنود العقد بما في ذلك فسخه نهائيا.

لم تكن تيريزا ماي في حكومة ديفيد كاميرون السابقة من المؤيدين للخروج من الاتحاد الأوروبي، على الأقل من خلال ما هو معلن رسميا. في المقابل يعتبر العارفون أن المرأة الحديدية الجديدة لبريطانيا اتخذت موقفا معاديا للبريكست عشية الاستفتاء (٢٣ يونيو الماضي) تضامنا مع الحملة التي كان يقودها رئيس الوزراء البريطاني آنذاك ديفيد كاميرون في هذا المضمار. وقفت ماي، آنذاك، بميكيافيلية حادة عند المفترق الذي يتيح لها بخفّة الارتماء في معسكر الفائزين، أيا كانت طبيعة هذا الفوز وهوية هؤلاء الفائزين.

كان لماي ما أرادت. لاحظت المرأة النافذة حين كانت وزيرة داخلية في الحكومة السابقة اهتراء ورقة كاميرون، زعيم حزب المحافظين، وسارعت إلى القفز إلى صدارة المشهد حال سقوطه. دافعت ماي برشاقة عن "خيار الشعب البريطاني" وتولّت بحرفية عالية تسلّق بارونات الحزب الحاكم وتبوّء سدة زعامته واحتلال موقع رئاسة الوزراء الذي لم يكن في تلك اللحظة التاريخية الحرجة منصبا مغريا.

أرسلت بريطانيا، شعبا ومجتمعا ومؤسسات حزبية ودستورية واقتصادية، كل الإشارات الضرورية لإفهام الحاكم في بريطانيا أن نتائج الاستفتاء الآيل إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي فتحت جرحا داخل الجسم البريطاني، وأن تلك الأغلبية الخفيفة التي حاز عليها "النعم" للخروج من "أوروبا" جرت في "لحظة تخلّ" ساهم في تخصيبها كمّ الأكاذيب التي أوحت للعامة بنهاية "الجنس البريطاني" بسبب الرباط الذي يجمع الجزيرة باليابسة الأوروبية.

احتشدت الصحافة البريطانية بالمقالات والتقارير والتحليلات التي تحذّر البريطانيين من مستقبل مجهول، والمعلوم منه رمادي، إذا لم يكن قاتما، جراء إبحار السفينة البريطانية خارج بحار أوروبا. تولّت المؤشرات الاقتصادية رفع منسوب قلق الأسواق من مغبّة مغادرة الطابع الدولي للشركات التي تستوطن بريطانيا باتجاه الفضاءات التي تحترم قواعد وشروط المعاملات الخارقة لحدود الدول. واحتشدت شوارع بريطانيا مرارا وتكرارا منذ الصبيحة التالية على يوم الاستفتاء بالمسيرات والتظاهرات المعارضة للخروج من "أوروبا"، ومازالت تلك الشوارع تعوّل على ضجيجها لـ"إنقاذ" بريطانيا من خطيئة الصيف الماضي.

لم تكن نتيجة الاستفتاء قرارا يعبّر عما يريده الشعب البريطاني فقط، بل كان تعبيرا عمّا ترومه "الدولة العميقة" في بريطانيا. توفّرت لدى النخبة السياسية كل الأسلحة القانونية التي يمكن استخدامها بسهولة لتجاوز الحدث الجلل، أو التأكد من حصافته وحكمته على الأقل. بات معروفا للعامة قبل المشرّعين أن الاستفتاء بمقاييسه القانونية لا يعدو كونه تمرينا استشاريا لا قوة تشريع تنفيذية له، وأن حكومة لندن بإمكانها "الاستئناس" به دون أن تكون ملزمة بثماره. ثم أن الصدمة التي فاجأت البريطانيين، لا سيما أولئك الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي لجهة استخفافهم بالاقتراع وتداعياته على مستقبل البلاد، كانت كفيلة بالترويج لدعوات خرجت هنا وهناك ولعرائض مليونية تم توقيعها من أجل تنظيم استفتاء آخر حول المسألة يكون متخلّصا من كل الضوضاء الشعبوية المتعجلة التي وسمت الاستفتاء الأول. راح آخرون ينادون بسلطة البرلمان، ليس في تقرير شكل الخروج كما تم لاحقا، بل في تقرير فكرة الخروج والبقاء، طالما أن مجلس العموم هو الجسم السيادي الحقيقي الممثل للشعب البريطاني. ومع ذلك صمّت النخبة السياسية آذانها على نحو يشي بأن المسألة هي قرار مؤسساتي يتجاوز جلبة الخيار الشعبي.

صوّتت بريطانيا ضد نفسها لصالح البريكست. صوتت المدن الكبرى ضد الأرياف، وصوتت بريطانيا الاقتصاد الجديد ضد بريطانيا الاقتصاد التقليدي القديم، وصوّت الجيل الشاب ضد مزاج المتقاعدين، وصوتت اسكتلندا ضد إنكلترا.

وفيما كشف الاستفتاء عن تعدد بريطانيا وانقسامها، استدعى في الوقت عينه حكاية تشكّل العرش البريطاني الموحد ورواية المملكة المتحدة في تربعها فوق أربع دول تآلفت بالسيف حينا وبالرضا والقبول أحيانا أخرى.

تجرّأت لندن بعد عقود من زواجها المثير للجدل مع "أوروبا" على البوح بمكنون خبيث: "بريطانيا أولا". وعليه تطل اسكتلندا التي لطالما عاشت في دواخلها التاريخية وجع الزواج من بريطانيا العظمى: "اسكتلندا أولا". تسترجع اسكتلندا حنينا إلى ماض غابر حين كانت وإنكلترا بمثابة كيانين سياسيين منفصلين حتى يناير ١٧٠٧ عندما وقّعت بعد مفاوضات طويلة معاهدة الاتحاد التي ولدت معها مملكة بريطانيا العظمى التي تضم أيضا أيرلندا الشمالية وويلز.

تولى كارهو الاتحاد الأوروبي فرض خيارهم على بريطانيا. استخدم المغادرون بزهو حججا حسابية تقارب الاتحاد بعدّة الخسائر والأرباح، وبحجج هوياتية تحاكي عنصرية تبشّر بحماية الأجناس المنقرضة. سهى أصحاب الورش الناشطة في بريطانيا كما في دول أوروبية أخرى لاحقا (بتواطؤ أيديولوجي خبيث للثنائي فلاديمير بوتين–دونالد ترامب) عن أن إنشاء "أوروبا" غداة الحرب العالمية الثانية مباشرة لم يكن هدفه حسابي الهوى، بل سياسي بامتياز يتوسّل وقف مسلسل الحروب التي لا تنتهي في القارة، وإرساء ثقافة السلم والتعاون داخل مؤسسة دستورية قانونية. غاب عن بال الداعين إلى هدم هذا الصرح العريق، أن لا صمام آخر لمنع اندلاع الحروب وأن "الأنا أولا" آيلة حكما إلى الصدام مع "أنا" الآخرين.

تنتعش "اسكتلندا أولا" بانتعاش "بريطانيا أولا"، ومن يقترف خطيئة تفكيك "أوروبا" من بريطانيا يجازف باحتمال تفكيك بريطانيا كواحد من أعراض البريكست الجانبية. وفي السجال الذي تثيره الحكومة الاسكتلندية في الدعوة إلى الاستفتاء للخروج من المملكة المتحدة ما قد يثير شهية الأيرلنديين الشماليين على احتمال لطالما سعوا إليه بالدم والنار. المفارقة أن الردح الجاري حاليا بين سيدة لندن تيريزا ماي وسيدة إدنبرة نيكولا ستيرجن يربط جدليا ما بين طلاق لندن وبروكسل وزواج العاصمة الاسكتلندية بالعاصمة الأوروبية. حتى أن توقيت الاستفتاء الذي تقترحه ستيرجن (بين خريف ٢٠١٨ وربيع ٢٠١٩) يصادف مرحلة خروج بريطانيا المفترض من "أوروبا".

تدافع ستيرجن عن خيار الاسكتلنديين بالبقاء داخل الاتحاد الأوروبي. صوتوا في استفتاء يونيو الماضي لصالح هذا الخيار بنسبة ٦٢ بالمئة، وأفاقوا في صباح اليوم التالي خارج هذا الاتحاد لأن حوالي ٥١ بالمئة من البريطانيين ارتأوا عكس ذلك. سيكون هناك جدل كبير بين لندن واسكتلندا يضاف إلى مصاعب تيريزا ماي التي طالبت بشقّ الأنفس الاتحاد الأوروبي بتحضير أوراق الطلاق. تتحصّن ماي خلف درع "رغبة الشعب البريطاني"، وهي ذاهبة في الوقت عينه إلى إنكار حق الشعب الاسكتلندي في التعبير عن إرادته في شأن البقاء أو الخروج داخل أو من تحت العرش البريطاني.

تطل رئيسة وزراء بريطانيا بخطاب شعبوي يعتبر وحدة البلد قدرا نهائيا وليس عقدا بين كيانات يجوز داخله تفعيل بنود العقد بما في ذلك فسخه نهائيا. تقول في ذلك إن خطة إجراء اسكتلندا للاستفتاء الثاني بشأن الاستقلال "مثيرة للانقسام"، ثم تضيف لاحقا أن بريطانيا الموحدة هي "قوة يستحيل وقفها".

لا شيء يستحيل وقفه في علم التاريخ الخاضع هذه الأيام لمزاج الأمم. كان للاسكتلنديين رأي في عام ٢٠١٤ حين اختاروا البقاء في المملكة المتحدة بنسبة ٥٥ بالمئة، وكان لهم رأي عام ٢٠١٦ حين اختاروا البقاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٢ بالمئة، وربما أن رأيا مقبلا قد يعيد رسم مسارات التاريخ البريطاني أو قد يثبت خطوطه، ليس خضوعا للقوة القدرية التي تبشّر بها تيريزا ماي، بل تعويلا على مزاج قد يُبدي نزوعا نحو إنهاء الثابت في التاريخ.

***صحافي وكاتب سياسي**

***العربي الجديد ٢٠١٧/٤/١ :**

انفصال إسكتلندا عن بريطانيا.. تعرف إلى أبرز ٣ محطات تاريخية عدائية بينهما

*أحمد ناصر

لم ترصد القيادة الإنجليزية العاصفة التي ستحل بهم حين شقت قواتها الأراضي الإسكتلندية، حاملةً الأعلام الإنجليزية، ومعلنةً أن ملك إنجلترا «إدوارد الأول» أعلن نفسه حاكمًا لإسكتلندا، وذلك بعد خلع وسجن الملك الإسكتلندي «جون دي باليول». في الوقت الذي بدا لـ«ويليام والاس» أن هذه مجرد محاولة بائسة لن يستطيع الملك إدوارد تحقيقها.

كان والاس ينظم صفوف جيشه المكون من عامة الناس، وأصحاب الأراضي الصغيرة، في الوقت الذي كان ملك إنجلترا مشغولًا فيه بالدفاع عن نفسه في فرنسا. لم يكن والاس قلقًا بشأن الإنجليز بالقدر الذي خاف به من نبلاء إسكتلندا، إذ إن الزرع الذي يُزرع في غير أرضه يجف ويموت، وهكذا كانت القوات الإنجليزية، أما عن الأحجار التي تتراكم لسنوات فوق بعضها فتقوى وعمرها يطول مكونة مانعًا للتغيير، وهذا كان حال نبلاء إسكتلندا.

تناول فيلم «Brave heart» الشهير قصة «ويليام والاس" الشاب الذي قرر ألا يزج بنفسه في المشكلات، بعدما تربى على يد عمه خارج إسكتلندا. وفي إحدى المرات التي خرج فيها الناس ليدقوا الطبول التي تتداخل أصواتها مع ضحكاتهم وصخب كلامهم، رأى والاس الفتاة التي سعى أن يتزوجها، لكن القدر لم يشأ، إذ قُتلت الفتاة على يد القوات الإنجليزية، والتي حولت والاس إلى محارب يسعى لطرد هذه القوات خارج كامل الأراضي الإسكتلندية.

وبسبب نجاح الفيلم –الذي يسرد أحداث حقبة غير مؤرخة بالتفصيل– خلق ذلك تساؤلًا إن كانت شخصية «ويليام والاس» حقيقة أم مزيفة. وفي هذا التقرير نرصد ثلاث محطات تاريخية «موثقة» عن تاريخ العداء بين الجارتين الأكبر في المملكة.

معركة ستيرلنج بريدج وفالكيرك

قصّت العديد من الحكايات الشعبية –غير المدعومة بوثائق وأدل – قصص والاس الرومانسية، والتي تعود أغلبها للكاتب هاري منستريل، لكن طبقًا لـBritannica فإن ويليام والاس شخصية حقيقية، وأحد أعظم الأبطال الوطنيين في إسكتلندا، وزعيم قوات المقاومة الإسكتلندية التي ناضلت ضد حكم إنجلترا.

وُلد والاس عام ١٢٧٠، وتوفي في ٢٣ أغسطس (آب) ١٣٠٥ في لندن. كان السير مالكوم والاس والده أحد ملاك الأراضي الصغيرة، وفي عام ١٢٩٦ عندما سُجن الملك الإسكتلندي باليول، بدأ والاس في تكوين جيش من ملاك الأراضي استطاع به مهاجمة الحاميات الإنجليزية، وفي ١١ سبتمبر (أيلول) ١٢٩٧، واجه والاس أحد الجيوش الإنجليزية بالقرب من منطقة تدعى «ستيرلنج».

كانت قوات والاس أكثر بكثير، وكان على الجيش الإنجليزي أن يعبر جسرًا ضيقًا لكي يصل للمواقع التي يتمركز فيها الجيش الإسكتلندي، وأثناء عبور الجسر ذُبح الجنود الإنجليز واستحق جيش والاس انتصارًا ساحقًا، مما مكنهم من الاستيلاء على قلعة ستيرلنج. وبهذا أصبحت إسكتلندا في ذلك الحين خالية من القوات الإنجليزية، وفي أكتوبر (تشرين الأول) هاجم والاس مقاطعتي نورثمبرلاند وكومبرلاند.

أعلن والاس نفسه وصيًا على المملكة عندما دخل إسكتلندا بجيشه المنتصر، وحكم باسم باليول. وفي عام ١٢٩٨، عاد ملك إنجلترا من فرنسا، وغزا إسكتلندا في الثالث من يوليو (تموز)، وفي يوم الثاني والعشرين من نفس الشهر ألحق رماة وفرسان إدوارد الهزيمة بجيش والاس في معركة فالكيرك. ورغم فشل إدوارد في تهدئة إسكتلندا قبل عودته لإنجلترا، إلا أن سمعة والاس العسكرية دُمرت" مما جعله يستقيل من منصبه في شهر ديسمبر (كانون الأول) من نفس العام، ليخلفه روبرت دي بروس، والذي أصبح فيما بعد الملك روبرت الأول.

تصرف والاس فيما بعد كزعيم حرب عصابات، وظل منذ عام ١٢٩٩ ولأكثر من أربع سنوات لا يُعرف شيء عن أنشطته. وفي الخامس من أغسطس (آب) ١٣٠٥، أُلقي القبض عليه وأُخذ إلى لندن. أُدين بأنه خائن وقطع رأسه، ولكن في عام ١٣٠٦، أثار بروس التمرد مجددًا وحصل في نهاية المطاف على استقلال إسكتلندا.

ماري.. الملكة ذات الثلاثة عروش

الملكة ماري، ملكة إسكتلندا –المثيرة للجدل– التي أصبحت ملكة لفرنسا كذلك، بجانب حقها في التاج الإنجليزي" كانت مادة خصبة، الأمر الذي شجع الكثير من منتجي الأفلام السينمائية والوثائقية لإنتاج العديد من الأفلام، كان أبرزها الفيلم السينمائي المنتج في عام ٢٠١٣ بعنوان Mary Queen of Scots، والفيلم الذي يحمل نفس العنوان، والمنتج في عام ١٩٧١. كذلك فيلم BBC الوثائقي عن الملكة ماري.

وُلدت ماري ستيوارت في الثامن من ديسمبر (كانون الأول) ١٥٤٢، والتي أصبحت ملكة الإسكتلنديين –بعد وفاة والدها– بعد ستة أيام فقط من مولدها، ونظرًا لعمرها حاول عمها الملك هنري الثامن –ملك إنجلترا– السيطرة على الأمور، لكن الكاثوليك الإسكتلنديين اعترضوا على ذلك، بعد انفصال هنري الثامن عن الكنيسة الكاثوليكية، ولأن والدة ماري فرنسية، بجانب وجود تحالف طويل الأمد بين الفرنسيين والإسكتلنديين، أُرسلت ماري إلى فرنسا لتنشأ هناك ولتتزوج عام ١٥٥٨ من فرانسيس الابن الأكبر لملك فرنسا هنري الثاني.

وفي عام ١٥٥٩، توج فرانسيس الثاني –زوج ماري– ملكًا لفرنسا لتصبح ملكة فرنسا، ولكنه وبعد عام واحد من اعتلائه للعرش، توفي فرنسيس الثاني ليترك ماري أرملة وهي ابنة ١٨ عامًا. لذا عادت ماري إلى إسكتلندا في الوقت الذي تغير فيه دين إسكتلندا من الكاثوليكية إلى البروتستانتية، وذلك عام ١٩٦١، وبمساعدة من أخيها غير الشرعي «جيمس» استطاعت ماري الحكم في ظل جو من التسامح الديني.

تزوجت ماري للمرة الثانية من ابن عمها «هنري ستيوارت» عام ١٥٦٥، والذي كان أحد أحفاد سلالة تيودور، مما أغضب إليزابيث ملكة إنجلترا –ابنة هنري الثامن غير الشرعية– وذلك بسبب استحقاق ماري للعرش في إنجلترا عام ١٥٥٨، لأن جد ماري الأكبر هو هنري السابع –والد هنري الثامن– مما جعلها سلسيلًا شرعيًا لخط تيودور، بجانب عدم الاعتراف بصحة زواج هنري الثامن من آن بولين –والدة إليزابيث– مما اعتبرته تحالفًا ضدها بين هنري وماري.

لكن سرعان ما يموت زوج ماري الثاني في حادث غامض، بعد أن أنجبت منه ولدًا، والذي سيصبح فيما بعد «جيمس السادس» ملك إسكتلندا، و«جيمس الأول» ملك إنجلترا، وفي حادثة غريبة، قبلت ماري الزواج من المشتبه الرئيسي في قتل زوجها الثاني، إذ كان «إيرل بوثويل» مقربًا من ماري، وكان يمارس عليها تأثيرًا كبيرًا، لإرضاء طموحاته الخاصة لكي يصبح ملكًا.

أظهر هذا الزواج الفاضح فيما بعد، اتحاد ماري مع بوثويل لقتل زوجها الثاني، مما أثار النبلاء الإسكتلنديين في مايو (أيار) ١٥٦٧، فأُرسل بوثويل إلى المنفى واحتجز حتى وفاته، في حين سُجنت ماري في قلعة لوكليفن في يوليو (تموز) ١٥٦٧، مما اضطرها للتنازل عن العرش لابنها الرضيع، وفي ١٥٦٨ استطاعت الهرب وتكوين جيش لم يستطع الصمود إلا لوقت قصير، لتفر إلى إنجلترا حيث طلبت حماية إليزابيث. ولكي تتمكن ماري من الاستحواذ على العرش ظلت تدبر المؤامرات ضد إليزابيث باسم الكاثوليكية، واستطاعت إليزابيث في عام ١٥٨٦ كشف ماري وإثبات خيانتها، فأُحيلت إلى المحاكمة. وفي الثامن من فبراير (شباط) ١٥٨٧، أُعدمت ماري في قلعة فوثرينجاي في نورثهامبتونشاير، عندما كانت بنت ٤٤ عامًا. ثم دُفنت في كاتدرائية بيتربورو، لكن بعد أن أصبح ابن ماري ملك إنجلترا، نقل جثمان والدته إلى دير وستمنستر عام ١٦١٢.

في الوقت الذي اشتعل فيه فتيل المواجهة بين إنجلترا وإسبانيا «حامية الكاثوليكية»، إذ كانت إسبانيا تعتز كثيرًا بقوتها البحرية، فدفعت بأسطولها القوي لمحاصرة الجزيرة البريطانية، إلا أن الإنجليز حسموا الموقف لصالحهم، وانهزمت الأرمادا –لقب الأسطول الإسباني– التي لا تقهر. فكرست هزيمة إسبانيا بداية حقبة جديدة عرفت هيمنة إنجلترا على البحار، فأخذوا بعدها يتوسعون وينتشرون في أرجاء المعمورة، والتي بدأت بتأسيس شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠. ومن هنا بدأت قصة تأسيس الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

إسكتلندا.. في طريقها للانفصال من جديد

لم تكن خمسة قرون كاملة من الوحدة، كافية أن تُبقي الجارتين مملكة واحدة إلى الأبد، فما زالت هناك أصوات تتعالى، تدعو للانفصال بعد قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي. إذ دعت الوزيرة الأولى «نيكولا ستورجيون» للتصويت على مقترح بإجراء استفتاء جديد للاستقلال عن بريطانيا قبل أن تغادر الاتحاد الأوروبي.

ففي ٢٨ مارس (آذار) ٢٠١٧، أيد البرلمان الإسكتلندي المقترح عبر تصويت ٦٩ نائبًا لصالح مقترح ستورجيون، في حين قالت رئيسة الوزراء تيريزا ماي إن الوقت غير مناسب لإجراء الاستفتاء. وأكدت الحكومة البريطانية أنها ستعيق إجراء أي استفتاء حتى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.ويعني انفصال إسكتلندا عن بريطانيا فقدان ثلث مساحتها تقريبًا، وانخفاض عدد سكانها من ٦٤ إلى ٥٨ مليونًا و٦٠٠ ألف، وخسارة ٢٤٥ مليار دولار من دخلها القومي كل عام، وجدل حول تقاسم الثروات النفطية في بحر الشمال، وتراجع قيمة الجنيه الإسترليني.

*وكالة ساسة بوست ٢٠١٧/٤/١ :

بريطانيا تطلق رسميا مسيرة الخروج من الاتحاد الأوروبي

قدّمت بريطانيا رسمياً، طلب «الطلاق» من الاتحاد الأوروبي، في مستهل مفاوضات معقّدة قد تدوم سنتين، ويُمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة على التكتل الأوروبي ذاته، وربما أيضاً على وحدة المملكة المتحدة. وأكّدت رئيسة الحكومة تيريزا ماي أن «لا عودة إلى الوراء» بعد إبلاغها الأوروبيين خطياً بطلب الانسحاب من الاتحاد، إلا أنها حذّرت بروكسيل، من مغبّة ارتكاب «خطأ مكلف» إذا حاول الاتحاد معاقبة بريطانيا على خطوتها، في إشارة إلى إصرار الاتحاد الأوروبي على أن تدفع لندن ما يصل إلى ٦٠ بليون يورو (٥٠ بليون جنيه) مستحقات مترتبة عليها قبل توقيع أوراق «الطلاق»، الذي يبدو أنه سيكون أحد أكثر عمليات الانفصال كلفة في التاريخ (راجع ص١٠).

وفيما كانت ماي تُبلغ مجلس العموم ظهراً بقرارها بدء معاملات الطلاق من الاتحاد الأوروبي، كان المبعوث البريطاني لدى الاتحاد في بروكسيل سير تيم بارو يُسلّم رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك رسالة تتضمن طلب لندن تفعيل المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة، التي تُطلق رسمياً مفاوضات الانفصال. وعقد توسك مؤتمراً صحافياً بدا فيه حزيناً جداً، ودعا إلى «عدم التظاهر بأن هذا يوم سعيد». وتوجّه إلى البريطانيين قائلاً: «نفتقدكم منذ الآن». وبريطانيا هي ثاني أكبر مساهم في موازنة الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا. وقال توسك إن دول الاتحاد الـ٢٧ الأخرى ستتفاوض مع البريطانيين بموقف واحد بهدف «الحفاظ على مصالحنا».

ولوحظ أن رسالة ماي إلى توسك (٨ صفحات) تضع بريطانيا أمام صدام محتمل مع الأوروبيين، إذ إنها قالت إن إجراءات الطلاق يجب أن تُناقش «في الوقت ذاته» مع مناقشة اتفاق تجاري محتمل بين الطرفين، وهو موقف يختلف عن موقف بروكسيل التي تُصر على أن تدفع لندن المستحقات المترتبة عليها لمصلحة موازنة الاتحاد الأوروبي، قبل التفاوض على شكل العلاقة المستقبلية. ورفضت مستشارة ألمانيا أنغيلا مركل المفاوضات المتوازية.

ويُتوقع أن يبدأ كبير المفاوضين الأوروبيين ميشال بارنييه عملية التفاوض بتقديم «فاتورة» إلى البريطانيين، يطلب فيها منهم سداد ٥٠ بليون جنيه استرليني (٦٠ بليون يورو) قبل التفاوض على الأمور الأخرى.

وتقول رسالة ماي إن بريطانيا ستخرج فعلاً من السوق الموحدة، لكنها تتطلع إلى اتفاق واسع للتجارة الحرة، وإنها تريد أيضاً التوصل إلى اتفاق على ضمانات لحقوق المواطنين الأوروبيين في بريطانيا والبريطانيين في أوروبا.

وفي كلمتها أمام البرلمان، تحدثت ماي عن «نقطة تحوّل كبيرة» في تاريخ بريطانيا، مضيفة أنها «لحظة تاريخية لا مجال للرجوع من بعدها». وشددت على أن بريطانيا بخروجها من الاتحاد ستستعيد سلطات كانت تنازلت عنها، خصوصاً في مجال القضاء. وذكّرت بأن قرارها ترجمة لرغبة الشعب البريطاني الذي اختار في استفتاء حزيران (يونيو) الماضي الخروج من الاتحاد، لكنها لمّحت في الوقت ذاته إلى أنها تعتزم تعزيز صلاحيات الأقاليم التي تتشكل منها بريطانيا، في خطوة فُسّرت أنها تهدف إلى طمأنة اسكتلندا التي يريد القوميون فيها استفتاءً جديداً على الانفصال عن المملكة المتحدة.

و تباشر حكومة تيريزا ماي البريطانية رسميا إجراءات انفصال بلادها عن الاتحاد الأوروبي من خلال تفعيل المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة. وفي ما يلي ما نعرفه عن المراحل التالية من هذه العملية:

◄ الجدول الزمني

– أمام بريطانيا والاتحاد الأوروبي مهلة عامين لإنهاء مفاوضات الخروج، إلا في حال تصويت بالإجماع على تمديد هذه المهلة.

– تعقد الدول الـ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اجتماعا من دون بريطانيا في ٢٩ أبريل في بروكسل لتبني خط المفاوضات.

– من المرجح أن تبدأ هذه المحادثات في غضون شهرين، فقد شدد كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي حول بريكست ميشال بارنييه على ضرورة التوصل إلى اتفاق قبل أكتوبر ٢٠١٨ لإنهاء الإجراء ضمن المهلة المحددة مما لا يترك عمليا سوى ١٥ أو ١٦ شهرا للتفاوض.

◄ المفاوضات: "أريد استرجاع أموالي"

– يريد الأوروبيون أن يستهلوا المفاوضات بتقديم فاتورة الخروج إلى بريطانيا والمقدرة بنحو ٦٠ مليار يورو، بما يشمل التزامات قطعتها لندن في إطار الموازنة الأوروبية حتى العام ٢٠٢٠، وأيضا تسديد رواتب التقاعد لموظفي الإدارات الأوروبية. وقال بارنييه "علينا تصفية الحسابات لا أكثر ولا أقل". لكن وزير بريكست البريطاني ديفيد ديفيس رد أنه "لم يكن يتوقع دفع مثل هذا المبلغ".

◄ بريكست "متشدد"

– دعت ماي في أواسط يناير إلى انفصال "واضح وقاطع" أي بريكست "متشدد".

–لاستعادة السيطرة على الهجرة، من المقرر أن تخرج بريطانيا من السوق الموحدة وأيضا من محكمة العدل الأوروبية. إلا أن ماي تأمل في الاحتفاظ "بأكبر منفذ ممكن" إلى السوق الموحدة، من خلال "اتفاق جديد للتبادل الحر، جريء وطموح" لا يزال مجهولا.

◄ السيطرة على الهجرة

– أكدت ماي أن "بريطانيا بلد منفتح ومتسامح لكن رسالة الشعب كانت واضحة جدا: الخروج من الاتحاد الأوروبي يجب أن يتيح السيطرة على عدد الأوروبيين القادمين إلى بريطانيا وهذا ما سنقوم به".

– ستسعى ماي إلى ضمان حقوق نحو ١,٢ مليون بريطاني يقيمون في دول أوروبية من خلال المقايضة حول شروط إقامة أكثر من ثلاثة ملايين أوروبي على أراضي بريطانيا.

◄ اتفاق مرحلي

– تشمل المادة ٥٠ فقط انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي. أما العلاقات المستقبلية، وخصوصا التجارية والقضائية، فيجب أن يتم تحديدها في إطار محادثات أخرى يمكن أن تستغرق سنوات. ولذلك طرحت فكرة اتفاق مرحلي لتفادي خروج مفاجئ وخصوصا بالنسبة إلى الشركات، في انتظار التوصل إلى اتفاق نهائي.

– أعربت ماي عن الأمل في أن تتم عملية الخروج "على مراحل" لكنها استبعدت في الوقت نفسه "وضعا انتقاليا غير محدود" زمنيا.

◄ دور (محدود) للبرلمان

– ستتم استشارة البرلمان البريطاني حول الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه بعد المفاوضات مع بروكسل قبل توقيعه. لكن لن تكون لديه صلاحية تعديل النص. وإذا لم يوافق البرلمان على نتيجة المفاوضات فعندها سيتم الخروج من دون اتفاق.

◄ ماذا لو فشلت المفاوضات

– ستجد بريطانيا نفسها ملزمة بالاتفاقات التجارية الموقعة في إطار منظمة التجارة العالمية والتي تفرض رسوما وحواجز جمركية بين الدول دون أن تمنح وضعا تفاضليا.

– بقي الاقتصاد البريطاني حتى الآن صامدا، مسجلا نموا بنسبة ١,٨ بالمئة في العام ٢٠١٦ ونسبة بطالة

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٤/١ :

أسوأ مئة يوم

*هشام ملحم

أراد الرئيس دونالد ترامب ان تكون فترة الأيام المئة الاولى من ولايته تاريخية بالفعل وحافلة بالانجازات، واعتقد انه قادر على ذلك من خلال توقيع سلسلة من الأوامر التنفيذية، التي وعد مؤيديه بها خلال الحملة الانتخابية. لكن الوعد الاهم الذي كان يلزم نفسه إيّاه في كل خطاب وفي كل مقابلة، كان الغاء واستبدال قانون الضمان الصحي لسلفه باراك أوباما والمعروف شعبيا باسم أوباماكير. لكن استعجال ترامب وجهله بتعقيدات عملية تحويل مشاريع القرارات الى قوانين، ومبالغاته بقدرته على التوصل الى صفقات، جعلته يلحق بنفسه أكبر هزيمة مذلة منذ ان وصل الى البيت الأبيض، عندما اخفق حتى في اقناع الاكثرية الجمهورية في مجلس النواب بالتصويت على مشروع الضمان الصحي البديل الذي طرحه. كانت الهزيمة مدوية بالفعل، وهزت الرئيس النرجسي، الذي وعد الأمريكيين بأنهم سوف يتعبون من الانتصارات في عهده. لكنه كعادته رفض تحمل مسؤولية الهزيمة، أو الاعتراف، كما فعل رئيس مجلس النواب بول ريان، بمسؤولية جزئية، وقال دون خجل إن الديموقراطيين مسؤولون عن الهزيمة، متوقعاً ان يأتوا اليه بعد "انفجار" أوباماكير على حد قوله. وطبعاً، وكعادته أيضاً، غيّر رأيه لاحقاً وألقى اللوم على الكتلة اليمينية في المجلس المعروفة باسم "تجمع الحرية" التي كان هدفها الاساسي الغاء أوباماكير وعدم طرح أي بديل منه.

ولابعاد الانظار عن هزيمته، وقع ترامب أمراً تنفيذياً آخر نقض به أهم انجاز لسلفه أوباما والذي يتعلق بحماية البيئة من تلوث الفحم الحجري. ومن المتوقع ان يواجه هذا الأمر التنفيذي تحديات قانونية كما واجه أمراه عن حظر دخول رعايا ست دول ذات اكثرية مسلمة. هزيمة الضمان الصحي، وقرارات المحاكم، وعدم تخصيص الكونغرس أي موازنة لبناء الجدار العازل مع المكسيك، تعني ان الأيام المئة الأولى من ولاية ترامب قد تكون الأيام المئة الاسوأ لأي رئيس في العقود الاخيرة.

وجاءت الهزيمة التشريعية الأولى لترامب في الوقت الذي تتفاقم الضغوط على البيت الابيض بسبب التحقيقات في احتمال تورط مساعديه مع روسيا في التدخل في الانتخابات الرئاسية، ومحاولات البيت الابيض عرقلة تحقيقات لجان الكونغرس في الأمر. ومع مرور كل يوم تبرز معلومات غريبة عن علاقات مقربين من ترامب أو مسؤولين في حملته مع روسيا أو مع رجال أعمال روس من المحسوبين على الاستخبارات الروسية. وبينما يشغلنا ترامب بنرجسيته، تواصل كوريا الشمالية تجاربها الصاروخية، ويواصل الطالبان احتلالهم لمزيد من الاراضي الافغانية، مع مزيد من التورّط لأمريكا في النزاع اليمني ومعركة الموصل حيث اخطأت الطائرات الأمريكية هدفاً لها وتسببت بخسائر بين المدنيين.

*صحيفة (النهار) اللبنانية 2017/4/2 :

ما بعد الحداثة... ما بعد الحقيقة

*صلاح سالم

بوصفهما وريثين معاصرين للنزعة التفكيكية الفرنسية، يتحدث الفيلسوفان، الأميركي جون دو كابوتو، والإيطإلي جياني دي فاتيمو، عما يسميانه «الفكر الخافت» كطريق أمثل لفهم الحقيقة، وتحقيق التصالح بين الحقائق المختلفة، بين الأديان المتعددة، أو بين الدين عموماً والعلمانية، ومن ثم التعايش الإنساني. والفكر الخافت، كما يفهمانه أو كما فهمته شخصياً منهما، يعني إدارة الحوار بين المختلفين من طريق مفهوم السلب، أي التعبير عن قضية ما من طريق نفي نقائضها أكثر مما من طريق تأكيدها هي. بمعنى أن تقول، على سبيل المثال: التركيز على عدم النقص عند الله بدل التركيز على الكمال. بالطبع، يبقى ذلك نموذجاً تبسيطياً، لكنه يظل معبراً عن طابع شكي في مفهوم الحقيقة ككل، يستبطن فهماً جوهرياً يقول: «حتى لا تتصادم الحقائق لا يجب أن تكون هناك حقيقة من الأصل».

ينطلق هذا الفهم من نزعة نسبية فائقة تسم فكر ما بعد الحداثة الذي يندرج الرجلان في سياقه، ويقدمان اجتهاداتهما من خلال تنويعاته. والنسبية الفائقة هنا تعني نزعة نسباوية، ترفض كل حقيقة لها قدر من الثبوت، على نحو يتحول معه العالم إلى فسيفساء من المعاني التي لا مركز لها. فوفق تلك النزعة تنبع تصوراتنا عن العالم والواقع من أذهاننا نحن، لا من أي حقيقة خارجية، وهو ما يقود على صعيد نظرية المعرفة إلى صعوبة بناء منظور – نموذج إرشادي مستقر أو مجتمع علمي متماسك، ويعيد إنتاج «المثالية الذاتية» كنظرية معرفة كان مسار العلم قد تجاوزها منذ كانط قبل أكثر من قرنين، بتدشين النظرية النقدية أو ما يسمى «المثالية التجريبية». أما الخطورة الأساسية لـ «الفكر الخافت» فتتبدى على صعيد نظرية الأخلاق، إذ تنفي النزعة النسباوية مطلقية القيم الكبرى كالحق والخير والجمال، فلا الفضيلة ذات معنى إنساني عام، ولا القيم ذات مغزى كوني شامل، بل جميعها وليدة سياقات محلية وخبرات جزئية، لذا فالمعيار الأساسي للفضيلة هو ما تتواضع عليه أي جماعة بشرية أو مجموعة متفاعلين، وهنا يكاد يستحيل كل إنسان مشرعاً أخلاقياً لنفسه حتى لو اصطبغ وعيه بأكثر النزعات عبثية أو حتى عدمية، فبأي مقياس يمكن أن تشف له عن عبثيته أو تواجهه بعدميته.

في عالم اليوم، حيث الأفكار مشاع عبر وسائط تداول لا نهائية القدرة والطاقة، متنامية الحيز والنطاق، من دون مراكز محددة لإنتاجها أو بلورتها أو وسائل فعالة لترشيدها إن لم تكن مراقبتها، سوى ضمير الفاعل الاتصالي أو فضيلته الذاتية، بات صعباً أن نفصل مفهوم الحقيقة – نظرية المعرفة عن مفهوم الفضيلة – نظرية الأخلاق، حيث يختلط المجالان التداوليان ليصبغا عالم السياسة بصبغتيهما، ويحلانه إلى تلك الفسيفساء التي نراها اليوم، فلم تعد الأفكار تقاس بعمقها بل بمساحتها، أي حاصل ضرب طولها بعرضها، وصار العالم السياسي، الذي يدور حول طلب

السلطة والتنافس عليها، قائماً لا على أساس خطابات أيديولوجية متصارعة على نحو ما كان الأمر في ظل الحداثة السياسية، بل على مجرد القدرة على الإغواء والإيهام والمراوغة والتحايل، في مواجهة جمهور اتصالي لم يعد قادراً على طلب الحقيقة بأي معنى، بل صار باحثاً عن تحقيق رغبات قد تكون غريزية أحياناً في قضايا كالإرهاب أو الهجرة وغيرها من قضايا معقدة وعصية يطلب لها حلولاً بسيطة وسريعة. وهنا تنمو النزعات الشعبوية، واللاعقلانية الحديثة، كما تنبت زعامات وهمية لتلبي الطلب عليها من نسيج المجتمعات المختلفة، فتكون طائفية هنا ونازية هناك وشعبوية في كل الأحوال.

في هذا السياق، يمكن الادعاء بأن ما يعيشه عالمنا السياسي اليوم من نزعات شعبوية، وممارسات تمت بصلة إلى ما بعد الحقيقة ليس إلا نتاجاً لأربعة عقود من مغامرة التفكيك على الصعيد الفكري، والتي مثلت قفزة في فراغ ثقافي، كان يتمدد منذ السبعينات، ولكن التكنولوجيا الحديثة، خصوصاً المعلوماتية، وفرت له تدريجاً كل الأسباب التي فجرت نزعاته العبثية، وهي نزعات ستبقى مستمرة وربما متزايدة طالما استمرت أليات إنتاجها قائمة. وهكذا لا تعدو مقولات الفكر الخافت الرائجة في فكر هذا القرن، أن تكون وصفة تعمى عن مشكلة الحقيقة من دون قدرة على حلها، إذ تقود إلى اضطراب في مفهومها بدل تنقيته من شوائب التسلط والأحادية والقهر، فيما المطلوب وعي جديد يحفظ للحقيقة ممكنات حضورها كاملة، ويتجاوز في الوقت ذاته وثوقيتها الساذجة التي تعوق تعددية الطرائق التي يمكن النظر إليها من خلالها، حيث يبقى التعايش الإنساني ممكناً عبر تنشيط النزعة النسبية، كمفهوم حداثي، يؤكد تعددية تصوراتها، ولكن مع بقائها قائمة ومركزية ومستقلة بذاتها، وهو الفهم الذي لا يزال يدافع عنه باستماتة الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، كوريث شرعي لمدرسة فرانكفورت النقدية، حيث يمكن العقل التواصلي قبول الاختلاف من دون تفكيك للحقيقة، بل عبر توكيدها والتعاطف معها.

نحتاج إذاً، إلى إعادة بناء مشروع التنوير في ذروته الكانطية التي ربطت بين مفهوم الحقيقة العلمية ومفهوم الواجب الأخلاقي، مثلما ربطت بين الديموقراطية الليبرالية في المجتمعات المحلية والسلم العالمي الدائم، وهو طريق طويل ومضن بقدر ما أن السير عليه يظل ضرورياً وممكناً. ولكن، هل يعني ذلك مطالبة الفكر البشري أن يعود القهقرى نحو القرنين حتى يستقيم أمر عالمنا أو مستقبلنا؟ ظني الشخصي أن في مستودع الخبرة البشرية ما يمكن العودة إليه دائماً، وإلا فما معنى التاريخ أو قيمته، شرط أن لا تكون العودة إلى جسد مادي يتمثل في هياكل قديمة متآكلة، بل إلى الروح الخلاقة، والقيم الإيجابية الحافزة، القادرة على أن تلهمنا دوماً، حيث يبقى مشروع التنوير الكانطي معلماً بارزاً ونقطة متقدمة، تتوجب علينا إعادة تمثله وإن في أشكال تنظيم وممارسة مغايرة.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٤/٣ :

يوم تقرع طبول الشرق

*بيار عقيقي

حالياً، يمرّ الشرق الأوسط بمرحلة هدوءٍ تسبق أي تحوّل عنيف أو فجائي ميدانياً. لعلّ ذلك مردّه تضافر المواقف السياسية وانعكاسها على الميادين العسكرية، سواء لناحية إنهاء تركيا عملية "درع الفرات" في الشمال السوري، أو إعلان الولايات المتحدة أن "إسقاط الأسد ليس من أولوياتنا". يأتي الموقفان في سياق بدء نهاية تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسورية. لم يعد التنظيم في موقع "المبادر"، حسبما تدلّ عليه الأحداث، بعد خسارته سلسلة من "القلاع" في العامين الأخيرين، في الرمادي العراقية وسرت الليبية، وقريباً في الموصل العراقية، وغداً في الرّقة السورية. سقوط "داعش" واضمحلاله ميدانياً باتا حقيقة أكيدة، إنما ملامح المرحلة المقبلة غير أكيدة.

قد يعمل "داعش" على تكثيف عملياته الفردية المعروفة بـ"الذئاب المنفردة"، سواء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو في أوروبا، أو قد يستولد تنظيماً جديداً من رحمه، كما "درجت العادة" في مرحلة ما بعد الغزو الأميركي - البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣. أما بالنسبة للآخرين، فقد تكون الحروب الصغيرة مفتاحاً لحروب أكبر وأشمل. في العراق، باتت "حرب الأعلام" القومية التي ارتفعت على مبان حكومية في كركوك مؤشراً على مستقبلٍ مرعب ينتظر شمال البلاد. يريد الأكراد إقليمهم، ولم لا دولتهم. العرب يريدون البقاء في سياق الدولة العراقية وعاصمتها بغداد. التركمان يريدون دعماً تركياً صريحاً، والأقليات الدينية والإثنية تنتظر مصيراً مجهولاً. يُمكن إسقاط نموذج كركوك على دولة مجاورة: سورية.

هناك تحوّلت استعدادات معركة الرقة إلى صراعٍ على تقاسم الأرض والقرار قبل حسم المعركة. على اعتبار أن سقوط "داعش" في قلعته السورية أمر محسوم. ومن شأن تكريس خطوط تماسّ محدّدة بين أفرقاء إقليميين ودوليين أن يُشرّع الأبواب أمام مستقبلٍ تتصارع فيه المكونات الإثنية في سورية والعراق، في مرحلة ما بعد "داعش"، للوصول إلى "لا مكان"، أو بالأحرى إلى "لا حلول سياسية حاسمة"، تمدّ معها المنطقة إلى عصرٍ جديد من القتال. ويُمكن إدراج اتفاق الفرز المذهبي في مضايا والزبداني والفوعة وكفريا، في سياق مرحلة النزاعات المتناسلة، ورفدها بمزيدٍ من عناصر الصراع.

هنا، قد يكون الاتفاق بداية نهاية وجود حزب الله في سورية، والتراجع إلى الحدود اللبنانية. لا يتعلق الأمر بموقف رئيس الشؤون الاستراتيجية في معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، مصطفى زهراني، الذي قال يوم الخميس، إن "بلاده لا تملك استراتيجية خروج من الحرب في سورية عكس روسيا، وأن الأسد أدار لنا ظهره"، بل يتعلق الأمر بسير العلاقات الروسية - الإسرائيلية تحديداً.

منذ نحو أسبوعين تقريباً، شنّت الطائرات الإسرائيلية غارات عدة في سورية، طاولت مواقع وشاحنات تابعة لحزب الله وقوات النظام السوري. بعدها، استدعت روسيا السفير الإسرائيلي، غاري كورين، في موسكو، لا احتجاجاً، بل "للسؤال حول العمليات". مع العلم أن الإسرائيليين شنّوا غاراتٍ عديدة في سورية، أفضت إلى اغتيال كوادر أساسية في حزب الله، ولم تبدِ روسيا أي ممانعة، ولم تسأل حتى. لذلك، في المرة المقبلة حين تسمعون بغارة إسرائيلية على مواقع أو شاحنات تابعة لحزب الله في سورية، تكون روسيا قد أبدت "رغبتها" بصورةٍ غير مباشرة، بخروج الحزب من سورية، كون استدعاء السفير الإسرائيلي يُشكّل خطوةً رمزيةً تطرح الاتفاقات المعقودة تحت الطاولة، فوقها، بالتالي، ستحظى أي "مغامرة" إسرائيلية سورياً بغطاء روسي داعم. انسحاب الحزب من سورية أساساً أمر "متوقع"، قياساً على كرونولوجيا الأحداث من جهة، وعلى دروس التاريخ من جهة أخرى. وهو ما سينطبق بعد حقبة زمنية على الروس والأميركيين الموجودين في سورية أيضاً.

في ظلّ هذه المعطيات، لا يعود السؤال عن نظام سياسي في سورية، ولا عن اللاجئين السوريين "مهماً"، بل تحوّل إلى بند ثانوي في جحيم الشرق الأوسط.

*العربي الجديد٣/٤/٢٠١٧ :

روسيا وإيران تعززان «الزواج المريح» بينهما

*ترجمة- الخليج الجديد

اجتمع الرئيس الإيراني «حسن روحاني» مع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» في موسكو في زيارة رفيعة المستوى، يوم الثلاثاء، وكان من الواضح أنّها تهدف إلى إرسال رسالة إلى العالم، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. ويعدّ التحالف الستراتيجي بين إيران وروسيا الآن أقوى من أيّ وقتٍ مضى. فبعد كلّ شيء، كما أكد ذلك «بوتين»، تمتدّ جذور العلاقة إلى ٥٠٠ عام. لكن لا «بوتين» ولا «روحاني» قد نسيا نوبات المنافسة الجيوسياسية الشديدة بين القوتين على مدى القرون الخمسة. ويمكن الشعور بعدم الثقة الكامن بينهما هذا الأسبوع، حتّى خلال عمل الزعيمين على تعميق علاقات البلدين.

وقد عانى التحالف الروسي الإيراني في الماضي القريب. وكان قائمًا على افتراضين رئيسيين، استمرار الأعمال العدائية بين الولايات المتحدة وإيران، وإجبار إيران على إيجاد حليفٍ ستراتيجي لتحقيق التوازن ضدّ الغرب. وأنّ مواجهات روسيا مع الغرب سوف تستمر، الأمر الذي دفع موسكو إلى محاولة العثور على مناطق نفوذٍ إضافية في الشّرق الأوسط لاستخدامها في المساومة مع الولايات المتحدة.

وقد اختلّت هذه الافتراضات في الأعوام الأخيرة. ودفعت الولايات المتّحدة بقيادة الرئيس «باراك أوباما» باتّجاه إبرام اتّفاقٍ نووي مع طهران وتراجعت إلى حدٍّ كبير احتمالات نشوب نزاع عسكري، وعطّل ذلك ستراتيجية روسيا للعب دور المفسد في هذا المسرح بالذات. فالتّهديدات الرّوسية ببيع أنظمة الدّفاع الجوّي لإيران، على سبيل المثال، قد تلقّت ضربةً قويّة حين بدأ الجيش الأمريكي بالتخطيط العاجل لاحتواء البرنامج النووي الإيراني.

وفي الوقت نفسه، عاشت إيران منذ فترة طويلة في قلق أن تضحي بها روسيا لتأمين صفقةٍ أوسع مع واشنطن. ولا ترغب موسكو بشكلٍ خاص بالتّعامل مع إيران النووية في محيطها، كما أنّها لا ترغب برؤية تعدّيات إيرانية كبيرة على حصة روسيا من أسواق الطّاقة الأوروبية والآسيوية. وتملك إيران ثاني أكبر احتياطيٍ للغاز الطبيعي في العالم، ومع وجود نظام أنابيب كبير يحمل الغاز الطبيعي الإيراني إلى أوروبا، سيهدّد ذلك بشكلٍ خطير نفوذ روسيا في مجال الطّاقة هناك.

لكن، في الوقت الراهن، على الأقل، لا تزال الشّراكة الروسية الإيرانية قائمة. ولم يؤدِّ تكثيف الحرب الأهلية السّورية إلّا إلى مزيد من اعتماد إيران على الدّعم الرّوسي. وفي الوقت نفسه، فإنّ انتقال الرئاسة الأمريكية من «أوباما» إلى «دونالد ترامب»، المدعوم من قبل الكونغرس الجمهوري، يحافظ على قدرٍ كافٍ من التوتّر في العلاقات الأمريكية الإيرانية، الأمر الذي يبقي على وجود روسيا في المحيط الإيراني.

تحالف يتعزز

وتتعزّز العوامل التي تقف وراء التحالف الروسي الإيراني فقط مع مرور الوقت. وكما توقّعنا عندما دخل «ترامب» البيت الأبيض لأول مرّة، سيبقى الاتّفاق النّووي الإيراني سليمًا على الرغم من أنه من احتمالات تعرضه للضّغوط بسبب التّجارب الصاروخية البالستية المستمرّة من قبل إيران. (من المفترض أن تمتنع إيران عن إجراء مثل هذه الاختبارات، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، لكنّها ليست مُلزَمة قانونيًا بذلك بموجب الاتّفاق النّووي). ويوجد احتمال لتحولٍ سياسي في إيران، حيث يواجه «روحاني» معركة في الانتخابات الرئاسية في مايو/أيار، وسيكون ذلك أيضًا عاملًا هامًا في الحفاظ على الاتّفاق النّووي.

وفي الواقع، أشارت بياناتٌ متعدّدة من البيت الأبيض في الأسابيع الأخيرة إلى أنّ الولايات المتّحدة لا تنوي «تمزيق» الاتّفاق، كما هدّد «ترامب» خلال حملته الانتخابية، ولكن بدلًا من ذلك سيكون التركيز على إنفاذ قواعده وبنوده. ويبدو حتى أنّ قدرة (إسرائيل) على الضّغط على البيت الأبيض لإعادة النظر في بعض جوانب الاتفاق النووي قد خفتت الآن. وقد أتيحت للإدارة الأمريكية فرصة لتقييم التحدّيات المتعدّدة للسياسة الخارجية، وهي حذرة من إضافة تصعيدٍ خطيرٍ مع إيران إلى هذا المزيج.

وبدلًا من ذلك، ينخرط الجانبان في التحرّكات الرّمزية في الغالب لإرضاء المزيد من العناصر المتشدّدة في دوائرهما الانتخابية. فعلى سبيل المثال، استجابت إدارة «ترامب» لاختبار الصواريخ الباليستية الإيرانية في فبراير/شباط بفرض عقوباتٍ على كياناتٍ متعدّدة وأشخاصٍ مرتبطين بالبرنامج الإيراني. وأقرّت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢١ مارس/آذار عقوباتٍ إضافية على إيران وكوريا الشمالية وسوريا بموجب قانون حظر الانتشار النووي. ثمّ طرح الكونغرس الأمريكي هذا الأسبوع تشريعاتٍ تهدف إلى تشديد الرّقابة على العلاقات الثنائية مع إيران وتعزيز العقوبات ضدّ تجارب الصواريخ الباليستية وضدّ قوات الحرس الثوري الإيراني. وتقع مثل هذه التجارب الصاروخية الإيرانية خارج شروط الاتّفاق النّووي، الأمر الذي يمكّن الولايات المتّحدة من مواصلة الضّغط على إيران دون المساس بالاتّفاق، كما أنّ المؤسّسة الأمنية الإيرانية لا تزال مستمرّة في جهودها لتطوير القدرات العسكرية التقليدية في البلاد، بما في ذلك الصواريخ الباليستية. وأصدرت إيران هذا الأسبوع ما وصفته بـ «العقوبات المتبادلة» ضدّ ١٥ شركةٍ أمريكية، بسبب دعمها المزعوم لـ (إسرائيل) والتّحريضِ على الإرهاب في المنطقة. ولا تملك تلك الشركات التي تضمّ صانعة الشاحنات أوشكوش كوربوريشن وشركة ري ماكس القابضة العقارية وشركة الصّناعات الدّفاعية آي تي تي كوربوريشن وشركة رايثيون، بصمةً تجاريةً كبيرةً في إيران على أيّ حال.

وحتّى في الوقت الذي تزداد فيه التوتّرات بين إيران والولايات المتّحدة على هامش الاتّفاق، مع الحرص على الحفاظ عليه بعدم تجاوز الكثير من الخطوط الحمراء لكلا الجانبين، هناك ساحاتٌ أخرى من شأنها أن تحدث مزيدًا من التّقارب بين روسيا وإيران. ففي اليمن، على سبيل المثال، تعرّضت الروابط العسكرية الإيرانية مع الحوثيين لتدقيقٍ أمريكي أشدّ في الأسابيع الأخيرة. وتفيد التقارير بأنّ البنتاغون يطلب من البيت الأبيض رفع الحظر الذي فرضه «أوباما» على تقديم الدّعم العسكري (على وجه التحديد، تقديم المساعدة في مجال اللوجستيات والاستخبارات والتخطيط) إلى التّحالف العسكري الذي تقوده السّعودية في اليمن، الأمر الذي يزيد من احتمال أن تتورّط واشنطن في معركة بين إيران ومجلس التعاون الخليجي على عتبة السّعودية. وكلّما ازدادت الاحتكاكات الأمريكية الإيرانية على حدود اليمن في باب المندب، سوف تتكئ إيران على الدّعم العسكري والسياسي الروسي بشكلٍ عام لتحقيق التوازن ضدّ الولايات المتّحدة.

وفي سوريا ولبنان، في الوقتِ نفسه، تتزايد التكهّنات حول احتمالية أن تزيد (إسرائيل) من العمل العسكري ضدّ حزب الله، في حين لا تزال المجموعة مستهلكة في الحرب الأهلية السورية. وقد تزايدت مخاوف (إسرائيل) من أنّ التنظيم الشيعي المسلح قدّ عزّز قدراته بشكلٍ كبيرٍ خلال تورّط مقاتليه في الحرب الأهلية. وكذلك قام حزب الله والحرس الثوري الإيراني بتعزيز وجودهما في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة السّورية على طول خطّ وقف إطلاق النّار لعام ١٩٦٧ في هضبة الجولان، الأمر الذي أدّى إلى خلق جبهةٍ عسكريةٍ أوسع أمام (إسرائيل) في مواجهة محتملة في سوريا ولبنان.

ولكي تدافع إيران بشكلٍ كافٍ عن مواقعها على طول الحدود الشّمالية لـ (إسرائيل)، يجب أن تحظى بتفاهمٍ مع روسيا، تمامًا كما يجب أن يكون لدى (إسرائيل) تفاهمٌ مع روسيا لتحقيق أهدافها العسكرية في سوريا دون تدخّل لا داعي له. وقبل أقلّ من ثلاثة أسابيع من وصول «روحاني» إلى موسكو، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» بزيارة لـ«بوتين» (هي الثالثة خلال الأشهر الـ ١١ الماضية) في محاولة لتأمين مثل هذا التفاهم بشأن تبادل المعلومات الاستخباراتية وعدم التدخّل الرّوسي في المسرح السوري حين تزيد (إسرائيل) من عملياتها العسكرية في المنطقة.

وستظل مشاركة روسيا في سوريا محدودة تكتيكيًا مع مجموعات ومناطق عمليات محدّدة، مع التركيز الستراتيجي على قيادة المفاوضات مع الولايات المتّحدة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها إيران لاستقطاب تعاونٍ أكبر من موسكو، فإنّها لن تكون قادرة على الاعتماد على الدّعم الرّوسي الكامل للتدّخل ضد (إسرائيل) في ظلّ نشوب نزاعٍ أكبر على الحدود الشّمالية لـ (إسرائيل).

مؤسسة ستراتفورالبحثية ٢٠١٧/٤/٣ :

إيران وتركيا... لاعبان صغيران في لعبة خطيرة

*أمير طاهري

بعد شهر عسل دبلوماسي موجز غلبت عليه الدعاية والأماني الطيبة، يبدو أن العلاقات بين إيران وتركيا قد وصلت إلى مستوى متدن جديد مع تبادل الاتهامات والتهديدات بين طهران وأنقرة. وتزعم طهران أن أنقرة تحمل طموحات الإمبراطورية العثمانية الجديدة مع أحلام ببسط الهيمنة على العراق وسوريا. ومن جانبها، تتهم أنقرة طهران بإشعال النزعات الطائفية لخلق إمبراطورية مصغرة في الشام، مع إمكانية الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط.

ومن السابق لأوانه معرفة إلى أين يمكن أن تذهب بنا هذه التوترات الإقليمية الجديدة.

ولكنْ هناك أمر واحد مؤكد في سعيهما للمواجهة، فإن كلا الجانبين يتصرف ضد تقاليد حسن الجوار التي تعود إلى بدايات القرن العشرين.

عبر التاريخ المتقلب للعلاقات الإيرانية مع جيرانها في القرن الماضي كانت العلاقات الإيرانية – التركية دائماً ما تعتبر استثناء من القاعدة. بحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت الدولتان، اللتان أنهكتهما الحروب التي لا نهاية لها كلتاهما ضد الأخرى على مدى مائتي عام كاملة، قد أصبحتا إمبراطوريتين تعانين من الشيخوخة المتأخرة، وتترنحان من جراحات النضال ضد الاستعمار الأوروبي والإمبريالية الروسية التي فقدت كلتاهما بسببها أجزاء واسعة من الأراضي والأقاليم.

وفي نهاية عشرينات القرن الماضي، قررت تركيا الجديدة، تحت حكم مصطفى كمال أتاتورك، وإيران الجديدة تحت حكم رضا شاه بهلوي، تبديل عداوة الماضي إلى صداقة الحاضر والمستقبل من خلال صياغة ميثاق سعد آباد، لعدم الاعتداء والدفاع المشترك ضد الأعداء الخارجيين. ثم انضمت الدولتان فيما بعد إلى حلف بغداد الذي ضم أيضاً العراق المستقل حديثاً، ثم بعد خضوع العراق لنظام عسكري موال للسوفيات، تمت صياغة ميثاق المعاهدة المركزية، وهو الحلف العسكري الجديد الذي ضم باكستان وبريطانيا العظمى مع وجود الولايات المتحدة عضواً منتسباً.

وبحلول نهاية الخمسينات من القرن العشرين كانت العلاقات الإيرانية التركية في أفضل صورها، حيث كان السفير التركي يشعر في طهران وكأنه في إجازة طويلة، بينما كان نظيره الإيراني في أنقرة من الشخصيات البارزة التي ذهبت إلى هناك للتقاعد المريح.

حتى استيلاء الملالي على مقاليد السلطة في إيران في عام ١٩٧٩ لم يسبب اهتزاز الأسس المتينة للعلاقات الإيرانية التركية القديمة. وفي حين أن أغلب الدول فرضت، أو أعادت فرض، تأشيرات الدخول على المواطنين الإيرانيين إلى أراضيها، أبقت تركيا أبوابها مفتوحة للزائرين واللاجئين من إيران. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، كان ما يقرب من نصف المواطنين الإيرانيين البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة من الذين فروا من البلاد منذ وصول الملالي إلى السلطة في طهران، قد مروا عبر الأراضي التركية. وحتى اليوم، تستضيف تركيا أكثر من مليون مواطن إيراني من الذين يعيشون ويعملون هناك تحت وضعية غامضة بين اللاجئين والمقيمين المؤقتين. ومرة أخرى، ومنذ استيلاء الملالي على السلطة، كانت تركيا تعتبر الوجهة السياحية الأولى بالنسبة للوافدين الإيرانيين.

والأهم من ذلك، ربما، هي مساعدة تركيا إيران للتغلب على كثير من العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية من قبل القوى الغربية، بسبب تورط إيران في دعم الإرهاب والتطوير المزعوم لبرامج الأسلحة النووية لديها.

ولقد ردت إيران الجميل من خلال مساعدة تركيا على إبقاء الأكراد المسببين للمشكلات تحت السيطرة، ومنع الأكراد العراقيين من تنفيذ الانفصال الكامل الذي من شأنه أن يسبب كثيراً من الاهتزازات في بقية المنطقة لدى الأقليات الكردية الأخرى.

وقبل بضعة أشهر فقط، كان بعض المراقبين الغربيين يتحدثون عن محور طهران – أنقرة – موسكو الجديد، الرامي إلى إعادة تشكيل وجه منطقة الشرق الأوسط التي تخلت عنها الولايات المتحدة تحت رئاسة باراك أوباما. ولم يصدق البعض منا أن تكون هناك فرصة سانحة لتكوين مثل هذا التحالف، حيث إن تركيا وإيران لديهما ما يكفي من الشكوك حيال روسيا التي يجمعهما معها تاريخ ملطخ بكثير من الدماء.

ومع ذلك، فإننا لم نكن نتوقع أن ينهار مثل هذا المحور قبل أن يتشكل بصورته الكاملة على أرض الواقع. ولقد حدث ذلك الآن بالفعل. ويبدو أنه، ومع رحيل الرئيس أوباما، قررت تركيا إعادة ربط العلاقات مع الحليف الأميركي القديم. فلقد أعلنت حكومة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان فرض عقوبات جديدة على روسيا، بما في ذلك فرض حظر على السفن القادمة من الموانئ الروسية في بحر آزوف، مما يحول روسيا إلى دولة غير ساحلية.

وفي الوقت نفسه، ومع رحيل الرئيس أوباما أيضاً، فإن احتمال تشكيل الولايات المتحدة تحالفاً جديداً مع طهران تحت مظلة الفصيل المعتدل من الملالي لم يعد أحد يأخذه على محمل الجد. فإدارة الرئيس ترمب الجديدة على استعداد كامل لإعادة تشكيل ملامح سياستها الخارجية الجديدة، ولكن من غير المرجح أن تعقد أي آمال تذكر على أن تغير طهران من سلوكياتها تحت مظلة الفصيل المعتدل الذي لم يكن سوى محض وهم كبير في مخيلة الرئيس الأسبق أوباما.

ومع احتمالات عودة الولايات المتحدة بوصفها دولة قومية كبيرة تسعى وراء تأمين مصالحها العالمية بدلاً من أن تكون مجرد محرك لأوهام أوباما الآيديولوجية، فإن القوة الأميركية قد تصبح، مرة أخرى، عاملاً رئيسياً في استقرار المنطقة المضطربة. وعلى الرغم من تصرفات الرئيس ترمب، فإن أنقرة يبدو أنها تعتقد أن الولايات المتحدة معنية بالعودة إلى منطقة الشرق الأوسط كقوة ذات بأس ونفوذ، وفي هذه الحالة فلن تكون هناك حاجة لدى تركيا لتكوين التحالفات المشبوهة مع العدو القديم مثل روسيا أو الأصدقاء المتقلبين مثل إيران.

والتفكير التركي الحالي يدور حول أنه بمجرد تحقيق إردوغان هدفه بفرض الدستور التركي الجديد من خلال الاستفتاء العام، فسوف يتحرك بكل حرية للبحث عن مكان مهم لتركيا في التجمع الإقليمي الجديد الذي قد يضم الولايات المتحدة وحلفاءها في منطقة الشرق الأوسط. ومع باكستان التي بدأت تعبر السياج المفروض عليها، فإن آفاق التحالف الموسع الذي يشمل «قوس الأزمة» من شبه القارة وحتى المحيط الأطلسي، قد أصبح أكثر جدية وأهمية عن ذي قبل.

وهذا الأمر قد يترك إيران في وضعية أكثر عزلة من أي وقت مضى وأكثر اعتماداً على روسيا وحسن نياتها. ومع ذلك، يدرك صناع السياسات الإيرانية أن الروس لن يقبلوا أبداً بإيران كشريك على قدم المساواة مع موسكو.

ومن خلال فرض السيطرة الحصرية على الملف السوري من خلال دعم وإسناد الرئيس بشار الأسد ونظامه الحاكم، تأمل روسيا في حرمان إيران من البطاقات التي تلعب بها في تلك الدولة العربية التي مزقتها الحرب الضروس.

وإذا، كما تعتقد أنقرة الآن، عادت أميركا إلى الشرق الأوسط في منصب قيادي ومؤثر، فإن أبعد ما يمكن أن تطمح إليه تركيا هو احتلال المرتبة الثانية أو الثالثة في شؤون المنطقة، مما يعني توديع أنقرة تماماً أحلام قيام الإمبراطورية العثمانية الجديدة التي تراود إردوغان الآن.

وإذا ما تمكنت روسيا من تأمين كرسي جانبي على الطاولة المفترضة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، فإن آخر شيء يرغب فيه بوتين هو تعلق أحد ملالي إيران المراوغين في ذيل معطفه.

وبعبارة أخرى، قد ينتهي الأمر بتركيا وإيران إلى تخريب العلاقات القديمة في مقابل المكافآت الضئيلة، بما في ذلك لعب دور التابع الأمين لأميركا أو لروسيا. يمكن لأحلام الإمبراطوريات أن ترجع بعواقب حقاً وخيمة، خصوصاً بالنسبة للاعبين الصغار الذين يتنافسون في لعبة خطيرة وقاتلة.

*صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٧/٤/٣ :

الشرق الأوسط أمام أكثر من مفصل والتحدّي الأكبر إعادة الإعمار

*سام منسى

تشهد منطقة الشرق الأوسط أكثر من تطور مصيري وتاريخي، بدءاً من معارك الموصل وما قد تسفر عنه من انعكاسات على الإقليم عموماً وعلى الداخل العراقي خصوصاً. كما أن التحضيرات لمعركة تحرير الرقة من «داعش» تتسارع.

الانطباع السائد لدى غالبية المراقبين أن النتائج الحاسمة مستبعدة في السياسة كما في الحرب، ولا تزال الضبابية والمراوحة العنوان الرئيس للمشهد في الإقليم. ولعل المشكلة اليوم ليست أزمة النظام الإقليمي، إن وجد، بقدر ما هي أزمة نظام عالمي يتداعى.

فرضت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي على المنطقة وسائر بقاع العالم سياسة الأحلاف وأخضعت التفاعلات الإقليمية لتخاذبات الاستقطاب بين طرفيها، إذ سعى كل منهما إلى إنشاء تكتلات تحقق توازناً للقوى في المنطقة يصب في مصلحته. وبصرف النظر عن انعكاسات هذه الاستقطابات على دول المنطقة، فإنها فرضت نظاماً أدى إلى نشوء بيئة ستراتيجية تعكس الصراع العالمي وتحدد ملامح العلاقات والمصالح بين دول المنطقة.

أعلن انهيار الاتحاد السوفياتي انتهاء الحرب الباردة وتوج الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة أخذت على عاتقها دور شرطي العالم وعملت على إدارة العلاقات الدولية والنزاعات الإقليمية، وبلغ هذا التدخل أوجه في عهد الرئيس جورج بوش الابن الذي نقل السياسة الأمريكية، وخصوصاً في المنطقة مع حربي العراق وأفغانستان، من سياسة الاحتواء إلى سياسة الردع.

خلال عهد الرئيس باراك أوباما، أفضت سياسة الانسحاب التي انتهجها إلى انعدام وجود ضابط دولي، ما ترك فراغاً كان له الأثر الأكبر على منطقة الشرق الأوسط تحديداً.

لا خلاف على أن المنطقة تعاني أزمة عدم استقرار مزمنة، وكلما بدا أنها استقرت في شكل يسمح بتصور ملامح نظام يؤسس لنمط تفاعل مستقر بين دولها، يقع انفجار ما غير متوقع، لتعود العملية إلى المربع الأول. وجاء الانفجار هذه المرة من الداخل، وما نشهده حالياً هو حالة من الانفلات الإقليمي خالية من الضوابط والتوازنات، حيث باتت كل دولة من دول المنطقة، أو ما تبقى منها، تتصرف بمفردها في محاولة للحفاظ على وجودها من دون وجود لأي ضابط إيقاع إقليمي. الأخطر من ذلك التفلت غير المسبوق في العلاقات الدولية لا سيما الأداء السياسي والعسكري الروسي من جهة والتراجع واللامبالاة الأمريكية ولأكثر من سبب من جهة أخرى، ولا حاجة إلى الحديث عن شبه انعدام للدور الأوروبي. وبالتالي التحولات والتحديات التي تطاول النظام الإقليمي قد تكون ناتجة عما يجري على مستوى العالم.

وسط هذا المناخ الدولي والإقليمي برزت تحديات عدة في المنطقة، أبرزها:

التحدي الأول: عدم وجود معيار عقائدي واحد يؤسس لرسم حدود الإقليم وهويته ونشوء نظام إقليمي جديد في ظل سقوط القومية العربية والتوجس السائد من الهوية الإسلامية والانتماء العرقي، إضافة إلى غياب معايير النظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الواحدة والمصالح السياسية والأمنية المشتركة.

التحدي الثاني: سقوط الدولة بمفهومها المؤسساتي في أكثر من مكان، ما قد يؤدي إلى حالة طويلة الأمد من عدم الاستقرار السياسي والأمني تنحصر معها سياسات الدول في المنطقة بالسياسة الداخلية.

بعد مرحلة الأنظمة الاستبدادية وفي ظل انعدام الديموقراطية المؤسسة لثقافة المشاركة وثقافة المواطَنة، جاء الربيع العربي ربيعاً فوضوياً أسقط هذه الأنظمة من دون أن يكون البديل جاهزاً. والأهم أن الشعوب استقوت على الدول وباتت تشعر بأنها شريك من دون أن تتمتع بمقومات الشراكة. وعلى رغم أهمية الحركات الشعبية التي حصلت والتي أوحت في مرحلة ما أنها تحمل رياح التغيير، فإنها قوضت الأسس التي تقوم عليها الدول في شكل باتت معه هذه مشلولة وعاجزة عن الاضطلاع بدورها.

التحدي الثالث: تصاعد دور العامل الديني ورجحان كفة الميزان لمصلحة الدولة الدينية على حساب الدولة المدنية. وهذا قد يؤدي الى قيام دول دينية تؤسلم السياسات الخارجية كما حصل مع النزاع العربي الإسرائيلي (من نشوء حماس إلى تبني كل من النظام الإيراني وتركيا أردوغان للقضية الفلسطينية) ونشوء تحالفات إقليمية على أسس دينية ومذهبية تارة بين الدول أو بين تنظيمات محلية ودول خارجية (تحالف نظام الأسد في سورية مع حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن مع إيران والقوى والميليشيات الشيعية في العراق مع إيران أيضاً).

التحدي الرابع يرتبط بظاهرة انتشار التنظيمات العابرة للحدود أو التنظيمات الخارجة عن الدولة the non-state organizations التي هددت حدود المنطقة وهددت معها وجود الكيانات الراهنة من دون أن تكون هناك رؤية لكيانات مستقبلية. غني عن البيان خطورة تنظيمات كهذه على وجود الدول المؤسساتي لجهة إحكام قبضتها على قرارات سيادية كقرار الحرب والسلم ولجهة ارتباطها العضوي بدول وجهات خارجية. الأسوأ هو تعامل المجتمع الدولي مع هذه التنظيمات كبديل عن الدول، كما حصل مثلاً باتفاق الزبداني– الفوعا وكفريا في سورية الذي لم يتم بين جهة حكومية سورية وأخرى تجمع الفصائل المعارضة المقاتلة، بل بين حكومة إيران وحركة «أحرار الشام» القريبة من تركيا والمنضوية تحت مظلة الجبهة الإسلامية والمتحالفة مع «جبهة النصرة» في إطار «جيش الفتح»، وبإشراف الأمم المتحدة ومشاركتها.

التحدي الخامس: الرعب أو الهلع أو ما يسمى رهاب الإسلام السياسي العنيف أو التشدد العنيف، بحيث أصبح الهم الرئيس للشعوب العربية إلى حدٍ ما أو النخب العربية والدول، هو مكافحة هذا الرهاب. وغالباً ما يأتي ذلك على حساب الديموقراطية، بمعنى أوضح أننا نعود إلى أساس المشكلة: إن استبداد الأنظمة الديكتاتورية هو من المسببات الرئيسة للتشدد الإسلامي، واليوم نكاد عن وعي او لا وعي نجدد الاستبداد خوفاً من التطرف الإسلامي وتحت راية مكافحته.

اما التحدي الأكبر لمستقبل المنطقة والأجيال المقبلة فهو موضوع إعادة الإعمار بعد هذه الزلازل. والمقصود هنا هو الأعمار السياسي والاجتماعي والثقافي الى جانب الإعمار الاقتصادي والمالي. من سيقوم بإعادة الإعمار وعلى أي أسس، خصوصاً إذا استمر الانكفاء الأمريكي خصوصاً والغربي عموماً؟ من هي القوّة التي ستساهم في إعادة الإعمار وعلى أي أسس ومبادئ وأفكار ونماذج؟

عانت المنطقة ضبابية في تحديد نظامها الإقليمي في ظل وجود نظام دولي وضابط دولي، فما بالكم اليوم والنظام الدولي منهار وغالبية دولها أصبحت فاشلة تتحكم في مسارها الأمني تنظيمات خارجة عن الدولة وتتدخل في شؤونها أطراف خارجية، ناهيك بالخلل في التوازنات العسكرية والطموحات النووية المقلقة. هل من مساحة متاحة للخروج من هذا النفق، خصوصاً اذا استمر التفلت وانهيار السقوف في العلاقات الدولية؟

*إعلامي لبناني

*منبر الحرية، صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٤/٣ :

الشعبوية وأزمات الليبرالية

*د. السيد ولد أباه

هل الموجة الشعبوية القوية التي يمر بها العالم الغربي، هي مظهر لانهيار كلي للأيديولوجيات التي أطّرت الحقل السياسي في العصر الحاضر، أم نمط من الأيديولوجيا الجديدة التي احتلت مكان الأيديولوجيات السابقة المنهارة؟

للإجابة عن هذا السؤال، يتعين أن نستحضر السمات المشتركة بين النزعات الشعبوية في تشكيلاتها اليمينية واليسارية التي يمكن إجمالها مع المفكر السياسي الفرنسي «بيار روزنفالون» في ثلاث سمات أساسية: التصور التنميطي التجانسي للشعب من حيث هو كتلة موحدة لها هوية أحادية، والعداء للنخب الاجتماعية والسياسية المتهمة باستغلال الشعب وبالفساد والنفعية، وتصور الرابطة الاجتماعية على أساس معيار الهوية القومية لا على أساس قيم التعاقد القانوني أو الخلفيات الطبقية الاجتماعية.

وفي ما وراء الجدل الإعلامي السريع حول هذه الأفكار الرائجة حالياً، يتعين إبراز الخلفيات الفكرية العميقة لهذه النزعات الشعبوية التي لم تعد مجرد تيارات هامشية في الحياة السياسية، بل أصبحت من محددات وثوابت الحركية السياسية في كبريات الديمقراطيات الغربية، وقد وصل بعضها عملياً للسلطة، وللبعض الآخر وزن انتخابي متزايد.

ما نريد أن نبينه هو أن هذه الأفكار ترجع إلى إشكالية كبرى لها سياقها النظري والأيديولوجي في العصر الحاضر، تتصل بالانفصام الأصلي في الفكر السياسي الغربي الحديث بين التأسيس القانوني للشرعية السياسية للدولة والمنظور القومي للهوية الاجتماعية التي تجسدها هذه الدولة من حيث هي وحدة روحية تتجاوز طابعها التعاقدي العرضي.

وقد عانى الفكر الليبرالي بشدة من هذا الانفصام، باعتباره ينطلق من أولوية الذات المستقلة الحرة على النظام الاجتماعي العام الذي يجب أن يصدر عن الإرادة الفردية، ويضمن حقوقها غير القابلة للنفي، وبذا تكون الهوية الجماعية حالة تاريخية مبنية ومخترعة لا هوية أصلية عضوية، في حين يؤدي اختزال الدولة في صورة الحكم المحايد بين الإرادات السيادية إلى إضعاف الجسم الاجتماعي وتحويله إلى رابطة تشاركية نفعية هشة.

وإذا كان الفكر الليبرالي قد انتهى إلى الجمع بين أطروحة الحرية الفردية والهوية القومية للحالة التعاقديّة، فإن هذا الحل ظل إشكالياً يتأرجح في بعض الحالات بين نفي الحريات السياسية باسم منطق الهوية الجماعية (الأيديولوجيات النازية والفاشية) وتقويض دوائر التضامن الجماعي باسم منطق الحرية (التيارات النيوليبرالية).

كان الفيلسوف الأيرلندي «إدموند برك» الذي عاصر الثورة الفرنسية، وكتب في نقدها كتاباً مشهوراً قد اعتبر أن فكرة العقد الاجتماعي تناقض مفهوم السياسة من حيث هي تدبير للشأن المدني وفق توازنات التركيبة المجتمعية، فلا يمكن أن تتحول إلى هندسة اجتماعية وإلا آلت إلى العنف بالنظر لتنكرها للحالة الطبيعية للاجتماع الإنساني القائم على التراتب والارتباطات العضوية القبلية وغير الإرادية.

وإذا كان الفكر الليبرالي قد تخلى عن فكرة السياسة من حيث هي فضيلة مدنية وتربية بشرية (التصور اليوناني والوسيط) لكون التصورات الأخلاقية للسياسة تؤدي إلى الاستبداد، فإن التصور الإجرائي القانوني للسياسة لا يحمي من أشكال أخرى من الاستبداد مثل: الديكتاتوريات الانتخابية التي تحدث عنها الكسيس دي توكوفيل والديكتاتوريات الأيديولوجية التي تتوهم القدرة على صناعة الإنسان عن طريق القانون والمدرسة.

ومن هنا، فإن التيارات الشعبوية تستفيد دوماً من الأزمات الاجتماعية التي تعرفها المجتمعات الليبرالية في مؤهلاتها الإدماجية والتأليفية للعودة بالسياسة إلى منطق الفضيلة المدنية، وإطار الانتماء العضوي الذي يغطي التمايز الطبقي والتراتب الفئوي من منظور الهوية القومية الجامعة، فينتقل رهان الصراع الداخلي إلى الغريب والأجنبي والمهاجر، وتغدو المحافظة على الخصوصية الذاتية هو الحل من المأزق الداخلي.

الأيديولوجيا الشعبوية إذن بقدر ما هي تعبير عن أزمات مجتمعية عميقة تفتح الجرح الأصلي للمنظومة الليبرالية وتأزمها بإعادة طرح معضلاتها التأسيسية بعد أن أصبحت الشرعية القانونية الإجرائية عاجزة عن توفير المنظور المعياري اللازم للعدالة الجماعية، وبعد أن تقلصت قدرة الدولة على ضبط وإدارة الجسم الاجتماعي.

كان الفيلسوف الألماني «لبو شتراوس» يقول إن الليبرالية لا يمكنها أن تقيم حالة سياسية مستقرة ومتماسكة، لأنها تصدر عن فهم تقني للسياسة، ولذا فإن سحر النزعات الشعبوية، ينبع من الحاجة إلى إرجاع هالة القداسة إلى السياسة ومدها بحرارة الانتماء وروح الصدام وهاجس الخطر، بيد أنها وإنْ نجحت في استثمار مشاعر السخط والإحباط وأهواء الانتماء والتجذر، فإنها غير قادرة على حل الأزمات الاجتماعية القائمة بأدوات التهييج العاطفي العقيم.

*كاتب وأكاديمي موريتاني

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٤/٣ :

داعش ينشر أيديولوجيا الفوضى والخراب

العرب والديمقراطية.. إشكالية العقل والنقل

*سلام الشماع

دعا الكاتب الأردني عبدالله طوالبة، مساعد المدير العام لهيئة الإعلام، إلى إجراء مراجعة نقدية علمية للموروث التاريخي للعالم العربي، وإعادة دراسة هذا الموروث بموازين العقل وبما يعزز التوافق الوطني داخل المجتمعات العربية، كخطوة لتجفيف منابع التنظيمات الإرهابية.

ويقول في حوار أجرته معه "العرب" إن "هناك أسبابا سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية لنشوء ظاهرة الإرهاب، وإن علاج هذه الظاهرة يستدعي الكشف عنها وتجفيف منابعها"، مشددا على أنه لا خيار أمام العالم العربي إلا تعميق الإصلاحات السياسية الحقيقية على طريق التحول الديمقراطي، إذا أراد القضاء على هذه الظاهرة.

وعلى صعيد اقتصادي، يلاحظ طوالبة، الذي صدر له قبل أيام، كتاب أثار الجدل بعنوان "العرب والديمقراطية..أين الخلل؟" أن المنطقة العربية هي أغنى مناطق العالم بمواردها البشرية وبالعنصر الشبابي تحديدا، وأن على "صانع القرار أن يعي أن سد الطرق أمام الشباب، وخصوصا من خريجي الجامعات هو من الأسباب المغذية للتنظيمات الإرهابية".

ويضيف أن هناك سببا آخر، وهو الأهم، يتلخص في "أننا الأمة الوحيدة على وجه الأرض غير المتصالحة مع تاريخها وغير المتفقة بشأنه ولا متوافقة عليه"، وهذا يعني "ضرورة المراجعة النقدية العلمية لموروثنا التاريخي لإعادة دراسة هذا الموروث بموازين العقل وبما يعزز التوافق الوطني داخل المجتمعات العربية".

ويعتقد طوالبة أننا "الوحيدون في هذا الكون، الذين أخفقوا في إيجاد حلّ لإشكالية الاشتباك بين الديني والدنيوي". مشيرا إلى أن "تجارب التاريخ، وبالذات تجارب الأمم المتقدمة، تعلمنا أن أهم شروط الاستقرار والنهوض في المجتمعات تبدأ من حل هذه الإشكالية".

ويلفت إلى أن أسباب هذه الظاهرة، يفترض البحث عنها في الواقع العربي ذاته، وليس خارجه. فالبلدان العربية لم تشهد مجابهة بين المؤسسات الدنيوية والدينية تفضي إلى الفصل بين الديني والدنياوي، وتهيئة الظروف المناسبة لهذا الأخير، ليتطور بمعزل عن الأطر اللاهوتية، التي بطبيعتها وبحكم أنماط تفكيرها، تحد من دينامية الدنياوي وتقيد حركته لمواكبة سيرورة الحياة.

ولم يشهد التاريخ العربي المعاصر حركات إصلاح ديني على غرار ما حصل في أوروبا، في القرن الوسيط، إذ كان لهذه الحركات دور تاريخي في تجاوز الفهم المتحجر للدين الذي يقيد الإنسان فكرا وإبداعا.

ولا ننسى أن البلدان العربية تتداخل فيها أنماط الإنتاج ووسائله وعلاقاته، كونها لم تشهد انقلابا برجوازيا فعليا في تاريخها. لهذا تتداخل في البلد العربي الواحد أنماط الإنتاج الرأسمالي والإقطاعي، مع ما يرافق ذلك من علو شأن العوامل الشخصية على العوامل الشيئية والسلعية والحقوقية، ولا يجوز، في هذا الخصوص، إغفال دور الأمية الأبجدية والثقافية والتدخل الخارجي.

الخطاب الماضوي

إذا كان الإرهاب ضرب بأطنابه المنطقة العربية كلها والعالم إلا أن بعض الدول، ومنها الأردن، كانت لها خصوصية في مواجهة الإرهاب.ويعزو طوالبة ذلك إلى عدم وجود حواضن شعبية، بالمعنى الاصطلاحي والمعرفي لهذا المصطلح في الأردن، خاصة وأن الأردنيين يدركون فظاعات التنظيمات الإرهابية في الدول الشقيقة.

ويضيف "إن مواجهة هذه التنظيمات في الأردن، كما حدث في الكرك وسواها، لا تقتصر على رجال الأمن وحدهم، بل نرى دور الشعب، بمختلف مكوناته، واضحاً في مواجهة هذه التنظيمات، وربما يكون الدور الشعبي في المواجهة أسبق من دور الأجهزة الأمنية".

ويلفت إلى أن خصوصية الأردن مستمدة من كشف مخططات تنظيمات الإسلام السياسي، منذ حوالي عام، على أكثر من صعيد وأهمها الخطاب، الذي يتبناه الإسلام السياسي، فهو لا يزال ماضويا لا ينسجم إطلاقا مع متطلبات العصر وشروط النهوض والتقدم بمعايير الحاضر القائمة على الديمقراطية والحوار والتعددية.

ويعتقد بأن "تنظيمات الإسلام السياسي لا تزال بمختلف تنويعاتها تفتقر إلى خطاب يواكب تحولات العصر ويلبي طموحات الإنسان العربي، فضلا عن أن فهم هذه التنظيمات للدولة لا يزال ضبابيا ولا يحتكم إلى منطق العصر، بل هو بعيد عنه، فهذه التنظيمات، أصلا، لا تؤمن بالدولة القائمة، ولا يوجد لديها البديل، بل هي تتغنى بما يعرف بـ(دولة الخلافة)، التي أصدر التاريخ حكمه عليها وقضي الأمر".

شعار فقد الصلاحية

وأوضح طوالبة، الذي أصدر ٨ مؤلفات تعنى بقضايا فكرية أن تنظيمات الإسلام السياسي ليست لديها برامج تهتم بتساؤلات الإنسان العربي والتحديات الراهنة، المتمثلة في كيفية تحقيق التنمية ومواجهة تحديات العصر والقضاء على البطالة والفقر واللحاق بالأمم المتقدمة في ميادين العلم والعقل ومنتجاتها (التصنيع والتقنية التكنولوجية). ويتساءل "لا أدري ما إذا كانت هذه التنظيمات انتبهت إلى أن شعار (الإسلام هو الحل) قد فقد صلاحيته في عصرنا بالكامل، أم لا؟".

وأشار الى أن الإسلام لم يكن، طوال تاريخه، منظومة فلسفية وفكرية واحدة، وفي التطبيق العملي، حتى في حقبة الخلفاء الراشدين، لم يشهد الإسلام السياسي ما تردده بعض التنظيمات ذات الصفة الإسلامية وبخاصة التنظيمات التكفيرية ما يعرف بالدولة الدينية.

وأعرب طوالبة عن أسفه من أن "نكون الأمة الوحيدة بين الأمم، التي لا تزال تدفع ثمنا باهظا لإشكاليتين إلى الآن" الأولى خلط السياسة بالدين، أو ما يعرف بتسييس الدين وتديين السياسة، والثانية، التي لا تقل خطورة عن الأولى هي إشكالية السلطة السياسية، التي لا يزال العقل السياسي العربي عاجزا عن إيجاد حل لها بمفاهيم حديثة، قائمة على الديمقراطية والتعددية".وهناك من يرى أن الحرب على الإرهاب لم تجنِ إلا الفشل، فإذا ووجه الإرهاب في منطقة ظهر قويا في أخرى، لكن طوالبة يختلف مع دعاة هذا الرأي.

ويقول "إن العالم مختلف في تعريف مفهوم الإرهاب، فهناك بعض الدول القوية اليوم، بينها دول تتغنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، تحاول الربط بين الإرهاب وبين مقاومة الشعوب للاحتلال الذي ترزح تحته"، مشددا على أن "احتلال الأرض واغتصاب حقوق أي شعب إرهابان سافران".

ويضيف "مقاومة الاحتلال حق تقره الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية أولا، والمكافحة الحقيقية للإرهاب لا تتم بالعمل العسكري والاحتكام إلى القوة فقط، بل تحسم في ميادين الفكر والاجتهاد، الفكر يقاوم بالفكر، والمقاومة الحقيقية للإرهاب تبدأ أولا وأخيرا بمعالجة أسباب هذه الظاهرة سياسيا واقتصاديا وفكريا واجتماعيا وثقافيا".

ولمس كثيرون أن من أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب في واقعنا العربي هو التدخل الأجنبي في الشؤون العربية، والاحتلال الأجنبي لأراض عربية بأساليب تخالف القانون الدولي والشرعية الدولية نفسها، والدليل على ذلك أن هذه التنظيمات ظهرت في السنوات الأخيرة، فيما الاحتلال الإسرائيلي، مثلا، للأراضي العربية في فلسطين والجولان مرّت عليه عقود من الزمن، إذ تبدو إسرائيل مستثناة من القانون الدولي.

الإرهاب يتمدد إلى قارعة طرق لندن

ولو تأملنا التاريخ المعاصر لمنطقتنا لوجدنا أن التنظيمات الإرهابية ظهرت بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، فلم يكن لها وجود قبل ذلك.

ويعتقد طوالبة أن احتلال العراق بالصفة التي تم بها، وبناء على أكاذيب ملفقة وتدمير الدولة العراقية، كان عاملا لا يجوز إغفاله في فتح (صندوق البندورة)، أي صندوق الشرور كلها، وفقا للأسطورة الإغريقية القديمة، وهو لا يغفل عن تداعيات ما يعرف بالربيع العربي في العام ٢٠١١.

ويقول إن "هذه الأحداث اندلعت نهاية العام ٢٠١٠ في تونس وانتشرت في عدد من الدول العربية، بنحو عفوي وتلقائي، لأسباب سياسية واقتصادية، بالدرجة الأولى، ولم يكن للإسلام السياسي أي دور في نشوبها، لكنه لم يلبث أن ركب الموجة واستثمر هذه الأحداث لتحقيق مآرب سياسية".

أصبح واضحا أن الإرهاب لا يقتصر على أبناء دين بعينه أو بلد دون غيره وهو يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ويرى طوالبة أن الإرهاب ليس له دين وليس له عرق لا في الماضي ولا في الحاضر، منوها إلى أن هذا الفهم هو أحد ثوابت السياسة الأردنية في مكافحة هذه الظاهرة، كما يتم التعبير عنها في الخطاب السياسي الأردني، وفي وثائق تاريخية مهمة أصدرها الأردن مثل رسالة عمان، مذكرا بالتأكيدات الأردنية الدائمة في المحافل الدولية واللقاءات المهمة، على المستويين الإقليمي والعالمي، بضرورة إبراز قيم التسامح والعدل والحوار والتعايش بين الأديان والثقافات.

وأوضح أن السياسة الأردنية تتميز دائما بمرونة عالية واستشراف واقعي، فالأردن، تاريخياً، ونتيجة هذين العاملين، وبحكم موقعه وتركيبته لم يقطع شعرة معاوية مع أي شقيق عربي، فهو يحرص دائما على أن تكون علاقاته مع الدول العربية كافة إيجابية يسودها التعاون والحرص على أن تسود الأجواء العربية ظروف تعاون بين الأشقاء، وهذا يصب في مصلحة الأردن لأن سياسته تتطلب ذلك.

ويضع الأردن في حسبانه دائما أنه أكثر بلد عربي يتأثر بالقضايا العربية، وخاصة على صعيد القضية الفلسطينية والإسهام في المسؤولية العربية المشتركة إزاء التحديات، التي تواجهه وتواجه العرب، فضلا عن ذلك فإن الأردن يتميز بين أشقائه في موضوع التجاوب مع شروط العصر والتحولات، التي يشهدها العالم، وخاصة في مجال الإصلاح السياسي والحريات، التي يمتلك دائما طموحا لتحقيق المزيد منها.

ويضرب طوالبة مثلا على ذلك أنه بعد اندلاع ما يسمى بالربيع العربي، أجرى الأردن سلسلة من الإصلاحات الدستورية والسياسية كان لها دور فاعل في تجنيبه ما حلّ ببعض الدول الشقيقة من ويلات واقتتال داخلها. مضيفا إلى ذلك عنصرا وصفه بالمهم وهو وعي الشعب الأردني نفسه، بجميع مكوناته، وحرصه على ما يتمتع به من أمن

واستقرار سواء لخدمة الأردن أو لدعم القضية الفلسطينية، خصوصا وأنه أكثر البلدان العربية قربا من هذه القضية وتأثرا بتداعياتها.

ويطرح طوالبة تساؤلا في ما يخص دور المثقف العربي في مكافحة ظاهرة التنظيمات الإرهابية قائلا "من هو المثقف في وقت نعيش فيه منذ حقبة الحرب الباردة، مرحلة تغير للكثير من المفاهيم، وبخاصة مفهوم المثقف". ويتابع "هل المفهوم الغرامشي القائم على المثقف العضوي ما زال صالحا؟".

المثقف والمفهوم الغرامشي

يشير الكاتب الأردني عبدالله طوالبة إلى أن دور المثقف العربي بمفهومه التقليدي ليس كما يجب أن يكون في هذه المرحلة لأسباب عدة، أولها تغير النظرة إلى المثقف نفسه، وثانيها الارتباك لدى المثقفين العرب، في إدراك التحولات الجديدة للعالم، وخاصة بعد انهيار جدار برلين ١٩٨٩، ثم تقوقع بعض المثقفين في أبراجهم العاجية وتكلس بعضهم فكريا. فما نلاحظه هو أن العديد من مثقفينا لا يزالون يرددون كليشيهات وشعارات تجاوزها الزمن، وتخطتها مستجدات العالم، وهي في المبتدأ والخبر تتغذى من تبعات حقبة الحرب الباردة.

فالعالم يشهد تحولات متسارعة في العصر الحديث، تقودها التطورات العلمية في تكنولوجيا الاتصال ومنجزات المعرفة الإنسانية على الصعيد التقني. فلأول مرة في التاريخ الإنساني تسبق الابتكارات والاختراعات التقنية الثقافة، إذ باتت الثقافة تسعى لمواكبة التقنية لإدراك كنه ما يجري وللإحاطة بالأحداث المتسارعة، التي ترتبت على هذا التقدم المذهل.

فما يقصده الطوالبة، على وجه الدقة، أن التطور المذهل في المعرفة بجانبيها النظري والعملي التطبيقي، زلزل فرضيات أيديولوجيات كانت تبدو حتى الأمس القريب مسلما بها، وأصبحت المعرفة، الآن، هي عنصر القوة الرئيس في التاريخ المعاصر، وليس رأس المال، وأصبحنا أمام نظام اقتصادي يقوم على العقل، ولم يعد الصراع الطبقي يحرك التاريخ، بل أصبحت المعرفة بجانبيها اللذين ذكرت أهم عناصر القوة وميدان التنافس بين الدول.

ويقول "لم يعد بإمكان اقتصادات العالم اليوم الاستغناء عن الكمبيوتر ولو لثوان، وفي اقتصادات اليوم أيضا، حل المعرفيون أو ما يسمى بـ'الكوجينتاريا' مكان الطبقة العاملة، وأصبحنا أمام طاقة عاملة وليست طبقة عاملة، وهذه الطاقة تعمل ما بوسعها لتبدع أكثر لتحصل على أجور أعلى، ولم يعد واردا في حساباتها التناقض مع رأس المال والتأثر بفائض القيمة. وأمام هذه التطورات المتسارعة فإن العقل العربي –ومعه المثقفون– لا يزال عالقا في إشكالية العقل والنقل المتوارثة، منذ قرون. فالعقل العربي لا يزال يتخبط في إشكاليته التاريخية، بالهروب إلى الماضي، أو تقليد الآخر".

*كاتب عراقي

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٤/٤ :

عام التحولات الكبرى!

* محمد ابورمان

سيكون العام الحالي ٢٠١٧ حافلاً بالفعل بالأحداث والتطورات الإقليمية الكبرى، التي تعيد ترسيم المنطقة من حولنا – في الأردن–، وتشكيل هويتها الثقافية والسياسية بصورة هائلة!

على ماذا تستند هذه "الفرضية"؟

على مؤشرات ومتغيرات عديدة، في مقدمتها، تداعي دولة "داعش" في العراق، واقتراب نهاية معركة الموصل (من المتوقع صيف هذا العام)، والتحضير الجدّي لمعركة الرقّة، من قبل الأمريكيين ومعهم الكرد كطرف رئيس، وأطراف دولية وعربية أخرى، ما يعزز التنافس على "تركة الرايات السود"، من قبل الأطراف الإقليمية والمحلية المختلفة.

وإذا كانت الأمور في العراق أكثر وضوحاً في استلام الحكومة تركة أغلب المناطق التي سينحسر عنها "ظل التنظيم"، فإنّ المشهد السوري أكثر تعقيداً، وحجم الصراع الخارجي والداخلي فيه أكبر، على أكثر من صعيد، بين الكرد والأتراك وإيران، وبين المعارضة والنظام، والأمريكان والروس.

خلال الأيام الماضية بدأت رؤية ترامب تتوضّح أكثر بخصوص الملف السوري، وإذا كان هنالك خلاف جوهري بينه وبين الرئيس السابق أوباما، فيتمثّل بأن الإدارة الجديدة لا تنوي التسليم بالنفوذ الروسي– الإيراني في سورية، بل تسعى إلى خلق نفوذ موازٍ يحمي المصالح الأمريكية من جهة، ويقطع الطريق على مشروع إيران ببناء "الهلال الإيراني"، عبر دعم الكرد والقوى الحليفة لواشنطن في سورية، وتوسيع مناطق النفوذ والعمليات العسكرية.

التطبيق العملي بدأ فعلياً لتنفيذ خطة ترامب المزدوجة – أولاً هزيمة داعش عسكرياً، وثانياً تحجيم إيران في سورية– عبر تعزيز القوات الأمريكية في سورية، والتسريبات التي تتحدث عن إعادة تأهيل مطار الطبقة العسكري، بعد إنهاء داعش فيه تماماً، لتستخدمه الطائرات الأمريكية في معركة الرقة، وربما لاحقاً دير الزور، لكن الهدف الرئيس، بأن يكون قاعدة دائمة للأمريكيين يضاف إلى المطارات المستخدمة حالياً في المناطق التي يسيطر عليها الكرد، ومن المتوقع أن يصبح العدد ٤ مطارات عسكرية أمريكية في سورية ضمن قواعد عسكرية، وتحالف وثيق مع الكرد.

وفي الحديث عن الكرد، فهم اليوم قوة صاعدة بقوة، في كل من العراق وسورية، وإذا كان هنالك حديث عن النفوذ الإيراني المتنامي، في المنطقة، فإنّ "المارد الكردي" بدأ يفك قيوده ويستعد للحظة تاريخية جديدة، ليس فقط في العراق، بل حتى في سورية، مع الاعتماد المتزايد من قبل الأمريكيين عليهم، ودعمهم، والانحياز أكثر لهم من تركيا!

القوة الكردية الصاعدة، حتى وإن لم تتأطر على شكل دولة واحدة ممتدة، أو حتى إعلان لدول، فإنّ ما سيحصده الكرد في سورية لن يقل – بالضرورة– عما حققه أقرانهم في العراق، من حكم لا مركزي، وربما فدرالي، ذاتي، وشبه كيانات سياسية مستقلة، تتولّد في رحم الجغرافيا السياسية العربية، وتعيد إحياء الهوية والثقافة الكردية!

ضمن هذه الاعتبارات يقف الأردن أمام مشهد محيط جديد بالكلية تماماً، يستدعي إعادة تفكير جدية وحقيقية بما يمسّ أمننا الوطني ومصالحنا الستراتيجية مع العراق وسورية، بدرجة رئيسة، وبالتوازي مع ذلك، التطورات المتوقعة الوشيكة في المناطق المحاذية للحدود الأردنية– العراقية– السورية، ما قد ينعكس علينا، وهي القضايا التي سنتناولها في مقالة الغد.

*صحيفة (الغد) الاردنية ٢٠١٧/٤/٥ :

بين الديمقراطية والتسلطية

*د. شفيق ناظم الغبرا

صراع النموذج الديمقراطي والتسلطي ليس جديدا وهو لن يحسم في مدى قريب في قارات كآسيا وإفريقيا والعالم العربي الممزق. فوفق المفكر السياسي هنتنغتون جاءت موجة معاكسة للديمقراطية بعد كل موجه ديمقراطية. الموجة الثالثة للديمقراطية التي فاجأت العالم في أواسط سبعينيات القرن العشرين، حتى سقوط الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، حافظت على الكثير من مكتسباتها في مواقع عديدة، بالرغم من التراجعات التي برزت في آسيا وإفريقيا بشكل أساسي.يمكن الاستنتاج بأن التسلطية مقنعة لمدد زمنية محددة، خاصة وأن هناك مناطق في العالم عصية على ممارسة الديمقراطية، بسبب عمق السلطوية في بنيانها الإداري والثقافي.ويعزز السلطوية انتشار نماذج ناجحة تحظى بالقبول كما هو حال الصين بسبب قدرتها على التنمية، وهذا ينطبق بدرجة كبيرة على نماذج فاعلة تخلق نتائج اقتصادية وتنمية واضحة في ظل رؤية. ففي تجربة سنغافورة وقلة صغيرة من التجارب العربية(المعتمدة على ثروة نفطية مؤقتة) في الخليج ما يؤكد هذا الاتجاه. هذا النمط من التنمية اعتمد أساسا علي رؤية، وطريقة فريدة في القيادة وتركيز على الإنجاز. ويضاف لهذا النموذج نماذج، كالروسي على سبيل المثال، حيث بوتين الذي صعد للسلطة في ظل حالة انتخابية مناقضة للكثير من القيم الديمقراطية.

وترتفع مطالب الديمقراطية عندما يشعر مجتمع بأن القيادة غير المنتخبة وغير المساءلة قد وصلت لأزمة بسبب ضعف نتج عن غياب التنافس السياسي والمساءلة والفساد. كثيرا ما يكون المدخل للثورة الديمقراطية فشل اقتصادي وتراجع لمشروع الدولة يصاحبه عدم القدرة على ممارسة التغير. وتصل الأزمة لأحد منعطفاتها عندما تدخل النخب في صراع كبير حول الأحقية في القيادة، في ظل ضعف آليات انتقالها من حاكم لآخر. ففي الديمقراطيات الراسخة تلعب آليات التداول السلمي دورها في امتصاص النزاع بين النخب. كان يوم العشرين من يناير ٢٠١٧ يوم تنصيب ترامب رئيسا للولايات المتحدة مليئا بالتوترات. ورغم ذلك التوتر الكبير إلا أنه وبفضل تقاليد راسخة ومؤسسات تعنى بالانتقال السلمي، مر اليوم بسلام.

الحل الديمقراطي صالح عندما يجد الناس بأن القرارات الحكومية لم تكن مدروسة ولم تنجح في استيعاب قدرات المجتمع، وأن المجتمع لا يملك طريقة للتغير السلمي للسلطة. هنا بالتحديد تصبح مطالب المشاركة والديمقراطية وضرورات الرأي الآخر أكثر زخما وقوة. لقد طالب الطلبة والشبان في الصين بديمقراطية وحريات، لكن الدبابات سحقت مطالبهم في ١٩٨٩. ومع ذلك فهذه المطالب سترتفع مجددا في الصين عندما يصل النموذج الصيني لسقفه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. في وقت كهذا سيبحث المجتمع الصيني عن شرعية جديدة تقوم على مشاركة المواطن في صناعة القرار وانتخاب القادة ومساءلتهم عن خططهم وتوجهاتهم، وهذا سيتطلب حريات وضمانات دستورية ليست متوفرة اليوم.

ولا يشترط ان تقتصر الديمقراطية في المستقبل على الانتخابات والتصويت وتوازن السلطات الثلاث، فهذا جزء من الديمقراطية. بل ستزداد قيمة المساءلة والشفافية والمؤسسات التي تحمي الحقوق والحريات والعدالة والمواطنة. في الممارسة الديمقراطية سترتفع نسب التركيز على الاستفتاءات الشعبية وعلى استيعاب القوى الاجتماعية المهمشة والمستثناة، وبنفس الوقت ستحتوي البرلمانات بصورة أكبر على كوتا للمرأة والأقليات، بينما ستضع المؤسسات الرقابية المدنية خارج البرلمان والسلطات الثلاث حدودا واضحة لسيطرة رأس المال على نتائج العلاقة بين الفقراء والأغنياء، كما وستضع حدودا لسيطرة قوى النفوذ واللوبيات على تعبيرات المجتمع الحرة.

مازال العالم العربي، نسبة لبقية القارات والمجتمعات، هو الأكثر حرمانا من الحقوق والديمقراطية والمساءلة، وهو الأكثر تقبلا لسلوكيات الفساد بين نخبه. إن ضعف البصيرة في الأطر القيادية العربية ستفرض نفسها مع الوقت على شكل الحلول وعلى آفاق موجة قادمة لربيع عربي جديد. الحاضر العربي عنيف وتسلطي واستبدادي، وهذا بحد ذاته يمثل مدى فشل النظام العربي في تأمين كرامة المجتمعات وحقوق الناس وتطلعاتها.

*DW ٢٠١٧/٤/٥ :

الإقصاء.. خطاباً ومنهجاً سياسياً

*د. عبدالحميد الأنصاري

على مر التاريخ الإسلامي، كان الإقصاء هو المنهج الحاكم للمجتمعات العربية والإسلامية، وكانت السياسة المستمرة لكل طائفة حاكمة هي إقصاء وتهميش الطوائف الأخرى، وكان الخطاب الديني والمذهبي خطاباً إقصائياً للفرق الدينية الأخرى. تاريخ الخلافة الإسلامية، ومنذ أول خلفاء بني أمية، وحتى آخر سلاطين بني عثمان وسقوط خلافتهم عام ١٩٢٤، كان تاريخاً من القمع والقهر والإقصاء والتمييز والتهميش ضد الطوائف والأقليات والمستضعفين. كان الخلفاء يتظاهرون برعاية أمر الدين، ويضعون على وجوههم أقنعته ويستخدمون شعاراته لإخضاع البلاد والعباد تحت مقولات: وجوب طاعة الخليفة، ويهدمون في كل يوم تعاليم الدين ومقاصده في تحقيق العدل والحرية والشورى والمساواة والتكافل واستقلال بيت مال المسلمين عن مال السلطان. هناك فترات تحقق فيها العدل، خاصة خلال العهد الراشدي وفي عهد الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز، وبعض الخلفاء الآخرين، لكنها كانت ومضاءات مضيئة في سماء مظلمة، وقد شكلت استثناءً من القاعدة العامة.

لقد منّ الله سبحانه على عباده بأن منحهم حرية الاختيار، وحق الاختلاف، فخلقهم مختلفين أجناساً وألواناً وأدياناً ولغات وطباعاً وعقولاً، مصداقاً لقوله تعالى (ولذلك خلقهم)، أي من أجل الاختلاف الخلاق الذي يتم به إثراء الحياة وإعمار الأرض وتحقيق التقدم والارتقاء، وكان من نعم الله تعالى أن رزق الأمة الإسلامية ديناً، لا يعرف كهنوتاً ولا «بابا» يتحكم بضمائرهم ويفرض وصايته عليهم، فلا حرج في الاختلاف المذهبي أو الطائفي أو الديني، فتلك مشيئة الله حتى قيام الساعة، ولا مشكلة في الاختلاف السياسي أو الفكري، لأنه يعكس ثراء الفكر الإسلامي ومرونته أمام المتغيرات. وفي المأثور «اختلاف أمتي رحمة» لذلك كان عجباً أن يصطنع دعاة الإقصاء، حديثاً ينسب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، يفرقون به بين الطوائف والفرق الإسلامية بزعم أن «الفرقة الناجية» فرقة واحدة، أما بقية الفرق فهي في النار! إنه حديث افتراق الأمة إلى ٧٣ فرقة «كلها في النار إلا فرقة واحدة» الذي رسخ المنهج الإقصائي في المعتقد الديني والمذهبي، كما غذى شجرة التعصب الطائفي.

ومما يؤسف له أن يتقبل المسلمون تلك الفكرة ويسلموا بها تسليماً، دون نقد أو تمحيص، ثم يقيموا عليها مؤسساتهم التعليمية والدعوية، ويكيفوا علاقاتهم البينية وفقها، مع أن أي نظرة فاحصة لذلك الحديث، سنداً ومتناً، تستبعد صدوره عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

إن الإقصاء بكل أشكاله، السياسية والدينية والمذهبية، هو آفة مزمنة، وهو أصل الداء ومصدر كل ما نعانيه من مظاهر التخلف: التعصب والتفرق والاستبداد والتطرف وشيوع الفساد.

وأخيراً: تلك أمة خلت، لها ما لها وعليها ما عليها، ونحن أبناء هذا العصر، علينا مواجهة خطاب الإقصاء ومنهجه بحلول إجرائية عملية، إذ ثبت عدم جدوى مؤتمرات التقريب بين المذاهب، أو الحوار بين الأديان، لأنها تعيد إنتاج الإقصاء، مرة أخرى، إذ يهتم كل طرف بالانتصار لمذهبه ودينه، والبحث عن مثالب الآخر وإفحامه.

المواجهة تتطلب أولاً: الاعتراف بـ«شرعية الاختلاف»، والإيمان بأن الإسلام أكبر وأرحب من أن يختزل في مذهب واحد أو تفسير واحد أو اجتهاد واحد. كما تتطلب ثانياً: تبني فكر حضاري إنساني جديد. وتتطلب ثالثاً: ترجمة هذا الفكر في مناهج تعليم وتربية ينشأ عليها الناشئة، وتتبناه وسائل إعلام، ويتضمنه خطاب ديني متسامح، كما تعكسه سياسات لا تميز بين المواطنين بحسب معتقداتهم، وتشريعات عادلة لا تقصي الآخر المختلف.

وعلى دولنا أن تنأى بنفسها عن تبني خيارات مذهبية أو طائفية، وعليها كفالة حقوق الأقليات، بتوفير فرص متكافئة لجميع المواطنين في هذه الدول، في التعليم والإعلام والوظائف العامة.. إذ لا يجدي الحديث المتكرر عن التسامح والوحدة الوطنية، إذا كانت التشريعات تميز بين المواطنين، والواقع المعاش يتناقض مع قيم العدالة.

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٤/٥ :

انزلاق الشعبوية إلى الاستبداد

*ماكس فيشر وأماندا توب

حين بلوغ هوغو شافيز سدة السلطة في فنزويلا قبل عشرين عاماً، رفع لواء شعبوية يسارية لإنقاذ الديموقراطية. ولكن سياسته أفضت إلى انفجار الديموقراطية في البلد، وانتهت قبل أسبوع إلى تقويض استقلال السلطة التشريعية. ولا ريب في أن مصير فنزويلا يدق ناقوس الخطر: تظهر الشعبوية على أنها سبيل إلى الديموقراطية. ولكنها قد تنتهي إلى تراجع الديموقراطية أو إلى استبداد صريح. وغالباً ما يكون الاستبداد مآل الشعبوية الحتمي. وثمة عوامل أخرى ساهمت في انهيار فنزويلا، منها هبوط أسعار النفط. والبلد هذا يعيش التنازع الجوهري بين الشعبوية والديموقراطية. والتنازع هذا يعم أصقاع المعمورة، وإذا لم يقيد بضوابط ديموقراطية، تفاقم إلى حين رجوح كفة أحد النظامين، الديموقراطي أم الشعبوي. وموجة الغضب الشعبوية التي حملت شافيز إلى السلطة في انتخابات ١٩٩٨، كانت وراءها الشكوى من حال الديموقراطية في فنزويلا. فعجلة القضاء الفاسد لم تكن تدور.

وتدنت ثقة الناس في القضاء إلى اقل من واحد في المئة. لذا، كان دعم الفنزويليين للجولة الأولى من إصلاحات شافيز القضائية الرامية إلى تعزيز استقلال القضاء في ١٩٩٩، واسعاً. ولكن حين رفضت المحكمة العليا ملاحقة أربعة جنرالات اتهمهم شافيز بمحاولة الانقلاب عليه، خلص الرئيس إلى أن القضاء عائق أمام الإرادة الشعبية ومتواطئ مع النخب الفاسدة. وتفاقمت التوترات في ٢٠٠٤ حين أقرت المحكمة العليا عريضة تدعو إلى استفتاء على تنحية شافيز. فعلق هذا عمل القضاة غير الموالين له، وملأ المحاكم بقضاة جدد. فأطاح قوة القضاء ورقابتها على عمل الرئيس وقدرتها على المحاسبة.وكتب كاس مود، باحث هولندي في السياسة، في «الغارديان» البريطانية في ٢٠١٥، أن «الشعبوية هي رد ديموقراطي غير ليبرالي على ليبرالية غير ديموقراطية».

فشافيز، شأن غيره من القادة الشعبويين، أبلغ مؤيديه بأن علة مشكلاتهم سببها نخب ومؤسسات غير ديموقراطية، وأن الحل هو قائد قوي يفرض إرادة الشعب. ولكن «تطرف الغالبية» (أو «الغالبية المتطرفة») لا يُعرّف الديموقراطية على أنها سيرورة مفاوضات ترمي إلى خدمة الجميع ولا تقصي أي جماعة منهم، بل معركة «صفرية» بين الإرادة الشعبية ومن يتجرأ على مخالفتها– ولو كانوا من الصحافيين والقضاة والقادة المعارضين وتكنوقراط حكوميين يسمون في بعض البلدان «الدولة العميقة». ويرى قادة شعبويون من أمثال شافيز أنهم يمثلون إرادة الشعب، وأن المؤسسات الخارجة على سيطرتهم هي عائق يجب تجاوزه. وهذا خلاف الديموقراطية. فالديموقراطية الليبرالية هي مساومة بالغة التعقيد بين الديموقراطية الشعبية والنخبوية الليبرالية، وهذه ديموقراطية في جزء منها فحسب. فالمساومة تقتضي تسليم السلطة إلى مؤسسات غير منتخبة لا غنى عنها في حفظ الديموقراطية، ولكنها ليست على صورة الإرادة الشعبية الخام.

وحين يصادر قادة شعبويون السلطة من المؤسسات لـ «تسليم القوة إلى الشعب»، يعززون سلطتهم ليس إلا. ويميل الشعبويون إلى ثقافة تبجيل شخصية القائد. و»منطق الشخصنة يحمل السياسيين الشعبويين على توسيع صلاحيتهم»، على نحو ما كتب كورت وايلاند أستاذ علم السياسة في جامعة تكساس في ٢٠١٣. ولا يستمد مثل هؤلاء القادة نفوذهم أو صلاحياتهم من نظام القوانين والحقوق التي ترسخ الديموقراطية، بل من الدعم الشعبي الأولي أو الخام. وبرزت ميول شافيز الشعبوية في أولى معاركه مع الاتحادات العمالية، وهو كان وعد بجعلها أكثر ديموقراطية حين بلغ الحكم. فأرست حكومته نظاماً موازياً من الاتحادات العمالية الحديد، وقوض الاتحادات أو النقابات القديمة، واقتص منها. وبدأ شافيز يوجه مباشرة دفة شركة النفط العامة بالنيابة عن الشعب. وحين أضرب عمال الشركة في ٢٠٠٢، طرد ١٨ ألفاً منهم. وفي ٢٠٠٤، بدأت حكومة شافيز بإقصاء العمال غير الموالين لها وحرمانهم من الوظائف في القطاع العام والمكاسب. فمعارضة الرئيس هي صنو معارضة مشروع «الاشتراكية البوليفارية». وصارت المعارضة تهديد للحرية عوض أن تكون قرينة عليها.وهذه السياسات أفضت إلى نظام استبدادي انتهى إلى كم صوت السلطة التشريعية وإطاحتها. ولكن في الديموقراطيات القوية، لا تطلق يد الشعبوية، ويبقى سيف رقابة المؤسسات مسلطاً عليها. فعلى سبيل المثل، غادر رئيس الوزراء الإيطالي السابق، سيلفيو برليسكوني منصبه مع عاصفة من الاتهامات بالفساد، وصمدت الديموقراطية في سنوات حكمه.

*محلل، ومحامية حقوق انسان– كاتبة

*صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٧/٤/٥ :

المشروع العربي للخروج من الأزمة الوجودية

*د.شفيق ناظم الغبرا

يختلف الوضع الراهن للعرب عن أي شيءٍ مر عليهم في السابق. في زمن مواجهة الاستعمار كان التفاؤل ببناء مشروع الدولة بعد نيل الاستقلال من فرنسا وبريطانيا قوياً وجارفاً بين النخب كما بين الشعوب. لقد اعتقد العرب، بعد الاستقلال مباشرة، أن مشروع الدولة قادر على حماية المجتمع الناشئ ضمن كيان وطني مجتزأ من أمة كبيرة بما يسمح بتأمين الازدهار والتعليم والصحة والسيادة والاقتصاد العادل. كان الإيمان بالوحدة العربية ومعها تحرير فلسطين يبدو وكأنه كتب على جينات الأمة، وبالفعل كانت هناك حركة قومية عربية مرتبطة بمواجهة نفوذ القوى الاستعمارية. اختلفت طرق تفكير النخب العربية الجديدة، فبعضها أراد وحدة فورية بينما أرادت دول عربية أخرى الوحدة على مراحل ووفق أسس عقلانية. الأهم أن كل دولة عربية شعرت بأنها جزء من أمة أكبر، لهذا وضعت في صياغات دساتيرها ما يشير الى أن الدولة العربية الجديدة جزء من الأمة العربية الأوسع. لم تحدد الدساتير شكل العلاقة وكيف تنتقل الى الوحدة، لكنها وضعتها كهدف للمستقبل قد يعني التكامل وقد يعني التداخل الاقتصادي بل قد يعني الفيديرالية والكونفيديرالية وغيرها من المفاهيم. وعلى رغم صراع المدارس العربية المختلفة، المحافظة والثورية والقومية والناصرية، كان الشارع العربي متفائلاً بنفسه واثقاً من أن قادته يعملون لمصلحته رغم الأخطاء وعلى رغم غياب السلوكيات الديموقراطية. وقد تميزت في الستينات قيادة عبد الناصر وقيادة الملك فيصل، ما جعل الناس في المجتمع العربي أكثر إيماناً بالمستقبل والمشروع الأكبر. تلك الدول والأنظمة لم تكن دموية، على رغم تفردها ومنعها للرأي الآخر، وذلك نسبة لما سيعرفه العرب في ما بعد، فنموذجها احتكم الى الرأي العام بدرجة من الدرجات واستمع الى نبض المجتمع. لكن الفكرة القومية العربية أو تلويح العرب بإمكانية الوحدة لم يكن ليلقى أي استحسان او ارتياح من قبل النظام الدولي والإقليمي الذي خشي من هذا الاحتمال. فبينما تكونت القومية التركية في كيان تركي ممتد وحديث، تكونت القومية الفارسية هي الأخرى في كيان إيراني ناهض يؤسس لدولة ذات أركان إمبراطورية، وفي الوقت نفسه أنشأت الصهيونية كياناً ثالثاً مصطنعاً واستعمارياً واستيطانياً اقتُطع بالقوة من قلب الأرض العربية.

في بيئة إقليمية ودولية كهذه برز العالم العربي بصفته تجمعاً مفككاً مكوناً من دول صغيرة ومتوسطة الحجم. ربما مثلت قيادة الملك فيصل والرئيس عبد الناصر بكل تناقضاتها قمة النفوذ والتأثير العربي في البيئة الدولية والاقليمية، وجاءت ومضات من التأثير في مراحل لاحقة لكنها بقيت محدودة. لكن معضلة التأثير والدور أصبحت مأزقاً تاريخياً عندما لم ينجح العرب في تطوير كياناتهم بصورة واضحة بما ينسجم مع التكاثر السكاني والتعليم والإمتداد الحضري بما يتجاوز المراحل الأولى المرتبطة بالاستقلال وبدايات الدول الحديثة.

إن اللحظة الأصعب التي مهدت لنهاية حقبة الاستقلال وزخمها التنموي والتعليمي والقومي هي حرب ١٩٦٧. فالحرب أعلنت للعرب أنهم دخلوا نفقاً صعباً لا مخرج واضحاً منه. كانت تلك الحرب فرصة كبيرة للنظام العربي للمراجعة، لكنها ذهبت أدراج الرياح. كشفت حرب ١٩٦٧ أن الأمة التي تبنت روحاً قومية وواجهت الاستعمار تعاني من أزمة داخلية في إدارتها الذاتية. لم يكن العرب معتادين على حكم أنفسهم بأنفسهم في إطار دولة حديثة أو شبه حديثة. ففي الزمن التركي العثماني كان الحاكم تركياً وعثمانياً وكان العرب على مدى ٤٠٠ عام متلقين للقرار العثماني وليسوا فاعلين إلا ضمن حدود. هذا جعل التجربة التركية الحديثة مع الحكم والبيروقراطية امتداداً للعثمانية، فحكم أتاتورك جاء كاستمرار وامتداد لحكم العثمانيين، فقد كان أتاتورك قائداً مؤثراً في النظام العثماني وشارك مع العثمانيين في حماية أجزاء كبرى من تركيا. وهذا ايضاً ينطبق على إيران الدولة التي راكمت التجربة عبر إمبراطوريات مختلفة.

من جهة أخرى، بدأ كل من حكم الدول العربية من نقطة اللامكان واللادولة. المقصود أن البداية للعرب في دولة عربية قطرية حديثة كانت صعبة وشاقة وبلا تجارب تراكمية كما هي حال تركيا وإيران، ومن هنا تعثر العرب الأعمق في بناء الدولة، وعمقت الصهيونية وحروبها من أزمة العرب.

لكن المرحلة التي تلت حرب ١٩٦٧، بخاصة تلك التي برزت في سبعينات القرن العشرين والتي عرفت بالطفرة المالية والنفطية تميزت بسواد نسب متصاعدة من الفساد وأحادية أنظمة الحزب الواحد وسياسات التمييز بين المواطنين. في تلك الفترة بدأت تسود بقوة وبزخم حالة من اللاعدالة والظلم عمقتها السنوات. هذه العملية تطورت مع الوقت في النظام العربي، فعلى رغم اختلاف التجارب العربية، إلا أن الدول العربية لم تعرف حسن الإدارة وحداثة التفكير بخاصة مع إختفاء المؤسسين والفاعلين الأوائل من المشهد. وعلى رغم وجود حالات إستثنائية نسبياً بخاصة في الدول العربية الصغيرة العدد والقليلة السكان في الخليج، إلا أن السياق العام للإدارة العربية كان يعاني من سوء الإدارة والمركزية الشديدة وانتشار الفساد (سواء كان مقنناً أم فوضوياً) وهذا جعل التنمية الضحية الأولى لهذا النمط من الإدارة، وبطبيعة الحال سيصحب نموذجاً كهذا ضعف في المشاركة وعدم استماع للرأي النقدي وتحجيم للرأي العام وأشكال مختلفة من الديكتاتورية. لكن الذي سيغطي

على المشكلة بصورة كبيرة هو هذا الضخ الكبير للأموال من أعلى المجتمع لقاعه، لكن ذلك أنتج تشوهات هيكلية ستؤثر في بنية النظام العربي في المراحل اللاحقة.

لقد دخل العرب في سبعينات القرن العشرين وبصورة أدق في ثمانينات القرن عصر النخب ذات المصالح الضيقة على حساب المصالح الوطنية القومية كما القطرية، فمع الثروة النفطية وتدفق المال أصبح كل شيء قابلاً للشراء كما للبيع. هذا أفرز قادة جدداً وفئات طفيلية اغتنت بين يوم وليلة بسبب عقود السلاح وعقود المصالح. هذا الغنى لم ينشئ طبقة وسطى جوهرها التنمية والتعليم بل طبقة تعتاش على عقود الدولة. لقد حرم العرب من بناء طبقة صناعية وإنتاجية أو طبقة باحثة وفكرية او طبقة ثقافية. حرم العرب من منتوج التنمية الطبيعي لمصلحة منتوج النفط مما عزز مركزية الدول ودور فئات وسيطة لا تقوم سوى بتحقيق مكاسب بسبب صفقات الوساطة. لقد كان العالم الجديد المبني على التسليع في الغرب، والذي تطور في ثمانينات القرن العشرين، سبباً في فقدان الدول العربية توازنها، لكن التسليع في الغرب في ظل دونالد ريغان ومارغريت ثاتشر جاء بعد عقود من الاقتصاد الجاد والصناعات الكبرى والنمو المستقل لقطاع خاص منتج، بينما في الحالة العربية جاءت القفزة شكلية بلا بنى تحتية وبلا ثقافة تعززها. هكذا انتقل العرب من مشروع الدولة ومشروع الأمة كما كان الأمر في زمن عبد الناصر والملك فيصل، الى مشروع الدولة المقاول في زمن أنور السادات وعلى الأخص حسني مبارك وبقية الأنظمة، حيث تراجعت القيم الكبرى لمصلحة المصالح الضيقة وصناعة المال بلا تنمية وبلا انتاج.

كانت ثورات ٢٠١١ محاولة لم يكتب لها النجاح لإنقاذ العرب من العرب ولإنقاذ العرب من الغرق. لم تكن ٢٠١١ سوى محاولة أهدرها النظام العربي حرصاً منه على استمرار ما اعتاد عليه من سيطرة المصالح الضيقة التي تتطلب تهميش الآخر وسيطرة الأقلية على الغالبية. كان الهدف من ٢٠١١ فتح المساحة السياسية والوطنية للجيل الشاب، لكن ذلك انتهى الى حالة من الانغلاق والجدران الجديدة التي شيدتها النخب العربية لحماية ما تعتقد انه الاستقرار. لكن ذلك بالتحديد هو الذي ساهم منذ ٢٠١١ في ضرب الاستقرار العربي الذي يزداد تفتتاً.

ويقف العالم العربي مجدداً على مفترق طرق، ففشل التجربة لا يعني نهايتها، بل يتطلب التعلم منها، وإمكانية إنصاف الضعفاء العرب والمهمشين المطالبين بحقوق وحريات وعدالة وتنمية واقتصاد منتج لا تزال تحرك خيال الكثير من الناس. فالعرب بعد عقود طويلة على الاستقلال يفتقدون دولة عربية واحدة قادرة على خلق ميزان قوى ممكن مع إيران وإسرائيل وتركيا. فهم اليوم لا يملكون برازيل واحدة او ما يشبه تركيا أو إيران من حيث القوة والأسس الاقتصادية وعمق المؤسسات. فلدى العرب عشرات الدول، لكنهم لا يملكون دولة واحدة ممتدة قوية منصفة عادلة شاملة جامعة مسائلة تلتمس الديموقراطية كقيمة وتلتمس فصل السلطات كقوة للإدارة ومنع التعسف. وفي هذا فالعرب حتى اللحظة هم الأقرب الى الخروج من التاريخ. إنهم في جانب كأفراد يحومون الدنيا، تحرمهم الدول من دخول أراضيها خوفاً منهم، يتحكم بهم الفاشيون في الغرب كما في نظامهم السياسي، تضربهم الحروب ويدمرهم العنف. هذه حالة وجودية هي الأسوأ لجماعة قومية: العرب.

يفتقد العرب وبخاصة في ظل نشوء جيل جديد يبحث عن مخرج لوضعه الوجودي لمشروع يتعامل مع تناقضات الإقليم وتناقضات الأوطان العربية كما وأثر العالم على واقعه. لا بد من عودة الى المشروع العربي من منطلقات منفتحة، تتقبل الاختلاف وإدارته، وتقبل غير العرب على قاعدة المساواة الكاملة وتؤمن بالعدالة كما بالعقلانية. فالعروبة أو الوحدة أو المستقبل المشترك أو مبادئ العدالة وقيم التنمية والديموقراطية هي قيم بإمكانها أن تشمل الشعوب الناطقة باللغة العربية. العرب ليسوا عرقاً بقدر ما هم حالة وجودية مفتتة ومضطهدة تفتقد الى الإستقلال (بحكم الضعف) بينما تملك تاريخاً وحضارة تداخلا مع العمق الإسلامي الإنساني. هذه الحضارة تخضع لأكبر عملية تصفية وتحجيم وتدمير منذ الاستقلال. المشروع العربي بالتحديد مدخل لمقاومة تصفية الإقليم. انه مشروع للمستقبل يتعامل مع الأزمة الوجودية للمضطهدين من العرب ممن يعانون من الظلم والتهميش بسبب الرأي أو الطائفة والخلفية الاجتماعية. في غياب المشروع العربي قد يفتقد العرب بعد زمن لمجرد رمزية الوجود وقد تقسم بلادهم وما تبقى منها بين أقوياء الإقليم من غير العرب وأقوياء العالم في الشرق والغرب.

*استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت

*DW ٢٠١٧/٤/٩ :

عن طغيان المال في الشأن العام

*محمد الحدّاد

ثمة مرحلتان في طرح المشاكل الإنسانية: المرحلة الأولى تقوم على إثبات الطابع غير الأخلاقي لمشكلة ما، ومحاولة التأثير في الحسّ الأخلاقي المشترك للتجنّد لحلّها والسعي للتخفيف بما أمكن من حدتها وتبعاتها. والمرحلة الثانية تقوم على إثبات أنّ تواصل المشكلة سيصبح وبالاً على الجميع وينسف منظومة العيش المشترك، بما يجعل السعي لحلها إنقاذاً للذات قبل أن يكون عملاً أخلاقياً من أجل الغير.

مشكلة طغيان المال في الحياة العامة، والسياسة بخاصة، تجاوزت اليوم مرحلة الطرح الأخلاقي لتصبح مشكلة تهدّد البشر بامة. شيء ما في الوضع العالمي الحالي يذكّر بالسنوات السود التي سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية، كأنّ الذاكرة البشرية قد طال بها العهد ففقدت مناعة اكتسبتها بمناسبة تلك الكارثة البشرية. فهي تتقدّم اليوم بخطى حثيثة نحو كارثة من الصنف ذاته، وإن تجسدت في شكل أقلّ شمولية وأكثر طولاً.

ننظر باتجاه الولايات المتحدة فنرى كيف انقلب نظامها السياسي رأساً على عقب. لطالما افتخر الأمريكيون بنظامهم واعتبروه حائلاً دون الفساد المالي، باعتبار الموارد المالية في الولايات المتحدة موارد خاصة لا حكومية، فلا يمارس الناس السياسة للسيطرة عليها ولا حتّى لتحقيق الفوائد المالية. لكن مع ترامب، اتضح أنّ المضي بهذا النظام إلى حدّه الأقصى يؤدّي إلى نتيجة أخرى لا تقلّ خطراً: فلئن لم يسمح هذا النظام للحاكم بأن يصبح غنياً لأنه أصبح حاكماً، فإنه يسمح لغنيّ بأن يصبح حاكماً، وأن يشتري الترشح للحكم، ويصبح بأمواله رئيس أكبر دولة، ومنها يتحكّم في مصير العالم كله.

ثم ننظر باتجاه فرنسا، الديموقراطية الأخرى التي سلكت تاريخياً الاتجاه العكسي، إذ قامت على مبدأ تحصين الممارسة السياسية بربطها بالتمويلات العامة التي تقدّم للأحزاب والفوائد المالية التي يجنيها السياسيون من تبوّؤ كلّ أصناف المناصب، كي لا تخضع الدولة لتأثير رؤوس الأموال من الداخل والخارج ولا يخترق النظام مغامرون من خارج الطبقة السياسية المعترف بها. لكن انتخابات الرئاسة الفرنسية التي ستبوح بأسراها بعد ثلاثة أسابيع قلبت الوضع جذرياً هذه المرة وهي تنبئ بنتيجة غير مسبوقة في تاريخ الجمهورية الخامسة، بما أنّ الاثنين الأولين في استطلاعات الرأي العام هما من خارج الطبقة السياسية الرسمية: أحدهما يمثّل– تمثّل أقصى اليمين، والثاني هو النجم البارز للانتخابات والأكثر حظّاً للانتصار في دورتها الثانية، وهو مدير سابق في مصرف «روتشيلد» لا ينتمي إلى أي حزب.

ثم ننظر باتجاه روسيا، فنرى نموذجاً في الحكم غير معهود في كتب العلوم السياسية، لا يمكن القول إنه حكم استبدادي على شاكلة الحكم الشيوعي سابقاً، بما أنّه ينظم انتخابات دورية سليمة نسبياً من ناحية الشكل، ويترك هوامش للحريات السياسية والتعددية الحزبية، ولا يمكن القول أيضاً إنه حكم ديموقراطي، بما أنه يحتكر التحكم في الثروات للعامة التي هي أساساً ثروات ريعية، وبفضل هذا الاحتكار يتحكّم في كلّ مسارات السياسة والمجتمع. وهو اليوم نمط في الحكم يغري بلداناً كثيرة تبحث عن زعيم قوي في عالم مضطرب وعنيف ومخيف، ولا تخفي استعدادها للتضحية بجزء من حريتها من أجل الحماية والاستقرار. وستتعدّد النماذج البوتينية في العالم وتتكاثر طالما واصل العالم طريقه في العودة إلى قانون الغاب.

ثم ننظر باتجاه بعض البلدان العربية التي حاولت أن تخوض تجربة ديموقراطية، مثل العراق بعد الاحتلال أو تونس بعد الثورة، فنرى أنها سرعان ما تجد نفسها أمام استقطاب مدمّر: التعصب الديني أو الفساد المالي، لا مهرب من هذا إلّا ذاك. والنتيجة أن يؤدّي الفساد المالي إلى نقمة شرائح من الشعب تتجه إلى التطرف للتعبير عن سخطها، فيؤدي انتشار التطرف إلى نشر الخوف في النفوس وقبول ضريبة الفساد لمحاربة التطرف، لكن انتشار الفساد ينمّي التطرف، وهكذا دواليك، يتواصل الدور من دون نهاية.

أخيراً، ننظر في حياتنا اليومية فنرى أننا مهددون بطرق في الزراعة يشتبه بأنها مضرة بالصحة، وأدوية تحوم حولها الشبهات والفضائح، ومناخ يقال إنه ينشر السرطان والأمراض القبيحة، وتلوث يبدو أنه تجاوز الحدّ الذي يمكن للجسد البشري أن يتحمله، ووسائل تكنولوجية لم نعد قادرين على وقاية أطفالنا من أخطارها، الخ... كلّ ذلك لأنّ منطق الربح السريع قد أصبح القاعدة، ولا تقابله سلطات مضادّة قادرة على توفير المعلومة الصحيحة والتدخل الناجع للتعديل والوقاية.

مشكلة طغيان المال لم تعد مشكلة أخلاقية، لقد أصبحت تهديداً لإنسانية الإنسان ووجوده، ولا يمكن التصدّي لها إلا بمراجعة الأنظمة السياسية وعلاقاتها بالمال. فسواء اشترى ثري الدولة أو استحوذ سياسي على المال العام أو تنازعته الطوائف والقبائل والأحزاب أو تسترت اللوبيات وراء القوانين الشكلية لتحقيق أرباحها، فإن المشكلة في جذورها واحدة.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٤/٩ :

غيوم العاصفة فوق كوريا

*يوشكا فيشر

بات من الواضح أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتنصل ببساطة من دورها كقوة داعمة للاستقرار على الساحة العالمية، ولكي تثبت الصين أنها أيضا من الممكن أن تعمل كقوة داعمة للاستقرار في القرن الحادي والعشرين، يتعين عليها أن تضطلع بدورها لحل الصراع على شبه الجزيرة الكورية.

بعد عقود من انتهاء الحرب الكورية وتقسيم كوريا، يظل الصراع الدائر على شبه الجزيرة الكورية يشكل واحدة من أخطر المشاكل وأكثرها استعصاءً على الحل في عصرنا، واليوم أصبح الصراع أشد خطورة وأكثر استعصاءً على الحل من أي وقت مضى.

الواقع أن نظام كوريا الشمالية من بقايا الحرب الباردة ديناصور ستاليني ظل باقيا على قيد الحياة حتى يومنا هذا، في حين تحولت كوريا الجنوبية بسرعة إلى قوة اقتصادية وتكنولوجية في المنطقة، ولاحقت الصين، الحليف الأكثر أهمية لكوريا الشمالية وداعمها المالي الوحيد، سياسة تحديث ناجحة على نحو متزايد. وقد تركت هذه التطورات نظام كوريا الشمالية معزولا ومتخوفا على مستقبله بشكل مبرر، ولضمان بقاء نظامه الدكتاتوري الوحشي، تبنى حزب العمال الحاكم في كوريا بقيادة عائلة كيم فكرة تطوير الأسلحة النووية والنظم اللازمة لتسليمها إلى أهدافها.

حتى يومنا هذا فشلت كل الجهود الدبلوماسية والتكنولوجية المبذولة لمنع تسلح كوريا الشمالية نوويا، وهي مسألة وقت فقط قبل أن تمتلك كوريا الشمالية صواريخ مسلحة بقنابل نووية وقادرة على الوصول إلى كوريا الجنوبية وعاصمتها سيول، واليابان، وحتى المدن الكبيرة على الساحل الغربي لأمريكا الشمالية.

ومن جانبها، قامت الولايات المتحدة بإنشاء نظام دفاع صاروخي في كوريا الجنوبية، وتنظر إدارة ترمب، مثلها في ذلك كمثل الإدارات التي سبقتها، إلى سعي كوريا الشمالية إلى امتلاك صواريخ عابرة للقارات وقادرة على الوصول إلى سان فرانسيسكو أو لوس أنجليس باعتباره مبررا للحرب، وإذا طبقنا مقياس الألوان المستخدم اليوم لتصنيف مستويات التهديد الإرهابي على الأزمة في شبه الجزيرة الكورية، فسيُظهِر تحولا من البرتقالي إلى الأحمر، ومع نفاد وقت الحلول الدبلوماسية أو حتى محاولات احتواء الأزمة بسرعة شديدة، يقترب الموقف من بلوغ أقصى درجات التوتر.

وهذا لأن الدراما الحالية تتوالى فصولها في موقع ستراتيجي شديد الحساسية، فقد أصبحت كوريا الجنوبية واليابان– وكل منهما تُعَد قوة مهمة في الاقتصاد العالمي وشريكة وثيقة للولايات المتحدة– تحت تهديد مباشر، في حين تشكل الصين وروسيا، الدولتان المجاورتان لكوريا الشمالية في الشمال، قوتين نوويتين عالميتين لكل منهما مصالح خاصة في هذا النزاع.

وتنظر الصين بشكل خاص إلى شبه الجزيرة الكورية عبر عدسة الأمن الستراتيجي، فلم ينس قادة الصين أن اليابان الإمبراطورية هاجمت شمال الصين (منشوريا) من شبه الجزيرة الكورية في ثلاثينيات القرن العشرين، أو أن تقدم القوات الأمريكية باتجاه نهر يالو على حدود الصين هو الذي دفع التدخل الصيني في الحرب الكورية في أوائل الخمسينيات.

منذ ذلك الحين كانت الصين شِبه حامية لكوريا الشمالية، وتولت الولايات المتحدة مهمة حماية كوريا الجنوبية، وخصوصاً من خلال الإبقاء على انتشار عسكري كبير في المنطقة حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي غياب هذا الوجود العسكري الأمريكي، كانت الحرب ستعود إلى المنطقة في الأرجح" أو على الأقل، كانت كل من اليابان وكوريا الجنوبية ستسعى إلى تطوير قوة ردع نووية خاصة بها.

الواقع أن اندلاع مواجهة عسكرية على شبه الجزيرة الكورية من شأنه أن يؤدي إلى سيناريو الكابوس حيث تُستَخدَم الأسلحة النووية، أو ربما يقود العالم حتى إلى اشتباك أكبر حجما بين القوى العالمية المسلحة نوويا، وأي سيناريو من هذا القبيل من شأنه أن يخلف عواقب وخيمة تتجاوز الجوار الجغرافي المباشر، ومع ذلك فإن اندفاع كوريا الشمالية المتضافر لتطوير صواريخ باليسيتية مسلحة نوويا عابرة للقارات يعني أن سياسة الانتظار والترقب المستمرة لم تعد خيارا جديا.

إذاً، ماذا قد يفعل الرئيس دونالد ترمب؟ تشير سلسلة من الزيارات التي قام بها مسؤولون أمريكيون كبار إلى المنطقة مؤخرا إلى أن الإدارة الجديدة تتعامل مع الموقف على شبه الجزيرة الكورية باعتباره تهديدا خطيرا، وعندما كانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في زيارة إلى واشنطن لمقابلة ترامب في وقت سابق من هذا الشهر، قام وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون بأول زيارة رسمية إلى شرق آسيا، في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير الدفاع جيمس ماتيس إلى المنطقة في فبراير.

وفي كوريا الجنوبية لم يكن تيلرسون مطمئنا بأي حال، فقد تحدث عن "تهديد فوري"، وأعلن نهاية "سياسة الصبر الستراتيجي" التي انتهجها الرئيس السابق باراك أوباما، وقال إن "كل الخيارات مطروحة على الطاولة"، بما في ذلك العمل العسكري. وربما يمكن تبرير لغة تيلرسون القاسية إذا أدت إلى حل تفاوضي بين الولايات المتحدة والصين وكوريا الشمالية، ولكن ماذا لو لم يحدث ذلك؟ إن اندلاع حرب نووية أو تقليدية على شبه الجزيرة الكورية ينطوي على مخاطر إقليمية وعالمية. وإذا أخذنا هذه المخاطر بعين الاعتبار، فسيتبين لنا أن كل الخيارات ليست مطروحة على الطاولة: فالدبلوماسية، على الرغم من كل ما يحيط بها من مصاعب، هي الحل الوحيد.

بيد أن التوصل إلى حل دبلوماسي لن يتحقق إلا إذا تعاونت الولايات المتحدة والصين بشكل وثيق مع تجنب تكرار أخطاء الماضي، فعلى سبيل المثال تُحسِن إدارة ترامب صنعا بعدم ملاحقة سياسة مفرطة العدوانية في التعامل مع الصين في بحر الصين الجنوبي، في ضوء الأزمة المتنامية بشأن شبه الجزيرة الكورية. في الوقت نفسه يتعين على قادة الصين أن يسألوا أنفسهم إلى متى يعتزمون تقديم الدعم غير المشروط لنظام كوريا الشمالية– التي تعتمد اعتمادا كليا على الإمدادات الصينية– بدلا من فرض الضغوط عليها لحملها على وقف استفزازاتها، ولتجنب الصراع العسكري ينبغي للصين والولايات المتحدة أن تتفقا على نهج مشترك والتحرك نحو إحياء المحادثات السداسية مع كوريا الشمالية.

لقد بات من الواضح على نحو متزايد أن الولايات المتحدة، حتى في ظل رئاسة ترامب، لا تستطيع ببساطة أن تتنصل من دورها كقوة داعمة للاستقرار على الساحة العالمية، ولكي تثبت الصين أنها أيضا من الممكن أن تعمل كقوة داعمة للاستقرار في القرن الحادي والعشرين، يتعين عليها أن تضطلع بدورها لحل الصراع على شبه الجزيرة الكورية.

*كان وزيرا لخارجية ألمانيا ونائبا لمستشارها في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥، وكان زعيما لحزب الخضر الألماني لما يقرب من العشرين عاما.

*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/٤/٩ :

سياسة ترامب في الشرق الأوسط مفاجئة على نحو غريب

*مارك لينش

لا يتفق مؤيدو ترامب ومنتقدوه على مسائل كثيرة، إلا أن إحدى النقاط القليلة التي يجمِعون عليها لطالما كانت تغييره الجذري للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وإذا نظرنا إلى ما وراء تغريدات ترامب وسوء إدارته البيروقراطية نلاحظ أن البنية التي يعتمدها ناجحة، فلم يمر سوى أشهر قليلة لنرى، في السياسات الفعلية، استمرارية أكثر منه تغييراً.

إذاً ما الذي حققه ترامب فعلاً؟ لعل الأهم عدم تقويض الصفقة الإيرانية، وفي الشأن الإسرائيلي أيضاً التزم ترامب بالتقاليد أكثر من المتوقَّع، وعلى غرار الإدارات السابقة التي أطلقت وعوداً مماثلة، تعهدت حملته بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إلا أن هذا التعهد لم يتحقق بعد، وعادت الولايات المتحدة وإسرائيل مرة أخرى إلى الجدال بشأن مستوطنات الضفة الغربية.

أما خطة ترامب السرية لإنزال الهزيمة بـ"داعش"، فتبيّن أنها تقوم عموماً، كما هو متوقَّع، على نسب الفضل لنفسه في مواصلته حملة الرئيس أوباما، صحيح أننا نشهد وتيرة متنامية في عمليات القصف وزيادة مقلقة في نشر الجنود الأمريكيين على الأرض في سورية، غير أن أسس هذه الحرب لم تتبدّل.

لا شك أن ترامب عبّر عن حماسة أكبر للعمل مع الحكام العرب مقارنةً بأوباما، وتشير بعض التقارير إلى أن الإدارة الحالية أزالت قيود حقوق الإنسان المفروضة على عمليات بيع الأسلحة إلى البحرين والمملكة العربية السعودية، ودعت الرئيس المصري السيسي إلى البيت الأبيض، وقللت من أهمية حقوق الإنسان والديمقراطية في مجالات السياسة الخارجية كافة، ولكن ما قد يكون أكثر تماشياً للأسف مع سياسة الولايات المتحدة التقليدية في الشرق الأوسط من دعم الحكام الحاليين باسم الاستقرار؟

يُعتبر خطاب ترامب بشأن المسلمين والإسلام واللاجئين مريعاً وفق كل المعايير، ومن المؤكد أنه سيحدث ضرراً دائماً في علاقات الولايات المتحدة مع المسلمين حول العالم، ولكن هنا أيضاً للبنية والمؤسسات أهمية كبرى، فاصطدم أمرا ترامب التنفيذيان المريعان كلاهما، اللذان حظرَا الهجرة من دول إسلامية محددة، بالكثير من المقاومة أوقفت المحاكم تطبيقهما، إلا أن ترامب تراجع أخيراً عن إعلان الإخوان المسلمين منظمةً إرهابيةً بعدما حذّرته وزارة الخارجية من التعقيدات المترتبة على ذلك.

من الطبيعي أن يعيش مجتمع الشؤون الخارجية حالة من الغضب الدائم بسبب مناورات فريق ترامب غير المدروسة وميله إلى التصريحات الصادمة، ومن المبرر أن يقف الدبلوماسيون الأجانب حائرين أمام رئيس يعين صهره في مناصب سياسية بارزة وينشر تغريدات عن "سنوب دوغ"، لكن سياسة ترامب الفعلية في الشرق الأوسط ما زالت حتى اليوم تقليدية على نحو غريب، فقد اكتفى عموماً بإدارة سياسة أوباما في الشرق الأوسط بأسلوب أكثر خشونة وعدائية.

لا يعني ذلك أنه ما من سبب للقلق بشأن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إذ سبق أن سببت مقاربة ترامب إلى الإسلام ضرراً كبيراً، كذلك تولّد تغريداته غير المتزنة، وسياساته العدائية، والفوضى التي تعم البيت الأبيض في عهده عدم الاستقرار وتولّد كذلك أزمات محتملة.

لكن الخطر الأكبر ما زال ينبع حتى اليوم من قدرة إدراةٍ لم تُختبر بعد وتفتقر إلى الموظفين على التفاعل مع أزمة مفاجئة، فعلى سبيل المثال قد تتفاقم عملية التصدي لإيران في اليمن فجأةً، كذلك قد نشهد اعتداء ناجحاً ضد جنود أمريكيين في العراق أو سورية، ومن الممكن أيضاً أن تنشب بسهولة انتفاضة شعبية ضخمة في واحدة أو عدد من الدول المستبدة التي عزز ترامب دعمه لها، وقد تنجر إسرائيل مرة أخرى إلى حرب مع حزب الله أو حماس، ومن الممكن أيضاً أن تنهار السلطة الفلسطينية، ولا شك أن التفاعل مع هذا النوع من الأحداث المضطربة (أزمات تواجه كل رئيس أمريكي) هو ما سيكشف عن نوايا ترامب الحقيقية وقدراته في الشرق الأوسط، ولكن رغم الضجيج الذي أُثير، لا تزال سياسة ترامب في الشرق الأوسط حتى اليوم طبيعية على نحو مذهل.

*وار أون ذي روكس ٢٠١٧/٤/١٠ :

ثقافة كراهية الآخر.. نحو خطاب عربي متصالح مع العالم

*د. عبدالحميد الأنصاري

في كلمته، بمناسبة تسلمه جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية، ركز الدكتور رضوان السيد، الفائز بالجائزة لهذا العام، على ثلاثة تحديات يواجهها المسلمون في العالم: تحدي استنقاذ الدولة الوطنية، تحدي الإصلاح الديني، وتحدي إصلاح العلاقة مع العالم.

الدكتور رضوان السيد، مفكر لبناني عربي إسلامي وباحث في مجال الدراسات الإسلامية، وله العديد من الإسهامات الفكرية النوعية المتميزة في هذا المجال، والتي بموجبها استحق هذه الجائزة العالمية الرفيعة الشأن، امتازت إسهاماته العلمية التوثيقية بعمق التأصيل، وموضوعية التحليل، بعيداً عن التحيزات الأيدلوجية أو الحزبية أو الطائفية، إضافة إلى عقلانية وحداثة التشخيص والمعالجة، وهو يستحق هذه الجائزة، التي أسعدت جميع محبيه وطلابه، بجدارة، وتقدير اللجنة لهذا المفكر الكبير، تقدير للفكر العقلاني الوسطي.

لا أريد الاستطراد في عرض جهود السيد المعرفية في خدمة الشأن الإسلامي، على امتداد أكثر من نصف قرن، لكني أودّ التركيز على ما جاء في كلمته بشأن التحدي الثالث: إصلاح العلاقة مع العالم، هذه العلاقة التي لازالت مأزومة، ونحن ندفع ثمنها: دماء غزيرة من شبابنا، وتكاليف باهظة من مواردنا ومقدراتنا.

كيف نقيم علاقة صحية سوية مع العالم المعاصر؟

أتصور أن ذلك يتطلب إعادة النظر في مجمل الخطاب العربي السائد، الذي أقمنا عليه مناهجنا التعليمية ومنظومتنا الإعلامية والدعوية والتشريعية، وصاغ وجدان أبنائنا، وعقولهم، ووجه مسلكياتهم، وشكل نظرتهم وتصوراتهم النمطية للعالم، فهذا الخطاب، لازال خطاباً غاضباً، متشنجاً، يستبطن كراهية الآخر: محليا أو خارجيا، وإن تظاهر بترديد مقولات التسامح وقبول الآخر!

تأمل على سبيل المثال فقط: كم اللعنات التي تصب على الآخر كل يوم جمعة عبر آلاف المساجد في المنطقة! وفي المدارس الدينية في مناطق عديدة من العالم العربي، مناهج تزرع بغض غير المسلمين في نفوس الأطفال، أما الخطاب الديني والفتاوى المنتشرة، فتحرض على إضمار الكراهية للعالم، طبقاً لعقيدة «الولاء والبراء».

لقد بني الخطاب العربي، على جملة من التصورات السلبية تجاه العالم المعاصر، أبرزها:

أولاً: تصور أننا «الأمة المستهدفة» أبداً من قبل العالم: سواء بالتآمر العالمي الذي يستهدف بلادنا ومقدراتنا وثرواتنا، أو بالغزو الفكري الذي يستهدف هويتنا وثقافتنا ودیننا، هواجس الاستهداف، تحتل

مساحة كبرى في عقول ونفوس قطاع كبير في الساحة: نخباً وجماهير، لقد استراحت العقلية العربية إلى تحميل الآخر الخارجي مسؤولية تردي أوضاعنا، فما من حدث يحصل، أو مصيبة تحل بساحتنا، إلا وراءها الغرب المتآمر، وفِي الوقت الذي يوجه القرآن الكريم المسلمين إلى أن مصائبهم محصلة ما كسبت أيديهم «وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم».. «وما أصابك من سيئة فمن نفسك» تصر العقلية العربية على اتهام الآخر، وتغييب منهج نقد الذات! وهكذا يتضاءل الأمل في تحقيق أي تغيير حقيقي، مادمنا ننسب المشكلات إلى غير أسبابها الحقيقية. كما يصعب في مناخ تسوده الشكوك وسوء الظنون والارتياب، إقامة علاقة بناءة مع الآخر الخارجي.

ثانياً: تضخم عقدة الشعور بأننا «الأمة الضحية» للأطماع العالمية، لا حول لنا ولا قوة.

الآن: ما محصلة الشحن والترويج لمقولتي «الأمة المستهدفة» و«الأمة الضحية»؟!

١- أصبح خطابنا الدعوي والإعلامي غير متصالح مع العالم، فلا زلنا الأمة الوحيدة التي تدعو على من نتصورهم الأعداء، ولو استجاب المولى تعالى، وسقطت الحضارة، فنحن الأخسرون!

٢- كان من ثمرات الشحن زرع مشاعر الكراهية للعالم في نفوس الناشئة، تحولهم إلى قنابل متفجرة، وما داعش والقاعدة إلا محصلة زرع الكراهية.

٣- كان من جراء اصطناع الأعداء المتوهمين، أن أصبح المزاج العام للجماهير مع قوى الماضي وقوى التشدد، وغاب الخطاب العقلاني التسامحي المعتدل أو ضعف تأثيره.

٤- التهرب من مسؤولية التغيير بتغييب «منهج نقد الذات» الذي قامت عليه الحضارة، لنبقى أسرى المواريث الاستعمارية، وهواجس الغزو الفكري، وأوهام التآمر العالمي، وظنون الاستهداف، وعقد الضحية المغلوبة على أمرها، غير قادرين على إنتاج خطاب عربي جديد متصالح مع العالم.

ختاماً: وفضلاً عن أننا لم نحسن التعامل مع الخارج، فإن بعض سفهائنا استعدوا العالم علينا بأفعالهم الإجرامية.

*صحيفة (الجريدة) الكويتية ٢٠١٧/٤/١٠ :

«حرب ساخنة» في الأفق

*يونس السيد

التحول السريع في موقف الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، من عدم أولوية إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، إلى الرد الصاروخي على هجوم خان شيخون الكيماوي، باستهداف مطار الشعيرات العسكري التابع للنظام، طرح أسئلة جديدة أكثر مما أجاب عن تساؤلات سابقة، لكنه في كل الأحوال، نقل الصراع البارد بين موسكو وواشنطن، وعلى نحو سريع أيضاً إلى حافة «الحرب الساخنة».

ربما تكون سرعة الاستدارة بزاوية ١٨٠ درجة، أي من النقيض إلى النقيض، والهجوم الخاطف واعتماد دبلوماسية «الإنذار المبكر»، تتناسب مع مواقف وشخصية ترامب المتقلبة والضغوط الداخلية التي يتعرض لها، أكثر بكثير مما توقعه نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، القابع بهدوء في الكرملين. إلّا أن خطوة ترامب الصاروخية أثارت غضباً عارماً في الكرملين، ليس لأن سوريا تاريخياً وتقليدياً منطقة نفوذ روسية، بل لأن موسكو أصبحت مطالبة بالرد على الرد الصاروخي الأمريكي. ومع أن واشنطن حاولت امتصاص غضب الكرملين بتوضيح صدر عن «البنتاغون» بأن ردها يقتصر فقط على «كيماوي خان شيخون»، إلّا أنه يبدو من الصعب إقناع موسكو بأنها ليست المستهدف الأول من الهجوم الأمريكي. فقد اعتبر بوتين أن الهجوم الأمريكي «سيضرّ بالعلاقات الروسية الأمريكية والحرب المشتركة على الإرهاب، وشدد رئيس وزرائه دميتري ميدفيديف على أن الضربة الأمريكية وضعت واشنطن وموسكو على شفا المواجهة العسكرية. والسبب في ذلك هو أن الضربة الأمريكية أتاحت عودة واسعة لواشنطن لمزاحمة موسكو في الملف السوري بعدما تخلت عنه فعلياً إدارة أوباما، وكانت موسكو قد هيمنت عليه فعلياً منذ لحظة تدخلها العسكري في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥.

ومع ذلك، جاءت مواقف روسيا متدرجة من اعتبار القصف الأمريكي غير قانوني، وخارج إطار الشرعية الدولية، وعدواناً على دولة ذات سيادة، إلى اتخاذ قرارات في مجلس الأمن القومي، بينها تعزيز الدفاعات السورية وإبقاء قوة جوية إلى أجل غير مسمى، وصولاً إلى تعليق اتفاق السلامة الجوية (التنسيق العسكري) مع واشنطن ودعوة مجلس الأمن للانعقاد.

وبغض النظر عن التراشق الكلامي والاتهامات المتبادلة في مجلس الأمن، وتهديد السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بشن المزيد من الضربات، فإنه يصعب التنبؤ بما سيقوم به الدب الروسي عقب استفزازه، وإن كانت المقاربة الروسية تأخذ في الاعتبار عدة عوامل، بينها المزاوجة بين طبيعة ردها على الرد الأمريكي، من دون أن يؤدي إلى صدام مباشر مع واشنطن، وإبقاء الباب مفتوحاً أمام المبادرات السياسية، وربما التوصل إلى تسوية بشأن الملف السوري، قبل اللقاء الأول المرتقب بين بوتين وترامب.

younis898@yahoo.com

*صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠١٧/٤/١٠ :

«ايتا» تناضل سياسياً بعد تسليم سلاحها

*من سونيا دوسيت وايلا بيني-مدريد (رويترز)

جاء قرار جماعة ايتا الانفصالية في إقليم الباسك تسليم أسلحتها للسلطات ليضع نهاية لكفاح مسلح استمر أكثر من ٤٠ عاما وأكسبها شهرة كواحدة من أكثر الحركات الانفصالية عنادا في أوروبا.

ولن يؤدي تسليم قائمة بمخابئ الأسلحة والذي تم في مدينة بايون الفرنسية إلى حل المنظمة التي أعلنت وقف إطلاق النار عام ٢٠١١ بعد أن قتلت أكثر من ٨٥٠ شخصا خلال حملتها من أجل إقامة دولة مستقلة في شمال أسبانيا وجنوب غرب فرنسا. لكنه سيقطع الصلة بعهد من العنف السياسي في أوروبا الغربية في وقت تتنامى فيه المشاعر القومية تحفزها دوافع ديمقراطية في مختلف أنحاء القارة.

إذ تطالب اسكتلندا وإقليم قطالونيا الأسباني بإجراء استفتاء على الاستقلال في حين أن حركة شين فين تطالب بإجراء استفتاء على فصل ايرلندا الشمالية عن بريطانيا.

وكانت مشاعر الغضب بين أهل إقليم الباسك من القمع السياسي والثقافي في عهد الجنرال فرانشيسكو فرانكو قد أدى إلى تأسيس حركة ايتا عام ١٩٥٩.

وعقب عودة أسبانيا للحكم الديمقراطي في السبعينات حصل إقليم الباسك على قدر أكبر من الحكم الذاتي وتسبب استمرار الحركة في التفجيرات والاغتيالات في تراجع التأييد الشعبي لها.

وقالت ايتا في رسالة إلى هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي)

إنها سلمت أسلحتها ومتفجراتها إلى وسطاء مدنيين سيتولون تسليمها إلى السلطات.

وقال المتحدث باسم برلمان الباسك في حزب الشعب الحاكم في أسبانيا الذي يرفض التفاوض مع ايتا ويطالب بحلها بالكامل إن تسليم السلاح استسلام نهائي بعد ست سنوات من وعود لم تتحقق.

وقال بورخا سمبر خارج مقر البرلمان في فيتوريا جاستيز "حركة ايتا التي عهدناها حتى الآن اختفت إلى الأبد. ما يتبقى هو محو الكراهية التي زرعتها ايتا في جزء كبير من مجتمع الباسك."

وقال مصدر حكومي إن مدريد لا تصدق أن الحركة ستسلم كل أسلحتها وطلب المدعي العام الأسباني من المحكمة العليا فحص الأسلحة التي تم تسليمها لمعرفة ما إذا كانت قد استخدمت في جرائم قتل لم تحل قضاياها حتى الآن.

ويقول الصحفي بادي وودويرث مؤلف كتاب "الحرب القذرة والأيدي النظيفة" عن حركة ايتا مشاعر الاشمئزاز العام من مستوى العنف في هجمات المتشددين الإسلاميين وحملات التضييق التي تشنها الشرطة في أسبانيا وفرنسا ساعدت في إضعاف صورة نشاط الحركة.

وقال لرويترز "لم تعد (ايتا) منظمة تتمتع بما كان لها من جاذبية في جلب أعضاء جدد. فقد اتضح إفلاس... الستراتيجية المسلحة للقوميين اليساريين التي ترجع إلى الستينات."

*** الماضي العنيف**

كان أول ضحية معروفة لايتا أحد قادة الشرطة السرية في سان سيباستيان عام ١٩٦٨. وكان آخر ضحية شرطي فرنسي أطلقت عليه الجماعة النار في عام ٢٠١٠.

وبعد ذلك بعام اختارت الحركة ألا تلقي السلاح عندما أعلنت الهدنة لكنها ضعفت بشدة في السنوات الأخيرة بعد القبض على مئات من أعضائها في عمليات أسبانية فرنسية مشتركة وضبط أسلحة.

وفي لفتة رمزية عام ٢٠١٤ نشرت الحركة لقطات فيديو تبين بعض أعضائها الملثمين وهم يسلمون كميات محدودة من السلاح.

وقال وودويرث إنه رغم صعوبة اقتفاء أثر بقية ترسانتها من السلاح فربما تضم مئات من الأسلحة النارية وكميات أكبر من المواد المتفجرة

"قد تكون أكثر ٢٠ أو ١٠٠ مرة" من الأسلحة التي سلمت في اللفتة الرمزية.

وكانت أول حركة ثورية رمزية من جانب ايتا رفع "إيكورينا" علم الباسك المحظور بلونيه الأحمر والأخضر قبل أن تتصاعد الحملة في الستينات وتتطور إلى عنف قوبل برد وحشي في قسوته من جانب نظام فرانكو.

وفي عام ١٩٧٣ استهدف التنظيم لويس كاريرو بلانكو وريث فرانكو في الحكم بحفر نفق تحت طريق كان يمر فيه كل يوم لحضور قداس. وكدس أفراده المتفجرات في النفق وفجروها فطارت سيارة بلانكو لتستقر على مبنى مكون من خمسة أدوار وقتل هو في الحال.

وحول اغتياله مسار التاريخ إذ أدت إزاحة وريث فرانكو إلى مطالبة الملك المنفي بالعرش ودفعت بأسبانيا إلى أن تصبح دولة ملكية دستورية.

وفي ذروة أحداث العنف روعت أسبانيا بهجمات كان من بينها تفجير سيارة ملغومة عام ١٩٨٧ في سوبرماركت في برشلونة ما أسفر عن مقتل ٢١ شخصا من بينهم امرأة حامل وطفلان. وأثار ذلك صيحات استنكار على المستوى الدولي.

وفي مارس آذار عام ٢٠٠٦ دعت حركة ايتا إلى وقف دائم لإطلاق النار لكن هذه الهدنة أفسدها تفجير قنبلة ضخمة في موقف للسيارات في مطار مدريد في ديسمبر كانون الأول من ذلك العام قتل فيه مهاجران من الاكوادور.

وقال أحد ضحايا ايتا يدعى جوركا لاندابورو، كان قد فقد أصبعا وإحدى عينيه في انفجار رسالة ملغومة ببيته عام ٢٠٠١، إنه يرحب بإلقاء السلاح وأضاف أنه تم استخلاص الدروس.

وقال وهو يقف على شاطيء البحر في منتجع سان سيباستيان بإقليم الباسك "يجب أن يتكرر ذلك في بلدنا. وأرجو ألا يرفع أحد مسدسات أو قنابل للدفاع عن فكر عقائدي مرة أخرى."

***وكالة رويترز ٢٠١٧/٤/١٠ :**

تلميحات حول مصالحة وليدة بين إيران ودول الخليج.. هل يكتب لها النجاح؟

لم تكن العلاقات بين إيران ومعظم أعضاء مجلس التعاون الخليجي متوتّرة منذ وقتٍ طويل. وظهرت التوتّرات بشكلٍ خاص منذ أن تعرّضت السفارة السعودية في طهران لهجومٍ في يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٦ بعد أن أعدمت الرياض رجل الدين الشيعي «نمر النمر». ومع ذلك، يبدو أنّ دول مجلس التعاون الخليجي قد تختبر فكرة إصلاح العلاقات مع إيران.

وكان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي قد بحثوا يوم الخميس الماضي في الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين للمجلس الوزاري في الرياض عقد حوارٍ ستراتيجيٍ مع إيران. ويأتي هذا الاقتراح، إلى جانب موجة النّشاط الدبلوماسي بين طهران والحكومات الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على مدى الأشهر الأربعة الماضية، كبشرى محتملة ببدء التقارب البطيء والانتقائي، حتّى وإن كان ذلك فقط مع كل دولة على حدة، ولا يقدّم حلًّا للقضايا الستراتيجية الأوسع بينها.

ومن شأن أيّ تخفيفٍ للتوتّر مع إيران أن يكون تغييرًا مرحبا به من قبل أعضاء مجلس التّعاون الخليجي. وتؤدّي العلاقات السّيئة لدول المجلس مع جارتها عبر الخليج العربي إلى تفاقم الانقسامات الطّائفية الدّاخلية للبلدان، ويزيد من تعقيد عملية الإصلاح التي هي شاقّة في الأساس. وبعد تلطيف الأجواء مع إيران، ستتاح للحكومات في مجلس التّعاون الخليجي فرصةً أكبر للتّركيز على الإصلاح الاقتصادي والتنمية المحلية، وهي أولوياتها العليا حاليًا. ولتحقيق هذه الغاية، بدأ مجلس التعاون الخليجي علنًا في السّعي نحو تحقيق المصالحة بعد وقت وجيز من فوز الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بمنصبه. وجاء انتصار «ترامب» ليشير إلى عودة واشنطن إلى سياسة أكثر عدوانية تجاه طهران، وهو ما كان يأمل به أعضاء المجلس بعد أن حاولت الإدارة السّابقة تحسين العلاقات بين الولايات المتّحدة وإيران. وأكّد ذلك أنّ الدول الخليجية أصبح لديها الآن الثّقة التي تحتاجها لمحاولة تعزيز العلاقات مع طهران في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقد بدأت الحملة الدبلوماسية فى ديسمبر/كانون الأول الماضي عندما صاغ مجلس التّعاون الخليجي رسالةً إلى الحكومة الإيرانية تقترح بدء حوار. وفي يناير/كانون الثاني، سلّم وزير الخارجية الكويتي الرسالة إلى الرئيس الإيراني «حسن روحاني»، والذي قام فيما بعد بزيارة إلى عُمان والكويت.

وكانت الدولتان نقطة انطلاق منطقية للرئيس الإيراني. فبعد كلّ شيء، من بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، اتّخذت الكويت وسلطنة عمان الموقف الأكثر اعتدالًا تجاه إيران. إلّا أنّ الرياض، المنافس الرئيسي لطهران داخل المجلس وخارجه، أثبتت أيضًا استعدادها المتزايد للتّعاون مع طهران حول القضايا العملية، وذلك في الشهور القليلة الماضية. وخلال المفاوضات حول خفض إنتاج منظّمة الدول المصدرة للنّفط (أوبك)، على سبيل المثال، قبِلت المملكة اتّفاقًا سمح لإيران بخفض إنتاجها على مستوى أعلى من الدول الأخرى في أوبك التي خضعت للخفض.

كما وجّهت السّعودية الدّعوة إلى إيران لحضور مناقشاتٍ حول إصدار تأشيراتٍ تمكّن الإيرانيين من الذّهاب للحجّ في عام ٢٠١٧، وذلك بعد انهيار العلاقات بين البلدين، وهو الأمر الذي منعهما من التّوصل إلى اتّفاقٍ حول هذه المسألة عام ٢٠١٦. (كانت المحادثات ناجحة، وقد اختتمت الرياض وطهران الاتّفاق في وقتٍ سابقٍ من شهر مارس/آذار). وإذا استمرّ هذا الاتّجاه، فإنّ عودة العلاقات الدبلوماسية قد تكون في نطاق إمكانية إيران والسّعودية.

ومع ذلك، فإنّ أيّ تعاونٍ جديد سيكون محدودًا. وما دامت الصّراعات في الدّول المجاورة، مثل اليمن ولبنان وسوريا والعراق قائمة، سوف تتورّط طهران والرياض في التّنافس على النّفوذ الإقليمي. ويعدّ كلّ صراع مسرحًا للحرب بالوكالة، الأمر الذي يضع رؤية إيران للشّرق الأوسط ضدّ رؤية السعودية والإمارات وقطر. وعلى الرّغم من أنّ اتّفاق الولايات المتّحدة لمنع إيران من تطوير الأسلحة النّووية قد نجت خلال الشهرين الأولّين من إدارة «ترامب»، فإنّ الرياض وحلفاءها في دول مجلس التّعاون الخليجي واثقون من أنّ واشنطن منحازة إلى جانبهم.

وفي اليمن، على سبيل المثال، تأمل دول مجلس التّعاون الخليجي في أن تزيد واشنطن من الدّعم العسكري لتحالف المجلس ضدّ المتمرّدين الحوثيين. وقد أصبحت الولايات المتّحدة أكثر اهتمامًا بتعزيز مساعدتها لتحالف دول مجلس التّعاون الخليجي منذ أن حصلت على المبرّر من الأخبار التي أفادت بأنّ إيران تدرس زيادة مشاركتها في اليمن. وفى كلمته أمام الكونغرس يوم الأربعاء، وصف قائد القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال «جوزيف فوتيل»، إيران بأنّها المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط، وقال أنّ الولايات المتّحدة ستعمل على منعها من نشر نفوذها بشكلٍ أكبر.

ولكن حتّى بعيدًا عن إيران، تحاول الولايات المتّحدة احتواء عدم الاستقرار الإقليمي بشكلٍ عام بتشجيع المزيد من التّعاون بين حلفائها السنة، بما في ذلك دول مجلس التّعاون الخليجي. ويبدو أنّ السعودية ومصر يتراجع كلّ منهما منذ أن ضغطت إدارة «ترامب» على كلا الجانبين لتنحية الخلافات في وقتٍ سابقٍ من مارس/آذار. وكذلك حثّت واشنطن العراق والسّعودية على تعزيز علاقاتهما الثنائية، وذلك يأتي، في جزءٍ منه، كمحاولة لإضعاف تحالف بغداد مع إيران. ويبدو أنّ إدارة «ترامب» قد أثّرت تأثيرًا مباشرًا على اختيار السّعودية لرئيس الجيش الباكستاني السّابق ليرأس تحالفها العسكري الإسلامي. بل إنّها قد قدّمت مبادرات للدّول العربية في المنطقة للمساعدة في إرساء الأساس لجولة جديدة من مفاوضات السّلام مع (إسرائيل). وحتّى الآن، يبدو أنّ جهود واشنطن تعمل بنجاح، لاسيّما مع دول مجلس التّعاون الخليجي.

غير أنّ الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تهدئة جميع مشاكل المجلس. فزيادة الدّعم العسكري لائتلاف دول مجلس التّعاون الخليجي في اليمن، على سبيل المثال، لن تغير حقيقة أنّ دولة الإمارات تركّز على تحقيق الاستقرار في سواحل البلاد التي مزّقتها الحرب، في حين أنّ السّعودية أكثر اهتمامًا بتأمين حدودها. وستكون الرّياض مضطّرة لإقناع الولايات المتّحدة بإرسال المزيدِ من الجنود إلى جانبها، حيث تتماشى أهداف واشنطن في الصّراع مع أهداف أبوظبي. وإدراكًا منها أنّ زيادة الدّعم الأمريكي له حدوده، فإنّ دول الخليج تبحث عن التعزيز في أماكن أخرى، بما في ذلك السّودان.

وعلى الرغم من استمرار التّنافس الشّرس بين إيران والسّعودية، إلا أنّ تلميحات المصالحة الوليدة تدل على استعدادهما لوضع خلافاتهما جانبًا في ظلّ وجود ظروف مناسبة، وفي قضايا محدّدة. وقد وجد مجلس التّعاون الخليجي أنّ تحسين العلاقات الثنائية مع إيران يمكن أن يساعدها على تحقيق التزاماتها المحلّية. وبالنّسبة لطهران، فإنّ تقليص حجم الأعمال القتالية مع دول الخليج يمكن أن يساعد في الحفاظ على اتّفاقية خطّة العمل الشاملة المشتركة مع الولايات المتّحدة. ومع ذلك، فإنّ الخلافات الأساسية التي تُبقِي الجانبين على خلاف قد تصمد أكثر من تقاربهما.

*ستراتفور ٢٠١٧/٤/١٠ :

قمة العرب وإيران

*باسل محمد

لن نتحدث بلغة سياسية جوفاء ولن نعلق كما يعلق المحللون السياسيون متهمين العالم العربي بأنه عميل وخائن لأنه وضع مواجهة ايران في صدارة اولويات قمة زعمائه السياسيين في الأردن، أما اسرائيل فتراجعت الى الوراء في سلم الاهتمامات والتحديات والمخاطر في عقول العرب.

السؤال المهم هو: لماذا وصلت الأمور الى أن تصبح ايران في صدارة اجتماعات ومواقف العالم العربي؟ ولماذا استبدل الخطر الاسرائيلي والصراع العربي الاسرائيلي بالخطر الايراني والصراع العربي الايراني؟

بنظرة منهجية، لا العالم العربي ولا ايران فكرا قبل هذا الوقت في كيف يمكن أن يشكلا معاً قوة دولية يعتد بها في ملفات التطور العلمي والمشاريع الاقتصادية العملاقة والعلاقات بين الشعبين الايراني والعربي واحلال السلم في المنطقة وتفادي المعارك الجانبية للطرفين ولذلك نقول ان غياب هذه التوجهات كان في مصلحة اسرائيل بشكل منطقي وتدريجي وحتمي لأن هذا الغياب دفع الطرفان، العرب وايران، الى خيارات أخرى تتعلق بالتصادم والكراهية والتوجس وخوض ميادين القتال.

في الواقع المادي، لا العرب ولا ايران اليوم يشكلان قوة محترمة في العالم ولا الطرفان في الوقت الراهن يشكلان اي تهديد جدي وفعلي على اسرائيل لأنهما منشغلان ببعضهما وبكيفية مواجهة بعضهما سواء بصورة مباشرة أو عن طريق أطراف ثالثة.

ان اكبر كارثة في مواصلة الصراع العربي الايراني هي أنه يأخذ العالم الاسلامي الى صراع مذهبي، بمعنى ان تداعيات هذا الصراع لا تقتصر على صراع المصالح والنفوذ كما يتصور كثيرون ولذلك فان هذا الصراع لو استمر فقد يصل الى مواضع ينفلت فيها هذا النزاع ولا تتم السيطرة عليه، كما أن هذا النوع من النزاع المذهبي يفكك الدولة الواحدة ويقسمها وهو هدف لطالما حلم به الاسرائيليون، كما أن أطرافا دولية مختلفة ستتمكن أكثر في ابتزاز العرب وايران بالنفط وشراء السلاح وانفاق الموارد في تسليح المجموعات المحلية بناء على الحسابات التي يضعها العرب والايرانيون ضد بعضهما.

مشكلة ايران مع العرب، هي أنها اقتربت من الدول العربية التي لها فيها حلفاء في المذهب أو أنها حاولت التقرب من دول عربية أو أطراف عربية لغايات تتعلق أيضاً بالنفوذ المرتبط بالمذهب وتحالفاته في المنطقة أما دول العالم العربي الاخرى – وبالتحديد دول الخليج العربي ومصر والأردن – فقد اعتبرت دائماً ان ايران هي طرف له اطماع في العالم العربي، كما استكثروا على ايران أن تكون جزءاً من الصراع العربي الاسرائيلي وفضلوا أن لا تتدخل في هذا الصراع على الاطلاق.بصراحة، دول الخليج العربي والأردن ومصر بشكل خاص هي ضد فكرة الصراع العربي الاسرائيلي وهي تفضل فكرة الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ولذلك على ايران أن تكون واقعية وأن لا تحلم بصراع اسرائيلي اسلامي أو ببعد اسلامي وبحسابات مذهبية أيضاً.

ان مواجهة العرب لايران ومواجهة ايران للعالم العربي، هي مسألة ستكون بالمحصلة في مصلحة اسرائيل لأن الطرفين، العربي والايراني، لن يواجها اسرائيل وان ادعيا ذلك، كما ان هذا الصراع السياسي، طرف ضد طرف، يعني أن النزاع بينهما مرشح لتصعيد وليس لانفراج على الأقل في المدى المنظور.

التطور الملفت الخطير، هو استعداد ادارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفق بعض المواقف التي صدرت في واشنطن لكي تتدخل في الصراع الجاري في اليمن وهو صراع خليجي ايراني بدقة انعكس على الأطراف اليمنية الداخلية أو جعلهم مجرد أمراء حرب أهلية في بلدهم وبالتالي فان أي تدخل أمريكي محتمل في هذا الصراع الخليجي الايراني في اليمن سيؤدي الى نتيجتين: الاولى ابعاد اية فرصة لتقارب عربي ايراني لأنه سيتيح لعرب الخليج الانتقام من ايران.. والنتيجة الثانية، هي أن العرب سيصبحون أدوات أكثر استخداماً لتدمير ايران أو اضعافها في الشرق الأوسط كما تريد الولايات المتحدة واسرائيل.

في الصميم، السؤال هو: هل تدمير ايران أو اضعافها هو مصلحة عربية أو مصلحة اسرائيلية أو مصلحة مزدوجة عربية اسرائيلية؟.في كل الأحوال، عندما تكون ايران رقم ١ في القمة العربية بالاردن ولا تكون اسرائيل كذلك وعندما يكون تدمير ايران أو اضعافها وتحجيمها هو مصلحة عربية اسرائيلية، فلذلك مؤشرات سيئة ونتائج سيئة ومستقبل أكثر سوءاً من الحاضر الغارق في حروب مذاهب ونفوذ ومصالح بين العرب وايران.. وبين العرب انفسهم وبين العرب داخل البلد الواحد.

*صحيفة (الصباح) البغدادية ٢٠١٧/٤/١٠ :

السلطة.. الصورة المزهوة جانب واحد فقط !!

*أحمد بن سالم الفلاحي

بغير الحكمة لن ينجح صاحبها، وستتوالى خساراته منذ الخطوات الأولى

الـ «سلطة» هذا الهيلمان المسيطر على العقول والقلوب والمشاعر، يصبح ويمسي حلما يدغدغ المشاعر، ويأخذ بتلابيب النفس حتى يسقطها من عليائها إن هي لم تعط هذا المفهوم حقه، ويرفعها الى العليين في لحظة ازدهار لا تلبث عن تتراجع ويتضاءل بريقها، فللأيام دورتها، وللزمن استحقاقاته، حيث لا بقاء للمطلق من المفاهيم، مهما امتد الزمن، فكما أعمارنا محدودة بلحظة الميلاد، وبصعقة الموت، فكذا هي متعلقاتنا بالحياة لن تخرج عن هذه الصيرورة لمختلف مناخات هذه الحياة التي تمثل الـ «سلطة» احد أركانها الأساسية، حيث تتوغل في مفاصل حياتنا المختلفة، بدءا من الأسرة، مرورا بالمجتمع، ووصولا الى التنظيم الإداري المتعدد الجوانب والمقاصد، ولذلك تحظى بهذا الاهتمام، وبهذه المتابعة، وبهذا الاحتضان الكبير من قبل الجميع، ولأنها تحتل هذه المكانة، فهي في المقابل مربكة للفعل الإنساني الى حد كبير، لمن لم يكن في مستوى الحدث، فللـ «سلطة» شروطها، وتنظيمها، وتطبيعها، وهي بالقدر الذي تعطي صاحبها كل هذا الاهتمام، تأخذ في المقابل الشيء الكثير، ولو يجيء ذلك على حساب جوانب أخرى بالغة الأهمية للإنسان، والتضحية بالكثير من جوانب الحياة الخاصة، فهي دين مسترد طالت المدة أو قصرت، وللذين لا يدركون هذه المظان تظل الـ «سلطة» بالنسبة لهم حلم جميل، ولا بد من تحقيقه، مهما كلف ذلك من مشقة، ومن تضحيات، ومن التنازل في بعض الأحيان عن مبادئ وقيم، المهم أن تمثل الـ «سلطة» غاية، ومتى أنزل هذا المفهوم هذه المنزلة، عندها يدق ناقوس الخطر، وعلى صاحبها الذي ينظر إليها هذه النظرة أن يكون أكثر حذرا من غيره، لأنه أوقع نفسه في شرك معقد وخطير، والأخطر من ذلك عندما يتوغل مفهوم السلطة في نفس صاحبها، من علاقة وظيفية – في المواقع الثلاثة التي ذكرناها– الى علاقة عضوية، حيث تصبح جزءا من تكوينه النفسي، هنا تأخذ المسألة منحى آخر، وهؤلاء الأكثر عرضة للوقوع في مطب الارتباك الذي نعنيه.

ينظر الى الـ «سلطة» على أنها حكمة، وهي أحد معانيها المهمة، فبغير الحكمة لن ينجح صاحبها، وستتوالى خساراته منذ الخطوات الأولى لعمر الـ «سلطة» ولقد عايشنا الكثير من الأمثلة والتجارب التي مرت أمام أعيننا، وكأنها شريط سينمائي، فما بين لحظة وضحاها انقلبت الـ «سلطة» الى لعنة، ان تجوز التسمية، ذلك لأنها فقدت الحكمة في التعامل مع جوانبها وتشعباتها المختلفة، حيث ظن صاحبها أنها مكانة قد استحقها وأنزلها منزلة التكريم وفقط، ولذلك فالذين يكسبون الزمن الطويل في التعامل مع السلطة، يقينا كسبوا رهان البقاء والتميز، لأنهم لم ينظروا الى الـ «سلطة» على أنها مكسب مادي، ولم ينزلوها منزل الربح والخسارة، بل نظروا إليها على أنها تجربة حياة، وعلى أنها قنطرة عبور الى مفاهيم أكبر تحملها الـ «سلطة» من حيث الأمانة، والإتقان، والصدق والحكمة، والتعامل الإنساني الرشيد، بخلاف الذين وجدوا فيها التسلط، ووجدوا فيها المكاسب المادية، ووجدوا فيها تنمية الوجاهات الاجتماعية، ولذلك فقدوها في مرحلة الولادة، قبل أن يشتد عودها وتأتي بثمارها الناضجة، فكانت الخسارة أكبر.

تعمل الـ «سلطة»، وكما هو معروف على خلخلة كثير من القيم التي لدى صاحبها، إذا لم تكن هذه القيم قوية وعميقة وثابتة، وهذه الخلخلة هي التي تفضي الى نتائج الممارسة بعد ذلك، وهي التي يقيم على أساسها صاحب الـ «سلطة» فإما أن يكسب رهان الاستحقاق، وإما أن تعثره الخطوة الأولى، وهناك من ينظر الى مجموعة من المحددات المهمة في سبيل نجاح الـ «سلطة» عند فلان من الناس، وعدم نجاحها عند فلان آخر، ومن هذه المحددات، الخبرات الحياتية التي يمر بها هذا أو ذاك، ومنها اتساع المعرفة، ومنها العمر المكتمل، ومنها البيئة التي عاش فيها، ومنها الفطرة، فهناك أناس مفطورون على القيادة، كما يقال، حيث تجد فيهم ملامح هذه القيادة منذ الأعمار الأولى في حياتهم، وكل هذه المحددات تخضع لمستويات نسبية، وعلى هذه المستويات النسبية تتمايز نتائج الـ «سلطة»

عند كل واحد على حدة، والمسألة معقدة جدا، على عكس ما يعتقد البعض، وانعكاسا لهذا التعقيد ينجح هذا ولا ينجح الآخر، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

لم تكن الـ «سلطة» في يوم الأيام لغزا محيرا، يفرض أسئلة حائرة، أو يسقط أحكاما مطلقة، فهي بقدر بساطتها عند النظر إليها في مستواها الأفقي، خاصة إذا نظر إليها على أنها وسيلة، إلا أنها في المقابل لا يجب التعامل معها ببساطة، فارتباطها بالآخر، هو الذي يخرجها من سياقها البسيط، ويرفعها الى مستوى التعقيد، على اعتبار «أن رضا الناس غاية لا تدرك»، هذا في الحالات العادية، أو في القيم التقليدية، إلا انه وحلا لهذه الموازنة بين التعقيد والتبسيط، تأتي مجموعة من القيم الضابطة في العصر الحديث لتعفي صاحب الـ «سلطة» من الوقوع في موقف الرضا والسخط تجاه القائم عليها، وهي القيم المتمثلة في مجموعة النظم والقوانين والأحكام، وبالتالي فصاحب الـ «سلطة» ليس مطلوبا منه الجهد المطلق في تسيير دفة الـ «سلطة» إلا بالقدر الذي تذهب إليه مجموعة النظم والقوانين والأحكام واللوائح المنظمة لعمل الـ «سلطة» وتوظيف كل ذلك التوظيف الرشيد من غير تكلف، مع جهد ثانوي داعم مطلوب من صاحبها حتى لا يصطدم بمجموعة من المواقف الآنية، والتي عادة ما تربك مشهد الـ «سلطة» ويتم التعامل معها في حينها، ولذلك فالذين يتجاوزن محددات الـ «سلطة» باجتهاد مبالغ فيه يقومون به من أنفسهم خارج مجموعة القيم الضابطة الآنفة الذكر، حيث يذهبون الى تحقيق الغاية اكثر، كثيرا ما يتعرضون بشكل ما إلى حدوث الأخطاء، وبالتالي يتعرضون لكثير من النقد، وقد يواجهون الأطراف الأخرى بكثير من ردات الفعل غير المتوقعة، وقد يعرضون حالهم لكثير من الإحراج، في الوقت الذي لا يستدعي الأمر كل هذه الأعباء النفسية.

هناك مارد متخفٍ تحت كل سلطة، وهو المتهم لحالات الإرباك التي تتعرض لها الـ «سلطة» على امتداد المشهد الإنساني، فالسلطة هنا ليست تلك التي تنزوي تحت عباءة المؤسسة، لا أبدا، فاتساع السلطة ممتد" وشمولي" على اتساع مفهوم الحياة، فليس هناك زاوية من زوايا الحياة إلا ولها سلطة، ولذلك تتعدد السلطات وتتشعب مفاهيمها، ولكنها تحمل مفهومها أينما ذهبت، وحيثما حلت، وهذا ما يعطيها نفس البقاء، ويعطيها أهمية التمكين، يقول الروائي المعروف حيدر حيدر في كتابه (أوراق المنفى – شهادات عن أحوال زماننا) ما نصه: « من أين ينبثق هذا الطاغية الصغير، القابع في رؤوسنا سرا، عندما نتربع على موقع السلطة، سلطة البيت، أو سلطة الوظيفة، أو سلطة الأب او سلطة المدرس، أو سلطة الحزب؟» وبهذا التعدد تأتي السلطة مشروعا مهما من مشروعات الحياة الكثيرة، وتوصف بالمشروع على اعتبار أنها تحتاج الى تخطيط، والى برامج، وإلى ستراتيجيات في بعض المواقف، إن لم تكن المواقف كلها، وللذين ينجزونها على أكمل وجه، هم حقا من نجحوا في مشروع الـ «سلطة» الكبير. و«الطاغية الصغير» الذي يوثقه هنا ويذهب إليه الكاتب حيدر حيدر، هو ذلك الدافع المعنوي لدى الكثيرين منا، خاصة كما يقول:« عندما نتربع على موقع السلطة» حيث ينشط اكثر بعد هذا التربع، وهو الذي يدغدغ المخيلة باستحقاقها لمجموعة من المكاسب المادية والمعنوية، وهي المكاسب التي أسقطت أناسا كثيرين، أصبحوا اليوم يعضون «أصابع الندم» على ما فرطوا في حق الأمانة التي أوكلت اليهم، وفي حق من تعاملوا معهم بجفاء، وفي حق انفسهم، وفي حق مجتمع بأكمله، وربما في حق وطن له أهميته ومكانته «وكأي تجربة لا تظهر النتيجة إلا في النهاية.

*صحيفة (عمان) العمانية ٢٠١٧/٤/١١ :

من الاستخلاف الديني إلى التعالي الفلسفي

*صلاح سالم

يعني الدين جوهرياً، وتلك مصادرة أساسية ننطلق منها، الإيمان بقوة قدسية، تنفخ في الكون روحاً سامية، وتمنح الإنسان قيمة متعالية، باعتباره الخليفة الأرضي، قطب الوجود الثاني فى مقابل الله خالق الكون وقطبه الأول. هذه النفخة الروحية بمثابة أصل أول نبعت منه وتشكلت بإلهامه النزعة الإنسانية في صورتها العلمانية داخل التاريخ الغربي الحديث. فالانتصار للإنسان باعتباره قيمة عليا في ذاته أمر ديني بالأساس، تمكن نسبته إلى خالقية الله، بأكثر مما تمكن نسبته إلى فلسفات التنوير التي ادعت مركزيته في الكون. وفي المقابل يمكن أن نعتبر النيل من الإنسان بإهدار حياته أو التنكيل بجسده أو نزع كرامته أو تقييد حريته، أمراً شائناً في الفكر الديني الصحيح كما في الفكر العلماني المعتدل. في الأول باعتباره إثماً دينياً يعاقب عليه الله دفاعاً عن خليفته، قد يفضي بمرتكبه إلى الجحيم الأخروي. وفي الثاني باعتباره آفة أخلاقية ينكرها العقل، توصم بالوحشية وقد تفضي إلى التخلف الدنيوي. في الأول يأخذ ذلك الهدر شكل علل طائفية أو مذهبية مخلفاً تطرفات لا نهائية. وفي الثاني يتسربل في ادعاءات تتخذ من العنصر أساساً لتمايز كاذب وخيرية مدعاة.

غير أن الوعي الغربي المتمركز حول ذاته يقصر النزعة الإنسانية على جذرها الوضعي، إذ يجري تمجيد الإنساني من دون الرجوع إلى أصل تساميه الكامن في الإلهي، والذي بلغ ذروته في عقيدة التوحيد الإسلامي التي صاغت ما يمكن تسميته بـ (فردية روحية) دانت كل أشكال الوصاية على الضمير الفردي، وأممت قضية الخلاص باعتبارها إمكانية إنسانية وحقاً إلهياً في الوقت نفسه، فأخضعتها لعلاقة داخلية بين الله والإنسان، على نحو منح الأخير أفقاً تحررياً على صعيدي العقيدة والعبادة. وإذا كانت «الحرية السياسية» بمثابة ضمانة اجتماعية للشخصية الإنسانية، تحول دون ضياعها في ذوات الآخرين، عبر تحريرها من ضغوط الجماعات المحيطة بها، وتكتلات المصالح المنتشرة حولها، فإن مفهوم العناية الإلهية، القادر على تمتين ملكة الاستغناء لدى المؤمن بربه عما سواه، مثل رافعة أساسية لمستوى أعلى من «الحرية الوجودية / الأنطولوجية»، يغذي إدراكاً باطنياً لخيرية الحياة، واستثنائية الشر، كمنشط للإرادة الإنسانية في مواجهة مشاعر القلق وأحاسيس الألم وهواجس العدم.

تأسيساً على تلك الفردية الروحية جسد الإسلام نزعة إنسانية معتدلة اعتبرها د. عثمان أمين «أصول عقيدة وفلسفة ثورة» وسمّاها «الجوانية» في كتابه الذي يحمل الاسم نفسه، كما يرد أصولها إلى قوله تعالى: (لا يغيّر الله ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم)، وإلى الحديث النبوي الذي يقرر أن لكل إنسان جوانياً وبرانياً. فالآية والحديث في رأيه ينطلقان من الإنسان ويقدمان الذات على الموضوع والفكر على الوجود والإنسان على الأشياء والروية على المعاينة، أي أنهما يعبران عن مثالية مقترنة بالواقعية، ترسم فيها صورة الحياة بجهد باطني موصول، ما يلبث أن يتجه نحو الإصلاح الخارجي أو المادي، وتحول فيها النفس إلى وجهة الخير الأخلاقي لتكون أساساً لإصلاح المجتمع، فيتم بذلك تحقيق مركب ذي حدين: الجواني من الباطن والبراني من الخارج، بينهما رابطة واعية تزكي النفس والجسم وتقيم التوازن بين الحياة الروحية والحياة الدنيوية للإنسان على أساس من الأخلاقية العاملة.

تنطوي الجوانية على ما يسميه أمين «ميتافيزيقيا الرؤية الواعية» التي تكاد تشبه من ناحية الصوفية العقلانية، الخالصة من شوائب الخرافة والدروشة والاغتراب، والتي سادت عصر النهضة الإسلامي الأول، خصوصاً في القرون الأربعة من السابع إلى العاشر. أو تشبه، من ناحية أخرى، مفهوم الزاهد النشيط، الذي بلوره المصلح البروتستانتي جون كالفن مطلع القرن السادس، وثمنه عالم الاجتماع الديني ماكس فيبر مطلع القرن العشرين. أو هي كما يعرفها بنفسه «رؤية روحية نفسية بالعين الداخلية أو عين البصيرة كما يقول الغزالي، أو بعيون الروح كما يقول (أفلاطون)، رؤية تسجل لحظات الإلهام الداخلي التي تتجلى فيها الحكمة والتجربة والروية الإنسانية».

أتى النص القرآني مشبعاً بممكنات حرية وجودية يضمنها الاعتقاد التوحيدي، ويغذيها الحضور الإلهي في العالم، كان مفترضاً تطويرها نحو أكثر الآفاق تحرراً لمن يريد أو يستطيع، لكن المشكلة الكبرى في تاريخ المسلمين أنه لم يكن هناك من يستطيع أو يريد. ولذا ظلت مضامينها ميتافيزيقية، من دون تأسيس سياسي، ما نال منها وأفضى إلى تآكلها بمرور الزمن، حتى فقدت الطاقة الكامنة فيها. ولعل هذا يفسر لماذا استمرت الحضارة العربية قادرة على مراكمة انجازاتها في العصر الوسيط، قبل أن ينضج مفهوم الحرية، ولماذا وقعت في أسر الجمود والتراجع مع تبلور المفهوم في الزمن الحديث.

ينتج الوعي الاختزالي هذا لدى العقل الغربي من خلط واضح بين مسارات العلمنة المختلفة في التاريخ، والذي لا تعدو مسيرة تقدمه أن تكون صيرورة علمنة على مستويات عدة، فثمة علمنة للطبيعة نزعت السحر تدريجياً عن ظواهرها الجزئية وأسندت تفسيراتها إلى العقل ما أفسح الطريق إلى العلم وصولاً إلى المنهج التجريبي. وثمة علمنة للسلطة السياسية اقتنصتها من قبضة الكهانة الدينية وادعاءات الحق الإلهي المقدس، ودفعت بها خطوة على طريق الأصل المدني وإن المستبد وصولاً إلى المدنية الليبرالية والديموقراطية السياسية. لكن وعلى عكس الإيجابية الكبرى لعلمنة الطبيعة والسلطة، ثمة صيرورة ثالثة سلبية تتمثل في علمنة الإنسان نفسه، انبثقت في سياق الصيرورتين السابقتين، وأفضت تدريجياً إلى التعاطي مع الكائن الإنساني المركب باعتباره كياناً مسطحاً لا أعماق له، تنزع عنه، ليس فقط سحر الألوهية الذي منحته إياه قصة الخلق التوحيدية، بل أيضاً سحر الذاتية والروحية الذي منحته له الفلسفة الحديثة مع الكوجيتو الديكارتي، أو التعالي الترانسندتالي الذي أسبغه عليه كانط.

لا شك في أن صيرورة علمنة الإنسان، في جزء أساسي منها، عملية وظيفية أنتجتها صيرورة تقسيم العمل الإنساني، وتمايز أنماط الإنتاج وارتقاء أشكال الحياة، ومن ثم لا يمكن ردها أو توقيفها من دون معارضة لمسيرة التقدم أو مساءلة لمفهومه، لكن ما لا يمكن إنكاره هو أن جزءاً يعتد به من تلك الصيرورة إنما يرجع إلى تغول غير مبرر على الروح الإنساني، سواء بدافع استلاب ديني يبالغ في نفي الحضور الإنسانى لمصلحة المركزية الإلهية وصولاً إلى الإرهاب الديني، أو بدافع تطرف مادي يحيل الإنسان إلى سطح من دون عمق عبر القضاء على تنوعاته وتبايناته بهدف رسم مسارات حتمية لحركته، وإحكام السيطرة على مصيره، فعلى السطح حيث تتشابه الأجساد يمكن بناء تصورات حتمية عن الإنسان. أما في العمق، حيث تتباين الأفكار والمشاعر، فيبدو الإنسان عصياً على التقولب، متمرداً على طلاب السيطرة ودعاة القهر.

في هذا السياق تتساوى الشيوعية الستالينية بمقولاتها عن المادية الجدلية مع النازية بمقولاتها الاستعلائية عن التفوق العرقي التي مثلت نقطة ذروة كارثية في سلسلة ادعاءات أوسع بالتفوق الديني واللغوي والعقلي، انطوت عليها المركزية الغربية، وأيضاً مع الداعشية وأسلافها من أرباب الوعي الماضوي، الذي يصدر عن ادعاءات تفوق ديني وطهرانية أخلاقية، فجميعها مضاد للقصد الإلهي بقدر ما إنها مضادة للروح الإنساني، إذ تسعى إلى قهره، سواء روحياً بقسره على دين واحد أو على مذهب واحد أم عقلياً بقسره على إيديولوجيا سياسة ما أو عرقياً بادعاء دونيته طالما لم ينتم إلى جنس بذاته. وإذ ينتهج هؤلاء جميعاً كل أشكال العنف الرمزي والمادي المتاحة لهم في كل عصر وسياق، فإنما يفتكون بالإنسان/ الخليفة الأرضي، وينتهكون كرامته بقوة شيطانية تكاد تعادل قوة إبليس التي أخرجته من جنة عدن الأولى، خصوصاً عندما يهدرون حريته بإجباره على السير في طريق واحد محتوم يعتقدون أنه الأنسب للوصول إلى الغاية النهائية ولو كانت تلك الغاية هي الإيمان أو العدالة أو التقدم، ويهدرون حقه في الاختلاف والاختيار، اختيار الإيمان والهوية والمصير، إذ لا يرون فيه شيئاً سامياً يستعصي على الانتهاك، بل يتصورونه محض سلعة مادية أو رقماً غائماً في سلسلة عددية، أي حلقة في عملية توالٍ لا تنتهي يكتسب من خلالها مغزاه وسياقه، من دون انطواء على قيمة ذاتية أو مركزية خاصة، تحوز المعنى وتمنح المغزى بحد ذاتها. تختلف تلك التيارات ولا شك على أشياء كثيرة بقدر ما تنبع من سياقات متعددة وثقافات مختلفة ولكن جميعها تتفق على أمر أساسي هو نزع السحر عن الإنسان، والمشكلة الكبرى هنا أن السحر ليس أمراً خارجياً كما في حال الطبيعة أو السلطة بل أمر جوهري يلتصق بروح الإنسان وينطوي على ماهيته، ومن ثم كانت صيرورة نزع السحر عنه بمثابة عملية وأد لجوهره، وقتل صريح له.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٤/١١ :

صعوبة تحديد "العدو" في الشرق الأوسط

*جهاد الزين

بمعزل عن أنني من مؤيدي الرأي الداعي إلى تغيير النظام السوري بعد أي تسوية سياسية ديموقراطية ممكنة توقف الحرب في سوريا وتنشئ نظاما تعاقديا جديدا وتكون دائمة وتحمي كل مكونات الشعب السوري وتطرد التوحّش الأصولي الإسلامي، إلا أنني لستُ مقتنعاً، بالمطلق، أن النظام السوري هو الذي ألقى أسلحة كيماوية على شيخون.

الأسئلة بديهية جدا أولها:

ما مصلحته في ذلك؟

ثم لماذا يقوم بهذا العمل المكشوف، وسيكون بسبب انكشافه عملاً أحمق، في وضع عادي ولهدف عادي يومي من أهداف الحرب الدائرة وهو قصف شيخون في محافظة إدلب؟

والأهم لماذا لسبب محدود جدا من يوميات أعمال الحرب سيكشف النظام مسألة ستراتيجية جدا هي استمرار امتلاكه لأسلحة كيماوية في وقتٍ حاميه الروسي الكبير هو جزء من الترتيب الدولي الرفيع المستوى الذي أدى إلى تخلّي النظام عن الأسلحة الكيماوية عام ٢٠١٣ وإجباره المعلن والموثّق عبر الهيئات الدولية كان أكبر انتصار لسياسة الرئيس باراك أوباما خلال كل سنوات الحرب الست المنصرمة في سوريا. وهذا ما ينساه كثيرون الآن من أن إدارة أوباما حقّقت هذا الانجاز الستراتيجي بمنطق توازن القوى في الشرق الأوسط.

هل يعقل أن يقوم النظام بعمل كهذا دون التشاور بل أخذ موافقة روسيا أو أن يكون حصل على أسلحة كيماوية من الروس أو من الإيرانيين دون معرفة الروس؟ ليس إلا لساذجٍ أن يقبل هذه الفرضيات من الناحية المنطقية. وفوق كل ذلك أن يستخدمها النظام من وراء ظهر الروس أو بموافقتهم وكلا الاحتمالين مستحيل.

من الناحية السياسية لا بد أن المخابرات الروسية أخبرت النظام السوري ما يعرفه أو يلاحظه كل المراقبين الجديين للوضع الأمريكي في ظل الرئيس الجديد دونالد ترامب وهو أن هناك صراعا كبيرا كان دائرا داخل إدارة ترامب، التي لوحظ أنه شكّلها من تياراتٍ أيديولوجية وتقليدية مختلفة تراوح بين التيار المتشدد الترامبي ضد الإسلام الراديكالي وبين جنرالات وسياسيين من داخل المؤسسة التقليدية، وأن هذا الصراع يدور على تغيير أولويات دونالد ترامب في الشرق الأوسط، أولويات تشكّلُ الضربة الصاروخية لقاعدة "الشعيرات" أول تغييراتها الواضحة بينما كان الرأي السائد بل الوضع السائد في الأشهر التي مضت على استلام ترامب هو أن سياسته الشرق أوسطية لم تتضح بعد؟

هل يعقل أن يقدِّم النظام عبر استخدام أسلحة كيماوية، على فرَض أنه يمتلكها، ورقة مجانية ضد نفسه لصالح التيار "المؤسسي" الأمريكي الذي يريد الموازنة بين الحرب على الإرهاب والحرب على النظام السوري؟ أو أن يسمح الدهاء الإيراني المختبئ خلف الحليف الروسي والداعم الصيني بتعزيز أوضح نقطة في سياسة ترامب والوحيدة غير الغامضة وهي رغبة إدارته العملية في تحجيم بل إضعاف بل ضرب النفوذ الإيراني في المنطقة ولاسيما بعد الاتفاق النووي (دون المساس بالاتفاق نفسه!)؟

هناك عاملان ذاتي وموضوعي هنا:

الأول الذاتي، فقد بدأت بعض النخبة الأمريكية من مراقبي السياسة الخارجية بطرح أسئلة حول العملية بل حول مصداقية التهمة الكيميائية وتطال الأسئلة ما إذا كانت العملية الصاروخية، التي هي أقوى عمل قام به الرئيس المرتبك منذ استلامه السلطة، تخدم هدفا داخليا هو إظهار مسافته عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في وقت تتجه التحقيقات الداخلية في الكونغرس إلى المزيد من الأدلة المحرجة على الدور الروسي خلال الحملة الانتخابية حتى بات من شبه المسلّم به أنه كانت هناك خطة روسية لدعم فوز ترامب ولكن دون أن تثبت أي علاقة شخصية مشبوهة حتى الآن لترامب؟!

لكن العامل الموضوعي هو الأهم. فتعقيدات الوضع في الشرق الأوسط ستُصعِّب مهمةَ تيار التوازن بين محاربة الإرهاب والتصدي للنظام السوري في واشنطن من حيث أن الأحداث نفسها، حتى دون تخطيط مؤامراتي بالضرورة، ستُظْهِر صعوبة تحديد العدو في الشرق الأوسط وأكبر دليل على ذلك العمل الإرهابي المريع أمس الأول ضد مصلّي كنيستي طنطا والاسكندرية. فهو بحد ذاته من حيث بشاعته وخطورته، يكشف بسرعة بعد قصف "الشعيرات" كم من الصعب على الولايات المتحدة تجاهل أن العدو التكفيري الأصولي هو العدو الأكبر الحاضر بقوة في صراعات المنطقة.

هكذا إدارة ترامب تجد نفسها بسرعة في معمعة عدم القدرة على حسم الأولويات أو إقناع الرأي العام الأمريكي بأن تعدد الأهداف ممكن رغم تصريحات بعض المسؤولين كوزير الخارجية ريكس تيلرسون والمندوبة الدائمة إلى الأمم المتحدة نيكي هايلي.

إذا كان تحديد العدو مهمةً صعبة على الخارج المتعاطي بالشأن السوري فإن تحديد هذا العدو بات مهمة تدوِّخ شعوب ونخب المنطقة، وهي المتضررة الأصلية والكبرى من الحروب الجارية.

من هو العدو:

الإرهاب الأصولي السرطاني الذي يضرب حيثما كان ويهدد نسيج مجتمعاتنا التعددي الطائفي والديني؟

أم التخلف الاقتصادي التنموي المؤسَّس على فساد شامل؟

أم التخلف الثقافي الاجتماعي وعجز النخب السياسي؟

أم الحرب الأهلية السنية الشيعية الشاملة التي يديرها الوضع الإقليمي؟

أم الديكتاتورية التي جعلت دولنا دولا هشة بأنظمة متسلطة؟

أم الوجود الإسرائيلي الذي خلخل المنطقة منذ ١٩٤٨ وينتقل اليوم إلى ضرب مشروع تسوية الدولتين؟ وهو صراع مسبِّب تجاوزتْهُ نتائجُه حتى يكاد يصبح ثانويا؟

أم مصالح الدول الكبرى التي أسست خرائط المنطقة وتدير تفتتها وربما ستعيد تنظيمها؟

jihad.elzein@annahar.com.lb

*صحيفة (النهار) اللبنانية ٢٠١٧/٤/١١ :

صعود الفاشية ونهايتان للتاريخ

*طارق أبوالعينين

دُشنت الفاشية تاريخياً باعتبارها نمطاً راديكالياً من أنماط الحكم المناقضة للمنظومة الليبرالية بقيمها ومفاهيمها ومؤسساتها. ومن ثم فقد مثَّل صعودها المدوي أخيراً إلى صدارة المشهد في أمريكا وأوروبا صدمة للكثيرين تتعلق بالكيفية التي يمكن من خلالها أن تفرز مجتمعات ديموقراطية راسخة كتلك نظم حكم فاشية، وهي التي قضت القرن العشرين في مواجهة نظم الحكم الفاشية والشمولية، إلى أن انتهى الأمر بانتصار الليبرالية، بل واعتبارها نهاية للتاريخ.

اللافت هنا أن اللحظة التاريخية التي شهدت إعلان الليبرالية انتصارها النهائي كنهاية للتاريخ كانت بمثابة نقطة تقاطعت فيها مع الفاشية، على رغم كونها الخصم التاريخي لها. فالليبرالية الغربية مرت بمراحل وأطوار تطورت من خلالها منذ بزوغها في القرن الـ١٧ حتى استقرارها كفلسفة سياسية أساسية في القرن العشرين. وهي حين ولجت هذا المسار التاريخي الطويل لتصل إلى نهايته، كانت قد فككت قيماً ومفاهيم مثلت بنوداً تأسيسية لها لحظة ميلادها، فأصبحت بذلك الليبرالية المعاصرة بنزعتها الاستهلاكية والتقنية مناقضة لليبرالية الحداثية بنزعتها الثورية العقلانية لتدخل مرحلة من التيه الفكري، بعدما انفصلت عن جذورها المعرفية الحداثية، وأخفقت في الوقت ذاته في بلورة القيم الحقيقية لنموذجها المعاصر.

إن الليبرالية الكلاسيكية التي خرجت من رحم الفلسفة الحديثة في القرنين الـ١٧ والـ١٨ كانت معنية بفكرة كيف يمكن أن تتشكل أغلبية شعبية تمنح نظم الحكم الشرعية الدستورية والقانونية لممارسة سلطاتها، عبر المؤسسات الديموقراطية. إلا أن القرن الـ١٩ حمل تطوراً مهماً في مسار الفكر الليبرالي بفضل الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت ميل، الذي ألمح للمرة الأولى إلى حقوق الأقليات السياسية في التعبير عن ذاتها في مواجهة الأغلبية. وهي الأطروحة التي تلقفها فلاسفة الليبرالية المعاصرون عند مطلع القرن العشرين في دعواهم لمواجهة ما أطلقوا عليه طغيان الأغلبية. وامتداداً لهذا التحول تخلت الليبرالية للمرة الأولى عن نزعتها الثورية العقلانية بفعل ما عرف بحركة التفريغ الأيديولوجي التي بزغت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وضمت مجموعة من أبرز علماء الاجتماع الأمريكيين مثل دانيال بيل وتالكوت بارسونز وسيمور ليبست، إضافة إلى المؤرخ الليبرالي الأمريكي أرثر شليزنغر والفيلسوف الفرنسي ريمون أرون. وتمثلت الأطروحة الأساسية لتلك الحركة في حلول التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي كبديلين للأيديولوجيا، ومن ثم نهاية مفاهيم كالثورة واليوتوبيا من قاموس البشرية باعتبارها راديكالية معوقة للتقدم التقني

والاقتصادي. واكتمل الموقف الفكري الليبرالي وقتها بالنقد اللاذع الذي قدمة أرون والفيلسوف البريطاني كارل بوبر لتاريخانية القرن الـ١٩ التي وفرت من وجهة نظرهما التربة الفكرية الخصبة لظهور الفاشية والنازية والشيوعية.

فرفض الليبرالية المعاصرة الثورة والأيديولوجيا والمطلقات اليوتوبية ونقدها لتاريخانية القرن الـ١٩ في سياق مواجهتها الفاشية وتأسيسها مقولة نهاية التاريخ تكاد تتطابق مع المضامين الأساسية للمنظومة الفاشية في سرديتها المضادة بشأن نهاية التاريخ. فوفق ما أشار المفكر السياسي البريطاني أندرو هيود في كتابه «مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية»، فإن الفاشية دُشنت تاريخياً متمحورة حول مقولة «لقد ماتت» سنة ١٧٨٩ التي بلورت عداءها للثورة الفرنسية وما فرزته من قيم تنويرية ديموقراطية كالفردية والمساواة والحرية والعقلانية لتكرس بدلاً منها لأفكار ومفاهيم كالصراع والقيادة والبطولة والقوة. وبذلك حلت فكرة إرادة القوة ونموذج السوبرمان الذي يرفض الديموقراطية والاشتراكية والمسيحية والبراغماتية البورجوازية بوصفها أخلاقاً للعبيد، وفق وصف نيتشه في كتابه «هكذا تحدث زاردشت»، محل الحداثة وقيمها. هذا الرافد النيتشوي راهن على نموذج السوبرمان كمطلق جينالوجي بديل لتاريخانية القرن الـ١٩ ولأطر الحداثة السياسية والمعرفية والقانونية، وذلك انعكاساً لمفهوم نيتشه بشأن تحلل قيمة الحقيقة الذي يستمر في صيرورته التاريخية ليصل، وفق وصف مارتن هيدغر، إلى مرحلة الخروج من الحداثة بموت عالم الميتافيزيقا والمثُل عموماً. وهو ما يعني أن صعود الفاشية الشعبوية سواء في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية أو في وقتنا الراهن، يُعد من منظوره الفكري والفلسفي محصلة لصراع متصاعد بين نهايتين للتاريخ تنطلقان من المضامين البنيوية ذاتها، ألا وهي تحرير الإنسان من كل قيمة مطلقة إما لمواجهة أوهام الأيديولوجيا كما افترضت نهاية التاريخ الحداثية أو ازدراءً لأخلاق العبيد، كما طرحت نهاية التاريخ النيتشوية ما بعد الحداثية.

إلا أن كلا المنظومتين لم تفلح في حماية حرية الإنسان وصون حقه في تقرير مصيره أو تأمين حقوق محترمة للأقليات، سواء في مواجهة طغيان الأغلبية الشعبوية الصاعدة في ظل النظم السياسية الليبرالية الحداثية أو في مواجهة طغيان حكم السوبرمان المستبد في ظل النظم النازية والفاشية بنزعتها النيتشوية.

*كاتب مصري

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٤/١٥ :

من يحب زعيمه ولماذا ؟

*رويدا محمود البنا

من أجل ماذا تحب يا شعب وطني العظيم زعيمك!

نحن في وطن ديموقراطي نحب من نشاء من زعمائنا وننساق لهم تحت راية الحقن الطائفي، نحن ولدنا أحراراً ببلد لا يحترم الزعيم شعبه ويقال لماذا تحب زعيمك! أي مساحة من الحرية منحك؟ الجواب: لا شي.

ورّثنا وأهدانا الديون بدلاً من تأمين أدنى حقوقنا كمواطنين ننتمي الى وطن وليس الى زعيم، يهدّدنا دوماً بأمننا وأننا مجبرون على الاحتماء بعباءته وتحت كنفه المعهود. أي زعيم نحب؟ الحب عطاء، هم لا يعرفون قيمة الشعب هم مع سياسة "بجوعك لتبقى لاحقني ولاحق لقمة عيشك"، هكذا هي سياسة الزعيم اللبناني الطائفي.

من أجل ماذا تحب زعيمك! لأنه وعدك بالكهرباء ٢٤/٢٤ وخلف! لأنها تتعارض مع مصالحه الشخصية.

من أجل ماذا تحب زعيمك! وأنت كل يوم تُذل في دوائر دولتك الرسمية وتدفع رُشى على معاملاتك، ناهيك بذلك انتظارك ساعات بمراكز المعاينة الميكانيكية لتسير على طرقات غير صالحة للسير.

من أجل ماذا تحب زعيمك! وأنت ما زلت تموت على أبواب المستشفيات، وتشحذ وظيفتك التي هي من حقك قبل الاجنبي. من أجل ماذا تحب زعيمك! لانك تطرد من وظيفتك بحجة إعاقتك البسيطة، والإذلال الاكبر عندما تطرق باب إحدى الجمعيات فتُسأل عن الجهة السياسية التابع لها؟! لماذا عليك ان تكون تابعاً لزعيم ما، لطائفة ما، لجهة ما، لا لوطن ودولة؟

من أجل ماذا تحب زعيمك؟ لأنك تودع أخاً أو أختاً أو أباً أو زوجاً أو ابناً وابنة على أرض المطار. ولا تعلم ما إذا كانوا سيعودون الى الوطن من جديد أو هاجروا من غير أي نية للعودة بحيث يحظون بفرصة العيش الكريم.

من أجل ماذا تحب زعيمك؟ ألأنك تضرب وتهان بكعب بارودة أزلامه لانك لم تفسح طريقاً لموكبه، والاسوأ من هذا كله عندما تتظاهر ضد قوانين شرعها لنفسه لتتماشى مع مصالحه ومنافعه الشخصية فيقتحم ويتظاهر مع شبابنا بكل وقاحة وضد من!!

من أجل ماذا تحب زعيمك؟ وانت تدفع فاتورة المياه ولا مياه في الصنبور، وفاتورة الكهرباء والهاتف مرتين، وضرائب سكن وانت لا تملك مسكناً، ناهيك بعدم وجود ضمان شيخوخة لتنتهي متشرداً متسولاً منسياً تحت جسر ما أو حافة طريق.

من أجل ماذا تحب زعيمك! ما دام التلوث والنفايات والأمراض تتآكلنا، والمساحات الخضراء غزاها الباطون، واستولي على شاطىء مدينتنا لمشاريع خاصة.

من أجل ماذا وماذا تحب زعيمك يا شعب وطني العظيم!

*صحيفة (النهار) اللبنانية ٢٠١٧/٤/١٦ :

أيديولوجيا التغيير

*نوره النمر

إن وعي أهمية التغيير والتنويع في الفهم والثقافة ونشرهما في المجتمع كان مفتاحاً للتحضر والارتقاء في كل المجتمعات على مر العصور، مع الاختلاف في مستوى هذا الوعي الفكري. فلو نظرنا في شكل سريع إلى تقنيّة التدوين والكتابة – كشاهد على فكرتنا – وتطوراتها بين المسمارية ٣٦٠٠ ق. م.، أو الهيروغليفيه ٣٤٠٠ ق. م. وغيرهما، قبل ظهور الأبجدية، تتجلى لنا فكرة أن التقدم واستمرارية البحث عن الأفضل والأكمل هما ديدَن المجتمع الإنساني منذ القِدم.

ربما يعود السلوك المعرفي عند الإنسان أو الفضول والرغبة في الاستكشاف وتقصّي الحقائق، إلى طبيعته العاقلة والمفكرة، باعتبارها عاملاً محرضاً على التطور والتقدم، فمنذ العصر الحجري وهو مهووس بتأمين حياته وتوفير سبل راحته، وكل ذلك دافع للبحث والتقصي والاكتشاف. وبما أن الإنسان كائن اجتماعي فقد ساهم دائماً في تطوير مجتمعه، وبطريقة أو أخرى انتشله من حالة إلى أخرى أفضل وأكثر تقدماً وفاعلية من طريق فكرة مضيئة. ولو نظرنا إلى منهج الدين الإسلامي، من ناحية الدين والتغيير، نجد أن من أهم القواعد والأنظمة التي أوضحها للأمة قاعدة أساسية «إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ» (سورة الرعد الآية ١١). وربما يستوقفنا هنا ورود كلمة « قوم» التي تحمل دلالة جمعيّة، وليست فرديّة. ومما لا شك فيه أن لذلك أبعاداً تندرج ضمن المنهج القرآني الملائم لكل المجتمعات والعصور.

يقول الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت: «أنا أفكر، إذاً أنا موجود».

وفي زمن تكثر قنوات التلقّي والتأثير وتتزاحم التوجهات الفكرية والكمّ المعلوماتي الهائل قد يتبادر إلى الذهن هذا التساؤل: الطاقة الكامنة في عقول الشباب والأطفال الى أين؟ أليس من الأفضل ابتكار منهجيّات وطرق للحفاظ على سلامة الإنتاجيّة الفكرية للأجيال؟

تقول إحدى الأمهات: «يقضي ابني المراهق وقته في مشاهدة برامج الجوال، من يوتيوب ومشاهير «السناب شات»، ولاحظت ان أكثر ما يتابعه هم «الكومنترز» او المعلقون، ومعظم حديثهم نكات وغناء ومزح ومقالب سمجة». وتضيف: «نصحتهُ أن يحدد وقتاً للترفيه والضحك، وأن يشاهد مادة تفيده وتنمي مهاراته وميوله الفكرية، كالرسم أو الرياضيات، حتى يستغل هذه البرامج في المفيد أيضاً».

قبل فترة تداولت مواقع «السوشال ميديا» خبراً عن فتى ياباني اسمه كانغو سوزوكي ابتكر ساعة تعمل من دون كهرباء أو بطاريات، اعتمد في تصميمها على الفكره ذاتها للدمى الخشبية المتحركة التي تشتهر قريته بصناعتها وهي تعمل في شكل دقيق يعتمد على عدد كبير من المفاصل الخشبية والتروس الصغيرة، وتكتب الوقت كل دقيقة.

كانغو سوزوكي هو نموذج فقط لطفل توجهت طاقته الفكرية إلى مسارها الصحيح، فهو كأي طفل ياباني تأسس فكره ووُضع في المسار الأفضل منذ مرحلة الحضانة.

*الخليج الجديد ٢٠١٧/٤/١٥ :

ستراتيجية جديدة لتغيير شكل العالم

*مصطفى زكي

مما لا شك فيه أن العلماء والقادة والمفكرين وأصحاب الرأي والباحثين لا ينفكون عن طرح الأفكار، وتقديم الأطروحات، وإبداع الحلول للخروج من الأزمة التي تمر بها الأمة.

الاستراتيجية المرتقبة

ولا يدري أحد متى يأذن الله فيقيض لهذه الأمة من يستطيع جمعها على استراتيجية واحدة تنهض بالأمة وتعيد مجدها السابق، ولا يدري أحدٌ ما كنه هذه الاستراتيجية، وهل هي استراتيجية جديدة تمامًا أم نتاج الزمن وخليط استراتيجيات عديدة.

لعلها تصيب

لهذه الأسباب وغيرها أحببتُ أن أدلو بدلوي، وأضع هذه الأفكار لعلها تبعث الأمة من سباتها، أو تحوز منفردة أو مع مثيلاتها على ثقة القائد المنتظر، أو الفرقة الظاهرة التي بها يعود مجد الأمة وعظيم سؤددها.

خلاصة الاستراتيجية:

تجهيز مجموعة من أفاضل أهل السُنة والجماعة لزرع بذور إسقاط دولة الرافضة الصفوية داخل أراضيها بكل وسيلة.

الخطأ الرهيب

فالخطأ الرهيب أن يقاتل أهل السُنة والجماعة أعداءهم على أراضي أهل السُنة.

وبمعنى أوضح: خطأ رهيب أن يقاتل أهل السُنة والجماعة الرافضة الصفوية على أرض سوريا، فالدماء السورية والأراضي السورية والأعراض السورية والأموال السورية ستكون هي وقود الحرب ورمادها. ولن يخسر الرافضة الصفويون غير ثمن طلقات الرصاص. وهو نفس الخطأ الفادح الذي يرتكبه أهل السُنة والجماعة في قتالهم باليمن. وبالتأكيد هو نفس الخطأ المكرر في العراق من قبل.

نداءات هذه الاستراتيجية

انقلوها إلى ديار خصومكم وارحموا أطفالكم ونساءكم وأرضكم من شرور الحرب، واجعلوا عدوكم يتجرع مرارتها.

(الآن نغزوهم ولا يغزونا) صدق سيدي وحبيبي وقائدي رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–.

سؤال مهم وإجابته

وللقارئ الكريم أن يسأل: لماذا فشلت كل الحركات الجهادية وباءت بالنسيان أو الاعتقال أو القتل؟

لأنها تحارب الخصم على أرضها وليس على أرضه، فيسهل محاصرتها من جهتين:

الأولى وهم الخصوم الحقيقيون الذين يقدمون المال والسلاح والدعم اللوجستي.

والجهة الثانية وهم الخونة من العملاء المسيطرين على مفاصل غالب الدول الإسلامية.

وإذا ما تعاونت هاتان الجهتان سهُل جدًا إحرازهما للنصر على أبناء أهل السُنة والجماعة كما حدث ذلك مرات عديدة على مر التاريخ. اضف إلى ذلك أننا يجب ألا نغفل أبدًا عن ضعف أهل السُنة والجماعة، وقلة عددهم، وندرة عتادهم مقارنة بقوة وعدد وعتاد أعدائهم.

مليار سُني

ولا يصح لقائل أن يقول إن عدد أهل السُنة والجماعة تجاوز المليار، فهذا القول يخالف الواقع العملي والبعد الشرعي والأصل العقائدي فكثير من هؤلاء غير منضبطين على قواعد أهل السُنة والجماعة. إذن فهم كغثاء السيل كثيريون إحصائيًا، مهملون عمليًا.

لا للعنف

ويجب أن يكون معلومًا بداهة أنني لا أدعو لحمل السلاح أبدًا. فالوقت الحالي والظروف الآنية ترفض هذا المبدأ عقلًا وشرعًا. كما أن حمل السلاح في مواجهة الخصم أعطى نتائج سلبية بالماضي، لأنه ببساطة يعطي الخصوم مبررًا قويًا لمواجهة وضرب حاملي السلاح وقد أثبتت التجارب السابقة أن الخصوم يشكلون سريعًا تحالفات سياسية وعسكرية قوية لمواجهة كل من يحمل سلاحًا سُنيًا.

المقصود هو:

جمع الأفكار وبناء المعلومات وصف البيانات وتقوية الصلات ومزج الأطروحات واستشراف المستقبل واستيعاب الماضي وقراءة الحاضر وعصف أذهان العلماء والقادة والمفكرين والساسة والاقتصاديين وكل من يشملهم عنوان أهل السُنة والجماعة بقصد بناء منظومة فكرية جديدة تقرأ الواقع بمقتضيات الشرع وبعيون الواقع لبناء المستقبل.

معركة الوعي

إن تنشيط واستمرار والانتصار في معركة الوعي أهم مئات المرات من خوض معارك غير محسوبة النتائج. فتبصير الناس أهم من تسليح الجنود وتجهيز العقول النابهات وتثبيت الأفئدة أهم من التدريب على مضادات الطائرات.

تنبيه مهم

ولينتبه من يقرأ هذا المقال أن هذه الاستراتيجية تنطبق على جميع خصوم أهل السُنة والجماعة سواءً من أهل الكتاب بمختلف دياناتهم وطوائفهم وأحزابهم أينما وجدوا، كما أنها تنطبق على كل من زعم أنه يتعبد إلهًا. وبالتأكيد تنطبق أيضًا على اللادينين مهما تباعدت جغرافيتهم ومهما كان تاريخهم.

لماذا البدء بإيران؟

لكني اقتصرتُ على ذكر الرافضة الصفويين لأني رأيت أنه من المناسب لهذه الاستراتيجية أن يبدأ تنفيذها تجاه دولة الرافضة الصفوية أولًا لقلة أتباعها ولأن الآخرين لن يقوموا بالدفاع عنها أو دعمها كدعمهم لواحدة منهم. ولسبب آخر هام وهو وجود حاضنة قوية من أهل السُنة في إيران داخل إقليم الأحواز وغيره.

قاعدة مهمة

ويجب أن ألفت الانتباه أن هذه الأفكار يجب ألا تصطدم بالحكومات بأي شكل، بل تحاول الحصول على دعمها، فإن لم تحوز على ثقتها فيجب ألا تتصارع معها.

واجب مهم

ومن الواجب على كاتب المقال أن يؤكد أنه يجب أن تنمو هذه الاستراتيجية بشكل مرن وتقبل التعديل والتطوير والتصحيح في كل وقت وفي أي مكان. مع ضرورة مراعاة أن من يقوم بهذا هم القائمون على تنفيذها فكريًا والمراقبون لها عمليًا.

وليكن معلومًا من الآن أن تنفيذ هذه الاستراتيجية قد يأخذ عدة سنوات قد تصل إلى ربع قرن من الزمان وربما أكثر حسب ما يقرره القائمون عليها، تبعًا لنمو الحركة ومواكبة للأحداث المحيطة بها. أو قل بمعنى أدق حتى يأذن الله لها.

مواصفات القائمين بالاستراتيجية

هؤلاء القائمون عليها يشترط فيهم صحة المعتقد وكمال العقل وسلامة الرأي وزيادة العلم ونصاعة التاريخ وشفافية الحاضر. كما يجب أن يكونوا مستقلين تمامًا عن جميع الأيدلوجيات المعاصرة ويعملون باستقلالية تامة في كل المناخات وإن اختلفت من حولهم البيئات.

وعلى ذلك فإن جميع حركات أهل السُنة والجماعة وكل الجماعات الموجودة بالعالم مدعوة بكل صدق لبلورة هذه الأفكار والعمل على إنشاء صرحها وإقامة أسسها وجمع لبناتها.

أخيرًا

وفي نهاية المقال أؤكد أن الزمن سيتغير والأفكار ستنضج والقائد المنتظر قادم وإن لم يوجد فينا قائد صالح صنعناه.

*ساسة بوست ٢٠١٧/٤/١٦ :

توقعات الربع الثاني لعام ٢٠١٧ حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نشر معهد «ستراتفور» الأمريكي تقرير توقعاته للربع الثاني للعام ٢٠١٧ والذي يتنبأ فيه بمسار الأحداث السياسية حول العالم خلال الربع الثاني من العام. وأفرد المعهد كعادته مساحة خاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

الحرب الأهلية السورية

تواجه الولايات المتحدة مخاطر متزايدة في ميدان المعركة السوري في هذا الربع من العام، في حين تستعد لإطلاق هجوم رئيسي ضد "داعش" في الرقة. وقد هدفت ضربة أمريكية محدودة ضد قاعدة جوية سورية رداً على هجوم سوري بالأسلحة الكيميائية إلى إظهار حزم الولايات المتحدة في الشؤون العسكرية (في رسالة لن تغيب عن بال كوريا الشمالية)، لكنها لم تأتِ أيضاً من دون مخاطر. وكانت روسيا قد حاولت منذ وقت طويل استخدام ميدان المعركة السورية في مفاوضاتها الأوسع مع الولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة لا تترك الكثير من المتسع لإبرام صفقة مع موسكو. وبذلك، سيكون على روسيا أن تعتمد على فكرة التأثير السلبي لمحاولة جر الولايات المتحدة إلى حوار، وسوف تحاول أن تلعب دور المُفسد في ميدان المعركة السوري من أجل زيادة المخاطر العملياتية بالنسبة للولايات المتحدة. وسوف تكون هناك إمكانية لتفاوض الجانبين على ضمان عدم الاشتباك، لكن من المرجح أن يكون ذلك هو مدى تعاونهما في هذا الربع من العام، بينما تركز واشنطن على القتال ضد "داعش".

مع ذلك، سوف تكون القوات الروسية نشيطة في أماكن أخرى من سورية" حيث تدعم هجوم الجيش السوري ضد قوات الثوار، وكذلك "داعش"، في مناطق مثل دير الزور. وبعد صموده لبضعة أشهر مهتزة، انهار تماماً وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه روسيا وتركيا وإيران بين الثوار والموالين في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٦. ويؤشر فشله على عدم جدوى محاولات محادثات السلام التي أقيمت خلال الربع الأول من هذا العام. وفي الربع الثاني، سوف تهدد مشاكل سورية الاقتصادية التي تزداد عمقاً، كما يظهر في حالات نقص الغذاء في البلد وانهيار العملة، قبضة الحكومة على المناطق الموالية.

سوف يتولى مقاتلون سوريون تدعمهم الولايات المتحدة المسؤولية عن تنفيذ الهجوم على الرقة. وسوف تعتمد خطة المعركة الأمريكية، التي تتضمن أيضاً نشر جنود أمريكيين، على القوة القتالية المتوفرة الأكثر فعالية في المدى القصير: قوات سورية الديمقراطية متعددة الأعراق. وقد أنجزت قوات سورية الديمقراطية عملاً سريعاً في القتال حتى الآن، وتمكنت من تطويق المدينة تقريباً. وبمساعدة من القوات الأمريكية التي تم نشرها حديثاً، تم توظيف الدعم المدفعي للعملية أيضاً.

ولكن، بتأكيدها دور قوات سورية الديمقراطية في المعركة من أجل الرقة، سوف تضع الولايات المتحدة المزيد من الضغط على علاقتها المتوترة أصلاً مع تركيا. وتضم هذه القوات أعضاء في وحدات حماية الشعب الكردية، وهي ميليشيا تعتبرها تركيا منظمة إرهابية وتهديداً فعلياً لأمنها القومي. لكن استياء أنقرة لن يثني واشنطن عن العمل مع القوة الكردية. ومع أن تركيا ستحاول ترتيب دور أكثر بروزاً للقوات التي تدعمها، بما فيها قوات القبائل العربية المدربة تركياً، فإن الولايات المتحدة ستمنح الأولوية لكسب المعركة ضد "داعش" بأفضل الوسائل الممكنة المتاحة على إرضاء تركيا. ومع ذلك، سوف تحاول تركيا أن تجر الولايات المتحدة أعمق في القتال ضد النظام السوري وأن تدفع باقتراحاتها لإقامة مناطق حظر للطيران ومناطق آمنة في سورية.

تشكل خطة واشنطن لمعركة الرقة واحدة فقط من الكثير من المضاعفات التي سيترتب على تركيا أن تتعامل معها في سورية في الربع الثاني من هذا العام. وعندما استولت تركيا على بلدة الباب من "داعش" خلال الربع الماضي، كانت قد حققت مسبقاً العديد من أهدافها في شمال سورية في إطار "عملية درع الفرات". لكن جهودها لمنع القوات الكردية من ترسيخ سيطرتها على رقعة متجاورة من الأرض في الجزء الشمالي من البلاد ما تزال جارية. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون عليها أن تخطو بحذر حتى لا تدوس على أصابع أقدام روسيا. وقد استنفد تحالف

المصلحة بين أنقرة وموسكو أغراضه تقريباً في سورية، خاصة منذ أحبطت روسيا خطط تركيا للاستيلاء على مدينة منبج. ومع ذلك، يحتاج البلدان إلى إبقاء خطوط الاتصالات بينهما مفتوحة لضمان أن لا ينتهي الأمر بقواتهما إلى الصدام. وإذا استمرت أولوياتهما في سورية في الافتراق، فإن تركيا ربما تشرع في البحث عن طرق أخرى لكسب التفوق على روسيا –عن طريق الانضمام إلى المفاوضات حول نزاع ناغورنو–كوراباخ، على سبيل المثال، أو زيادة تنسيقها مع نظيراتها من الدول الأعضاء في حلف الناتو في البحر الأسود. وحتى لو أصبح لتركيا مجال مناورة أقل في سورية في هذا الربع من العام، فسوف تظل لها بعض الفسحة لتعميق تدخلها في شمال العراق.

القتال ضد "داعش"

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سوف ينصب التركيز الأساسي في الربع الثاني على القتال ضد "داعش". وسوف تصل المعركة للإطاحة بالمجموعة المتطرفة وإخراجها من معاقلها في المنطقة منعطفات مهمة في مسارح عدة في الأشهر القليلة المقبلة. ففي العراق، على سبيل المثال، سوف تأتي المعركة لاستعادة الموصل إلى نهاية، على الأقل في المدينة نفسها. وفي سورية، أصبحت عملية استعادة مدينة الرقة على وشك الانطلاق. وهذه الأحداث، على الرغم من أهميتها، ستؤذن بالكاد بأفول "داعش". وفي الحقيقة، سوف تضاعف المنظمة نشاطاتها الإرهابية، وليس فقط في مناطق عملياتها الأساسية في الشرق الأوسط، وإنما على الصعيد الدولي أيضاً، في محاولة للحفاظ على صلتها وأهيمتها بينما تخسر الأرض.

المعركة من أجل الموصل

بعد مضي خمسة أشهر على بدء القتال، أصبحت نهاية هجوم الموصل تلوح الآن في الأفق. ومع ذلك، سوف تنتشر القوات العراقية قبل انتهاء العملية إلى معاقل أخرى لـ"داعش" في المنطقة، مثل تلعفر والحويجة، من أجل إخراج المجموعة الإرهابية من هذه الجيوب. وبينما تقترب المعركة الرئيسة من نهايتها، سوف تصبح الانقسامات بين الجماعات المكونة للتحالف العراقي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وسوف تكون مخاطر اندفاع قتال بين الميليشيات الشيعية والكردية والسنية المشاركة في الائتلاف عالية خلال هذا الربع، خاصة في المناطق الحدودية في شمال محافظة نينوى.

ساعدت حقيقة مشاركة قوات الجيش العراقي في القتال في المدينة في حد ذاتها في تحسين سمعة الحكومة بين سكان الموصل" وسوف تساعد هذه الدفعة بغداد في مسعى اكتساب الشرعية وبسط سلطتها على المدينة. لكن إضفاء الاستقرار على المناطق المستعادة حول المدينة سوف يكون مهمة صعبة على بغداد. وسوف تحول الصدوع داخل المجموعات الشيعية والسنية والكردية دون توصل هذه المجموعات إلى تسوية سياسية متماسكة ومتساوقة على مستقبل محافظة نينوي في هذا الربع من العام. وفي الأثناء، سوف تواصل إيران وتركيا التنافس على النفوذ في العراق، بشكل أساسي من خلال المعارك بالوكالة في المناطق المتنازع عليها، والتي ستستعاد قريباً من "داعش". وتطالب كل من الحكومة العراقية وحكومة كردستان الإقليمية بحق السيطرة على تلعفر، وكركوك وسنجار، مما يجعل هذه المناطق عرضة للاقتتال والنزاعات على الأراضي والموارد.

بينما تستجمع أحزاب العراق السياسية العزم لخوض الانتخابات الإقليمية المقررة في أيلول (سبتمبر)، سوف تكون لدى القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران فرصة أخرى لمحاولة كسب النفوذ في البلد. سوف تستخدم طهران نفوذها لدى الأحزاب السياسية والميليشيات الشيعية العراقية لاستدراج بغداد إلى منح الأولوية لعلاقاتها مع إيران، ولقطع الطريق على محاولات أنقرة للتدخل في عملية التسوية السياسية من خلال الأحزاب السنية. وسوف يواجه رئيس الوزراء حيدر العبادي ضغطاً سياساً متصاعداً من الجهات كافة، بما في ذلك الأحزاب القومية العراقية، بينما يحاول إرضاء تركيا، وإيران، والغرب في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى هذا المزيج، سوف تقدم السعودية إيماءات

اقتصادية ودبلوماسية في جهد يرمي إلى تقوية علاقاتها مع بغداد. (كانت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تضغط على المملكة للمساعدة في إرخاء قبضة إيران عن مجالات بغداد السياسية والأمنية).

النضال الكردي

في كردستان العراق، سوف تمنع الخلافات الفصائل السياسية المختلفة في المنطقة من تشكيل جبهة موحدة. وفي الحقيقة، تتسع الانقسامات بين هذه الفصائل. فقد بدأ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في الدفع بقوة أكبر ضد منافسه السياسي الرئيسي، الحزب الديمقراطي الكردستاني، من أجل زيادة حصته في عوائد النفط من كركوك وإضعاف تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع بغداد. ويشكل هذا النزاع أخباراً جيدة بالنسبة لبغداد، على الأقل. وفي حال بذل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني محاولة أخرى لقطع تدفق النفط من كركوك لكسب تنازلات من بغداد أو أربيل، فإن الحكومة العراقية ستشعر بتهديد أقل من ذلك الذي كانت لتشهده لو كان الحزب الديمقراطي الكردستاني مشاركاً أيضاً في الخطة. لكن كركوك يمكن أن تصبح نقطة اشتعال في هذا الربع من العام أيضاً، بينما تتنافس الحكومتان في بغداد وإقليم كردستان العراق، ناهيك عن الأحزاب الكردية المتنافسة، من أجل السيطرة على المحافظة وعوائد نفطها.

بالمثل، سوف تكون كردستان العراق ميدان لعب أساسيا في المنافسة بين تركيا وإيران. وسوف تستخدم أنقرة وجود حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره منظمة إرهابية، في شمال العراق كذريعة لنشر قوات وكيلة في المنطقة للدفاع عن مصالحها هناك. وعلى سبيل المثال، ربما تفكر تركيا في إرسال "بشمرغة روجافا"، وهي ميليشيا كردية متحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، للقتال نيابة عنها في حال اشتعل ذلك الصراع العرقي بعد أن تهدأ رياح هجوم الموصل. ولإبقاء أنقرة منضبطة ولدعم مصالحها في شمال العراق، سوف تعتمد طهران في الغالب على قوات ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية المتمركزة بالقرب من القوات التي تدعمها تركيا، بالإضافة إلى علاقاتها مع بغداد.

انبعاث تركيا

في تركيا، سوف يتوجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع في أواسط نيسان (أبريل) لتقرير ما إذا كان سيتم المضي قدماً في إقرار التعديلات الدستورية المقترحة التي يمكن أن تغير مستقبل تركيا السياسي. ولدى الرئيس رجب طيب أردوغان الكثير ليراهن به على نجاح الإصلاحات، والتي يفترض أن تزيد سلطات الرئاسة بينما تحد من سلطات الفروع الأخرى للحكومة. ولكن، عندما يدلي الناخبون بأصواتهم يوم ١٦ نيسان (أبريل)، فستكون لديهم مكامن قلق أخرى في أذهانهم، مثل اقتصاد البلد الضعيف والمترنح. وقد عمل دين تركيا المرتفع الذي يهيمن عليه الدولار وانخفاض قيمة العملة –المرشحة للمزيد من التدهور بينما يقوى الدولار– على مفاقمة متاعب البلاد المالية في الآونة الأخيرة. وإذا فشل الاستفتاء في تحقيق الأغلبية البسيطة التي يحتاجها لتمرير الإصلاحات، فإن حزب العدالة والتنمية الحاكم سيظل محتفظاً بالسلطة، ولو أن الخسارة ربما تكون توجه ضربة لحملة أردوغان من أجل تعزيز السيطرة المؤسسية.

في إطار محاولته تحسين فرصه في النجاح، استخدم حزب العدالة والتنمية مخاوف البلد الأمنية لتأجيج النزعة القومية وحشد الدعم الشعبي للاستفتاء. وسوف تساعد موجة القومية التي تجتاح تركيا الآن في إبقاء الحزب الحاكم عائماً، سواء كسب أو خسر. ومع ذلك، فإن نتائج الاستفتاء ستكشف عن دعم قوي لحزب العدالة والتنمية ومعارضة قوية له أيضاً، وسوف تعري بذلك الانقسامات الحادة في البلاد.

قوس النفوذ الإيراني

سوف تعقد إيران أيضاً انتخابات مهمة في هذا الربع من العام. وسوف ينتخب المقترعون في البلاد رئيسهم التالي في ١٩ أيار (مايو). وبينما يقترب موعد الانتخابات، يحاول حتى ساسة الجمهورية الإسلامية المتشددين تجنب

إشعال صراع مع الولايات المتحدة. وبالمثل، سوف تكون واشنطن حذِرة إزاء عدم إثارة العداوات مع إيران عن طريق تغيير خطة العمل الشاملة المشتركة للاتفاق النووي –خاصة بما أن دول مجلس التعاون الخليجي تدعم الإبقاء على الاتفاق بدلاً من المغامرة بمواجهة عدم اليقين الذي سينجم عن إلغائه. لكن ذلك لن يوقف الحرس الثوري الإسلامي عن مواصلة مواقفه الدفاعية المعتادة وإجراء اختبارات الصواريخ أو المناورات العسكرية في إطار سعيه للبقاء على صلة. وكما أوضح مشرعو الولايات المتحدة، فإن الكونغرس لن يتردد في فرض عقوبات إضافية ضد طهران رداً على أي عدوان متصور.

سوف يفاقم تهديد الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على إيران مخاوف الرئيس الإيراني حسن روحاني الاقتصادية في الفترة التي تسبق الانتخابات. وعندما ينطلق موسم الحملة الانتخابية في نيسان (أبريل)، سوف يواجه الرئيس المنتهية ولايته تحديات من المنافسين في المعسكر الإيراني المتشدد ومعسكر المحافظين على حد سواء. ومع أن لدى روحاني الخبرة، والزخم والدور الذي لعبه في تعافي إيران الاقتصادي حتى الآن لتقف إلى جانبه، فإن المتاعب المالية العالقة في البلاد سوف تلقي بظلالها الثقيلة على عقول الناخبين بينما يتجهون إلى صناديق الاقتراع. وقد هبطت معدلات التضخم في عهد إدارة روحاني، لكن معدلات البطالة ما تزال مرتفعة –وهي نقطة ضعف ربما يستغلها منافسوه خلال الحملة.

بينما تستعد الجمهورية الإسلامية لعقد انتخاباتها، فإن واحدة من قواتها الوكيلة المهمة، حزب الله، يمكن أن تعرقل انتخابات أخرى في لبنان. وما يزال حلفاء الميليشيا اللبنانية وأعداؤها على خلاف بشأن الإصلاحات الانتخابية ووضع ميزانية جديدة، ويمكن أن تؤدي خلافاتهم إلى تأجيل الانتخابات المقرر عقدها في أيار (مايو). وعلى الرغم من النزاع الحالي، قطعت الحكومة اللبنانية شوطاً طويلاً على مدى الأشهر القليلة الماضية. فقد تمكن رئيس وزراء ورئيس جديدان من إحداث تعديل على القيادة العسكرية للبلاد، والأهم من ذلك، إعادة إحياء قطاع الطاقة الراكد فيها. ويشير التقدم الذي أحرزاه إلى النهج البراغماتي الذي اختطته الأحزاب السياسية اللبنانية الرئيسية في محاولة للتوصل إلى تسوية قابلة للحياة لحل مشاكل البلاد المقيمة. ولكن، بينما تتجلى الخلافات العالقة حول إصلاح القانون الانتخابي، فإنه لا يوجد حل مثالي لهذه المشكلات.

سوف يكون حزب الله أيضاً مصدراً لتصاعد قلق إسرائيل خلال الربع الثاني من هذا العام. وقد عمل تراكم بناء المجموعة العسكري في سورية على مدار الحرب الأهلية الجارية هناك، مصحوباً بحضورها المتزايد في مرتفعات الجولان، على وضع إسرائيل في حالة تأهب قصوى وإثارة مخاوفها من حرب وشيكة يمكن أن تنشب على الحدود الشمالية للبلاد. ولمنع حزب الله من أن يصبح أقوى، سوف تواصل الحكومة الإسرائيلية مهاجمة شحناته من الأسلحة في جنوب سورية. ومع ذلك، يمكن أن يتصاعد الصراع خلال بين الجانبين خلال هذا الربع الثاني.

ستراتيجية إسرائيل للبقاء

في حال واصلت الحكومة الإسرائيلية متابعة سياستها الاستيطانية في الضفة الغربية من دون اعتراض من البيت الأبيض، فإن المجتمعات المتكاثرة يمكن أن تثير رد فعل عنيفا من جانب الفلسطينيين هناك. وسوف يحوم شبح تجدد الصراع، الذي تشعله الجماعات السلفية المتنافسة، أو مجرد أحداث تقع بالصدفة، بشكل كبير في مؤسسة السلطة الفلسطينية، ولو أن كلا من حزبيها الكبيرين الرئيسيين، فتح وحماس، سيحاولان تجنب المواجهة مع إسرائيل في هذا الربع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعمل الانقسامات السياسية بين الحزبين على مزيد من تأجيل الانتخابات التشريعية في المناطق الفلسطينية، المقرر إجراؤها في الضفة الغربية في أيار (مايو).

سوف تركز كل من حماس وفتح على تحقيق أهدافهما الداخلية الخاصة في هذا الربع بدلاً من جسر الفجوة بينهما. وتعمل حماس على تعديل ميثاقها السياسي للمرة الأولى في عقود" حيث تكسر التقاليد والأعراف لتعترف

بحدود فلسطينية على أساس العام ١٩٦٧. والهدف من تحول الحزب في اتجاه الاعتدال، مهما كان هذا التحول صغيراً، هو كسب ود الشركاء العرب مثل مصر، التي أصبحت حماس في حاجة إلى دعمها الآن أكثر من أي وقت مضى بينما يهدد فصيل "داعش" في سيناء طرق إمدادها وشرعيتها. مع ذلك، سوف تضع الحكومة الإسرائيلية القليل من الرهان على جهود المجموعة للتغير، وسوف تواصل عملياتها ضد حماس. وفي الأثناء، سوف يكون قادة فتح مركزين على وضع خطة لخلافة زعيم الحركة المسن والرئيس الفلسطيني محمود عباس. وسوف تدفع الصدوع المقيمة بين الحزبين الدول العربية في المنطقة إلى المزيد من المشاركة لمحاولة حل النزاع.

ستراتيجية البقاء السعودية

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، سوف يتعلق الربع الثاني على نتائج اجتماعات منظمة "أوبك" المقرر إجراؤها في ٢٥ أيار (مايو). وسوف تشكل القمة، التي ستقوم الرياض خلالها بمحاولة إقناع زملائها الأعضاء في كورتيل النفط بتمديد خفض الإنتاج الذي أقر في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٦، نقطة تحول بالنسبة لمبادرات الإصلاح الاقتصادية للحكومة السعودية. وحتى لو أن سقف الإنتاج لم يعزز أسعار النفط بالقدر الذي توقعته الرياض، فإن المملكة ليست في وضع للمخاطرة بإيصال السوق إلى ما فوق التشبع عن طريق إلغاء الاتفاق. وبعد كل شيء، يمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى المزيد من زعزعة استقرار أسعار النفط، مما يهدد العوائد النفطية السعودية في العملية. أما إذا كانت المملكة ستتمكن من إقناع بقية أعضاء الأوبك بالبقاء على وفاق مع خفض الإنتاج، فإن ذلك سيحدد كل الإجراءات الاقتصادية الأخرى التي ستتخذها الحكومة السعودية لبقية العام.

الحرب الأهلية في اليمن

مع وصول أطراف الصراع كافة إلى طريق مسدود، سوف تدخل الحرب الأهلية اليمنية الربع الثاني راكدة –أكثر أو أقل. وقد أصبحت الصدوع في ائتلاف دول مجلس التعاون الخليجي المناهض للثوار الحوثيين في اليمن أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وتركز الإمارات العربية المتحدة على تدريب ودعم قواتها الخاصة في الجنوب. ومن ناحية أخرى، تتطلع السعودية إلى الولايات المتحدة للمساعدة في التفاوض على حل سياسي لإنهاء القتال. ولكن، إلى أن تقدم الرياض تنازلات في دعمها المتواصل للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وحتى يوافق الثوار الحوثيون على التخلي عن أراضٍ للحكومة، فإن آفاق السلام ستظل ضئيلة. وهكذا، حتى لو بذلت الأمم المتحدة محاولة أخرى لصياغة خطة سلام للبلاد، فإنها لن تحقق تقدماً يُذكر في هذا المسعى.

وفي الأثناء، دفع ظهور أدلة على جهود إيرانية لتدريب وتجهيز الثوار الحوثيين وزارة الدفاع الأمريكية إلى طلب المزيد من الدعم للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات. وإذا وافق البيت الأبيض، فإن الولايات المتحدة ستتقاسم المزيد من المعلومات الاستخباراتية وستعزز تنسيقها اللوجستي مع التحالف الخليجي لمحاولة الحد من نفوذ إيران في اليمن الذي مزقته الحرب، وتحقيق الاستقرار في مضيق باب المندب الستراتيجي في البلاد. وفي الوقت نفسه، سوف تسعى واشنطن إلى انتهاج ستراتيجية أكثر حزماً ضد تنظيم القاعدة خلال الربع الثاني من هذا العام، لأن نهج المجموعة الثابت والبطيء مكنها من النمو في اليمن، مثلما هو حالها في سورية.

الحرب الأهلية الليبية

سوف يلعب إنتاج النفط أيضاً دوراً مهماً في ليبيا في هذا الربع من العام، بينما تستعر العديد من الصراعات في البلد. وقد تمكن قائد الجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، من استعادة السيطرة على محطات تصدير البترول الحاسمة في السدرة وراس لانوف في شرق ليبيا، بعد أن تمكنت ميليشيات "حرس مرافق النفط" و"كتائب دفاع بنغازي" من اجتياحها في أوائل آذار (مارس). ومع أن الاقتتال أوقف إنتاج النفط في ليبيا، فإن من المرجح أن يحافظ البلد على مستويات التصدير عند أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً خلال هذا الربع.

وفي الأثناء، سوف تؤدي الخصومات والمنافسة في غرب ليبيا، بين حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الولايات المتحدة، وحكومة المؤتمر الوطني العام، وهما اثنتان من ثلاث حكومات متنافسة في البلد، إلى توليد الانقسامات في مصراتة وطرابلس. وسوف يستمر اندلاع العنف وتفشيه بين الميليشيات التابعة لهذه الحكومات خلال هذا الربع من العام، خاصة في العاصمة. وفي المقابل، سوف يكون الدعم الدولي للحكومات في ليبيا أقل انقساماً. سوف تواصل مصر والإمارات دعم حفتر، بينما تزيد روسيا من دعمها للجيش الوطني الليبي الذي يقوده. (ومع ذلك، وما لم يتمكن من جلب المزيد من القوات البرية تحت سيطرته، فإن حفتر سيصادف المتاعب في محاولة زيادة نفوذه في شرق ليبيا، وسوف تصطدم جهوده لجذب المزيد من المجندين بالانقسامات القبلية). ومع أن الاتحاد الأوروبي سيدفع من أجل حلول سياسية للمعارك المختلفة الجارية في ليبيا، فإن المفاوضات ستظل في حالة جمود خلال هذا الربع من العام.

مصاعب الإصلاح في شمال أفريقيا

في الأماكن الأخرى من شمال أفريقيا، سوف تخوض الحكومة الجزائرية معركة سياسية خاصة بها في هذا الربع، ولو بشكل أكثر هدوءاً. وقد أصبح مواطنو البلد محبطين منذ مررت الحكومة ميزانية جديدة خفضت الإنفاق العام ورفعت الضرائب.

وسوف تكون إجراءات التقشف التي أثارت الاحتجاجات العامة في مقدمة أذهان الناخبين عندما يذهبون إلى صناديق الاقتراع في أيار (مايو) للمشاركة في الانتخابات التشريعية، ومن المتوقع ظهور المزيد من التظاهرات في هذه الأثناء. ومع ذلك، ومهما تكن نتائج التصويت، فإن البرلمان الجزائري يفتقر إلى النفوذ السياسي اللازم لإحداث تغيير في نظام الجزائر المسيطر عليه بإحكام، حتى لو كان أداء أحزاب المعارضة هذه المرة أفضل مما كان عليه في السنوات الماضية. وقد ثبت العديد من أوثق حلفاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أنفسهم في الوزارات والمناصب المهمة على مدى السنوات الماضية، بما في ذلك رئيس شركة البترول والغاز الوطنية "سوناطراك" في الربع الأول من هذا العام. وسوف يشكل الاقتتال الداخلي بين نخبة البلد تياراً تحتياً قوياً في السياسة الجزائرية لبقية هذا الربع، ولو أنه سيحدث غالباً وراء الأبواب المغلقة.

*ستراتيجيك فوركاستينغ (بالإنجليزية: Strategic Forecasting, Inc) والمعروفة أكثر باسم ستراتفور (بالإنجليزية: STRATFOR) هو مركز دراسات ستراتيجي وأمني أمريكي، يعد إحدى أهم المؤسسات الخاصة التي تعنى بقطاع الاستخبارات، وهو يعلن على الملأ طبيعة عمله التجسسي، ويجسّد أحد أبرز وجوه خصخصة القطاعات الأمريكية الحكومية. تطلق عليه الصحافة الأمريكية اسم "وكالة المخابرات المركزية في الظل" أو الوجه المخصخص للسي آي إيه (بالإنجليزية: The Private CIA). معظم خبراء مركز ستراتفور ضباط وموظفون سابقون في الاستخبارات الأمريكية. الترجمة :صحيفة الغد الاردنية.

*مركز "ستراتفور" الستراتيجي ٢٠١٧/٤/١٧ :

ترامب.. الدبلوماسية والحوار، أم القوة لفرض "السلام"

*د. عادل عبدالمهدي

التصريحات خطاب.. والخطاب جزء من السياسة، والسياسة أكثرها اخفاء نقيض ما تعلن.. يقول تشرشل: "في زمن الحرب تصبح الحقيقة عزيزة تماماً ويجب حمايتها بالاكاذيب". ستكون تصريحات "ترامب" اكثر وضوحاً، اذا ما ازاح المرء القشرة من الخطاب والمناورات الميدانية. فهناك حقيقتان تتعلق باية دولة عظمى.. فهي ركيكة وهشة من جانب وقوية وجبارة من جانب اخر. هشة تاريخياً، وقوية مرحلياً. قال "ماوتسي تونغ"، الامبريالية "نمر من ورق"، وهذه رؤية تاريخية.. ورد السوفيات يومها "لكنه نمر من ورق بمخالب نووية". وهذه رؤية مرحلية، اقلقتهم، فانسحبوا عن مشروع نصب الصواريخ في كوبا (١٩٦٢) امام تهديد الرئيس "كندي" النووي.

سيرتبك من يقف عند التصريحات وتحولاتها المتكررة وسيكون له في كل يوم استنتاج.. اما من يلتصق بالوقائع فقد يقترب من التقديرات الصائبة. سيبدو "ترامب" واضحاً في مواقفه وسلوكياته، كما كان واضحاً في حملته الانتخابية. فالهدف الفوز بالانتخابات عبر حشد المخاوف والمتخوفين والمترددين. والهدف الان (بعد الفوز) إعادة الولايات المتحدة لقوتها كدولة عظمى تتفرد بقيادة العالم، تفرض ارادتها على اوروبا والصين وروسيا وايران وكوريا الشمالية والشرق الاوسط.. وتقدم الاقتصاد الامريكي ليبقى الاول عالمياً واضعاف منافسيه.. والحد من الهجرة وتوفير فرص العمل للامريكان.. ومحاربة الارهاب و"داعش"، وتوفير الامن للولايات المتحدة واسرائيل. وهذه ملفات متناقضة بطبيعتها.. فمحاربة الارهاب لا يكون دون التعاون مع روسيا وايران والدول الاسلامية واوروبا، الخ.. وتحسين الاقتصاد الامريكي لا يكون بابطاء نمو معدلات نمو الاقتصاد العالمي، الخ. لذلك تتناقض المواقف وتختلف من يوم لآخر. فالود مع الروس تلاشى الى خصومة.. واولوية محاربة "داعش"، تحولت الى ٥٩ صاروخ لتدمير الطيران السوري احد العناصر المهمة لمحاربة الارهاب. والغزل مع كوريا الشمالية في الانتخابات تحول لتسيير اضخم "ارمادا" لتأديب "بينغ يونغ".. والمواقف العدائية من السعودية والخليج والعراق بعدم تحملها نفقات الحرب تحولت الى وعود ودعم ظهر من خلال زيارة كبار مسؤولي هذه البلدان لواشنطن.

فالنظرة الواقعية والموضوعية تشير لتراجع دور الولايات المتحدة من دولة عظمى الى دولة كبرى.. والسبب الرئيس ليس سياسة الرؤساء الامريكيين السابقين، بل بسبب الارهاق والتفكك من لعب دور الشرطي العالمي، كما حصل في "فيتنام" و"افغانستان" و"لبنان" و"العراق"، الخ، وبسبب نهوض الامم والدول الاخرى اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، وهذه امور يصعب تغيير مسارات التاريخ فيها عبر التهديدات او عبر "الارمادا" الضخمة للسفن الامريكية المتوجهة لشبه الجزيرة الكورية.. و"الارمادا" هو اسم الحملة الاسبانية البحرية الكبرى باكثر من ١٣٠ سفينة عام ١٥٨٨ لغزو انكلترا، والتي بفشلها تراجع دور اسبانيا كدولة عظمى انذاك. قد لا نصل لمرحلة الغزو وانطلاق الصواريخ.. لكن اذا ما انطلقت فسيخرج الجميع خاسرين. فكما دمرت الحرب العالمية الثانية بريطانيا وارجعتها للصف الثاني رغم انتصارها في الحرب، فان اي حرب جديدة ستعمق ازمة الزعامة الامريكية العالمية وترهقها وتكلفها وتدفع بها الى الوراء، وهذا ما يناقض الخطاب السياسي للرئيس "ترامب".

فاز "ترامب" بالانتخابات بحشد الناقمين والمترددين والحالمين بالايام الخوالي.. وقد يسعى "ترامب" رئيساً لاعادة تطبيق نهجه الانتخابي. فقراره العجول لقصف مطار "الشعيرات"، ودون تحقيق وغطاء شرعي، هو استثمار سهل الثمن، مأمون الجانب لعدم توقع الرد. فوحد قوى داخلية وخارجية واسعة كانت مترددة او معارضة او حالمة، كل حسب هدفه. شعوره بالنجاح قد يدفعه للضغط من موقع القوة والفعل على اوروبا وروسيا وكوريا الشمالية والصين وايران ودول الشرق الاوسط وغيرهم. وهذ كله سلوك واضح، لن يربكه الا الانزلاق فعلاً باعمال اكبر من التصريحات والعمليات المحدودة والمحسوبة. فان تجاوزتها لخطأ في الحسابات او لاوهام فستكون المآلات واضحة وخطيرة. فلا حل سوى التفاوض والحوار.. سواء في الملف السوري، او الايراني، او الروسي، او الكوري، الخ.. اما فرض الزعامة العالمية وسلامها الاحادي بالقوة، فهو كفرض التهديدات ومظالم الأمر الواقع بالقوة.. كلاهما يقودان للكارثة على الجميع وعلى امريكا نفسها.. فيخسر العالم الولايات المتحدة كشعب حي وبلد كبير، وتخسر امريكا نفسها. هذا هو منطق التاريخ، وهو منطق جميع الامبراطوريات والدول العظمى.

*صحيفة (العدالة) البغدادية ٢٠١٧/٤/١٨ :

العالم في الربع الثاني من ٢٠١٧

نشر مركز (ستراتفور) الستراتيجي توقعاته للربع الثاني العام ٢٠١٧ حول العالم، فيما يأتي ابرز ماجاء فيها:

الولايات المتحدة

سوف تكون مسألة التجارة في مقدمة عقول الكثير من قادة العالم في هذا الربع من العام، بينما تستقر الإدارة الأمريكية الجديدة في البيت الأبيض. ومع أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يستمر في التعثر بسبب المعارك في الكونغرس والمزاعم بوجود علاقات غير لائقة له مع روسيا، فإن فريقه سيحاول توجيه انتباه الجمهور نحو أجندته الاقتصادية. ولتحقيق هذه الغاية، سوف تعمل واشنطن من أجل توضيح ستراتيجيتها القائمة على تضييق الخناق على التلاعب بالعملة في الخارج، وتشديد تطبيق قوانين التجارة القائمة، والتحضير للتفاوض على اتفاقية "نافتا". لكن عدم اليقين الذي يحيط بنوايا البيت الأبيض سوف يستمر، مما سيدفع بأكبر شركاء الولايات المتحدة الاقتصاديين إلى البحث عن علاقات اقتصادية جديدة في أماكن أخرى.

الصين

في الوقت نفسه، سوف يعزز البعض من هؤلاء الشركاء التعاون الأمني والوعود بالاستثمار في محاولة للوصول إلى الجانب الجيد من واشنطن –أو على الأقل، محاولة درء تدابيرها التجارية العقابية المحتملة. وسوف تكون الصين واحدة من هؤلاء بينما تستخدم ثقلها الاقتصادي مع بيونغ يانغ، ومخاطبة الشعور المتنامي بالخطورة والإلحاح الذي يحيط بالبرنامج النووي لكوريا الشمالية، لخدمة مصلحتها في محادثات التجارة المتوترة مع الولايات المتحدة. وسوف يفعل البيت الأبيض كل ما يستطيع من أجل الدفع نحو فرض عقوبات ثانوية ضد جار الصين العنيد، وربما حتى التهديد بتصعيد مساعداته العسكرية لتايوان من أجل إجبار بكين على التدخل. ولكن، حتى لو كانت لواشنطن نظرتها ومبرراتها، فإن فرض نظام عقوبات أثقل سوف يفعل القليل لإبطاء تقدم برنامج بيونغ يانغ النووي. ولن يكون لدى الولايات المتحدة أي خيار، عندئذ، سوى بناء رادع عسكري موثوق ضد كوريا الشمالية –وهي خطوة سوف تؤدي فقط إلى توسيع الفجوة بين واشنطن وبكين.

روسيا

كان الهدف من الهجوم الذي شنته إدارة ترامب على قاعدة جوية سورية في جزئه الأكبر هو التأكيد لبكين وبيونغ يانغ أن البيت الأبيض على استعداد لاتخاذ إجراءات عسكرية إذا ما اضطر إلى ذلك. ومع أن الهجوم أرسل إشارة قوية إلى خصوم الولايات المتحدة، فإنه تسبب أيضاً في خلق تعقيدات للولايات المتحدة في ميدان المعركة السورية مع روسيا. وسوف تحاول موسكو أن تستخدم تزايد خطر حدوث صدامات في ساحة المعركة السورية، والقتال ضد "داعش"، في سبيل جلب واشنطن إلى طاولة المفاوضات، لكن الولايات المتحدة ستكون محدودة في أي تنازلات يمكن أن تقدمها لروسيا في المقابل. بل إن الكرملين سيكون أقل ميلاً إلى الثقة في الحوار مع الغرب بينما تتراكم مشاكله في الوطن، ولو أن السيطرة على الأسلحة ربما تكون إحدى مجالات السياسة التي يستطيع الطرفان أن يبدآ بالتفاوض عليها من دون المخاطبة بمجابهة الكثير من الانتكاسات السياسية.

تركيا

بينما تقوم الولايات المتحدة وروسيا بدفع تركيا إلى الصندوق في ساحة المعركة السورية، فإن أنقرة ستعمد إلى تكريس المزيد من الانتباه لشمال العراق" حيث يختمر صراع محتمل بين القوات العربية والسنية هناك. وتشكل منطقة كركوك الغنية بالنفط، والتي تحظى بتقييم كبير، نقطة اشتعال رئيسية في المنافسة بين تركيا وإيران على النفوذ –وتجد الفصائل الكردية العراقية المتنافسة نفسها عالقة في المنتصف. وسوف تقدم واشنطن الدعم للدول

السنية، بقيادة المملكة العربية السعودية، في إطار سعيها إلى تحقيق التوازن ضد إيران بينما تتصاعد المعارك بالوكالة في أنحاء الشرق الأوسط، ولو أن اتفاقها النووي مع طهران سوف يظل قائماً وسليماً كما هو.

السعودية وفنزويلا

في هذه الأثناء، سوف تتحمل السعودية وحلفاؤها في مجلس التعاون الخليجي معظم عبء الإبقاء على خفض دول منظمة أوبك إنتاجها النفطي لستة أشهر أخرى. وسوف تشتري أسعار النفط الثابتة لحكومة فنزويلا التي تعاني من ضائقة مالية بعض الوقت لإعادة ترتيب أوضاعها المالية، وإنما ليس بقدر كبير. سوف تتصاعد مخاطر تخلف كاراكاس عن السداد خلال النصف الثاني من العام، وسوف يترتب على الحزب الحاكم هناك أن يقضي الربع الثاني من العام في محاولة تعزيز سلطته استعداداً لمواجهة الاضطرابات التي تنتظر في الأمام بلا شك.

الهند

ليست فنزويلا هي الدولة الوحيدة التي تتجه إلى حكم الحزب الواحد. فعلى الجانب الآخر من الكوكب، تتأرجح السياسات الهندية متجهة نحو اليمين –وهو اتجاه تمكن رئيس الوزراء، ناندیرا مودي، وحزبه بهارتيا جانتا من يمين الوسط، من استغلاله لمصلحتهما. وفي هذا الربع من العام، سوف يركزان على تمرير نسخة على مستوى الدولة من الإصلاح الضريبي الكبير طال البرلمان في وقت سابق من هذا العام، وهو إنجاز سيكون أكثر فائدة بينما تمنح القوة المتزايدة للقوميين الهندوس في البلد الحزب الحاكم رأس المال السياسي اللازم للدفع بالإصلاحات الهيكلية التي تمس الحاجة إليها في الهند.

أفريقيا

سوف يكون لدى نيجيريا حظ أقل من الهند في تمرير إصلاحاتها الأكثر إلحاحاً، بينما يجلب صراع السلطة المتفاقم في أبوجا الحكومة إلى شبه شلل تام. وقد أثارت المخاوف على صحة الرئيس محمدو بخاري الأسئلة حول من هو الذي سيكون خليفته –وهو انتقال يستعد له الزعيم الجنوب أفريقي، جاكوب زوما، أيضاً. ويعمل زوما بسرعة من أجل توطيد السلطة، وتزويد قاعدته العرقية من الزولو بمنصة شعبوية لتمكين السود قبل أن يتنحى، مستبعداً بذلك بقية المستثمرين في العملية السياسية.

أوروبا

يواجه قادة أوروبا الراسخين تهديدات متزايدة لسلطتهم أيضاً، ولو أنها تهديدات من أنواع مختلفة جداً. وتستعد فرنسا لإقامة انتخابات سوف تضع نخبة البلد السياسية التقليدية في مواجهة منافس قادم وصاعد، متشكك في أوروبا، وربما لا تكون إيطاليا متخلفة كثيراً عن ذلك أيضاً. ومع أن النظام الانتخابي الفرنسي مصمم للإبقاء على أحزاب الهوامش خارج السلطة، فإنه لا يمكن استبعاد احتمال تحقيق فوز لحزب متشكك في أوروبا –وهي نتيجة يمكن أن تجعل منطقة اليورو تركع على ركبتيها وأن ترسل موجات الصدمة في الأسواق العالمية كافة.

*مركز (ستراتفور) الستراتيجي ٢٠١٧/٤/١٨ :

القيادة الستراتيجية.. آفاق التميز والإبداع

*فادي الدحدوح

هناك ركائز أساسية لنجاح أي مؤسسة مهما كانت تبعيتها أو مجال عملها ألا وهي: القيادة الفعالة، والكوادر البشرية القادرة والمبدعة، ورسالة المنظمة التي توحد الرؤى والقيم وتدفع باتجاه التجويد والإنجاز، إن تكامل وتناغم هذه المكونات يمنح المؤسسة ميزة نسبية ويجعلها رائدة وسباقة، تبتكر وتبدع وتقود ولا تقاد، وإذا كان وجود مكونات النجاح ضروريًا ولازمًا، فإن القيادة الستراتيجية الذكية المتسلحة بسعة الوعي والفكر التطويري لهي بمثابة حجر الزاوية ورأس الرمح لأي جهد يهدف لإنجاح المنظمة في تحقيق أهدافها.

إن القيادة الستراتيجية الحكيمة الواعية تعمل على ترشيد سلوك الأفراد، وحشد طاقاتهم وتعبئة قدراتهم، وتنسيق جهودهم وتنظيم أمورهم وتوجههم الوجهة الصحيحة نحو تحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

لا يوجد تعريف وحيد متفق عليه للقيادة الستراتيجية نظرًا لتعقد وتداخل المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها، ولتنوع وتعدد الوظائف التي تقوم بها، ومن التعريفات البارزة لها، بأنها نمط قيادي حديث العهد بالمنظمات، ويعد عنصرًا هامًا حاسمًا في تطوير فعاليتها وتحسينها خلال فترة زمنية قصيرة، ويمكن للقائد الستراتيجي استقراء الواقع تمهيدًا لوضع رؤية مستقبلية تترجم إلى أفعال وقدرات وتوجهات ستراتيجية بالدرجة التي تمكن هؤلاء القادة من إعداد وتهيئة بيئة تنظيمية تساعد وتشجع العاملين على الابتكار والتفكير الإبداعي، وهي إحدى أنماط القيادة التي تقدم الرؤية المستقبلية والاتجاه نحو التطور والتوسع والنجاح للمنظمة مع ضرورة توافر مهارات وسمات القائد الستراتيجي لصياغة وتطبيق الستراتيجية بالاتجاه المطلوب.

ويمكن تحديد ملامح أهمية القيادة الستراتيجية بأنها مصدر الابتكارات والإبداع، وهذا يتوقف إلى حد كبير على القدرات المعرفية والإبداعية للقيادة الستراتيجية، وامتلاكها لرؤية مستقبلية، كما أنها تلعب دورًا محوريًا في عملية تنفيذ الستراتيجية عبر العديد من الممارسات أو الأفعال وتؤدي إلى تحقيق التوازن الستراتيجي للتطلعات أو الحاجات المتقاطعة.

كما تتنوع المهارات التي يجب أن يمتلكها القادة الستراتيجيون، فيري البعض أن القادة الستراتيجيين لديهم القدرة على التعلم وعلى تشاطر المعلومات والمعرفة والمسؤولية بين العاملين. ويضيف آخرون بأنّ هذه القيادات تحتاج إلى مهارات شخصية، مثل: التعاطف والدافعية ومهارات الاتصال العالية، بما يجعلهم قادرين على تمييز وقراءة العواطف في الآخرين وكذلك في أنفسهم. ويؤكد بوي وهويجبيرج «Boai& Hooijberg» أنّ مهارات التعقد المعرفي، والذكاء الاجتماعي، والتعقد السلوكي تؤثر إيجابًا علي جوهر القيادة الستراتيجية، والتعقد المعرفي الذى يتمثل في القدرة على البحث عن المعلومات وتفسيرها، والذكاء الاجتماعي والمتمثل في القدرة على معاملة والتمييز بين الأفراد الآخرين وبخاصة بين حالتهم المزاجية، وطبائعهم ودوافعهم ونواياهم. والتعقد السلوكي الذى يشير إلى الموهبة في تحديد دور القيادة الصحيح في الحالة الصحيحة وفي الوقت الملائم.

أخيرًا لخص أحدهم قائلًا: يمكن تقسيم قدرات ومهارات القادة الستراتيجيين في (القدرة الاستيعابية، القدرة التكيفية) والتى تمثل جوهر القيادة الستراتيجية، وهما مقرونتان بالحكمة الإدارية.

كما ويلعب القادة الستراتيجيون دورًا مميزًا في روح المواطنة التنظيمية Organizational citizenship والمسؤولية الاجتماعية من خلال العديد من الممارسات منها:

- التعامل الأخوي واللطيف مع الآخرين.
- توفير مكان عمل آمن.
- اتخاذ التدابير الرادعة الخاصة بحماية البيئة.
- القيام بدور محوري في القضايا والشؤون المجتمعية.
- تخفيض حجم البطالة وتشغيل المعاقين بما يتناسب مع طبيعة العمل.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي للمشاريع الخيرية.

*ساسة بوست ٢٠١٧/٤/١٨ :

ترامب وكيم.. جنون الردع

*باسكال بونيفاس

من خلال تهديده بتسوية مشكلة النووي الكوري الشمالي لوحده، إن لم تمارس الصين مزيداً من الضغط على نظام كيم جونغ أون، كهْرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأجواء الدولية، وأضفى أيضاً طابعاً أكثر دراماتيكية على القمة الثنائية التي جمعته بالرئيس الصيني «شي جينبينغ».

وكان ترامب قد أعلن أنه قد قرر «تسوية مشكلة النووي الكوري الشمالي بشكل حاسم» دون أن يحدد بأية طريقة سيفعل ذلك. وطريقة إعلانه ومزاجه العام ولّدا حزمة مخاوف من أن بلوغ هذا الهدف قد لا يكون بالضرورة بالطرق الدبلوماسية: مثلاً، هل سيتم من خلال شن هجمات إلكترونية ضد بيونج يانج؟ أم بتوجيه ضربات استباقية للمنشآت العسكرية الكورية الشمالية؟ وهنا لنا أن نتخيل فقط شدة عنف التداعيات والردود التي ستترتب على مثل هذه التدابير.

وكوريا الشمالية لا تمتلك طبعاً الوسائل التي تمكنها من ضرب الولايات المتحدة، ولكن الأراضي الكورية الجنوبية واليابانية في مرمى صواريخها. وهنا نتذكر أن جورج بوش حين أعلن عما سماه «محور الشر» الذي ضم العراق وكوريا الشمالية، لم تغب عن باله القدرات الكورية الشمالية على الرد، ولذلك كان حذراً وحريصاً على ألا يستهدف بيونغ يانغ، لتجنب الدخول في مواجهة غير محسوبة العواقب، وهي مواجهة أخطر، على كل حال، وبما لا يقاس، من الحرب في العراق. ولنتخيل فقط ما يمكن أن يحدث لو قررت بيونج يانج بدواعي الانتقام إرسال صواريخها إلى سيؤول وطوكيو؟

وعلى النقيض تماماً مما يتصور ترامب، أو يُعتقد أنه يتصوره، فوسائل الضغط المتاحة للصين على كوريا الشمالية محدودة للغاية باعتراف القادة الصينيين أنفسهم. وقد صوتوا في مجلس الأمن الدولي مع الأعضاء الآخرين على العقوبات الدولية التي فرضت على النظام الكوري الشمالي. وبكل بساطة، فهم لا يملكون أكثر من هذا في مواجهة كيم جونغ أون. وسياسته تضايقهم طبعاً لأنها تسمح للولايات المتحدة بزيادة حضورها العسكري في المنطقة، وبنشر منظومة دفاع صاروخي في كوريا الجنوبية.

والحقيقة أن علاقات كوريا الشمالية والصينيين لم تكن يوماً مثلما هي عليه الآن من السوء والتردي. وتأخذ بكين على بيونج يانج، خاصة أنها لم تتبع نموذجها في الانفتاح الاقتصادي مع استمرار احتكار الحزب الشيوعي للسلطة. وبطبيعة الحال يستطيع الصينيون الكف عن شراء الفحم من كوريا الشمالية أو خنقها اقتصادياً. ولكن حتى إن كانوا منزعجين للغاية من سلوك كيم جونغ أون، فهم يخشون أيضاً انهياراً عارماً لنظامه مع ما قد يترتب على ذلك من تداعيات هجرة جماعية – بتدفق طوفان مهاجرين كوري شمالي على أراضيهم– كما يتوجسون أيضاً من أية تداعيات ستراتيجية أخرى لا يمكن توقع عواقبها (قوات أمريكية على حدودهم في حال وحدة الكوريتين).

والصينيون يدركون في قرارة أنفسهم أن القادة الكوريين الشماليين لن يتخلوا أبداً عن أسلحتهم النووية: فهي بوليصة التأمين على الحياة الوحيدة بالنسبة لهم. فكيم جونغ أون لا يريد أن ينتهي به المآل كما انتهى بمعمر القذافي وصدام حسين اللذين أُسقطا تحديداً لعدم امتلاكهما أسلحة نووية. ولذا فإن قصارى هدف الصينيين هو الوصول بسلوك كيم إلى حد قابل للتوقع فقط. وهم يخشون حقاً من دفعه إلى كل ما لا يمكن توقعه.

وبين دونالد ترامب وكيم جونغ أون، يتعلق الأمر، في الحقيقة، بمَن سيلعب بشكل أكثر جنوناً لتخويف الآخر: إنه نوع كبير من لعبة «أمسكوني وإلا فسأرتكب مصيبة، لأنني أستطيع اقتراف ما هو أسوأ»! ويعتقد كيم جونغ أون، واعتقاده هذا لا يخلو من منطق، أنه طالما بدا منفلتاً، وغير قابل للترويض، ولا يمكن توقع تصرفاته، فإن في مقدوره، إن أبدى أية إيماءة جنون معبرة عن الاستعداد للدخول في مواجهة، انتزاع قدر أكبر من الانتباه والاهتمام، ودفع الجميع لمداراته ومداهنته وتملق ودّه. وليس دونالد ترامب بعيداً أيضاً من أن تكون لديه أعراض هذه الحالة نفسها: فهو يدرك أن مزاجه المندفع يثير لدى الآخرين الارتباك، وحتى الخوف. ولذلك فهو يعتقد أن في مقدوره ممارسة الضغط على بكين وبيونج يانج معاً، بجعلهما تفكران في أنه هو أيضاً يمكن أن يرتمي في مغامرات بنتائج غير محسوبة. فكلا الطرفين إذن يلعب دور المجنون لتخويف الآخر. ومع ذلك فلا مصلحة لأي منهما في تجاوز الخط الأحمر في النهاية، ولكن من مصلحته إشاعة الاعتقاد بأن في مقدوره فعل ذلك دون تردد. وهذا نوع من أنواع الردع المتبادل. ولكن الردع يستلزم أيضاً امتلاك أعصاب من فولاذ، ولنأمل نحن فقط ألا تقع أية انزلاقات على حافة الهوية.

*المركز الاماراتي للدراسات الستراتيجية ٢٠١٧/٤/١٩ :

كوريا الجنوبية.. وحدود الحماية الأمريكية

*دوج باندو

تضم آسيا أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان، الدولة التي يعيش بها أكبر عدد من المسلمين، وأكبر قوتين اقتصاديتين بعد أمريكا، والقوة العظمى القادمة والمنافس للولايات المتحدة. ولكن عندما زار وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» القارة مؤخراً، استحوذت كوريا الشمالية الصغيرة والفقيرة تقريباً على اهتمامه.

فلماذا تركز الولايات المتحدة، التي تهيمن على العالم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، على هذه الدولة الصغيرة والمعزولة والبعيدة؟ لأن أمريكا أصبحت متورطة في مكان لا تنتمي إليه.

لقد أصبحت واشنطن متورطة بعمق في شبه الجزيرة الكورية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي وقت لاحق، أعطت الحرب العالمية للعلاقات الدولية طبيعة محصلتها معادلة صفرية، حيث إن خسارة الولايات المتحدة أصبحت مكسباً للاتحاد السوفييتي، والعكس صحيح. وبعد استخدام ٣٧ ألف شخص لإنقاذ كوريا الجنوبية خلال الحرب الكورية، أصبحت مصداقية أمريكا أيضاً على المحك. ومع «خسارة» الصين للشيوعية الجديدة، لم يكن أي أحد على استعداد لرؤية دولة آسيوية أخرى وهي تنتمي للشيوعية.

لكن هذا العالم اختفى منذ فترة طويلة. وفقدت شبه الجزيرة الكورية أهميتها الجيوسياسية، وفقدت كوريا الجنوبية عجزها، وفقد التزام أمريكا لكوريا هدفه. وفي حين أن هناك الكثير من الانتقادات في نهج إدارة دونالد ترامب، فإن الرئيس يري، بشكل صحيح، الحاجة إلى سياسة خارجية تحمي مصالح أمريكا بصورة أكثر فعالية. وهناك مكان جيد لبدء مسار التحول وهو المنطقة التي باتت موطناً لأحدث قوة نووية في العالم، وهي أيضاً القوة الأقل مسؤولية.

خسائر كبيرة

لم تعد الكوريتان ساحة للقتال بالوكالة بين القوى العظمى. ويرى محللون أنه كان هناك وقت عندما كان انسحاب الولايات المتحدة من مواجهة مع الحليف السوفييتي في آسيا من شأنه أن يكون إشارة إلى ضعف قارة بعيدة في أوروبا. لكن السوفييت ذهبوا منذ فترة طويلة وذهب معهم سبب الالتزام الأمريكي. لذا فإن الحرب بين الكوريتين ستكون مأسوية وستكون هناك خسائر كبيرة في الأرواح، بيد أنه مع غياب المشاركة الأمريكية، سيقتصر القتال على شبه الجزيرة. والوجود المستمر للقوات الأمريكية، على النقيض من ذلك، يكفل تقريباً انتشار الصراع.

ولم يعد دفاع كوريا الجنوبية يتطلب وجود واشنطن، حيث إن اقتصادها بدأ يتفوق في السباق على خصمها الشمالي خلال ستينات القرن الماضي. ووصلت الديمقراطية في أواخر ثمانينات القرن العشرين. وبحلول العقد الأخير من القرن الماضي، عندما اجتاحت المجاعة الجماعية بيونج يانج فيما كان اقتصاد سيؤول يزدهر، أصبحت الفجوة بين الكوريتين والتي كانت بالفعل ضخمة في ازدياد. وبالمثل، كانت القوة العسكرية لكوريا الجنوبية كبيرة أيضاً، رغم أنها لم يكن أحد يدركها بعد – ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الاعتماد على الوجود الأمريكي قد أثر على الخيارات الستراتيجية.

ورغم ذلك، فإن الوجود العسكري الأمريكي ظل مقدساً. ولاقت خطة جيمي كارتر لإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن معارضة حتى من المسؤولين الذين عينهم. أما رونالد ريجان، فقد دفع بأكثر المواجهات قوة مع الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الشيوعية. وبنهاية الحرب الباردة، قام حلفاؤه بتوسيع التزامات التحالف، لا سيما في أوروبا، وكذلك في آسيا. واليوم، يبلغ عدد القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية ٢٨,٥٠٠ جندي، تدعمهم القوات الأمريكية في «أوكيناوا» باليابان وغيرها من القواعد في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وبصورة دورية يتم

اتخاذ قرارات بصورة دورية للتحليق بالقاذفات فوق الشطر الشمالي من شبه الجزيرة الكورية، أو إرسال حاملات طائرات إلى المياه القريبة وقتما تريد واشنطن استعراض «عزمها» أمام بيونج يانج.

فلماذا إذن لا تزال أمريكا هناك؟

هناك حجة أخلاقية قدمها المحلل «روبرت إي ماكوي»، مفادها «أن الجهل الأمريكي سهّل انقسام شبه الجزيرة الكورية في الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية». وقام بعض الكوريين بتشويه سمعة أمريكا بسبب هذا الانقسام. لم يكن أي مسؤول أمريكي يريد إلقاء السوفييت في شبه جزيرة بعيدة. وكان البديل هو التقاعس الخالص، الذي من شأنه أن يؤدي إلى انضمام الكوريين الجنوبيين إلى جيرانهم الشماليين في العصر المظلم الجديد لسلالة «كيم». وربما كانت واشنطن، عن غير قصد، قامت بعمل جيد جدا. ولهذا السبب فهي تستحق الثناء، وليس النقد ومزاعم بأنها يجب أن تراقب شبه الجزيرة إلى الأبد.

أحد المحللين مثل «بروس كلينجر» من مؤسسة التراث «هيريتيدج» رأى أن الدعم الأمريكي «ضروري للدفاع» عن الجنوب. ورغم ذلك، وعلى النقيض من عام ١٩٥٠، ليس ثمة سبب يجعل كوريا الجنوبية غير قادرة على حماية نفسها – إلا إذا كانت ربما مدفوعة للقيام بذلك بسبب مغادرة القوات التقليدية الأمريكية. وفي ظل وجود اقتصاد أكبر، وعدد سكان أكبر وتقدم تكنولوجي كبير، وكذلك دعم دولي أكبر، تستطيع سيؤول بناء قوات مسلحة قادرة على ردع وهزيمة كوريا الشمالية. وفي ظل وجود اقتصاد أكبر وعدد سكان أكبر، سيكون القيام بذلك مكلفاً ويحتاج إلى مجهود جاد، ولكن ماذا في ذلك؟ إن أهم واجبات حكومة كوريا الجنوبية هي حماية شعبها.

‹ سياسة الشمس المشرقة ›

وتحمل هذه المسؤولية من شأنه أيضاً أن يجبر سيؤول على معاملة بيونج يانج بشكل أكثر اتساقاً. وقد أدت «سياسة الشمس المشرقة»، التي بدأت في عهد رئيس كوريا الجنوبية السابق «كيم داي–جونج» إلى تحويل نحو ١٠ مليارات دولار نقداً ومساعدات إلى كوريا الشمالية، حتى وإن كانت الأخيرة تقوم بتطوير صواريخ وأسلحة نووية. وكان هذا النهج قابلاً للتطبيق فقط لأن واشنطن قدمت دعماً عسكرياً، (وإذا كان رئيس كوريا الجنوبية الجديد، الذي سيتم انتخابه في شهر مايو، سيعيد إحياء سياسة الشمس المشرقة، كما اقترح البعض، فلا نعرف ما إذا كانت إدارة ترامب ستكون متسامحة مع هذا المنحى أم لا). وتحتاج كوريا الجنوبية إلى تحمل كل من التكاليف والفوائد المترتبة على أي نهج تنتهجه.

ولكن حتى إذا لم تتمكن كوريا الجنوبية من الدفاع عن نفسها، فإنه لا ينبغي معاملة الجنود الأمريكيين كمدافعين عن الأرض، ينتشرون هنا وهناك وفي كل مكان. ولكن يجب أن تذهب الولايات المتحدة إلى الحرب عندما تكون أهم مصالحها في خطر، وازدهار كوريا الجنوبية ليس من بين هذه المصالح الحيوية على الأقل من الناحية الأمنية. وتجدد الصراع المحصور بين الكوريتين من شأنه أن يكون مرعباً، لكن العواقب المترتبة على الولايات المتحدة ستكون في المقام الأول إنسانية واقتصادية، وليست أمنية. كما ستكون التكلفة عالية لكنها ستقع في الأساس على المنطقة. وفي المقابل، فإن انخراط الولايات المتحدة المباشر في حرب كورية أخرى سيكون أكثر تكلفة بكثير من انخراطها في الصراعات الأفغانية والعراقية، التي كلفت أمريكا آلاف الأرواح وتريليونات من الدولارات.

وبطبيعة الحال، فإن امتلاك كوريا الشمالية لما نفترض أنه ترسانة نووية قابلة للنمو، وفي مرحلة ما قابلة للوصول إلى مناطق بعيدة، يشوه توازن القوى في المنطقة. ورغم ذلك، فإن هذا لا يخلق الحاجة إلى وجود عسكري أمريكي تقليدي على شبه الجزيرة. ولا يزال بإمكان واشنطن ضمان الانتقام الضخم ضد أي استخدام للأسلحة النووية من قبل كوريا الشمالية، ما يعد رادعاً ضد تهديات الأخيرة.

ولكن الجدير بالتفكير هو ما إذا كان من الأفضل السماح لكوريا الجنوبية ببناء رادع خاص بها. في أواخر سبعينات القرن الماضي، كان رئيس كوريا الجنوبية «بارك تشونغ هي» يشعر بالقلق بشأن موثوقية واشنطن، وبدأ العمل على صنع قنبلة كورية – كي لا يقع تحت الضغط الأمريكي. ومنذ ذلك الحين، فإن الدعم لإعادة إحياء مثل هذا العمل يظهر على السطح بشكل دوري في كوريا الجنوبية. وتشجيع مثل هذه الجهود ربما في الواقع يكون في مصلحة الولايات المتحدة، حتى وإن كان يتعين على أمريكا أن تحتفظ بمظلتها النووية بينما يتم تطوير القنبلة الكورية الجنوبية؟

نعم، إن تشجيع الانتشار النووي هو طريق محفوف بالمخاطر. بيد أن الولايات المتحدة ستحصل على مكاسب من بقائها بعيدا عن الخلافات النووية في شمال شرق آسيا. أما الصين، التي تخشى من أن تنضم اليابان إلى العرض النووي، فربما تتخذ إجراءات أكثر صرامة ضد بيونج يانج في محاولة للتصدي لجهود سيول. ربما تشعر «بيونج يانج» بالثقة في دفاعها الخاص، أكثر من الاعتماد على استعداد الولايات المتحدة للتصرف.

أي دور للصين؟

وهناك أيضاً مطالبات أوسع نطاقاً للقوات الأمريكية. فوجود أمريكا من المفترض أنه يعزز الاستقرار في المنطقة ويردع سباق التسلح. دعونا ننظر في هذه المطالب بالترتيب. ما نوع القيد الذي من المفترض أن الصين تشكله؟ وإذا كانت الفكرة تتمثل في إجبارها على تحمل المسؤولية بالنسبة لكوريا الشمالية حال انهيارها، فإن الصين لم تبد أي استعداد لمحاولة استيعاب السكان الكوريين لإثبات أنها ليست لقمة سائغة. وإذا كان الحساب هو أن واشنطن يمكنها إقناع الصين بعدم التدخل في الشؤون الكورية، فمن السهل التنبؤ بعدم الرد غير الودي من جانب البيت الأزرق (مقر الرئاسة في سيول) إذا دعاها البيت الأبيض إلى الانضمام إليها في الحرب ضد الصين أو، قل، إنقاذ تايوان المستقلة، ومكافحة التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي – أو، الأكثر رعباً من ذلك، الدفاع عن اليابان. وفي الحقيقة، فإنه في غياب الحماية الأمريكية، ربما تشعر كوريا الجنوبية واليابان بضغوط أكبر من أجل تسوية الخلافات التاريخية في نهاية المطاف، وغالباً ما يساء استخدامها من قبل السياسيين القوميين.

إن الوجود الأمني الأمريكي في كوريا الجنوبية هو التزام مكلف وخطير لدرجة أن أمريكا لم تعد قادرة على تحمله. كما أنه لم يجلب الكثير من الشعبية للولايات المتحدة في البلاد، حيث يعد الجنود الأمريكيون عنصراً مثيرا للقوميين. إن كوريا الجنوبية لم تعد دولة فقيرة بحاجة إلى حماية من شبح الشيوعية العالمية لكنها أكثر من قادرة على الوقوف على قدميها.

*زميل رئيسي بمعهد «كاتو»، والمساعد الخاص للرئيس رونالد ريغان.

*مجلة < فورين بوليسي > ٢٠١٧/٤/١٩ :

المكاسب والخسائر في الخلافات بين تركيا وأوروبا !

*د. عبدالعاطي محمد

على مدى أكثر من عامين تصاعدت الخلافات بين تركيا وعدة دول أوروبية بفعل مشكلات شتى مثل اللاجئين، والانقلاب الفاشل، والأزمة السورية.

ومع أن الطرفين الأوروبي والتركي استطاعا في مناسبات عدة احتواء ما طرأ من تداعيات لهذه المشكلات، إلا أن جذور الخلافات حولها ظلت قائمة.

وأما الطبعة الأخيرة من الخلافات المرتبطة بتأثير التطورات السياسية في كل منهما، فقد فاقت حدة ما سبقها، حيث لم تجد محاولات الاحتواء نفعا هذه المرة، مما كشف أن أصل الداء يكمن في المخاطر العامة التي تهدد المستقبل السياسي للقارة العجوز.

بداية المشكلة التي فجرت الأزمة الأخيرة جاءت مع منع هولندا وزيرة شؤون الأسرة التركية فاطمة بتول صايان من الوصول إلى قنصلية بلدها في مدينة نوتردام للحديث مع أبناء بلدها عن أهمية التصويت لصالح التعديلات الدستورية في الاستفتاء المقرر إجراؤه في شهر أبريل المقبل. وقالت تركيا إن السلطات الهولندية لم تكتف بالمنع، وإنما أساءت معاملة الوزيرة، وأعطت تصريحا لقوات الأمن الهولندية باستخدام الرصاص الحي في حالة الإصرار على عقد اللقاء!. وتزامن مع ذلك منع هولندا التصريح لهبوط طائرة وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو للقيام بنفس المهمة. وتصرفت ألمانيا نفس التصرف مع الوزير التركي. وتضامنت دول أوروبية أخرى مثل النمسا وسويسرا مع الموقفين الهولندي والألماني. فقط فرنسا هي التي سمحت بلقاء الوزير التركي مع الجالية التركية في بلادها.

وتحججت الدول الرافضة بتخوفاتها الأمنية من التجمعات السياسية التركية على أراضيها لهذا الغرض أي التعبئة التركية للاستفتاء، وبأن قوانينها لا تسمح بعقد هكذا فعاليات من طرف خارجي على أراضيها. وفي نفس السياق تعللت هذه الدول بأنها تمر بظروف سياسية داخلية حساسة وغير مستقرة نتيجة تصاعد نفوذ التيارات اليمينية المتطرفة التي يمكن أن تجد في المطالب التركية مبررا يعزز قوتها ويرجح فرص نجاحها في أكثر من مناسبة انتخابية عامة سواء في هولندا أو فرنسا أو ألمانيا، خصوصا أنه من المعروف جيدا الخطاب اليميني المتطرف المعادي للإسلام والمسلمين من ناحية، وللمهاجرين عموما من ناحية أخرى.

ووفقا لما ذكرته وسائل إعلامية عديدة فإن هذه الدول (ما عدا فرنسا) كانت قد أبلغت منذ فترة تحفظاتها وموقفها الرافض للمطلب التركي، ومن ثم ما كان يجب على أنقرة أن تقدم على خطوة كهذه، وطالما أصرت عليها فعليها أن تتحمل النتائج وهو ما حدث برفض تحركات الدبلوماسيين الأتراك.

ولكن أنقرة لم تكن مقتنعة بالحجج الأوروبية، وقالت على لسان كبار مسؤوليها أنه لا مبرر للتخوفات الأمنية على الإطلاق، حيث لا يعقل أن تجمعات سلمية بين مسؤولين ودبلوماسيين على مستوى رفيع وبين أبناء جاليتهم هنا أو هناك، تؤدي إلى توترات أمنية (لقاءات هولندا كان مقررا لها الانعقاد داخل القنصلية التركية بما يعني أنها مؤمنة بالضرورة على الأقل من الجانب التركي). كما استندت أنقرة في موقفها إلى الأعراف الدولية وهو ما يستفاد من فحوى المذكرة التي تقدمت بها تركيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقالت وزيرة الأسرة التركية أمام اجتماعات لجنة المرأة في الجمعية العامة: «إن هولندا انتهكت الاتفاقيات الأممية والأوروبية عبر تقييد حرية الحركة والتعبير لوزيرة تتمتع بحصانة دبلوماسية».

كان من الممكن أن يمر الموقف كله بسلام في حالة افتراض أن كلا من الطرفين التركي والأوروبي يتفهم موقف الآخر ويقدر التبعات السيئة التي تترتب على التصلب والعناد. ولكن ردود الفعل الساخنة للغاية والتي وصلت إلى حد الشتائم بين طرفين من المفترض أنهما صديقان متحابان (تركيا تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عدة سنوات)، كشفت عن وجود خلافات سياسية عميقة تصل في التعبير عنها إلى حد الاستقطاب والصدام السياسي

المصحوب بتلاسن يحط من قيمة الآخر. وبات ما جرى نوع من سباقات التحدي التي يريد كل طرف أن يكسبه في مواجهة الآخر.

وبنظرة سريعة ومركزة على ما ورد على لسان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس وزرائه مولود أغلو كرد فعل على موقف الدول الأوروبية تردد كثيرا وصف هذا الموقف بأنه عودة للأساليب النازية والفاشية وهو ما رفضته الدول الأوروبية وانتقدته بشدة أيضا. وفي التفاصيل تركزت الاتهامات التركية للدول الرافضة بل ولأوروبا مجتمعة على أن منع هذه الدول للخطوة التركية هو تدخل في الشأن التركي الداخلي وعداء للمهاجرين وخوف أوروبي من قوة تركيا المتصاعدة. ونقتبس بعضا مما قاله أردوغان في هذا الصدد «إن الغرب (يقصد أوروبا) كشف بوضوح عن وجهه الحقيقي في الفترة الأخيرة.. كلما زادت تركيا قوة كلما شعرت بعض الدول الأوروبية بالذل.. ما دخلكم بشؤون تركيا الداخلية؟.. إن دول القارة ليس لها حق إعطاء دروس عن الديمقراطية والحرية والعدالة بعد الآن.»

ما حدث أكبر من كونه يتعلق بالتجاذب المتبادل حول تأثير الانتخابات الأوروبية أو الاستفتاء التركي. فمن الصحيح أن نفوذ اليمين المتطرف يتصاعد في أوروبا والغرب عموما ولهذا اليمين المتطرف موقفه المعروف بالعداء للإسلام والمسلمين وللأجانب والمهاجرين، ولكن وصوله إلى سدة الحكم في العواصم الأوروبية يظل موضع احتمال لا أكثر، وليس هو بيت القصيد في حد ذاته لأن الأحزاب الأقوى الحاكمة هي يمينية بوجه عام مع اختلاف في الدرجة وفي أحسن الأحوال يطلق عليها يمين الوسط. وفي أشد الأحوال قلقا يمكن القول إن الأنظمة القائمة منقسمة بين التشدد والاعتدال. والحزب الحاكم في هولندا والذي أصدرت حكومته قرار المنع هو من يمين الوسط. وتردد أن من الأسباب التي دفعت أنقرة إلى تصعيد تهديداتها هو توقع نجاح اليمين المتطرف هناك بزعامة جيرت فيلدرز في الانتخابات التشريعية. ولكن هذا لم يحدث حيث خسر الأخير الانتخابات. وتأكيدا على أن الأزمة أبعد من ذلك هو عدم تغير الموقف التركي بعد هذه الانتخابات.

حقيقة الأمر أن الخلاف الأخير ما هو إلا قمة جبل الثلج، بينما ما يجرى تحته من تفاعلات هو المصدر الرئيس الذي من خلاله يمكن فهم التحول الصارخ في العلاقات التركية الأوروبية. وترتبط هذه التفاعلات بقضيتين أساسيتين هما، أولا الشد والجذب القائم حول بقاء أوروبا موحدة أو انحرافها نحو التفكك، وثانيا التراجع الملحوظ في مدى حفاظ القارة العجوز على قيمها السياسية التي صنعت نهضتها، وفي المقدمة منها القيم المتعلقة بالحريات السياسية والاقتصادية.

وتطبيقا لذلك على وقائع ما جرى فإن تركيا لم ترتكب جرما حتى يصل الخلاف إلى ما وصل إليه، بينما المسؤولية تقع على كاهل أوروبا انعكاسا لما تعانيه من مظاهر للتفكك ومن ردة عن القيم الديمقراطية. فالملاحظ منذ قرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي باتت بقية دول القارة تعيش هاجس انسحاب دول أخرى. وقد كان بإمكان الدول الأوروبية المعنية بالأزمة الأخيرة أن تمرر المطالب التركية إذا كانت حريصة حقا على درء المشكلات التي تهدد الاتحاد الأوروبي خصوصا أن عضوية تركيا لا تزال مطروحة، ولكن الأحزاب اليمينية المعتدلة الحاكمة رأت أن الرضوخ لهذه المطالب يظهرها أمام القوى اليمينية المتطرفة بمظهر الضعيف ويعطي ذريعة لهذه القوى تعزيز نفوذها السياسي. وتفكير كهذا لا يدل إلا على عمق الأزمات التي تعيشها الحكومات الأوروبية لأسباب لا علاقة لتركيا بها، وإنما ناتجة عن الشأن الداخلي الأوروبي ذاته الذي بات يعاني من الانقسام والتشتت والارتباك في التوجهات السياسية عموما.

ومن جهة أخرى فإن الموقف الأوروبي من الأزمة الأخيرة لم يكن موحدا تماما في الحقيقة، فالمعروف أن فرنسا سمحت لوزير الخارجية التركي بلقاء الجالية التركية في شرق البلاد، كما أن دولة مثل إيطاليا اتخذت موقف محايدا وحرصت على دعوة الأطراف إلى تجاوز خلافاتها. وبررت فرنسا موقفها بأنه تأكيد من جانبها على احترامها لقيم الحريات السياسية.

بناء على ما سبق، فإنه بحسابات المكسب والخسارة، خرجت تركيا من سباق التحدي الجديد رابحة لأنه أدى إلى تعزيز سياساتها الداخلية الجديدة وزاد من لحمتها الوطنية، بينما خرجت أوروبا خاسرة لأنه سباق كشف تفكك روابط الاتحاد الأوروبي والانقسامات التي باتت تضرب استقرار أنظمتها السياسية وفقدان المصداقية في مدى ما ترفعه من شعارات تتعلق بالحريات السياسية والاقتصادية.

*صحيفة (عمان) العمانية ٢٠١٧/٤/١٩:

سقوط العراق عام ٢٠٠٣ مدخل للسقوط العربي

*د.شفيق ناظم الغبرا

منذ أيام مرت الذكرى الثالثة عشرة لسقوط العراق، وذلك عندما دخلت القوات الأمريكية بغداد في الأسبوع الأول من شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٣. ستبقى تلك الحقبة أساسية لفهم بعض أهم أوضاع العالم العربي الراهنة، خصوصاً في العلاقة بين التدخل الأجنبي والاستبداد في العالم العربي. فسقوط بغداد كان مدخلاً للسقوط العربي ثم مدخلاً لما نحن فيه الآن.

إن سقوط العراق عام ٢٠٠٣ في قبضة الغزو الخارجي والاحتلال الأمريكي لم يكن بعيداً عن سلوكيات نظام صدام منذ استلم السلطة في العام ١٩٧٩، وبالفعل فقد بدأ أيامه الأولى بسلسلة إعدامات ضد خصومه من القادة البعثيين. لكن الخطأ الستراتيجي الثاني كان في شن حرب على إيران بعد فترة وجيزة من ثورتها في العام ١٩٨٠. تلك الحرب كان بالإمكان تفاديها. لهذا سيكتشف صدام أن حربه ضد إيران التي ستستمر لثماني سنوات قاتلة ستستنزفه وهذا سيؤدي به إلى مأزق كبير. إن شنّه الحرب على إيران عنى في التطبيق العملي المساهمة في إخراج المارد الإيراني من قمقمه. حرب إيران كلفت العراق كثيراً، لكنها كلفت الخليج المتضامن مع صدام الكثير من المال والتخندق وصولاً إلى توتر العلاقات الشيعية– السنية في منطقة الخليج.

لقد أثرت تلك الحرب على إيران بأنها جعلتها تزداد تخوفاً من دور الولايات المتحدة الساعي لإسقاط نظامها كما حصل في السابق مع محمد مصدق رئيس الوزراء الإيراني في أوائل الخمسينات. لقد دفعت الحرب العراقية– الإيرانية إيران إلى التمترس والتموضع في الأيديولوجيا مع ارتفاع تخوفها من القواعد الأمريكية وحاملات الطائرات المحيطة بها في الإقليم. إن حرب العراق وإيران دفعت إلى قيادة العمل الإيراني قوى أكثر راديكالية واستعداداً لاتباع ستراتيجيات هدفها اختراق العالم العربي ستراتيجياً وسياسياً.

لقد بنى صدام جيشاً قوياً، لكنه، مثل الكثير من الدول العربية، لم يبنِ مؤسسات سياسية ومجتمعية لديها تمكين وحسن إدارة ضمن ستراتيجية متفق عليها، فككل الديكتاتوريات كان نجاح النظام العراقي متوقفاً على شخص صدام والكاريزما التي امتلكها ودور المقربين منه، وهذا بالتالي حوّل النظام السياسي إلى حالة من الضعف الذاتي غير المرئي. إن كل نظام سياسي يقوم على الخوف من المؤسسات ومن بروز قادة آخرين في إطار نمو المجتمع ومؤسساته وإصلاحاته هو نظام قابل للكسر في لحظة مفصلية.

من أخطر ما قام به نظام صدام حسين، وهو بهذا ليس استثناء لسياسات شبيهة في أنظمة عربية أخرى، هو تعامله السلبي مع الشيعة في مجتمعه، ففي العام ١٩٨٠ ومع بداية حربه ضد إيران أسقط صدام حسين بقرار مفاجئ جنسية مئات الآلاف من العراقيين بحجة أن جدهم الخامس من إيران، وبما أنه لا يوجد قضاء مستقل ليوقف قراراته، فقد أدت هذه العملية إلى تهجير مئات الآلاف من العراقيين إلى إيران، وهؤلاء سينخرطون مع الوقت في الحياة الإيرانية. وقد حصل شيء مواز عندما هجّر العراق آلاف المعارضين ممن انتشروا بين الولايات المتحدة ولندن والدول العربية. كل هذا مهد لدور معارضات الخارج المفصولة عن العراق والساعية لإسقاط النظام مهما كلف الأمر. من هنا دور المعارض البارز أحمد الجلبي، ودور «منظمة بدر» في إيران. وعندما سقط النظام العراقي في بغداد عاد كل هؤلاء حاملين معهم تجاربهم في المنافي.

لقد صنع صدام مشكلة مركبة للعراق، فهو تصارع مع الشيعة ودفعهم باتجاه إيران، وتصارع مع الكرد ودفعهم للعيش في مناطق محمية دولياً خارج السيادة العراقية، كما تصارع مع المعارضة ودفع معظمها نحو الغرب بالإضافة إلى قطاع منها نحو إيران وهي الدولة الأكثر استعداداً لاستقبال المعارضة بسبب طبيعة علاقة صدام السلبية معها.

لقد خلق الرئيس العراقي السابق صدام حسين ظروفاً نموذجية لنهاية الدولة العراقية وسقوطها قبل أن تسقط، فالتلاعب بملفات الجنسية ينهي الدول، والدخول في حروب بلا دراسة وتفكير هو الآخر يسقط أنظمة، كما أن العنصرية تجاه مكونات أساسية من الشعب والمجتمع تنهي كيانات وتؤسس لكيانات بديلة. حتما لم يقصد صدام كل هذا، لكن معظم القادة العرب قلما يقرأون وقلما يتمعنون في التاريخ، لهذا يصبح العرب بسبب هذا النمط من القيادة ضحايا مخططات الغرب وإسرائيل وإيران وكل فاعل لاعب في عالمهم. قادة كهؤلاء يصبحون موضوعاً للتاريخ بدل أن يكونوا بين صانعيه.

اللافت في العراق أن العراقيين الشيعة الذين أسقط صدام عنهم حق المواطنة وأرسلهم إلى إيران عادوا بعد سقوط نظامه واستعادوا جنسيتهم العراقية بعد أن أمضوا أكثر من ٢٠ عاماً في أيران. هذه الفئة التي أصبحت جزءاً من الدولة وتبوأت مواقع حكومية حملت معها تجربتها الإيرانية إلى العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣. هذه دروس للعالم العربي، الذي يستسهل القرارات المتسرعة والذي قلما يخضع قراراته، بسبب ضعف المساءلة، لقواعد أخلاقية أو دستورية أو سياسية.

في الحرب العراقية– الإيرانية خسر العراق كل احتياطه المالي، ويكفي أنه خرج مديوناً من تلك الحرب بعشرات البلايين. لهذا السبب ومن أجل أن ينقذ نفسه، قرر غزو الكويت من دون وجود أدنى مبرر لعمل متهور كهذا. لقد مثل الغزو العراقي

استمراراً لحربه الأولى ولعقليته تجاه الشعب والناس والجيران. لقد تحول غزو العراق للكويت إلى كارثة على الكويت، لكنه تحول أيضاً إلى كارثة على العراق. ثمن ذلك الغزو كان كبيراً على العراق الذي وضع تحت بنود العقوبات الدولية لفترة ستستمر لأكثر من عقد.

لكن خروج الولايات المتحدة منتصرة من الحرب الباردة عام ١٩٨٩، فرض عليها ضغوطاً جديدة. فقد سعت بعد نهاية الحرب العراقية– الإيرانية عام ١٩٨٨ إلى ترجمة ذلك الانتصار في منطقة الخليج. أصبح الهدف الأمريكي وضع اليد من خلال التحالفات على أهم وأغنى منطقة في العالم، وذلك من خلال استغلال أخطاء كل من إيران والعراق. بالنسبة إلى الولايات المتحدة مثّل احتلال صدام للكويت فرصة كبيرة لها للتحرك والحد من دور دول كبرى أخرى قد تنافسها. لقد أوقعت سياسات الرئيس العراقي الإقليم كله في فخ مدروس.

بعد عقد من العقوبات على العراق وقعت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. من خلال رد الفعل على هذه الأحداث قررت الولايات المتحدة شن الحرب على كل من أفغانستان والعراق معتقدة أن الحرب ستنهي كل معارضة لها في العالم كما في الإقليم العربي. فقد اعتقدت أمريكا أنها قادرة على السيطرة على العراق وتحويله إلى نظام ديموقراطي كاليابان، وأنها قادرة على تمويل الحرب ضد العراق من خلال النفط العراقي. بل استندت إلى فرضية مفادها أن الشعب العراقي سيستقبل القوات الأمريكية بصفتها قوات تحرير. كل هذه الأبعاد سقطت في حرب الولايات المتحدة في العراق. كما أنها لم تجد أسلحة الدمار الشامل التي أعلنت أنها تشن الحرب بسببها.

الولايات المتحدة التي احتلت العراق عام ٢٠٠٣ لم تستوعب تركيبة المجتمع العراقي المنقسم بسبب طبيعة نظامه وتاريخه، كما أن الولايات المتحدة لم تأخذ في الاعتبار إيران ودورها المتغير من جراء إسقاط صدام، كما أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في مسألة الديموقراطية، والأخطر أنه لم يكن لدى الولايات المتحدة أي تفكير جاد حول الدولة العراقية ومستقبلها. فكل ما قامت به أنها حلت الدولة العراقية وأجهزتها من جيش وقوى أمن، بل فاجأت المعارضة بإعلان وضع العراق تحت سلطة احتلال.

وفق الكثير من المصادر كان هناك تيار أساسي في النظام العراقي يستعد لعقد صفقة مع الولايات المتحدة من أجل شكل من أشكال الانتقال. لكن القرار الأمريكي بحل ما تبقى من الدولة العراقية ثم قرار اجتثاث البعث أنهى تلك الآمال. لقد انتهى الأمر في العراق إلى فوضى وحرب طويلة شنها العراقيون ضد الاحتلال بعد ٢٠٠٣، واستمرت الحرب إلى يوم خروج الولايات المتحدة من العراق في أواخر ٢٠١١.

لقد تعلمت إيران الدرس من غزو الولايات المتحدة للعراق، فهي تنطلق من أن عدم امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل (بل تجريده منها قبل الغزو عام ٢٠٠٣) ساهم في احتلاله، ومن هنا مدى التزام إيران بتطوير برنامجها النووي. من جهة أخرى يؤكد الدرس الكوري أن امتلاك أسلحة نووية يمنع غزواً شاملاً.

لقد استمرت الحرب بين العراقيين بعد غزو الولايات المتحدة للعراق في ظل الصراع بين اتجاهات عراقية موالية لإيران وقواعد أخرى هامة من المجتمع العراقي تريد حماية حقوقها والمحافظة على استقلال العراق، وانعكس ذلك على الصراع بين قوى عراقية شيعية وأخرى سنّية وثالثة كردية. في هذا الإطار برز تنظيم «داعش» بكل تطرفه، وفي الإطار ذاته سعى الكرد إلى حماية مكتسباتهم وبناء مناطقهم باستقلالية عن بغداد. حتى اليوم وصل قتلى العراق ومعظمهم من المدنيين إلى ما يقارب ٨٠٠ ألف بينما لا يوجد من يحصي الجرحى، أما قتلى الجيش الأمريكي فوصل عددهم في فترة الصراع المباشر إلى ٤٥٠٠ بينما تجاوز عدد الجرحى ٣١ ألفاً.

القصة العراقية هي ذاتها تتكرر، وإن اختلفت العناوين والتفاصيل في ليبيا وسورية واليمن، والسودان. إن الدرس الأهم من قصة صدام حسين وصولاً إلى سقوط بغداد أننا في إقليم عربي قلما يبني مؤسسات فاعلة وقلما ينتج قادة تحد من قراراتهم المتسرعة قيود المساءلة والمؤسسات الفاعلة. في النهاية تفتح الدكتاتورية، خصوصاً في صورتها الفجة، الطريق إلى الاستعمار وزحف القوى الأجنبية على بلادنا.

*أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت

*موقع قنطرة الالماني ٢٠١٧/٤/٢٢ :

فلســـــفة الانـــــدمـــــاج

*الباحث عبدالجليل زيد المرهون

هل حسم العالم مفهوم الآخر، واستتباعاً الأمة والمواطنة، والاندماج الوطني؟

هذا سؤال جوهري إلى حد بعيد. إنه ذو صلة بالاجتماع البشري، بالأفراد والأمم، وبالحياة العامة والخاصة، على حد سواء. وقد سبق وتحدثنا بشأنه، لكننا سنعود إليه الآن في سياق مغاير من وحي ظروف العالم الراهنة.

يرتبط تعريف الآخر بالثقافات الكبرى، وفي الحد الأدنى بثقافة الفرد، وتنشئته الثقافية، وهذا هو الاستثناء لا الأصل.

يعكس تعريف الآخر نفسه على مفهوم المواطنة، وأصل فلسفة الدولة ومنبع وجودها.

هذه قضية مركزية لا يُمكن مقاربتها في إطار الاجتهادات الفردية الخاصة، بل تأتي بالضرورة في إطار توصيف الأمم لذاتها، لوجودها الراهن، ومستقبل تطورها، أو لنقل لصيرورتها في عمق الزمن.

على الرغم من ذلك، لا بد –في سياق تحليلي معين– من تقديم إجابة ما، ترتكز إلى منظور ثقافي، أو تجربة تاريخية، أو الأمرين، وهذا هو الأصل.

هذا التعريف عبارة عن عملية اشتقاق ترتكز إلى المخزون الحضاري – التاريخي. وهو ليس مسألة تأصيلية تماماً، ولا يُمكن أن يكون كذلك بأي حال من الأحوال. بل إن أي خروج عن الطابع الاشتقاقي للتعريف يصبح بالضرورة نوعاً من التعسف البعيد عن المنطق وأصوله.

من ينهض بهذه المهمة؟

هذا شأن اجتماعي محض، يرتبط بطبيعة التكوين والتطور التاريخي والواقع الراهن. أو دعونا نقول ببيئة الاجتماع البشري للأمم والدول.

قد تكون هذه مهمة النخبة عامة، أو كوكبة فكرية محددة. هذه قضية تتصل بالشكل لا المضمون. والمهم هو بلورة التعريف، والانطلاق منه، والبناء عليه.

في أوروبا، على سبيل المثال، يشير مصطلح "الآخر" إلى الآخر السياسي، وليس هناك آخر عرقي أو ديني.

بالنسبة لليمين، فإن الآخر هو اليسار والقوى المؤتلفة في إطاره. وبالمقابل، فإن اليمين، وتفرعاته، هو الآخر بالنسبة لليسار.

هذا التعريف، يستند إلى أصل تعريف الأمة، بما هي مجموع السكان المؤتلفين في إطار جيوسياسي محدد تمثله الدولة، أو معبر عنه بها. وهذا التوصيف وضح بداية في فرنسا، وأطلق عليه المفهوم الاجتماعي للأمة. وقد أخذت به تباعاً كل المجتمعات الأوروبية.

اليوم، يجري التأكيد على هذا التعريف، في إطار مقولة جديدة، أو مستحدثة، هي مقولة "الاندماج"، التي تلغي وصف "الآخر" عن كل مواطن يعيش في ظلال الدولة القومية، بغض النظر عن انتمائه العرقي أو معتقده الديني أو أصوله المكانية – الجغرافية.

التأكيد على هذه المقولة بدا أكثر وضوحاً، وأشد حاجة، بعد تفشي الفكر الظلامي المتطرف في مناطق مختلفة من العالم. فهذا الفكر يُمثل النقيض التاريخي والحضاري لفلسفة الدولة القومية، ومفهوم الأمة – المواطنة، وهو يُعد في جوهره تهديداً وجودياً للدولة، أي دولة.

في الدولة القومية متعددة الأعراق والثقافات، كبريطانيا وفرنسا، تشعر النخبة على الدوام بضرورة التأكيد على المفهوم العصري للمواطنة، كونه الضمانة المثلى لحفظ الوحدة الوطنية وصون التعايش الأهلي والسلم الاجتماعي.

التجربة الأوروبية جديرة بالدراسة والتمعن. ونحن في الوطن العربي لا يُمكن أن نكون استثناء، ولا بد لنا من التأكيد على الانتماءات الكبرى، بالتوازي التام مع فلسفة الدولة ومفهوم المواطنة.

لا يصح أن ينظر إلى الاستثناء العرقي – الاثني، أو الديني – المذهبي، أو الأصل الجغرافي – المكاني، كأساس لتحديد العلاقة بين الناس، لأن في ذلك نسفا لمفهوم المواطنة، واستتباعاً للعيش المشترك.

وفي الظروف الراهنة، التي يمر بها الوطن العربي، تبدو هذه المسألة بالغة الحساسية، وذات تأثير كبير على مقاربة الأمن القومي. ولذلك، لا بد من التأكيد على القواسم المشتركة، الكبرى منها والصغرى، واعتبارها أساس العلاقة بين أفراد المجتمع. ونحن اليوم في أمس الحاجة لأن يحترم الإنسان أخاه ويوقره، وينظر إليه كشريك في الوطن أو الإنسانية.

*صحيفة (الرياض) السعودية ٢٠١٧/٤/٢٢ :

العالم في عصر العولمة: الشعبوية لمواجهة الإسلاموية

*ملهم الملائكة

نجحت الشعبوية في أن تتخذ شكلا تحكم من خلاله متخذة نموذجا التجربة الشيوعية. خاطب قادة الشيوعية الفاسدون المتسلحون بمبادئ كارل ماركس المثالية النبيلة مشاعر الشعوب، بخطاب جعل من حاجات الناس تجارة رابحة في العالم الاشتراكي. فكانت أزمات اللحوم والبيض والوقود والكهرباء (المستمرة حتى الآن في كوبا وفيتنام وكوريا الشمالية) والمكاييج وسروايل الجينز عنوانا لعصور القحط أتى صانعوها بسياساتهم الشعبوية الرخيصة.

وتبع كل ذلك تساقط القيم الفكرية والفنية والروحية. فالمجتمعات الشيوعية سيطرت عليها مشاعر شعبوية أقصت كل إبداع أو وعي ممكن. وباتت دول أوروبا الشرقية جمهوريات بدائية تدنت فيها قيمة الإنسان.

في هذه المرحلة بالذات، ابتكر المعسكر الرأسمالي حربا على الشيوعية بسلاح بسيط غير مكلف ولا يحتاج إلى قنونة أو تشريعات، فجاء شعار "الإسلام هو الحل" ليجعل من الإسلام سلاحا يتسلح به الإسلاميون في حروبهم وصراعاتهم التدميرية عبر العالم.

التاريخ مغاير لمعطيات الأرض

قد يعترض البعض على التسلسل التاريخي في هذا السياق، لأنّ الإخوان المسلمين كحركة بدأت قبل هذا التاريخ، لكن ما جرى على الأرض أنّ التجربة السوفيتية في أفغانستان كشفت عن العجز الشعبوي الذي وصل إليه المعسكر الشيوعي، فكانت ضرورة التاريخ وحتميته الديالكتيكية، بلغة الماركسية، أن يطلع الضد الذي سيصارع الشعبوية من أفغانستان.

وظهر على سطح الأحداث أسامة بن لادن و"المجاهدون" وهم التطبيق الوحشي السني للإخوان المسلمين ونظرياتهم. وفي نفس المرحلة أي سبعينات القرن الماضي ولدت "الجمهورية الإسلامية في إيران". حلّ إسلاموي سني وآخر شيعي والعالم الشعبوي الشيوعي بدأ ينهار، فحُسم الصراع الديالكتيكي بين التدين والإلحاد لصالح التدين، وكأنّ الغرب كان متدينا آنذاك. وانتصرت جبهة التدين فقرعت كنائس أوروبا أجراسها، وبات القادة الشيوعيون هم أنفسهم حاملي لواء المسيحية المتحررة من رق عبودية الشعبوية.

جاءت الإسلاموية إذا بسبب الشعبوية الشيوعية، وتكررت تجربة اصطفاف الأديان لمحاربة الشيوعية، ولكنّ الشعوبية الغربية مصطفة اليوم لمحاربة الإسلاموية. وتحدث لؤي المدهون المتخصص في الشأن الإسلامي في الصحافة الألمانية لـ"العرب" مبينا أنّ "لصعود الإسلاموية أسبابا متعددة. لكن لا شك أن خطابات الإسلام السياسي تتشابه مع الخطابات الشعبوية السائدة في أوروبا الغربية حاليا، فهي معادية للنخب الحاكمة 'الفاسدة'، كما تدّعي احتكار تمثيل الشعب بشكل قطعي. كما يجب أن لا ننسى أنّ أطروحات الإسلام السياسية تبقى تبسيطية وعاطفية ولا تقدم حلولا مقنعة لتحديات وإملاءات الواقع".

لكنّ تنامي المد الإسلاموي أحدث شرخا في المجتمع الغربي أيضا فباتت النخب تغرد في جانب، وغالبية الشعوب تغرد في جانب آخر. ورأينا خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وخيار بريكست الذي عده الكثيرون عنوانا لهذه الشعبوية، وظهور خيرت فيلدرز في هولندا ومارين لوبن في فرنسا، وفي ألمانيا فراوكهبيتري وحزبها البديل من أجل ألمانيا، وتيارات يمينية في أسبانيا واليونان وأوروبا الشرقية.

وسطع الانقسام بانتخاب الشعب الأمريكي الرئيس دونالد ترامب. وأشدد هنا على أنه رئيس منتخب وهذا هو عين ما نحن فيه. وبتنا نرى مواجهة مقبلة لا هوادة فيها بين الشعبوية والشعبوية أولا. فترامب يرى في رئيس كوريا الشمالية الشيوعي الشعبوي خصما لدودا قد يخوض حربا نووية للقضاء عليه، وليس واضحا كيف سيجري هذا لكن التصعيد يمضي قدما.

والباحث أحمد خالص الشعلان استبعد هذا السيناريو مبينا أنّ المواجهة الكونية مكلفة للعالم الغربي، وأظن أن ليست الولايات المتحدة لوحدها وإنما الغرب كله تقريبا يعتمد على ستراتيجية ديناميكية مفادها "لا تحصر عدوك عند الزاوية. فمع أن المواجهة الكونية قد تؤدي فعلا إلى فناء العدو ولكنها في الوقت نفسه قد تغيّب عن ناظر (التيار الشعبوي) استشراف ما وراء أكمة المد الإسلامي الأصولي من مخاطر.

المشهد الإسلاموي مشهد براغماتي بامتياز، إذ نجح في دمج الخطاب الشعبوي بصناعة نخبة سياسية جديدة خرجت من منابر المساجد والحسينيات والتكايا. الإسلاموية السنية، ممثلة في الإخوان المسلمين، هي السابقة تاريخيا، لكن الإسلاموية الشيعية وتصدير الثورة هي نتاج حركة العلماء في إيران التي نشطت مطلع القرن العشرين وبلغت أوجها إبان ثورة مصدق، وبالتالي هي سابقة تاريخيا للإسلاموية السنية أو معاصرة لها.

صناعة غربية مقصودة

بنفس الاتجاه، يمضي مرشد الإخوان المسلمين في تركيا رجب طيب أردوغان، مصمما كما يبدو على أن يصنع جمهورية إسلامية سنية تركية تنأى بنفسها عن علمانية أتاتورك، وسنرى قريبا مصانع إنتاج الشيوخ تنتشر من مناطق غازي عينتاب وديار بكر إلى ما حولها.

وأفرز الاستفتاء على التعديلات الدستورية بوضوح الانقسام المجتمعي الحاد في هذا البلد، فالمدن وضمنها العاصمة أنقرة وإسطنبول تقف ضد المشروع الإسلاموي، وتؤيد أتاتورك ونهجه، فيما الريف وأقاليمه مع مشروع أردوغان بشكل مطلق. وهذا يطابق تماما المشهد في إيران، فسكان المدن هم من قادوا الثورة الخضراء عام ٢٠٠٩، وسكان الريف يدعمون التيار المحافظ والانقسام المجتمعي ما برح يتعمق.

ويعزو الكثيرون هذا التوتر القائم إلى نظرية المؤامرة، ويضعون الغرب في موقع المنتج للتيارين، الأسلاموي والشعبوي على حد سواء. ويرى أحمد خالص الشعلان "أنّ الغرب قادر باستمرار على اختلاق 'قوى' تدير له لعبة الأمم في المنطقة دون أن تدري تلك 'القوى' أنّ الغرب هيأ لها الحاضنة والعوامل الموضوعية لظهورها. وهكذا خُلقت جماعة الإخوان وحزب الدعوة وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية والعشرات من التنظيمات الشبيهة في سوريا والعراق".

لعل قمة الغموض تتجسد في التشابه بين الإسلامويين والشعوبيين، تشابه يراه البعض بمستوى التداخل في المواقف والتوقعات، فحين هاجمت سلطات الحكومات العربية الإسلامويين وطاردتهم، لجأوا إلى الغرب، ولا عجب أن نجد قيادات الإخوان المسلمين والقيادات الشيعية الإسلامية ما زالت محترمة مرفهة تعيش في الغرب، بل إنّ الغرب ما برح يشن حربا إعلامية ضد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لأنّه يحارب الإخوان.

ولا أحد ينسى تلك الصورة التاريخية لرجل الدين آية الله خميني وهو ينزل من الطائرة الفرنسية ويده على كتف طيارها ليُسقط إمبراطورية شاه إيران محمد رضا بهلوي وهو مازال في السلطة وفي أوج قوته، هكذا بكل بساطة بعد أن سحبت الولايات المتحدة بشكل غامض البساط من تحت قدمي الشاه أقرب حلفائها في المنطقة لسبب مازال مجهولا. اليوم وفي عصر العولمة تنامت قدرات القوى الإسلاموية، فبات الإخوان المسلمون يؤسلمون أوروبا، ويملكون لوبيا نافذا اخترق أعلى مراكز القرار في أوروبا، فيما تقوم الأحزاب الشيعية الإسلاموية بتبني مشروع تشييع أسلمة أفريقيا ساعية لتكريس مفاهيم الدول الدينية في الشرق الأوسط، في حلم بنشر سلطة ولاية الفقيه على أوسع مساحة جغرافية ديموغرافية جيوسياسية ممكنة.

*كاتب عراقي

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٤/٢٢ :

قناعات الديمقراطية وأقنعتها

*د. السيد ولد أباه

أحد السيناريوهات المطروحة في انتخابات فرنسا الرئاسية الأسبوع المقبل، هو فوز «جان ليك مالانشون»، المرشح «اليساري الراديكالي»، واليمينية المتطرفة «مارين لوبن» في الشوط الأول من الانتخابات، في الوقت الذي انهارت الأحزاب التقليدية الكبرى، التي تقاسمت النفوذ والسلطة في فرنسا منذ بدايات القرن العشرين.

ليست الظاهرة خاصة بفرنسا، بل هي ملاحظة في كل البلدان الغربية التي تعيش أزمة تحول ديمقراطي في مستويات عديدة، سواء تعلق الأمر بطبيعة المسار الانتخابي، أو تركيبة الأحزاب السياسية، أو نمط العلاقة بين الحقل السياسي والحركية الاجتماعية العامة. لقد لخص «بيار روزنفالون» هذا الواقع بقوله:«إننا نعيش في بلدان ديمقراطية، لكننا لا نعيش تحت الديمقراطية»، وهو يعني بهذه المقولة، الانزياح المتزايد بين الأشكال الإجرائية للتنظيم والانتخاب ونمط الممارسة السياسية العملية، أي نظام الحكم الذي لم يعد يخضع في أدائه للمبادئ الديمقراطية.

والواقع أن سحر الديمقراطية، من حيث هي مثال الحرية والمساواة، قد غطى دوما على الإشكالات العويصة التي تطرحها نظريا وعمليا، بحيث نادرا ما يتم الوقوف عند أسباب تفرد المجتمعات الأمريكية الشمالية والأوروبية الغربية بهذا النموذج في نسخته المكتملة، والوقوف في ما وراء هذا الإشكال عند قدرة هذا النموذج في سياقه الأصلي على الاستمرار.

صحيح أن النظرة الليبرالية الكلاسيكية واكبها دوما إيمان قوي بأن الديمقراطية التعددية هي مصير البشرية التاريخي، وهي التعبير الموضوعي عن قيم الحداثة والعقلانية والتحرر الإنساني، بيد أن الفكر الليبرالي ذاته انتبه مبكرا إلى التعارض شبه الثابت بين مثال الديمقراطية التحرري وقدرتها على التجسد في هياكل مؤسسية تضمن المساواة الاجتماعية، وتلغي الهيمنة والتحكم الفردي. ولقد كان عالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر» يقول إن الديمقراطية هي في آن واحد نظام عقلاني حر ومنظومة لشرعنة الهيمنة.

في مقولة الديمقراطية معنيان متعايشان، وليسا متلازمين بالضرورة: معنى المشاركة الذي هو من آليات التنظيم السياسي، ومعنى الحرية الذي لا ينحصر بالضرورة في الحرية السياسية بمعناها التمثيلي

الانتخابي، أما الامتزاج بين القيم الليبرالية ونظام المشاركة التعددي، فهو الخصوصية الكبرى للتجربة الغربية الحديثة والتساؤل مطروح حول استمراريته.

في كتابه المهم «حياة وموت الديمقراطية»، يذهب الفيلسوف الأسترالي «جون ماكين» إلى أن الديمقراطية من حيث هي نظام سياسي ليست جديدة، ولا هي إنتاج غربي، فلقد نشأت في شكلها المباشر (المجالس التداولية) في الهلال الخصيب، كما أنها ظهرت في شكلها التمثيلي في شبه الجزيرة الأيبرية في القرن ١٢ «هبة إسلامية للعالم الحديث»، وما نشهده اليوم هو انتهاء الديمقراطية التمثيلية التي ارتبطت بعصر المطبعة، أي الكتاب والجريدة والبريد، وانبثاق «ديمقراطية الرقابة»، التي تتناسب مع المجتمعات المتشبعة إعلاميا، حيث تزعزعت كل الهياكل السياسية التقليدية.

ما يبينه «ماكين» هو أن الديمقراطية الليبرالية ليست الشكل الوحيد الممكن لربط الحرية بالمشاركة، فثمة اليوم ديمقراطيات تمثيلية تنتفي فيها الحريات السياسية (روسيا)، وثمة ديمقراطيات تتحقق فيها أعلى نسب المشاركة، دون نظام انتخابي تعددي (الصين مثلا)، وهناك ديمقراطيات ليبرالية من حيث طبيعة النظام السياسي، وإن كانت بنياتها الاجتماعية تراتبية تنعدم فيها المساواة الاجتماعية (الهند مثلا).

ما تتميز فيه الديمقراطيات الغربية ليس إذن نمط المشاركة وحجمها، فكل الدراسات الاجتماعية أثبتت أن الكفاءة الإدماجية في الديمقراطية التعددية لا تختلف كميا ولا نوعيا عن الأنظمة السياسية الأخرى، وإن اختلفت قواعد وهياكل تدوير النخب السياسية والبيرقراطية، كما أن منظومة الحرية ليست متجانسة موحدة، فلا علاقة مباشرة بين الحريات الفردية، التي لا تتحدد إلا بالسلب والنفي وحرية المشاركة في طابعها المؤسسي الإيجابي، بل إن خصوصية النموذج الغربي تكمن في تجربة السلم الأهلي المستقر المتولدة عن نجاعة آليات التداول العمومي، وآليات التداول السلمي على السلطة.

المفارقة الكبرى التي نعيشها راهنا هي أن الثورة المعلوماتية الجديدة بدلا من أن توطد حركية التداول الجماعي الحر، أفضت إلى تقويض شفافية وموضوعية الحقيقة العمومية (حقبة ما بعد الحقيقة)، وبدلا من أن تعزز أطر المشاركة أضعفت كل الوسائط التنظيمية في الحقل السياسي، والخوف كله يتمحور راهنا حول رصيد السلم الأهلي المهدد بالنزعات الشعبوية واليمينية المتطرفة الصاعدة وخطر الإرهاب الزاحف.

*كاتب وأستاذ جامعي من موريتانيا

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٤/٢٣ :

أخلاق الساسة الشعبويين و.. فسادهم !

*وحيد عبدالمجيد

يعتمد خطاب الاتجاهات القومية الشعبوية الصاعدة في أوروبا والولايات المتحدة على مزيج عشوائي من المكونات الاجتماعية– الثقافية في مرجعيات محافظة و "نيوليبرالية" تحتل مسألة الأخلاق الفاضلة مكانة مميزة فيها. تتفاوت أهمية هذه المكانة من اتجاه إلى آخر، وتبدو محورية في بعض الاتجاهات التي ترى السياسة تعبيراً عن منظومة اجتماعية – أخلاقية تقوم على الأبوية والتراتبية، لا التفاعل والمساواة، وتربط الحكمة بمرور الزمن وليس بتراكم المعرفة، وتجعل الأكبر سناً أكثر حكمة، والرجل أوفر عقلاً!

غير أن هذه المنظومة الاجتماعية – الأخلاقية، التي تُنتج خطاباً يفيض بأحاديث الفضيلة والنزاهة والشرف والصدق والأمانة، هي ذاتها التي تفرز قادة سياسيين يخالفونها في ممارساتهم من دون أن يرفّ لهم جفن، أو يشعروا بتناقض بين ما يقولونه وما يفعلونه. وربما يرجع ذلك إلى تعودهم أن يمنحوا أنفسهم الحق في تقييم الناس وفق مدى قربهم من تلك المنظومة أو بعدهم عنها، ولا يتصورون أن يكونوا موضع محاسبة. وقد يعود تناقضهم هذا أيضاً إلى إحساس يُلازم من ينصبون أنفسهم حراساً للأخلاق والفضائل، وهو أن الباطل لا يأتيهم من بين أيديهم ولا من خلفهم، وأن الحق والصواب دوماً ملك يمينهم. وهذه سمة نجدها أيضاً في أولئك الذين يعتبرون أنفسهم حراساً للأديان، أو للدول والأوطان، ويتشدقون طول الوقت إما بنصوص دينية أو بشعارات وطنية، ويستسهل بعضهم أو كثير منهم تكفير المختلفين وتخوينهم.

ومثلما يتاجر حُراس الأديان بما يُفترض أن يسمو به من يحب دينه، ويدغدغ حُراس الأوطان مشاعر الخائفين على بلادهم بنزعة وطنية لا يجوز احتكارها، يستغل حُراس الأخلاق أزمات تواجه مجتمعاتهم للزعم بأنهم يملكون حلها حين يعتلون السلطة، أو لصرف الانتباه عن فشلهم حين يكونون في الحكم بدعوى أن المشكلة في أخلاق المجتمع، وليست في سياساتهم.

وكثيرة هي الممارسات الدالة على ذلك خلال القرنين الأخيرين اللذين دخل العالم فيهما عصر التفاعلات الحديثة. لكنّ قادة شعبويين يضيفون إليها في المرحلة الراهنة جديداً في مجال الفساد واستغلال المال العام وانتهاك حرمته التي تحميها القواعد الديموقراطية والثقافة الليبرالية. والحديث، هنا، عن شعبويين في دول ديموقراطية تقوم نظمها السياسية على القانون والمحاسبة والشفافية، وليس عن نظرائهم في بلدان يُعدّ الفساد أحد المكوّنات اللصيقة بسلطات حكمها.

تتجلى ظاهرة الفساد الشعبوي في الانتخابات الفرنسية التي تجرى جولتها الأولى اليوم، بعدما ظهرت في الانتخابات الأمريكية التي حملت إلى البيت الأبيض رئيساً شعبوياً مطعوناً بذمته المالية. وبين المتنافسين في فرنسا مرشحة شعبوية أصيلة، ومرشح امتطى جواد الشعبوية لعله يأخذه إلى الإليزيه، والاثنان متهمان بقضايا مالية.

ولا يخفى أن الصورة الأخلاقية التي طالما رُسمت للمرشح فرانسوا فيون، بوصفه رجلاً مستقيماً وصادقاً ورب عائلة مستقرة، كانت أحد عوامل فوزه في الانتخابات التمهيدية لحزب الجمهوريين. ويمكن لمثل هذه الصورة أن تُحدث أثراً بالغاً في لحظة أزمة تهز أركان المجتمع. غير أن هذه لم تكن أكثر من صورة مصنوعة لم تلبث أن توارت حين كُشفت فضيحة الوظائف الوهمية لزوجته واثنين من أبنائه، وفضائح مالية أخرى.

وكذلك الحال بالنسبة إلى المرشحة مارين لوبن التي رُسمت لها صورة الزعيمة الصالحة القادمة من خارج مؤسسة تقليدية أصابها الفساد. فهي متهمة بدورها باختلاس مال عام، لأنها منحت حارسها الشخصي وظيفة وهمية في البرلمان الأوروبي. كما خصصت مبالغ كبيرة من أموال الاتحاد الأوروبي لمساعدتها من دون وجه حق بين ٢٠١٠ و٢٠١٦.

وتدخل هذه الاتهامات أخلاقياً، كما قانونياً، في باب الفساد سواء تم تكييفها بوصفها اختلاساً أو إساءة استغلال للنفوذ أو انتهاكاً لمعايير الشفافية أو حتى إخلالاً بالواجبات العامة.

وفضلاً عن الفساد، يتشارك فيون ولوبن في انتهاك إحدى أهم القواعد الديموقراطية والمبادئ الأخلاقية في آن، عبر محاولة إخفاء الحقيقة، واحتقار القضاء والهجوم عليه. فقد هاجم فيون النظام القضائي، وشكَّك في منظومة للعدالة يحلم كثير من شعوب العالم بمثلها. وظهر تهافته الأخلاقي عندما أقدم وزير الداخلية برونو لورو على الاستقالة حين كُشف النقاب عن تورطه في فضيحة وظائف وهمية مماثلة. كما استخفت لوبن بالمعلومات الدالة على فساد في ممارساتها، ورفضت المثول أمام القضاء إلا بعد انتهاء الحملة الانتخابية، سعياً إلى تجنب ثبوت ما ينبغي أن يعرفه الناخبون أو يتحققوا منه قبل الإدلاء بأصواتهم.

ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى الرئيس ترامب الذي يثير سلوكه المشتبه في مخالفته قواعد النزاهة المالية قلقاً في بعض الأوساط. وشهد يوم انتهاء المهلة المحددة للأمريكيين لدفع ضرائبهم (١٥ نيسان – أبريل الجاري) بضع تظاهرات رمزية للمطالبة بإعلان سجلاته الضريبية. والحال أنه ربما يكون في إمكان ترامب أن يتكيف بدرجة أو بأخرى مع المؤسسة السياسية الأمريكية. وقد يبتعد عن شعبويين أوروبيين معدومي الحس الإنساني عندما تحرك ضميره في جريمة قصف بالكيماوي على رغم لا مبالاته بجرائم يومية لا تختلف إلا في نوع السلاح المستخدم في ارتكابها. ولكنه لا يستطيع أن يخرج من جلده المكسو بمزيج من الفساد والكذب واحتقار المختلفين، فضلاً عن الاستهانة بقيم إنسانية راسخة في الثقافة الليبرالية.

وفضلاً عن شبهات في شأن بعض تعاقدات مؤسسته الاقتصادية المتشعبة مع شركاء معروفين بفسادهم، فُتح تحقيق منتصف العام الماضي حول فساد مالي في مؤسسته الخيرية التي أُنشئت في ١٩٨٧ من دون أن تُسجل في المكتب الخاص بهذا النوع من المؤسسات، ما جعل جمعها التبرعات نوعاً من الاحتيال، وفق وصف استخدمه بعض القانونيين.

ولا تقتصر شبهة تضارب المصالح على ترامب، بل تمتد إلى ابنته إيفانكا وزوجها اللذين يديران استثمارات كبيرة، على رغم أنهما يعملان معه رسمياً في البيت الأبيض.

وليست هذه إلا مجرد أمثلة على تهافت المنظومة الاجتماعية– الأخلاقية التي يحترف ساسة شعبويون استخدامها لاستغلال أزمات حادة في مجتمعاتهم تدفع بعض الفئات الاجتماعية إلى البحث عن بديل يتوسمون أنه صالح أو نزيه أو شريف لمجرد أنه قادم من خارج المؤسسة السياسية التي فقدوا الثقة بسلامتها، أو قادر على التنصل من تاريخه فيها والانقلاب عليها.

*صحيفة ((الاتحاد)) ٢٠١٧/٤/٢٣ :

الشعبوية من فوهة البندقية

*سلومير سيراكوسكي

حتى الآن، تمثلت الثورة المضادة غير الليبرالية لرئيس الوزارء الهنغاري فكتور أوربان، ورئيس حزب القانون والعدالة البولندي ياروسلاف كازينسكي، في استهداف القضاء المستقل والصحافة العامة –وفي حالة حكومة أوربان، حتى الجامعات الخاصة مثل جامعة بودابست لوسط أوروبا. ولكن، أصبح يبدو الآن أنه حتى القوات المسلحة قد تصبح تحت سيطرة حزب سياسي واحد. ففي بولندا يقوم حزب القانون والعدالة بتنفيذ إعادة تنظيم ثوري للجيش لم تشهد له بولندا مثيلاً منذ فرض الحكم الشيوعي.

ويكشف البيان الختامي الأخير لوزارة الدفاع عن حجم التغييرات التي يطالب بها حزب القانون والعدالة، بالإضافة إلى الأسس السياسية لذلك. وقال البيان: "قام وزير الدفاع أنتوني ماسيرويزتش بإجراء تغييرات واسعة النطاق في الموظفين على أعلى مستويات الوحدات العملياتية، وذلك باستبدال الضباط الذين تم اختيارهم من حزب المنبر المدني". كما شملت تلك التغييرات في الأركان ٩٠ ٪ من المناصب القيادية، و٨٢ ٪ من الأركان العامة.

إن ادعاء كازينسكي بأن الضباط الذين تم فصلهم الآن كانوا مرتبطين بحزب المنتدى المدني (الحزب الحاكم السابق) لا أساس له من الصحة. وقد أشار ميروسلاف روزينسكي، القائد العام للقوات المسلحة البولندية، بعد صدمة فصله من الخدمة إلى تفاهة ادعاء كازينسكي، حيث قال أنه حصل على نجمته الأولى من الرئيس ألكسندر كواسينسكي، والثانية من ليخ كازينسكي، والثالثة من برونيسلاف كومورفسكي، وكان كومورفسكي فقط من حزب المنتدى المدني.

كما منع ماسيرويزتش الضباط العسكريين من أن يتعاملوا مباشرة مع الرئيس البولندي أندرزيتش دودا، على الرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة بموجب الدستور البولندي. وقد نفذ دودا بشكل أمين كل أوامر كازينسكي.

حتى قبل هذه التغييرات الأخيرة، أصاب التوتر العلاقات المدنية–العسكرية بشكل متزايد منذ أن تولت حكومة حزب القانون والعدلة مقاليد الحكم في العام ٢٠١٥. وقد أشار الحزب قبل توليه مقاليد الحكم بأن يتولى ياروسلاف جوين –وهو وزير معتدل سابق من حزب "معاً" البولندي المتحالف مع حزب القانون والعدالة– مهام وزارة الدفاع. ولكن، عندما أعلنت الحكومة الجديدة عن تشكيلتها، تم تعيين ماسيرويزتش –وهو أحد كبار السياسيين المتشددين في بولندا– بدلاً منه.

أثناء توليه مهام منصبه، قام ماسيرويزتش بدعم "مجموعة سمولينسك" التي تروج للقصة الخيالية القائمة على الشك والارتياب، والتي تدعي أن رئيس المجلس الأوروبي، دونالد تاسك، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين هما المسؤولان عن تحطم الطائرة سنة ٢٠١٠، والذي أودى بحياة الرئيس البولندي آنذاك، ليخ كازينسكي، وهو شقيق كازينسكي، بالإضافة إلى مصرع ٩٥ شخصاً آخرين. وفي مؤتمر الأمن في ميونخ لهذا العام، أشار ماسيرويزتش إلى تحطم الطائرة والتدخلات الروسية في أوكرانيا معاً، كأمثلة على العدوانية الروسية التي تجعل وجود "الناتو" ضرورياً. وبعد ذلك دعا الناتو إلى المساعدة في إجراء تحقيق في موضوع تحطم الطائرة، على الرغم من أن الناتو توصل منذ فترة طويلة إلى أن تحطم الطائرة كان عبارة عن حادث، ولذلك لم يكن من المفاجيء أن الناتو لم يأخذ طلب ماسيرويزتش على محمل الجد.

بعد فترة قصيرة من توليه المنصب، استحق ماسيرويزتش لقب "وزير نزع التسليح الوطني"، بعد أن ألغى عقداً تم التفاوض عليه بعناية لشراء ٥٠ طائرة مروحية من طراز كاراسيل من الشركة المصنعة "إيرباص" لصناعة الطائرات المروحية. ونتيجة لذلك، قام الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بإلغاء زيارة مخطط لها سابقاً لبولندا. وجاء رد ماسيرويزتش من خلال إعلان أن بولندا سوف تشتري طائرات مروحية جديدة من الولايات المتحدة

الأمريكية فقط، ليعلن بعد ذلك بفترة قصيرة أن بولندا سوف تنتج طائرات مروحية خاصة بها مع أوكرانيا، أو ربما تعيد التفاوض مع شركة "إيرباص". كما تسبب ماسيرويزتش في المزيد من الإحراج الدبلوماسي عندما وجه اتهامات زائفة إلى فرنسا ببيع سفينتين هجوميتين من طراز "ميسترال" لمصر من أجل تسليمهما لروسيا في انتهاك للعقوبات الدولية.

كما قام ماسيرويزتش بشكل منهجي بإذلال العسكريين البولنديين. والمتحدث الرسمي باسمه ورئيس موظفيه هو مساعد صيدلاني سابق يبلغ من العمر ٢٦ عاماً، ولا يحمل شهادة جامعية، يدعى بارتلوميجي ميسيفيتش. وفي كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥، طلب ماسيرويزتش من ميسيفتيش إصدار أمر للشرطة العسكرية البولندية باقتحام مركز للاستخبارات المضادة تابع للناتو في وارسو في وقت متأخر من الليل. وبلغت تلك الواقعة ذروتها عندما قام مكتب الادعاء العام البولندي (والذي يعد تابعاً للحكومة) بفتح تحقيق بالموضوع.

لكن أكثر الأحداث الصادمة كانت عندما زار ميسيفيتش وحدات عسكرية وطلب من الجنود والضباط تحيته ومخاطبته بلقب وزير، وهو شرف لا يعطى عادة لمن هم في منصبه. وعندما رفض ذلك الجنرال والدمار سكريزبزاك –القائد السابق للقوات البرية البولندية والفرقة متعددة الجنسيات في جنوب العراق– تم فصله فوراً من المعهد العسكري لتقنية التسليح.

هناك سبب مقنع واحد لوجود متشدد مثل ماسيرويزتش في مثل هذا المنصب المهم، ولقطع علاقات رئيس موال مع الجيش، هو أن كازينسكي يحتاج إلى شخص لن يتردد في استخدام الجيش لقمع الاحتجاجات العامة عند الحاجة. وكما أشار راديك سيكورسكي الذي كان وزير دفاع في حكومة المنتدى المدني السابقة، فإن "مثل هذا النوع من السلوك يأتي عادة من أناس يعتقدون بأن من الممكن استخدام الجيش من أجل الاحتفاظ بالسلطة".

كما اتهم آدم ميشنيك، رئيس تحرير الصحيفة اليومية المحلية "جازيتا وايبورسزا" الرئيس الحالي لحكومة حزب القانون والعدالة بتنفيذ "انقلاب بطيء"، وهو شكل من أشكال "البوتينية". وفي واقع الأمر، حتى نفهم سبب سعي حزب سياسي إلى التحكم المباشر في الجيش، يجب علينا أن ننظر إلى روسيا وتركيا.

بترقية ماسيرويزيتش إلى هذا المستوى، يكون كازينسكي قد جلب لنفسه مشاكل جديدة. ويتمتع ماسيرويزيتش، بصفته "الكاهن الأكبر" لمجموعة سمولنك، بدعم قوي من راديو ماريا، وهو إذاعة تملكها الكنيسة ولديها نفوذ بين الكاثوليك المتشددين. وبسبب هذا الدعم، سيكون ماسيرويزتش المسؤول الوحيد من الوزارة الذي يمكنه أن ينجو من عدم التقيد بتعليمات كازينسكي.

وكان ذلك واضحاً عندما أعلن ماسيرويزتش عن إحدى مفاجآته مؤخراً، والمتمثلة في الحد من دور بولندا في يوروكوربس، وهي وحدة عسكرية مدمجة تم إنشاؤها على أساس قوات أساسية تضم لواءاً فرنسياً–ألمانياً. وقد دعا كازينسكي منذ فترة طويلة إلى ستراتيجية دفاعية أوروبية مشتركة، مما يعني أن قرار ماسيرويزتش يوحي بأن هناك شيئاً غريباً يحصل في حزب القانون والعدالة. وبالنظر إلى مخاوف الأمن الوطني البولندية، فلماذا يحتاج ماسيرويزتش إلى المخاطرة بعلاقات بلاده مع حلفائها من خلال استدعاء ١٢٠ ضابط بولندي في يوروكوربس، التي يوجد مقرها الحالي في ستراسبورغ؟

أحد التفسيرات المحتملة هو أن استهداف ماسيرويزتش للضباط أدى إلى نقص في أعداد الضباط. ومن الصعب التنبؤ بما إذا كانت قيادة حزب القانون والعدالة تحاول أن تملأ الجيش بالموالين، أو أنها تناور لتسرد السيطرة مرة أخرى من ماسيرويزتش.

*مؤسس حركة "كريتيكا بوليتيكشنا" في بولندا، وهو مدير معهد الدراسات المتقدمة في وارسو.

*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/٤/٢٣ :

تقوية الحكومة بلا انقلاب أو مظاهرات

*عادل درويش

في ٣٠ ساعة فقط قدمت تيريزا ماي، لدارسي السياسة (وبخاصة المهتمون بتطوير الديمقراطية والإصلاح في العالم بأسره درساً حول كيفية العمل في الديمقراطيات البرلمانية، وتقوية السلطة في مواجهة التحديات بأساليب ديمقراطية بلا ثورات وانقلابات، وانتفاضات جماهيرية بتسميات فصول السنة.

٣٠ ساعة بين إعلانها المفاجئ الثلاثاء الرغبة في إجراء انتخابات في ٨ يونيو (حزيران)، وبين موافقة برلمان يتضرر أعضاؤه من الإجراء. حل البرلمان قبل خمس سنوات (أي في يونيو ٢٠٢٠)، يتطلب تعديل القانون ٢٠١١ لتثبيت الدورات البرلمانية Fixed Term Parlemnts Act 2011، الذي حدد فترة الدورة البرلمانية بخمس سنوات. قبلها كان يمكن إجراء الانتخابات في أي وقت، كسحب الثقة من الحكومة بأغلبية الأصوات (ويكفي صوت واحد كما حدث عام ١٩٧٩ للحكومة العمالية بزعامة جيمس كالاهان) أو اضطرار رئيس حكومة أقلية إلى زيادة عدد المقاعد. فمجلس العموم مكون من ٦٥٠ مقعداً، ولا تستطيع حكومة لها أقل من ٣٢٦ مقعداً تمرير أي قوانين بلا عقد صفقات وتقديم تنازلات لكتلة أو كتل أخرى من الأحزاب (حالياً عشرة أحزاب بجانب خمسة من المستقلين، ورئيس البرلمان وهو من المحافظين، لكنه محايد لا يمكنه التصويت، وهناك مقعد شاغر – ويمكن للقراء معرفة المزيد على الرابط التالي (https:--goo.gl-CA6KGc). تضطر حكومة الأقلية أحياناً إلى انتخابات جديدة على أمل زيادة عدد المقاعد، مثلما فعلت الحكومة العمالية بزعامة هارولد ويلسون في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٤.

كانت فازت بأكبر عدد من المقاعد (٣١٠) في انتخابات فبراير (شباط) ١٩٧٤، بينما تناقصت مقاعد المحافظين إلى ٢٩٧، وحتى بتحالف ويلسون مع الأحرار أعطى حكومته ٣١٥ مقعداً فقط، أي ١١ أقل من أغلبية تمرير أي مشروعات.

انتخابات أكتوبر ١٩٧٤ أعطت حكومة ويلسون ٣١٩ مقعداً، وظلت حكومة أقلية، لكن الأحرار بزعامة جيريمي ثورب (١٩٢٩ – ٢٠١٤) فازوا بـ١٣ مقعداً، وجاء اتفاقهم (اتفاق على التصويت عرف بـ lib - lab pact، أي تحالف بين العمال والليبراليين) مكّن الحكومة العمالية من الاستمرار لأربع سنوات وسبعة أشهر. وأحيانا ما يكون أداء الحكومة الجيد في الاقتصاد مع ضعف المعارضة وتناقص ثقة الشعب في سياستها البديلة، سبباً في ارتفاع شعبيتها في استطلاعات الرأي، وهنا ينتهز رئيس الوزراء فرصة ارتفاع شعبية حكومته لإجراء ما يعرف بانتخابات خاطفة، كما فعل جون ميجور في ١٩٩٣.

مزجت السيدة ماي بين العاملين الأخيرين: الرغبة في زيادة عدد المقاعد (أغلبية المحافظين ستة مقاعد فقط، لكن ما يعرف بـ«الأغلبية العملية»، أي أحزاب أخرى تصوت معها هي ١٧ صوتاً، وهم ١٠ من آيرلندا الشمالية واثنان من المستقلين) وارتفاع شعبية الحكومة على حساب تناقص شعبية العمال (آخر استطلاعات للرأي تعطي المحافظين ٤٦ في المائة من الأصوات والعمال ٢٥ في المائة فقط، الحكومة عادة تفوز بأغلبية مريحة بـ٤١ في المائة فقط، أي يتوقع فوز المحافظين بمائة مقعد إضافية).

الانتخابات الخاطفة أيضا تربك المعارضة إذا لم تكن مستعدة لها. وهنا جاءت براعة السيدة ماي وحنكتها السياسية. فقد أبقت الأمر سراً، وقالت في تصريحات عدة للصحافة إنها ملتزمة بقانون الفترة الثابتة، وإنها لن تجري انتخابات تشغل الحكومة والناس عن التحدي الأكبر الذي يواجه المملكة، وهو المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي الذي تضمر زعامته شراً لبريطانيا. ليس لأن بروكسل تكره بريطانيا، بل لخوف زعامة الاتحاد (ممثلة في رؤساء المجلس الأوروبي، والمفوضية ورئيسها بالكامل، ورئيسَي المحكمة الأوروبية والبرلمان الأوروبي) من أن تقليد ناخبي بلدان أخرى كفرنسا (تبدأ فيها مرحلة التصويت الرئاسي الأولى اليوم – الأحد) وهولندا وألمانيا، وفيها تيارات قوية مناهضة للمشروع الفيدرالي لأوروبا.

لعبت ماي على عنصر المفاجأة" ولذلك عندما تلقينا نحن الصحافيين رسالة الإيميل للتوجه إلى داوننغ ستريت في صباح الثلاثاء بعد العودة من إجازة بضعة أيام، لم يخبرونا عن السبب. عادة ما نعرف نحن الصحافيين نوايا الحكومة قبلها ببضعة أيام. أما في شكل بيان مع اتفاق الجنتلمان التقليدي على ساعة محددة للنشر (عادة دقيقة بعد منتصف الليل)، أو تسريبات من مصادرنا الخاصة. لكن هذه المرة لم تعرف مصادرنا الخاصة نفسها بنوايا رئيستهم في المكتب. والسبب حرمان أحزاب المعارضة من إعداد خطة بديلة ومشروعات تقدم للناخب لتغريه بالتصويت لها بدلاً من الحكومة.

لكن كان على السيدة ماي التوجه للبرلمان في اليوم التالي (الأربعاء) للحصول على موافقة مجلس العموم لإلغاء قانون تثبيت الدورة البرلمانية. وحسب المرسوم الملكي للقانون، فإن إلغاءه يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء، أي ٤٣٤ صوتاً وللحكومة ٣٣٠ فقط.

لعبت ماي أيضاً بورقة بارعة قبل التصويت في جلسة المناقشة الأربعاء رداً على سؤال من أحد نواب الحكومة: «ماذا تقول رئيسة الوزراء لمن سيصوّت ضد مشروع قرار إجراء الانتخابات أو من يمتنع عن التصويت عليه؟». وردت ماي ببراعة «يعني أن أي حزب أو شخص لا يريد إجراء الانتخاب يقدم موقفاً علنياً برضائه على أداء الحكومة وثقته بها». وهنا أسقط في يد المعارضين" وفاز مشروع الحكومة (قدمه زعيم الأغلبية ديفيد لديننغيتون ويعرف بزعيم المجلس leader of the house، وهو منصب وزاري وله مقعد في مجلس الوزراء) مساء الأربعاء بـ٥٢٢ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً للرافضين، وامتنع نواب الحزب القومي الاسكوتلندي (٥٤) عن التصويت. رئيسة الوزراء قالت في إعلانها الانتخابات إن هناك قوى كبيرة تريد إحباط إرادة الشعب بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي إضعاف موقف الحكومة في المفاوضات مع بروكسل.

كما ان حزب العمال، المعارضة الرسمية للحكومة، يهدد بأنه لن يمنح الحكومة الثقة عند التصويت على صيغة الاتفاق النهائي مع أوروبا" ولذا فزيادة عدد المقاعد، وبخاصة مع وجود عدد من نواب الحكومة مؤيدين للبقاء تحت هيمنة بروكسل، سيمنحها ورقة قوية للتفاوض مع أوروبا. وبالفعل ارتفع الجنيه الإسترليني، وأصاب القلق زعماء الاتحاد فور موافقة مجلس العموم مساء الأربعاء. وصدرت صحف الخميس بصور للسيدة ماي تعيد للأذهان صورة السيدة الحديدية الليدي ثاتشر، أقوى رئيسة وزراء، تعيد للأذهان هيبة بريطانيا العظمى منذ خروج السير ونستون تشرشل من داوننغ ستريت في ١٩٥٥.

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٤/٢٣ :

كلام عن الإغراء الدكتاتوري

*الباحث المغربي سعيد ناشيد

درءا للمعاندة التي تمنع الإنصات وقد تبعث على التبلد أحيانا، لا بأس بأن نبدأ الكلام من آخر السجال، فنعترف لمن يعنيه الأمر بأن نجاح رجب طيب أردوغان في إحكام السيطرة على مفاصل الدولة التركية بصفة شبه نهائية قد يمثل منذ الآن نوعا من الإغراء التعويضي الجذاب بالنسبة إلى شعوب كان حالها ولا يزال يشبه حال الأيتام في مأدبة اللئام، شعوب تفتش في مشارق الأرض ومغاربها عن "آباء" يَصلحون للاستعارة، من باب التعويض الرمزي عن الشعور بالهزيمة الحضارية والإحباط الجماعي وفقد البوصلة. وكما يبدو فليس ثمة اليوم من هو أكثر جاذبيّة من الخطيب المفوّه أردوغان الذي عرف كيف يحكم قبضته الحديديّة على الرقاب باستعمال التحدي الخطابي للغرب كما توحي خطبه الهوجاء، وكما كانت لعبة عتاة الطغاة العرب على الدوام. من يزعم بأن العرب وحدهم من يمثلون ظاهرة صوتية؟

أردوغان فَهم نفسية شعوبنا وأدرك المطلوب منه، منذ غضبته الشهيرة على شيمون بيريز في منتدى دافوس عام ٢٠٠٩. بحيث ظهر كما أحبّ الناسُ البسطاءُ أن يظهر لهم: رجل مسلم يخاف الله، ويغضب لأجل الله، فلا تهمّه في ذلك لومة لائم، ولا يقيم وزنا لخسارة بعض المنافع الدنيوية.

سنحاول الكشف عن قوة الإغراء الدكتاتوري، ثم نكشف عن حدوده أيضاً، بل نكشف عن خطورته، قبل أن نعود تدريجيا إلى منطلق التحليل، حيث نبتغي نقض القضية التي نرافع من أجل نقضها.

قبل ذلك دعنا نعترف بأن القيم المرجعيّة في آخر التحليل مسألة اختيارات أكثر ممّا هي مسألة خاضعة للاستدلال العقلي المنطقي. مثلا حين نقاوم تزويج القاصرات أو نرفض تشغيل الأطفال، فإننا ندرك أن الأمر متعلق بمشاعرنا الإنسانية المتحضرة أكثر ممّا هو متعلق بالاستدلال المنطقي. ولأن القيم ذات بعد وجداني فإن امتلاكها لا يحتاج إلى مجرد ذكاء عقلي، وإلا فالكثير من الأذكياء لا يتورعون عن تبني القيم الأكثر تطرفا. هنا تكمن مخاطر نمط من التعليم يركز على تنمية العقل الأداتي على حساب العقل النقدي. بالعودة إلى أردوغان دعنا نقُل كلاما واضحا:

قد تنجح الدكتاتوريات في تحقيق نسبة نمو اقتصادي قد تكون مبهرة في بعض الأحيان (ألمانيا النازية، روسيا الستالينية، الصين الشعبية)، لكن ذلك ليس حجّة على كفاءة الدكتاتورية.

قد تقود الإرادة الشعبية وصناديق الاقتراع إلى صعود أسوأ أنواع الدكتاتوريات (هتلر مثلاً) لكن ذلك ليس حجّة على مشروعية الدكتاتورية. من المؤكد أن الدكتاتورية تغري مستويات اللاوعي الجمعي للشعوب وذلك لثلاثة اعتبارات عميقة:

أوّلاً، إنها تحيي ذكرى "أب العشيرة البدائية"، وتخفي من ثمة الشعور باليُتم الحداثي. وهو شعور لا يتحمله إلا من كان على درجة عالية من الوعي بالكرامة الفردية.

ثانيا، إنها تمنح الشعور بالأمن، والأمن هنا بمعناه الوجودي. فإن التفكير في المستقبل والمصير ونوائب الدهر وتقلبات الزمن أمر متعب في كل أحواله، لذلك تريحنا الوصاية الدكتاتورية من هذا التعب. وهو تعب لا يتحمله إلا من كان على قدر عال من الشعور بالمسؤولية الفردية.

ثالثا، إنها تساعدنا على استعادة التحكم في أبنائنا المتمردين بحكم أعمارهم. وهو تمرد لا تستوعبه إلا مؤسسات التنشئة التي تعمل بقدر عال من المرونة والفعالية والانفتاح. وهو ما لا توفره إلا القليل من النظم المتقدمة في العالم الحر.

الدكتاتورية تغري لأنها تعفي الإنسان من ثقل الشعور بالمسؤولية. فإن المسؤولية ثقيلة في كل أحوالها لكنها حين تشيع الخوف فهي تقتل الإنسان وتحديدا تقتل ما هو إنساني في الإنسان. ماذا عن أردوغان في آخر المقال؟

كانت منطقتنا حائرة بين خيارين اثنين لا ثالث لهما: التطرف الديني والاستبداد السياسي. وكان كل خيار من هذين الخيارين يقدم نفسه باعتباره البديل الوحيد الممكن للخيار الآخر. وبهذا المعنى كان كل خيار يستمد مشروعيته من ادعاء القدرة على درء الخيار الآخر.

أما اليوم فلعل أردوغان جمَعَ الخيارين معاً وحسم الموقف. ومن يدري؟ لربما يكون هذا الإنجاز هو الخطر القادم من الشرق هذه المرة، لا سيما عقب أفول داعش. سبقت المسلسلات التركية إلى تسطيح العقول وتبلد الأذواق، والباقي لن يكون أكثر من تدابير يتكفل بها الإسلام السياسي على طريقة الحاكمية الأردوغانية.

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٤/٢٤ :

وداعا "داعش"، أهلاً بالفوضى

*كامبل مكديارميد وديفيد كينر: الموصل وبغداد، العراق-

في صباح هادئ في أواخر شباط (فبراير)، كانت قافلة من عربات الدفع الرباعي الكبيرة وسيارات الشحن الصغيرة تمر مسرعة في أطراف شرق الموصل، بسرعة تصل في بعض الأحيان إلى ٧٥ ميلاً في الساعة على طريق مغبر. وفي داخلها يتكدس رجال مسلحون يرتدون أقنعة ويدخنون بعصبية سجائر نحيلة، بينما تنبعث من المذياع موسيقى عسكرية.

وثمة ثلاثة رجال مقيدون بشرائط من القماش، محشورون في الجزء الخلفي من إحدى سيارات الشحن، وقد سُحبت ستراتهم لتغطي رؤوسهم. وبدا الأصغر من بينهم بعمر خمسة عشر عاماً. وكان الثلاثة قد اعتقلوا قبل دقائق بعد الاشتباه في أنهم ينتمون إلى مجموعة "داعش" التي كانت قد انسحبت إلى غرب الموصل في أواخر كانون الثاني (يناير)، لكنها تركت وراءها شبكة من الخلايا النائمة.

وتابعت قافلة جهاز الأمن الوطني، فرع المخابرات العراقية، المسير إلى ضاحية ثانية. ومر أعضاء القافلة بالأزقة وركلوا بأقدامهم أبواب المنازل المشبوهة. وهذه المرة توقفت قافلة ثانية من عربات الهامفي المدرعة، التي تحمل رسماً مستنسخاً لأسود بابلية، وخرج منها جنود غاضبون ينتمون إلى الفرقة ١٦ في الجيش العراقي وهم يشهرون أسلحتهم.

صاح ضابط من الفرقة ١٦ وقد اعتراه الغضب وهو يشير إلى رجال المخابرات: "ماذا تفعلون؟ إنكم لم تنسقوا معنا".

أجابه أحد رجال المخابرات: "مهلاً! إننا نقوم بعملنا فقط!".

وبينما تخمرت المواجهة بين الجانبين، لاحظ جنود الفرقة ١٦ وجودنا.

صرخوا بنا: "لا تصورونا! سوف نصادر كاميراتكم!".

وعندما طوقت عربات الهامفي التابعة للفرقة ١٦ المكان، لم يستطع رجال المخابرات المغادرة. وقال ضابط الفرقة ١٦: "سوف تأتون معنا"، ثم رافقهم الجنود إلى نقطة تفتيش مجاورة حيث تابعوا الجدل. وبدا أن مهمة اعتقال مقاتلي "داعش" قد تنتهي إلى تنافس بين فروع القوات الأمنية العراقية، حيث الواحدة تعتقل رجال الأخرى.

أصبحت المشاهد من هذا القبيل مألوفة في المناطق المحررة من الموصل اليوم. ويستمر القتال من أجل تحرير غرب الموصل، آخر معقل حضري رئيسي لتنظيم "داعش" في العراق، لكن القوات العسكرية التي طردت المجموعة الجهادية في شرق المدينة أصبحت تتنافس الآن على النفوذ فيما بينها بدلاً من أن تتعاون للمحافظة على النظام. وتأتي الخصومة بين هذه المجموعات على حساب الجهود لمحاربة الخلايا النائمة التابعة لـ"داعش"، والتي شنت حملة من الهجمات الانتحارية في المناطق المحررة.

الآن، بعد أشهر من الإعلان عن تحرير شرق الموصل، يبدو أن هناك القليل جداً من التخطيط لاستعادة الأمن، ناهيك عن المصالحة وإعادة البناء.

وقال مستشار الأمن القومي العراقي السابق، موفق الربيعي، لمجلة فورين بوليسي: "لا توجد أي خطة لدى حكومة العراق لما بعد الموصل. لم أر أي خطة. أسلوب قيادة العراق يتم بالطيران (ليلاً)".

لكن مسؤولين عراقيين ينفون هذا الادعاء، ويقولون إنهم يطورون استراتيجية لإعادة الأمن والخدمات إلى المدينة التي مزقتها الحرب.

وقال وليد البياتي، مستشار محافظ نينوى: "من الطبيعي أن هناك خطة". وكان يشير بذلك إلى وثيقة من ست صفحات، والتي تفصل مبادرات لإعادة الإعمار واستعادة الحياة الاقتصادية للمدينة.

كما بين مسؤول أمني رفيع، طلب عدم ذكر اسمه، خطة لدى الحكومة المركزية في بغداد لتولي مسؤولية الأمن بينما تتولى الحكومة المحلية (البلدية) تصريف الشئون الإدارية اليومية.

وأضاف المسؤول: "الرؤية هي أن يكون هناك محافظ وحكومة محلية تدعمه، لكنهم سيركزون على الخدمات والشؤون المدنية. وسيكون الأمن مسؤولية الجهاز الأمني هناك، وهذا يعني أنه سيكون هناك لفترة معينة من الوقت مزيج من القوات الفيدرالية والمحلية".

من الممكن أن يعقد ذلك المزيج العلاقات بين القوات الفدرالية المنقسمة أصلاً. وتفتقر العديد من أجهزة الدفاع والمخابرات المتعددة في العراق إلى قيادة موحدة، وإلى الإجابة عن طائفة مربكة من التعيينات السياسية في وزارتي الدفاع والداخلية وفي مجلس الأمن القومي، أو مكتب رئيس الوزراء. وقال ديفيد أم ويتي، الكولونيل المتقاعد في القوات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي والذي يعتبر مرجعاً عن القوات العراقية المسلحة: "إنهم مثل الإقطاعيات، كل واحدة تنافس من أجل الموارد والسلطة".

يبدو بعض الضباط العراقيين وأنهم يفخون بهذا النقص في التعاون. وقال العقيد الركن مرتضى الشمري من الكتيبة الثانية في قوات العمليات الخاصة العراقية: "نحن لا ننسق مع أي أحد. إننا نضطلع بالتعامل مع أكثر حالات الإرهاب خطورة ونتعقب الإرهابيين وحدنا".

خلال الغارة الأخيرة، تصرف ضابط المخابرات بسرعة لنزع فتيل التوتر مع جنود الفرقة ١٦. وقام هشام محمود، نائب رئيس وحدة المخابرات في نينوى، المواطن الموصلي، بإجراء اتصالات هادئة مع ضباط رفيعي المستوى لتخفيف التوتر. وبعد مواجهة متوترة، تم التوصل إلى حل توافقي: ستقوم إحدى عربات الهامفي بمرافقة وحدة المخابرات حتى استكمال الغارة.

استلقى محمود على كرسي بسيط بعد الغارة، وكان متعباً وإنما منتشياً بفعل تقدم فريقه. وقال: "إنها مهمة شاقة، لكننا نحرز تقدماً. يجب علينا بناء الثقة مع المدنيين وتحتاج هذه الثقة إلى الدائرة كلها. عليهم أن يثقوا بنا وعلينا أن نثق بهم".

ولكن أولاً، يجب على القوات الأمنية العراقية أن تبني الثقة فيما بينها. فليست كل النزاعات يجري حلها سلمياً. وكان جدال مشابه قد حدث بين جهاز المخابرات الوطني والقوات الخاصة في الجيش العراقي، قد أسفر عن تبادل إطلاق النار ومقتل أحد أفراد القوات الخاصة في شرق الموصل.

وبالإضافة إلى التحديات الأمنية، لا يوجد هناك ببساطة عدد كافٍ من الجنود لتأمين شرق المدينة" حيث يركز العديدون على القتال في غرب الموصل.

يقول فيصل جبر، الأكاديمي من مواليد الموصل والذي عاد من الخارج لدعم ميليشيا محلية سنية: "هناك حظر للتجول عند الساعة الخامسة والنصف مساء، لكن نقاط التفتيش تصبح مهجورة في الليل". وأشار إلى أنهم يخلون نقاط التفتيش، "لأنهم إما خائفون أو كسولون".

وكان جبر يشير إلى الفرقة ١٦، القوة العسكرية الرئيسية في شرق الموصل. وكانت هذه القوة قد بنيت من بقايا الفرقة الثانية التي هربت من الموصل من دون خوض قتال في العام ٢٠١٤، وكانت تعاني دائماً من ظاهرة "الجنود الأشباح" –وهم جنود مفقودون أو متغيبون تظل أسماؤهم مدرجة في قائمة الرواتب، ويتم دفع جزء من رواتبهم أو كلها للضابط المسؤول حتى يظلوا في المنزل. وقبل سقوط الموصل بيد "داعش"، كان هؤلاء الجنود المرهقون والقلقون والذين يتحدرون من مناطق جنوب العراق الذي يغلب عليه الطابع الشيعي، بتقويض عمل نقاط التفتيش في المدينة، وسمعتهم سيئة عند الموصليين بسبب عدوانيتهم، واستهدافهم الدائم من جانب المتمردين بالتفجيرات والهجمات.

إذا أدت المنافسة بين الوحدات الفدرالية عملية استعادة الأمن للموصل، فإن دخول طائفة من الميليشيات الموالية للحكومة قد أضاف المزيد من اللاعبين المسلحين إلى حالة متفجرة أصلاً. وقد تم تكليف وحدات شبه عسكرية سنية في جلها، بما فيها قوة جابر في الموصل، بحصة ضخمة من المسؤولية عن تسيير الحالة الأمنية يوما بيوم في الموصل، لكنها تفتقر إلى القوى العاملة للإشراف شرطياً على المدينة بشكل فعال.

ومن جهتها، أسست قوات الحشد الشعبي الشيعية تواجداً لها في الموصل. وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد قال في البداية إن هذه الميليشيات الشيعية ستستثنى من المشاركة في الهجوم المضاد لاستعادة الموصل. وبينما

تتواجد معظم قوات الحشد الشعبي في الصحراء إلى الغرب من الموصل لمنع مقاتلي "داعش" من الهرب إلى سورية، فإن عدداً من المجموعات، بما فيها منظمة بدر، وقوات العباس وكتائب حزب الله، فتحت مكاتباً لها في شرق الموصل.

ويعتقد بأن ميليشيات الشبك العاملة في شرق الموصل قد عُززت بأعضاء من مجموعات الميليشيات الشيعية الخاضعة للنفوذ الإيراني. وعادة ما تشاهد هذه الميليشيات التي كان القصد منها أصلاً الدفاع عن قرى الشبك وهي تعمل خارج المدينة في المركز الحضري. وقال جابر: "غالباً ما تدخل دورياتهم الموصل خلال النهار بأعلامها ورياتها الملونة، وتحمل أحياناً مكبرات صوت تذيع نشيدهم الذي يكون في العادة حول السعي للانتقام لمقتل الإمام الحسين".

ينطوي دخول ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية على خطر تمكين لاعبين يصورون أنفسهم على أنهم الصوت الأصيل للغالبية السنية في نينوى ويصورون منافسيهم على أنهم بيادق لإيران.

وقال محافظ نينوى السابق أثيل النجيفي لمجلة فورين بوليس: "الآن، أصبحت الميليشيات الشيعية في بغداد أكثر قوة من العبادي".

وكان النجيفي قد فقد منصبه بعد سقوط الموصل وهرب إلى أربيل حيث شكل قوة من عدة آلاف من المقاتلين بموافقة حكومة كردستان الإقليمية وبدعم من تركيا. واليوم، ما يزال يحتفظ بقدر من النفوذ ويعارض العودة إلى سيطرة نفس الحكومة الفدرالية على نينوى كما كان الحال في السابق. ويقول: "الناس في الموصل لن يوافقوا أبداً على أن يكونوا بيد الشيعة أو أن يتبعوا الساسة الشيعة".

وكانت بغداد قد أبعدت حركة حراس نينوى التي يتزعمها النجيفي عن الموصل، بينما تحول مذكرة لإلقاء القبض عليه دون عودته. ومع ذلك، يحذر النجيفي من أن منع القادة السنة مثله من دخول العملية السياسية ينطوي على خطر تكرار أخطاء الماضي. وقال: "معظم هذه القوى السنية ستعمل من تحت الأرض".

وفي الأثناء، تستمر قواته في التدرب في الأراضي الكردية إلى الشمال من الموصل متوقعة أن تفشل استراتيجية الحكومة المركزية في بغداد في استعادة النظام في الموصل. وقال النجيفي: "أنا موقن أنها ستفشل. لأنها لا توجد في المدينة الآن أي خدمات ولا توجد إدارة، كما أن القوات الأمنية ضعيفة جداً".

لكن العديدين في بغداد ينظرون إلى النجيفي كعبء وليس كشريك أمني محتمل. وفي أيار (مايو) من العام ٢٠١٥، صوتت أغلبية من أعضاء البرلمان العراقي لصالح استبعاده من منصب المحافظ بسبب الفساد والتآمر في سقوط الموصل بيد "داعش". وكانت وثائق داخلية للتنظيم السابق للمجموعة قد ذكرت اسمه على أنه تعاون معها في الماضي.

وقال المسؤول الأمني الرفيع مشيراً للنجيفي: "إنه جزء من المشكلة وليس جزءاً من الحل".

تشكل الفوضى هدية لمجموعة "داعش" التي تحاول إعادة تأسيس حكمها المرعب في المناطق المحررة. وقد شنت حملة من التفجيرات الانتحارية في شرق الموصل المحرر –على الأقل نصف دزينة منذ كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وقبل يومين من غارة وحدة المخابرات العراقية، نسف عضو آخر من "داعش" نفسه عند تقاطع طرق مزدحم. وقبل أسبوع من ذلك استهدف مفجر انتحاري مطعماً شعبياً في نفس التقاطع.

كما أعاقت الحالة الأمنية الهزيلة استعادة الخدمات. وما تزال معظم المناطق من دون مياه جارية أو كهرباء أو رعاية صحية مناسبة. وقد أعيد افتتاح بعض مكاتب الحكومة لفترة وجيزة في شرق الموصل، وكان الموظفون المدنيون ينقلون من أربيل، حيث يعيشون، بالحافلات كل يوم. لكن الحافلات توقفت بعد عدة أسابيع في منتصف شباط (فبراير). وقال جابر من قوة الموصل المحاربة: "لا أحد الذهاب بسبب الحالة الأمنية".

بالنسبة لرجل شرطة يقف في نفس موقع أحدث تفجير، فإن ركل جزء من جسم مجهول بدا مثل العودة إلى الوضع القائم السابق غير القابل للإدامة. وقال الشرطي: "لقد رأيت هذا النوع من الأشياء مرات كثيرة جداً في السابق".

*(فورين بوليسي) ٢٠١٧/٤/٢٤ :

الإمارات تتمادى في طموحاتها العسكرية وانتهاكها لحقوق الإنسان

*بيل لو

الإمارات العربية المتحدة، وهي اتحاد خليجي غني بالنفط مكون من سبع إمارات، بما في ذلك دبي وأبو ظبي، تحب أن تعتبر نفسها بلدا لديه كل شيء، بما في ذلك وزارة السعادة. وفي هذا الشأن أفاد حاكم إمارة دبي ونائب الرئيس الإماراتي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بأن "السعادة الوطنية ليست أمنية، والخطط والمشاريع والبرامج والمؤشرات التي تعمل عليها وزاراتنا ستكون في سبيل تحقيق السعادة".

في الواقع، يختلف مفهوم السعادة من شخص إلى آخر. فبينما يبذل الشيخ محمد كل ما في وسعه لجعل دبي سعيدة ووجهة سياحية وتجارية معروفة، يرى نظيره خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وأمير أبو ظبي والقائد الأعلى لقوات الدفاع الإماراتية، أن السعادة تعني شيئا آخر تماما. بالنسبة للشيخ خليفة، وهو خريج جامعة ساندهيرست ومن محبي كل ما يتعلق بالمجال العسكري، يصبح مفهوم السعادة قائما على ما أطلقت عليه "فرقة البيتلز" اسم "البندقية الدافئة".

في الحقيقة، قد يساعد ذلك على تفسير الحماس المفرط لدولة الإمارات العربية المتحدة في المشاركة في عدد مذهل من المواجهات في داخل المنطقة وخارجها. في سنة ٢٠١٤، حيث وصف الجنرال الأمريكي المتقاعد، جيمس ماتيس، الذي يشغل الآن منصب وزير الدفاع في إدارة دونالد ترامب، الإمارات العربية المتحدة بـ"سبارطا الصغيرة" كما أضاف "إنهم ليسوا على استعداد للقتال فحسب، بل هم محاربون عظماء".

مجاراة القوى الكبرى

من جانب آخر، تعاملت الولايات المتحدة مع "المحاربين العظماء" منذ أوائل الحرب الأهلية السورية وذلك في محاولة منهم لدحر تنظيم الدولة. وخير شاهد على ذلك، قاعدة الظفرة الجوية، التي تقع حوالي ٢٠ ميلا (٣٠ كلم) جنوب أبو ظبي، والتي تضم ما يقارب ٣٥٠٠ جندي أمريكي. وقد استخدمت القاعدة بشكل كبير من قبل الأمريكيين لتنفيذ غارات بالقنابل. فضلا عن ذلك، نفذت أيضا قوات الجو الإماراتية عددا كبيرا من الضربات من هذه القاعدة.

وفقا لصحيفة "واشنطن بوست"، قام الجانب الأمريكي "بالتعاون مع الجانب الإماراتي، بإجراء العديد من البعثات ضد تنظيم الدولة منذ بدء الحرب الجوية، أكثر من أي عضو آخر في التحالف". وقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في العمليات العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن سواء جوا أو برا. وقد كُلفت القوات الإماراتية بمهمة طرد المتمردين من عدن والمكلا في جنوب اليمن. علاوة على ذلك، كان الإماراتيون مشغولين بدعم الجنرال خليفة حفتر في ليبيا والولايات المتحدة في أفغانستان.

في الواقع، كانت آخر خطوة أقدمت عليها الإمارات في توقيع صفقة مع صوماليلاند وبونتلاند في القرن الأفريقي لبناء موانئ وقاعدة عسكرية هناك. وتتيح الصفقات، التي تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات، للمواطنين فرصة التواجد في المنطقة التي شهدت بالفعل حشودا عسكرية ضخمة، بما في ذلك القاعدة الأمريكية الضخمة في جيبوتي، وهو ما قد يعطي تلميحا لكل من القوات الفرنسية، واليابانية، والألمانية، والصينية. وبالتالي، يبدو جليا أن الإمارات العربية المتحدة أصبحت تجاري الدول العظمى.

وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة لديها أفضل الأسلحة والتكنولوجيا الأكثر تطورا التي يمكن أن يشتريها المال. ولكن لسائل أن يسأل" كيف يمكن لبلد يبلغ عدد سكانه الأصليين أكثر بقليل من مليون شخص (حوالي ٩٠ بالمائة من مجموع السكان البالغ عددهم ٩ ملايين نسمة يتكون من المغتربين والعمال المهاجرين) أن يكون لديها مثل هذه القوة العسكرية المثيرة للاهتمام؟

الوسيط الخفي

يحدث أن إريك برنس، شقيق بيتسي ديفوس وزيرة التعليم في إدارة دونالد ترامب المثيرة للجدل، هو مؤسس شركة بلاك ووتر. وتعرف هذه الشركة المكونة لجنود المرتزقة بسمعتها السيئة نظرا لمشاركتها في عمليات القتل الوحشية التي جدت سنة ٢٠٠٧ في العراق، التي راح ضحيتها العديد من المدنيين الأبرياء. وعلى خلفية هذه الفضيحة انسحب برنس من رئاسة الشركة.

في سنة ٢٠١١، عاد برنس إلى الظهور من جديد في الساحة من خلال توقيعه لعدد هام من العقود مع دولة الإمارات العربية المتحدة قدرت قيمتها بحوالي ٥٢٩ مليون دولار أمريكي. وقد أبرمت هذه الصفقة من أجل تزويد المواطنين الإماراتيين بقوة مرتزقة قادرة على تنفيذ عمليات خاصة وحماية المنشآت الأساسية من الهجمات الإرهابية.

يتغاضى المواطنون الإماراتيون عن عدد المرتزقة الذين يقاتلون عوضا عنهم في ساحة الحرب. ولعل هذا ما أكدته السلطات الإماراتية من خلال عدم فتح تحقيق أو عرض وسائل الإعلام الإماراتية لجنسيات ٤٥ جندي من الضحايا الذين سقطوا خلال هجوم صاروخي في جنوب اليمن سنة ٢٠١٥

وما يثير الفضول والاهتمام أن برنس، الذي تلطخت سمعته مع شركة بلاك ووتر، اجتمع في ١١ من كانون الثاني/ يناير في السيشل مع أحد المقربين من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. وكان الهدف من هذا الاجتماع إقامة خط اتصال خفي بين إدارة ترامب وروسيا.

وأفادت صحيفة "واشنطن بوست" أن الوسيط الذي أعد لهذا اللقاء هي الإمارات العربية المتحدة. وعلى الأرجح أن برنس ندم على هذا اللقاء، خاصة وأن مكتب التحقيقات الفدرالي الآن بصدد فتح تحقيق في تلك الحادثة وفي إمكانية أن يكون قد خطط في ذلك الاجتماع إلى التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٦.

في الوقت نفسه، يتغاضى المواطنون الإماراتيون عن عدد المرتزقة الذين يقاتلون عوضا عنهم في ساحة الحرب. ولعل هذا ما أكدته السلطات الإماراتية من خلال عدم فتح تحقيق أو عرض وسائل الإعلام الإماراتية لجنسيات ٤٥ جندي من الضحايا الذين سقطوا خلال هجوم صاروخي في جنوب اليمن سنة ٢٠١٥. وبالتالي، على الرغم من عدم تعاطي الإعلام مع هذا الموضوع فإنه من المرجح أن تكون جنسيات الضحايا إما من أمريكا اللاتينية أو إريتريا.

من جهة أخرى، اشترى المواطنون أيضا خدمات ضباط أستراليين متقاعدين رفيعي المستوى للإشراف على الحرس الرئاسي، وهو ما كشف عنه روري دوناغي في تقرير له نُشر في موقع ميدل إيست آي في كانون الأول/ ديسمبر سنة ٢٠١٥. كما قال خبير عسكري في هذا التقرير "لا تشتري الإمارات العربية المتحدة فقط أفضل المعدات، بل أيضا المواهب والكفاءات".

الجانب المظلم

في الحقيقة، هناك جانب مظلم يتميز بالوحشية والاستبداد العسكري مخفي وراء الصورة المرموقة التي تعكسها الإمارات للعالم كبلد مسالم يحظى بواحات واسعة وسياحة مزدهرة ورجال أعمال مرموقين. وهي تحاول تلميع صورتها من خلال تقديم البرامج التنموية الناجحة لكل من دبي وأبوظبي على وجه الخصوص.

انتهكت الإمارات العربية المتحدة بلا هوادة حقوق الإنسان في محاولة لإسكات المعارضة واجتثاث ما تعتبره النفوذ الخبيث لجماعة الإخوان المسلمين. وتحقيقا لهذه الغاية، حكم على عشرات الأشخاص بالسجن لفترات طويلة بتهم ينظر إليها من قبل شريحة واسعة من الشعب على أنها "معيبة"، ولكنها في الحقيقة تهم ملفقة قد انتزعت من المتهمين تحت الإكراه والتعذيب.

وفي شأن ذي صلة، حكم على الدكتور الأكاديمي والخبير الاقتصادي البارز، ناصر الغيث، بالسجن لمدة ١٠ سنوات لانتقاده لحكومة السيسي في مصر. وفي مارس/ آذار، اعتقل أحمد منصور، الفائز بجائزة مارتن إينالز المرموقة لسنة ٢٠١٥ للمدافعين عن حقوق الإنسان، بتهم غير محددة وهو إلى حد اليوم بانتظار المحاكمة. في المقابل، لا يبدو أن حلفاء دولة الإمارات العربية المتحدة في الغرب غير منزعجين من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق المفكرين والنخب المثقفة.

الألاعيب الخطيرة

في الحقيقة، لقد نالت الإمارات العربية المتحدة قدرا أكبر من حجمها، وخير دليل على ذلك الشأن الذي تضطلع به قطر في مجلس التعاون الخليجي. من ناحية أخرى، وفي ظل رئيس الوزراء آنذاك ووزير الخارجية، حمد بن جاسم، وجدت قطر نفسها متورطة في جميع أنواع المبادرات الدبلوماسية التي لا يمكن الوفاء بها.

وقع تنحية حمد بن جاسم من منصبه عندما تسلم أمير جديد دفة الحكم في سنة ٢٠١٣. وتراجعت طموحات قطر الإقليمية بشكل كبير، في حين تقاعد بن جاسم ليهتم بأعماله التجارية الكبرى في لندن وأماكن أخرى. وبالتالي، خرجت قطر من هذه المرحلة الحرجة بتضرر سمعتها نوعا ما، ولكن ليس بشكل لا رجعة فيه.

وعلى الرغم من الدرس القاسي الذي تعلمته قطر إلا أن المواطنين الإماراتيين يمارسون لعبة خطرة مع أسلحة عالية التقنية وبنادق للتأجير. وقد أعلنت سبارتا الصغيرة تفضيلها للقنابل على الكلمات، في منطقة تمر بحالة من الاضطراب ما يمكن أن ينجر عنه ما لا يحمد عقباه.

*صحفي مخضرم حاصل على العديد من الجوائز، عمل في بي بي سي وقام بتغطية العديد من الأحداث المفصلية

ترجمة وتحرير: نون بوست

*ميدل إيست آي ٢٠١٧/٤/٢٤ :

الهوية الشخصية والسياسيّة في زمن الشعبويّة

*روجر أوين

أمضيت أكثر من نصف حياتي العملية، بعد سنوات الدراسة الجامعية، في الغربة، إما في الشرق الأوسط أو في الولايات المتحدة، لأكون، على حد تعبير إدوارد سعيد، شخصاً «في غير مكانه». لكني بقيت راضياً عن وضعي كمواطن بريطاني، ولم أختبر إلا لِماماً ضغوطاً نتيجة كوني أجنبياً غير مرغوب فيه، ينتمي في الأساس إلى مكان آخر. وساعدني بالطبع، أقله في الولايات المتّحدة، أن أكون أستاذاً أبيض البشرة يحمل بطاقة إقامة دائمة، أو «غرين كارد»، ويعلّم في جامعة مرموقة، ناهيك عن كوني أباً لولدين أمريكيّين.

أمّا الآن، فيطالعنا حدثان مفاجئان، أوّلهما قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البركسيت)، وثانيهما شعبوية ترامب، وقد جعلاني أتساءل عن مكاني في العالم. صحيح أنني لا أزال قادراً على السفر إلى أوروبا باستعمال جواز سفري البريطاني من دون صعوبة. لكنّي بتّ أفتقد إلى حدّ كبير الشعور بوجود صلة تربطني بمنطقة طالما منحتني شعوراً بأنّها موطني، من أيام الإغريق والرومان وحتّى اليوم. وفي الولايات المتحدة، لم تكتفِ النسخة الفجّة من القومية الشعبية التي اعتمدها دونالد ترامب بجعلي أدرك إلى أي مدى أنا محظوظ، لأنني لست مضطرّاً إلى اختبار الشعور بالقلق إزاء احتمال ترحيلي من البلاد، بل منحتني أيضاً شعور التعاطف مع زملائي وطلّابي الأجانب، لا سيّما المسلمين منهم، ممّن أصبحت قدرتهم على التحرّك في داخل البلاد وخارجها أكثر صعوبةً بكثير.

إلى ذلك، لا بدّ من الالتفات إلى ما يثيره ما سبق من أسئلة تتعلق بالهوية الشخصية والسياسية. فعلى رغم أصولي من مقاطعة ويلز في بريطانيا، فإنني شعرت دائماً أنني إنكليزيّ، مع انتسابي إلى مدرسة داخلية في الريف الإنكليزي، وبعدها إلى جامعة إنكليزية، وراودني شعور بالانتماء إلى نمط حياة ذكره مثلاً الشاعر وليم بليك في قصيدته «القدس»، حيث تكلّم عن «الأرض الخضراء الممتعة» في إنكلترا.

ولا عجب إن ارتأيتُ أنّ النشيد الوطني البريطاني الذي يصيب ببعض الغرور ويزيد من دقّات القلوب، هو أفضل أغنية في المناسبات التي تثير حماسة الجماهير، كمؤتمر حزب العمّال مثلاً، أو السهرة الأخيرة من عروض «البرومز» الموسيقية الشديدة الرواج في لندن. وقد علّموني، وأنا أكبر، أنّ شعوباً أخرى، تشمل الجيران المقرّبين في اسكتلندا وإرلندا وويلز أحياناً، أظهروا أشكالاً مختلفة من القومية، بعكسنا «نحن» الإنكليز، حيث تملّكَنا شكل أكثر اعتدالاً من الوطنيّة النابعة عن حبّ الأرض بحدّ ذاتها، واحتفينا بها باستعمال تعابير على غرار «رواية جزيرتنا»، أو بإنشاد أغنية نالت رواجاً شديداً في الحرب العالمية الثانية، بعنوان «هضاب دوفر البيضاء».

صحيح أن كياناً نشأ تحت تسمية «المملكة المتّحدة»، بعد أن تمّ توحيد إنكلترا واسكتلندا في العام ١٧٠٧، لتولَد هويّة بريطانية أوسع نطاقاً، لكن أيضاً أكثر ضبابيّةً، واليوم بات من المتعارف عليه في اللغة

الإنكليزية المحكيّة أن تُطلَق على البريطاني المهاجر تسمية «بريت» Brit. وبالكلام عن نفسي، صحيح أيضاً أنّني اختبرت في الماضي البعيد صعوبة عابرة خلال أدائي الخدمة العسكرية في قبرص، بالنسبة إلى ما ذكره شاعر الحرب العالمية الأولى روبرت بروك عن جندي إنكليزي مات على أرض الغربة، منشئاً «زاوية ستبقى إنكليزية إلى الأبد في أحد حقول الغربة»، وكنتُ آنذاك ويلزياً بما يكفي لأنظر إلى الموضوع بعجب.

الآن، وإلى جانب «البركسيت»، ظهر شكل من أشكال القومية الإنكليزية الأكثر علنيّةً وإثارة للقلق، قوميّة تستند إلى الخوف من المهاجرين، وإلى مفهوم عنوانه «نحن وهُم»، لا يمتّ لي بأيّ صلة على الإطلاق. لكنّ ذلك لا يعني أنني لا أؤمن بأن الدول تملك الحق في اتخاذ قرار حول هوية عابري حدودها وتحديد فترة تواجدهم داخل أراضيها. بل يعني أنّه بنظري، يستند تصويت البريطانيين إلى حدّ كبير إلى شكل من أشكال القومية العنصرية الإنكليزية، المعتمدة على الحصريّة العرقية والثقافيّة، وشخصيّاً، أعتبره أمراً مقزّزاً.

في الولايات المتحدة برئاسة ترامب، يشعر المرء بالحماسة والقلق في آن، إزاء نقاط التشابه الكثيرة مع «البركسيت»، لجهة تمجيد نوع معيّن من الناس المقيمين على نوع معيّن من الأراضي. ومن هنا مثلاً، «بياض البشرة» المتجلّي لدى بعض الأشخاص في المحيط المباشر للرئيس الأمريكي. ومن هنا أيضاً النشيد القومي الشديد الرواج «أمريكا ذا بيوتيفول»، أو «أمريكا الجميلة»، ناهيك عن كل الكلام المتداوَل عن الحدود، وعن بعض أنواع الاستثناء، وعمّا يُنظَر إليه على أنّه من القيم الحضاريّة المسيحيّة.

وأتساءل، في أي مكان يتركني هذا كله؟ كان والدي الويلزي، وهو من أوائل العاملين في منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٦، يطلق على نفسه لقب «مواطن العالم»، وكان هذا تصوّراً جميلاً إنّما مبهماً عند التطبيق. وأفضّل شخصياً مفهوم تعدّد الهويات التي يمكن أن تختلف وفقاً للظروف التي قد تكون قومية أحياناً، ومهنيّة ومؤسسيّة أحياناً أخرى، متى كان الأمر على علاقة بالتوظيف، كما قد تكون محلّية ومعنيّة بالجيرة أحياناً على نطاق البلدة أو المدينة أو الدولة، وعائلية أحياناً أخرى متى كان الأمر على صلة بالأصدقاء والعائلة.

لكنّ الأهم من هذا كله هو شعوري بأن استعمال مفهوم الهوية، وبالأخص في الخطاب السياسي المعاصر، يجب أن يتمّ دوماً مع احترام تاريخه المشوب بالتقلبات، ومراعاة الطرق المتعددة التي لطالما استعمِل فيها مفهوم القومية تاريخياً، والتي استثنت، ولكن أيضاً شملت، عملية يجهل دونالد ترامب تفاصيلها إلى حدّ خطير، بحسب ما تبيّن.

*أكاديمي بريطاني – جامعة هارفارد

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٤/٢٥ :

الـدولة وخـيار الفـرد

*بدر الإبراهيم

عادةً ما تثير علاقة الفرد بالجماعة أسئلةً ونقاشاتٍ فلسفية كبيرة، إذ يدور الحديث عن حدود تحكّم الجماعات بالأفراد، وحق الفرد في الاختيار بعيداً عن سطوة الجماعة.

الجماعة هنا، على الألب، هي الجماعة التراحمية العضوية التي ينتمي إليها الإنسان بالولادة، ولا يختار انتماءه لها، مثل القبيلة، والنقاش دائماً هو حول حق الفرد في اختيار ما يتضادّ مع أعراف جماعته، وما اعتادوه، وماذا يكون موقف الدولة وأجهزتها في هذه الحالة، إذ يفضّل بعضهم ترك الجماعة تحكم الأفراد بأعرافها، تاركاً المسألة للتدافع الاجتماعي، وتغيُّر الأعراف مع الزمن، لكن دور أجهزة الدولة يتمثل في حماية حق الأفراد في الاختيار، ولو تناقض ذلك مع أعراف الجماعة، بحسب طرح اتجاهٍ آخر.

حق الأفراد البالغين الأكفاء، أي من هم في سن الرشد، ولا يشكّون من إعاقاتٍ ذهنية، في اختيار تصوّرهم لحياتهم، وما يرونه خيراً لهم، يُطرح للنقاش مع تعدّد الحوادث التي تقف فيها أجهزة الدولة متفرجةً أو مساندةً لوصاية العائلة والقبيلة على الفرد وخياراته.

في السعودية مثالان على هذا النوع من القضايا: الأول ما حصل أخيراً من إعادة شابة سعودية هربت من أهلها، بالتعاون مع السلطات الفيليبينية، وهي في طريقها إلى أستراليا. والثاني سلسة من قضايا "تكافؤ النسب" التي يرفعها بعض أهل الزوج أو الزوجة، لإنهاء عقد الزواج في المحكمة، بسبب اختلاف نسب الزوجين القبلي، فيحدث التطليق، على الرغم من إرادة الزوجين.

في المثالين، يُلغى حق الفرد في اختيار ما يرغبه لحياته، ويبقى أسير النظام الأبوي، الذي يملي عليه تصوّراً محدّداً لخيره ومصلحته. يشير الفيلسوف الأمريكي، جون راولز، إلى أهمية أن يعترف المواطنون ببعضهم، بوصفهم كائناتٍ ذات قدرة أخلاقية على امتلاك تصوراتهم الخاصة لما فيه خيرهم، وأيضاً على مراجعة تصوراتهم تلك وتغييرها.

يؤكد راولز، ومعه فيلسوف الليبرالية الاجتماعية الآخر، رونالد دوركين، أن دور الدولة يتمثل في حماية حق الأفراد في الحكم على مختلف تصورات الحياة، والعمل على توزيعٍ منصفٍ للحقوق والموارد، ليتسنّى لهؤلاء الأفراد تحديد تصوراتهم لما هو خير.

إذا تناولنا مسألةً مثل الزواج، وتحدثنا عن حق الأفراد في الاختيار، بعيداً عن سطوة أعراف الجماعة، سنصل إلى دورٍ مهم تلعبه أجهزة الدولة في حماية خيارات الأفراد، فالدولة الحديثة تحمي الفرد من تغوّل الجماعة، وهذه إحدى أهم مسؤولياتها، فإذا أراد الفرد الزواج بطريقةٍ لا تتناسب مع أعراف الجماعة، أو في ظل اعتراض بعض أفراد الجماعة بحججٍ تتعلق بالعادات والأعراف، فدور أجهزة الدولة الحديثة أن تنتصر

لحق الفرد في اختيار ما يلائمه، وألا تسمح للجماعة بأن تفرض على الفرد رأيها في الزواج الذي يخصّه هو وشريكه، طالما أن القبول قائم في الزيجة بين الشريكين.

الحديث عن تغييب دور أجهزة الدولة الحديثة في هذا الشأن، وتركه للتدافع الاجتماعي، والتفاعل بين أبناء الجماعة، هو جزء من حديثٍ مستمر عن تغييب دور الدولة التحديثي لصالح الجماعات الأهلية.

ومن يتبنون هذا الخطاب لا يتجاوزون فقط الدور المفترض أن تلعبه الدولة لحماية حرية الفرد في الاختيار، ولا يتركون الفرد فريسة تسلط جماعته عليه وحسب، وإنما يتغافلون أيضاً عن أن الزواج، بصيغته الحديثة، أمر في صميم عمل الدولة الحديثة، من خلال الاعتراف به وتوثيقه قانونياً، وما يترتب على هذا التوثيق من حقوقٍ أساسية لأفراد الأسرة المتولدة من الزواج، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية للأولاد الناتجين عن الزواج، ولا يمكن فهم المطالبة بإخراج الدولة من قضية الزواج، ثم مطالبتها بتحمل المسؤولية تجاه ما ينتج عنه.

لكن الأزمة في حقيقتها، داخل مجتمعاتنا العربية، ليست أزمة تسلط الجماعة على خيار الفرد وحسب، بل في الأساس، أزمة انحياز الدولة وأجهزتها لهذا التسلط، نظراً لتبنيها القيم الأبوية، وتمسّكها بالذهنية القبلية في إدارة الأمور، وهذا الانحياز أحد مؤشرات غياب الدولة العربية عن القيام بعملية التحديث، وتشابكها مع الجماعات الأهلية والعصبيات التقليدية، ما يجعل الفرد واختياره في مواجهة الجماعة والدولة معاً.

النزاع الفكري، في مثل هذه القضايا، هو بين اتجاه أبوي يرى أن على الدولة أن تُلزِم الناس بنمط حياة معين، وألا تسمح للفرد باختيار نمط حياةٍ غيره، وهو اتجاه المحافظين والإسلاميين في الغالب، واتجاهٍ تحديثي يؤكد على واجب الدولة في حماية حق الفرد في الاختيار، حتى حين لا يروق هذا الاختيار لجماعته، من دون إغفال الاتجاه الذي يرغب في تعزيز سلطة القبيلة، إما باسم الدفاع عن قيمها، أو في إطار رفض تغوّل الدولة، وترك المسألة للمجتمع.

الانتصار لحق الفرد في الاختيار لا يعني تهشيم الجماعة، أو عدم احترام ثقافتها الخاصة، لكنه يعني أن للفرد الحق في أن يختار الخروج على أعراف جماعته، وأن يتمتع بحماية أجهزة الدولة إذ يمارس هذا الحق.

ولا يمكن فهم منطق الدفاع عن قمع اختيار الفرد فيما يخصه باسم الدفاع عن الجماعة، أو الحديث عن التدافع الاجتماعي الذي نعرف أنه لا يحدث عفويا، بل ضمن تراكماتٍ تسهم فيها قوى تحرّك عجلة التغيير، أهمها أجهزة الدولة.

*بدر الإبراهيم كاتب سعودي صدر له كتابان: «حديث الممانعة والحرية»" «الحراك الشيعي في السعودية»

*العربي الجديد ٢٠١٧/٤/٢٥ :

هذه تداعيات ضرب كوريا الشمالية.. ما البديل؟

لفت الباحث جون ديلوري، في مقال نشرته صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، إلى أن الضربة الأمريكية الصاروخية ضد سوريا قد نالت استحسان المعلقين من اليسار واليمين على حد سواء، لدرجة أنها أثارت جدلاً حماسياً بين البعض حول استخدام "الحل العسكري" ضد كوريا الشمالية للحد من برنامجها النووي.

هل سننزعج من صواريخ كوريا الشمالية التي ستنهال على مطار إنتشون الدولي، أكثر المطارات ازدحاماً في آسيا، وكذلك على ميناء بوسان، سادس أكبر ميناء للحاويات في العالم؟

ويرى ديلوري، أستاذ مشارك في الدراسات الصينية بجامعة يونسي في سيول، أن المقارنة تُعد من الأمور المضللة بشكل خطير" إذ لا توجد وسيلة لتوجيه ضربة عسكرية ضد كوريا الشمالية من دون قيام الأخيرة بالرد بضربة أكثر صعوبة، وبخاصة في ظل غياب الوسائل العسكرية القادرة على تدمير إمكاناتها، بما فيها النوو ية، في ضربة عسكرية "جراحية"، ولذلك فإن أي استخدام للقوة ضد كوريا الشمالية سيقود إلى إشعال فتيل الحرب التي ستكون خسائرها مذهلة.

تداعيات فادحة

ويتساءل ديلوري: "ربما يكون من الجائز في العهد الذي يرفع شعار (أمريكا أولاً) تجاهل مقدار الخسائر في الأرواح وحجم الدمار الذي يمكن أن يتكبده ١٠ ملايين شخص يعيشون في سيؤول التي تصل إليها مدفعية كوريا الشمالية وصواريخها القصيرة المدى، ولكن هل نهتم بقرابة ١٤٠ ألف مواطن أمريكي يقيمون في كوريا الجنوبية بما في ذلك الجنود الأمريكيين بالقواعد العسكرية هناك وأسرهم، فضلاً عن الأمريكيين الآخرين الموجودين في اليابان المجاورة؟ وماذا عن اقتصاد كوريا الجنوبية المندمج عالمياً بحوالي ١,٤ تريليون دولار والذي يتضمن ١٤٥ مليار دولار لحجم التبادل التجاري بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة؟ وهل سننزعج من صواريخ كوريا الشمالية التي ستنهال على مطار إنتشون الدولي، أكثر المطارات ازدحاماً في آسيا، وكذلك على ميناء بوسان، سادس أكبر ميناء للحاويات في العالم؟ تُرى ماذا سيحدث للاقتصاد العالمي عندما يندلع الصراع على عتبة الصين ويبتلع اليابان؟".

خدعة الخيار العسكري

ويؤكد ديلوري أن الجمهور الأمريكي وأعضاء الكونغرس، بغض النظر عن التوجهات الحزبية، يتفقون على أن تلك التداعيات لا يمكن تحملها، وطالما أن إدارة ترامب تضم العديد من الخبراء الستراتيجيين وصانعي السياسات ذوي الخبرة الواسعة، فإنه يبدو من المعقول استنتاج أن الضربات العسكرية تُعد بمثابة "خدعة"، كما أن التفكير في انتهاج الحل العسكري يشتت الانتباه عن اتباع الخيارات الدبلوماسية للتفاوض المباشر مع كوريا الشمالية بدلاً من مجرد انتظار نتائج الضغط الاقتصادي من جراء العقوبات الصينية.

ويشير ديلوري إلى أن إدارة أوباما كانت منفتحة على الحوار مع كوريا الشمالية ولكنها راهنت على الضغط من خلال العقوبات بسبب انتقال السلطة من كيم جونغ ايل إلى كيم جونغ أون، ولكن للأسف لم تتأثر كوريا الشمالية

(مثل الدول التجارية الأخرى ومنها إيران) من جراء تلك العقوبات" حيث أن كوريا الشمالية منعزلة فعلاً عن الاقتصاد العالمي ومنقطعة عن المجتمع الدولي، ولذلك لا يغير تعميق تلك العزلة في حساباتها إلى حد كبير.

طموحات كيم جونغ

وعلى الرغم من أن الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون لديه طموحات لتحسين الاقتصاد في بلاده، وقد حققت سياساته المحلية بالفعل نمواً متواضعاً، فإن أولوياته الأولى هي بقاء النظام والأمن القومي، ومن أجل ذلك يعتبر أن البرنامج النووي من الأمور الأساسية، وحتى مع مرور ثماني سنوات من العقوبات والضغط، فإن كوريا الشمالية لم تتوقف عن تحسين قدراتها العسكرية وتوسيع ترسانتها.

الدبلوماسية والتفاوض

ويشير ديلوري إلى إعلان إدارة ترامب أن نهج أوباما "الصبر الستراتيجي" قد انتهى، ولكنه يرى أن بداية الحقبة الجديدة لا تتمثل في تشتيت الرأي العام الأمريكي بالتهديدات المتهورة لشن الحرب وفي الوقت نفسه إهدار الوقت في انتظار عبثي لهزيمة كيم جونغ من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ، وبدلاً من ذلك يتعين على إدارة ترامب التحرك لعقد محادثات مباشرة مع بيونغ يانغ تبدأ بالتفاوض على تجميد إنتاج المواد الإنشطارية وعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك وقف اختبار الصواريخ الباليستية البعيدة المدى.

وفي المقابل، على الولايات المتحدة الترحيب على الأقل بطلب بيونغ يانغ الدائم لتعليق المناورات العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية، وربما يقبل كيم جونغ بما هو أقل من ذلك مثل تعديل حجم تلك المناورات، وقد يكون منفتحاً على البدء في محادثات لتحويل اتفاق الهدنة لعام ١٩٥٣ إلى معاهدة سلام لإنهاء الحرب الكورية، ولا سبيل لتحقيق مثل هذه الخيارات إلا من خلال الوصول إلى طاولة المفاوضات، ويبدو أن الوقت مناسب الآن للقيام بذلك.

ستراتيجية طويلة الأمد

ويوضح ديلوري أن "التجميد" يُعد أولى التحركات التي يجب القيام بها في الستراتيجية الطويلة الأمد لتغيير الديناميات الكامنة ومعالجة ما يراه الطرفان جوهر الأزمة في هذه المعضلة. ولا يمكن معرفة ما يريده فعلاً كيم جونغ أون من دون بدء المفاوضات، بيد أن ثمة إشارات قوية إلى أن طموحاته تتجاوز الردع النووي وأن هدفه الحقيقي يتمثل في التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإنه بدلاً من التهديد بشن الحرب أو تعميق العقوبات، يمكن دعم كيم باتجاه الطريق الذي اتبعته البلدان الرئيسية في شرق آسيا وهو التحول من السلطة إلى الثروة، وإذا كان كيم يطمح لأن يكون الديكتاتور "التنموي" لكوريا الشمالية، فإن أفضل ستراتيجية طويلة الأمد للولايات المتحدة هي مساعدته في تحقيق ذلك، ومن غير المنطقي أن نتوقع أن يتخلى كيم عن برنامجه النووي في بداية هذه العملية، ولكنه سيفعل ذلك حتماً في نهاية المطاف.

ويخلص ديلوري في ختام مقاله إلى أن الوقت قد حان لأن تبدأ الولايات المتحدة مبادرة دبلوماسية لإعادة فتح قنوات التفاوض وتخفيف حدة التوتر مع كوريا الشمالية وذلك بالتعاون مع الحكومة الجديدة في سيؤول وغيرها، فضلاً عن دعم ستراتيجية طويلة الأمد لدمج كوريا الشمالية في الاستقرار والازدهار الإقليمي" للتخفيف من معاناة شعب كوريا الشمالية ومنحهم فرصة للنجاح اقتصادياً.

*صحيفة (واشنطن بوست) ٢٠١٧/٤/٢٥ :

لعنة الاستبداد

*ناظم محمد العبيدي

ربما بدون قصد منهم أراد الكثير من السياسيين وراثة منصب الدكتاتور، فالاستبداد ثقافة متجذرة في الإنسان وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث ومن ذا الذي لا يريد الاستحواذ على كل شيء لنفسه وإسكات من يخالفه الرأي؟ وحين فرضت اللعبة السياسية مبدأ الديمقراطية على الجميع حولوها الى محاصصة ليس من أجل الجمهور كما تردد كثيراً، بل من أجل إرضاء تلك النزعات الفردية والحزبية فجاءت النتيجة بعد أكثر من عقد ما نحصده اليوم من أزمات أمنية واقتصادية، ولعل أخطر ما بلغته الأوضاع في العراق هو طرح مشاريع التقسيم التي تعني في حقيقتها إعادة إنتاج الدكتاتورية المتوهمة ولكن على حساب وحدة العراق، وهو هدف متوقع مع استحالة ممارسة ذلك بوجود المنافسين، لذلك فإن العقل السياسي جاءنا بالحل السحري مغلفاً بتسمية "مصلحة المكونات"، وكأن الضمانة للنجاح السياسي هي في المضي الى مزيد من الفشل والتردي دون مواجهة المشكلة الحقيقية المتمثلة بهذا التناقض الذي يمارسه السياسيون في عملية سياسية شعارها الديمقراطية لكنها تستنسخ الاستبداد بشكل حرفي يتجاوز القانون وحتى ما تعارف عليه الناس من أخلاقيات ومبادئ دينية وإجتماعية، فما علاقة الديمقراطية وحقوق المكونات مثلاً بنهب أموال العراقيين وتحويلها الى البنوك الخارجية وشراء العقارات؟.

ما نسمعه من الفرد العادي في الشارع من حنين الى سنوات الاستبداد مرده الى الفشل والتناقض اللذين عطلا الدولة وسلما المجتمع بكل مكوناته الى الفوضى والإحباط، ولا شك ان من يحن للدكتاتورية يرى انها لا تأتي الا مع وجود حاكم فرد يمسك بكل السلطات بيده ويفرض حالة من الخوف على الجميع، وهذا الخوف برغم مساوئه يردع المتجاوزين على القانون، وهي مفارقة تنطبق للأسف على أعداد كبيرة من الأفراد، إلا أن حالة الاستبداد لم تعد متاحة في العراق لفرد بعينه، الأمر الذي خلق حالة من التناحر بين الطامحين الى السلطة خارج التقاليد الديمقراطية الى الاستقواء بالقوى الخارجية واللجوء الى قوة السلاح لتحقيق ذلك.

ولا سبيل للخروج من هذه الدائرة المغلقة الا بتغيير النهج السياسي الذي يعمل به الكثير من السياسيين، إذ لا يمكن مطالبة الأفراد باحترام الدولة والقوانين وهم يرون الخروقات تحدث ممن هم على رأس السلطة وفي مواقع المسؤولية، وأفضل ثقافة يمكن إيصالها الى الناس هو تقديم السلوك الصحيح أمامهم عن طريق الممارسة العملية وعندها يمكن التأثير بالناس داخل مؤسسات الدولة او خارجها، وهذا لن يحصل مع بقاء ثقافة الاستبداد التي تسمح بمصادرة حقوق المجتمع لصالح الطبقة السياسية والأحزاب، ولا بد من النظر الى أهم خصيصة في طبيعة الديمقراطية والتي ترى في التنازلات والتقارب الوطني ضرورة سياسية تصب في مصلحة الجميع ولا تعد منقصة أو مفخرة تحسب لهذا الطرف أو ذاك، وعندها يمكن أن تعالج الأزمات الحاصلة سواء منها ما يتعلق بالأمن أو الاقتصاد لتحقيق الاستقرار والخدمات لجميع العراقيين.

*صحيفة (الصباح) البغدادية ٢٠١٧/٤/٢٩ :

زعامات الأبد استبداد سلطوي بلا حدود

*ماجد الشّيخ

تؤكد دساتير الدول حق المواطنة، ومن ضمنها حق المواطن في اختيار من يحكمه، والفترة الزمنية لهذا الحكم، في حين تنتظم أمور الدولة العديد من القوانين الأخرى الموازية أو الأقل شأناً، ولكن يبقى الدستور كوثيقة حقوقية وقانونية ناظمة لعمل وإدارة شؤون الدولة ومجتمعها وكل مواطنيها، بمثابة اليد العليا في تنظيم وتحديد الشأن العام، ومن ضمن ذلك الفترة الزمنية الملزمة قانونياً لبقاء رأس السلطة التنفيذية" وما عدا ذلك يعد اعتداءً سافراً على الدستور، واستبداداً مكشوفاً من جانب السلطات العليا في الدولة، بالتواطؤ مع السلطات الأخرى التي تسكت عن الحق الدستوري في تحديد أو تجاوز صلاحيات السلطات جميعاً.

في حالات التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، أو في الأنظمة المختلطة، قد يستحوذ الرئيس على كامل الصلاحيات الرئاسية والتشريعية والقضائية، فيعيد توزيعها وفق رغباته ومزاجه الخاص، ليتحول النظام البرلماني أو ما يشابهه من أنظمة، إلى نظام استبدادي يحلو له أن يشرع لبقاء وجود «السيد الرئيس» في السلطة ما دام قلبه ينبض.

ولكن قبل ذلك، قد تكون «الدولة العميقة» هي الطلقة الأولى التي يطلقها النظام البيروقراطي الحاكم، لتسييد سيد النظام حاكماً للأبد، عبر استفتاء تلفيقي أو عبر تشريع أو تشريعات أكثر تلفيقية، من داخل البرلمان أو من خارجه، وأحياناً بدعم من داخل الدولة أو من خارجها، حيث يصبح الحكم فردياً يمركز كل السلطات في يد «السيد الرئيس»، فيكون الاستبداد السلطوي هو شكل الحكم المطلق وجوهر أحكامه السلطانية، كما في عدد من تلك النماذج السلطوية المتشابهة إلى حد ما، وحتى في اختلافها وتمايزها، تلتقي مثل هذه الأنظمة في تنافرها أو تماثلها لتشكل تلك الباقة غير المنسجمة من أشواك السلطات الاستملاكية أو الاستعبادية، وهي تقطع عهود استمرارها في السلطة، ما شاء لها الهوى وطاب لها المقام.

في كل تجارب الديكتاتوريات والأنظمة البيروقراطية الشمولية، كانت البرلمانات كشكل من أشكال الديموقراطية، ومثلها الاستفتاءات الشعبية" الأدوات الأمثل لتكريس استبداد الزعامات السلطوية، وأقصر الطرق لهذا التكريس وقيادة العديد من البلدان نحو ديكتاتورية الفرد المطلق، بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الحاكمة، كما في روسيا الاتحادية وسورية ومصر وصولاً إلى تركيا، والعديد من أمثال هذه البلدان التي تمّ اقتيادها قسراً أو طوعاً نحو ديكتاتورية الفرد أو النخبة السياسية أو الطغمة المالية أو الأمنية أو العسكرية" وفي هذه الحالات جميعها تمّ تنصيب حكام «أبديين» حتى من دون امتلاكهم كاريزما القيادة والحكم في بلدانهم، فماذا كانت النتيجة؟

لقد قاد الإيغال في دروب الاستبداد، وإعادة إنتاجه مرة أو مرات أخرى، إلى نسف وتخريب الاستقرار المنشود، عبر إعادة «تدوير» السلطة لـ «مالكيها» القدامى أو الوارثين الجدد، فانقلبت السلطة إلى مجلبة لدمار البلدان والعمران، بدل أن تكون رافعة للنهوض وقيادة المسيرة نحو تطوير الديموقراطية لا النكوص بها ومعها النكوص بالدولة، وأكثر من ذلك اللعب على تناقضات قوى السلطة والمجتمع وتفتيت البنى المجتمعية والسياسية عبر «مذهبة الدولة» بالانحياز إلى قوى طائفية أو مذهبية، وإن لم تكن وازنة، إلا أنها تشكل للدولة السلطوية عماد «قوتها العميقة».

في كل الأحوال، لا ولن تعكس مركزية الشخص/الفرد وحكمه المطلق، أي مستوى من مستويات مركزية الدولة وقوتها، بقدر ما يجرى إضعافها، وإشغالها بالهوامش والتوافه من أمور الحكم والسلطة، وسلب سلطة التشريع من أصحابها المفترضين، ومنحها لمن لا يملك الأحقية والقدرة وحس الإدراك والفهم السديد والسليم، بخاصة وأنه كفرد مطلق لا يستطيع وحيداً صياغة ما يريد، بل لا بد من إشراك آخرين ممن لا يؤمن جانبهم، من فرط خضوعهم لسيدهم (السيد الرئيس)، وهؤلاء في اجتماعهم على «كلمة سواء» لا يمكنهم أن يمثلوا طموحات دولة عصرية حديثة في ظل حكم ديموقراطي رشيد.

*كاتب فلسطيني

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٤/٢٩ :

أولويات ترامب في الشرق الأوسط

*لندن: نجلاء حبريري

تغيّرت شعارات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب كثيرا بين فترتي الحملة الانتخابية ودخوله المكتب البيضاوي، كما تغيرت مواقفه من زعماء دول كالرئيس الصيني شي جينبينغ ومنظمات دولية كالحلف الأطلسي، إلا أن موقفه من قضيتين اثنتين ظل ثابتا رغم المتغيرات" هما كبح طموحات إيران في منطقة الشرق الأوسط ومكافحة تنظيم داعش الإرهابي.

*** كبح إيران وتعزيز التعاون الأمريكي- الخليجي**

نقلت شبكة «بلومبرغ» أمس، أن ترمب تدخل مباشرة لدى وزير خارجيته ريكس تيلرسون لتشديد لهجة رسالة وجهت، الأسبوع الماضي، للكونغرس تقيّم التزام إيران بالاتفاق النووي. وقالت الشبكة، نقلا عن مصدر مطلع لم تعرّفه، إن ترمب شدد على ضرورة تذكير أعضاء الكونغرس بدور إيران في دعم الإرهاب رغم التزامها ببنود الاتفاق. ويقدّم تقييم لمدى التزام طهران بالاتفاق الذي وقعته مع دول (٥+١) للمشرعين الأمريكيين كل ٩٠ يوما.

وشملت الرسالة كذلك أن الإدارة تدرس إمكانية إعادة فرض عقوبات مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني.

وبعد يوم من تقديم الرسالة للكونغرس، ظهر تيلرسون في وزارة الخارجية لانتقاد الاتفاق النووي الذي أبرمه الرئيس باراك أوباما، واصفا إياه «مثالا جديدا لشراء (صمت) قوة ذات طموحات نووية. نسكتهم لفترة قصيرة، ثم يضطر شخص آخر للتعامل معها في وقت لاحق».

ويعتبر الملف النووي من القضايا الخارجية القليلة التي يتفق فيها كل من البيت الأبيض، ووزارتي الدفاع والخارجية، وسفيرة واشنطن لدى الأمم المتحدة على الخطاب نفسه. ذلك أنه في أحيان كثيرة، تصدر من وزارة تيلرسون والسفيرة نيكي هايلي والمتحدث باسم البيت الأبيض شون سبايسر تعليقات متضاربة حول بقاء الأسد في سوريا أو اقتراب حاملة الطائرات الأمريكية «كارل فينسون» من شبه الجزيرة الكورية، أو غيرها من القضايا.

واتهم الرئيس الأمريكي، الأسبوع الماضي خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء الإيطالي باولو جينتليوني، إيران بأنها «لا تلتزم بروح الاتفاق النووي»، محذراً طهران من أن إدارته تدرس الانسحاب من «الاتفاق السيئ».

من جهتها، لمّحت مندوبة واشنطن الدائمة لدى الأمم المتحدة، نيكي هايلي إلى أن إيران هي الدولة الوحيدة المستفيدة من استمرار الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، متهمة إياها، دون ذكرها بالاسم، برعاية إرهاب الدولة.

وقالت هايلي إن الصراعات المتعددة في الشرق الأوسط خلفت مئات الآلاف من القتلى والملايين من النازحين. وقد أضاف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود تعقيدا إلى شبكة مبهمة من الجماعات الإرهابية، مع تحالفات متلاحقة تهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة والعالم.

وفي إشارة مبطنة إلى دور إيران في المنطقة، أشارت السفيرة هايلي إلى أن «مجلس الأمن يتناول عدداً من الصراعات على أساس منتظم، ولكنه كثيراً ما يغفل عن التفاعل بين الصراعات، ودور بعض الأطراف الفاعلة في إثارة الصراع، والاستفادة منه في جميع أنحاء المنطقة».

وفي هذا الإطار، كان عنوان زيارة وزير الدفاع الأمريكي الجنرال جيمس ماتيس إلى السعودية تعزيز التعاون بين واشنطن وحلفائها التقليديين في المنطقة، الذي خفت نجمه خلال السنوات الماضية، وتأكيد توجه واشنطن الجديد الرامي إلى التضييق على تدخل إيران في الدول العربية.

وبهذا الصدد، يرى حسين إبيش، الباحث في معهد دول الخليج العربية بواشنطن، أن زيارة وزير الدفاع الأمريكي الأخيرة إلى منطقة الشرق الأوسط «كانت مكللة بنجاح كبير من وجهة نظر العلاقات الأمريكية – الخليجية، ومطمئنة إلى حد كبير لقيادات دول الخليج العربي». وأضاف في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» «أنها عززت كذلك، وإلى حد كبير، من بعض الأهداف الرئيسية لإدارة الرئيس دونالد ترمب، بما في ذلك تطوير علاقات مالية قوية، وتقاسم الأعباء الكبيرة مع الحلفاء، والتركيز الشديد على مواجهة إيران، وجهود مكافحة الإرهاب».

وتابع إبيش أن هناك تحوّلا واضحا وكبيرا في السياسة نحو اعتماد سياسات أكثر صراحة حيال طهران على كافة الجبهات تقريبا، والاستمرار في تنفيذ بنود الاتفاق النووي بدلا من إلغائه بالكلية. «ولكن في نفس الوقت، تحديد وضعية إيران باعتبارها المصدر الرئيسي لزعزعة الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. وهذا من الأمور التي تبعث على الارتياح الكبير بالنسبة للكثير من حلفاء واشنطن في الخليج العربي».

وأضاف إبيش: «بدأنا بالفعل في الانتقال من الطموح إلى العمل الحقيقي، من حيث زيادة مستويات التعاون بين الولايات المتحدة والدول العربية، وهي من العمليات المعقدة بدرجة كبيرة. وبالنسبة إلى العلاقات الأمريكية – السعودية، ستستند هذه العملية على أسس ستراتيجية عامة، من حيث الجمع بين المبادرات الاقتصادية وإعادة التوجيه العام للسياسات الأمريكية في المنطقة لصالح الجانب العربي».

* سياسة مرتبكة في سوريا

صدم الرئيس الأمريكي العالم بقراراته المتعلقة بالملف السوري، إذ غيّر معظم مواقفه التي أدلى بها سابقا خاصة منها تلك المتعلقة برفضه رد عسكري على انتهاك نظام الأسد للقوانين الدولية باستخدام السلاح الكيماوي ضد مواطنيه.

وفي عام ٢٠١٣ عندما رسم أوباما «خطه الأحمر» وهدد بالرد على استخدام الأسد للكيماوي ضد مدنيين، كان ترمب من أشد المعارضين لرد عسكري على الأسد، ونصح أوباما بضرورة الحصول على موافقة الكونغرس.

ومساء الخميس ٦ أبريل، أمر الرئيس الأمريكي من منتجعه بكاليفورنيا باستهداف قاعدة الشعيرات التابعة للنظام السوري بـ٥٩ صاروخ توماهوك. وسارع حلفاء واشنطن في أوروبا بدعم الهجوم، مشددين على أنها كانت عملية محدودة، لا بداية تدخل عسكري ضد نظام الأسد. ولم تكف هذه التأكيدات لتطمين موسكو، التي نددت بـ«تجاوز السيادة السورية».

وفيما أفادت تسريبات نقلتها صحيفة «واشنطن بوست» أن البنتاغون قدم خطة من ثلاثة محاور للبيت الأبيض هي هزيمة «داعش» وتحقيق الاستقرار وتنظيم المرحلة الانتقالية، لا تزال خطة إدارة ترمب لحل الأزمة السورية يسودها الكثير من الغموض. وما يزيد من ارتباك الوضع، هو تضارب مواقف نيكي هايلي من جهة، ووزير الخارجية ريكس تيلرسون من جهة أخرى.

وفي مقابلة مع قناة «سي إن إن»، مطلع الشهر الحالي، قالت هيلي إنها ترى أن تغيير النظام في سوريا هو إحدى أولويات إدارة الرئيس دونالد ترمب. وتابعت أن أولويات واشنطن هي هزيمة تنظيم «داعش»، والتخلص من النفوذ الإيراني في سوريا وإزاحة الرئيس بشار الأسد. وأضافت هيلي «لا نرى سوريا سلمية مع وجود الأسد».

في المقابل، اتخذ تيلرسون موقفا أكثر حذرا في تصريحاته لقناة «فوكس نيوز» في اليوم نفسه، مؤكدا أن هزيمة «داعش» «ستمكننا من توجيه اهتمامنا مباشرة إلى تحقيق استقرار الوضع في سوريا». ثم عاد تيلرسون لتأكيد تصريحات هيلي السابقة خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف، حيث قال إن «حكم عائلة الأسد قد وصل نهايته».

من جهته، نقل سفير روسيا لدى الأمم المتحدة في تصريحات لوكالة الصحافة الفرنسية أمس عن ترمب قوله إن مصير الأسد لا يشكل «عقبة» أمام إنهاء النزاع. وقال بيتر أيليتشيف، عقب اجتماع لترمب مع سفراء مجلس الأمن الدولي، إنه بالنسبة لترمب «بقاء (الأسد) أو رحيله ليس مهما. المهم هو العملية السياسية ووقف إراقة الدماء والأعمال القتالية (....) وعندئذ الشعب سيقرر». ولم يعلق البيت الأبيض على هذه التصريحات حتى وقت كتابة هذه السطور.

وفي إطار الخيارات المطروحة أمام إدارة ترمب، ترى دراسة أصدرها المعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتهام هاوس»، أن الخيار العسكري في سوريا لن يأتي وحده بنتيجة. وأن الخلافات بين البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية والبنتاغون تسببت في السابق في فشل السياسات الأمريكية" في الوقت الذي اقتصر الدور الأوروبي على المجال الإنساني والمساعدات التي لم تأت بثمار في ظل تفاقم العنف.

واعتبرت الدراسة أن واشنطن تستطيع الضغط على النظام السوري باستخدام ورقة العقوبات الاقتصادية ووعود إعادة الإعمار، خاصة في فترة ما بعد انتهاء النزاع، لضمان التزامه أمنيا وسياسيا وعلى مستوى حقوق الإنسان.

*** نقل السفارة الأمريكية إلى القدس**

أثارت تصريحات الرئيس الأمريكي حول نقل السفارة الأمريكية للقدس وتشجيعه دولا أخرى على نقل سفاراتها، حفيظة الفلسطينيين ومخاوف من اندلاع أعمال عنف بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في حال نقلها.

وبينما رجح مايك بنس، نائب الرئيس الأمريكي، أخيرا أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس وقال إن الرئيس دونالد ترمب يدرس الأمر «بجدية»، يبدو أن بحث المسألة تأجل منذ أن تولى ترمب السلطة.

ولم يوضح ترمب موقفه من دعم حل الدولتين كأساس لاتفاق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقال خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ردا على سؤال أحد الصحافيين: «أدرس كلا من حل الدولتين، والحل الذي ينص على وجود دولة واحدة، وسيعجبني الاتفاق الذي سيعجب كلا الطرفين» الفلسطيني والإسرائيلي. وأضاف ترمب: «أستطيع أن أعيش مع كل منهما، كنت أعتقد سابقا أن الحل يجب أن يقوم على مبدأ الدولتين، واعتبرت أنه الأسهل، لكنني سأكون سعيدا في حال سعادة إسرائيل والفلسطينيين، وأدعم الحل الذي سيعجبهم بشكل أكبر». وفي سياق متصل، أعلن الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة «ستشجع اتفاق سلام عظيما» بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مضيفا: «سنعمل على ذلك بشكل دؤوب جدا». وشدد ترمب، في الوقت ذاته، على أنه «على أطراف النزاع التفاوض بشكل مباشر بشأن مثل هذا الاتفاق»، مؤكدا أن «كلا الجانبين سيكون عليهما تقديم تنازلات، كما هو حال كل مفاوضات ناجحة».

وفيما يعلق الإسرائيليون آمالهم على سياسات ترمب، إلا أنه انتقد، بشيء من الخجل، سياسة الاستيطان الإسرائيلية واقترح على نتنياهو «ضبط النفس قليلا» في مجال النشاط الاستيطاني.

من جهتها، اتهمت السلطة الفلسطينية إسرائيل بمحاولة عرقلة زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) إلى البيت الأبيض، في الثالث من الشهر المقبل، قائلة إن «رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يقود برنامجا إسرائيليا لتخريب فرص تحقيق السلام». وجاء ذلك في حين وصل وفد فلسطيني إلى واشنطن لترتيب الزيارة التي يفترض أن تضع اللبنة الأولى لإطلاق عملية سلام جديدة.

ويريد عباس من الرئيس الأمريكي رعاية مفاوضات على أساس حل الدولتين. وكان عباس أبلغ ذلك لترمب عندما اتصل به ودعاه إلى واشنطن، وقال له إنه ملتزم بصنع السلام. ويسعى عباس لكسب ترمب وإقناعه بعدالة مطالبه، وهي إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ إلى جانب إسرائيل.

*** إخفاقات < حظر السفر >**

شكل تعليق القضاء الأمريكي لمرسومي حظر السفر أول نكسة حقيقية لإدارة ترمب، إذ علق قاض فدرالي مرسوم حظر السفر الأول الذي أصدره في ٢٧ يناير (كانون الثاني) لحظر دخول مواطني ٧ دول ذات غالبية إسلامي، هي العراق وسوريا واليمن وليبيا والسودان والصومال وإيران، وتعليق دخول اللاجئين لمدة ١٢٠ يوما واللاجئين السوريين إلى أجل غير مسمى. وتسبب القرار في غضب مواطنين أمريكيين نظموا مظاهرات قرب برج ترمب بنيويورك وتوافدوا على المطارات للمطالبة بدخول مهاجرين حصلوا على تأشيرات دخول إلى الأراضي الأمريكية. وسرعان ما علق القضاء مرسوم ترمب، معتبرا أنه لا يحترم بندا دستوريا يطالب بعدم التمييز على أساس الدين أو العرق.

وعمل ترمب وإدارته على تعديل المرسوم المثير للجدل، وأصدر نسخة منقحة منه استثنت العراق «لتشديدها معايير الفحص والتدقيق في المتوجهين من أراضيها إلى الولايات المتحدة»، بحسب مسؤولين في الإدارة.

إلا أن المرسوم المخفف اعتبر من طرف قضاة فيدراليين تلاعبا على الحكم الأول ومراوغة، وعلق تنفيذه. ووعد ترمب باستئناف الأحكام القضائية لدى المحكمة العليا.

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٤/٣٠ :

النرجسية.. مرض المثقفين والحكّام المستبدين

*د.قاسم حسين صالح

معروف لحضراتكم حكاية (نرسيس) الفائق الجمال في الميثولوجيا الأغريقية الذي تنبأ له العرّاف " تريزياس" بأنه سيعمّر طويلا شرط ان لا يرى انعكاس وجهه في المرآة، وكيف أغرته احدى الحوريات ليشرب من ماء بحيرة صافٍ ليرى انعكاس وجهه فيعجب بجماله ويتجمّد ويتحوّل الى زهرة النرجس التي اصبحت رمزاً للحُب بلا عاطفة صادقة، ومنها اشتقت (النرجسية) التي تعني حُب الذات.

وما هو غير معروف بالدّقة هو دخول مصطلح (النرجسية) ميدان الطب النفسي واختلاف الرأي ما اذا كانت النرجسية اضطراباً "مرضاً" نفسياً ام حالة عادية، الى ان استقرّ الرأي عبر سنوات من المعاينات التشخيصية لأشخاص يشتركون او يتشابهون في تصرفات وانفعالات وأفكار متعبة لهم والآخرين،جرى وضعهم في صنف أُطلق عليه اضطراب الشخصية النرجسية حدّدت أعراضه بتسعة في الدليل التشخيصي الأمريكي، بينها (الشعور بالعظمة،المبالغة في الإنجازات،الحاجة الى الإطراء وألقاب التعظيم،الغطرسة والتعالي،واستغلال الآخرين من دون الأهتمام بمشاعرهم).وبتأثيرها شاع اعتقاد خاطىء هو ان النرجسية حالة مكروهة وغرور سفيه،وهذا ليس بصحيح بمعيار التعميم، لأن الغالبية المطلقة من المبدعين يحملون قدراً معيناً من النرجسية،ما يعني ان النرجسية التي تعبّر عن الاعتزاز بالذات دون التعالي على الآخرين تعدّ احد اهم دوافع الابداع لاسيما في الشعر والأدب والفن.

الى هنا،وتحديداً ستينيات القرن الماضي،كان لدينا صنفان من النرجسيين:" العاديون" بالتوصيف في اعلاه،والمرضيون بتوصيف الطب النفسي..ثم ظهر الصنف الثالث وهم (النرجسيون الخبيثون). وصار ينظر الى النرجسية على انها طيف او بُعد ممتد من السيكوباث في النهاية الأسوأ الى النرجسية الخبيثة في الوسط الى اضطراب الشخصية النرجسية في النهاية الأقل حدّة.

ولدى مراجعتنا لعدد من الدراسات الأجنبية،ومتابعتنا الشخصية..وجدنا صنفين من النرجسية شائعين بنوعين من البشر هما المثقفون والحكّام..وعن هذين الصنفين سنتحدث.

المثقفون والنرجسية

علينا ان نميّز بين النرجسية وحب الذات لأنهما حالتان مختلفتان وليستا واحدة كما يعتقد كثيرون.فان يحب الفرد ذاته فهذا يعني انه على وفاق معها،وانهما يسعيان الى ان يكونا بحال افضل اعتباريا ومعرفيا،شرط(وهذا هو الحد) أن يكون هذا الحب قائما على تقدير موضوعي لما يمتلكه من قدرات ومواهب.ولهذا يحق للشاعر او المثقف ان يعتز بنفسه(ذاته) وبمنجزه الشعري أو الأدبي..فيما المثقفون النرجسيون،لاسيما الشعراء منهم، يتصفون بالتعالي وتضخيم الذات وحب الألقاب والزهو والتفرّد والاستعراضية وحب الظهور والأنانية المفرطة والانشغال بخيالات تتعلق بشهرة او حصول على جوائز عالمية(نوبل مثلا)..فضلا عن ان حاجتهم الى الأطراء والإعجاب تكون عندهم كحاجة جهنم :يسألونها: هل امتلأت تقول هل من مزيد؟!

وثمة فرق بين نرجسية جميلة لطيفة منتجة تنطبق على صاحبها كما هي عند نزار قباني ونرجسية اخرى لدى شاعر يجعل من نفسه مركز الكون..وهذا مرتبط بموضوع المنجز الشعري.فالذي غفر لنزار نرجسيته هو الحب والغزل والتودد،فيما لم نغفر لآخرين نرجسيتهم لأن موضوع شعرهم تركز في البطولة والاستعلاء والقدرات الاستثنائية، فأنت لا تتعامل مع المتنبي في قوله: وكل ما قد خلق الله ولم يخلق...محتقر في همتي كشعرة في مفرقي كتعاملك مع نزار في قوله:

لن تستطيعي بعد اليوم أن تحتجي بأني ملك غير ديمقراطي
فانا في شؤون الحب اصنع دساتيري وأحكم وحدي...:
كان عندي قبلك... قبيلة من النساء
انتقي منها ما أريد.... وأعتق ما أريد
برغم أن نرجسيته ومنطقه كما لو كان خليفة عباسياً.

الحكّام والنرجسية الخبيثة

يعد عالم النفس الاجتماعي ايريك فروم هو أول من نحت مصطلح النرجسية الخبيثة (malignantnarcissism) عام ١٩٦٤،واصفا إياها بأنها (مرض عقلي حاد.. وأنها تمثل جوهر الشر)،محدداً حالتها بأنها (المرض الأشدّ حدة، وجذر الحالات الشريرة الأكثر وحشية ضد الانسانية. وفي عام ١٩٦٧ وصف (EdithWeigert) النرجسية الخبيثة بأنها هروب نكوصي من الاحباط الناجم عن تشوش او انكار للواقع، فيما وصفها) Herbert Rosenfeld١٩٧١ بانها نمط مشوش من الشخصية النرجسية حين تكون العظمة، الأبهة، الفخامة قد بنيت على العدوان، وحين تكون الجوانب التدميرية للذات قد اكتملت.

وبتطور هذه الأفكار توصل المحلل النفسي Otto Kernberg الى ان الشخصية المضادة للمجتمع هي اساس او جوهر الشخص النرجسي عديم الاخلاق،بمعنى ان السادية السيكوباثية هي الخاصية المميزة للنرجسي الخبيث.ومع ان (أوتو) كان اقترح في عام ١٩٨٤ ادخال النرجسية الخبيثة في دليل الطب النفسي الامريكي ودليل منظمة الصحة العالمية بوصفها تشخيص طب نفسي،فانها لم تقبل في الدليلين المعتمدين.

ولقد وضع المحلل النفسي الفرويدي هذا (أوتو) توصيفا لها بانها متلازمة من اضطراب الشخصية النرجسية وصفات من الشخصية المضادة للمجتمع،وسمات من البرانويا..مضيفا لها صفات غياب الضمير والحاجة النفسية للقوة والشعور بأهمية فخامة الذات.وبتشخيص مشابه،وصف بولوك Pollock النرجسية الخبيثة بأنها شعور مرضي بالفخامة،ونقص في الضمير وانتظام السلوك مصحوباً بالقسوة والسادية التي تمنح صاحبها الشعور بالمتعة والبهجة.

ويتفق علماء النفس والأطباء النفسيون بأن الأشخاص النرجسيين كثيرون فيما النرجسيون (الخبيثون) قليلون،محددين الفرق الرئيس بينهم بخاصية السادية او الاستمتاع غير المبرر لرؤية الآخرين يتألمون. فالنرجسي (العادي)يتعمد مواصلة ايذاء الآخرين لرغبات أنانية ولكن يمكن ان يعتذر وقد يظهر في حالات الشعور بتأنيب الضمير،فيما النرجسي (الخبيث) يؤذي الآخرين ويستمتع بذلك مظهراً القليل من الشفقة او الندم لما حصل لهم من أذى.غير ان متابعتنا الشخصية على الصعيد العربي أوصلتنا الى ان الحكّام المصابين بالنرجسية الخبيثة(او الحقودة لدلالتها السيكولوجية على الانتقام) يكونون قساة بوحشية،عديمي الضمير لا يشعرون بالذنب لما سببوه من أذى للآخرين،بل أنهم يستمتعون برؤية من يعذّبون،ولا يشعرون بالندم على ضحاياهم وإن دفنوهم أحياءً تحت الأرض.

والمفارقة أن انموذج النرجسية الخبيثة، كان معمر القذافي، التي ما كانت شائعة ولا معروفة في زمانه..فان الفضل في إحيائها وانشغال السيكولوجيين والاطباء النفسيين بها يعود الى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب..الذي صوّره الاعلام الأمريكي بأن نرجسيته الخبيثة،التي اشاعها السيكولوجيون، ستجعل منه (مجنوناً) فيما هو بالمقارنة مع معمر القذافي وصدام حسين.. الأعقل في حبه لوطنه وشعبه.

مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

*صحيفة (المدى) البغدادية ٢٠١٧/٤/٣٠ :

وقف حروب الكراهية.. مهمة عاجلة للقوى الناعمة

*د. عبدالعاطى محمد

تلعب القوى الناعمة دورا مهما في تشكيل الوعي والارتقاء بالإبداع الإنساني. وفي أوقات الأزمات غالبا ما تكون الآلية التي يمكن اللجوء إليها للتعبئة والحشد نحو أهداف ومواقف بعينها لحل هذه الأزمات.

ولأن الحروب هي أقصى نقطة في تعقيد أزمة ما، تجد القوى الناعمة فيها المجال الأرحب لتشريح تعقيدات النفوس البشرية على امتداد مسطرة للقياس ما بين الخير والشر. كما تتسم الكتابات الإبداعية والأعمال الفنية المختلفة بشأنها بأقصى صور التعبير وأكثرها صراحة حتى لو كانت الصراحة شديدة القسوة. ولنا في أعمال عظماء الأدب والفن نماذج عديدة أثرت بقوة في مسيرة البشرية. ولكن الحروب تركت بصماتها من جهة أخرى على عديد الأعمال الإبداعية في اتجاه آخر مختلف يقع في دائرة تشكيل الوعي الإنساني والتعبئة والحشد وتغيير المفاهيم لصالح إحداث تحولات سياسية وديموغرافية في حاضر ومستقبل مسيرة الأمم وأنظمة الحكم. ومن يفتش في أرشيف الأعمال السينمائية الرائدة والتي لا تزال موضع الاهتمام والرغبة في المشاهدة، يستطيع أن يقف مليا عند الدلالات السياسية المرتبطة بالأعمال السينمائية التي تناولت إما توثيقا أو تمثيلا لحروب عديدة مزقت العالم ونقلته من حال إلى حال. وما ذلك التأثير إلا نظرا لقوة تأثير الصورة على العقل البشري، تلك الصورة التي تجعل العقل جاهزا بسهولة لتقبل أفكار ومواقف بعينها حتى لو كانت على غير الحقيقة.

واقعنا العربي المعاصر قد يكون في اللحظة الراهنة بعيدا عن واقع التحولات الكبرى التي أحدثتها حروب عالمية غيرت مسار البشرية ومجتمعاتنا كانت جزءا منها بالطبع. ومن ذلك ما ارتبط بأسباب ونتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية ١٩١٤ و١٩٣٩، وبالحرب الباردة ما بين الخمسينات والثمانينات من القرن الماضي. وفي الأرشيف أعمال سينمائية عديدة صنعتها الماكينة الفنية الغربية اهتمت ليس فقط بصراع الخير والشر على وقع هذه الحروب، وهو أمر يحمد لها بكل تأكيد، وإنما أيضا بترسيخ صورة ذهنية عند المشاهد أيا كان موقعه على سطح المعمورة بأن القوى المنتصرة في هذه الحروب كانت الأذكى والأقوى، والأهم كانت هي التي على الحق، بينما الخصوم المهزومون كانوا بلهاء وضعفاء ودائما كانوا على الباطل أو بالأحرى كانوا خطرا على البشرية وتقدمها وجب الخلاص منه.

وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف حول كيفية معالجة الماكينة الفنية الغربية لوقائع هذه الحروب وتداعياتها، فإنها أكدت ولا تزال تؤكد مقولة أن المنتصر دائما على حق، وأن انتصاره هذا لابد أن يقابله ثمن فادح يتعين على الخاسر أو المهزوم أن يدفعه.. صوت المنتصر الذي يجب سماعه وروايته يجب تصديقها، بينما الخاسر لا يجب سماع صوته ولا تصديق روايته مهما تذرع بالحجج التي تتحدث عن وقوعه ضحية ظلم المنتصر في كل حال.

ما يدفع إلى الاهتمام بموقف القوى الناعمة العربية من الحروب، هو أن واقعنا العربي يعيش عددا من الحروب التي من المؤكد تعيد صياغة حاضره ومستقبله، ليس هو وحده، بل قطاع كبير من العالم المحيط به إقليميا كان أم عالميا. وقد يطول زمن «حروبنا العربية» أو يقصر، ولكنه في آخر المطاف إلى نهاية بعينها حيث تسكت المدافع ويتحدث أنصار السلام والأمن. ولذلك لا مفر أمام القوى الناعمة العربية من أنها ستواجه – إن لم تكن معنية بالفعل الآن– السؤال الكبير، ألا وهو ما الذي أنتجته أو ما سوف تنتجه بخصوص تفاعلها مع واقع الحروب الراهنة، هل تلجأ – مثلما فعل الغرب المنتصر قديما – إلى التفاعل بنفس التوجه، أي تغليب رؤية المنتصر وتبرير قراراته وتعتبره صاحب الحق وزعيم الخير، وبالمقابل النيل من الخاسر أو المهزوم والتأكيد على أنه كان على الباطل مع وصمه بأشد أوصاف الشر، أم أن المسألة مختلفة تماما؟، هذا إذا أردنا تطبيق قواعد الماكينة الفنية الغربية وقسنا بنفس قياس ما فعلته بخصوص الحروب العالمية الفائتة.

قد يكون من السابق لأوانه استشراف ما يمكن أن تفعله القوى الناعمة العربية بهذا الصدد على وجه التحديد، وفي المقدمة من ذلك ما ستجود به الأعمال السينمائية من ناحية، أو الأدبية بصورها المختلفة من ناحية أخرى. وللحق فإن ما لا يمكن إغفاله أن قطاعا من الغيورين على الوضع العربي لديهم ما فعلوه وما يزعمون القيام به عندما تسكت المدافع، وهناك أمثلة عديدة على ذلك، ولكنها تظل محاولات فردية ولا تشكل تيارا عاما.

ومع ذلك فإن «حروبنا العربية» المعاصرة لا تنطبق عليها قواعد النظر للحروب العالمية القديمة ولا بالطبع مقولة المنتصر دائما على حق، أو أن هناك منتصرا وحيدا وخاسرين كثر. فهناك فوارق في التشخيص وطبيعة الحروب ذاتها. وتضع هذه الفوارق الموضوع في سياق مختلف، مما يفرض على القوى الناعمة العربية أن تتناوله بشكل مستقل عن التراث العالمي القديم المتعلق بالحروب.

أولا «حروبنا العربية» المعاصرة حروب بين قوى المجتمع داخل كل دائرة ساخنة تشهد حربا مشتعلة، وليست بين دول بجيوشها الجرارة وحكوماتها العتيدة راسخة البنيان. صحيح أن هناك تدخلات خارجية دولية، إقليمية كانت أم عالمية، أو بالأحرى هناك دولا كبرى دخلت طرفا في هذه الحرب أو تلك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكن الحقيقة التي لا يشكك فيها أحد هي أن كل حروبنا المعاصرة بين جماعات أو قوى من الشعب الواحد داخل الوطن الواحد. ودون التقليل من الدور الدولي الخارجي، فإن حروبنا المعاصرة تبقى «حروبا بالوكالة» أي حروب تقوم بها قوى داخلية نيابة عن الدول التي تطلب منها ذلك. تتصارع الدول على توجيه مقاليد الأمور في المنطقة العربية، وذلك مفهوم لأسباب لا يتسع لها المقام، وبما أنها لا ترغب في أن تخوض حروبا مباشرة فيما بينها تحقيقا لمصالحها، فإنها تلجأ إلى حلفائها من القوى المحلية (الوطنية) للقيام بالمهمة بدلا منها مستغلة في ذلك طبيعة المنطقة المعقدة التركيب اجتماعيا والتي ورثت تاريخا طويلا من الصراعات السياسية.

وثانيا حروبنا بالغة التعقيد والتشابك في عناصر اشتعالها والقوى التي تقوم بها. صحيح أنها انعكاس للصراع على السلطة أو تطبيقا لقاعدة أن السلطة تكون للقوى المتغلبة، ولكنها تعدت هذا الهدف إلى العمل على إفناء كل طرف لخصمه.. حروب بين طوائف ومذاهب وفئات اجتماعية فقيرة كانت أم غنية..حروب الكل ضد الكل!. هنا لم تعد الحروب صراعا على مصالح وإقامة إمبراطوريات على حساب إمبراطوريات أخرى، بل صراع على هويات وثقافات وانتماءات مستجدة داخل وطن واحد جغرافيا. المثال الوحيد الذي نجد له شبيها لذلك على المستوى الخارجي هو حرب السبعين عاما بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا في القرن السابع عشر (اندلعت ١٦٤٣)، ولكنها لم تأخذ شكل الحرب العالمية. في الحروب القديمة لعبت النزعات الوطنية المتطرفة (الشوفونية) كالنازية والفاشستية الدور الأبرز في اندلاعها، بينما في حالتنا العربية المعاصرة اختفى تماما العامل الوطني أيا كان منطقه ووصفه وحل محله الانتماء إلى أطر سياسية فوق قومية أو تتعدى الحدود الوطنية.لم يعد مفهوم الوطن كما عرفته الأجيال التي خاضت مرحلة الاستقلال الوطني قائما.

وثالثا تفوق الكلفة الإنسانية «لحروبنا العربية» كلفة الحروب العالمية القديمة.صحيح أن تلك الحروب راح ضحيتها عشرات الملايين من الناس، وصحيح أن الحرب العالمية الثانية لم تتوقف إلا بعد أن تم ضرب مدينتين يابانيتين بالقنابل الذرية هما هيروشيما وناجازاكي مما سبب مآسي ضخمة للشعب الياباني، كما تم تدمير مدن غربية عديدة، إلا أن الكلفة الإنسانية للحروب الجارية عربيا تفوق السوابق. فعالمنا العربي الذي يفوق عدد سكانه الـ ٣٠٠ مليون نسمة مهدد معظمة بالفناء ليس فقط على مستوى الموت المباشر من جراء المعارك في النقاط الساخنة وإنما على مستوى الواقع الحي حيث يتدنى مستوى المعيشة إلى حد مخيف، فالملايين اليوم هم كالأموات الأحياء من شدة الفقر وفقدان الخدمات.

الشعب السوري نصفه أو أكثر يعيش لاجئا هائما على وجهه، والباقي ينتظر الموت تحت خطر الإرهاب أو القمع. والقطاع الأكبر من اليمنيين على شفا المجاعة.والشعب الليبي ليس بعيدا عن هذا الحال بشكل أو بأخر.

ليس في «حروبنا العربية» المعاصرة إذن منتصر أو خاسر (أو مهزوم) بل الكل خاسر في حقيقة الأمر ولا أحد يستطيع الادعاء بأنه المنتصر. ولذلك فإن القوى العربية الناعمة لا يصح أن تتعامل مع هذه الحروب بنفس قواعد التعامل مع الحروب العالمية القديمة ولا بمقولة المنتصر دائما على حق فلا أحد ينطبق عليه هذا الوصف. بل عليها أن تستنكر وتدين الوضع برمته ولا تبرئ أحدا. رسالتها المنتظرة هي طي صفحة الماضي والاتفاق على العيش المشترك الذي لا يقصى أحدا مهما كانت حدة الخلاف معه، وبناء مستقبل خال من الكراهية، بشرط أن تعمل باستقلالية كاملة.

*صحيفة (عمان) العمانية ٢٠١٧/٤/٣٠ :

التوريث السياسي والديني في الوطن العربي

*حسن العطار

من الآفات التي يعاني منها العالم العربي منذ انحسار الحقبة الاستعمارية منتصف القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، آفة التوريث على المستويين السياسي والديني. بدأت هذه الآفة القاتلة في الدول العربية ذات الأنظمة الجمهورية الصورية باحتكار السلطة من قبل قادة الانقلابات العسكرية عبر الأحزاب السياسية الشكلية التي شكلوها كإطارات للديمقراطية المزيفة، والدساتير التي تخلو من مادة تحديد الفترة الرئاسية، وان وجدت مثل هذه المادة في بعض الدساتير يتم التحايل عليها لاحقا ليبقى الرئيس على رأس السلطة مدى الحياة.

قبل الانتفاضات العربية نهاية العام ٢٠١٠م وبداية العام ٢٠١١م، لم تخلو دولة عربية من الحديث عن قضية توريث الحكم لأبناء الحكام. ففي مصر، كان الحديث عن الجهد الذي يبذله "مبارك" لتهيئة نجله الأصغر "جمال" لخلافته في الحكم يتبادله الشعب المصري بشكل شبه يومي رغم عدم قبول كبار قادة الجيش المصري بشكل خفي لمثل هذا التوجه. وفي ليبيا، اعتبر الكثيرون من السياسيين في العالم ان التقارب الليبي مع الغرب كان بمثابة صفقة سياسية تسهل "للقذافي" تحقيق رغبته في تمهيد الطريق لابنه "سيف الإسلام" لخلافته. وفي اليمن، كان "علي عبد الله صالح" يمهد الطريق لنجله "احمد" لخلافته مستحضرا النموذج السوري في التوريث من خلال جملة من الإجراءات والملفات التي كان يمسك بها كالتعيينات والاشراف شبه الكامل على الجيش والأجهزة الأمنية.

الانتفاضات في هذه الدول الثلاث افشلت محاولة هؤلاء الحكام في تحقيق حلمهم. فـ "مبارك" اضطر الى التخلي عن الحكم تحت وطأة المطالبة الشعبية برحيله، و "صالح" تم ارغامه على التنازل عن الحكم مقابل عدم ملاحقته قانونيا، و "القذافي" لقي حتفه على ايدي الثوار. أما في سوريا فقد تمكن "بشار" من خلافة والده في الحكم بعد تغيير الدستور خصيصا لتحقيق رغبة "حافظ الأسد"، وها هو منذ العام ٢٠١١م وحتى اليوم يواجه ثورة اختلط فيها الحابل بالنابل. أما في العراق، فلم يمهل القدر "صدام" الذي كان على وشك تعيين أحد ابنيه "عدي" او "قصي" مساعدا له تمهيدا لتسليمه مقاليد الحكم لاحقا. هذا على المستوى السياسي للحكام الذين كانوا في سدة الحكم وحاولوا توريث أولادهم حكم الشعوب، ولكن القدر لم يمهلهم.

لنعرج الآن الى قادة الأحزاب السياسية–الدينية. ففي العراق ورث "عمار الحكيم" زعامة حزب المجلس الإسلامي الأعلى بعد وفاة والده "عبد العزيز الحكيم" في ٢٠٠٩م الذي ورث بدوره الزعامة من أخيه محمد باقر الحكيم الذي اغتيل في النجف عام ٢٠٠٣م. اما "مقتدى الصدر" زعيم التيار الصدري فقد ورث الزعامة الدينية والسياسية من ابيه المرحوم "محمد الصدر" الذي اغتيل على ايدي زبانية الطاغية "صدام" في عام ١٩٩٩م، وهو الان يحاول توريث إرثه السياسي الى ابن أخيه "احمد الصدر" لرئاسة التيار الصدري.

وفي لبنان، ورث "وليد جنبلاط" زعامة الحزب التقدمي الاشتراكي بعد اغتيال والده "كمال جنبلاط" في ١٦ مارس ١٩٧٧م، وها هو يسلمها مؤخرا الى نجله "تيمور" لتأهيله الى خوض الانتخابات البرلمانية القادمة، وافساح المجال له لرئاسة الحزب في الانتخابات المقبلة. كما ورث "سعد الحريري" الزعامة السياسية بعد اغتيال والده "رفيق الحريري" في ١٤ فبراير ٢٠٠٥م وتولى رئاسة الوزراء مؤخرا للمرة الثانية. ولا ننسى دخول "ميشال عون" رئيس الجمهورية نادي التوريث السياسي، حيث سلم صهره "جبران باسيل" زعامة التيار الوطني الحر، على ان يتولى آخرون من العائلة مواقع نيابية وحزبية وسياسية أخرى لاحقا.

التوريث السياسي–الديني أصبح في الوقت الحاضر سرطانا ينخر جسد العالم العربي، حيث تحولت اغلب الدول العربية إلى إقطاعيات تابعة لحكام طغاة يعيشون بعقلية العصور الوسطى، ولا علاقة لها بالعصر الحديث. منذ سنوات طويلة وحتى وقتنا الحاضر، قدمت تقارير التنمية البشرية العربية توصيات وخلاصات لباحثين وخبراء عرب اضاعوا سنوات طوال من اعمارهم كي يقدموا للسياسيين من صانعي القرار في الوطن العربي ما يجب ان يسترشدون به في اتخاذ القرارات على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية. ولكن الذي حصل في الواقع ان الوطن العربي لم يتقدم على أي صعيد، بل العكس هو الذي حدث، حيث ان الأمور تنحدر نحو الأسوأ على كل الصعد بسبب تسلط وفساد انظمة الحكم سواء الجمهورية الصورية او الملكيات المطلقة.

يقول الكاتب اللبناني "خليل أحمد خليل" في كتابه "التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية": إنه لفهم هذه الظاهرة، يجب ابتداء الانطلاق من ظاهرة المجتمعات العربية السياسية معا، والتدقيق في مهنة كل من رجل الدين ورجل السياسة في المجتمعات العربية، فهناك عائلات ذات صلة بالسياسة ولو بالتبعية، وهناك عائلات سياسية ذات صلة برجال الدين ولو من قبيل الاستقطاب والاحتواء، فكلا الطرفين يسعى الى أن يفرض سلطانا مركبا في مجتمعه، سلطة في المجتمع، وسلطانا على الدولة.

*إيلاف ٢٠١٧/٤/٣٠ :

عندما تتلاقى السلطوية في مصر وتركيا

*يانيس غريم

عندما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان النصر في ١٦ نيسان/أبريل، إبان فوز عسير لحملة الـ"نعم" في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، شكّل ذلك بداية تحوّل في تاريخ البلاد. فقد هيّأ الاستفتاء الساحة أمام إعادة هيكلة الديمقراطية البرلمانية في تركيا لتحويلها إلى جمهورية رئاسية، وهو تغيير عميق لم تسعَ إليه قط أيٌّ من الاستفتاءات الدستورية الستة السابقة منذ تأسيس الجمهورية التركية. عبر تركيز صنع القرارات في أيدي الرئاسة، غالب الظن أن التغييرات سوف تتسبّب بتقويض فصل السلطات ومأسسة نظام رئاسي تنفيذي، مع نذر يسير من الضوابط والتوازنات المؤسسية. على الرغم من أنه كان نصراً صعباً وخلافياً في ظروف غير متكافئة، بدأت تركيا أردوغان تشبه كثيراً رئاسة أخرى ذات صلاحيات مطلقة، والمقصود بها الرئاسة المصرية.

حتى الآونة الأخيرة، غالباً ما بدا هذان البلدان بمثابة صورتَين معاكستَين: في تركيا، فقدَ الجيش قبضته على أنقرة بعد العام ٢٠٠٢، مع انطلاق البلاد على طريق التحرّر، فيما استمرّت الهيكليات الزبائنية والنخب السلطوية في "جمهورية الضباط" إبان تجربة مصر القصيرة مع الديمقراطية بعد العام ٢٠١١. يؤثّر هذان المساران العكسيان في النظرة الحالية إلى البلدَين، والتي ترى في تركيا "ديمقراطية متعثّرة"، في حين ترى في مصر حالة من حالات "عودة السلطوية". اللافت أن السياسات السلطوية في تركيا تتعرض لانتقادات أقوى على الساحة الدولية بالمقارنة مع مصر في ظل عبد الفتاح السيسي. فقد بدا أن صنّاع السياسات الغربيين تقبّلوا بسهولة طرد مرسي لصالح تطبيع العلاقات الثنائية. أما في ما يتعلق بتركيا، فيبدون أشد قلقاً لرؤية النظام الديمقراطي الذي اعتقدوا أنه مستقر، آيلاً إلى التداعي.

لكن يبدو أن المسمّيات التاريخية لم تعد مناسبة. فهي تحجب واقع أن الخطوط الفاصلة بين الديمقراطية والسلطوية في المنطقة هي في طور التلاشي. تتحوّل الأنظمة الشرق أوسطية الآن إلى أشكال هجينة للحكم يطبعها تركّز السلطة في صيغة ديمقراطية شكلياً. تقدّم مصر السيسي وتركيا أردوغان مثالَين بارزين عن نزعة "تلاقي الحكم". فقد أدّت الاضطرابات السياسية إلى تلاقي البلدَين عند نقطةٍ حيث المؤسسات الديمقراطية قائمة إنما معطّلة" وحيث الحقوق المدنية موجودة إنما مقيّدة" وحيث القرارات تصنعها قيادة منتخَبة إنما غير خاضعة للمساءلة. تقلّصت الفوارق السابقة في الحكم بين البلدَين لتقتصر على الاختلاف في درجات الحرية المدنية.

حتى في هذا المجال، يتقلّص الفارق أيضاً: ففي العديد من المؤشرات العالمية لقياس الحريات المدنية، شهدت مرتبة كل من مصر وتركيا تراجعاً كبيراً في التصنيفات خلال الأعوام القليلة الماضية. بحسب لجنة حماية الصحافيين، تركيا هي البلد الذي يضم العدد الأكبر من الصحافيين خلف القضبان – ٨١ صحافياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ – وتتبعها مصر بوجود ٢٥ صحافياً على الأقل في السجون. وتصنّف منظمة مراسلون بلا حدود قادة البلدَين على قائمة "مفترسي حرية الصحافة". اللافت أن الانقلابات العسكرية كانت العامل الذي أطلق هذا التلاقي. يميل المحللون عادةً إلى الإشارة إلى هذه الانقلابات بأنها من عوامل التمييز بين الحالتَين – نجح الانقلاب في إطاحة الحكم في مصر، في حين فشل الانقلاب في تحقيق ذلك في تركيا – إلا أن هذه النظرة تركّز حصراً على تبعات الانقلاب على منفّذيه. ففي مصر، نجح الجيش في توسيع أنشطته السياسية والاقتصادية المدنية على السواء منذ تولّي السيسي زمام قيادة الدولة، أما في تركيا فجرى تهميش الجيش سياسياً منذ المحاولة الانقلابية. لكن إذا تعاطينا مع الانقلابات العسكرية من منظار أنها عبارة عن تدخّلات من جانب القوات المسلحة تتسبّب بخلل واضطرابات، فالانقلاب في كل من مصر وتركيا أعاد رسم المشهد في ما يتعلق بآلية صنع القرارات السياسية. تُحكَم مصر وتركيا اليوم بموجب قانون الطوارئ على أيدي رجلَين قويين وشعبويين، وكلاهما منتخَبان رسمياً إنما يثيران استقطاباً شديداً. وفي تلاقٍ إضافي، فرضت مصر مؤخراً حال الطوارئ من جديد بعد تفجير كنيستَين قبطيتين في التاسع من نيسان/أبريل. وقد حذت تركيا حذوها عبر إقدامها، بعد يوم واحد من الاستفتاء، على تمديد حال الطوارئ الذي دخل حيّز التنفيذ في تموز/يوليو ٢٠١٦، وكان من المقرر أن ينتهي في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

ربما شكّل أسلوب الحكم الإقصائي الذي اتّبعه الرئيس مرسي بداية تجدّد السياسات السلطوية في مصر، غير أن العودة إلى السلطوية اكتسبت زخماً منذ صيف ٢٠١٣. فقد أفضت مجموعة واسعة من الأحكام القانونية إلى تقييد المساحة العامة" وتعمد المؤسسات الأمنية التابعة للدولة إلى استغلال صلاحياتها ضد ممثّلي المجتمع المدني" وقد تحوّل التعذيب والاعتقال التعسّفي والاختفاء القسري إلى ظواهر متكرّرة. في تركيا أيضاً، يمكن القول بأن العودة إلى السلطوية بدأت قبل المحاولة الانقلابية. فاحتجاجات حديقة غيزي تذكيرٌ واضح وجلي بأن الاعتداء على الحقوق المدنية مستمر منذ العام ٢٠١٣. لكن مما لا شك فيه أنه بعد قصف مقر مجلس النواب ونشر جنود لمواجهة المدنيين في ليل ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، بلغت هذه النزعة السلطوية مستوى جديداً، في حدّتها وفي نطاق القمع على السواء. اليوم يتجلّى الرد السلطوي على المحاولة الانقلابية في تشويه سمعة المعارِضين السياسيين، واضطهاد الأعداء السياسيين، وفرض قيود واسعة على حرية المعلومات. لقد أدّى تطهير موظّفي القطاع العام الذين وُجِّهت إليهم تهمة تأييد الانقلاب، إلى اعتقال ٤٧ ألف شخص وتعليق ١٢٠ ألف موظف في القطاع العام عن العمل. بدأت الأرقام تقترب من الإحصاءات في مصر، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو ٦٠ ألف شخص يقبعون في السجون لأسباب سياسية.

ثمة تشابهٌ أيضاً في تشريع السياسات السلطوية بين البلدَين. فالإدارتان تعتمدان خطاباً قائماً على المواعظ الأخلاقية والتديّن. وفي حين يحكم تركيا حزبٌ متجذّر في عقيدة إسلامية محافظة، تُظهر الحالة المصرية كيف أن تسييس الدين ليس حكراً على الحكم الإسلامي. فمن أجل تعزيز سمعة النظام الدينية، كثيراً ما تبرّر السلطات الانتهاكات التي تطال الحريات المدنية بالقول بأن الهدف هو حماية الأخلاق العامة، وقد دعا الرئيس السيسي إلى "ثورة دينية" في سياق خطاب محافظ امتزج مع اللغة القومية والوطنية.

لقد أثارت هذه السياسات والخطابات الشعبوية استقطاباً شديداً في المجتمعَين المصري والتركي. من أجل حشد الدعم، يلجأ حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان ونظام السيسي إلى تأطير الأعداء. فناخبوهم يُصوَّرون بأنهم الممثّلون الحقيقيون للأمة، في حين يُقدَّم الخصوم السياسيون في صورة أعداء الدولة. في مصر، أُسند هذا الدور إلى الإخوان المسلمين الذي يتعرّضون لحملة قمع شديدة الضراوة. وفي تركيا، طال "التطهير" الذي تمارسه الدولة أنصار حركة غولن في شكل أساسي، والتي تُحمَّل مسؤولية المحاولة الانقلابية في العام ٢٠١٦. وقد أصبحت السرديات عن شنّ حرب على الإرهاب وسيلة أساسية في تشويه سمعة هاتَين المجموعتَين. في مصر، تبنّى دستور ٢٠١٤ معركة الدولة ضد "الإرهاب بكافة صوره وأشكاله"، ومنح الأجهزة الأمنية تفويضاً واسعاً في هذا الإطار. ومنذ ذلك الوقت، عمد النظام تدريجاً إلى توسيع تعريفه للإرهاب ليشمل مختلف أنواع المعارِضين. وفي تركيا أيضاً، يُصنَّف الأشخاص الذين يُتَّهمون بالتعاطف مع غولن، في خانة الإرهابيين وتجري محاكمتهم على هذا الأساس، والاسم الوحيد الذي تعتمده الحكومة للإشارة إلى التنظيم في تصريحاتها وبياناتها العلنية هو تنظيم فتح الله الإرهابي. وقبيل الاستفتاء، جرى توسيع الإطار ليشمل جهات معارِضة أخرى، فقد أعلنت الحكومة أنها تضع الناخبين الذين سيقترعون بـ"كلا" في الاستفتاء، في الخانة نفسها مع التنظيمات الإرهابية.

النظر في نقاط التلاقي هذه هو أكثر من مجرد مقارنة بين البلدَين. بل إن الإدراك بأن أنماطاً متشابهة من الحكم غير الليبرالي تتجذّر في البلدَين على الرغم من المعطيات التاريخية المختلفة، يمكن أن يدفع بصنّاع السياسات إلى تكييف توقعاتهم وسياساتهم مع الوقائع المثبَتة بالتجربة. على سبيل المثال، ربما كانت تجربة ما بعد الانقلاب في مصر نذيراً عما يخبّئه المستقبل في تركيا. لقد تعهّد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم في ١٦ نيسان/أبريل بأن التصويت فتحَ صفحة جديدة في تاريخ الديمقراطية في تركيا – لكن انطلاقاً من المشهد في مصر السيسي، غالب الظن أن ما سيحدث هو النقيض تماماً. لن تدخل مراجعة المواد الـ٧٦ في الدستور التركي وإبطالها، حيز التنفيذ قبل الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في العام ٢٠١٩، ما يُتيح بعض الوقت لممارسة ضغوط على الإدارة التركية من أجل الاعتدال في خطابها الاستقطابي، وتبنّي سياسات أكثر شمولاً، واحترام الحقوق المدنية الأساسية، خشية أن تسير البلاد على خطى النموذج المصري.

*يانيس غريم زميل دكتوراه في كلية برلين للدراسات العليا حول الثقافات والمجتمعات المسلمة (BGSMCS)، وباحث زائر في كلية Scuola Normale Superiore في فلورنسا، إيطاليا.

*دورية صدى/ مركز كارنيغي ٢٠١٧/٤/٣٠ :

السعودية ومواجهة ايران في منطقة الشرق الاوسط

*عباس عاصي

لم يشهد التاريخ الحديث صراعا في منطقة الشرق الاوسط ان قسمها الى قسمين مثل الصراع الايراني السعودي. هذا التنافس على النفوذ والهمينة رافقته وساندته سياسات متعددة ومتنوعة امتدت من خطاب طائفي تحريضي الى خطاب وطني وقومي عربي. تنوّعت ستراتيجيات السعودية في المواجهة مع ايران. فحين تقتضي الحاجة تستخدم خطابا طائفيا واحيانا اخرى خطابا قوميا عربيا. بعيدا عن مسببات هذا الصراع، هذا التنوع والارتباك في اساليب المواجهة يدل على ضعف في قدرة السعودية على مواجهة خصومها وفرض هيمنتها على المنطقة.

تسعى الدول عادة الى تحسين شروط المواجهة مع خصومها من خلال تحسين قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية لا من خلال التحريض المذهبي. ذلك ان الخطاب المذهبي قد يرتد سلبا عليها. فعندما تلجأ دولة ما الى الخطاب المذهبي فهي تمد الجماعات المتشددة بالحجج والامكانات كي توسع من قاعدتها الشعبية. هذه الجماعات كما اصبح معلوما لن تقبل بأي تراجع للدولة عن مواقفها المتشددة والا سوف تعتبر مرتدة ومخالفة لمبادئها. مما قد يدفع هذه الجماعات الى ان تعاديها وقد تلجأ الى العنف بغية استبدالها او دفعها للعودة الى مواقفها السابقة.

يمكن لنا ان نميز ثلاثة ستراتيجيات اعتمدتها السعودية في سبيل مواجهة ايران في المنطقة. الستراتيجية الاولى هي الخطاب المذهبي الطائفي وهو الخطاب الطاغي على السياسة والاعلام السعودي. هذا الخطاب يوظف لغة طائفية عبر محاكاة الغرائز بغية استقطاب الشارع السني واضفاء شرعية شعبية على نظام الحكم. استخدم هذا الخطاب بشكل كبير منذ قيام نظام الحكم في ايران عام ١٩٧٨. سوف يزداد استخدام هذا الخطاب حدة في المستقبل القريب وذلك بسبب صعود الجيل الثاني والثالث للحكم من العائلة الحاكمة والذي يسعى الى شرعية شعبية تعزز حكمه وموقعه. وذلك بسبب الصراع الدائر اليوم في اروقة الحكم السعودي بين ابناء واحفاد الملك السعودي الراحل عبد العزيز ال سعود.

الستراتيجية الثانية هي الخطاب القائم على تحريض ابناء الوطن الواحد على بعضهم كي تضعف حلفاء ايران داخل هذه الدول. استخدمت هذه الستراتيجية بشكل واضح وعلني في لبنان. بعد اغتيال رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ وانسحاب القوات السورية سعت الرياض الى اضعاف حزب الله، حليف ايران في لبنان. مثلا موّلت الانتخابات النيابية اللبنانية عام ٢٠٠٩ بحوالي مليار دولار حسب ما ذكرت جريدة النيويورك تايمز لضمان فوز قوى ١٤ اذار الحليفة وهزيمة حزب الله وحلفائه. على الرغم من ذلك فاز حزب الله في الانتخابات النيابية ودخل الحكومة وحصل على الثلث الضامن فيها. هذه الستراتيجية ساهمت في تأجيج

الصراع الداخلي اللبناني وتوسعة الشرخ بين السنة والشيعة، وهذا الامر ينطبق ايضا على الصراع الدائر في العراق بين السنة والشيعة.

الستراتيجية الثالثة هي استخدام الخطاب القومي العربي. استخدم هذا الخطاب خلال فترة المواجهة مع ايران منذ العام ١٩٧٨ بنسب متفاوتة. لم تعتمد السعودية على هذا الخطاب الا قليلا. وقد يعود ذلك الى وجود دول تخاصمها في المنطقة اي النظام السوري والعراقي والتي تحمل خطابا عروبيا قوميا. الا ان انهيار النظام العراقي ونشوب الحرب السورية امّن للسعودية المساحة الكافية لاستخدام هذا الخطاب خصوصا مع غياب اي طرف عربي اخر يحمل هذا المشروع. المفارقة ان الحكم السعودي عُرف تاريخيا بعدائه لتوجهات عبد الناصر العروبية وكان من دعاة الوحدة الاسلامية لمواجهة المد العروبي الناصري.

استخدم الخطاب القومي العربي من قبل السعودية ايضا في حربها على اليمن. فقد دخل ادبيات السياسة الخارجية السعودية بشكل غير مسبوق. بررت الرياض الحرب على اليمن بحجة حماية عروبته ومنع التمدد الفارسي علما ان الحرب السعودية لها اسباب خارجية وداخلية ايضا. فلا يمكن فهم اسبابها من دون قراءة الصراع الدائر حاليا بين الابناء والاحفاد على سدة الحكم والذي يسعى كل واحد منهم للشرعية والشعبية وابراز نفسه كرجل دولة وقائد عسكري قادر على ادارة شؤون المملكة.

المفارقة ان السعودية لم تنجح في منع تمدد نفوذ ايران في المنطقة او العالم على الرغم من الاموال التي صرفتها بغية تحقيق هدفها. فإيران استطاعت ان تحرز تقدما في مفاوضات ملفها النووي. واما الارهاب والتهويل من المد الايراني لم يمنع طهران من تعزيز نفوذها وفي المقابل لم يعزز من نفوذ السعودية في المنطقة.

في العراق مثلا استطاعت ايران ان تتدخل عسكريا بعد ان دعمت السعودية ولو ضمنيا احتلال داعش لمناطق واسعة من البلاد. في سوريا استعان النظام بمستشارين ايرانيين لمواجهة المعارضة المسلحة المدعومة من السعودية ودول عربية واجنبية اخرى. بمعنى اخر تدهور الدور الاقليمي للسعودية اعطى هامشا اوسع وحرية اكبر لإيران لتعزيز نفوذها.

ان ضعف الرؤية السياسية والصراع السياسي الداخلي السعودي ساهما في اضعاف دورها الاقليمي وتقوقعها خلف خطاب مذهبي خسرت بسببه شعبيتها لدى شريحة واسعة من العرب. مثلا الحرب على اليمن التي شنت تحت ذريعة منع التمدد الايراني كلفت السعودية مليارات الدولارات واضعفت من موقفها الاقليمي والدولي بسبب الجرائم التي ارتكبتها ناهيك عن المجازر والدمار الذي سببته بحق الشعب اليمني المظلوم.

*كاتب لبناني

*صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/٤/٣٠ :

مایس ۲۰۱۷

عودة أمريكا إلى الشعب.. خلال ١٠٠ يوم

*دونالد ترامب

قبل مئة يوم، أديتُ اليمين الدستورية خلال مراسم التنصيب وتعهدتُ بأننا لن نقوم بنقل السلطة السياسية من حزب لآخر فحسب، وإنما سننقل تلك السلطة أيضاً من العاصمة واشنطن لنعيدها إلى الشعب. وخلال المئة يوم الماضية، وفيتُ بوعدي، وأكثر. فبخصوص كل الموضوعات وكل القطاعات، أخذنا نعيد للناس بلادهم. وبعد عقود من تقلص الطبقة الوسطى، والحدود المفتوحة، والترحيل الجماعي للوظائف والثروة الأمريكية، تنكب هذه الحكومة حالياً على العمل من أجل مصالح مواطني بلدنا فحسب.

وبالطبع، فإن وسائل إعلام المؤسسة السياسية نفسه الذي كان يحجب هذه المشاكل –ويستفيد منها– لن تنشر هذا الخبر وتذيعه. ولهذا، آثرنا توجيه رسالتنا إلى أمريكا بشكل مباشر. كما فتحنا أبوابَ البيت الأبيض أيضاً من أجل الاستماع والانخراط والعمل، فدعوْنا ممثلي العمال، وأرباب المصانع، وضباط الشرطة، والمزارعين، وقدماء المحاربين، والديمقراطيين، والجمهوريين، والمستقلين.

وقد بدأ التغيير بسحب الولايات المتحدة من «الشراكة عبر المحيط الهادي»، وهي اتفاقية تشمل ١٢ دولة، وكانت ستتسبب في ترحيل ملايين جديدة من الوظائف إلى بلدان أخرى.

بيد أن الانسحاب من هذه الاتفاقية لم يكن سوى البداية. ذلك أننا قمنا أيضاً بفتح تحقيق في الخروقات التجارية الأجنبية، واتخذنا خطوات من أجل حماية إنتاج الفولاذ والألومينيوم الأمريكيين. وبعد سنوات كانت تذهب فيها المناقصات إلى شركات أجنبية، نسهر اليوم على أن تطبق الوكالاتُ الفيدرالية قواعد «اشتر أمريكياً» وتمنحَ الأفضلية لشركات الأمريكية –وأن تقوم الشركات الأمريكية بتوظيف عمال أمريكيين.

ومن أجل إعادة الوظائف إلى بلدنا، نعتزم إعادة التفاوض حول «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» بشكل كامل، وذلك لأننا خسرنا قرابة ثلث الوظائف في القطاع الصناعي خلال الـ٢٣ سنة منذ تبني تلك الاتفاقية الفظيعة.

وفي صميم أجندتنا الاقتصادية، بدأنا أيضاً الجهد الأطول تأثيراً في التاريخ من أجل التخلص من القوانين والنظم القاتلة للوظائف، حيث وجهتُ بضرورة إلغاء قانوني قديمين مقابل كل قانون جديد. كما وقعنا ١٣ قراراً لإلغاء قوانين ونظم قاتلة للوظائف، ووقعتُ ما مجموعه ٢٩ تشريعاً –وهو عدد لم يتجاوزه أي رئيس أمريكي خلال المئة يوم الأولى منذ هاري ترومان.

وفي ما يتعلق بالطاقة، كان التغيير عميقاً، حيث ألغينا قيوداً على إنتاج النفط والغاز الطبيعي والفحم النظيف. كما أن ما حققناه بخصوص الهجرة وإنفاذ القانون يُعتبر تاريخياً في الواقع. فبعد عقود من الهجرة غير الشرعية والدخول الجماعي المنفلت، تمكنّا من وقف هذا المد كما لم يحدث من قبل، حيث انخفضت عمليات عبور الحدود بشكل غير قانوني بـ٧٣ في المئة. وحالياً، تخضع عمليات معالجة طلبات التأشيرات لإصلاح يروم تحسين عمليات التدقيق والفحص الأمنيين بشكل كبير. كما أطلقنا أيضاً نماذج ومناقصات بخصوص مشروع الجدار الحدودي قصد وقف تدفق المخدرات، والاتجار في البشر، والمهاجرين غير الشرعيين على بلدنا.

وفضلاً عن ذلك، بدأت أجهزة إنفاذ القانون الفيدرالية حملة تستهدف المعاقل التي تأوي أجانب مجرمين –إيماناً منا بأن المهمة الأولى لأي حكومة هي حماية المواطنين الأمريكيين. وفي هذا الإطار، قامت وزارات الأمن الداخلي والعدل والخارجية، ومدير الاستخبارات الوطنية، بتشكيل مجموعة تشارك فيها عدة وكالات من أجل هدف واضح هو: تفكيك كارتيلات الجريمة العابرة للبلدان.

والتحول في ما يتعلق بالدفاع كان كبيراً أيضاً، حيث شرعت وزارة الدفاع في إعادة بناء وإعادة جاهزيتنا العسكرية. كما أعدنا تأكيد الزعامة الأمريكية عبر تحميل نظام الأسد في سوريا المسؤولية عن استعماله الوحشي لأسلحة كيماوية محظورة ضد مدنيين أبرياء لا حول لهم ولا قوة. وفرضت ضربتُنا الصاروخية الناجحة احترامَ الخط الأحمر الذي رسمته الإدارة السابقة ولكنها تجاهلته، لنعيد بذلك ترميم مصداقيتنا تجاه أصدقائنا وردْعنا تجاه أعدائنا.

وعلاوة على ذلك، بدأت بلدان «الناتو» دفع مليارات الدولارات بشكل أكبر منذ أن أكدتُ على أن الولايات المتحدة تتوقع من كل حلفائها دفع نصيبهم العادل. كما وفيتُ أيضاً بواحد من أهم الوعود التي قطعتُها على نفسي، فعيّنتُ قاضياً جديداً في المحكمة العليا سيكون مخلصاً للدستور الأمريكي. وهذه هي المرة الأولى التي يثبّت فيه قاض خلال المئة يوم الأولى منذ ١٣٦ عاماً.

ومع هذه التغييرات التي قمنا بها –بخصوص الحدود، والاقتصاد، والأمن– ازدادت الثقة وارتفعت. كما يكشف استطلاع للرأي حول الصناعة مستوى قياسياً من التفاؤل والثقة في المستقبل، حيث بلغت ثقة المستهلك أعلى مستوى لها منذ ١٦ عاماً. وبالتوازي مع ذلك، شرعت أيضاً آلاف الوظائف الجديدة في العودة إلى أمريكا –ومن ذلك وظائف في «فورد» و«جنرال مورترز» و«فيات كيزلر» و«سبرينت» و«إنتل» وغيرها كثير.

لقد أخذنا نُثبت أن «اشتر أمريكياً» و«وظّف أمريكياً» ليست مجرد شعارات، بل هي سياسة الحكومة الأمريكية. سياسة ستجعل «أمريكا عظيمة من جديد»، إلى جانب الأشياء الكثيرة الأخرى التي نضطلع بها.

ونحن عاقدون العزم على عدم الإصغاء إلى أصوات الماضي الفاشلة نفسها التي لم تجلب لنا سوى الحروب في الخارج، والفقر في الداخل، وخسران الشركات والوظائف وثروتنا لبلدان استغلت الولايات المتحدة.

لقد عاد البيت الأبيض ليكون بيت الشعب مرة أخرى. وسأسعى ما استطعت لأكون رئيسَ الشعب، وذلك من أجل الانتصار، بإخلاص ووفاء وفخر، للمواطنين الرائعين الذين يحبّون هذه الأمة ويَعتبرون هذه الأرض المباركة بلدهم.

*رئيس الولايات المتحدة

*(واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/٥/١ :

ترامب.. حصيلة المئة يوم الأولى

*فرانسيس فوكوياما

أثار انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مخاوف لدى البعض، لكن الولايات المتحدة تمتاز بمجموعة من «الضوابط والتوازنات» المؤسساتية التي يفترض أنها تحول دون امتلاك أي فرد لسلطة مفرطة. والسؤال، إذاً، هو ما إنْ كان هذا النظام سيحتوي بنجاح رئيساً كان قد أثار قبل تنصيبه قلق البعض. ومع بلوغ رئاسته علامة المئة يوم، يبدو من الواضح أن النظام يشتغل كما ينبغي، وباستثناء تعيين نيل جورستس في المحكمة العليا، فشل ترامب في الوفاء بأي من الوعود الرئيسية التي أطلقها خلال الحملة الانتخابية، مثل وقف هجرة المسلمين أو بناء جداره «الكبير الجميل». ولعل إخفاقه الأكبر كان محاولة إلغاء واستبدال قانون الرعاية الصحية «أوباما-كير» بآخر جديد اضطر الواقفون وراءه إلى سحبه لاحقاً بسبب نقص الأصوات. واللافت هنا أن غياب الفوز هذا حدث حتى في الوقت الذي يسيطر فيه الحزب «الجمهوري» على غرفتي الكونجرس والرئاسة.

وثمة أسباب عدة لهذا الضعف، أبرزها جهل ترامب بطريقة اشتغال الحكومة الأمريكية وافتقار المستشارين الذين اختار أن يحيط نفسه بهم للتجربة، فيبدو أنه قدم إلى الرئاسة وهو يعتقد أنه يستطيع إدارة البلاد بالطريقة نفسها التي كان يدير بها شركة، من خلال الأوامر التنفيذية، والحال أن النظام الأمريكي يضع الكونجرس في مقعد السائق حين يتعلق الأمر بالمبادرات الكبرى، والرؤساء أقوياء فقط من حيث أنهم يستطيعون تشكيل تحالفات تشريعية. ولكن ترامب لم يفعل ذلك في قضية الرعاية الصحية، ومن غير المرجح أن ينجح بخصوص الإصلاح الضريبي أو البنى التحتية، ولكي يكون رئيساً يحظى بالمزيد من التأييد، سيكون عليه أن يسعى للتواصل مع الناس خارج حدود القاعدة الضيقة التي جلبت له الفوز في المجمع الانتخابي، تماماً على غرار ما نجح الرئيس دونالد ريجان في فعله. ولكن ترامب سعى إلى العكس من ذلك، حيث راهن أكثر على أنصاره وعمل ما في استطاعته لإضعاف الثقة في «الديمقراطيين» والمستقلين، وإذا كان ترامب يستطيع، نظرياً، تشكيل ائتلاف يشارك فيه الحزبان حول موضوع يعتبره «الديمقراطيون» مهماً مثل البنية التحتية، فإنهم في هذه المرحلة من المستبعد أن يرغبوا في إنقاذ ما يبدو أشبه برئاسة فاشلة.

وبخصوص تعامل إدارة ترامب مع الحكومة، فإدارة ترامب لم تبدِ أي استعجال في تعيين مئات الموظفين متوسطي المستوى اللازمين لإدارة الحكومة، كما أعلنوا عن تجميد في التوظيف وسقف للرواتب، ويبدو أن الإدارة لا تدرك أن الحكومة الفيدرالية لديها في الواقع عدد أقل من الموظفين العاملين بدوام كامل مما كان عليه الحال في الستينيات، وهذا على الرغم من أنها تتعامل مع ضعف الأموال بخمس مرات.

والواقع أن المجال الوحيد الذي يتمتع فيه الرئيس بسلطة التصرف بشكل منفرد هو السياسة الخارجية، ولئن كانت الخطوات الأخيرة بخصوص سوريا والصين وروسيا تشير إلى أنه أخذ يعود تدريجياً إلى الخط التقليدي الغالب في واشنطن بخصوص السياسية الخارجية، فإن التركة الأهم من ذلك قد تكون القدرة الغريبة للإدارة الحالية على تقويض مصداقيتها بنفسها، ولعل الخطأ الأخير حول ما إن كانت حاملة الطائرات «كارل فينسون» متجهة نحو كوريا الشمالية ليس سوى أحدث مثال.

ولكن، هل تغريدة رئاسية على تويتر مثل سياسة أمريكية؟ الواقع أن لا أصدقاءنا ولا أعداءنا يعرفون، والحال أن المصداقية مهمة للغاية في السياسة الخارجية، وإذا كانت الطريقة التي ستتكشف بها هذه التركة في الأزمات الحقيقية التي نواجهها في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط غير معروفة في هذه المرحلة، فإن خطر أن تؤثر الولايات المتحدة سلبياً على الاستقرار العالمي، بدلاً من أن تعزّزه، حقيقي وموجود.

*أكاديمي أمريكي، ومدير مركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون بجامعة ستانفورد

*(واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/٥/٣ :

بعد مئة يوم في البيت الأبيض.. ٦ ملامح لسياسة ترامب الخارجية

كتب هال براند في مجلة فورين بولسي، إن إدارة ترامب تقترب من عتبة المئة يوم، المَعلم الذي يعكس ما فعله الرئيس وإلى أين يمضي، محدداً ست نقاط تعكس التغييرات التي أحدثها في السياسة الخارجية.

أثبت فريق ترامب أن الظهور بمظهر الحزم أمر سهل. لكن سيعلم قريباً أن الحصول على نتائج هو الصعب

ويقول الباحث إن الرئيس دونالد ترامب جاء إلى واشنطن متعهداً القطع جذرياً مع السياسة الخارجية الأمريكية التي عرفناها على مدى عقود، وكانت بدايات رئاسته دوامة من النشاط والجدل والفوضى.

وحدد ستة معالم لديبلوماسية ترامب بعد مئة يوم له في البيت الأبيض:

١- غرائز "أمريكا أولاً" هي حقيقية: خلال الحملة الانتخابية، أظهر ترامب عداءً لتحالفات الولايات المتحدة ولاتفاقات التجارة الحرة ولدعم حقوق الإنسان والديمقراطية في الخارج، وقد أثبت على الأقل أنه يعني بعض ما يقوله. وألقى خطاباً في يوم تنصيبه بدا أنه مقتطع من ثلاثينيات القرن الماضي، وانسحب من الشراكة عبر المحيط الهادئ في يوم واحد. ووبخ الحلفاء وأربكهم من رئيس الوزراء الأوسترالي مالكولم تيرنبول إلى أنجيلا ميركل، وركز في البداية على تحصين الحدود مع المكسيك وأصدر أوامر تنفيذية تتعلق باللاجئين والهجرة. لكن بعضاً من هذه المبادرات تعثر في سياق الممارسة، فيما تراجعت الإدارة عن البعض الآخر أو عدلته. لكننا شهدنا أن "أمريكا أولاً" ليس شعاراً لا معنى له بالنسبة إلى ترامب، إنه يستحوذ على بعض غرائزه الأساسية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

ولحسن الحظ، أن ما ذكر أعلاه ليس الرواية الكاملة للمئة يوم الأولى من رئاسة ترامب. وتقريباً كل رئيس يبدأ بإطلاق الوعود عن تغيير أساسي، وبالنسبة إلى ترامب فإن سياسته الخارجية تبين أنها طبيعية أكثر مما توقع المراقبون. وبعد مواجهة في البداية، تعلم ترامب أن يكون متسامحاً مع الناتو، وأكد على التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية وسط تصاعد الأزمة مع كوريا الشمالية. واتخذ موقفاً معتدلاً من اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ولم يمزق الإتفاق النووي مع إيران أو سياسة "صين واحدة". وأرجأ على الأقل في الوقت الحاضر التقارب مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وتراجع عن عروض أولى لصنع السلام مع الرئيس السوري بشار الأسد، وأطلق ٥٩ صاروخ كروز على سوريا رداً على استخدام النظام السلاح الكيماوي.

٣- الظهور بمظهر القسوة هي أولوية ترامب- لكنها ليست ستراتيجية. لقد زاد ترامب الضغوط على لاعبين سيئين من إيران إلى كوريا الشمالية وسوريا. وهناك أسباب لفعل ذلك، بحيث أنه من المشروع أن يجادل المرء بأن الرئيس السابق باراك أوباما كان ليناً وبطيئاً في التعامل مع تهديدات للمصالح الأمريكية. وأثبت فريق ترامب أن الظهور بمظهر الحزم أمر سهل. لكن سيعلم قريباً أن الحصول على نتائج هو الصعب.

٤- ترك الحرية للجنرالات له إيجابيات ومخاطر. لقد أعلن ترامب أن قادته الكبار لديهم "الصلاحية الكاملة"، وخفف التضييق الذي كان يمارس على العمليات العسكرية خلال عهد أوباما. لكن لا مركزية السيطرة على الضربات الجوية يمكن أن ينتج عنها مواجهة أكثر نشاطاً لداعش، لكنها قد تؤدي إلى إصابات أكثر في صفوف المدنيين. كما أن مقاربة رفع اليد عن الأمور العسكرية يمكن أن تزيل ضوابط الآمان التي تمنع الأخطاء.

٥- الإنضباط ليس الحجة القوية لدى الإدارة. وما من أحد يريد أن يكون الحال على هذا النحو طبعاً، ويبدو أن مستشار الأمن القومي إتش. آر. ماكماستر يقوم فعلياً بعمل جيد بتوفير قدر أكبر من النظام في صنع القرار. لكن الإدارة لا تزال تعاني في هذا المجال. إن كثرة الرسائل المتناقضة عن السياسة الأمريكية حيال الأسد عقب الغارات الجوية مثلاً، أدت إلى تشويش في الخطاب، أثار مزيداً من الأسئلة حول السياسة الأمريكية نحو الأسد أكثر مما أعطى إجابات عما يحاول ترامب تحقيقه.

٦- إن مصير السياسة الخارجية لترامب يبقى مجهولاً. في عالم مثالي، كانت المئة يوم الأولى تكون لتكشف بدقة ما ستكون عليه سياسة ترامب في نهاية المطاف. لكن في الوقت الراهن، لا يمكن الإدارة نفسها أن تجيب على هذا السؤال. وربما اطلعنا على قدر لا بأس به من سياسة ترامب الخارجية حتى الآن، لكن ربما وقت المفاجآت الأكبر لم يحن بعد.

* مجلة فورين بولسي ٢٠١٧/٥/١ :

بعد ١٠٠ يوم في الرئاسة.. ثروة ترامب تتراجع

*جيرمي فينوك

قال جيريمي فينوك في مقال له على موقع «ذي أتلانتك» إنّ المائة يوم الأولى من جلوس ترامب على المكتب البيضاوي – والتي تميزت بالاستقطاب الحاد – قد أثّرت على شركاته ودفعت الكثير من الزبائن إلى التخلي عنها.

اعتبر فينوك في مقاله أنّ شركات ترامب تواجه تحديًا جديدًا يتمثّل فيما أسماه «الطبيعة المثيرة للجدل لإدارته». قبل أيام قليلة، أعلن مطعم Koi أنّه سيغلق فرعه في برج Trump SoHo في نيويورك. وكشفت مدونة Grub Street المتخصصة في المأكولات أنّ السبب هو تراجع أرباح المطعم. إلا أنه من غير الواضح ما هو السبب في تراجع الأرباح، لكن التخمينات تدور حول طريقة ترامب في إدارة الدولة.

لا يقتصر الأمر على مغادرة مطعم «Koi» لبرج ترامب، فقد أكدت صحيفة «شيكاجو تريبيون» أنّ برج ترامب الدولي في شيكاجو يواجه انخفاضًا شديدًا في الطلب عليه، حيث إنّ معظم وحدات المبنى شاغرة.

لكن أداء شركات ترامب لا يعتبر بالضرورة مؤشرًا على أدائه كرئيس – يقول فينوك – لكنه يعكس كيف يشعر عملاؤه – ومعظمهم من الطبقة الراقية – حيال سمعته. وهكذا، فلا عجب أن يكون معظم التراجع في الأرباح قد تركز في المدن الكبرى، حيث تتركز المعارضة ضد ترامب. كما أنّ حقيقة وجود العديد من ممتلكات ترامب في مناطق تتبع اليسار يدعم الحديث عن ابتعاد العملاء عن شركاته. ومع ذلك، فإن معظم ما عانته شركاته كان بسبب وقوفه في وجه المدن الكبرى التي تضم شركاته.

ويشير فينوك إلى أنّ انخفاض أرباح شركات ترامب يسبق وصوله إلى الرئاسة. فقد بدأ ذلك منذ إعلانه ترشحه للرئاسة في يونيو (حزيران) من عام ٢٠١٥. حينئذٍ أعلنت شبكة NBC الأمريكية إنهاء شراكتها مع ترامب في إنتاج برنامج «The Celebrity Apprentice»، كما أعلنت عدة علامات تجارية مثل «Macy's» و«Serta» وغيرها عن إنهاء تعاقداتها مع شركات ترامب، وانسحب الطباخ الشهير خوسيه أندريس من اتفاقية لفتح مطعم في فندق ترامب الدولي في واشنطن. كما بدأ الناس حملة لمقاطعة شركات ترامب بعد تسرب تسجيل له يتباهى فيه بالتحرش جنسيًا بالنساء.

لم يتوقف النزيف حتى بعد انتخابه" فبعد فوزه بالرئاسة، نجح سكان المجمعات السكنية التابعة له في إزالة كافة الإعلانات الخاصة به من على واجهات البنايات. كما أعلنت أربع فرق من دوري المحترفين لكرة السلة مقاطعتها ممتلكات ترامب. وأكد بعض أعضاء الحزب الديمقراطي في الكونجرس أنّ فندق ترامب في واشنطن خسر أكثر من مليون دولار بين سبتمبر (أيلول) ٢٠١٦ ويناير (كانون الثاني) ٢٠١٧.

ينقل التقرير عن صحيفة «ميامي هيرالد» قولها إنّ مفتشي الصحة كشفوا عن ١٣ مخالفة في مطبخ أحد المطاعم التابعة لترامب في بالم بيتش، حيث قضى ترامب عدة عطلات منذ أن أصبح رئيسًا. كما أنّ العديد من أصوله حول العالم تعاني من أزمات مالية. في غضون ذلك، أكدت مجلة فوربس أنّ ترامب قد خسر حوالي مليار دولار خلال العام المنصرم وانخفض ترتيبه ٢٢٠ موقعًا في قائمة أثرياء العالم.

*< ذي أتلانتك > ٢٠١٧/٥/١ :

كيف غيّر "محور الراشدين" أداء ترامب في الأيام المئة الأولى من ولايته ؟

كتب إيلان غولدنبرغ في مجلة فورين بوليسي إنه وسط الفوضى التي سادت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترانب، فإن إحدى الخطوات المطمئنة في الأيام المائة الأولى كانت تعيين وزير الدفاع جيمس ماتيس ووزير الخارجية ريكس تيلرسون ومستشار الأمن القومي إتش. آر. ماكماستر –أو ما يعرف بمحور الراشدين– في ثلاثة مناصب حساسة للأمن القومي الأمريكي في حكومة الولايات المتحدة.

ويقول: "من السهل تقدير أدائهم وأن نكون ممتنين لأن أمننا ليس في أيدي مايكل فلين وجون بولتون ورودي جولياني(لنتأمل في ذلك للحظة). لكن يجب ألا نقع في الفخ. يجب أن نقيّم أداءهم استناداً إلى المقياس التقليدي الذي نتوقعه من مسؤولين يخدمون في هذه الأدوار المهمة جداً"، مشيراً إلى أنه استناداً إلى ذلك المقياس، فإن ماتيس حقق إنطلاقة قوية، مع أنه قادر على إدخال تحسينات في بعض المجالات. وأنشأ تيلرسون علاقة جيدة مع ترامب، لكنه أخفق بشكل مريع في أن يكون قائداً لوزارة الخارجية. وماكماستر فعل حسناً بضبطه العملية، لكن لا يزال يتعين ترجمة ذلك في تنسيق فعال في كامل الحكومة الأمريكية، وهو ما يعتبر مسؤوليته الأساسية.

ماتيس

وأشار إلى أنه فوق كل ذلك فإن ماتيس حقق بداية جيدة. وهو واحد من مرشحي ترامب الذي حظي بتثبيت سريع في منصبه، مما شكل له قوة دفع سياسية مهمة ربما جعلته المسؤول الذي لا يمكن الإستغناء عنه سياسياً في الإدارة. وقد استخدم هذه الرافعة للعمل بشكل منفرد في رحلاته إلى آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، موفراً رسالة حيوية من الضمانات بينما الإدارة كانت لا تزال تجرجر أقدامها في أسابيعها الأولى. ولعل أكثر لحظاته أهمية أتت عقب الهجوم الكيميائي في سوريا في أوائل أبريل (نيسان)، حيث سارع البنتاغون إلى تزويد الرئيس بمجموعة من الخيارات العسكرية التي أدت إلى تنفيذ عملية عسكرية مهمة.

تيلرسون

أما تيلرسون فلا يقوم بأداء مماثل لماتيس. ونجاحه الأكبر كان في كسب ثقة الرئيس، الذي يلتقيه مرات عدة في الأسبوع. وهذا أمر حاسم، لا سيما بالنسبة إلى وزير الخارجية. وبالنسبة إلى البنتاغون فإن لديه موازنة ضخمة وموارد عسكرية، تجعل ماتيس يمارس وظيفته بقوة وتأثير واستقلالية في السياسة الخارجية. أما لوزارة الخارجية فإن الخيارات أكثر محدودية. فوزير الخارجية يستمد صدقيته الدولية من قدرته على التواصل مع الرئيس. وكان من الواضح أنه في بدايات عهد الإدارة لم تكن لدى تيلرسون مثل هذه العلاقة. لكن ذلك تغير وهو شيء جيد.

ماكماستر

وأمضى ماكماستر في منصبه وقتاً أقل من ماتيس وتيلرسون، وأخذاً في الاعتبار الظروف التي أتى في سياقها، فإنه يستحق مزيداً من الوقت. لكن الأمر الأكثر إيجابية، أنه تمكن من السيطرة على العمل بين الوكالات. ونحى كبير استراتيجيي البيت الأبيض ستيف بانون عن اجتماعات مجلس الأمن القومي. ولا يقل قرار إعفاء ك. ت. ماكفرلاند من القيام بدور نائب مستشار الأمن القومي، وهو المنصب الأكثر أهمية بحد ذاته في سياق عملية التنسيق في اتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية، أهمية من إبعاد بانون عن مجلس الأمن القومي.

* مجلة فورين بوليسي ٢٠١٧/٥/١ :

إدارة التنوع في العالم العربي

*عبدالمنعم سعيد

خلال يومي ٢٣ و٢٤ أبريل (نيسان) الماضيين، انعقدت ندوة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة مشاركة بين منتدى الجامعة ومركز ابن خلدون، لمناقشة قضية «إدارة التنوع في العالم العربي». هذه الندوة كانت استجابة لواقع عربي صعب لعب فيه البعد الإثني دوراً في الصراعات المختلفة داخل دول عربية. وكان دوري في الندوة هو وضع نوع من الإطار الذي يعطي الحوار توجهاً نحو معالجة الحالة المتوترة، وليس تعميقها باتجاه الصراع. وفي الحقيقة، فإنه لا توجد وصفة سحرية في العالم للتعامل مع قضايا الوحدة والتنوع داخل الدولة، ولكن كان هناك عدد من المدارس الفكرية والسياسية التي حاولت التعامل مع الظاهرة.

وكانت المدرسة القومية في الفكر السياسي تقوم على أن الصلات التي ترتبها العلاقة مع الوطن ينبغي لها أن تتفوق على كل الأبعاد الإنسانية الأخرى، بحيث تخلق رابطة بين «المواطنين» تتعدى الروابط الدينية والعرقية. ولما كان ذلك صعباً، فقد عمدت المدرسة القومية إلى دعم الروابط «القومية»، ومنها كان الاهتمام باللغة والثقافة والتاريخ «المشترك» والمصالح المشتركة. وفي هذه المدرسة، فإن التأكيد على «الخطر» المشترك يصير ممارسة يومية، ويصبح في مقدمة هذه الأخطار السعي من قبل أنواع كثيرة من «الأعداء» لتفتيت الأمة. ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن الفكر «القومي» إما أنه أنكر تماماً فكرة التمايزات العرقية والمذهبية، أو أنه اعترف بها، ولكنه خلق آليات التنشئة السياسية من تعليم وإعلام، وأدوات حزبية للقولبة السياسية تقوم بتخريج القوميين المتحمسين من كل الأطياف.

المدهش أن كانت النتيجة المتعلقة بالفكر القومي هي خلق حالات مضادة من الأفكار القومية لدى الأقليات، التي تجد نفسها لا تعبر عن ثقافتها وتقاليدها إلا في إطار دولة قومية لها هي الأخرى. وفي العالم العربي، كان ذلك هو ما فعلته المدرسة القومية، ولسنوات طويلة، كانت الإجابة عن سؤال حالة الأقليات في كل دولة عربية واحدة، وهي أن كل الأحوال على ما يرام، بل إن المجيب سوف يرفض توصيف جماعة دينية أو عرقية أو لغوية على أنها «أقلية»، فالجميع مواطنون متساوون، والجميع منصهرون في سبيكة واحدة.

المدرسة الاشتراكية اعتبرت القضية إما أنها مفتعلة تستخدمها الطبقات المستغلة من أجل الحفاظ على سيطرتها واستغلالها للطبقات العاملة والكادحة والفقيرة في الهموم، أو أنها قضية حقيقية، ولكنها لا ينبغي لها أن تجب الروابط الاقتصادية والاجتماعية التي تربط الكادحين ببعضهم، والتي تفوق الروابط الاجتماعية الأخرى. وببساطة، فإن الفكر الاشتراكي اعتبر الرابطة الطبقية أقوى من كل الروابط الأخرى، وفي العموم نظر الاشتراكيون بتشكك بالغ لكل أشكال التنوع والاختلاف داخل الدولة. وكان ما جرى في العالم العربي خلال الستينات في عدد من الدول العربية التي ربطت بين «الاشتراكية» و«القومية»، وأصبح تحقيق «العدالة» و«الوحدة» الطريق لصهر التنويعات المختلفة في دولة واحدة. وفي الحقيقة، وبعيداً عن الأفكار القومية والاشتراكية، فقد كانت الدولة العربية البيروقراطية المتولدة عنهما هي التي خلقت آليات للعنف والخوف قادرة على كبت التطلعات والتقاليد المختلفة. ولذلك فإنه حتى مع تراجع الفكر القومي، وانهيار الفكر الاشتراكي خصوصاً بعد زوال الاتحاد السوفياتي، فإن عملية القهر استمرت حتى مع الدول التي لم تعتبر الاشتراكية والقومية من المذاهب الفكرية المعبرة عنها.

كانت المدرسة الليبرالية هي التي قدمت في بلدان كثيرة من دول العالم حلاً لإشكالية التعدد العرقي والمذهبي والديني في دولة واحدة، من خلال مجموعة من الآليات السياسية. فهي من ناحية اعتمدت على الفرد كوحدة سياسية

أولية، واستناداً إلى هذا الفرد، صار هناك صوت واحد لكل إنسان يمارس به السياسة تعبيراً عن نفسه وليس عن القبيلة أو الجماعة. ومن الفردية انبثقت فكرة المواطنة التي تجعل جميع «المواطنين» شركاء في «وطن» واحد على أساس من المساواة الكاملة أمام القانون وصناديق الانتخابات، بغض النظر عن العرق أو الدين أو العقيدة أو اللون أو الجنس. وعلى سبيل المثال، فإن الدستور المصري الحالي يضع في مادته الأولى أن دولة مصر تقوم على مبدأ «المواطنة»، بمعنى أن «هويتها» تقوم على تجمع «مواطنين متساوين» في المقام والقيمة الإنسانية والسياسية. والمادة ٤٠ من الدستور تقول: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

وهكذا وضع الدستور خمسة اختلافات بين المواطنين لا يجوز التمييز على أساسها أمام القانون، كما وضع فارقاً بين «الدين» و«العقيدة»، فهما أمران مختلفان، ومع ذلك، فإن كليهما لا ينبغي حدوث التمييز على أساسه أمام القانون. وفي الواقع، لم تكن المواطنة والمساواة القانونية كافية في كل الأحوال للتعامل مع مشكلات التنوع العرقي والديني والمذهبي عندما ارتبط التنوع من ناحية بالنزعات القومية والثقافية، ومن ناحية أخرى بنزعات للاستقلال عن الأغلبية في الدولة، خصوصاً عندما تتعرض الأقلية لأشكال مختلفة من الاضطهاد. فكان نتيجة ذلك أن قدم الفكر الليبرالي فكرة اللامركزية السياسية والاقتصادية التي تتيح نوعاً ما من الاستقلال وحقوق التعبير تتراوح بين اللامركزية الإدارية والثقافية، والدول الفيدرالية. وفي التجربة العالمية أمثلة لتجارب متعددة تعاملت مع حالات مختلفة من التنوع العرقي والديني والثقافي في الهند والولايات المتحدة وكندا وروسيا وسويسرا ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي مواجهة حالات الانقسام العرقي والديني التي أدت إلى حدوث العنف المسلح في شكل حرب أهلية أو التهديد بها، فإن الفكر الليبرالي توصل إلى فكرة «الديمقراطية التوافقية» التي تقوم على تقاسم السلطة وأساليب العمل فيها، بحيث تمنع الأغلبية من سحق الأقلية أو الاستئثار بالدولة لصالحها. هذه النظرية السياسية تم اشتقاقها من تجارب موجودة بالفعل في العالم مثل هولندا وماليزيا وجنوب أفريقيا، حيث تتفق الجماعات العرقية والدينية المختلفة على قواعد بعينها لإدارة اللعبة السياسية، فضلاً عن درجات مختلفة من التقاسم الرسمي أو الفعلي للسلطة. وفي العالم العربي، فإن أقرب النماذج إلى هذه النظرية كان التجربة اللبنانية التي قامت على تقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين بشكل عام، حيث توافق الجمع اللبناني على أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، بينما رئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً.

والحقيقة أن هذا النموذج للتعامل مع قضايا التنوع كانت له درجات مختلفة من النجاح والفشل في فترات زمنية مختلفة، وبينما أحرز نجاحاً كبيراً في الدول التي حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً مثل هولندا وماليزيا وسنغافورة، فإنه حقق نجاحاً محدوداً في لبنان الذي عرف حربين أهليتين منذ استقلال الدولة، ولكنه لم يحقق نجاحاً يذكر عندما تم تطبيقه في العراق لأسباب متنوعة" أهمها أن «التوافق» السياسي لم يحدث بين الطوائف والجماعات العراقية المختلفة، كما أن تقاسم السلطة لم يمنع الهيمنة الشيعية عليها، وكان البحث عن «الاستقلال» للجماعة الكردية مخلاً بالتوازنات داخل الدولة. الدولة العربية، قد تحتاج اجتهاداً جديداً وخلاقاً.

*المركز الاقليمي للدراسات الستراتيجية ١/٥/٢٠١٧ :

من التكفير إلى التنوير، المعبر سالك والسالكون قليلون

*سعيد ناشيد

ليست الشجاعة أن تكون تكفيريا بل عندما تكون أنت من يواجه حملات التكفيريين بقلب شجاع

تقول القاعدة الشائعة: النّادر لا حكم له. غير أن قواعد الاقتصاد لها رأي آخر، الأشياء النادرة–بحكم ندرتها– تصبح باهظة الكلفة، ونفيسة الثمن. وبقدر ندرتها يرتفع ثمنها. ثم يصبح البحث عنها والاقتران بها مطلبا من مطالب الفخر والاعتزاز.

في كل الأحوال، من النادر أن يقوم شيخ من شيوخ السلفية الجهادية بمراجعة فكريّة جدية وجذريّة" فهذا الأمر لا يحدث إلاّ نادرا. لذلك يرقى الأمر إلى مستوى الحدث عندما يحدث. نتحدّث عن حدث نادر بالفعل، لكنّه ليس النّادر الذي لا حكم له كما يقول الفقهاء، بل هو النّادر النّفيس على وجه التّحديد.

إن كان الصديق العزيز الأستاذ محمد عبدالوهاب رفيقي (أبوحفص) يعدّ الشخص الوحيد ضمن أشهر شيوخ السلفية الجهادية بالمغرب الذي قام بمراجعة فكرية جدية وجذرية، فعلينا ألا نغفل عن أنّ المراجعة في هذا المضمار ثمرة تحوُّل ملحمي "دراماتيكي" ونادر الحدوث أيضا، لأنّه يعني، بكل وضوح، القدرة على التنازل عن الغنائم السهلة والزّعامة المكللة، وإنجاز تغيير جذري في نمط العيش وأسلوب الحياة برمتهما.

فعلا، فإن التحولات الملحمية لا ينجزها إلا النادرون. لذلك –لكل ذلك– سيكون الشيخ أبوحفص مكسبا كبيرا للفكر التنويري المغربي. وهذا بالذات ما يغيض سائر شيوخ السلفية التكفيرية ممن تكالبوا عليه هذه الأيام. بل أخرجوه من الملة، وأهدروا دمه.

ليست الشّجاعة أن تكون تكفيريا فيهابك النّاس. لكن الشجاعة عندما تكون أنت من يواجه حملات التكفيريين بقلب شجاع وعقل مؤمن بعدالة القضيّة. تلك هي الشجاعة التي تسم اليوم أبوحفص، والذي كان شيخا تكفيريا فصار عدوّ التكفيريين، بل عدوّهم الأوّل.

أمضى محمد عبدالوهاب رفيقي (أبوحفص) زهرة شبابه شيخا مشهورا من شيوخ السلفية الجهادية بالمغرب، بل لعله كان الوجه الأكثر شهرة. كان يؤمّ ويحاضر ويدعو ويعظ ويتحلّق حوله المئات، بل الآلاف من المريدين والتابعين. قبل ذلك أمضى طفولته في حفظ القرآن ودروس الفقه في التعليم التقليدي، وذلك بالموازاة مع استكماله للتعليم العصري، مثلما شاء له والده. ثم أمضى ما يقارب عشر سنوات في السجن، عقب موجة الاعتقالات العشوائية في سياق تداعيات أحداث ١٦ مايو ٢٠٠٣. لكنه من القلائل الذين استغلوا سنوات الاعتقال في القراءة والبحث والمعرفة. كان يقرأ كل ما يقع بين يديه دون أي توجيه من أي أحد، كما يحبّ أن يؤكد.

وفعلا، لا شك أن سجوننا تخلو من أي جهد تنويري أو تثقيفي ولو في الحدود الدنيا، عدا لقاءات شبه رسمية جامدة لا تحرك ساكنا، ولا تترك أثرا يذكر. هكذا ندرك بأن خروج أبوحفص من جحيم التطرّف يبقى في كل أحواله جهدا ذاتيا وعصاميا لا فضل فيه للمؤسسات الرّسمية أو شبه الرّسمية.

فعلا، كثيرون من قاموا بمجرّد مراجعات تكتيكية، تهم الموقف من الحاكم، أو الموقف من الصراع في سوريا، ونحو ذلك من المتغيرات التي قد تتقلب بسرعة البرق ودون جهد يذكر، غير أن المراجعة التي أجراها أبوحفص تمسّ الموروث الفقهي والدين، وتمس ما يسمى بثوابت العقيدة، وتمس فوق هذا وذاك البناء الأساسي للشخصية. وهذا ما يجعل من الأمر ثمرة معاناة وجودية ووجدانية هي أبعد ما يكون عن المراجعات التكتيكية التي اكتفى بها آخرون.

يشرف أبوحفص اليوم على إدارة مرصد لمحاربة الإرهاب والتطرف، مركز "الميزان" الذي يقع وسط مدينة الدار البيضاء. وهو عبارة عن مؤسسة مستقلة، يعمل فريقها كخلايا النّحل في فضاء شبه مفتوح، وفق الأسلوب ما بعد الحداثي في علاقات العمل. وبسبب استقلالية المؤسسة وابتعادها عن الحسابات السياسوية الضيقة لمعظم الساسة عندنا، فهي تستطيع العمل بأسلوب علمي وبكفاءة عالية وواعدة.

أبوحفص لم يغادر الفكر التكفيري لكي يدير له ظهره كما فعل الكثيرون، وإنما تتملكه قناعة راسخة بأن أحد أوجب واجباته اليوم المساهمة في إنقاذ الآخرين من نفق الجحيم الذي خبره في أدق تفاصيله. يقول في أحد لقاءاته مع شباب حي من الأحياء الخطرة: عندما كنت في سنّكم وكنت في بداية الطريق إلى التطرّف لم أصادف من يعرف الطريق بما يكفي لكي يحذرني، أما أنتم فمحظوظون، على الأقل لأنني أنا الذي خبرت طريق التطرف من ألفه إلى يائه، ومن أدنى مراتب الدعوة إلى أعلى مستوياتها، أقف أمامكم لكي أحذركم وأذكركم بحديث رسولنا الكريم: لا يشاد الدين أحد إلاّ غلبه. بمعنى، أنّكم إن تشدّدتم في الدين ستُغلبون حتما، وستضيعون الكثير من الفرص في حياتكم، وستكتشفون في آخر العمر بأنكم كنتم مخدوعين.

يُعتبر أبوحفص اليوم قوة تنويرية ضاربة في مواجهة الفكر التّكفيري. وأوّل من يدرك هذه الحقيقة هم شيوخ السلفية التكفيرية أنفسهم، الباقون في الجحيم، والذين تكالبوا عليه وألّبوا عليه الأتباع والمريدين، لا سيما بعد أن صرح في برنامج تلفزيوني بالحاجة إلى مراجعة نظام الإرث في الإسلام. وكل ذلك يؤكد لنا أن المراجعة بمعناها العميق إنجاز نادر ومأمول أيضا. إنه النادر النفيس في نفس الآن.

قبل أيام قليلة، كان جالسا أمامي لمحاورتي داخل أستوديو مركز الميزان ضمن برنامج سيبث قريبا على موقع يوتيوب، عندما قلت في نفسي: ها هو أبوحفص يحاورني في برنامج تنويري.. يا إلهي! من كان يحلم بهذا المشهد قبل عشر سنوات فقط؟ فعلا، في أسوأ الظروف يجب أن نؤمن بالإنسان.

*كاتب ومفكر مغربي

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٥/١ :

السنّة والشيعة والخوف من الآخر

*سليم سوزه

في سنتي الجامعية الرابعة، قررت الكتابة عن موضوع شائك ومعقّد، شغلني كثيراً لطالما كنت أبحث عن تفسير إجتماعي مقبول له. محاولة أريد منها معرفة جواب منطقي على سؤال حيّرني كثيراً، وهو سؤال الهولوكوست اليهودي. هل كان المجتمع الألماني يكره اليهود فعلاً؟

جمعت مصادر عدة لعلّي أقف على رأي صُلب يؤطر لي فكرة البحث التي لم تختمر بعد. حالفني الحظ وأنا أبحث عن مصادر أن ألتقي، وبترتيب من الجامعة نفسها، بناجية يهودية من معتقلات أوشفتز البولندي. نمساوية الأصل، عمرها ٨٧ عاماً. توفيت قبل عامين في شباط ٢٠١٦ ودُفنت في مدينة فينيكس، عاصمة ولاية أريزونا الأمريكية. كانت حين ألتقيتها واحدة من ثلاثة ناجين فقط باقين على قيد الحياة. هي في فينيكس والأثنان الآخران يعيشان خارج أمريكا في دولٍ أخرى. كانت فتاة صغيرة حين ساقها الألمان الى أوشفتز. سألتها مباشرةً بعد ان أخبرتني أن جيرانها قد اخذ اموالها وممتلكاتها في الفترة التي أودعت فيها المعتقل، وان هناك من النمساويين مَن تعاملوا مع الألمان واخبروهم عن بيوت اليهود واحداً واحداً. قلت لها هل تعتقدين ان المجتمع النمساوي يكره اليهود؟ قالت "أبداً. كنا نعيش بسلام وأمان من سنين طويلة جداً وليس ثمّة كراهية ضدنا لا من النمساويين ولا من الألمان ولا من أي مجتمع أوروبي آخر. بدأت الكراهية لحظة إعلان النازيين الحرب، إذ صار جزء من النمساويين مع هؤلاء النازيين وبدأوا بملاحقة اليهود والوشاية بهم عند الألمان. كنا نُساق للمعتقلات كالخراف، تُنتهك أعراضنا وتُسلب ممتلكاتنا من جيراننا وغيرهم. مع ذلك، والكلام لها، لا أقول أن ما حدث لنا بسبب الكراهية لأننا لم نكن نلمسها في مجتمعاتنا سابقاً، بل كانت ربما فورة وإنسياقاً سايكولوجياً تاماً لإرادة النازي القوي. الجميع يتصرف بمفرده ويتسابق للفوز بجلب إنتباه الألمان وحظوتهم. حفلة تطوع جماعي دون مقابل. لا أعرف ما الذي حصل لهم فجأة... لا أعرف".

لا أميل لفكرة أن الكراهية أصيلة في المجتمعات البشرية. هناك مَن يعتقد بهذه الفكرة ويبلّغ لها دون معرفة. بالنسبة لي الكراهية، مثل أية هوية أخرى (إن جاز لنا إستخدام هذا الوصف)، ليست أصيلة في طبائع البشر عموماً، بل أنها مُتَشَكِّلة إجتماعياً حسب آخر نظريات علم الإجتماع الحديث Social Construction of Identity. الكراهية لا تولد مع الإنسان بل تَتَشَكّل مع الزمن نتيجة تأثير المجتمع المحيط. تكبر مع الفرد شيئاً فشيئاً حتى تنعكس في سلوكه وتصرفاته تجاه "الآخر". هذا هو ببساطة مفهوم التشكّل الإجتماعي للهوية والذي أؤمن به بقوة.

ثمّة جدال عريض بين باحثَين أمريكيَين مرموقَين في تفسير أسباب حدوث الهولوكوست اليهودي على يد هتلر. يجادل دانييل كولدهاكن في كتابه Willing Executioners"أن الكراهية أصيلة في المجتمع الألماني تجاه اليهود، وأن ما فعله هتلر باليهود كان مخططاً له منذ بداية إستلامه السلطة في ألمانيا، إذ كانت النيّة حاضرة لدى هتلر وحزبه النازي في إبادة اليهود، حتى أن المجتمع الألماني لم يكن معترضاً على ذلك، ودليله عشرات القصص والتسجيلات وروايات شهود عيان، ناهيك عن إنخراط عدد كبير من الألمان، مسؤولين ومواطنين عاديين، في هذه الإبادة الجماعية، حسب وجهة نظره. هو من الباحثين الذين ينتمون الى المدرسة القصدية Intentionalist في تفسير فعلة هتلر باليهود. تقابلها مدرسة إجتماعية أخرى، وهي المدرسة الوظيفية Functionalist وأحد روّادها كريستوفر براوننك، حيث يرفض الأخير في كتابه "The Ordinary Man" تفسير كولدهاكن لظاهرة الهولوكوست ويعتقد أن ما فعله هتلر باليهود لم يكن بسابق تخطيط وأنما سلوك وظيفي بنيوي معقّد تصاعدت حدّته وشدّته تدريجياً نتيجة جملة من الأسباب السياسية والإقتصادية والثقافية حتى وصلت لحظتها النهائية بإتخاذ قرار الإبادة. هو فعل سلطة بعد سلسلة من الأوامر والقرارات القيادية صنعتها ظروف تلك الفترة فبلغت ذروتها بقرار الإعدام الجماعي لليهود، أي لم يكن مخططاً لها منذ البداية وأنما فعل أحمق رأته السلطة الدكتاتورية ضرورة لإزالة عقبة كبيرة أمام المسيرة الألمانية الواعدة، وما إنخراط المسؤولين والمواطنين العاديين في تلك الإبادة إلّا إنقياد جماعي لاشعوري لهوس الشعارات النازية وصوت هتلرها.. ينفي براوننك أصالة الكراهية في المجتمع الألماني ويعتبر ذلك المجتمع طبيعياً Ordinary كأي مجتمع آخر، ولو صدق كولدهاكن في دعواه بأن أغلبية المجتمع الألماني كان مع قرار هتلر في الإبادة، فذلك بسبب الوعي الجمعي الجبان الذي يستسلم لشروط القوة نتيجة عقود من التلقين الإيديولوجي Ideological Indoctrination التي خدّر بها النازيون الشعب الألماني وأوهموه أن الخلاص

من اليهود خلاص للألمان من مآسيهم وإنحطاطهم الإقتصادي/الثقافي/الإجتماعي. بعبارة أخرى، براوننك الوظيفي يعتقد بأن الكراهية تشكّلت عند الألمان ولم تولد معهم.

ما ينطبق على الألمان ينطبق على غيرهم.

في العراق، إرتفع منسوب الكراهية بصورة ملحوظة في السنين الأربع عشرة الأخيرة. أخص بها تلك التي بين أبناء الطائفتين الرئيسيتين، الشيعة والسنّة، ليس كلهم طبعا.

من الصعب إعمام هذا الإستنتاج دون وجود إحصاءات ودراسات دقيقة بالتأكيد، لكن ليس من الصعب معرفة مزاج أغلبية العراقيين وكيف صارت الكراهية الملمح العام لخطاب أتباع الطائفتين، كيف إنعكست تلك الكراهية في سلوكهم العام، في إعلامهم، في طريقة تفسيرهم للأحداث السياسية، في رؤيتهم لمشكلاتهم الإجتماعية الى درجة لا يمكن لأحدنا الحديث عن قضية معينة دون أن يُربَط حديثه ذاك بالطائفة "المكروهة". هذه الكراهية لم تولد مع العراقي، بل تشكّلت عنده نتيجة أسباب عدة، دينية وسياسية وثقافية وإجتماعية.

لست في مورد الحديث عن تلك الأسباب لأنها ليست موضوعي هنا. أتحدث عن منتهى تلك الأسباب ومؤداها حيث تشترك كلها مجتمعةً في صناعة شيء واحد بالنهاية، "الخوف من الآخر".

الخوف من الطائفة الأخرى هو ما يدفع الفرد الإحتماء بطائفته والإنغماس فيها حد العزلة.

مخطئ مَن يعتقد أن الطائفة في العراق مذهبٌ ديني، لا أبداً، بل هي منظومة إيديولوجية معقّدة لديها القدرة على إحتضان حتى الفاسدين من أتباعها ماداموا ربحاً عددياً لها، مهمتها تسويق الأجوبة الجاهزة على أكثر الأسئلة تشكيكاً بقيمها ومبادئها. قد لا تمتلك سلاحاً، لكنها تملك ما هو أخطر، مصنعاً فعّالاً لإعادة تدوير سرديات الماضي وإنتاج قصص جديدة من المظلومية تُبقي على ذلك "الخوف" متّقداً في نفوس أتباعها.

مع "الخوف من الآخر"، يسهل للطائفة إستغلال مشاعر الجماعة وتوجيهها توجيهاً مقصوداً نحو بناء صرح الكراهيات والإحتماء بسقوفها.

ليس كل شيعي يكره السنة طائفياً متعصباً لمذهبه الديني، ولا كل سنّي يكره الشيعة ملتزمٌ بتعاليم مذهبه، بل هو خوف أحدهما من الآخر ما يصنع حدود ومستويات تلك الكراهيات المتبادلة. الكراهيات التي تدفع في أصحابها نزعة الميل نحو الهوية الطائفية بوصفها ملجأ القوة ومكمن الأمان النفسي لمَن يعيش هوس التهديدات الطائفية وأوهامها. الطائفة هي القوة التي تمنح المرء الأمان النفسي حين ينهار الوطن أمامه، والعيش في حيز تلك القوة ليس مكلفاً أبداً، لا يحتاج سوى إشهار الكراهية للطائفة الأخرى، حتى لو كان إشهاراً منافقاً هدفه الفوز برضا الجماعة فقط، ستتشكّل الكراهية عنده يوماً بعد يوم وتصبح جزءاً من شخصيته وتفكيره. كلما زالت سلطة الطائفة وتفكّكت تأثيرات الجماعة تفكّكت معها الكراهيات المتشكّلة وصار الندم حديث مَن إقترف لسانه أو يده جرماً بحق الآخر. لنا في إعترافات مجرمي الهوتو والتوتسي خير مثال على ذلك. الكراهيات الطائفية في العراق ليست أصيلة بل تشكّلاً إجتماعياً غير سوّي قائم بمجمله على "الخوف من الآخر". السنّة والشيعة في العراق، ربما في أماكن أخرى أيضاً، لا يكرهون بعضهم بعضاً أصالةً بل خوفاً من أن يفرض أحدهما سلطته على الآخر، وهذا الخوف تحوّل عند الكثيرين الى "حقيقة إجتماعية بحتة" غير قابلة للتشكيك. كل ذلك بسبب سياسات الهوية التي تعمل عليها القوى الطائفية في العراق.

اللجوء للطائفة لا يوفر أماناً للمرء، بل بالعكس، يجعله خائفاً بإستمرار لئلا تنقلب المعادلة السياسية وتصبح الغَلَبَة للطائفة الأخرى. علّمنا التأريخ أن هيمنة طائفة على أختها لا تبقى للأبد بل تتغيّر بتغيّر علاقات القوة. الطائفيون يعرفون ذلك تماماً ولهذا ينامون مع أسلحتهم في سريرٍ واحد. ما يعطي الأمان للمرء هي قيم الدولة الحديثة وعدالة نظامها وقانونها وحكومتها. كلما تعزّزت ثقة الفرد بدولته ونظامه العادل غير الطائفي، كلما أضمحلت الهوية الطائفية لديه وحلّت الوطنية بديلاً عنها. تزول الطائفة ويبقى المذهب بوصفه إختلافاً فكرياً طبيعياً..

*صحيفة (المدى) البغدادية ٢٠١٧/٥/١ :

التكنولوجيا والتحول الاجتماعي

*د. مصطفى الفقي

أتأمل جهاز المحمول من حين لآخر وأتساءل كيف كنا نعيش قبل ظهوره؟ إذ لم يمض إلا عشرون عامًا أو ما يزيد قليلًا على بدء انتشاره في بلادنا، لقد كانت حياتنا طبيعية وتمضي في وقتها دون شكوى ولكننا اليوم إذا نسي أحدنا جهاز المحمول في منزله فإن يومه يبدو غريبًا ومضطربًا وتثور فيه المشكلات لأننا تعودنا عليه وأصبح جزءًا من حياتنا، وقس على ذلك عشرات الأجهزة الحديثة التي دخلت حياتنا في العقود الأخيرة، فالمذياع نقل القرية نقلة كبيرة، والتلفاز نقل المدينة نقلة أكبر بل إن حياتنا الاجتماعية قد تأثرت بالتأكيد من تلك الاكتشافات العلمية والاختراعات المتتالية، أنا شخصيًا عاصرت الراديو بالبطارية السائلة التي يتم شحنها كل عدة أيام ثم بالبطارية الجافة التي يجري شراؤها من وقت لآخر حتى جاء عصر (الترانزيستور) وهو مقترن بعصر عبد الناصر عندما كانت صيحاته تصل إلى الوديان العربية والتلال الإفريقية تنشر الفكر القومي وتبشر بالأمل الوحدوي! بل إن الفلاح المصري وقتها كان يأخذ معه الترانزيستور إلى الحقل يستمع منه إلى ما يجري في بلاده وخارجها فأسهم ذلك الجهاز الصغير في تثقيف الناس وتوعية الجماهير وربط بين القاصي والداني في منظومة إعلامية تصدرها صوت أحمد سعيد أحيانًا وشدو أم كلثوم أحيانًا أخرى وغناء المطرب ذكي الصوت عبد الحليم حافظ وغيرهم، أليس من حقنا أن نتساءل إذا كانت هذه الاكتشافات والاختراعات قد أسهمت في تسيير شئوننا وتسهيل حياتنا؟ أفلا نظن أنها قد انتزعت في الوقت نفسه الدفء من جلساتنا وأضرت بالعلاقات الاجتماعية بيننا؟

إن المرء يدخل أحيانًا إلى أحد البيوت فيجد كل شخص في الأسرة منكفئًا على جهاز يعيش معه مقلبًا بين صفحات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي غزت العقول وسيطرت على الشباب واجتاحت أمامها كثيرًا من الهوايات الاجتماعية والرياضية بل وعصفت بعنصر الوقت وأحالت حياة الناس إلى فضول يصل إلى حد التلصص وقتلت تمامًا خصوصية الناس واقتحمت البيوت وأفشت الأسرار،

إن التكنولوجيا المعاصرة قد أحالت حياتنا إلى شيء مختلف عما كان عليه آباؤنا وأجدادنا بل عما كان عليه جيلنا ذاته منذ نصف قرن، لقد كنت طالبًا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وأسكن في شقة بالدقي مع زميلي د.محمد عز الدين عبد المنعم الذي أصبح مساعدًا لوزير الخارجية فكنا نستذكر دروسنا ثم نفتح المذياع في الرابعة عصرا حيث كانت هناك ما يسمى إذاعة أم كلثوم تنطلق من جبل المقطم بإشراف الحرس الجمهوري في محاولة للارتقاء بمشاعر الناس وتهذيب أذواقهم وشغل أوقاتهم، لقد كان عصرًا مختلفًا بكل ما له وما عليه فلا أستطيع أن أزعم بحكم الحنين إلى الماضي وعبق التاريخ أن الأجيال الحالية تعيش حياة أفضل أو أسوأ فالمفاضلة غير واردة، ولكن الاختلاف هو المؤكد إذ لم يعد هناك ما يدفع

الصديق أن يزور صديقه أو يعدل موعدًا أو يرتب أمرًا فالمحمول حسم الأمر ولكنني أربط أحيانًا بين ذلك وبين ارتفاع معدلات الإصابة (بالزهايمر) وقد كان صديقي الراحل د.أحمد زويل يحدثني عن حلمه في الحصول على نوبل الثانية بالتدخل في دقائق خلايا المخ بحسابات الفيمتو ثانية لاكتشاف علاج لمرض (الخرف) الذي أصاب الناس بدءًا من محمد على مؤسس مصر الحديثة وصولًا إلى رونالد ريجان الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، وقد كنت أمزح مع د.أحمد زويل قائلًا: بالله عليك أسرع في بحوثك أنت وفريقك الأكاديمي حتى تلحقنا بالعلاج قبل أن يعصف بنا الداء!

وكان يقول لي: إن ارتفاع معدلات الأعمار هو الذي أشعرنا بارتفاع معدلات الإصابة بهذا المرض الذي يحيل الإنسان في آخر أيامه إلى شبح لا يعرف أحدًا ولا يتذكر شيئًا، وقد قال لي ذات مرة: إن التهاب غدة (البروستاتا) لابد أن يتحول إلى سرطان لدى كل الرجال في سنٍ معينة قد تكون قريبة جدًا أو بعيدة تمامًا بحيث يسبق الموت أحيانًا ذلك التوقع الحتمي، ولقد كانت تعجبني كثيرًا تلك الحوارات التي يطرحها عالم كبير بحجم زويل عن العلاقة بين العلوم التطبيقية والتقدم في مجال الطب فتلك هي الخدمة الإنسانية الرفيعة التي تتطلع إليها البشرية، وأتذكر أنني سألت د.أحمد نظيف عندما كان وزيرًا للاتصالات منذ أكثر من خمسة عشر عامًا عن تأثير شيوع المحمول على أزمة المواصلات إذ كنت أتصور أو أتوهم أن وجود ذلك الجهاز الصغير سوف يعفي أصحابه من تحركات كثيرة داخل المدينة أو (مشاوير) هنا وهناك حيث يمكن تحقيق المطلوب بمكالمة تليفونية لا تستغرق دقائق، وقد قال لي د.نظيف يومها: إنه لا توجد دراسات تؤكد ما تقول لأن هناك عوامل أخرى لابد من تثبيتها عند المقارنة وفي مقدمتها التزايد السكاني، وما أكثر الأزمات العائلية والخناقات الزوجية التي تسبب فيها المحمول فلقد كنا قبل ظهوره نخرج من بيوتنا صباحًا ثم نعود إليها في آخر اليوم بكل براءة!

أما الآن فالزوجة تلاحق زوجها في كل مكان والابنة تطارد أباها والابن يتابعه أينما ذهب، ألم أقل لكم إن عصر الخصوصية قد انتهى وأننا جميعًا مكشوفون بقصد أو بغير قصد!؟

أو بعد هذا لا نقول إن التكنولوجيا قد أدت إلى تحول اجتماعي كبير وأنماط سلوكية مختلفة جعلت حياتنا تبدو وكأنها عصر فارق لا يشبه ما مضي؟

ومع ذلك لابد أن نقرر أن التكنولوجيا نعمة، وأن التحول الاجتماعي ضرورة، وأن التلازم بينهما مؤشر لتطور العالم وازدهار الحياة وتقدم البشرية.

*مركز الاهرام للدراسات ٢٠١٧/٥/٢ :

الكراهية بما هي الاستثناء من التنمية

*إبراهيم غرايبة

بموافقتنا على أن الكراهية هي مبتدأ الإرهاب، نلزم أنفسنا بالموافقة على أن المواجهة مع الإرهاب هي بناء منظومة اجتماعية اقتصادية تؤول في محصلتها ونتائجها إلى مجتمعات وأنظمة سياسية تسودها قيم الاعتدال والتسامح وتقبل الآخر ونبذ الكراهية والعنصرية والتعصب، ووعي فردي وجماعي بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمستوى المعيشة والتعليم والصحة يقوم على مشاركة إيجابية وإدراك بدهي لخطر الكراهية والتطرف على حياة الناس ومصالحهم وتناقضهما مع المعتقدات والأفكار الدينية والاجتماعية والثقافية السائدة. فهي رؤية واحدة وشاملة للذات، لا يمكن تجزئتها، بمعنى أنه لا يمكن الجمع بين مشاعر الرفض للقتل والاعتداء لفئة من المدنيين والمسالمين والقبول بها لفئة أخرى منهم.

فالتطرف والكراهية ليسا حكماً يمكن إطلاقة في حالة ونفيه في حالة أخرى، وفي المقابل فإن التسامح والتقبل لا يمكن أن يختصا بفئة من الناس ويستثنيا فئة أخرى، وفي ذلك فإننا يجب أن نوافق على إدانة ومراجعة شاملة للذات أفراداً ومجتمعات وسلطات، وألا تقتصر المواجهة والمراجعة على فئة منّا نعتبرهم متطرفين! فلا يمكن القبول بإدانة فئة أو مجموعة لاعتبارات أو معايير، ثم لا نقبل بتطبيق الاعتبارات والمعايير ذاتها على السياسات والأفكار السائدة والمتبعة لدى السلطات السياسية والمجتمعات والأفراد.

ولا يمكن استثناء أحد أو فئة عندما نستهدف بناء الاعتدال ورفض الكراهية في المؤسسات والبرامج والأعمال التعليمية والثقافية والإعلامية والإرشادية، كما لا يمكن الحديث عن العدالة إذا كانت المؤسسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية تستثني من منافعها أحداً من الناس، ولا يمكن تعزيز البيئة العامة وتحصينها من التطرف والكراهية إن كانت هشة وقابلة للاختراق والضعف، فلا منعة فكرية من غير عدالة وحريات ومنعة اقتصادية واجتماعية.

هكذا، يمكن الاستدلال على مواجهة الإرهاب بملاحظة سياسات التعاون والتعايش في دولنا ومجتمعاتنا، وشراكتنا مع العالم والشراكة بين السلطة والمجتمعات والأسواق وتكاملها، ويمكن أيضاً ببساطة توقع الإرهاب وتقديره بمدى الفشل الاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن الفصل بين الفوضى والانهيار والصراعات السائدة اليوم في دول وبين حالة الشمولية والتسلط التي كانت سائدة فيها. ويمكن الإشارة هنا إلى أن ليبيا تتمتع بمستوى من التجانس اللغوي والديني والمذهبي والعرقي ربما لا تتمتع به دولة أخرى في العالم! وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على موزاييك معقد من الدول والثقافات واللغات والألوان والأديان والإثنيات، لكنهما حالتان تؤكدان أن الانقسام والتماسك يقاسان بالنجاح الاقتصادي والاجتماعي والعدالة والحريات الجامعة المواطنين أكثر من أية رابطة أخرى. وفي الحالة الأمريكية يلاحَظ أن المواطنين من أصول أفريقية يتمتعون بمستوى من مؤشرات التعليم والصحة والدخل والتكامل الاجتماعي يقل كثيراً عن المعدلات الأمريكية وأنهم يساوون في ذلك مواطني سريلانكا وجامايكا، ولا شك في أن ذلك مؤشر إلى فشل وضعف وإن كانت تخفيه وتقلل من أثره مؤشرات النجاح الأخرى.

لكن هناك أيضاً ما يمكن ملاحظته من جوانب قوية وإيجابية في المواجهة مع الإرهاب. فما من شكّ في أن حالة إيجابية من الوعي والمعرفة تتشكل، وأن أصوات النقد والمراجعة اليوم أقوى منها قبل سنوات قليلة، وتتشكل اليوم قناعة شاملة بأن مواجهة التطرف والكراهية هي بطبيعة الحال مواجهة مع الفقر والظلم والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، والأكثر أهمية وإيجابية هو الوعي بأن المواجهة ليست وعوداً أكيدة لكنها محاولات ومغامرة ليست محسومة تلقائياً لمصلحة الدول والمجتمعات. فلم يعد ثمة يقين، وليس لدينا في هذه الحرب سوى الخيال والنية الحسنة!

*كاتب أردني

*صحيفة (الغد) الاردنية ٢٠١٧/٥/٢ :

نحو تيار ديمقراطي عربي

*د. خليل العناني

تحيلنا قراءة الفكر العربي، بمختلف تنويعاته ومشاربه الإيديولوجية، على مدار القرن الماضي، إلى ملاحظة مهمة، وهي غزارة إنتاج العقل العربي، ومراوحته بين مختلف المدارس والتيارات الفكرية والإيديولوجية (القومية، الليبرالية، الاشتراكية، اليسارية، الشيوعية....إلخ).

فمنذ بدء الوعي الوطني في التشكل لدى النخب العربية، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة التحرّر من الاستعمار، كان ثمّة ارتباط واضح بين الخلفيات التعليمية للنخب العربية وأدائها الفكري والثقافي.

ويبدو أن حافز التخلص من الاستعمار كان ملهماً لأفكار وأطروحات كثيرة، كي تظهر وتزدهر، بدءاً من كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، مروراً بطه حسين وأحمد لطفي السيد، وميشيل عفلق وياسين الحافظ، وغيرهم. وقد امتدت أفكار هؤلاء إلى أجيال أخرى، بعد أن تُرجمت في تيارات سياسية لاحقاً، حاولت أن تترجم أفكار هؤلاء إلى الواقع، ولكنها جميعاً أصيبت بالفشل بدرجات متفاوتة، منذ الأربعينات وحتى السبعينات.

لذا، ظهر تيار فكري عربي ناقد، بشكل أو بآخر، أطروحات المفكرين الأوائل، أو بالأحرى الآباء المؤسسين للفكر العربي المعاصر، سواء ما حدث من مراجعات عقب هزيمة ١٩٦٧ أو ما ظهر من كتاباتٍ تحاول البحث في جذور الأزمة العربية، خصوصاً ما يتعلق منها بمسألة التخلف وعدم القدرة على النهوض.

فذهب بعضهم إلى البحث في جذور التراث، كما فعل محمد عابد الجابري وحسن حنفي وطيب تيزيني ومحمد أركون، في حين ذهب آخرون إلى البحث في قضايا المجتمع العربي من حيث بنيته وثقافته، كما فعل خلدون النقيب وحليم بركات وغيرهما.

ويبدو مفارقاً أن كثيرين من هؤلاء المفكّرين لم ينشغلوا كثيراً بمسألة الاستبداد، أو على الأقل لم يعتبروها مصدر الأزمة التي تعيشها الدول والمجتمعات العربية حالياً. وغاب عن بعضم أن كثيراً من تمثلات هذه الأزمة تمتد، بدرجة أو بأخرى، إلى الجذر السلطوي الكامن في بنية الدولة العربية، وظاهرة نظامها السياسي والاجتماعي.

الاستثناء الوحيد على ذلك قديماً كان عبد الرحمن الكواكبي الذي فطن لأصل الداء في العالم العربي، حين وضع كتابه العبقري "طبائع الاستبداد"، والذي، باعتقادنا، لم يُلتفت إليه بشكل جاد وحقيقي، ولم تتم الاستفادة منه حتى الآن. ومن المدهش أنه لم تتشكل مدرسة فكرية أو تيار فكري عربي يتبنى قضية الحرية، أو بالأحرى التخلص من الاستبداد، باعتباره قضية مركزية منذ ذلك الوقت.

في حين لم يبدأ الاهتمام بالأمر سوى في العقود الثلاثة الماضية، من خلال إسهامات عبد الله العرويّ، وبرهان غليون وعزمي بشارة، وغسّان سلامة. كما لم ينشأ لدينا تيار ديمقراطي عربي مؤّصل فكرياً ومنهجياً وفلسفياً، بحيث يجعل الديمقراطية، وفي القلب منها مسائل الحرية والتعدّدية والعدالة والمواطنة، شغله الشاغل. لدينا، بالقطع، محاولاتٌ للاشتباك مع هذه المسائل، ولكنها ليست بالدرجة التي تحولها تياراً فكرياً وسياسياً عريضاً على غرار التيارات الأخرى.

لذا، عندما جاءت ثورات الربيع العربي، لم يكن لدينا تيار ديمقراطي واضح، يمكنه قيادة هذه الثورات، أو المساهمة في بلورة نتائجها، ولولا بعض الاشتباكات الفكرية والسياسية مع قضايا الديمقراطية ومسائلها، وأخذها على محمل الجد، على غرار ما فعل برهان غليون وعزمي بشارة والمنصف المرزوقي وسيف الدين عبد الفتاح وشفيق الغبرا وغيرهم، لفقدنا الأمل في إمكانية وجود هذا التيار الذي لا يزال بحاجة إلى مزيد من التأصيل والتبلور.

ولا مفر من أن يكون للشباب العربي المؤمن بقيم الحرية والديمقراطية جزءٌ أساسيٌ في تشكل هذا التيار، وتحويله من حلم إلى واقع.

*د. خليل العناني أستاذ العلوم السياسية الزائر بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية.

*العربي الجديد ٢٠١٧/٥/٢ :

المشروع العربي النهضوي والمرحلة الراهنة

*يوسف مكي

الأفكار لا تموت، تنكفئ وتتقدّم تبعاً لظروف تاريخية، وأسباب موضوعية، وحين تتراجع فكرة ما، فإنها تستمر في انتظار فرصة تأكيد الحضور مجدداً. والدورات التاريخية، ليست في حقيقتها سوى استعادة لأفكار خبت، وغياب لأفكار أخرى غابت شمسها.

التاريخ الإنساني، في مجمله، هو صراع بين مصالح اجتماعية، وتوق للسيطرة على الموارد والمنافع. تتلفع هذه الصراعات في الأغلب بأفكار نبيلة. وتنقسم الرؤى، بين منطلقات مثالية، وأخرى مادية، تتناوب في أدوارها، لكن أياً منها لن يكون بوسعه إلغاء الآخر.

كان ذلك واقع الحال، منذ الحضارة اليونانية، وقبلها حضارات ما بين النهرين ووادي النيل، وصولاً إلى الحضارة العربية الإسلامية، وإلى العصر الحديث. هناك في التاريخ العربي، جبرية وقدرية، وأشاعرة ومعتزلة، وكثير من المذاهب الفكرية، التي تنقسم في جوهرها، إلى إحدى الرؤيتين. ولم يتمكن أي من هذه الطرق من وأد منافسيه، إلى ما لا نهاية. كانت حقبة الخليفة المأمون، هي العصر الذهبي لفكر المعتزلة، وجاء الخليفة العباسي المتوكل، لينكّل بهذا الفكر وأتباعه. لكن هذا الفكر بقي يتحين فرصه التاريخية، ليعود بشكل آخر، في تهافت التهافت، لأبي الوليد ابن رشد. والحال هذا ينسحب على كل الأفكار، بكل توجهاتها.

المشروع النهضوي العربي، لم يكن وليد لحظة معينة، بل هو حاصل تراكمات فكرية، وقد كانت الثورات الإنسانية الكبرى، في القارة الأوروبية وأفكارها عناصر تحريض لزعماء اليقظة العربية. بمعنى آخر، استعار مشروع اليقظة العربية، من تلك الثورات، توجّهه العلماني، بالشعار المعروف «دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله». وذلك أساس التوجه الديمقراطي، ودساتيره المنبثقة من قوانين وضعية.

من جهة أخرى، التزم المشروع النهضوي العربي، بفكرة الأمة. ومع أن المفكرين القوميين لم يربطوا وجود الأمة العربية بقوى الإنتاج، وكسر الحواجز الجمركية، لكن لحظة انبعاث حركة اليقظة، والشعارات التي رفعتها، وبروز الطرح القومي، المتزامن مع تصاعد حركات الاستقلال، من الاستعمار في القارات الثلاث، تشي جميعاً بأن ثمة مخاتلة، وأن الأمة العربية، في نسختها المعاصرة، هي أمة تحمل الفكرة الأوروبية.

وليس أدل على صحة قراءتنا هذه، من تبني حركة اليقظة في فكرها وبياناتها، للأفكار السياسية الأوروبية، وبشكل أكثر تحديداً لمبادئ الثورة الفرنسية، فالأمة في نسختها الجديدة، هي نسخة البرلمان والدساتير، وتداول السلطة وحرية الصحافة، والمجتمع المدني، وفصل الدين عن السياسة. وهي بهذا المعنى لم تكن معروفة في الأمة العربية، التي سادت حتى نهاية العصر العباسي.

صحيح أن حركة النهضة العربية، ممثلة في الحركة القومية، قد تراجعت بعد حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧. وكانت دورة جديدة للإسلام السياسي، منذ منتصف السبعينات من القرن المنصرم، حتى يومنا هذا. لكن القول إن أفكار هذه الحركة لم تعد حيّة، فيه تنكر كبير، يدحضه واقع التحولات التي جرت في الوطن العربي في السنوات الأخيرة.

أوليست الشعارات التي رفعت في الميادين بالمدن الرئيسية، قبل ست سنوات من هذا التاريخ، والتي طالبت بالخبز والحرية والكرامة، هي استعادة بصور أخرى، لشعارات حركة اليقظة العربية أم أنها كانت بالمطلق خارج هذا السياق؟!

التاريخ لا يعيد نفسه، لأن الاستعادة مكانها علم الميكانيكا وليس علم الجدل. وليس يضير مشروع النهضة، أن تكون الشعارات التي أطلقت قبل ست سنوات مغايرة، أو مرتبكة، أو أن بعض العناوين مختلفة. فالجوهر هو إقامة الدولة العربية على أسس عصرية، وهي أيضاً تمثل جديداً للمبادئ الوافدة من الغرب، تماماً كما حدث لحظة انبثاق حركة اليقظة العربية.

ولأن التاريخ لا يكرر نفسه، وجب أن تكون القراءة علمية ودقيقة لخصوصية كل مرحلة. وفي هذا السياق، يمكننا القول، بوجود رافعة واضحة لحركة اليقظة، أسهمت في تمكينها من إنجاز مشروع التحرر من الهيمنة العثمانية، بينما لم توجد رافعة، بمعنى قوة اجتماعية تقود الحركة الاحتجاجية، التي برزت قبل ست سنوات. وقد أسهبنا من قبل في مناقشة هذا الموضوع، ولن نعود ثانية له.

المشروع النهضوي العربي، مطالب في هذه اللحظة بقراءة ما جرى في السنوات الأخيرة، بأذن صاغية وعقل مفتوح. وليس يكفي القول إن ما حدث كان كارثياً بكل المقاييس. إنها ليست لحظة تقديم أحكام، بل لحظة قراءة نقدية وتحليل وتفكيك، واستيعاب للتجربة واستخلاص الدروس منها.

الفكر النهضوي العربي، مطالب بأن يعيد النظر بجرأة وشجاعة في مفاهيمه، ومواقفه. وأن يتعدّى حالة السكون، وأن تكون رؤيته تاريخية. ولعل المهم في هذه المرحلة، هو مغادرة المراوحة، بين التقدم والانكفاء، في الزمان والمكان. لا مناص من تخطي الغربة التاريخية، وتجنب الحديث عن الماضي، فنسخة الأمة العربية، النسخة المطلوبة، هي نسخة جديدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، نسخة ليست لها علاقة بالماضي التليد، سوى علاقة الوجدان والذاكرة. إن النسخة الجديدة، التي بشّرت بها حركة اليقظة، وتبناها المشروع النهضوي العربي، آن لها أن تطور عناصره لتشمل بالإضافة إلى الوحدة العربية والتنمية المستقلة، ورفض التبعية، واحترام حرية الرأي، وبناء الدولة العصرية، عنصرين جديدين مهمين هما الجغرافيا والعيش المشترك، وتغليب العنصرين الأخيرين، على ما عداهما كعنصرين لازمين في نشوء الأمم. وذلك هو ما أثبتته التجربة التاريخية، في أمم عريقة كالهند والصين.

الانتماء للأمة العربية، ينبغي أن يركز على الانتماء للجغرافيا، وعلى العيش المشترك، لكي يسد منافذ التفتيت والتقسيم، وذرائع وجود بشر على الأرض العربية، من غير الناطقين بلغة الضاد.

وحين تكون القراءة صحيحة، وتحليل الواقع المعاش، بكل تشعباته الدولية والإقليمية والمحلية صحيحاً، عندها فقط يكون حملة المشروع العربي النهضوي قد وضعوا بوصلتهم في الاتجاه الصحيح، وعندها نكون أمام دورة نهوض تاريخية جديدة.

*صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠١٧/٥/٢ :

نعم.. سياسات «ترامب» أقل غموضا

*د.عادل عبدالمهدي

العالم تحكمه المصالح المتضادة وصعود عوامل القوة وتسلل عوامل الضعف. فلا الرئيس الامريكي، ولا الرئيس الكوري الشمالي بمجنونين. فالجنون هو الصور والانطباعات التي يغرسها اعلام فريق ضد الاخر. وكقاعدة تقبل الاستثناء فان الحكام يستشيرون، ويدققون، ويخططون، ويتفكرون. وما يجعلهم ناجحين او فاشلين.. مهزومين او منتصرين هو استثمارهم لقوى كامنة حقيقية تنقلهم من الضعف الى القوة، او اخفاء ازماتهم وضعفهم بمقومات وهمية، تنقلهم من القوة الى الضعف. فسياسات "ترامب" تزداد وضوحاً. اذ تراجع، مثلاً، جزئياً او كلياً، في ملفات داخلية، كالرعاية الصحية، والمهاجرين، وتكاليف السور مع المكسيك تحت ضغوطات الواقع، فماذا عن السياسة الخارجية؟

يقول "جوش روجن Josh Rogin"، الصحفي الامريكي المعروف: "لا توجد سياسة خارجية امريكية قائمة على مبدأ، بل توجد محاولة لوضع هيكلية". يأخذ فريق "ترامب" شعاراته الانتخابية، من حالتها الخام ويقومون بصقلها بنموذج ليضع عليه "ترامب" ختمه النهائي. فيزور وزير الدفاع "ميتس" الدول الاوروبية في شباط، يليه "تيلرسون" وزير الخارجية، واخيراً نائب الرئيس "بنس".. فيعيدون انتقادات "ترامب" لاوروبا وتحملها اعباء حمايتها وحول محاربة الارهاب، لكن بلغة اكثر دبلوماسية، ويصلون لنقاط مشتركة.. والامر نفسه مع شرق اسيا والملف النووي الكوري. فيزور "ميتس" الاصدقاء والحلفاء في المنطقة في شباط، ثم يذهب تيلرسون في اذار، و"بنس" في نيسان. فالامر فيه امتداد لسياسات "الحزب الجمهوري" واعادة هيكلتها اكثر منه تغيراً لسياسات امريكا.

يبدو استنتاج "جوش" منطقياً. وسيرى من يستذكر التاريخ ان دبلوماسية التهديد كسلاح للحزب الجمهوري (بوش)، جاءت بعد دبلوماسية "الاحتواء" لعهد "كلنتون". وتأتي لغة التهديد لـ"ترامب"، بعد سياسة "اوباما" و"كيري" في "الاحتواء". لكن لا لغة "الاحتواء" تستثني القوة والعقوبات، ولا الاخيرة تستثني "الاحتواء" والحوار. فالضربة في "الشعيرات" مثلاً، هي خطوة محسوبة، تحسن من احترام الحلفاء والقوى الداخلية لـ"ترامب"، وشروط التسوية منظوراً اليها اسرائيلياً وامريكياً.. وليست مجرد خطوة نحو الحرب الشاملة، والا لقبل "ترامب" ضغوطات التصعيد الاقليمية والاوربية بعد الضربة. كذلك الامر في كوريا الشمالية، فالاسطول يتحرك والتهديدات تتصاعد، لكن العين والهدف يتجهان للصين وقدرتها في الضغط على "بيانغ يونغ"، فالتدخل العسكري سيكون اصعب بعد التفجير النووي السادس مما قبله.. والأمر لن يختلف فيما يخص روسيا او الخليج او ايران.. فامريكا "الجمهورية" او "الديمقراطية" متفقة بأن "امريكا اولاً"، ولكي يصح استمرار هذا المبدأ عالمياً، لابد لأي رئيس "ديمقراطي" او "جمهوري" تجاوز المحاور الثلاثة ادناه على الاقل، لكي يتسنى الكلام عن تغير جذري في السياسة الخارجية الامريكية:

١ – رغم قوة الولايات المتحدة وقدراتها لكنها لم تعد دولة عظمى تحكم العالم لا عبر نظام القوتين العظميين، ولا نظام القوة الاحادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. فخلال ربع قرن استعادت روسيا الكثير من قوتها، وتصاعدت قوة الصين العملاقة.. وكذلك الكثير من الدول التي لن تسمح لامريكا الاستفراد بالعالم.

٢ – احتلت الولايات المتحدة مكانتها كقوة عظمى كممولة للدول التي تعتمد عليها منظومتها في السيطرة على النظام العالمي. ويتطلب قلب المعادلة لتصبح المنظومة هي التي تمول امريكا، امتلاك المنظومة مقومات ذلك، وهي التي لم تتراجع مواقعها منذ الحربين العالميتين، من دول عظمى او غنية الى دول من الدرجة الثانية والثالثة، او دول مرهقة موازناتها، الا بسبب الاعباء والازمات التي عانت وتعاني منها.

٣ – لم يعد مزاج الراي العام الداخلي او العالمي هاضماً، كما كان لمنطق التهديد والحرب.. وان سياسات اللجوء للحوار والانكفاء الامريكية في العقود الاخيرة، لم تفرضها اهواء وعوامل ذاتية، بل جاءت بسبب التغيرات العالمية الاقتصادية والسياسية والعوامل المرتدة السلبية للحرب في فيتنام وافغانستان والعراق وغيرها.. وان العودة لتلك السياسات لن تقود لافضل من النتائج التي قادت اليها تلك السياسات.

"امريكا اولاً" شعار صحيح في اعادة تنظيم البيت الامريكي.. اما عالمياً، فلابد ان يضع في حسبانه ان كثير من البلدان، التي باتت مقتدرة، تقول ايضاً "بلدي اولاً".. ولا تقبل ان يكون الشعار الامريكي على حسابها، وستواجه اية هيكلة جديدة تسعى للاستفراد والحرب، كما واجهتها سابقاً.

*صحيفة (العدالة) البغدادية ٢٠١٧/٥/٣ :

الحل في الشرق الأوسط سياسي بين إيران والعرب

*بيار رازوكس

لم تـوفر قـوات مكافحـة «داعـش» وسـيلة عـسكرية إلا واسـتخدمتها مـن الـدعم الجـوي والمـدفعي واللوجيـستي. وتتعاظم الحاجة إلى تعزيز القوات البرية المؤلفة من الجيش العراقي والمقاتلين الكرد. فهذه القوات هي من سيمسك بمقاليد الموصل. وقوات التحالف استعادت شرق المدينة ونصفها الغربي، ولكن التعب أصابها. والمعضلة هي جـواب الـسؤال: هـل يُـترك مخـرج أمـام مقـاتلي «داعـش» لمغـادرة الموصـل إلى سـورية أم لا؟ وهـذه مـسألة حيويـة وستراتيجية على المستوى العسكري. والعراقيون والأمريكيون لا يريدون إغلاق كل المنافذ أمام المقاتلين ليتوجهوا إلى سورية من العراق. فهذا التكتيك جسر إلى استعادة سريعة للمدينة. فيسعهم تالياً التبجح بهزيمة التنظيم الإرهابي وإحراز نصر رمزي. وفرار المقاتلين ال«داعش»ين إلى سورية يفاقم مشكلات نظام الأسد والروس والإيرانيين. ولكن مصلحة هؤلاء (أي النظام السوري وروسيا وإيران) تقضي بغلق «باب» الموصل للقضاء على أكبر عدد من المقاتلين «الجهاديين».

والطريـق أمـام مقـاتلي «داعـش» إلى شـرق الموصـل موصـد، فهـذه المنـاطق يـسيطر عليهـا الإيرانيـون والنظـام العراقي. وليس في مقدورهم التوجه إلى الشمال، حيث ينتشر الأتراك والبشمركة، ولا إلى الغرب حيث الـروس وجيش بشار الأسد. والجهاديون المحليون هم حوالى نصف مقاتلي «داعش». ولا خيار أمام المقاتلين الأجانب غير التوجه إلى الجنوب، وهذا يقلق الأردن ومصر ودولة عربية بارزة. ولا يـصب التحريـر الـسريع لمعقل «داعـش» في الموصـل في مصلحة أي من دول المنطقة.

وتقيد المنافسات الجيو – سياسية الإقليمية عملية تحرير الموصل. فمصالح القوى متباينة. والتنافس على المثلث الستراتيجي الموصل – الرقة – دير الزور، محتدم. فكل القوى تريد ترجيح كفتها والحؤول دون سيطرة خصومها الإقليميين. وإيران والعراق في عجلة لاستعادة الموصل وإعلان النصر، ولكن هذه ليست حال الأتراك والروس الذين يخشون عودة المقاتلين إلى سورية. ويسعى الإيرانيون إلى جسر بري مباشر إلى المتوسط لتوريد المشتقات النفطية إلى أوروبا. وفي الرقة، يشل حركة الأتراك الروس والأمريكيون. فالروس لا يرغبون في أن يكون وزن تركيا راجح في المفاوضات المستقبلية، لذا، يحولون دون تقدمها في الرقة. ووراء رغبة الأمريكيين في سيطرة قوات البيشمركة على الرقة أسباب سياسية. ولكنهم يحتاجون إلى تركيا للسيطرة على الحدود وإذا احتاجوا إلى إمدادات في عملية تحرير الرقة.

وغَرَض تركيا في الموصل تاريخي، لذا تحظر كل من طهران وواشنطن على أنقرة دخول الموصل مخافة أن تحكم سيطرتها، من جهة، وتستسيغان تشريع أبواب الموصل أمام الجيش العراقي، من جهة أخرى. ولا أحد يدري على أيه وجه تدبر الموصل بعد تحريرها. فإثر القضاء على «داعش»، سيتواجه اللاعبون المحليون، ويجبهون طموحاتهم المتباينة، سواء كانوا عراقيين أم سوريين أم إيرانيين أم أتراك أم روس وكل من يدعم الميليشيات السنية. وهذه حال ولاّدة أزمات، وتقتضي حواراً سياسياً بين اللاعبين الإقليميين. والسيطرة العسكرية على معاقل «داعش» لن تذلل الأزمة الإقليمية في غياب حل متفق عليه بين القوى المحلية على مصير مستقبل السنّة السياسي في العراق والكرد في سورية. والحق يقال الحلول العسكرية تطفئ نيران حرائق على الأمد القصير، ولكن إخمادها ونزع فتيلها يقتضيان حل الأزمة حلاً طويل الأمد، أي جمع اللاعبين الإقليميين لبلوغ تسوية. ومثل هذه التسوية أمكنت في رئاستي رفسنجاني وخاتمي (١٩٨٩ و٢٠٠٥).

*مدير البحوث في معهد الأبحاث الستراتيجية في المدرسة العسكرية (الفرنسية)،

*عن < لوفيغارو < الفرنسية ٢٠١٧/٥/٣ :

حديث الدولة الفيدرالية

*عبدالمنعم سعيد

سواء كانت المفاوضات ستُجرى في آستانة أو في جنيف أو في الكويت أو في فيينا، في الأمم المتحدة أو بين أروقة الجامعة العربية، في مسارات أولية أو مسارات ثانوية، في مفاوضات مستمرة أو متقطعة بالدبلوماسية أو بالحرب، فإن قضية الأعراق والملل والنحل والإثنيات سوف تفرض نفسها. لم يعد هناك مجال للإنكار أن بعض الدول العربية يشهد معضلة التعامل مع الأقليات، وأزمة إدارة التنوع فيها، خصوصاً بعد أن جرى الاحتكام للسلاح. ولم يعد يكفي طرح الموضوع باعتباره تدخلات أجنبية وهي صحيحة، ولكن القاعدة الأصلية هي أن التدخل لا يحدث إلا إذا وجد الساحة سانحة، والأرض خصبة وممهدة، والظرف مواتٍ.

كان جيمس روزناو من بين علماء السياسة هو الذي وضع القانون العام لحركة الدول والمجتمعات في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بأنها سوف تتراوح ما بين «الاندماج» (Integration) و«التفكيك» (Disintegration)، وكان النموذج الأوروبي شاهداً على الاندماج والتكامل بين شعوب وقبائل وأمم ودول تحاربت على مدى التاريخ في ظل النظام الليبرالي الرأسمالي، وكان تفكيك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وغيرهما شاهداً على عجز القدرة على إدارة التنوع والتعددية في المجتمع والدولة. ولكن بعد مضي ربع قرن تقريباً على هذا المقترب، فإن المسألة الآن تبدو أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. فالخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي بدأ مرحلة للتفكيك لم تكن متوقعة، وتصويت شعب القرم للانضمام إلى روسيا أعاد أشكالاً للتوحيد لم يظن أحد أنها لا تزال قائمة.

معادلة «التفكيك» و«التوحيد» هذه سوف تظل معنا ولا توجد فيها «روشتات» صالحة لجميع الأمراض، وإنما لا بد فيها من الإبداع السياسي والدبلوماسي. ومثل هذا الإبداع كان حاضراً في التجربة اللبنانية على كل مشكلاتها ثلاث مرات على الأقل عند تأسيس الدولة اللبنانية، ولإنهاء الحرب الأهلية الأولى في خمسينات القرن الماضي، واتفاقية الطائف التي وضعت نهاية للحرب الأهلية الثانية التي استمرت ستة عشر عاماً. ولكن مثل هذا الإبداع لم يكن قائماً عندما جرى تناول الحالة العراقية بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، ربما بسبب اليد الثقيلة للولايات المتحدة، ولا كان موجوداً عندما أقام السودان فيدراليته، فانتهى به الأمر إلى التقسيم إلى دولتين. ومع ذلك، فإن هناك تجارب عالمية تستحق النظر، وكثيراً ما طرحت الفيدرالية كحل لكثير من المعضلات التي تواجهها بلدان عربية كثيرة. فقد طرحت من قبل المؤتمر الوطني العام في اليمن، كما تردد ذكرها في محاولات حل الأزمة السورية. ومع ذلك، فإن الفكرة الفيدرالية في عمومها ليست من أشكال الحكم المحببة في البلدان العربية، على أساس أنها المقدمة الدائمة للانفصال والتفتيت للدولة العربية التي نريد لها البقاء. وللحق، فإن التجربة في السودان كانت محزنة، إذ انتهى الحل الفيدرالي إلى انفصال الجنوب، ومن بعده، فإن دارفور خاضت حرباً ضد الحكومة المركزية، ودخل الجنوب حرباً أهلية استناداً إلى تقسيمات قبلية وجغرافية. وفي العراق، فإن النتيجة النهائية كانت محزنة، فقد باتت الأقاليم الشيعية والسنية والكردية كما لو كانت مقدمات لدول.

وفي الحقيقة، فإن «الفيدرالية» هي نمط من أنماط الدول المركبة التي تتضمن نوعين من السلطة" واحدة هي الجامعة لإرادة المشاركين في الدولة، وأخرى لمكوناتها، سواء كانت ولايات أو أحياناً تحمل اسم «دولة» بالمعنى المجازي للكلمة. ورغم توزيع السلطات بين السلطة العليا الفيدرالية والأقاليم، فإنه في كل الأحوال لا يتضمن ذلك توزيعاً للسيادة، وإلا كان ذلك انفصالاً حقيقياً، وهو ما حرص الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن على تأكيده، حينما حاولت الولايات الجنوبية الانفصال عن الولايات المتحدة عام ١٨٦٠. هذا النمط من الدول المركبة شائع بشدة في العالم، وهو الأكثر شيوعاً بين الدول الكبرى في عالم اليوم، مثل الولايات المتحدة، والهند، وروسيا، وألمانيا، وإيطاليا، وماليزيا، والبرازيل، ونيجيريا، وأستراليا، وكندا، وغيرها من الدول.

والحقيقة أيضاً أن «الفيدرالية» كنمط من أنماط تنظيم «الحكم» في الدولة، لا يكون ناجحاً إلا باستيفاء شروطه، وما لم يتم ذلك، فإن الفشل سيكون من نصيبه. ويكون النجاح ممكناً عندما لا يقتصر قيامه فقط على محاولة حل النزاعات والصراعات والحروب الأهلية بين جماعات تنتمي إلى تقسيمات جغرافية متجاورة، فلا بد أن يكون متوافراً مع ذلك بعض من المصالح المشتركة التي تقع في مقدمتها الحماية والقدرة على الدفاع في مواجهة دول كبيرة وذات تاريخ توسعي. وعلى الرغم من أن «الأمن» يقع دوماً في مقدمة الشروط، فإن السوق الاقتصادية المشتركة للبشر والسلع والبضائع، والعملة الموحدة، تعتبر من أدوات التوحيد التي تكون قابلة للنمو وتوسيع المصالح بين الأطراف المختلفة المشاركة في الدولة. وقد اكتسب ألكسندر هاملتون مكانته في التاريخ الأمريكي، ليس فقط بوصفه واحداً من أهم المؤسسين للدولة، ولكن أيضاً مما نشره في «الأوراق الفيدرالية» التي دعا فيها إلى ضرورة إنشاء بنك وطني موحد للولايات المتحدة الأمريكية، يكون مختصاً بإصدار العملة وإدارة تعاملاتها، والحقيقة – ثالثاً – أنه لا توجد فيدرالية سيئة أو فيدرالية فاضلة وجيدة، إلا بقدر من الشروط والمكونات التي تقوم عليها، وبقدر ما تكون الفيدرالية أحياناً مقدمة لانفراط عقد الدولة، فإنها تكون أحياناً أخرى أداة لزيادة وحدتها، بل وأحياناً الحفاظ عليها من الانفراط أو الاغتيال بالاستيلاء عليها من دول أخرى أكثر إصراراً وعزيمة وعدوانية.

أما الهند، فربما كانت الأكثر تعقيداً بين التجارب الفيدرالية، فعلى الرغم من أنها فشلت في استيعاب بعض من المسلمين داخل الدولة الفيدرالية عند استقلالها، فانفصلوا مؤسسين لدولة باكستان، التي انقسمت بعد ذلك إلى باكستان وبنغلاديش، فإنها في النهاية استوعبت القدر الأكبر من المسلمين حتى إنها باتت الآن الدولة الثانية بعد إندونيسيا من حيث عدد المسلمين بها. وتضم الفيدرالية الهندية ٢٩ ولاية و٧ مناطق اتحادية لها أوضاع خاصة، فضلاً عما منحه الدستور لجماعات أو طوائف تقع في داخل ولايات مختلفة من حقوق بعينها في التعليم والزواج والثقافة. ولكن على الجانب الآخر، فإن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة تشير إلى درجة كبيرة من النجاح، ليس فقط لأنها استمرت على الرغم من وجود سبع إمارات مشاركة فيها، ولكن أيضاً لأن شواهد ومؤشرات كثيرة تشير إلى أن الدولة الآن أكثر اتحاداً من أي وقت مضى.

الخلاصة أن الفكرة الفيدرالية ليست سيئة بالضرورة، ويمكنها مع بعض من الخيال أن تكون واحداً من الحلول لكثير من مشكلاتنا المستعصية، وأهمها معضلة التوفيق بين التعددية السياسية والإثنية، والحاجة الماسة للدولة الموحدة.

*المركز الاقليمي للدراسات الستراتيجية ٢٠١٧/٥/٣ :

مستقبل "اللانظام" القومي والعالمي.. الشعبوية الحصرية ضد الحوكمة العالمية

*أحمد داود أوغلو

بشَّر انهيار نظام الحرب الباردة بنشوء نظامٍ عالميٍ جديد، لكنَّ هذا لم يحدث. فبدلاً من ذلك، واجه العالم أزماتٍ ضخمة، ونقاط تحول، وأحداثا فارقة، دون تعلُّم الدروس الصحيحة منها، وهو ما نتجت عنه أساليب وطرق رجعية معتمدة على التخمين، أدت إلى تفاقُم المشكلات.

وأدى تجاهل النظام العالمي للعديد من القضايا والمشكلات والأزمات إلى تراكمها، وهي قضايا بُنِيَت جميعاً على بقايا أزمات سابقة لم تُحَل بعدُ، أو لم تُواجَه بحلول جذرية.

ولذلك، علينا أن نحذر –ونحن نحاول تحليل المشكلات الحالية– من استخدام الحلول التي تعتمد على التخمين، أو الحلول القصيرة المدى، أو النظر إلى الأمور من منطلق مصلحتنا الفردية فقط.

وللأسف، رغم أنَّ ردود الأفعال تجاه الانتخابات الحالية في الغرب –التي منحت الجماعات الشعبوية والكارهة للأجانب والجماعات "القومية الجديدة" نفوذاً أكبر– قد جعلت الطبقة الثقافية والسياسية تبدأ في مراجعة نفسها، وأقلقت مواطنين في الغرب وفي أماكن أخرى" فإنَّ القليلين فقط هم من أظهروا استعدادهم للوصول إلى السبب الجذري وراء تلك النزعة السائدة، وذلك بوضعها في سياقٍ تاريخي.

فالمستجدات الأخيرة لم تكن نتيجة لتراكماتٍ سابقة فقط. وكما اقترحتُ في أماكن أخرى، يمكننا أن نستجيب الاستجابة الفضلى لدورات التغيُّر الحالية إذا فهمنا الزلازل الحالية التي تُشكِّل عالمنا.

١- زلازل في السياسة العالمية

أول زلزال هز النظام العالمي كان زلزالاً جيوساسياً جاء بعد الحرب الباردة. في تلك الفترة أُعيدَ رسم خريطة أوراسيا، وانتهت جغرافيا الحرب الباردة السياسية، وانبثقت دولٌ جديدة.

ومع انهيار الكتلة الشيوعية ذات البناء السياسي الاستبدادي" تصدرت المشهد –في وسط أوروبا وشرقها– موجة جديدة لإرساء الديمقراطية، بالإضافة إلى مبادراتٍ إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي.

"استُخدِمت السياسات المبنية على التخمين والسياسات القصيرة المدى بشكلٍ أساسي في التعامل مع الزلازل الأربعة التي هزت النظام العالمي الحالي" ولذا ظلت دون حل، ومهدت الطريق لما يحدث الآن: زلزال نظامي يتمثل في موجةٍ عارمة من التطرف "

وبعد أكثر من عقدٍ شهد النظام العالمي زلزالاً أمنياً، وهو أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وبعد أن كانت قيمٌ كالحرية والديمقراطية في قلب الزلزال الجيوسياسي، تمحور الإطار المفاهيمي الأساسي بعد ١١ سبتمبر/أيلول حول قضية الأمن، خالقاً بذلك مناخاً من العداء والقلق وانعدام الثقة على المستوى العالمي.

وكان ثالث هذه الزلازل الكبرى –الذي كان أثره ملموساً بدرجةٍ أكبر– هو الزلزال الذي ضرب الأنظمة الاقتصادية، أولاً في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، ثم أزمة اليورو عام ٢٠١٠، والأزمة الاقتصادية العالمية.

وانبثق الزلزال الكبير الرابع مع ثورات العالم العربي نهاية عام ٢٠١٠ وما تلاه، وكان ذا طبيعةٍ اقتصادية وسياسية اجتماعية. وحتى يفي ذلك الزلزال بوعده الأساسي بمنح الكرامة والحرية والديمقراطية والتقدم الاقتصادي للعرب، سيستمر في هز المنطقة كلها حتى جذورها.

استُخدمت السياسات المبنية على التخمين والسياسات القصيرة المدى بشكلٍ أساسي في التعامل مع تلك الزلازل" ولذا ظلت دون حل، ومهدت الطريق لما يحدث الآن: زلزال نظامي يتمثل في موجةٍ عارمة من التطرف، تتراوح بين

العمليات الإرهابية التي تنفذها جماعاتٌ مثل داعش، والطفرة الشعبوية في الانتخابات الأخيرة بالولايات المتحدة وأوروبا.

وكان من أخطر تبعات تلك الزلازل صعودُ الأنظمة الاستبدادية الشعبوية، والفردانية، والأحادية، والسعي الأناني وراء مصالح قومية محددة على حساب القيم والصالح العام.

وعلى صعيدٍ أكثر شخصية، كانت تركيا في قلب كل تلك الزلازل. وبصفتي أكاديمياً قضى جزءاً كبيراً من حياته الأكاديمية والفكرية في البحث عن جذور تلك الزلازل، وبحُكم عملي لاحقاً وزيراً للخارجية ورئيساً لوزراء تركيا، وهو عملٌ اضطررتُ فيه لإقرار بعض السياسات استجابةً لتلك الأحداث الجسام" فقد أدركتُ وجود نمطٍ من الاستجابات القصيرة المدى، والقومية الرجعية، والإقليمية، والعالمية، فاشل في التعامل مع أسئلةٍ أشمل، تخص الحوكمة العالمية، والنظام الشامل.

٢- تحديات "النظام" الحالي وقصوره

استُخدِمَت بكثرة مفاهيم مثل "ما بعد الحقيقة"، و"ما بعد النظام"، و"ما بعد المعلومات"، وغيرها لوصف ما يمر به العالم. فمثلاً، يُستَخدَم مصطلح "ما بعد الحقيقة" لتفسير السياق، أي العوامل التي مهدت الطريق لما نختبره الآن، ويُستخدم مصطلح "ما بعد النظام" لوصف النظام العالمي وحالته.

وإذا لم يُنظَر إلى تلك المفاهيم ببعض التشكك والتحفظ، فإنها تؤدي إلى انعدام الدقة والانضباط الفكري أو التحليلي، وهي بذلك تخدم غرضاً غير مقصود، وهو إعفاء الأسباب والعوامل المختلفة من مسؤوليتها عما يحدث.

يجب الجمع بين التفكير المتجدد –الذي لا يقع في أسر المفاهيم الشائعة الجديدة– وفهم أنَّ الاستخدام التقليدي لمفاهيم كانت تفسيرية من قبل (مثل اليمين واليسار) له قدرة محدودة للغاية على تفسير الظاهرة الحالية.

يتلقى "النظام" العالمي الحالي دعمه الأساسي من القوة الأمريكية، ومن المُفترض أنه يستند إلى قيمٍ مثل الديمقراطية، وحكم القانون، والأسواق الحرة، وعلى منظماتٍ مثل الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. ويواجه هذا "النظام" تحدياتٍ قاسية:

فأولاً، يبدو أنَّ إدارة دونالد ترمب –بإعلانها سياسة "أمريكا أولاً"– تعطي ظهرها للنظام، وتلك هي أكثر الأزمات صلةً بما يحدث اليوم. ويمكن القول بأنَّ تلك الأزمة يُمكن تخفيفها إما بالتزام المؤسسة الأمريكية بالنظام العالمي، أو بازدياد المسؤولية الجمعية عنه.

وثانياً، المنظومة القيمية المُعلنة للنظام السائد طُبِّقَت تطبيقاً انتقائياً –أو لم تُطبق على الإطلاق– في سياقاتٍ كثيرة. مثلاً، في أثناء الزلزال الرابع المتمثل في ثورات العالم العربي، تبنّى ممثلون للسياسة العالمية سياساتٍ تتسم بكونها قصيرة المدى وانهزامية، بدلاً من دعم قيم النظام المُعلَنة، مثل الديمقراطية.

"يتلقى "النظام" العالمي الحالي دعمه الأساسي من القوة الأمريكية، ومن المُفترض أنه يستند إلى قيمٍ مثل الديمقراطية، وحكم القانون، والأسواق الحرة، وعلى منظماتٍ مثل الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. ويواجه هذا "النظام" تحدياتٍ قاسية"

وقد ترك هذا الناس في موقفٍ لا يُحسدون عليه، وهو الاختيار ما بين الإرهاب والدول البوليسية، وهو الأمر الذي أضعف بدوره شرعية النظام العالمي لدى قطاعاتٍ كبيرة من الناس حول العالم.

ثالثاً، مؤسسات النظام العالمي السائد في حاجة ماسة للإصلاح والتحديث. خذ مثلاً الأمم المتحدة، فهي مؤسسة تفتقر كثيراً إلى النجاحات، وبالتالي إلى المصداقية.

علاوةً على ذلك، فآليات الحوكمة واتخاذ القرار في تلك المؤسسات ليست شاملة لجميع الأطراف، لذا فهي تتصرف وكأنها نوادٍ حصرية، صُمِّمَت أساساً لخدمة مصالح الأقوياء على حساب الضعفاء. وما دام الناس يرون المؤسسات العالمية على تلك الصورة، ستظل شرعيتها دائماً محل شك.

وقد أثارت أحداث مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب ترمب الجدال مؤخراً حول مستقبل "النظام" العالمي. لكنَّ طبيعة الحاضر المشتعلة يجب ألّا تُشكِّل استجاباتنا لتلك الأزمة العميقة.

فبعض المفاهيم والقضايا و"الحقائق" يجب أن تخضع لتمحيصٍ جاد. وأفكار التغيير والنظام –بالإضافة إلى عوامل التغيير والنظام– يجب أن تُدرَس بدقة قبل أن نُقدِّم أي استجابةٍ مستدامة وشاملة وعادلة للأزمة النظامية الحالية.

٣- ضرورة التغيير وأشكال النظام

نظراً للزلزال النظامي الحالي" يجب أن تبدأ الفئات الثقافية والسياسية بإدراك أنَّ التغيير ضروري وحتمي.

وبمجرد التسليم بهذا، ستكون الأسئلة التالية حول ما يجب تغييره، وكيفية تغييره. وأحد وجوه القصور الفارقة في "النظام" العالمي الحالي هو اعتماده الزائد على التكنوقراطية والنُّخَب. فهي لا تمثل المجتمعات، وعاجزة ديمقراطياً في جوهرها، مما أدى إلى تراجع إحساس الشعوب بملكيتها لذلك النظام بشكلٍ متزايد.

وهو ما خلق بدوره حلقةً مُفرغة: كلما ضعف أساس النظام الحالي الاجتماعي، زاد اعتماده على التكنوقراطية، وزاد انصراف الناس عن النظام. ويرى جزءٌ كبير من مجتمعات العالم هذا النظام بصفته سلطة وصائية مفروضة على العالم بأكمله.

وتمنح تلك الرؤية فرصةً للمستبدين الشعبويين" لذلك يحتاج النزاع القائم بين طبيعة النظام التكنوقراطية والحاجة المُلِحّة لجعله أكثر تمثيلاً للناس، إلى المعالجة فوراً.

بعد تسوية هذا الأمر، سيكون على من يدعون إلى نسخةٍ مُعدَّلة من "النظام" الحالي أن يواجهوا مطالب التغيير الأكثر رجعية واستبعاداً التي يقدمها الشعبويون، وذلك بتقديم نموذج تغيير أكثر تقدمية وشمولية.

ويعني هذا أنَّ أي نظامٍ عالمي غير مؤسس على قواعد وقيم، ولا يعكس مبدئياً قطاعاً كبيراً من قيم البشرية ومصالحها، سيكون محكوماً عليه بالفشل. والكلام أسهل من الفعل بالطبع، لكنَّ هناك مقاربتين أساسيين يمكن تبنِّيهما:

المقاربة الأولى هي الاتفاق على مجموعة مبادئ وقيم، وتأسيس النظام عليها. بهذه الطريقة سيكون أساس النظام القيمي واضحاً للجميع. ويجب أن نمتلك مجموعة قواعد، ودليلاً إرشادياً في متناول الجميع.

علاوةً على ذلك، تقدم هذه المقاربة المعايير والمقاييس التي يمكن بها الحكم على أداء النظام، واكتشاف أي عيوبٍ به. وكون النظام شاملاً ومؤسّساً على القيم سيمنحه شرعيةً كبرى، وقاعدة اجتماعية أوسع حول العالم.

المقاربة الثانية هي محاولة بناء نظام مؤسّس على التخمين والبراغماتية. وهذا الشكل من النظام سيستند إلى أرضيةٍ مرتعشة، وسيخضع منذ يومه الأول للكثير من الشكوك. وسيواجه دائرة أزمات ناتجة عن منافسةٍ محصلتها النهائية هي الصفر.

لذلك، يجب أن تكون الشمولية المبنية على القواعد، والعدالة القائمة على المبادئ، جزءاً لا يتجزأ من أي نظامٍ جديد. ويجب على النظام الحالي على الأقل أن يسعى إلى تحديث نفسه مع وضع تلك العوامل في الاعتبار. ورغم أنَّ النظام الحالي نظرياً يعكس المنهج الأول، فإن تطبيقه يُظهِر أنّه أقرب إلى المنهج الثاني.

مَنْ المسؤول عن بناء النظام الجديد أو الحفاظ على النظام الحالي؟ على المستوى القومي، لدينا مرشحان: المؤسسة الرسمية، والشعبويون الذين يقودون الأمواج الجديدة المضادة للنظامية.

المشكلة أنَّ المؤسسة الرسمية لا تمتلك الشرعية الضرورية لبناء نظامٍ جديد، أو لتحديث النظام القديم تحديثاً جذرياً. لكنَّ الشعبويين لا ينوون ولا يعرفون كيفية بناء نظامٍ جديد، أو مراجعة النظام الحالي مراجعةً ملحوظة. والتفاعل والصراع بينهما سيُشكِّل النظام العالمي.

وعلى المستوى العالمي، كان يجب على الأمم المتحدة أن تلعب دور المنصة الأساسية لمناقشة إصلاح النظام أو بناء نظامٍ جديد، لكنَّ سجل إنجازاتها لا يدعو للتفاؤل.

٤- الحاجة إلى حكمٍ عالمي أكثر شمولية

على العموم" أظهر المد الشعبوي الصاعد والأزمات النظامية أنَّ "النظام" الدولي الحالي في الطريق إلى فقد شرعيته على مستويين: أولاً، النظام الدولي الحالي مرفوض بوصفه مصدراً للظلم وغياب الإنصاف والاستغلال، وهي من أعراض انحلال النخبة العالمية، وعدم اكتراثها بمظالم الناس في المجتمعات بجميع أنحاء العالم، أو انفصالها عنها.

وثانياً، "النظام" الحالي في موضع تساؤل من مجموعاتٍ كبيرة من الدول، ولا سيما القوى الصاعدة، بما فيها تركيا التي ترى –وهي على حق في ذلك– أنّ النظام الدولي الحالي لا يمثل الدول كلها، ويعكس بشكلٍ حصري تقريباً توقعات وأولويات القوى الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

""النظام" الدولي الحالي في موضع تساؤل من مجموعاتٍ كبيرة من الدول، ولا سيما القوى الصاعدة، بما فيها تركيا التي ترى –وهي على حق في ذلك– أنّ النظام الدولي الحالي لا يمثل الدول كلها، ويعكس بشكلٍ حصري تقريباً توقعات وأولويات القوى الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية"

وعدم قدرة النظام على استيعاب وحداته وتمثيلها بشكلٍ عادل لا يقلل من شرعيته فحسب، بل يقوض أداءه أيضاً. ويولّد التأثيرُ المشتركُ لهذين العاملين أزمةَ الشرعية المعاصرة.

وفي هذه المرحلة، فإنّ السؤال الحاسم هو ما إن كان نزع الشرعية هذا سيؤدي إلى الانحلال الكامل للنظام. وبعبارةٍ أخرى، لم يتضح بعدُ ما إن كانت ذروة هذا الزلزال النظامي ستنتهي بحل النظام الحالي أم بصقله.

ولتجنُّب الانحلال، يتعين القيام بإصلاحاتٍ كبرى لإعادة إرساء الشرعية، وهو السبيل الوحيد أمام النظام الحالي للنجاة من هذا الزلزال النظامي. وما لم يحدث ذلك، فإنّ الاتجاهات الحالية مثيرة للقلق، وتشبه سياسة القرن التاسع عشر أو فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، فالأزمة الاقتصادية المستمرة، وتزايد النزعات الانعزالية بين القوى الكبرى، وتصاعد السياسات الشعبوية والنظم الاستبدادية، والتوجهات الأحادية الجانب، وتصور السياسة والتفاعلات الدولية من منظور المعادلة الصفرية، فضلاً عن خصائص أخرى مشابهة تمثل اتجاهاتٍ مخيفة، كل ذلك يمكن عكسه.

والخيارات واضحة" فالعالم إما أنه سيتجه مرة أخرى نحو "نظام توازن القوى" المدمِّر للجانبين، أو يسعى جاهداً إلى إقامة هيكل حكم عالمي مُجْزٍ للجميع، وهادف للنفع، وأكثر استيعاباً، يتسم بالإنصاف والإنسانية.

وفي حين تشكل المصالح الضيقة والأحادية المنطوية على الذات الطابع الرئيسي للنظام السابق" فإنّ القيم والقواعد المشتركة، والتعددية ذات المنفعة المتبادلة، ستحدد الملامح العامة للخيار الأخير.

والأمل الذي لم يتحقق بعدُ منذ التسعينيات هو تحقيق مستقبل تشكله الحوكمة العالمية. ويكمن الفرق بين الحوكمة العالمية والنظام الدولي في أنَّ كلمة "الدولي" تفترض ضمناً أنَّ الدول القومية هي وحدات رئيسية فيه، وأنَّ "النظام" يتم تشكيله نتيجة للعلاقات والحوار بين الأمم. بينما الحوكمة العالمية أكثر تفاعلاً وأكثر استنادا إلى الحوار، وأكثر عبوراً للحدود الوطنية.

وبهذا المعنى" ليس الحوار بين الدول القومية فحسب، بل بين البشر، مع نظام تفاعلي مترابط هو الذي يخلق نظاماً دولياً. ولذلك، فإنّ الإنسانية في هذه المرحلة تحتاج إلى حكمٍ عالمي قائم على القيم والقواعد، ومتعدد الأطراف، وتوافقي، يتسم بالعدل واستيعاب الجميع.

*الجزيرة/ المعرفة ٢٠١٧/٥/٣ :

الانتخابات الفرنسية ومستقبل أوروبا

*يوشكا فيشر

يمكن أن يحدث الكثير بدءا من الآن وحتى الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة الفرنسية يوم ٧ مايو/ أيار، ولذلك لم يحن الوقت بعد للاحتفال. لكن استمرار المرشحة الشعبية مارين لوبان في المنافسة حتى الآن، إلا أن العديد من المراقبين يأملون حقا أن يصبح الفائز الأول في الجولة، إيمانويل ماكرون، هو الرئيس المقبل لفرنسا.

مع انتصار ماكرون، سوف تتفادى أوروبا التدمير الذاتي مرة أخرى. ومن المؤكد أن فوز لوبان في الانتخابات سيؤدي إلى نهاية الاتحاد الأوروبي. وبإخراج فرنسا من منطقة اليورو، كما وعدت بذلك لوبان، سوف ينهار اليورو نفسه، مما سيؤدي إلى تفكك السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأساسية الأخرى بسهولة. وستصبح أوروبا مهددة بالانهيار، وستفقد ستين عاما من التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي حققته.

وعلاوة على ذلك، تريد لوبان سحب فرنسا من حلف شمال الأطلسي ومواصلة علاقات الصداقة مع روسيا فلاديمير بوتين. وهذا من شأنه أن يلقي بالترتيبات الأمنية الحالية في جميع أنحاء أوروبا في حالة من الفوضى، وربما يؤدي إلى الذعر بين المستثمرين ويتسبب للقارة في أزمة اقتصادية حادة. كما لا يمكن التنبؤ بالعواقب السياسية.

بعد تصويت فرنسا في الجولة الثانية، من المرجح أن تجتنب أوروبا هذا السيناريو المروع في الوقت الحاضر – ولكن ماذا عن السنوات الخمس المقبلة؟ ومع ذلك، لتجنب وقوع كارثة مستقبلية، يجب على القادة الأوروبيين تعلم الدروس الصحيحة من الانتخابات الفرنسية لهذا العام.

بداية، من مصلحة أوروبا فوز الرئيس ماكرون. ويعتمد مستقبل الاتحاد الأوروبي، وخاصة مستقبل ألمانيا، على نجاح رئاسة ماكرون لرفع الضيق الاقتصادي الطويل عن فرنسا وحل أزمة هويتها.

وتشكل فرنسا الضعيفة اقتصاديا وغير الآمنة سياسيا خطرا كبيرا على المشروع الأوروبي بأكمله، لأن فرنسا في تلك الوضعية سوف تستسلم حتما لنوع القومية المناهضة لأوروبا التي تمثلها لوبان. وفي الوقت نفسه، فإن فرنسا القوية والواثقة بنفسها ضرورية لبقاء الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.

وسواء أكانت رئاسة ماكرون ناجحة أم لا، فستعتمد على قدرته على معالجة الانقسامات الاجتماعية في فرنسا، واستعادة ديناميتها الاقتصادية، ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة، ولاسيما بين الشباب. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن نصف الناخبين الفرنسيين تقريبا صوتوا لصالح المرشحين الأوروبيين المعارضين لأوروبا في الجولة الأولى. ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن ينجو من إجراء المزيد من الانتخابات بهذا النوع من النتائج، وبالتالي فإن "العمل كالمعتاد" لم يعد خيارا.

وقبل كل شيء، سيتعين على الرئيس الفرنسي القادم استعادة النمو الاقتصادي. ونفس الشيء يمكن أن يقال لجميع الدول الأعضاء الأخرى في منطقة اليورو. وبعد الانتخابات العامة التي ستجرى في ألمانيا في سبتمبر/ أيلول، ستضطر الحكومة في النهاية إلى إتباع سياسة اقتصادية أكثر قوة، ما لم ترغب في إخلاء الساحة للقوميين الذين سيدمرون الاتحاد الأوربي.

وعلى الرغم من أن ألمانيا قدمت حججا صحيحة للدفاع عن عائداتها المالية والخارجية، إلا أن نموذجها الاقتصادي الحالي فشل في تحفيز النمو الكافي في منطقة اليورو لتحقيق الاستقرار في العملة الموحدة. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف التوصل إلى توافق جديد في الآراء بين شمال أوروبا وجنوبها، بقيادة ألمانيا وفرنسا.

كما سيتطلب الأمر من ألمانيا أن تتخذ أخيرا خطوات حاسمة نحو تلبية الاحتياجات الاقتصادية لفرنسا، وتبديد الوهم بأن الاتحاد الأوروبي يستطيع النجاة في ظل نظام القيادة الألمانية. إن الاتحاد الأوروبي كيان معقد لا يمكن أن يقوده إلا محور فرنسي ألماني قوي يعمل بالتنسيق مع الدول الأعضاء الأخرى. وهذا أيضا درس دائم ينبغي أن يتعلمه القادة الأوروبيون من الانتخابات الفرنسية.ويتعين على ماكرون، من جانبه، تجنب الفخ الذي وقع فيه سلفيه نيكولاس ساركوزي وفرانسوا هولاند. وقد اتفق كلاهما بشكل وثيق جدا مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وبالتالي لم يتمكنا من مواجهة الحكومة الألمانية عند الضرورة. على سبيل المثال، أراهن أنه لو قامت فرنسا بجهد أكبر من أجل تحدي المعارضة الألمانية ليوروبوندز، فإن الشعبويين المناهضين لأوروبا على اليمين واليسار لما اكتسبوا الزخم السياسي الذي حصلوا عليه في السنوات الأخيرة. إن الصراع البناء في أوروبا ضروري أحيانا. وبدونه، سيبقى الاتحاد الأوروبي غامضا.

ومع وصول الانتخابات الرئاسية الفرنسية إلى نهايتها، فإن وصف أوروبا بأنها "مجتمع مصيري" لا يزال صحيحا، حتى بعد ٦٠ عاما. وفي السابع من مايو/ أيار، ستقرر فرنسا ليس فقط مصيرها، بل أيضا مصير الاتحاد الأوروبي بأكمله. فيجب على الأوروبيين أن يبتهجوا– لكن بعد ذلك عليهم العمل بجد.

*بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/٥/٣ :

«نموذج وستفاليا» لحل صراعات الشرق الأوسط

*راغدة درغام

طرحت المؤسسة الألمانية العريقة «كوربير– ستفتنغ» Korber-Stiflung، سؤالاً منذ فترة وجيزة حول ما إذا كان في الوسع تطبيق نموذج «وستفاليا» على جهود صنع السلام في شتى نزاعات منطقة الشرق الأوسط مع استطلاع هوية اللاعبين وأدوارهم الدوليين منهم والإقليميين والمحليين– أما في وقف النزيف أو في أهلية لعب دور الضامن للسلام الدائم بعد حل هذه النزاعات. السؤال كبير ومهم. شرح فكرة ونموذج «وستفاليا» بعمق أمر معقد يتطلب قراءة منشورات مؤسسة «كوربير» حول الموضوع وكذلك مقالة نُشرت في مجلة «فورين أفيرز» بعنوان: «سلام وستفاليا للشرق الأوسط. لماذا في الإمكان اعتماد اطار قديم للنجاح؟» المبدأ الأساسي هو أن التعايش بين الأديان والمذاهب يتطلب من جميع الأطراف التوقف عن محاولات تعريف «الحقيقة الدينية القاطعة»، وأن الأمن الجماعي يتطلب إقامة حوار بنّاء وشفاف حول المصالح الأمنية بهدف طمأنة الآخر، وأن السلام يمكن أن يكون مضموناً من خلال «نظام» ضامنين (Guanantors) يشمل لاعبين إقليميين ودوليين له حق التدخل في حال الإخلال بالاتفاقات.

كل هذا يحتاج بالضرورة إما إلى اندفاع الأطراف المعنية طوعاً إلى العمل معاً نحو تحقيق هذه الأهداف، أو إلى اضطرار الأطراف إلى التفكير خارج الصندوق الذي قيّدت نفسها فيه لأن الظروف والمصالح تقتضي ذلك. طرح نموذج وستفاليا الذي توّج السلام في أوروبا الوسطى بعد حرب الثلاثين سنة (١٦١٨–١٦٤٨) على الشرق الأوسط لا يعني نسخة وإنما الاستفادة من الأدوات التفاوضية التي أدت اليه. فما أنجزه نظام وستفاليا، مثلاً تمثّل في قيام دول في أوروبا على مبدأ الدولة – الأمة وعلى أساس السيادة المستقلة، فيما ما يجري في منطقة الشرق الأوسط هو نوع من التراجع عن مبدأ السيادة المركزية القاطعة والتوجه نحو نظام فيديراليات يتطلب مفاهيم جديدة للسيادة. نموذج وستفاليا للشرق الأوسط يتطرق إلى المنافسة السعودية– الإيرانية، ويقارن بين الملكية السعودية وقيادتها الدينية في الإسلام، وبين امبراطورية آل هاسبورغ وقيادتها الدينية في المسيحية، ويقترح الاحتواء والطمأنة معاً في معالجة التنافس المذهبي بين السنّي– الشيعي الذي يتبناه البلدان. إنما ما يطرحه المفكرون الذين يستطلعون آفاق تطبيق وستفاليا على منطقة الشرق الأوسط والخليج هو ما إذا كان التفكير التقليدي بضرورة معالجة العداء السعودي– الإيراني كشرط مسبق لحل النزاعات الإقليمية نفذ مفعوله، وإذا ما كان الوقت قد حان لمقاربة أخرى بعيدة عن هذه المعادلة. والأمر يستحق الأخذ والعطاء.

ما جاء على لسان ولي ولي العهد السعودي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع محمد بن سلمان في حديثه إلى الزميل داود الشريان حول شروط الحوار مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية نقل العلاقة السعودية– الإيرانية إلى مرتبة جديدة أكثر تعقيداً، وأبعد مسافة، وأعمق خلافاً، وأوضح عداءً. أتى هذا الكلام في الوقت الذي يتمترس فيه المحافظون المتشددون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عشية انتخابات رئاسية قد تطيح بالإصلاحيين.

جاء كلام ولي ولي العهد وكأنه بمثابة رد على تحميل المملكة العربية السعودية مسؤولية انتشار الوهابية والسلفية المتطرفة. وتحدث الأمير محمد بن سلمان بلغة تحميل طهران مسؤولية تبني «نظام قائم على ايديولوجيا متطرفة منصوص عليها في دستوره وفي وصية الخميني بأنه يجب أن يسيطروا على العالم الإسلامي ونشر المذهب الجعفري حتى يظهر المهدي المنتظر». هذا الكلام جديد نوعياً إذ إنه نادراً ما يتحدث مسؤول سعودي بهذا المستوى السياسي ضد إيران من منطلق عقائدي ديني.

الرسالة السياسية أيضاً كانت واضحة وحاسمة، إذ إن محمد بن سلمان ولدى سؤاله إن كانت السعودية مستعدة لبدء حوار مباشر مع طهران، قال: «من المستحيل الحوار مع قوة تخطط لعودة الإمام المهدي الذي يعتقد الشيعة أنه من نسل النبي محمد واختفى قبل ألف عام وسيعود لنشر حكم الإسلام في العالم في نهاية الزمان». وأضاف أن «لا نقاط التقاء» مع النظام في إيران يمكن على أساسها أن يقوم التفاهم بين السعودية وإيران و «استبعد إجراء حوار مع إيران».

بعض النزاعات المستعرة في المنطقة العربية يتطلب حلّه حتماً قرارات سعودية وإيرنية وعلى رأسها اليمن. لكن هناك نزاعات أخرى لا يمكن رهن حلها بعد الآن في موازين الحوار أو التفاهم، بل حتى في موازين المنافسة أو العداء بين الدولتين المهمتين تاريخياً ودينياً. بين هذه الدول التي تنزف يومياً وتحتاج وقف النزيف كل من ليبيا وسورية والعراق وربما لبنان أيضاً.

فرض الدين على الدولة مبدأ أتى جديداً إلى الشرق الأوسط عبر أوتوقراطية الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وهكذا تم تدشين «جمهورية» فرض الدين على الدولة في حال إيران، انه فرضٌ للمذهب الشيعي على الدولة. وحاولت طهران تصدير نوذجها إلى العراق ولبنان والبحرين والعرب القائمين على مشروع الإخوان المسلمين «تبنوا نموذج «جمهورية» فرض الدين على الدولة –في هذه الحالة فرض المذهب السنّي– في كل من مصر وتونس وكذلك سورية

وليبيا، وفشلوا. فشلوا في مصر عبر المؤسسة العسكرية، وفي تونس وسورية على أيادي المؤسسة المدنية والعلمانية، وهم يفشلون في ليبيا لأسباب عدة.

فإذا وصلت منطقة الشرق الأوسط إلى مرحلة رفض جمهوريات فرض الدين على الدولة سيكون ذلك تطوراً إيجابياً لمستقبل المنطقة. وهذا التطور يتطلب من إسرائيل أيضاً أن تقدم ضمانات واضحة بأن حديثها عن إسرائيل «كدولة يهودية» ليس عبارة عن مشروع فرض الدين اليهودي على دولة إسرائيل، وليس المقصود منه أن تكون إسرائيل دولة لليهود فقط كمواطنين من درجة أولى. وبالتالي، إن الكلام عن تسوية الصراعات في الشرق الأوسط على أساس نموذج وستفاليا يجب ألاّ يتجنب عمداً النزاع العربي– الإسرائيلي وألاّ يتظاهر بأن فرض الدين على الدولة لا يشمل هذا النزاع.

عودة إلى الشق السياسي من النزاعات في منطقة الشرق الأوسط والبحث عن المؤهلين للعب دور الضامن للتسويات، أن ليبيا مرشحة –أكثر من سورية– لتطبيق نموذج وستفاليا عبر نظام من الضامنين الدوليين والإقليميين. السبب هو أن الجيرة العربية والأوروبية لليبيا في حاجة لأن تلجم توسيع دائرة العنف والصراع كي لا تتأثر بها فعلياً عبر الحدود، وأن الولايات المتحدة وروسيا مؤهلتان للعب دور الضامن الدولي إذا شاءتا ذلك. فمسألة ليبيا لا تحتاج الانتظار حتى موافقة السعودية وإيران على التحاور أو التطبيع أو التفاهم بينهما. ليبيا يمكن أن تتلقى نموذج وستفاليا قبل غيرها من الصراعات في الشرق الأوسط مع الأخذ في الاعتبار التوجه القائم نحو حلول في ليبيا تستمد شرعيتها من دستور مدني من تاريخها، وربما تعتمد على سيادة فيديرالية الولايات بدءاً من السيادة المركزية القاطعة.

لبنان يقع بين الكماشتين السعودية والإيرانية إلا أنه عملياً، أيضاً، رهن الضامنين الدوليين لإبعاده عن النزيف وفي طليعتهم الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا. اليوم، وعلى ضوء وضوح استبعاد الحوار السعودي– الإيراني، يجب على الضامنين الدوليين التفكير جدياً في وسائل إنقاذ لبنان إما من السقوط في دوامة المنافسة والعداء لدرجة تحوله إلى ساحة حرب مشتعلة لا يمكن ردعها، أو من السقوط في انهيار اقتصادي واجتماعي يفكك البلد ويجعله تربة خصبة للتطرف والانتقام. على الدول الضامنة كأمر واقع أن تستدرك خطورة ترك بلد كلبنان في لهيب العلاقة السعودية– الإيرانية، وأن تستخدم نفوذها لإبلاغ الرسالة بأنها دول ضامنة تصر على تحييد لبنان.

ملف العراق بات أسهل من ملف سورية كمرشح لنموذج وستفاليا لأن الضامن الدولي والاقليمي في سورية هو لاعب مباشر ميدانياً – والكلام عن روسيا وتركيا وإيران. هذا الضامن الثلاثي بموجب مفاوضات آستانة الهادفة إلى تمديد الأرضية لمفاوضات سياسية في جنيف هو ضامن وقف النار وليس ضامن الاستقرار الدائم أو التسوية السياسية البعيدة المدى. فمن المستبعد التفكير بالجمهورية الإسلامية الإيرانية كطرف ضامن دائم في سورية لأن التسوية السياسية لن تقوم على توطيد قدم إيران في سورية وفق ما يقول الطرف الأمريكي.

لربما في اليمن فقط لا يمكن تجاوز العلاقة السعودية– الإيرانية، إذ الأمر يتعلق بالأمن القومي السعودي وحيث تعتبر الرياض أن طهران تتلاعب به عبر البوابة اليمنية بدعمها الحوثيين عسكرياً وميدانياً، فالسعودية مقتنعة أن إيران تريد إنشاء حزب مسلح في اليمن هو نسخة عن «حزب الله» في لبنان وبالتالي أن هدفها هو زعزعة الأمن داخل المملكة. لذلك قال ولي ولي العهد في حديثه إن «الوصول لقبلة المسلمين هدف رئيسي للنظام الإيراني»، مؤكداً أن السعودية قادرة على اجتثاث ميليشيات الحوثي وصالح «في أيام قليلة» لكن الخسائر ستكون فادحة على الجانبين، ومتعهداً بقهر المشروع الإيراني في اليمن.

دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى توافق المملكة السعودية على أولوية حماية أمنها القومي المهدد إيرانياً عبر البوابة اليمنية. الدول الست تبنت في قمة مجلس التعاون في المنامة، البحرين، كانون الأول (ديسمبر) الماضي قراراً كلف أمير الكويت إقامة حوار مع إيران، وهكذا فعل. لا بد أن يكون وراء تصريحات ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان معطيات جعلته يتخذ هذا الموقف النوعي في تحديد شروط الحوار مع إيران. إنما ليست هناك مؤشرات على عزم سعودي لتحويل هذا الموقف إلى سياسة لدول مجلس التعاون الست لأن ذلك قد يساهم في تفكيك المجلس نظراً الى انقسام الآراء حول شروط الحوار مع إيران.

كلام ولي ولي العهد يشكل رسالة نوعية واضحة سنعرف لاحقاً إذا كانت الحوافز التي أثارتها عوامل مباشرة بين البلدين أو إذا كانت دوافعها ثنائية ودولية.

*صحيفة (الحياة) اللندنية ٢٠١٧/٥/٦ :

ديمقراطيات مع ديكتاتورية العلماني ضد سلطوية الديني

*شارلوته فيديمان

أحد أسباب التهوين الغربي المُزمِن من القمع العلماني في العالم العربي هو قلة التعاطف مع ضحايا هذا القمع. فمثلا لاسم الإخوان المسلمين وحده مفعول "مثبِّط للتعاطف" الغربي معهم حتى لو كانوا هم الضحايا. وما زال الغرب يرى في رؤساء الأنظمة القمعية شركاء يمكن التنبؤ بأفعالهم، تماماً كما كان الحال قبل الربيع العربي، بحسب ما ترى الكاتبة الألمانية شارلوته فيديمان في تقييمها التالي لموقع قنطرة.

من يطرح نظرية يرى فيها أن الإسلام يحمل في جيناته الدينية قرباً من الفاشية يضمن لنفسه اهتماماً منقطع النظير. هذا الاهتمام يزداد أكثر حين يكون صاحب النظرية نفسه ذا خلفية مُسلِمة. لكن الحياة ما بين الانتخابات الرئاسية في الجزائر وتلك في مصر، تطرح مقابل ذلك سؤالاً آخر: متى تتعدى معاداة الإسلاموية، المسماة أيضاً محاربة الإرهاب، حدود الفاشية؟

إن قلب الطاولة بهذه الطريقة ليس استفزازاً لغرض الاستفزاز وحسب. فما يحدث في مصر، التي تحول فيها الإخوان المسلمون إلى صورة العدو النمطي، يتطلب التحليل والبحث عن مصطلحات مناسبة. فطالما تعلق الأمر بجرائم ذات دوافع دينية، فإن اللهجة في ألمانيا تتعاظم لتصل إلى حد مسعور. لكن هذه اللهجة قلما تصل إلى هذا الحد المحموم عندما يُشار إلى القمع العلماني في الدول الإسلامية.

ما الذي يمكن إطلاقه، إذاً، على قانون محاربة الإرهاب في مصر؟ هذا القانون يعمل طبقاً لتعريف عريض للغاية لم يسبق له مثيل: فهو يعاقب أي إزعاج لـ"النظام العام"، أي أن الكتابة على تمثال قد تتحول إلى عمل إرهابي. هذا القانون عبارة عن إجراء اعتباطي لدولة عسكر قمعية، كان ضحاياه حتى الآن ١٦ ألف معتقل وصحفيون في قفص الاتهام وأكثر من ٥٠٠ حكم بالإعدام بعد جلسة محاكمة دامت ساعتين فقط (كما حصل من أحكام بالإعدام على ٦٨٣ إسلامي)، وأيضاً سحب حق الاقتراع لعناصر تنظيم الإخوان المسلمين.

تجاهل الصدمة الجزائرية

إن جنرالات النيل يتجاهلون بذلك كافة الدروس المستقاة من الصدمة الجزائرية، التي بدأت قبل أكثر من ربع قرن عندما قرار جناح من الجيش الجزائري إيقاف العملية الانتخابية بالقوة من أجل منع فوز الإسلاميين بها. واليوم يبدو الرئيس السقيم بوتفليقة رمزاً صامتاً لاستمرار هذه التراجيديا. المؤسسة العسكرية المصرية باتت تدمج النفوذ السياسي بشكل واضح مع نفوذها الاقتصادي، فهي تتحكم بـ٤٠ في المائة من الاقتصاد المصري، فيما تبقى ميزانية الدفاع سراً لا يخضع للرقابة ولا تُفرض عليه أي ضرائب.

تكتب فيديمان أن "التهوين من شأن إرهاب الأنظمة العلمانية كان نمطاً سائداً في الغرب قبل انطلاق الثورات العربية. لكن بعد سقوط نظامي مبارك وبن علي، بدا وكأن ذلك على وشك أن يتغير. إلا أن التغيير، كما يرى المرء اليوم، لم يدم طويلاً".

أما عن كيفة وصول الحال بمصر إلى سلطة قمعية عسكرية، فيبقى ذلك أمراً محاطاً بالأساطير. خبيرا الشرق الأوسط الأمريكيان، شادي حمدي وميريديث ويلر، قاما بإجراء بحث حول فترة رئاسة محمد مرسي وذلك طبقاً لمعايير شائعة الاستخدام في العلوم السياسية، وذلك بهدف دراسة تطور المجتمعات الانتقالية بعد سقوط الأنظمة القمعية. والنتيجة؟ على المستوى العالمي، فإن مرسي، بالرغم من قلة أهليته وتكبّره، كان وسطياً. أما على مقياس الديمقراطية، فإن مصر في عهد مرسي كانت بعيدة للغاية عن أن توصف بالقمعية. أما الانقلاب، بحسب الباحثين، فقد استمد شرعيته من "تفسير خاطئ ومبالغة في الأحداث التي سبقته".

إن التقليل من إرهاب الأنظمة العلمانية كان في الغرب إجراءاً معهوداً في بداية الثورات العربية. ولكن بعد سقوط نظامي مبارك وبن علي، بدا وأن ذلك على وشك التغير. لكن هذا التغيير، كما يرى المرء الآن، لم يدم طويلاً.

تصوير الأسد كأخف الضررين

أما بالنسبة لسوريا، فإن بشار الأسد بات يشكل "أخف الضررين". ودوماً يغيب عن التصور إمكانية إقامة تحالف ظلامي بين نظام حكومي علماني وإرهاب ذي دوافع دينية، رغم أن نشوء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بدعم من عناصر المخابرات الجزائرية مثال يؤكد ذلك.

كما جاء في خبر من نيجيريا على لسان راديو "صوت أمريكا"، الذي لا يمكن وصفه بالتهوين من التيار الإسلاموي، بأن جندياً نيجيرياً تعرّف على مدربيه السابقين وضباط من الجيش النيجيري بين صور لمقاتلين من جماعة بوكو حرام الإرهابية نُشرت على موقع إلكتروني تابع للجماعة.

هذا لا يعني أن الجرائم التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام وغيرها أقل سوءاً. ولكن ما هي دقة الصورة التي يتم إيصالها لنا؟ وهل تخفي الأجزاء الناقصة في الصورة أسباباً تفسر عدم نجاعة الحرب ضد بوكو حرام؟

وبحسب توصيف المجرم كشخص مسلم أو علماني، فإن اللهجة والحالة العامة تعرف مقاييس مختلفة. فعندما يقوم إردوغان بحجب خدمة "تويتر" في تركيا، فإن الصراخ يتعالى أكثر من عندما يقوم الأسد بتعذيب أطفال. أما حجة أن تركيا أقرب إلينا وأنها تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فلا يمكنها أن تفسر الاختلاف في المزاج العام بشكل مُقْنِع.

أيضاً فيما يتعلق بإيران، والتي ليست قريبة منا، فإن الضحايا هناك يتمتعون في الغرب دوماً بثقة مسبقة، لأنهم ضحايا نظام إسلامي، حتى وإن كان مَن حُكِم عليه بالإعدام تاجر مخدرات.

عاشت الصحفية السياسية والكاتبة الألمانية شارلوته فيديمان لعدة سنوات في ماليزيا وجابت عدداً كبيراً من الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا. في أعمالها تتطرق إلى التغيرات المجتمعية التي طرأت مؤخراً في تونس ومصر واليمن. عام ٢٠١٢ صدر كتابها بعنوان "أنتم لا تعرفون شيئاً عنا! رحلاتي عبر الإسلام غير المعروف". وصدر لها كتاب مؤخراً من دار بابيروسا للنشر.

إن انعدام التعاطف مع الضحايا يعتبر أحد أسباب التهوين الغربي المزمن للقمع العلماني، فمثلا اسم الإخوان المسلمين وحده يكفي تأثيره ليعمل عمل مُستحضَر "مثبِّط للتعاطف" معهم في الغرب. كما أن تلك الأنظمة ما تزال، كما كانت قبل الربيع العربي، شريكاً يمكن التنبؤ به بالنسبة للغرب. وقد وزير الخارجية الأمريكي (السابق) أقام جون كيري لوقت طويل في الجزائر الذي يعتبر الشريك المفضل للولايات المتحدة في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب.

لكن الجديد في هذا الصدد هي النظرة إلى التيار الإسلامي كعدو تقليدي رئيسي، وهي نظرة متغلغلة في اليسار الغربي والعربي على حد سواء. هذا ما شلّ التعاطف مع الثورة السورية ويؤدي إلى قراءة خاطئة للأحداث في مصر، ويثير الاستقطاب في تونس. ربما يتعلق الأمر بنوع من الدولية الموجهة بطريقة خاطئة.

ولكن حتى مجتمعات ما بعد الثورة في مصر وتونس، هناك انقسامات بينهما أكثر من القواسم المشتركة. وهذا ينطبق على درجة التديّن بقدر ما ينطبق على مميزات اللاعبين الإسلاميين فيهما. وبأخذ كارثة الإخوان المسلمين في عين الاعتبار، تخلى حزب النهضة في تونس عن السلطة.

وفي الجزائر، قاطعت الأحزاب الإسلامية الثلاثة الأكبر في البلاد، بالإضافة إلى معارضين علمانيين، الانتخابات. وعلى المستوى العالمي، من إندونيسيا وحتى القرم، فإن الإسلام السياسي يسير – بحسب البلد – في اتجاه مختلف. لهذا فشلت كل النظريات الرائجة حول صعود أو سقوط الإسلام السياسي في نقطة ما من الزمن.

*موقع قنطرة الالماني ٢٠١٧/٥/٦ :

الماضي ضحية أخرى للصراعات في الشرق الأوسط

الآثار في قلب المعركة

جعل تنظيم الدولة الإسلامية من أهدافه تدمير الأشياء التي يعتبرها "غير إسلامية"، ومن الأمثلة الأكثر درامية ما جرى ويجري في العراق وسوريا، على غرار هدم معبد بعل العظيم في مدينة تدمر السورية، وما لحق بآثار النمرود في العراق.

وتجري منذ أشهر عملية استعادة مدينة الموصل في شمال العراق بعد أكثر من عامين من حكم داعش. ومع تطور المعارك، يتطلع خبراء الآثار علماء التاريخ إلى ما بقي من آثار في المدنية متحسرين على المنحوتات الكثيرة التي دمرت والمكاتب التي أحرقت والأضرحة التي سلبت.

وتتجه الأبصار القلقة هذه الأيام نحو المئذنة المائلة بجامع النوري الكبير، الذي وقف على منبره في الرابع من يوليو ٢٠١٤ أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم الدولة الإسلامية ليكشف شخصيته للعالم للمرة الأولى ويعلن قيام "دولة الخلافة".

منذ ذلك اليوم رفرف راية التنظيم السوداء على جدران يرجع تاريخها إلى العصور الوسطى لتضع مئذنة المسجد الشهيرة المائلة في قلب التنظيم العسكري والديني الذي نقل حربه إلى شوارع أوروبا.

يستقي المسجد اسمه من اسم نورالدين الزنكي الذي كان من الأعيان وخاض معارك في الحملات الصليبية الأولى من إقطاعية تغطي مساحات من الأرض فيما أصبح الآن تركيا وسوريا والعراق. وقد أقيم المسجد في عامي ١١٧٢ و١١٧٣ عقب وفاته وكان يضم مدرسة إسلامية.

عندما زار الرحالة ابن بطوطة المدينة بعد ذلك بنحو قرنين من الزمان كانت المئذنة التي يبلغ ارتفاعها ٤٥ مترا قد بدأت تميل بالفعل. واشتهرت المئذنة باسم الحدباء بسبب ميلها. وفي القرن التاسع عشر كتب الرحالة جراتان جيري يقول "هي مائلة بضع أقدام عن وضعها العمودي رغم أنها تبدأ بداية صحيحة عند الأرض. وعند القمة، قبل شرفتها وقبتها، تستعيد استواءها مرة أخرى. وهيئتها هيئة رجل ينحني". ومع اقتراب القوات المدعومة من الولايات المتحدة من المسجد وتساقط القذائف على مناطق أقرب إليه في الموصل بشمال العراق يقول خبراء إنهم يخشون على المبنى الضعيف القائم على أسس غير ثابتة على نهر دجلة" فإذا حدثت انفجارات قوية بالقرب منها فخطر انهيارها يفوق بنسبة ٩٠ في المئة.

التهديد الذي يحيط بالمئذنة المائلة بجامع النوري الكبير، والدمار الذي لحق بآثار العراق وسوريا واليمن، وقبل ذلك أفغانستان، يصفها ريتشارد هاس، رئيس مجلس الشؤون الخارجية الأمريكي، بأنها "قتل للتاريخ". يرى هاس أن تأثير ذلك لم يطل فقط حاضر ومستقبل المنطقة بل نجد أن الماضي هو ضحية أخرى للعنف الذي يحدث اليوم.

واستهداف الماضي ليس بالأمر الجديد. فقد دَمَّر الإسكندر الأكبر قبل أكثر من ٢٠٠٠ سنة قسما كبيرا مما يسمى اليوم مدينة برسيبوليس. ولم تسلم الكنائس واللوحات خلال الحروب الدينية التي اجتاحت أوروبا. وبذل ستالين وهتلر وماو قصارى جهدهم لتدمير المباني والأعمال الفنية المرتبطة بالثقافات والأفكار التي رأوا أنها تشكل خطورة على أفكارهم.

ويقول هامس إن فهم أسباب "قتل التاريخ" ربما يكون ممكنا بقدر استيعاب ما ينطوي عليه هذا التصرف من انحراف. ذلك أن القادة الراغبين في قولبة المجتمع حول مجموعة جديدة ومختلفة من الأفكار والولاءات وأشكال السلوك يحتاجون أولا إلى تدمير الهويات القائمة بين البالغين ومنع انتقال هذه الهويات إلى الأطفال. ويعتقد الثوريون أن تدمير الرموز التي تعبر عن هذه الهويات والأفكار التي تجسدها شرط مسبق لبناء مجتمع جديد وثقافة جديدة و/أو نظام حكم جديد.

ولهذا السبب، كان الحفاظ على الماضي وحمايته ضرورة أساسية لأولئك الذين يرغبون في ضمان فشل جهود المتعصبين الخطرين اليوم. فالمتاحف والمكتبات لا تقدر بثمن، ليس فقط لأنها تحتوي على أشياء قيمة أو لأنها تبرز جمال هذه الأشياء، بل لأنها أيضا تحمي التراث والقيم والأفكار والروايات التي تجعلنا على ما نحن عليه وتساعدنا في نقل هذه المعرفة إلى أولئك الذين يأتون من بعدنا. الحقيقة الصعبة والمحزنة، وفق هاس، هي أن نفوذ المجتمع الدولي ضعيف. والعالم غير الراغب في الاضطلاع بمسؤوليته عن حماية الناس، كما تبين بوضوح في سوريا، من غير المرجح أن يجتمع على كلمة لحماية تماثيل ومخطوطات ولوحات وآثار.

ليس هناك بديل غير وقف أولئك الذين يريدون تدمير الممتلكات الثقافية قبل أن يفعلوا ذلك. وفي حالة التهديدات الرئيسية للماضي، فإن هذا يعني إثناء الشباب عن اختيار مسارات متطرفة، وإبطاء تدفق المجندين والموارد إلى الجماعات المتطرفة، وإقناع الحكومات بتعيين وحدات أمنية لحماية المواقع القيمة ومهاجمة الإرهابيين قبل أن يضربوا ضربتهم كلما تسنى ذلك.

إذا كانت إحدى الحكومات هي مصدر التهديد لمواقع أثرية وتاريخية، فربما تكون العقوبات أداة أكثر ملائمة. وربما يثبت توجيه الاتهام، ومحاكمة، وإدانة، وسجن أولئك الذين ينفذون مثل هذا الدمار كونه الرادع اللازم لمنع آخرين، على نحو مماثل لما هو مطلوب لوقف العنف ضد الأشخاص. ويخلص هاس بأنه إلى أن يحدث هذا فسوف يظل قتل التاريخ يشكل تهديدا، وواقعا كما رأينا. وسوف يظل الماضي عُرضة للخطر. وهو لا يختلف في هذا السياق عن الحاضر والمستقبل.

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٥/٦ :

لغو «الدولة الوطنية»

*حسام عيتاني

طلع علينا قبل شهور مصطلح «الدولة الوطنية» الذي راح يتردد في كتابات صفحات الرأي وتصريحات السياسيين العرب. قُدمت هذه الدولة بصفتها سفينة النجاة من الهاوية التي ألقت الثورات العربية، المنطقة في حضيضها.

تتبع مصدر المصطلح يوصل إلى سجال محدد هو ذاك الدائر بين الإسلام السياسي حامل مشروع الدولة الدينية العابرة للأوطان والأقوام، الممتدة من «الجمهورية الإسلامية» إلى «الخلافة». الرد على المشروع هذا يأتي من مؤيدي الأمر الواقع العربي بعبارة «الدولة الوطنية»، التي تمثل حبل الخلاص للعالم العربي والتي يتعين الدفاع عنها بكل السبل والوسائل، على ما قال الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط في دبي قبل أيام.

لكن ما هي هذه «الدولة الوطنية»؟ وبماذا تختلف عن الدولة – الأمة على الطريقة الأوروبية؟ وعلى أي اقتصاد سياسي تقوم؟ ومن هي الفئة الاجتماعية التي تقودها؟ بداهة، لا جواب على هذه الأسئلة على رغم بساطتها. بل إن مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والستراتيجية، ضياء رشوان يذهب، في المناسبة ذاتها، إلى التشديد على أهمية الدفاع عن الدولة الوطنية «ديموقراطية كانت أم مستبدة». لماذا؟ لأن البديل عنها هو التشرد في الصحارى والموت الناجز..

فات السيدان أبو الغيط ورشوان أن «الدولة الوطنية» (المستبدة دائماً وغير الديموقراطية) هي النموذج القائم منذ أربعينات القرن العشرين على أقل تقدير، في المنطقة العربية. والأهم أنها تتحمل المسؤولية الأولى عن الوضع العربي الكارثي الحالي، ولم تكن الثورات العربية، التي لا يخفي كثيرون كراهيتهم الصريحة لها، غير رد فعل على الفشل التام لـ «الدولة الوطنية» بصيغتها المذكورة.

وفات الرجلان وكثر ممن يتبنون المقاربة عينها، ان الدولة أولا وآخرا وبين بين، هي جهاز ايديولوجي له مهمات اطنب المفكرون، من هوبز ولوك وهيغل وصولاً إلى جورجيو أغامبان وآلان تورين وغيرهما، في تفكيك آليات عملها وانحيازاتها وطرق السيطرة عليها ومن خلالها على المجتمع المعني، والعلاقات المركبة بين الدولة والمجتمع.

أضف إلى ذلك أن «الدولة الوطنية» التي يبدو أن ثمة تعمداً في إبقاء سماتها طي الغموض، ليست سوى الطبعة المنقحة للدولة العربية السابقة على الثورات التي يتمّ استغلال اخفاقها واتهامها بفتح الباب واسعاً أمام الإرهاب الإسلامي. وأن الدولة هذه لن تكون إلا أكثر استبداداً وفساداً وعسفاً على المواطنين العزل من كل الحقوق الذين لن يحصلوا من هذا المشروع سوى على الوعد (مجرد وعد) بالأمن والاستقرار الشبيه باستقرار المقابر. أما التشرد في الصحارى والموت المجاني فقد حصلا وبنجاح كبير بفضل الدولة الوطنية، لا غيرها.

غني عن البيان أن مسائل مثل دور المواطن الفرد وحقوق الجماعات العرقية والدينية والحريات العامة وفصل السلطات وتوازنها، لا وجود لها ولا قيمة في أذهان المروجين لهذا النوع من «الدولة الوطنية». فالمهم هو استعادة السيطرة على المجتمع وتطويعه وبعد ذلك لكل حادث حديث.

وإذا كان الإسلام السياسي يعدنا بإعادتنا إلى ماض يكتنفه الوهم ولا يتأسس إلا على العنف ولا أفق له غير شن الحرب على العالم بأسره، فإن أصحاب مقولة «الدولة الوطنية» لا يملكون غير المطالبة بجعل المستقبل تكراراً لا ينتهي للحاضر، من دون أي تصور لكيفية علاج الكوارث التي نعيش والتي ساهمت دولتهم المنشودة في حفر كهوفه الموبوءة. ويحفل التاريخ بنماذج سجناء رفضوا ترك زنازينهم حتى لو فتحت الأبواب أمامهم.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٦ :

«عالم من الفوضى»

يُقدم مستشار شؤون الشرق الأوسط للرئيس الأمريكي الأسبق «جورج بوش» الابن نظرة متشائمة للساحة السياسية والاقتصادية الدولية، ويدعو في كتابه الجديد «عالم من الفوضى» لإعادة ترتيب الأوراق وتبني ما يسميه «النظام العالمي– الإصدار الثاني».

يشغل مؤلف الكتاب «ريتشارد هاس» اليوم منصب مدير مجلس العلاقات الخارجية، وهو مؤسسة بحثية لها وزنها في الولايات المتحدة والعالم، وتصدر عنها المجلة المعروفة «فورين أفيرز».

وشهد العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في الأسبوع الأخير من عام ١٩٩١، مرحلة غاب عنها نسبيًا ما يُمكن تسميته بصراع الجبابرة، حيث خرجت روسيا من تجربة الاتحاد مُنهكة القوى، وكانت للصين حساباتها الخاصة التي جعلتها تفضل الاقتصاد على السياسة في تلك المرحلة، بحسب «الجزيرة نت».

ورغم أن عودة التنافس بين القوى الكبرى كان مُتوقعًا على الدوام، فإن «هاس» يقول في كتابه «إن ذلك التنافس عاد في وقت سيئ للغاية، حيث يشهد العالم منذ فترة موتًا بطيئًا لآليات النظام العالمي الذي وضعته الولايات المتحدة وحلفاؤوها، بعد انتصارهم في الحربين العالمية الأولى والثانية».

عالم اليوم هو عالم يهدده (الإرهاب) وانتشار الأسلحة النووية والتغير المناخي، والحروب الإلكترونية التي تشنها أشباح تسكن أقبية مظلمة مجهزة بآخر ما توصل إليه العالم في مجال التقنيات والاتصالات، وفوق كل ذلك يأتي فوز اليمين المتشدد بالحكم على ضفتيْ الأطلسي، في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا.

فقد تزامن وصول الرئيس الأمريكي «دونالد ترمب» إلى سدة الحكم مع تسلم «تيريزا ماي» الحكم في بريطانيا. الأول قاد حملة انتخابية شعبوية بامتياز، استخدم خلالها كل نظريات الانعزال والتقوقع والتركيز على الداخل، أما الثانية فقد دشنت حكمها بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ومن أهم الإشارات التي يرسلها انتخاب هذين الزعيمين على رأس أهم قوتين في العالم الغربي، أن النظام العالمي الحالي الذي عُرف اصطلاحًا بـ«العولمة» لم يعد نظامًا مرغوبًا فيه لدى الأوساط الحاكمة بالدولتين اللتين روجتا له عقودًا عديدة.

كانت سياسةُ غلق الأبواب الحصانَ الأسود الذي حمل «ترمب» و«ماي» إلى سدة الحكم، أي أنهما يرفضان أحد أهم مبادئ النظام العالمي الحالي، والذي عُرف في عقد التسعينيات باسم «النظام العالمي الجديد»، إلا أن الكتاب يُركز على أن هذا المنهج يُكرس عيوبًا خطيرة في السياسة الخارجية الأمريكية.

ورغم أن الولايات المتحدة تبقى أقوى دولة في العالم، فإن الحقيقة المُرة هي أن تدخل هذه القوة العظمى في مناسبات عديدة كان سببًا في كوارث مؤسفة وسببًا في تدهور الأوضاع، إما نتيجة تخاذلها عن الوفاء بالتزاماتها أو نتيجة التدخل غير المحسوب.

وإذا وضعنا هذه العوامل في إحدى الكفتين، ووضعنا حقيقة تآكل النظام العالمي –المعمول به منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين– في الكفة الأخرى، فسنخرج بنتيجة حتمية مفادها أن العالم بحاجة إلى نظام جديد، يأخذ في الحسبان المُستجدات غير التقليدية التي قلبت العالم رأسا على عقب.

تحديث النظام العالمي

يرى «هاس» أن القيم القديمة التي تقدس السيادة وتخوم الأوطان لم تعد قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها دول عديدة، ويدعو لتحديث النظام العالمي، ويستخدم في لغته مصطلحات من علم الحاسوب ليعكس ضرورة صياغة النظام الجديد بما يتلاءم ومستجدات علوم الحاسوب والإنترنت.

«النظام العالمي– الإصدار الثاني» الذي يقترحه «هاس» يرتكز على حقيقة أن القوة (العسكرية) أصبحت مُنتشرة بشكل لم يسبق له مثيل، وبالتالي اضمحلت هيبة الحدود التي كان يحسب لها حساب، حيث نرى مجموعات مسلحة ودولاً تخترق حدود الدول المستهدفة علنًا وفي وضح النهار، وبدون أي عواقب قانونية.

وعليه، فإن «هاس» يُنادي بمفهوم جديد للسيادة يتبنى الواجبات والمسؤوليات التي تلقى على عاتق الدول التي تتمتع بها، وفي نفس الوقت يجب أن تحصل الدول ذات السيادة على ضمانات لحقوقها.

«يُناقش الكتاب –بتفاصيل شديدة الدقة– الطريقة التي يجب أن تتعامل بها الولايات المتحدة مع القوة الكبرى العائدة بقوة: روسيا، والقوة الجديدة الصاعدة والنمر الواعد: الصين. وفي خضم كل ذلك يحذر هاس من إهمال قضايا جوهرية مثل الشرق الأوسط وأمن أوروبا».

ويسوق «هاس» أمثلة عديدة تبرر نظريته التي تنادي بإعادة تقييم مفهوم السيادة، حيث إن السيادة بمفهومها التقليدي تعني أن أي دولة لها الحق في التصرف بحرية ضمن حدود سيادتها، ما دامت تحترم سيادة الدول الأخرى ولا تعتدي عليها.

إلا أن ذلك الزمن قد ولى، وما يحدث داخل دولة ما لا يبقى داخلها بل يسافر إلى كل العالم، ومن أمثلة ذلك سفر الأوبئة من البلد الذي تظهر فيه إلى كل العالم عن طريق الطيران ووسائل السفر المتعددة، كما حدث في مرض إنفلونزا الخنازير وفايروس زيكا وأيبولا.

أما على الصعيد السياسي والأمني، فإن وحدات الحرب الإلكترونية يمكنها أن تشن حروبًا مدمرة من مقرها في أي دولة، وهو تحدّ جديد والتفاف على قيم السيادة التقليدية يجب أن يوضع له حدّ، ناهيك عن المجموعات المسلحة التي لا تقيم وزنًا لأي حدود أو اتفاقات دولية.

ويناقش الكتاب –بتفاصيل شديدة الدقة– الطريقة التي يجب أن تتعامل بها الولايات المتحدة مع القوة الكبرى العائدة بقوة: روسيا، والقوة الجديدة الصاعدة والنمر الواعد: الصين. وفي خضم كل ذلك يُحذر «هاس» من إهمال قضايا جوهرية مثل الشرق الأوسط وأمن أوروبا.

ولا يتوقف «هاس» عند ذلك الحد، بل يمضي في سرد نظريات عديدة تجسد حجم القلق الذي يسود الوسط السياسي الأمريكي نتيجة التغيرات التي خرجت عن السيطرة في مجالات عديدة، ويقدم مفاهيم يعتقد أنها ناجعة لمعالجة مشكلة ارتفاع الدين العام الأمريكي، والفشل السياسي، وانقسام الرأي حول السياسة الخارجية.

ومن الأمور التي أشاد بها النقاد فيما يتعلق بكتاب «عالم من الفوضى»، أن الكتاب لا ينسى الماضي ويقدمه بطريقة علمية منهجية، توضح الأسباب التي كانت وراء فشل السياسة الخارجية الأمريكية، وتساعد على استخلاص الدروس والعِبر للمستقبل.

أما وزير الدفاع الأمريكي الأسبق «روبرت غيتس» –الذي خدم بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١– فقد علق على الكتاب بقول «إنه كتاب يجب على الرئيس الأمريكي الجديد (دونالد ترمب) وكل من يهمه الأمر قراءته».

*مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٧/٥/٦ :

العلاقات التركية- الأمريكية في لحظة حرجة

*مراد يتكن

خلال رحلته إلى الهند، توعد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كرد شمال سورية قائلاً: «في ليلة ما قد تجدوننا فجأة عندكم»، وكرر اللازمة هذه مرتين في حديثين مختلفين. وجميعنا يعرف أن هذه العبارة هي اسم أغنية عاطفية مشهورة في تركيا، وكان لها شأنها في قبرص في ١٩٧٤، حين كان القبارصة الأتراك في حال حرجة في حربهم مع منظمة «إيوكا» المتطرفة، وكان لسان حال القبارصة اليونانيين أغنية «انتظرتك كثيراً ولم تأت» العاطفية في دعاياتهم للتأثير في القبارصة الأتراك الذين ينتظرون تدخل تركيا من دون فائدة. وكان القوميون من القبارصة الأتراك يردون على هذه الأغنية بأغنية «في ليلة ما قد تجدوننا عندكم فجأة». وكانت الأغنيتان الرومانسيتان مرآة الحرب في قبرص.

وتاريخ السياسة التركية اليوم يكرر نفسه: أردوغان استخدم هذه «الأغنية» للتعليق على صورة انتشرت على الإنترنت ورداً على تصريحات البنتاغون عن القصف التركي شمال سورية. ويظهر في الصورة جندي أمريكي يزور المواقع المقصوفة بصحبة مسلحين كرد من حزب «الاتحاد الديموقراطي»، وتعليق البنتاغون على الصورة يقول إن هذا الجندي الأمريكي يتفقد إذا ما كان القصف التركي يشكل «استفزازاً للمقاتلين الكرد أم لا». والحدود التي يفتشها ذلك الجندي الأمريكي ليست حدود كوريا الشمالية أو إيران، بل هي حدود حليفة أمريكا في الناتو، «تركيا». والذين يظهرون في تلك الصورة إلى جانب الجندي الأمريكي هم عناصر حزب «الاتحاد الديموقراطي»، الفرع السوري من حزب «العمال الكردستاني» الإرهابي الذي سلمت أمريكا زعيمه، عبدالله أوجلان، إلى تركيا في ١٩٩٩. أليس غريباً هذا المشهد؟ وعلى الأغلب أن أكثر من تُضحكه اليوم هذه التعليقات هو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي لطالما اتهم واشنطن بدعم الجماعات الإرهابية.

وجلي أن الشرخ بين أنقرة وواشنطن، وهو يعود إلى معركة كوباني ومشاركة المسلحين الكرد فيها، يتعاظم. وعلى رغم رفض واشنطن سيطرة هذا الفصيل الكردي على سنجار في شمال العراق، لكنها تقف إلى جانبه في الرقة. وأعلن صالح مسلم، رئيس «الاتحاد الديموقراطي» أن قصف تركيا قد يشتت جهود عناصره المسلحة في معركة الرقة التي تدعمه فيها أمريكا.

أردوغان قال كذلك: «سنجعل الرقة مقبرة «داعش»، وأريد أن أبحث هذا الأمر مع ترامب خلال زيارتي واشنطن في ١٦ – ١٧ أيار (مايو)». فهو يقول: «لا نريد أن يطلق ترامب معركة الرقة قبل أن يجلس إلي ويسمع مني». والقصف التركي على سنجار وشمال سورية يؤخر عمليات الرقة ربما، فهل ينتظر ترامب إلى حين لقائه بأردوغان؟ علماً أن واشنطن أجلت عملية الرقة مراراً من أجل تركيا وبسبب التطورات السياسية في تركيا، ومعركة «درع الفرات» ودخول الجيش التركي شمال سورية. لكن البنتاغون اليوم يستعجل حسم المعركة قبل قيظ الصيف ولهيبه في تلك الصحراء. وفي مقابل الإرجاء هذا تقول تركيا إنها جاهزة للتحرك فوراً إلى الرقة. لكن البنتاغون أعد خطط العمل مع الكرد هناك والتعاون معهم، ولا وقت لديه لنسف تلك الخطط كلها ولإعداد خطط جديدة مع حليف آخر، في غياب قرار سياسي يدعو إلى هذا التغيير واستبدال الحليف الكردي بالتركي.

ولا يخفى أن أردوغان ينتظر اللقاء مع ترامب، وأن واشنطن أخرته (اللقاء هذا) لسببين، أولهما علاقة تركيا مع كرد سورية والخلاف حول الحل هناك، والثاني هو زيادة صلاحيات أردوغان السياسية والاتجاه بالنظام الرئاسي إلى حال تزعج الأمريكيين. وعلى رغم أن ترامب اتصل مبكراً ليبارك لأردوغان إقرار النظام الرئاسي قبل أن تهدأ عاصفة تهم تزوير نتيجة الاستفتاء وتأخر الزعماء الأوروبيين عن تهنئته–، قصف أردوغان بعد أسبوع على «الهدية الأمريكية»، الكرد من حلفاء ترامب في سورية. ولنا أن نتخيل اليوم الحال وربما خيبة أمل الرئيس الأمريكي.

ولا ريب في أن أغنية «في ليلة ما قد تجدوننا بينكم فجأة» ما عادت تعني اليونانيين أو القبارصة وإنما كرد سورية، ولكن كل شيء سيتضح بعد لقاء ترامب أردوغان منتصف الشهر الجاري، وجميعنا في تركيا نعد الأيام الفاصلة عن هذا اللقاء الذي نريده أن يحسم المسألة حتى ينفرج همنا وضيقنا. فشطر كبير من أمورنا في تركيا يبدو معلقاً على نتيجة هذا اللقاء.

*عن ‹ حريت ‹ التركية ٢٠١٧/٥/٦ :

كل الطرق لحل أزمة كوريا الشمالية.. تمر عبر الصين

كتبت جيسيكا ماثيوس، زميلة متميزة في مركز كارنيغي للسلام الدولي، في مجلة ذا أتلانتيك، أن واشنطن باتت تعرف كيف تتعامل مع كوريا الشمالية، وأصبحت تدرك أنه في جميع الأحوال، لا بد من التواصل مع الصين لتجنب كارثة عالمية.

لن تفيد التهديدات، بل تزيد بيونغ يانغ عناداً، والأجدى إطلاق حوار مثمر وبناء مع الصين للتوصل إلى حل لمعضلة الأسلحة النووية في كوريا الشمالية

وتقول ماثيوس إن الرئيس الأمريكي ترامب محق في اعتباره أن برنامج كوريا الشمالية النووي يتحرك في مسار خطير. ولكن لا سبيل لتسوية هذه المشكلة بسرعة. كما ليس هناك خطر وشيك، ولا يفيد إعطاء انطباع من هذا القبيل.

وترى الباحثة أنه في استعراض القوة، وإن بحذر، فائدة. ولكن التشدد الخطابي، والاستفزازات الشخصية الموجهة ضد كيم جونغ أون، زعيم كوريا الشمالية، لا توصل إلى شيء.

مع كل المواقف العدوانية الصادرة عن واشنطن وبيونغ يانغ، يحتمل أن تكون نتيجة جميع التوترات الأخيرة مجرد مراوحة، حيث يواصل نظام كيم العمل على برنامجه للأسلحة النووية، ما لم تتخذ إدارة ترامب بعض الخيارات الجديدة غير العسكرية.

وفي ما يتعلق بكوريا الشمالية، ليس ترامب أول رئيس أمريكي يصر على إبقاء "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة". فقد فشل أربعة رؤساء سبقوه في وقف مسار بيونغ يانغ النووي، لا بسبب الإهمال أو التحلي بالمرونة، أو بسبب سوء عقد صفقات. فهناك، في الواقع، بعض المشاكل في السياسة الخارجية التي ليس لها "حل صالح"، وعندما تستخدم وسائل جيدة تحمل معها احتمالات نجاح ومخاطر قليلة يصبح فيها العلاج أسوأ من التهديد. ومشكلة كوريا الشمالية من هذا النوع.

وتشير الباحثة لمراجعة واشنطن لخيارات عسكرية مراراً وتكراراً، مع التوصل في كل مرة لنفس النتيجة القائلة إنها ليست خيارات مفيدة. فسيول، مدينة يسكنها عشرة ملايين نسمة، وهي لا تبعد عن المنطقة المنزوعة السلاح، وهي على مرمى مدفعية بيونغ يانغ الثقيلة. وإن إطلاق كوريا الشمالية بضعة قذائف ضد سيول سيوقع أعداداً كبيرة من الضحايا لدى حليف أمريكا قبل أن تحرك واشنطن طائراتها.

وتلفت ماثيوس لإمكانية تدمير الولايات المتحدة لمنشآت كوريا الشمالية النووية أو منشآتها لإطلاق صواريخ، والتي تعرف مواقعها، ولكن هناك عدداً آخر من المواقع المجهولة. كما تملك بيونغ يانغ صواريخ متنقلة، يمكن إطلاقها بسرعة. من هنا تبدو الصورة قاتمة، برأي الباحثة، وأي ضربة استباقية ستكون حماقة.

ويحتمل، كما تشير ماثيوس، أن ترد كوريا الشمالية عبر الانتقام من اليابان، وكوريا الجنوبية، أو من ثمانٍ وعشرين ألف جندي أمريكي متمركزين هناك، ما يجبر واشنطن على الرد، وينذر بوقوع كارثة نووية.

ونتيجة لجميع تلك التوقعات البائسة، تشير الكاتبة إلى أن التفكير باللجوء إلى الصين لإيجاد حل لهذه المعضلة، هو أمل خائب، لأن الصين لا تستطيع إجبار كوريا الشمالية على التخلي عن جميع أسلحتها، والتي تعتبرها بمثابة قوة رادعة تخدم أيضاً مصالحها القومية.

كذلك، تخشى الصين من تدفق لاجئين كوريين شماليين إلى حدودها في حال انهار ذلك البلد. ويكمن همها الأكبر في إعادة توحيد الكوريتين، لأنه في تلك الحالة، ومع أخذ معاهدة واشنطن مع اليابان شرقاً، وتنامي علاقاتها مع الهند غرباً ستجد الصين نفسها في عزلة.

ولكن ذلك لا يعني، برأي الكاتبة، أن الصين ستقف عاجزة عن إيجاد حل لهذه المشكلة، وقد اتخذت لتوها خطوة واعدة بوقف مؤقت لواردات الفحم من كوريا الشمالية، والتي توفر لكيم مصدر دخل ضروري. كما بوسع الصين أن تمنع شركات وبنوكاً صينية من التعاون مع نظام بيونغ يانغ.

ومن هنا، ترى ماثيوس أنه آن الوقت لأن تتبنى واشنطن فكراً جديداً يستند لما باتت تعرفه عن نظام كيم، ولكنها تصر على تناسيه. فلن تفيد التهديدات، بل تزيد بيونغ يانغ عناداً، والأجدى إطلاق حوار مثمر وبناء مع الصين للتوصل إلى حل لمعضلة الأسلحة النووية في كوريا الشمالية.

*مجلة ذا أتلانتيك ٢٠١٧/٥/٦ :

"وعد ببناء "ديمقراطية متجددة" في الحياة السياسية"

سياسات "ماكرون الرئيس": ملامح مواجهة عمالية وثبات بالتوجّهات الخارجية

بات وصول إيمانويل ماكرون إلى سدة الرئاسة الفرنسية أمراً حتميا، ولعل ما سيفعله ماكرون خلال ولايته واضح في بنود برنامجه الانتخابي التي أعلن أنه لن يتراجع عنها. ولاحظ المراقبون صرامة المرشح الوسطي حين رد على طلب مرشح اليسار الراديكالي في الجولة الأولى جان لوك ميلانشون، قبل أيام، بإلغاء قانون العمل الجديد، بالقول: "حينها سوف أخون من صَوّت لصالحي في الدورة الأولى".

وعلى الرغم من أن ماكرون يحاول أن يظهر كمن تخلى عن "الأب" فرانسوا هولاند وتوجّهاته، لأنه من الصعب الدفاع عن حصيلة خمس سنوات من حكم الأخير، لم يَرَ فيها الفرنسيون من إيجابيات سوى "الزواج للجميع" واللباس العسكري الذي لم يفارق كثيراً رئيس جمهوريتهم، بسبب الاعتداءات الإرهابية العديدة التي ضربت فرنسا، إلا أن ثمة ثوابت لا يمكن أن يحيد ماكرون عنها، خصوصاً في السياسة الخارجية، حين يدافع عن فهم ديغولي–ميتراني للسياسة الخارجية الفرنسية ولمبدأ الاستقلالية الفرنسية. وهو ما سيسمح لفرنسا أن تتحاور، بِنَدّيّة ومن دون تبعية، مع الحليف الأمريكي، وبصرامة واحترام مع روسيا الاتحادية، لا سيما أن ثمة أمكنة صراع مختلفة تتطلب الحوار والتفاهم مع مختلف الأطراف، إن كان في أوكرانيا أو سورية وغيرهما. إضافة إلى الحفاظ على التقارب الفرنسي–الألماني.

ولعل زيارة ماكرون، وهو مرشح، إلى ألمانيا ولقاءه الودي مع المستشارة أنجيلا ميركل، ومقاومته لكل الحملات التي لحقت به من اليسار ومن اليمين بسبب قربه من المستشارة الألمانية، تجعله يزيد من تمتين المحور الفرنسي–الألماني، الذي أصبح ضرورة قصوى للاتحاد الأوروبي، خصوصاً بعد خروج بريطانيا وصعود دونالد ترامب في الولايات المتحدة. وماكرون يعتبر أن الالتفاف الألماني، من اليمين المسيحي والليبرالي وأيضاً اليسار الاشتراكي حوله، سيسهل عليه التنسيق مع الطرف الألماني في القضايا الكبرى والمصيرية.

وكما وعد المرشح ماكرون، فإنه كرئيس سيبدأ بناء "ديمقراطية متجددة" في الحياة السياسية، بعد أن شابت الحملة الانتخابية شبهات بالفساد طاولت مُرشَّحَيْن يمينيين اثنين، لم تدفعهما للانسحاب من السباق الرئاسي، وهي حالة فريدة لا توجد إلا في فرنسا. واستفاد ماكرون من الشبهات التي لاحقت مارين لوبان وفرانسوا فيون لتحقيق سبق عليهما، وربما الفوز في الرئاسيات، فقد ظهر "نظيفاً" وسط نخبة سياسية فاسدة. ولهذا السبب سيقترح ماكرون قانوناً يلغي توظيف المنتخَبين والوزراء لأعضاء من عائلاتهم، وحصر ولايات المنتخَبين في ثلاث ولايات لا أكثر، إضافة إلى خفض عدد النواب بنسبة الثلث، كما أن السجل العدلي للمرشحين يجب أن يكون نظيفاً.

ولكن الفرنسيين الذين قهرتهم الأزمة الاقتصادية، لدرجة دفعت ماكرون إلى وصف فرنسا بأنها البلد الأوروبي الوحيد الذي لم يجد حلاً بعد لمسألة "البطالة الجماهيرية"، يريدون إجابات عن الوضع الاقتصادي الفرنسي المقلق. وهو ما سيدفع الرئيس الجديد إيمانويل ماكرون، خصوصاً بعد تطبيق قانون العمل الجديد، إلى أن يطبق من الصيف، ومن دون انتظار "إصلاح جديد لقانون العمل"، عن طريق مراسيم ومن دون حاجة لقوانين، لمنح حرية أكبر للشركات، كل واحدة على حدة، كي تتفاوض مع عمالها حول اتفاقات في ما يخص ساعات العمل. ويقترح ماكرون في هذا المجال، الانتهاء من ٣٥ ساعة كحد للوقت القانوني للعمل في ما يخص الشباب "لأنها غير كافية، حين نكون شباباً، ونريد أن نعمل أكثر". وليس من المفاجئ أن مثل هذه القرارات ستثير حفيظة بعض النقابات العمالية، كالنقابة العامة للعمل (سي جي تي) و"قوة عمالية"، و"سُود" وغيرها، ويشعل حراكاً اجتماعياً مبكراً.

ومن أكبر الإصلاحات التي سيبدأ ماكرون في تنفيذها، هي إصلاح التعليم الابتدائي، باعتباره العمود الفقري للتعليم ككل. كما أنه سيحافظ على التنسيق بين وزارة التربية الوطنية والجماعات المحلية، في ما يخص مدارس

المدينة. كما أنه في هذا الإصلاح للتعليم الابتدائي، لن يكون في الأقسام الدراسية أكثر من ١٢ شخصاً، في "المناطق ذات الأولوية".

كما أن الرئيس إيمانويل ماكرون، سيقرر من دون انتظار، في إطار مشروع قانون حول المالية وتمويل الضمان الاجتماعي الذي يُناقش الخريف المقبل، خفضاً تدريجياً للضرائب على الشركات من ٣٣ في المائة إلى ٢٥ في المائة، كما هو معمول به في معظم البلدان الأوروبية. إضافة إلى إعفاء نحو ٨٠ في المائة من البيوت الفرنسية من ضريبة السكن.

في سياق آخر، فإن "الإرهاب الإسلاموي" سيكون من أولويات الرئيس ماكرون، كما أعلن في المناظرة مع لوبان. ولهذا سيواصل تمديد حالة الطوارئ في البلاد لأن "الوضع الأوروبي لا يبدو مناسباً لرفع حالة الطوارئ". كما أنه سيبادر على الفور إلى تأسيس "قيادة أركان دائمة لعمليات الأمن الداخلي والاستخبارات ومكافحة الإرهاب"، إضافة إلى إنشاء "خلية استخباراتية خاصة لرصد تنظيم الدولة الإسلامية"، الذي وعد باستئصاله. ولهذا السبب أعلن عن حرب بلا هوادة على "داعش"، بزيادة عدد أفراد الشرطة ومنحهم تسليحاً جديداً، وزيادة الطاقة الاستيعابية للسجون الفرنسية، مع تأكيده على انخراط القوات الفرنسية في مختلف أماكن التواجد العسكري في دول الساحل والصحراء والعراق. ولم يُخف ماكرون أن أول زياراته خارج فرنسا بعد فوزه، ستكون للقوات الفرنسية في الخارج.

ولكن على الرغم من إصرار ماكرون على تطبيق كل هذه الإجراءات، التي يتضمنها برنامجه، إلا أنه لن ينجح في تطبيقها إلا إذا منحته صناديق الاقتراع، في شهر يونيو/حزيران المقبل، أغلبية برلمانية مريحة، أو ائتلافاً ليبرالياً مريحاً، يسهّل عليه تطبيق وعوده الانتخابية بسلاسة، ومن دون صيحات "متمردين" صاخبين في البرلمان، وأيضاً من دون اللجوء إلى مراسيم ومن دون استخدام المادة الاستثنائية (٤٩,٣) التي تشلّ الديمقراطية البرلمانية، كما حدث أثناء حكم هولاند.

أوباما وميركل يعلنان دعمهما لماكرون

وأعلن الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، أنه «يدعم» إيمانويل ماكرون في شريط فيديو بثه فريق مرشح الوسط في فرنسا أمس على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك قبل ثلاثة أيام من الدورة الثانية الفاصلة للانتخابات الرئاسية الفرنسية.

وقال الرئيس السابق في الشريط بالإنجليزية: «أود أن تعلموا بأنني أدعم إيمانويل ماكرون»، مضيفا أن هذه الانتخابات التي يواجه فيها ماكرون مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبان تتخذ «أهمية كبيرة بالنسبة إلى مستقبل فرنسا، والقيم التي نتمسك بها».

وجاء دعم أوباما بعد يوم من إعراب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن «تمنيها» فوز ماكرون في الانتخابات.

وقالت ميركل في تصريحات لصحيفة «كولنر شتات – أنتسايجر» الألمانية الصادرة الأربعاء: «نجاحه سيكون إشارة إيجابية للتيار السياسي الوسطي الذي نسعى لإبقائه قويا هنا في ألمانيا». وذكرت ميركل أن القرار في النهاية للناخبين الفرنسيين، موضحة أنها بالطبع لا تريد التدخل في هذا القرار، وقالت: «لكني سأسعد إذا فاز إيمانويل ماكرون، لأنه يدعم بمثابرة سياسة موالية لأوروبا».

قصة نجاح

في شهر أبريل (نيسان) من العام الماضي، أطلق إيمانويل ماكرون – وزير الاقتصاد حينذاك – حركة سياسية فرنسية جديدة سماها «إلى الأمام». عندها بدأ المعلقون السياسيون يتحدثون عن الطموحات الرئاسية للشاب البالغ من العمر ٣٨ سنة.

وشيئاً فشيئاً، حمي وطيس الجدل بين فريق يقول إنه «لن يجرؤ» على الترشح ضد الرئيس هولاند لأنه «صنيعته». ذلك أن الرئيس الاشتراكي هو من أخرجه من المجهول أولاً، عندما عيّنه مستشاراً اقتصاديا له بناءً على نصيحة من جاك أتالي، المستشار الخاص للرئيس الاشتراكي الأسبق فرنسوا ميتران. وبعدما فاز هولاند بالرئاسة، انتقل ماكرون – خريج المعهد الوطني للإدارة – معه إلى الإليزيه ليكون نائب مدير عام الرئاسة، مع الاستمرار في عمله مستشارا اقتصاديا. أما الخطوة اللاحقة، فقد تمّت عندما كلفه بتولّي حقيبة وزارة الاقتصاد في حكومة مانويل فالس ليغدو أصغر وزير فيها. لمجموع هذه الأسباب، لم يكن متوقعاً أن ينافس ماكرون ولي نعمته، ولا سيما، أن رؤساء الجمهورية في فرنسا، يميناً ويساراً، دأبوا على الترشح لولاية ثانية يتيحها الدستور. فالجنرال شارل ديغول، أول رئيس لـ«الجمهورية الخامسة»، حكم لولايتين، لكنه لم يكمل الثانية بسبب «الثورة الطلابية» وأحداث مايو ١٩٦٨، ومن ثم وخسارته للاستفتاء الخاص بإدخال إصلاحات سياسية وإدارية ففضّل الاستقالة.

وحل بعد ديغول في قصر الإليزيه، رئيس حكومته جورج بومبيدو. إلا أن مرض السرطان لم يمكنه من إكمال ولايته الأولى فتوفي إبان رئاسته. ولكن في عهد بومبيدو لمع اسم وزير الاقتصاد والمال وسليل عائلة أرستقراطية من وسط فرنسا هو فاليري جيسكار ديستان الذي فاز بالرئاسة عام ١٩٧٤ على منافسه الاشتراكي فرنسوا ميتران. لكن جيسكار – كما يسميه الفرنسيون – أخفق في عام ١٩٨١ في الفوز بولاية ثانية. وكانت النتيجة وصول غريمه الاشتراكي ميتران إلى القصر الرئاسي لولاية من سبع سنوات، أعقبها فوزه بولاية ثانية انتهت عام ١٩٩٥. ومثل ميتران، نجح «الديغولي» جاك شيراك في أن يحكم فرنسا لولايتين، ولقد فاز بالثانية عام ٢٠٠٢ بنسبة ٨٠ في المائة وكان منافسه يومذاك جان ماري لوبان، زعيم «الجبهة الوطنية» اليمينية المتطرفة ووالد المرشحة الحالية مارين لوبان. ومن ثم، انتقلت الرئاسة من شيراك إلى يميني آخر هو نيكولا ساركوزي. لكن الأخير أخفق عام ٢٠١٢ في الحصول على ثقة الفرنسيين مرة ثانية، فخسر الانتخابات لتذهب الرئاسة إلى الاشتراكي فرنسوا هولاند.

ماكرون <الظاهرة>

ويجمع المحللون السياسيون على أن هولاند كان ينوي السير على خطى مَن سبقه في الترشح لولاية ثانية. إلا أن ضعفه السياسي، قبل عام من الاستحقاق الانتخابي بسبب غياب النتائج الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية، واتباعه سياسة ليبرالية مخالفة لوعوده الانتخابية، وأخطاءه الشخصية، قلّصت حظوظه في الترشح والفوز. لكن الشعرة التي قصمت ظهر البعير جاءت عندما أعلن «ربيبه» ماكرون في أغسطس (آب) الماضي ترشحه للرئاسة بغض النظر عما سيقرّره هولاند. وعمد وزير الاقتصاد السابق إلى الاستقالة من منصبه الوزاري ليتفرّغ لمعركة ترشحه. ثم رئيس الحكومة الشاب برر طموحاته باعتباره أن ضعف هولاند سياسيا يفتح له – أي ماكرون – الباب واسعاً للترشح. وخسارته الانتخابات الداخلية بوجه منافسه بونوا هامون، ممثل التيار اليساري في الحزب الاشتراكي، أزاحته من المنافسة حقاً... وأوجدت المساحة السياسية التي يحتاج إليها ماكرون. وهذا، الأخير، في هذه الأثناء، أراد تخطي الاصطفافات التقليدية بين اليمين واليسار، وعلى جانبيهما اليمين المتطرف واليسار المتشدد. مع هذا، رأى كثيرون أن ماكرون مجرد «فقاعة إعلامية» أو «مرشح افتراضي» أو حتى «صنيعة مؤسسات استطلاع الرأي». وبناءً عليه" لن يصمد في السباق الانتخابي لأنه سيعجز عن إثبات وجوده في وجه أحزاب متجذّرة في المجتمع الفرنسي، ولها «ماكيناتها» السياسية والإدارية والتنظيمية. يمثل صعود ماكرون ظاهرة سياسية حقيقية في المجتمع الفرنسي. فهو، بداية، يعكس رغبة التجديد والانفتاح رغم وصف منافسيه له بأنه «مرشح البورصة» و«أوليغارشيا المال»، أو

أنه «الطفل المدلل» للوسائل الإعلامية القوية ولأرباب العمل. وتذهب منافسته مارين لوبان أبعد من ذلك فلا تتردد في وصفه بـ«مرشح الخارج» و«المجموعات الإسلامية» و«المهاجرين»، وتتهمه بالتخلي عن «الهوية الفرنسية»... إلى غير ذلك من النعوت التي يراد منها نزع الشرعية عنه.

هذه هي السياسة

لكن الواقع، أن ماكرون، نجح في التسويق لخط سياسي اقتصادي ليبرالي أوروبي من دون أن يتخلى عن أساسيات توفير الحماية للمواطن والمحافظة على الضمانات الاجتماعية الأساسية في المجتمع الفرنسي. والتحدي الكبير أمامه إذا ما أصبح الرئيس الثامن للجمهورية، هو النجاح في تأمين أكثرية نيابية تدعم عمله في مجلس النواب وتوفر الاستقرار السياسي الضروري من أجل إنجاز الإصلاحات التي وعد المواطنين بها. غير أن انتخاب ماكرون – في حال فاز – لن يعني بالضرورة، كما سبقت الإشارة، تبنيا له أو لبرنامجه، بل إنه في جزء كبير منه لقطع الطريق على مارين لوبان مرشحة اليمين المتطرف... ولتلافي أن تغدو فرنسا أول دولة غربية كبرى يحكمها اليمين المتطرف. والمفهوم أن لهذا الأمر تبعات تهدد البناء الأوروبي والعملة الموحّدة، وتعزز صعود القومية المتعصبة، وتروّج الخطاب الشعبوي المعادي للمهاجرين والإسلام، وتحفّز لقيام سياسات حمائية، وإلغاء اتفاقية التنقل الحر المعروفة باسم «اتفاقية شينغن»، فضلا عن الإساءة لصورة فرنسا ومكانتها وسمعتها بصفتها أول دولة في العالم كرّست في نص مكتوب شرعة حقوق الإنسان.

بكلام آخر، فإن وصول لوبان من شأنه أن يدشّن عصراً غامضاً مليئاً بالمطبات الخارجية والداخلية.

لوبان

وإن لم تصل لوبان إلى قصر الإليزيه هذه المرة، فإنها على الأقل اجتازت أكثر من نصف الطريق التي تفصلها عنه. فضلا عن ذلك، لم يعد من الصعب على «الجبهة» أن تحصل في الانتخابات التشريعية التي ستجرى في يونيو المقبل بعد أقل من شهر على الرئاسيات، على عدد كاف من النواب لتكوين مجموعة مستقلة تحت قبة البرلمان" الأمر الذي سيضمن لها حضورا سياسيا ونيابيا، ويمكّنها من التغلغل أكثر فأكثر في شرايين الدولة الفرنسية. وبعدما كان محازبو اليمين المتطرف يخفون انتماءهم لهذا التيار الفكري والسياسي وتبنيهم آيديولوجيته، فإنهم اليوم يعلنون جهاراً انتماءهم له... ما يعني أن كسر الحاجز النفسي الذي كان يحول دون تقدّم فكر اليمين المتطرف وتغوّله. وجاءت الأعمال الإرهابية التي ضربت فرنسا في العامين الأخيرين، معطوفة على موجات الهجرة المكثفة باتجاه أوروبا، لتنفخ في أشرعة اليمين المتطرف ولتضعه على أبواب السلطة.

*اعداد: الانصات المركزي ٢٠١٧/٥/٧ :

دروس الانتخابات الفرنسية

*أمير طاهري

مع انطلاق المواطنين الفرنسيين يوم الأحد المقبل إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيسهم الجديد، فإن أوروبا وما وراءها من العالم المعاصر، سوف يشهدون تلك الأحداث بقلوب وجلة.

فمن شأن الانتصار المشوش من جانب مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبان أن يلقي بظلال من الشك على مستقبل الاتحاد الأوروبي، في وقت لا تزال أوروبا تحاول امتصاص صدمة الخروج البريطاني من عضوية الاتحاد. ومع اعتبار علاقات السيدة لوبان مع موسكو، فإن هذا التحول الخطير في الأحداث من شأنه أن يسبب اهتزازات كبيرة في حلف شمال الأطلسي، في الوقت الذي تمارس روسيا فيه الضغوط الشديدة على الأطراف الخارجية لدول الحلف.

باقي من الزمن ٤٨ ساعة على يوم الانتخابات الرئاسية الفرنسية، ومن شأن الحكمة التقليدية أن تجعلنا نعتقد أن فوز مارين لوبان هو من الاحتمالات البعيدة وأن إيمانويل ماكرون، نجم الأحداث المفاجئة في هذا الموسم الانتخابي، سوف يمضي في طريقه نحو بوابة قصر الإليزيه.

مع ذلك، حتى وإن تحققت هذه النسخة المتفائلة للغاية من الأحداث، فينبغي لنا اعتبار هذه الانتخابات كمثل الإنذار الصارم بالنسبة للديمقراطية الفرنسية. فهذه هي المرة الأولى التي جمعت فيها النهايات المتطرفة للنخبة السياسية الفرنسية نصف أصوات الناخبين تقريباً خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في البلاد. وفي عام ١٩٦٩، حاز جاك دوكلوه، حامل لواء الحزب الشيوعي الفرنسي، ما يقرب من ربع أصوات الناخبين. وهذه المرة، حاز كل من مارين لوبان، ونيكولا دوبون اغينان، وفرنسوا أسيلينو، حاملي لواء اليمين المتطرف الفرنسي، ما يقرب من ٢٧ في المائة من أصوات الناخبين.

وأضف إلى ذلك ٢٣ في المائة التي فاز بها مرشحو اليسار المتطرف جان لوك ميلانشون، وناتالي أرتود التروتسكية، وفيليب بوتوه من الحزب الجديد المناهض للرأسمالية، ولسوف تجد لديك ما يقرب من نصف عدد الناخبين الفرنسيين.

وإجمالاً للقول، فإن أصوات كل من اليمين المتطرف واليسار المتطرف تشير إلى رفض الحالة الراهنة بشخصيتها المعنوية وقواعدها المتنازع عليها بشكل متزايد. ويبدو أن حالة الرفض هي أوسع من ذلك بكثير، إذا افترضنا أن هناك جانباً جيداً من القاعدة الانتخابية للسيد ماكرون يرفضون الحالة الفرنسية الراهنة من خلال اختيار ذلك السياسي الوافد الجديد نسبياً إلى السياسة الفرنسية. وسوف يكون هناك المزيد من القلق إذا ما تذكرنا أن فرنسوا فيون، الزعيم غير الناجح لليمين الكلاسيكي الذي انتهى به الأمر محققا ١٨ في المائة فقط من عدد الأصوات، كان قد اقتبس أيضاً بعضاً من تيمات الرفض الفرنسي الشهيرة عبر تبنيه الغريب للموقف المؤيد لروسيا في ملفات السياسة الخارجية.

ويميل بعض المحللين إلى رفض كل ذلك باعتباره ثوراناً لأصوات الناخبين المحتجين، أو كمثل عاصفة رعد عابرة في يوم صيف هادئ. ومع ذلك، حتى وإن كانت هذه هي الحالة في أي ديمقراطية حقيقية فإن التصويت الاحتجاجي هو تصويت قانوني كأي تصويت آخر. وإحدى وظائف الانتخابات هي أن تعكس حالة الاستياء لدى الجماهير، سواء أكان لها ما يبررها من عدمه، حيال الحالة الراهنة.

ويشير المحللون الآخرون إلى حقيقة مفادها أن أغلب الناخبين «المتطرفين»، على غرار أولئك الذين حققوا الانتصار في معركة البريكست البريطاني، هم من الطبقة الأقل تعليماً، والأقل علماً ببواطن الأمور، والأقل ثراء كذلك، وهم «الأقل» في مجالات أخرى كثيرة. وبرغم ذلك، فإن التصويت من الطبقة «الأقل» في المجتمع يُحسب مثل التصويت من الطبقة «الأكثر» في المجتمع نفسه.

ومهما كانت نتيجة التصويت يوم الأحد، فهناك ٣ دروس على الأقل يمكن استخلاصها من السباق الرئاسي الفرنسي لهذا العام:

الدرس الأول، يتعلق بالأحزاب الرئيسية، والاشتراكيين، والديغوليين من مختلف المسميات، والذين فشلوا في إقناع الناخبين بأنهم يمكنهم وبشكل فعال معالجة مخاوفهم، المبررة منها وغير المبررة. وانتهى الأمر بهم جميعاً إلى حيازة أقل من ربع الأصوات، وهو أدنى مستوى نجحوا في تسجيله على الإطلاق. ويعتقد بعض المحللين أن الحزب الاشتراكي أو حتى بعض من الديغوليين كذلك، سوف تتلاشى ذكراهم في غياهب النسيان. ولكنني لا أعتقد أن ذلك سوف يحدث. فإنهم يمثلون الآيديولوجيتين اللتين، برغم التباينات المختلفة، قد هيمنتا على المجال السياسي الأوروبي عبر القرنين الماضيين.

والدرس الثاني، هو أن الطرفين المتطرفين من الطيف السياسي الفرنسي، ورغم وقوعهما في قبضة الآيديولوجيات الضيقة العقيمة، فهما غير قادرين على التوسع بخيالاتهما لما وراء حدود معينة، وبالتالي فمن غير المتوقع لهما النجاح في تصحيح الأخطاء التي سلطا الأضواء عليها من قبل.

فاليمين الفرنسي المتطرف الذي تمثله السيدة لوبان هو الوجه الحالي الذي لم يكن أبداً قادراً على النمو خارج حدود السياسات الفرنسية. ومن خلال تجلياته المختلفة، بما في ذلك حركة العمل الفرنسية، أو الحركة الجزائرية الفرنسية، أو منظمة الجيش السري، أو حتى الحركات المستنسخة من أنصار جورج بوولنغر أو بيير بوجاد، لم تفلح في التحول إلى الآيديولوجيات السياسية السائدة. ويمكن القول إن نسخة من اليمين المتطرف قد صيغت على نحو وجيز في شكل حكومة المارشال فيليب بيتان في ظل حكم الاحتلال الألماني في الفترة بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٤.

أما بالنسبة لليسار المتطرف وعلى مدى عقود، فإنه يدين بجزء من سلطاته إلى الدعم القوي من جانب الاتحاد السوفياتي. وحتى الجماعات اليسارية الهامشية مثل حركة العمل المباشر وغير ذلك من التنظيمات الإرهابية من تيار اليسار كانت قد تلقت التغذية الآيديولوجية، إن لم تكن المادية، رأساً من موسكو.

ولا يمكن مجرد شطب اليمين المتطرف أو اليسار المتطرف من الحياة السياسية الفرنسية، وفي هذه المرة على أدنى تقدير، يمكنها لعب دور مفيد من خلال دق ناقوس الخطر بشأن حالات الفشل المتكررة، ونقاط الضعف، ومواطن النقص الهيكلية في التجربة الديمقراطية الفرنسية في شكلها الحالي.

والدرس الثالث والأخير، كما يأمل البعض، يكمن في أن تنشأ الديمقراطية الفرنسية من رحم الاضطرابات الحالية أقوى وأصلب مما كانت عليه في الفترة السابقة. وهذا ليس من قبيل تفاخرات نيتشه الوجودية. فإن التجربة الراهنة تظهر أن النظام الديمقراطي يمكن أن يشتمل على أكثر الجماعات والحركات تطرفاً عند مرحلة الترحيب بهم على عتبات السلطة وليس لأبعد من ذلك.

إن انفجارات التطرف السياسي الفرنسي، من اليمين الكاره لوجود الأجانب وحتى اليسار القومي الشعبوي، لم تعد مقتصرة على المجال الفرنسي فحسب، بل تمددت لتشكل تحدياً قوياً وقائماً في مواجهة الديمقراطية الأوروبية بأسرها. وفي كل مكان في أوروبا، كانت الديمقراطية الأوروبية قادرة على احتواء تلك الظواهر السياسية المتطرفة، بل وفي بعض الأحيان تمكنت من توجيه طاقاتها في خدمة الإصلاحات المتأخرة.

ففي اليونان، بدأ حزب سيريزا اليساري المتطرف مساره كبطل في مواجهة الاتحاد الأوروبي القوي. ولقد صار الآن حاملاً للواء المعايير المحلية للاتحاد الأوروبي. وفي إسبانيا، طرق حزب بوديموس الحدود الخارجية للتطرف السياسي وهو في طريقه الآن لأن يتحول إلى حزب يساري من أحزاب التيار السائد. وفي النمسا، وصل المرشح الرئاسي لتيار اليمين المتطرف إلى الجولة الأخيرة من الانتخابات، ولكن أطاح به في نهاية المطاف مرشح آخر يعود بتوجهاته السياسية إلى حزب الخضر. وفي هولندا، يبدو أن حزب خيرت فيلدرز اليميني المتطرف قد أدرك أخيراً أقصى حدود إمكاناته الانتخابية، وهي التجربة التي يبدو من المرجح تكرارها في كل من السويد والدنمارك كذلك. وفي إيطاليا أيضاً، تمكن النظام السياسي من استيعاب صدمة الرفض السياسي المتطرف تحت زعامة الكوميديان بيبي غريللو.

وفي كل تلك البلدان الأوروبية، تمكنت أطراف التيارات السياسية المتطرفة من تعكير صفو الأجواء، غير أنها فشلت في إحداث ثورات حقيقية. دعونا ننتظر ونرى ما سوف تسفر عنه الأحداث في فرنسا بعد غد.

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٥/٧ :

ضعفاء تجاه السلطة... أقوياء على شعوبهم

*د.وحيد عبدالمجيد

يبدو الحاكم المصاب بسُعار السلطة قوياً يحكم بالحديد والنار، وضعيفاً في الوقت نفسه أمام مغريات السلطة

ليست جديدة حالة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ضعف المناعة إزاء مغريات السلطة شائع في الشرق الأوسط. يتمتع أردوغان الآن بسلطة مطلقة. لا يعنيه أن نصف الناخبين رفضوا التعديلات الدستورية التي مرَّرها في استفتاء ١٦ نيسان (أبريل) الماضي، مثلما ينسى رؤساء آخرون في المنطقة أن حصولهم على ما يقرب من العلامة الكاملة (١٠٠ في المئة) في أي اقتراع ليس حقيقياً.

أردوغان، إذاً، ليس فريداً في طغيانه. أمثاله كُثر في بلدان عربية عدة ذات نظم فردية مطلقة تُسمى «جمهورية». قد تجد العداء مستعراً بين هذا وذاك منهم، لكنهما يتشابهان في عشقهما السلطة وبغضهما المعارضة، واستخفافهما بالشعب الذي يُختزل في كتلة صمَّاء تصفّق وتهتف. وجميعهم لا يختلفون فعلياً عن المرشد الإيراني الأعلى الذي يضعه دستور ما يُسمى «الجمهورية الإسلامية» في مرتبة تبدو كأنها فوق البشر فيزيقياً، وليس سياسياً فقط. كل ما في الأمر أن هذا الدستور أكثر صراحة في التعبير عن تأليه الحاكم وإضفاء قداسة عليه من الدستور التركي المعدل، ودساتير بلدان عربية تنطق نصوصها بمرض سُعار السلطة الذي يصيب من يجلس على مقعد الرئاسة «مُنتخباً»، فيلتصق بجسده.

وما أن يستوي هذا الرئيس أو ذاك على الكرسي الأعلى حتى تظهر عليه أعراض الشره والنهم، ويشرع في التهام ما لا تقبض عليه يداه من سلطات. وإذا كان في الدستور ما قد يعوقه عن التفاني في التعبير عن عشقه لسلطته المحبوبة حتى يعد العُدة لتعديل النصوص التي يخشى أن تُعطّله عن تحقيق «أمجاد» اختارته «العناية الإلهية» لإنجازها. وقد يترك مهمة استكمال «التأليه» للمصابين بمرض مداهنة الحاكم، إذا كان راغباً في أن يُبايَع على طريقة بعض تنظيمات الإسلام السياسي التي ترفع شعارات زائفة مثل «طالب الولاية لا يُولّى».

وإذا أردنا أن نُعيد مأساة منطقتنا التي تبلغ ذروتها الآن إلى أصولها، استعدنا مشاهد لا حصر لها لرؤساء كان واحدهم يطرب لوصفه بـ «الرجل القوي» في بلده. فقد جرَّفوا مجتمعات بلدانهم، ولم يكتف بعضهم باحتكار سلطات بلدانهم، بل سعوا إلى فرض «زعامتهم» على «الأمة العربية» التي لم تكن لأي منهم سوى ساحة يسعى إلى التحكم فيها.

يبدو الحاكم المصاب بسُعار السلطة قوياً جبّاراً يخشاه الناس وهو يحكمهم بالحديد والنار، وضعيفاً في الوقت نفسه أمام مغريات السلطة، ومفتقداً الحد الأدنى من المناعة اللازمة لمقاومة سحرها.

وعلى تعدد الاجتهادات وتنوعها في شأن تفسير استعصاء التطور الديموقراطي في منطقتنا وأهمية العامل الثقافي في هذا التفسير، يبقى ضعف الحاكم أمام سلطته مصدراً رئيساً للتردي الذي حدث في معظم بلدان هذه المنطقة، والتجريف الذي أصاب مجتمعاتها.

في هذه المنطقة، وأكثر من أي إقليم آخر في العالم، قليل هم من ينتصرون على السلطة ويقاومون سحرها في مختلف مستوياتها وأنواعها، وليس فقط في قمة الهرم السلطوي في الدولة. وفي هذه المنطقة المصابة معظم بلدانها

بهشاشة في مختلف أوضاعها، يظل سحر السلطة أقوى من قدرة معظم من يحوزونها على مقاومته، ما داموا يرفضون الإقرار بأن لها حدوداً ينبغي أن تقف عندها.

ويرتبط ذلك بالمفهوم السائد للسلطة، وما يؤدي إليه من تكالب عليها وتشبث بها، ومن ثم بذل الغالي والنفيس للالتصاق بكراسيها والاحتفاظ بها حتى الرمق الأخير. السلطة، وفق هذا المفهوم، غنيمة وليست خدمة عامة، بخلاف المعنى الذي يتكرر في الخطاب الأخير (خطاب الوداع) لغير قليل من الرؤساء ورؤساء الحكومات في الدول الديموقراطية، حين تنتهي مدتهم، وهو التطلع لخدمة الشعب بطريقة أخرى من خارج السلطة.

وما أبعده مفهوم الخدمة العامة هذا عن الإدراك الشائع لمعنى السلطة في البلدان التي لا تعرف الديموقراطية. وفي كثير من هذه البلدان يرتبط مفهوم السلطة بأن من يمتلكها إنما يغتنمها من «فم الأسد»، أو يخطفها من «براثن النمر»، ما يعني أن المتصارعين عليها من أصحاب القوة الخشنة بمصادرها المختلفة، حيث يفوز أقواهم الذي يصبح ضعيفاً إزاء مغريات الكرسي الذي يتربع عليه.

ويظن من يغتنم السلطة على هذا النحو أنه حصل على تفويض مُطلق يبيح له فعل ما يراه هو «خيراً» للشعب من دون مشاركته وبمنأى عن رقابته ومحاسبته. ولا يقتصر الاعتقاد بأن السلطة تبيح تفويضاً مطلقاً، وليس نسبياً ومحدوداً زمنياً، على رؤساء جبابرة، بل يمتد إلى كثير من أشكال السلطة. كما أنه ليس محصوراً بالسلطات الرسمية، إذ نجد مثله أيضاً في أحزاب سياسية ومنظمات غير حكومية، وغيرها من الهيئات التي يقتضي العمل فيها تفويض من يديرون شؤونها.

فالسمة الغالبة في ممارسة مختلف أنواع السلطة غير الديموقراطية هي تحويل التفويض النسبي إلى مطلق. لكن العواقب التي تترتب على ذلك في سلطة الدولة تظل أخطر من غيرها، ليس فقط على الشعب الذي يُستبد به، ولكن أيضاً على هذه السلطة لأنها تُضعف نفسها فتفقد المقومات اللازمة لنجاحها، وفي مقدمها المشاركة الشعبية الحرة.

فالسلطة التي تبدو قوية أو متجبرة على شعبها هي في واقع الأمر أضعف من تلك التي تخضع لرقابة مؤسساته السياسية والمجتمعية ومساءلتها. لكنها تغطي ضعفها بواسطة الإفراط في القهر.

والرئيس الذي يظن أنه يملك البلد بشراً وأرضاً وموارد وتاريخاً ومستقبلاً، وأنه الآمر الناهي الذي لا راد لمشيئته، لا يعرف أن الحلقة الضيقة التي تحيطه (الأوليغاركية) هي التي تمارس في الواقع معظم السلطات التي يملكها نظرياً.

فقد أظهرت تجارب شتى أن البديل من إلغاء توزيع السلطة في النظام السياسي ليس تمركزها في يد رئيس فرد واحد، بل توزعها بين عدد محدود من الأفراد قد يكون نصيب هذا الرئيس الأقل بينهم.

وهذا جوهر الفرق بين المعنيين النسبي (الديموقراطي) والمُطلق (الأوتوقراطي) للسلطة في عصرنا. فالتفويض الانتخابي في السلطة الديموقراطية محدود زمنياً حتى يحل موعد الانتخابات التالية التي قد تؤدي إلى استبدال من يشغلون هذه السلطة. كما أنه تفويض محدود موضوعياً، لأنه مقيد بقواعد دستورية، وأخلاقية أيضاً، لا تجوز مخالفتها تحت أي ظرف.

*صحيفة (الاهرام) المصرية ٢٠١٧/٥/٧ :

الديمقراطية: مقدمات أم نتائج؟

*مرتضى بن حسن بن علي

رغم وجود مطالبات عديدة في العالم العربي بضرورة إحلال الديمقراطية كحل لمشاكلنا المتعددة فإن هناك أصواتا عديدة تعتقد، بل تجزم، ان شروط وجود الديمقراطية بمعناها الموجود في عدد كبير من الدول غير متوفرة في العالم العربي، إذ إن ذلك يحتاج الى إعادة هندسة ثقافة المجتمعات، وتغيير الأسس التي تقوم عليها الآن تغييرا جذريا.

وحدوث ذلك يتوقف على توافر شروط جوهرية، أهمها قدرة قوى المجتمع على التغيير، أي وجود حامل قوى، ووجود قاعدة عريضة لهذه القوى، هذان شرطان لا وجود لهما في الساحة العربية. ولا يوجد شاهد ان ذلك قد يحدث قريبا.

الديمقراطية سلوك جماعي يحتاج إلى ركيزة واسعة من المواطنين الواعين لأمورهم، ويريدون العيش بحرية وعلنية من دون خوف، وبشريطة التقيد بالقوانين السائدة بالطبع، ومحاولة تغييرها – إن كان ذلك ضروريا – بالطرق السلمية ومن دون اللجوء الى العنف، مع القبول بمبدأ حل الخلافات بشكل سلمي عن طريق الحوار العقلاني المنفتح، وبعيدا عن العصبية، رغم كل الخلافات الممكنة في عالمنا الإنساني.

الديمقراطية لا يمكن تحقيقها بمجرد رفع يافطة «الديمقراطية أولا» مثلا، وتلك الشعارات المصاحبة لها، أو بالدعوة إليها خطابيا وكلاميا، أو من خلال الدعوة إليها تماهيا مع ما حدث من تحولات ديمقراطية في العديد من دول العالم، أو في إطار التبدلات والتغيرات التي أصابت وتعرضت لها بعض المنظومات الأيديولوجية، أو انسجاماً مع دعوات بعض القوى الدولية، التي تبشر بالديمقراطية وتعظم من شأنها وفوائدها ومردوداتها في ظروف معينة وفي إطار تحدده هي.

لن يكون هناك جدوى وقيمة للديمقراطية عندما تكون مجرد شعارات ترفع بذريعة الإصلاح والتغيير، إذا لم يكن المجتمع المراد إصلاحه أو تغييره يملك الاستعداد والقابلية لاستقبال الوافد الجديد واستيعابه، ثم القيام بإعادة إنتاجه وفق بيئته الحضارية الخاصة، وبما يتفق والمرحلة التاريخية التي يمر بها، وصولا إلى حالة التطور والتقدم التي يسعى للوصول إليها، والديمقراطية لن تكون برسم القطف بمجرد رفع شعارات وانتظار نتائج سريعة لإحداث التنمية المنشودة من دون شروط ومستلزمات ذاتية وموضوعية، التي لم تنضج بعد، بل لعلها لم تزرع بعد في العديد من البلدان العربية، وإن تم بذرها أحيانا في بعض منها، ولهذا لن تكون مفتاحا سحريا لفتح جميع الأبواب الموصدة المفضية إلى جميع الطرق المغلقة من دون تهيئة الشروط العامة والخاصة، بما فيها البيئة الثقافية والاجتماعية وإحداث التراكم الطبيعي التدريجي التاريخي، وبما يتناسب ودرجة تطور المجتمع.

ومن أهم أسباب التحول الديمقراطي هو: النمو الاقتصادي، ووجود نظام تعليمي متقدم، والتحول الاجتماعي الشامل، القادر على فك أسر المجتمع للولاءات القبلية والطائفية والمناطقية والإثنية، والتحول الحضري وظهور الطبقة المتوسطة المتصاعدة، وخفض التفاوت الاقتصادي، وبناء اقتصاد وطني قوي متنوع المصادر، وتعزيز مبدأ المواطنة والفهم الشامل لسمات الدولة العصرية، وإدراك ضرورة إيجاد توازن بين الحقوق والواجبات، والمشاركة والتعددية في كافة أمور إدارة الشأن الوطني، وإيجاد قوى إنتاج حقيقية ونشر الأفكار التنويرية والتخلص من إرث الماضي الذي يثقل كواهل المجتمعات ويمنعها من الانطلاق احيانا.

ويعد العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية القصوى في أي تحول أو تغير سياسي، لكونه يوفر آفاقا رحبة لتفعيل عملية التحول او ايجاد فرص لأحداثه حيث يؤدي ذلك العامل الى تغيير قيم السكان وزيادة قبولهم لفكرة قيم التسامح والاعتدال والعقلانية وتساهم في التقليل من احتمالات صراع الطبقات ومن ثم تزيد من حجم الطبقة المتوسطة التي هي صمام الأمان لإحداث توازن واعتدال في الصراع ويحصل نوع من الاتفاق الاجتماعي أو الوفاق

الاجتماعي، وتتمكن الديمقراطية ان تحتكم إلى الدستور والمجالس المنتخبة والانتخابات التي هي ضرورية لترسيخ مبدأ الديمقراطية ولكنها بحد ذاتها لن تكون كافية للتحول الديمقراطي من دون وجود ثقافة ديمقراطية في المجتمعات.

لماذا لم تنجح الديمقراطية في البلدان العربية بوجه عام ؟ لأننا لم نصل الى مرحلة المواطنة، كما لم نصل الى الوفاق الاجتماعي القائم على نمو طبقي حقيقي وتقدم اقتصادي وتعليمي وثقافي حقيقي، لكي نصل راضين مرتضين وموافقين ومتحمسين او على الأقل قابلين، بلا احساس بالغبن، ان نحتكم الى دولة المؤسسات ونحتكم الى قانون ينظم العلاقات بيننا. لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية كشكل بلا مضمون اجتماعي. وسوف نصل الى ديمقراطية اذا كانت هناك في النهاية دساتير وقوانين تعبر عن حقائق اجتماعية اقتصادية مرضية قابلة لإقامة التوازن عليها– وبعكس ذلك سوف نتأثر بصياغات مجتمعات لم نعش تجاربها. لنقرأ لمن نشاء من فلاسفة التنوير أمثال فولتير ومونتسكيو وجان جاك روسو وجون آدامز وغيرهم وغيرهم. كلها سوف تكون صياغات مفيدة كدليل للتقدم.

بدون شروط النمو الاقتصادي الاجتماعي التعليمي الثقافي فإن الديمقراطية سوف تكون لعبة – سوف تكون صياغات يتم اللعب بها– كما قد تؤدي إلى الانفراط والفوضى العارمة.

ولذلك في البداية لا بد أن نأخذ بمبدأ المشاركة حتى تصل مجتمعاتنا الى مراحل من التطور حتى تكون هناك ديمقراطية. لا يعني ان ننتظر. لنبدأ بالتقدم على مسارات مختلفة. لنبدأ بسن القوانين وتطبيق أنظمة للحوكمة. ورقابة ومحاسبة وافكار متدفقة وتعليم جيد وراق ومتطور، وتشريعات عصرية، واقتصاد قوي متطور لكي يتغير الوعي الاجتماعي، وينضج العقل السياسي، وتصبح طريقة التفكير المجتمعي تتطور مع المسارات الأخرى.

الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق بين يوم وليلة، وهي تحتاج إلى زمن وتراكم معرفي وممارسات عملية، تتحول مع الزمن إلى تجربة متراكمة تخص البيئة الاجتماعية التي تولد فيها، من خلال إنتاج وانتهاج الآليات والوسائل والنظم، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وحق الاختيار، والمساواة، والمساءلة، والشفافية، وإشاعة الحريات العامة والفردية، لأن الديمقراطية هي عملية تطور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ذات طابع تراكمي، ولا تأتي عبر استصدار قرار داخلي أو خارجي، من هذا الطرف أو ذاك، ولكن فقط عبر إرادة شعبية ورسمية وإصرار وصبر وعمل دؤوب، والذي يتطلب وقتا طويلا.

والديمقراطية لن تكون ذات قيمه مثمرة إلا حيث يكون لها جذور مترسخة في التربة الاجتماعية وذلك من خلال تبلور تكوينات وبنى اجتماعية متطورة اجتماعيا وحضاريا يؤهلها لتَمثُّل الديمقراطية واستيعابها. الديمقراطية لا بد، ويجب، وينبغي أن تكون لها جذورها الاجتماعية الملائمة لتقوم وتنمو وتتطور، وإلا فإنها سوف تكون نبتة في مهب الريح، ويمكن أن تطيح بها أي نسمة هواء، ولا يمكن أن تنقذها النوايا الطيبة، أو الضغوط الخارجية، فبالإمكان إصدار دستور يتضمن برلماناً منتخباً من دون تنفيذ، لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين.

ومن هذه الزاوية تبدو مسألة الإعداد الجماعي للديمقراطية طويلة الأمد تقتضي أجيالاً من التحول المجتمعي التقدمي. ولا توجد في التاريخ حلول سحرية،

الديمقراطية نتائج وليست مقدمات وهي نتاج تفاعلات اقتصادية واجتماعية وتعليمية وفكرية تصل المجتمعات معها الى حالة من التوازن تجعل كل مواطن طرفا مسؤولا وليس مجرد اداة طيعة، وحالة المواطنة لا تصل إليها الامم الا بعد صراعات طويلة ومخاضات قاسية احيانا، يستحيل اختصارها او اختزالها، وإن أمكن تسريعها، ويظل أمرها مرهونا فيما أظن باتساع الآفاق الممكنة للصعود الاجتماعي.

*OmanDaily ٢٠١٧/٥/٧ :

الديموقراطية «محتلة» أم «متنازع عليها»؟!

*ممدوح الشيخ

خلال سنوات الحرب الباردة والصراع بين القطبين، كانت أدبيات كثيرة تسخر من استخدام بعض أعتى الدول الديكتاتورية كلمة «الديموقراطية» في اسمها الرسمي، وكانت المفارقة الأشهر آنذاك أن الاسم الرسمي لألمانيا الشرقية الشمولية الشيوعية كان «ألمانيا الديموقراطية»، بينما ألمانيا الغربية كان اسمها الرسمي «ألمانيا الاتحادية».

كان هذا اعترافاً بأن الديموقراطية صفة إيجابية، وفي حالات كثيرة كان المفهوم يخضع للتأويل وإعادة التعريف، وأحياناً يوضع ضمن تصور مرحلي يأتي فيه ما يسمونه «ديموقراطية رغيف الخبز» قبل «ديموقراطية الصندوق». وكانت المسافة بين «الأرض المحتلة» و «الأرض المتنازع عليها» إحدى المقارنات التي تستخدم للتهكم على المسافة بين خطابين ينسبان نفسيهما إلى الديموقراطية، وكان «صندوق الانتخابات» أحد الاختبارات الإجرائية الفاصلة بين طريقتين في تأسيس السلطة أو الوصول إليها، وكان نموذج الحزب النازي ووصوله إلى السلطة بأغلبية صحيحة «إجرائياً» يتحدى من يجعلون الديموقراطية مجرد حزمة «إجراءات»، بغض النظر عن القيم التي تتأسس عليها أو تيحتكم إليها أو تنتجها.

وكان «استفتاء المآذن» في سويسرا عام ٢٠٠٩، من العلامات الفاصلة في مسار استخدام «الصندوق» في شكل يتعارض مع القيم الديموقراطية تعارضاً تاماً، وهو ما كان مدار تعليقات سبقت الاستفتاء وواكبته، إذ ذهب كثيرون، وضمنهم مؤسسات دولية، إلى أن استفتاء «الأغلبية» على الحقوق الدينية للأقلية هو استخدام غير ديموقراطي لـ «الصندوق».

وفي مرحلة أكثر تعبيراً عن هذه المفارقة التي يمكن أن تتحول حَرفياً إلى صراع بين «القيم» و «الإجراءات»، يأتي صعود التيارات الشعبوية (وبخاصة اليمينية) ليجعل الديموقراطية موضوع سجال ثقافي/ قانوني/ سياسي سيكون له ما بعده. فالسخط الشديد على «النخبة السياسية» الذي تحفل به أدبيات هذا الطوفان السياسي المتعاظم على جانبي الأطلسي وجه واحد من وجوه القضية. فالخلاف في أحد أسسه العميقة خلاف حول دور الديموقراطية كمدافع عن «الفرد» أو عن «الدولة».

وفي ظل تحولات دولية تركت بصماتها على سيادة الدولة (التكتلات الإقليمية – العولمة – الحرية المفرطة في انتقال الأموال والأفراد والأفكار) أصبح هناك تيار قوي سمته الرئيسية «الجماعية» والشمولية، وهو يرى أن الديموقراطية يجب أن تكون أولاً درعاً يحمي الدولة، حتى لو انتهك حقوق مواطنيها (الأفراد).

وخلال السنوات القليلة المقبلة، قد يشهد العالم مواجهة معرفية/ سياسية حول الديموقراطية: الإجراءات والمعايير والقيم، في ظل صعود كبير لأخطار أمنية تساهم دائماً في تغليب الأمن على الحرية، وتضاؤل يبدو مرشحاً للتصاعد، للقوى المدينية المعروفة تقليدياً بدفاعها عما هو تعددي وتعاقدي وفرداني كرؤية للحياة وشرط موضوعي للازدهار، وصعود كبير لقوى «ريفية» محافظة تنحاز إلى تماسك الجماعة (والدولة) على حساب ما هو تعددي وتعاقدي وفرداني، وتظل النتيجة غيباً يصعب التكهن به.

*كاتب مصري

*العربي الجديد ٢٠١٧/٥/٧ :

الإعلام ميداناً لصراع الحقيقة والأكاذيب

*موسى برهومة

لا يتوقف إعلاميون عرب عن الأمل بإمكان الخروج من نفق غياب الحقيقة وتصدّع اليقين في كل ما يبث عبر المنصات الإعلامية المتعدّدة. كما يراهنون على زمن قد يُطلع جيلاً عربياً جديداً يستطيع أن يعيد البوصلة إلى مسارها السليم.

ومع أنّ الدرب صعب، كما عكسته نقاشات أعمال الدورة الـ١٦ لمنتدى الإعلام العربي، الذي انطلق في دبي، إلا أنّ حماية المستقبل من المزيد من التفسخّات تجعل السير في ذلك الدرب أمراً لا مفرّ منه، إلا إذا اخترنا الانسحاب من المستقبل، والتاريخ.

ما الحقيقة، وكيف نحصل على الأخبار، ومن أي مصادر. وما معايير مواقع «السوشيال ميديا» في تقييم الأفضل، وما الأفضل من حيث المبدأ. ما تعريفه، ومن يحدّده ويختاره. وهل الأفضل هو بالضرورة الأصدق، وهل الأكثر انتشاراً وتداولاً هو الأشد إخلاصاً للصدقية والنزاهة والتوازن؟

أسئلة محيّرة لا يطرحها الجمهور العريض، وهو يلتقط على «غوغل» مثلاً، أول رابط يظهر له عندما يبحث عن معلومة، وهو لا يدري ما إذا كان الأول هنا هو الأحسن، والأكثر توافراً على المعلومات الصحيحة والموثقة. وأكثر من يتعرّضون لهذا هم الطلاب في شكل عام، بخاصة طلاب المدارس الذين لم يتعلموا مهارات تمييز المعلومات، وغربلتها وتدقيقها قبل الشك فيها.

هؤلاء الطلاب الذين ينصبّ عليهم الرهان لم يدرسوا في المناهج كتباً تدرّبهم على النقد، أو تؤهلهم لمحاكمة الأفكار، أو تمنحهم طرائق التفكير العلمي الذي يحضّ على النظر إلى الحقيقة في نسبيتها وتحوّلها. لم يتعلموا فن الشك المنهجي الذي يقود إلى الحقيقة.

ولئن كانت هذه المهارات غائبة عن القطاع الأوسع من مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم العربي فلا غرو أن تغيب عن الناشئة، لكنّ المسؤولية تقتضي عدم السماح لهؤلاء الشباب على مقاعد الدراسة قبل الجامعة وفي أثنائها أن يظلوا غائبين عن تمثّل تلك المهارات وتطبيقها والتفكير فيها كي تكون منهج حياة.

إنقاذ المستقبل من الضياع والتمزّق يدفع إلى إيلاء الجيل الشاب العناية، وهذا واجب وزارات التربية والتعليم في الدول العربية كافة التي تخلو أغلب مناهجها من الكتب الناقدة، وطرائق التفكير العلمي، في حين تعجّ بالتلقين والهتاف والحماسة في تمجيد الرموز السابقين والحاليين، من غير أن يتمتع الطلاب بأي مهارة في تحليل الأفكار أو الأحداث، كأنما يراد لهم أن ينشأوا بلا عقل شكّاك، لظن أولي الأمر بأنّ الشك يصدّع اليقين، وبالتالي يودي بصاحبه إلى «جهنم»!

العالم في هذه القنطرة الملتبسة يصارع الأفكار والأخبار والمعلومات المليئة بالأكاذيب، كما نبّه في الملتقى عميد كلية محمد بن راشد للإعلام في الجامعة الأمريكية بدبي علي جابر الذي كشف قدرة الأكاذيب على اختراق الوعي، ليس في الوطن العربي فحسب بل في العالم، مدلّلاً بتشويه الحقائق أثناء الحملة التي خيضت لدفع بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، وقبلها حملة الأكاذيب التي خاضها كهنة الحرب والسياسة والسلاح من أجل تدمير العراق بذريعة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، والحملة ذاتها تُدير مناوراتها الآن في فرنسا التي تخوض نزاعاً حاسماً قد تحمسه الأكاذيب ربما، ما دامت الجماهير في السُعارات الانتخابية تؤجر عقلها للشيطان ومشاعر الدهماء!

ربما تكون مهمة تخليص الحقيقة من الغبار الكثيف يشكل تحدياً كبيراً يقترب من حدود المستحيل، لا سيما أنه ليست ثمة حقيقة واحدة أو نهائية، لكنّ ذلك لا يتعين أن يحبط المساعي أو يقلّص الآمال بانبثاق وعي جديد متسلح بأدوات النقد والتحليل، وقادر على تبيّن الحقيقة، على نسبيتها، والشك على طريقة أبي الفلسفة الحديثة، ديكارت، بحيث «لا أقبل شيئاً على أنه حق، ما لم أعرف بوضوح أنه كذلك، فأتجنب التسرع، وألا أتشبث بالأحكام السابقة، وألا أدخل في أحكامي إلا ما يتمثل لعقلي في وضوح وتميز يزول معهما كل شك».

*كاتب وأكاديمي أردني

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٧ :

ساعمل على إعطاء كل فرد مكانه في العمل وإعادة بناء أوروبا

*ماكرون في خطاب النصر

ويؤكد: سيخدم الفرنسيين بتواضع وقوة

أكد إيمانويل ماكرون، مساء الأحد، في خطاب النصر، بعد ظهور نتائج أولية لفوزه برئاسة فرنسا بنسبة ٦٥,٩٪ مقابل ٣٤,١٪ لمنافسته اليمينية المتشددة ماري لوبان، أن فرنسا ستكون في طليعة الحرب على الإرهاب، متعهدا بالدفاع عن فرنسا وأوروبا.

ووجه ماكرون، الذي يعد أصغر رئيس لفرنسا منذ نابليون بونابرت (عام ١٨٠٤)، الشكر لأنصاره، قائلا: "أشكركم من أعماق قلبي، ولن أنساكم. سأبذل كل جهدي كي أكون جديرا بثقتكم". وأقر ماكرون بأن فرنسا تعاني من الانقسام. وقال: "لكثير من الصعوبات أضعفتنا لمدة طويلة... الصعوبات الاقتصادية... أعلم أن الوطن منقسم... أتفهم الشك الذي أعرب عنه الكثير منكم".

وأضاف ماكرون: "أتحدث إليكم جميعا اليوم، شعب فرنسا، نحن ورثة تاريخ عظيم، وهذا التاريخ يجب أن ننقله إلى أولادنا، ويجب أن ننقلهم إلى المستقبل". وتابع بالقول: "سوف أدافع عن فرنسا... سوف أدافع عن أوروبا... سأفعل كل ما هو ممكن لتقوية أوروبا وشعبها... لن تقف أمامي أي عقبات، سوف نبني مستقبلا أفضل... تحيا فرنسا".

و"فرنسا فازت. ما فعلناه كان غير مسبوق وكل العالم قال لنا إنه هذا مستحيل، لكنهم لا يعرفون فرنسا. شكرًا لثقتكم".

وتابع: "ثقتكم تحتم علي ألا أخذلكم، وأن أكون على مستوى تطلعاتكم خلال السنوات الـ٥ المقبلة. أعرف أن هناك اختلافات لكني أحترمها. وأود أن أقدم كلمة لمن صوتوا لمارين لوبان أنهم عبروا عن عدم رضا عن الفوضى وعن قناعات في بعض الأحيان، لكني سأبذل قصارى جهدي مستقبلا حتى لا يكون لديهم مبررًا للتصويت لصالح التطرف مستقبلاً".

وأضاف: "في ساحة اللوفر ابتهاج واحتفال وطاقة الشعب الفرنسي. في هذا المكان ينطلق منه تاريخ التاريخ في فرنسا. الثورة الفرنسية. الجرأة التي يملئها هذا المكان".

وتابع: "أوروبا والعالم ينظرون إلينا والجميع يريد منا أن ندافع عن روح الأنوار التي هددت من كل مكان. نحن ندافع عن الحريات وسنحمي التطلعات ونحمل الآمال. لعالم أكثر يقينا وللتضامن. عدالة أكثر وبيئة أفضل. نتطلع أن نكون

سأعمل على إعطاء كل شخص مكانه في العمل وإعادة بناء أوروبا وإعادة استتباب الأمن لكل الفرنسيين والمهمة التي تنتظرنا جسيمة، لقد فزنا بحق يحتم علينا. انتم اخترتم الجرأة، وسنواصل التحلي بهذه الجرأة، لأن أوروبا والعالم ينتظرون منا أن تكون فرنسا دومًا هي التي عرفوها.

وأكد أنه سيخدم الفرنسيين بتواضع وقوة، مشيرًا إلى أن شعاره سيكون "الأخوة والمساواة والعدالة".

وتابع: "لن يكون الأمر سهلاً، لكن الشجاعة دومًا ستحملني لحمايتكم ضد التهديدات وسأناضل ضد الأكاذيب".

وتعهد ماكرون بالعمل على محاربة الإرهاب والدفاع عن المصالح الحيوية لفرنسا.

وتابع: "أقول للجميع إن فرنسا ستكون في الصفوف الأولى لمكافحة الإرهاب على أرضها وفي إطار العمل الدولي، وسنخوض هذه الحرب مهما طالت دون إظهار أي ضعف".

وأضاف: "سأدافع عن فرنسا وعن مصالحها الحيوية وصورتها ورسالتها، وسأدافع عن أوروبا والمصير المشترك الذي اختارته الشعوب في قارتنا، سنعمل على استعادة الروابط بين أوروبا وشعوبها، وأقول لقادة العالم إن فرنسا ستكون حاضرة ومتمسكة بالسلام وبتوازن القوى وبالتعاون الدولي وباحترام التعهدات المقطوعة في مجال التنمية ومكافحة الاحتباس الحراري".

كما وعد بالعمل على حماية الضعفاء وتوحيد الفرنسيين ومكافحة كل أشكال عدم المساواة والتمييز واتخاذ إجراءات صارمة على الصعيد الأمني، لافتا إلى إدراكه حالة الغضب والقلق التي عبر عنها الكثير من المواطنين.

وتوجه ماكرون بالشكر لكل الفرنسيين الذين انتخبوه، وكذلك للرئيس فرانسوا أولاند لجهوده من أجل فرنسا طوال ولايته الرئاسية في السنوات الخمس الماضية.

وقال ماكرون: "انتخاب الفرنسيين لي مسؤولية كبيرة، مؤكدًا أنه سيخدم كل مواطني فرنسا أيًا كانت اختياراتهم في مراكز الاقتراع.

وتابع: "لم أستخدم الأشياء التي لعب بها البعض والآن أخص بالذكر مارين لوبان، وأحترم الاختلاف، وقد رأيت الغضب والشكوك في وجه كبير من الشعب.

مواجهة العنصرية

وأكد أنه سيواجه جميع أنواع العنصرية لضمان وحدة فرنسا التي أوضح أنها وريثة رسالة وتاريخ إنساني كبير يجب نقله إلى المستقبل.

وأوضح أنه سيدافع عن فرنسا أوروبا، مشيرًا إلى أن فرنسا وأوروبا لهما مصير مشترك.

ووجه ماكرون رسالة إلى كل دول العالم أن فرنسا ستكون موجودة من أجل السلام في العالم، وستكون في الصف الأول لمواجهة الإرهاب في أرضها وفي الخارج في إطار التعاون الدولي.

وتابع: "نحن نفتح صفحة جديدة في التاريخ هذا اليوم، وسنواصل التعددية والديمقراطية التي ستكون هدفنا منذ اليوم الأول، وسأكون مؤكدًا على احترام جميع الثقافات".

وتقدم بالتحية للرئيس المنتهية ولايته فرانسوا أولاند، وطالب الفرنسيين أن يجتمعوا لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظر فرنسا.

البدء بنشاطه الرسمي

هذا وغداة انتخابه رئيسا لفرنسا، يحضر إيمانويل ماكرون، اليوم الإثنين احتفالات يوم ٨ مايو/أيار مع الرئيس المنتهية ولايته، فرنسوا هولاند، قبل أن يبدأ بتشكيل حكومته تمهيدا للانتخابات التشريعية التي ستشكل امتحانا بعد فوزه الكبير في الاقتراع الرئاسي.

وتنتهي ولاية هولاند رسمياً الأحد المقبل ويفترض أن تتم مراسم نقل السلطة في عطلة نهاية الأسبوع. وسيرافق ماكرون صباح اليوم هولاند إلى احتفالات الذكرى ٧٢ لانتصار الثامن من مايو ١٩٤٥، وكذلك الأربعاء في اليوم الوطني لذاكرة العبودية قبل الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء برئاسة هولاند.

وسيستقيل ماكرون اليوم من رئاسة حزب "إلى الأمام". ويفترض أن يكشف ماكرون عن اسم رئيس الوزراء الذي اختاره وأعضاء الحكومة قبل أن يصب جهوده في تحقيق أغلبية في الانتخابات التشريعية المقبلة (١١-١٨ يونيو/حزيران)، بحسب "فرانس برس".

وقال مصدر مقرب من ماكرون، إن الرئيس المنتخب الذي هزم زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان في الجولة الثانية من الانتخابات، أمس الأحد، تحدث لمدة عشر دقائق مع ميركل وقال لها إنه سيسافر إلى برلين "قريباً جداً".

وقال مساعدون لماكرون إنه تحدث أيضاً مع رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو.

وسيلعب ماكرون دوراً هاماً في مفاوضات بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي.

وحصل المرشح المستقل لانتخابات الرئاسة الفرنسية إيمانويل ماكرون المنتمي لتيار الوسط على أكثر من ٦٦ في المئة من الأصوات، بعدما انتهت وزارة الداخلية تقريباً من فرز الأصوات في وقت مبكر يوم الاثنين.

وقالت الوزارة إن ماكرون انتخب رئيساً بحصوله على ٦٦,٠٦ في المئة من الأصوات الصحيحة في الجولة الثانية من الانتخابات، بعد فرز جميع أصوات الناخبين البالغ عددها ٤٧ مليونا باستثناء ٠,٠١ في المئة.

وكشفت الأرقام الرسمية أن ١١,٥ في المئة من الناخبين تركوا البطاقات فارغة أو أبطلوا أصواتهم، في حين لم يشارك ٢٥,٣٨ في المئة من الناخبين في عملية التصويت.

وتبعاً لنتائج اقتراع الاحد، يكون ماكرون البالغ من العمر (٣٩ عاماً)، الرئيس الثامن في تاريخ الجمهورية الفرنسية الخامسة التي أنشئت في ١٩٥٨، وأصغر رئيس في تاريخ فرنسا منذ الأزل.

"وسيلعب ماكرون دوراً هاماً في مفاوضات بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي"

أبرز المحطات السياسية بعد الانتخابات

يبدأ عمل إيمانويل ماكرون، الرئيس الفرنسي المنتخب، بعد ساعات قليلة من ظهور النتائج الرسمية، ويشمل برنامجه عدداً من الخطوات السياسية المهمة التي ستحدد منحى رئاسته التي يترتب عليه اتخاذها خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

– ١٠ مايو (أيار): تنشر النتائج الأولية للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية ليلة أمس الأحد ٧ مايو، إلا أن النتائج الرسمية لا تنشر إلا الأربعاء عند تمام الساعة ١٥,٣٠ بتوقيت غرينيتش.

– ١٤ مايو: انتهاء ولاية الرئيس فرنسوا هولاند

نصب فرنسوا هولاند رئيسا في ١٥ مايو ٢٠١٢، وتنتهي ولايته بعد ٥ سنوات، أي الأحد المقبل ١٤ مايو عند منتصف الليل. وينصب الرئيس الجديد في ١٥ مايو ٢٠١٧، في يوم بروتوكولي يتسلم فيه الرئاسة في قصر الإليزيه. وبعد التوجه إلى قصر الرئاسة في باريس، يزور الرئيس الجديد قبر الجندي المجهول عند قوس النصر بالعاصمة الفرنسية، ثم مقر البلدية بباريس.

وفيما لا يفصّل الدستور الفرنسي الخطوات التي يتوجب على الرئيس الجديد اتخاذها، هناك عدد من الأعراف التي اعتاد الرؤساء المنتخبون على اتباعها، وفق ما نقلت صحيفة «لوموند الفرنسية». وكان هولاند قد تجاوز أحد هذه الأعراف يوم تنصيبه" إذ لم يرافق فرنسوا هولاند الرئيس المنتهية ولايته آنذاك، نيكولا ساركوزي، أثناء مغادرته قصر الإليزيه.

- تعيين رئيس الوزراء وحكومته

لا توجد قاعدة ثابتة حول تاريخ تعيين رئيس الوزراء، إلا أن الرؤساء السابقين عمدوا إلى تسمية رئيس حكومتهم وباقي الوزراء في يوم التنصيب أو بعده بأيام، كما أوضحت الصحيفة الفرنسية «لوموند». وكان فرنسوا هولاند قد أعلن عن تعيين جان مارك أيرولت في ١٥ مايو ٢٠١٢، أي مباشرة بعد تنصيبه رئيساً. أما حكومته، فأعلن عنها بعد يوم من ذلك.في المقابل، عين نيكولا ساركوزي رئيس وزراءه فرنسوا فيون بعد يوم من التنصيب، فيما شكل حكومته في ١٨ مايو ٢٠٠٧.

- أول زيارة إلى الخارج

في ٢٠١٢، توجّه الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولاند في أول زياراته الخارجية إلى ألمانيا، مباشرة بعد تنصيبه على غرار سلفه ساركوزي.

أما إيمانويل ماكرون، فقال في مقابلة مع قناة «بي إف إم» إن أنجيلا ميركل ستكون أول قائد يتواصل معه بعد تنصيبه رئيساً، إلا أن أولى جولاته الخارجية فسيخصصها لـ«زيارة الجنود الفرنسيين».

١١ – ١٨ يونيو (حزيران): تنظّم الانتخابات التشريعية، التي تجرى كل ٥ سنوات، لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية (البرلمان)، البالغ عددهم ٥٧٧. وتشكل هذه الانتخابات رهاناً كبيراً بالنسبة للرئيس الشاب، إذ تعتبر التشريعات موعد الحسم الذي سيفصل فيما إذا كان سيحكم الجمهورية مسانداً بأغلبية مريحة، أم سيعاني من معارضة شرسة داخل «الجمعية الوطنية».

*اعداد: الانصات المركزي ٢٠١٧/٥/٨ :

هل يمكن إنقاذ التنوع في الشرق العربي؟

*حسن منيمنة

قبل عقود قليلة، كانت كل من مصر وسوريا والعراق توافق بين الهوية الوطنية المتميزة والتنوع والثراء في تركيبتها الثقافية. والعلم المصري لمعظم القرن العشرين كان أخضر الخلفية يتوسطه هلال يحضن ثلاثة نجوم. وفي حين أن هذا العلم يعود في أصوله إلى الحقبة العثمانية، إلا أنه شهد إعادة تعبير لرموزه بعد الاستقلال، فالهلال هو الوطن والنجوم هي الأديان الرئيسية الثلاثة الحاضرة فيه، الإسلام والمسيحية واليهودية. أي أن الهوية الوطنية، إذ ترتقي إلى ما يتعدى الانتماء الديني، هي الحامية للجماعات. وفي العراق، كانت بغداد في مطلع القرن الماضي مثلثة في توزيعها السكاني، ثلث مسلم وثلث مسيحي وثلث يهودي. والتنوع كان كذلك حال سوريا، فحلب إلى أن أطاحت بها الأحداث الأخيرة، كانت مدينة تتراكم فيها الهويات الدينية والثقافية، بين العربية والكردية والسريانية والتركمانية وغيرها، والانتماءات الإسلامية والمسيحية المختلفة.

أما اليوم، فإن الدولة الجامعة في كل من سوريا والعراق، واللتين أثخنت كل منهما الحروب، قد أمست طرحاً نظرياً وحسب، فيما الواقع أن الغلبة على الأرض للجماعات المتصارعة والسائرة على ما يبدو باتجاه إنكار التنوع عند اعتبار التسويات المرتقبة لحل الأزمات. وحتى مصر، وهي وفق قراءات عدة الدولة الوطنية الأعمق حضوراً في تاريخ الإنسانية، تبدو وكأنها في خضم تحولات على مستوى هويتها، تضع آخر معاقل التنوع فيها ضمن دائرة الخطر. ومن الصعب تصور بقاء كل من لبنان والأردن، إذ هما اليوم الإطارين الوطنيين المحتفظين بالتنوع والمتبقيين في المنطقة، على ما هما عليه من الاستقرار الثقافي في حال استمرت التطورات السلبية في تجريد مصر وسوريا والعراق من طابعها التعددي. فإنقاذ التنوع الثقافي والاجتماعي في الشرق العربي هو مسألة بالغة الأهمية ترتقي في خطورتها إلى مستوى ما تشهده المنطقة من مواجهات ميدانية. وحل هذه المسألة قد لا يكون مستعصياً بقدر ما تثيره التقارير الإعلامية من مخاوف. ولكن الأمر قد يتطلب مقاربة بعيدة المدى، وهذه غير متحققة إلى اليوم.

وقد تكون مصر، وهي الأكبر من حيث عدد السكان، والأكثر استقراراً ضمن الدول الثلاثة المعرضة للخطر، المكان الأنجع للتطرق إلى مسألة التنوع.

فالمصريون المسيحيون الأقباط هم الهدف المعلن الجديد لتنظيم «الدولة الإسلامية» الإرهابي. وفي سيناء، يعمد هذا التنظيم إلى حملة قتل وترويع لإرغام الأسر المسيحية على الهروب، فيما كل من القاهرة، ثم طنطا والإسكندرية، قد شهدت تفجيرات انتحارية في كبرى كنائسها، ما أدى إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى. وعلى فداحة الأفعال، فإن الأقوال التي تنتظم في السردية المصاحبة للجريمة تدعو إلى توجه لا يقتصر على الإجراءات الأمنية الصلبة التي تعتمدها الحكومة المصرية.

وكان المسيحيون المصريون قد ساروا في درب طويل لإحقاق حقّهم بالمساواة. فمن موقعهم كأهل ذمة في مراحل سابقة إلى اعتبارهم رعايا ضمن ملة خاضعة للأمر السلطاني أيام الدولة العثمانية، تدرج المسيحيون في مصر بارتقائهم نحو الحقوق في القرن التاسع عشر، مستفيدين من جهد محلي لتطوير البلاد، ومن الحداثة التي جاءت بها القوى والجاليات الأوروبية. وفيما يتعدى المكاسب الحسّية، فإن المسيحيين المصريين قد تدرجوا في الوجدان العام نحو اعتبارهم أهل بلد أصليين مشاطرين للمسلمين في مواجهة جشع الطارئين الساعين إلى امتصاص الازدهار الجديد الذي تحققه مصر، وهؤلاء الطارئون هم على التوالي قوى الاستعمار، ثم النخب الحاكمة الدخيلة، فالجاليات الوافدة. وعلى مدى القرن الماضي، سجّل التاريخ تساقط هذه الطبقات المتهمة. فثورة ١٩١٩والتي شهدت مشاركة شعبية واسعة شكلت انتصاراً أول إزاء الاستعمار البريطاني. وفي ١٩٥٢ أطاح انقلاب «الضباط الأحرار» بالملكية، والتي كانت تمثل استمراراً لحكم النخب الدخيلة لقرون عديدة. كما شهد عقد الخمسينات الطرد الجماعي لجاليات وافدة، بل أيضاً لجماعات محلية غير حائزة على الجنسية المصرية، بعد أن كانت هذه الأوساط عنصراً أساسياً في ارتقاء

مصر كدولة وكمجتمع: فكان على جموع غفيرة من اليونانيين والأرمن والشوام واليهود والأوروبيين من أصول مختلفة الرحيل.

ومع غياب هؤلاء، انتقل الأقباط ضمنياً إلى خانة «الآخر» ولا سيما إزاء فتورهم تجاه الهوية العربية الجديدة والتي سعت مصر إلى اعتناقها في الستينات تأكيداً لطليعيتها في المنطقة. أما في الخطاب العام، فإن استعداء اليهود ككم جماعي، وإن أعيد صياغته على أنه عداء للصهيونية، قد ساهم في المحافظة على سردية «الآخر في الخارج»، بما يحيد الأنظار عن تنامي الشرخ في الداخل. وجاءت اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨ لتبدل من نكهة الخطاب المعادي لليهود، مع الاحتفاظ بزخمه. وحيث أن العداء للصهيونية لم يعد موضع ترحيب رسمي تلقائي، فقد تمّ اللجوء إلى مضمون مستورد مباشرة من الرصيد التاريخي الأوروبي بالعداء للسامية. ومع ذلك فإن الترويج الناجع لمقولة «اليهودي هو الآخر» تطلّب اعتماد مادة من المصادر الإسلامية، وفق ما شذّبته وهذّبته العقيدة الإسلامية القطعية المتنامية. واشترك في اعتماد هذه المادة كل من القوميين والإسلاميين.

وفي حين أن الإسلاميين سعوا من خلال ذلك إلى تحقيق رؤية بعيدة المدى قائمة على البراء من غير المسلمين عامة، فإن القوميين ارتضوا بالفوائد الآنية لهذا الاعتماد، أي تحويل الأنظار عن التجاذبات الداخلية. إلا أن رهان القوميين كان خاسراً، فالمصلحة الآنية كان ثمنها الضرر الطويل الأمد، حيث أن اعتماد المادة الإسلامية دفع باتجاه تعزيز الطابع المسلم الحصري للهوية المصرية. فالصفة اليهودية التي ألزم بها «الآخر» غير المسلم تصبح عَرَضية، واستبدال العداء لليهود بالعداء للأقباط يمسي أمراً معقولاً. فلزمن طويل قبل أن يجاهر تنظيم الدولة بعدائه العقدي للأقباط من خلال إلصاق صفة الكفار الحربيين بهم، كان النتاج الفكري المصري من مختلف التوجهات العقائدية قد حضّر الأرضية، سهواً أو عمداً، لإخراج الأقباط من الهوية الجماعية.

وبعد الاعتداء الأخير على الكنيستين في طنطا والإسكندرية، توجهت أصابع الاتهام نحو الأزهر بصفته المؤسسة الدينية، لمسؤوليته في تمكين الإرهاب. والنصوص التي تدرّس في الأزهر، كما أشير بالفعل، تبيح وتندب وتفرض العدوان على غير المسلمين في ظروف معينة ووفق قيود محددة. ولا شك أن الأزهر، لوصايته الضمنية على العلوم الإسلامية ونصوصها، مطالب بالمراجعة لسياقات العديد من هذه الأحكام. غير أن هذه المراجعة، إن حدثت، سوف تشكل وحسب إعادة اعتبار منهجية بتأثير محدود، ولن تكون إصلاحاً دينياً. فالإصلاح الديني يتطلّب رؤية متكاملة لا يمكن استدعاؤها بالإكراه كردة فعل على النوازل، بل لا بد أن تتشكل في أوساط مهيأة لها وداعمة لتحققها. والواقع أن شيخ الأزهر اليوم، أحمد الطيب، والذي يلتزم النهج الوسطي صراحة يبذل الجهود للتأكيد على دور مؤسسته في احترام الآخر كوسيلة لتحقيق العيش المشترك، وعلاقته مع البابا تواضرس الثاني، رأس الكنيسة القبطية تجسد هذا التوجه. وتواصله مع البابا فرنسيس، رأس الكنيسة الكاثوليكية، إذ قام الشيخ بزيارته في الڤاتيكان العام الماضي وهو يعدّ لاستقباله للتوّ في مصر، قد يشكل أقصى ما يمكن توقعه من المؤسسة الدينية في هذه المرحلة.

غير أن السؤال الأكثر ارتباطاً بالموضوع والذي تتخلف الأصوات الداعية إلى الإصلاح الديني عن الإجابة عليه هو: لماذا يقع على عاتق المؤسسة الدينية، بقصورها وقيودها، ولا سيما أنها مرجعية فئة من المجتمع، لا كل المجتمع، وإن كانت هذه الفئة هي الغالبة عدداً، أن تكون هي المسؤولة عن انتاج رؤية للوفاق الوطني؟

ورغم توقعات القيادة السياسية في مصر، وآمالها في هذا الشأن، فإنه من المستبعد أن ينجح الأزهر في المستقبل المنظور باجتراح علاج للتشدد والقطعية الرائجة في أوساط الناشطين. ليس هذا عائداً إلى عجز أصلي في الفكر الديني، بل هو ناتج عن الظروف التاريخية الطارئة. إذ خلال التدرج غير المكتمل نحو الحداثة، ضاعفت المؤسسة الدينية من اعتمادها على البعد النصّي، وأصبحت بالتالي أقل ليونة وأكثر التزاماً بفتوى من سلف. وعلى أهميته، فإن ما طرأ على المؤسسة الدينية ذو تأثير أقل من الفشل الذي أصاب المشاريع السياسية الوطنية المتعاقبة، في عجزها عن تحقيق موعودها من التقدم والازدهار والكرامة، وفي تجويفها لتجربة نهضة تعليمية واعدة.

فالدولة العربية الحديثة، ولا سيما مصر كنموذجها الأكثر اكتمالاً، ومن خلفها على مسافة في الموقع الثاني كل من العراق وسوريا في ظل حكم البعث، كانت قد قدّمت للمواطنين فيها ميثاقاً شبه معلن، يتخلى معه المواطن عن حقوقه السياسية مقابل الوعد بخدمات تمنحه إياها الدولة، بما فيها الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف. ووفق الرؤى الاشتراكية والمركزية السائدة، فإن التوظيف بطبيعة الحال يكون في أحضان الدولة. فكان أن تآكلت المؤسسات التعليمية والجامعات من دورها المنتج في مراحل سابقة لكي تصبح أقرب إلى المطبعة للشهادات الضامنة للوظائف الحكومية، فأهدرت بالتالي مكاسب هامة في عقود ماضية باتجاه تحقيق نهضة علمية وأدبية صادقة. فالمادة الدينية لم تغزُ وتدمّر صرح الثقافة العامة ولم تختطف الخطاب العام، بقدر ما جاءت لتشغل مكاناً أخلاه أصحابه.

وقد يستبان من هذه القراءة السبيل الممكن لإنقاذ التنوع الثقافي والاجتماعي وللعودة إلى صيغة وطنية جامعة. وهذا السبيل ليس من خلال دعوات ردود الفعل إلى إصلاح ديني، بل عبر تنشيط التعليم العام المنتج، كجزء من دورة اجتماعية اقتصادية تسعى نحو التطور وصولاً إلى الازدهار. فالمحافظة على التنوع في مصر وفي عموم الشرق العربي قد لا تتطلب ظهور خطاب إصلاحي ديني. فواقع الأمر هو أن هذا الخطاب سوف يقدم وحسب مادة دينية إضافية لساحة ثقافية متخمة بالمواد الدينية ابتداءاً. قد يكون المطلوب الاستعادة التدريجية للساحة العامة والتي تم تسليمها للخطاب الديني من خلال تجويف المؤسسات التعليمية. والدعوة هنا ليست إلى إرساء نظام علماني، وهو في التجربة العربية المعاصرة قد ارتبط بالطغيان والإكراه، بل إلى الإقرار بالحاجة إلى الأمن الثقافي. إذ بالإضافة إلى توقعات المواطن في الشرق العربي أن توفر له الدولة الأمن الصلب، أي أمن الأشخاص والممتلكات، فإنه من حق هذا المواطن في مواجهة السرديات الكبرى والتصورات القطعية أن يحصل على ضمان أمنه الثقافي، أي أن يطمئن إلى أن إيمانه وعاداته وطريقة حياته ليست مستهدفة، لا من الدولة ولا من أطراف فاعلة خارجها.

والنموذج الذي قد يصلح كدليل ليس لبنان، حيث الدولة مكبّلة بالاعتبارات الطائفية، بل هو أقرب إلى ما كانت عليه مصر وسوريا والعراق بعيد الاستقلال. فالدولة، سواءاً ملكية أم جمهورية، قدّمت الهوية الجامعة والحاضنة، لا الناقضة، للهويات الدينية المتواجدة في المجتمع. ولا شك أن هذه التصور السياسي المنفتح في مطلع عهد الدولة المستقلة في الشرق العربي كان قاصراً وعاجزاً عن تحقيق التوقعات الاقتصادية لعموم المواطنين، فكان اتهامه بالنخبوية وكان التحدي له شعبوياً. وفي كل من مصر وسوريا والعراق، مهّدت الشعبوية الطريق لقومية تأحيدية تعتبر التنوع تخلفاً وضعفاً. إلا أن السرديات الكبرى المتعاقبة من القومية وصولاً إلى الإسلامية بدورها قد فشلت في تحقيق الازدهار الموعود. فقد يكون الأوان قد آن لإنقاذ التنوع، هذه الضحية العرضية للسعي التعسفي إلى التقدم، من خلال العودة عمّا ضيّق عليه وعطّله.

وبطبيعة الحال، ليست هذه مقاربة مستقلة، إذ هي تتطلب خطة نهوض اقتصادي يصاحب الكسب الثقافي، كما أنها ليست مقاربة فورية، بل تحتاج إلى النفس الطويل لأجيال. غير أنها تقوم على التصور أنه على مصر، ومن ثم العراق وسوريا، ألا تلزم نفسها بمهمة إصلاحية فوقية خارجية للدين، تاركة هذا الأمر للفكر الإسلامي وفق اعتبارات أهله وأصحابه، وأن تعمد بدلاً من ذلك إلى إعادة استشفاف السبيل للازدهار كما كان في الرؤية الصادقة، وإن كانت تبسيطية إلى حد ما، في زمن الفكر المنفتح والمتنور والذي انقضى قبل عقود.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٧/٥/٨ :

نحو إعادة فهم السلطوية

*د. أحمد عبد ربه

مع مطلع هذا العام كنت قد قررت أن يكون التركيز على الديكتاتورية لا على الديمقراطية من منطلق أن مصر في الظروف الراهنة هي في نقطة أبعد ما تكون عن أي تحول ديمقراطي حقيقي ودائم. كانت وجهة نظري ومازالت أن مصر ليس فيها ديمقراطية ولا ديمقراطيين، هناك أشخاص مؤمنون بالفكرة لكن ممارسات معظمهم وثقافتهم ليست ديمقراطية على الإطلاق، هي مزيج من الشعبوية والسلطوية الفردية ـ ليتها حتى جماعية ـ والمزاجية.

هناك استثناءات قطعا لكنها للأسف غير كافية لصنع أي «تيار» يستطيع أن يضغط في اتجاه أي تحول ديمقراطي حقيقي يتمتع بالديمومة، ينطبق هذا الكلام على الإسلاميين والعلمانيين على السواء.

فإذا ما أخذنا في الاعتبار أننا أمام سلطة لا ترفض فقط الديمقراطية من منظور مصلحي ولكن تعتبرها ـ أيضا تهديدا قيميا حقيقيا لتراث حكمها وبقاء قدرتها على حكم الدولة، فكانت رؤيتي المتواضعة أن الكلام يجب أن يتجه إلى الحديث عن السلطوية لا عن الديمقراطية، لا باعتبار الأولى مفضلة على الثانية، لكن باعتبار أن الثانية غير موجودة في أي أفق قريب للتحول، ومن ثم فإن فهم السلطوية وعوامل بقائها قد يكون أول الخيط لتحريكها قليلا نحو اليسار نحو نسخة أكثر تشاركية ومن ثم نحو خطوة أبعد للتغيير الديمقراطي المنشود.

ردود فعل متشنجة من بعض الأصدقاء قبل الخصوم مخلوطة بعبارات شعبوية سجعية عن أن الديكتاتورية سيئة والديمقراطية جيدة ـ وكأنني كنت أقول بعكس ذلك ـ بالإضافة لتشكيك معتاد في النيات من قبل بعض المنتمين للتيارات الإسلامية، فضلا عن قيام بعض الشخصيات العامة بالترحيب المبدئي بكتاباتي من باب أنها تصب في فكرة «الإصلاح من الداخل» والخلط بين موقفي ومواقف آخرين أظنها أبعد ما تكون عني، قررت التوقف المؤقت حتى يهدأ البعض لنعاود الحديث عن السلطوية الذي أظنه حديثا مهما ولا فكاك منه.

* * *

في تقديري أنه ورغم أهمية الحديث عن الانتخابات الرئاسية القادمة وعن الانتخابات المحلية التي لا نعرف لها عنوانا ولا معادا ولا أفقا، إلا أن موضوع السلطوية في مصر أعقد بكثير من الحديث عن الاستحقاقات الانتخابية بالمقاطعة أو المشاركة، الأخيرة قطعا جزء لا يتجزأ من أي حديث محتمل عن آفاق التغيير في المستقبل، لكنه غير كاف. لأننا إذا كنا قد اتفقنا على أن الديمقراطية ليست مجرد صناديق اقتراع، فإن السلطوية كذلك ليست مجرد غياب هذه الصناديق، بل هي معادلة أوسع بها ما هو إجرائي، وما هو عملياتي، وما هو مؤسسي، وما هو قيمي وثقافي وهكذا.

الحديث عن السلطة الحاكمة في مصر الآن على أنها شبكات تخون الوطن لصالح مصالح ضيقة، أو لصالح من يدفع أكثر، أو على أنها مجموعة عصابات تدير «عزبة» لتأخذ من خيراتها وتنهبها في جيوبها وحساباتها السرية في تقديري كلام شعبوي وسطحي وغير دقيق.

لا يمكن قطعا أن ننفي أن هناك بالفعل من ينتمي لشبكات الحكم في مصر بدوافع مصلحية بحتة هي أبعد ما تكون عن مصلحة الوطن، أو أن هناك من يسرق الوطن، أو أن هناك من يتعامل مع الوطن باعتباره غنيمة أو عزبة، لكن في تقديري ليس هذا هو المحرك الرئيسي لعجلة السلطوية في مصر، فالأمر أكبر وأعقد من ذلك بكثير.

على سبيل المثال وليس الحصر، فإن أزمة الجزيرتين المصريتين تيران وصنافير ليست بسبب أن هناك سلطة تخون الوطن وتبيعه لآل سعود، ولكن لأن هناك سلطة تستهتر بالرأي العام وتعتقد أن إلهامها الشخصي قادر على إعادة هندسة الإقليم ومن ثم دفع مصر لدور ريادي به اعتقادا أن لها من الدعم الشعبي والإلهي ما يكفي لاتخاذ أي خطوات مهما كانت متهورة دون حسابات كلفتها.

كذلك فإن قيام السلطة الحاكمة بالتضييق على المعارضة أو بالدفع بالشباب في السجون، ليس سببها أن النظام الحاكم معادٍ للبشرية أو لحقوق الإنسان، ولكن لأنه نظام نرجسي لديه تعريفات ضيقة لمفاهيم الحرية والحقوق ولديه اعتقاد راسخ بأن الدولة المصرية (الممثلة في مؤسسات النظام)، لديها حصانة مقدسة قديمة فرعونية كانت

أو إسلامية، ولأن مصر «التي علمت البشرية» قادرة على تجاوز أي معايير حضارية معاصرة تحد من حركتها وتحاسب تصرفاتها السياسية وأنها قادرة بدافع أبوي كهنوتي على المسامحة متى أرادت ذلك.

حتى في الحالات التي تبدي فيها مصر السلطة قدرا من الاستجابة للضغوط الدولية ـ موضوع آية حجازي على سبيل المثال ـ فإنها تفعل ذلك بنفس ثقافة ابن البلد الذي يعتقد أنه قادر على الضحك على «الخواجة» الساذج الذي لا يفهم بالضرورة ما يفهمه ابن البلد الذي يقدر بحكم تقاليده وعراقته وأصالته وبركة حورس أو بركة الله أو كليهما معا على إحراز المكسب البعيد بقبول الخسارة القريبة!

بعبارة أخرى فإن السلطوية في مصر ليست مجرد موقف سلطوي غائي سطحي قابل للتغيير بإزاحة هذا الشخص أو ذلك، ولكنه موقف قيمي مؤسس على مجموعة أساطير مرتبطة بتاريخ الدولة المصرية وهذه الأساطير تجد الكثير من الصدى الشعبي والنخبوي، الإسلامي والعلماني على السواء، ومن ثم فإن فهم الأساطير المؤسسة للحكم السلطوي في مصر بالإضافة إلى تفهم أدوات حكمه هي أولى خطوات دفع السلطوية المصرية قليلا نحو اليسار أملا في الوصول قريبا من نقطة المنتصف السياسي والأيديولوجي، ووقتها فقط يمكن أن نبدأ في الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي.

الحديث عن السلطوية أيضا يتطلب بعض المصارحة عن تجاوزها لأطر السلطة وعن كونها مكونا رئيسيا في الثقافة السياسية للمعارضين يمينا ويسارا، أي إن الحديث عن تفكيك السلطوية هو في الواقع حديث عن القوى السياسية التي يفترض أن تقود عملية التحول الديمقراطي، هو حديث عن الشعبوية، عن الفردية، عن الأبوية، عن الشللية، عن المزاجية، عن العاطفية، عن قصر النظر، عن البحث عن المكاسب السريعة، عن معاداة الحداثة السياسية، قبل أن يكون حديثا عن عدم التوحد أو التشرذم أو عدم التخطيط، عن الترشح أو عدم الترشح لأي عملية انتخابية مستقبلية.

الحديث عن السلطوية كذلك هو ليس فقط حديثا عن الدولة، لكنه أيضا حديث عن المجتمع، شبكة علاقاته، مؤسساته، ثقافته تجاه السلطة، دور مؤسسات التعليم فيه، دور المؤسسات الدينية فيه، هو حديث عن القبلية المجتمعية والسياسية، حديث عن الفقر والجهل، عن تلك الهوة الرهيبة بين السياسات الكبرى (الدستور والانتخابات والحقوق والحريات)، والسياسات الصغرى (لقمة العيش، المياه النظيفة، الرعاية الصحية، الصرف الصحي...الخ).

الحديث عن السلطوية كذلك هو حديث عن الدين، سردياته، مؤسساته، مرجعيته، دور قياداته في غزل شبكة كهنوتية معقدة متعاقدة حصريا مع كل ما هو أبوي، كهنوتي، رجعي، ضد كل ما هو فردي إنساني، حداثي، تعددي!

وأخيرا، فالحديث عن السلطوية هو حديث عن الفرد، عن آماله وأحلامه وتنشئته السياسية، عن خياراته، وعن نفسه البشرية المعقدة، عن مشاعره بين الخوف والأمل، بين الرغبة في التفرد أو القبول بلعب دور كومبارس ضمن المجاميع، عن خياراته بين الحرية ذات الكلفة العالية، وبين التبعية الأكثر أمنا.

لا يعني هذا أننا يجب أن نغرق في التنظيرات، ولكن يعني أن الحديث الجاد عن السلطوية دون أي اعتبار «للعشم» من شلة الأصدقاء والأصحاب، دون أي خوف من خدش حياء دعاة التغيير، ودون التخوف كثيرا من ردات فعل السلطة والمجتمع والمؤسسات الدينية، هو وحده الكفيل بوضعنا على الطريق الصحيح للتغيير الدائم المستقر الذي هو أمر صعب ومعقد وطويل ولكنه بكل تأكيد ليس مستحيلا.

في مجموعة من المقالات المتصلة أو المنفصلة بحسب ظروف النشر ومساحته وتوقيتاته، ابدأ الحوار حول ومع السلطوية، فلننس الديمقراطية قليلا، ونتعامل مع الأمر الواقع لعل وعسى ينتج عن ذلك أي جدال فكري ومن ثم سياسي ينتهي بأفكار أكثر جدية عن التغيير وفرصه وتوقيتاته في مصر.

*د. أحمد عبدربه مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة

*الشروق المصرية ٢٠١٧/٥/٨ :

الصحافة العربية تعيش أزمة حرية مميتة

*داود الشريان

كشف تقرير منظمة «فريدم هاوس»، أن حرية الصحافة في العالم انحدرت إلى أدنى مستوى لها منذ ١٣ سنة، بسبب سعي العديد من الأنظمة الديموقراطية إلى تحجيم دورها حول العالم، وفرض قيود على حرية الصحافة، ومهاجمة الإعلام المستقل الذي ينتقد أداء السياسيين. وبين هذه الدول أمريكا التي لم تعد نموذجاً في حرية الإعلام، ما شجع دولاً أخرى، غربية، على فرض مزيد من القيود على حرية الصحافة.

الدراسة خلصت إلى أن ١٣ في المئة فقط من سكان العالم يتمتعون بـ «صحافة حرة»، وأن ٤٢ في المئة منهم لديهم صحافة محدودة الحرية و٤٥ في المئة يعيشون في دول تفتقر إلى حرية الصحافة. ولفت التقرير إلى أن روسيا أصبحت رائدة في عولمة الدعاية السياسية، فضلاً عن أن «العديد من الديموقراطيات الكبرى وبينها بريطانيا وفرنسا وألمانيا، أقرت أخيراً قوانين لمصلحة التنصت، تفتقر إلى آليات الإشراف الكافية ضد الانتهاكات». أما الدول التي احتلت المراتب الأولى في حرية الصحافة فهي النروج وبلجيكا وفنلندا وهولندا والسويد».

التقرير قدم صورة سيئة عن حال حرية الصحافة في المنطقة العربية، وأشار إلى أسباب ساهمت في لجمها في دولنا، أبرزها الضغوط التي تمارسها الحكومات على الصحافيين ووسائل الإعلام للانحيازات، فضلاً عن سيادة «التحزب والاستقطاب» في صحافة الشرق الأوسط. والدليل على الحد من حرية الصحافة العربية، تراجع الحرية في صحافة الكويت، التي كانت الأهم في المنطقة العربية، إلى درجة أن رسام الكاريكاتور الراحل ناجي العلي لجأ إليها، حين ضاقت به صحف أخرى عربية. وهي احتلت المركز الثالث بعد تونس ولبنان، واللافت أن الصحافة الكويتية استقبلت هذا التراجع بترحاب، راضية بمقارنة نفسها بدول أخرى خليجية، احتلت مراتب متأخرة جداً. المؤسف أن ٨٠ في المئة من البلاد العربية لا توجد فيها حرية صحافية، ومعظم وسائل الإعلام مملوك مباشرة للدولة، أو لرجال أعمال يوالونها، أو مملوكة لأحزاب المعارضة الرسمية، وهذا النوع من الإعلام لا يخدم سوى الدعاية السياسية الفجة التي تغيّب الحوار الرشيد في المجتمع، وتضعف صدقية الدولة.

الحكومات العربية باتت تدرك أن ملايين الدولارات التي تنفق على هذه الوسائل تساهم في تشويه صورتها. لكن الخوف من حرية الصحافة ما زال يسيطر على عقلية الجالسين على مقاعد سلطة الإعلام، وهو هم حان وقت لجمه.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٨ :

خطاب الفوز: فرض الأخلاقيات في الحياة العامة

في أول خطاب بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الفرنسية ألقاه في ساحة اللوفر أمام أنصاره ليل الأحد– الإثنين، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: «انتصرتم، انتصرت فرنسا وما فعلناه كان غير مسبوق وكل العالم قال لنا إنه مستحيل، لكنهم لا يعرفون فرنسا. شكراً لثقتكم».

أضاف: «ثقتكم تحتم علي ألا أخذلكم، وأن أكون على مستوى تطلعاتكم خلال السنوات الخمس المقبلة. أعرف أن هناك اختلافات لكني أحترمها. وأود أن أقدم كلمة لمن صوتوا لمارين لوبن أنهم عبروا عن غضب وضياع وعن قناعات في بعض الأحيان، لكني سأبذل قصارى جهدي مستقبلاً لئلا يكون لديهم مبرر للتصويت لمصلحة التطرف خلال السنوات الخمس المقبلة». وزاد: «أن المهمة الملقاة على عاتقنا ضخمة وتبدأ غداً. وهي تقضي بفرض الأخلاقية على الحياة العامة والدفاع عن حيويتنا الديموقراطية وتعزيز اقتصادنا وإنشاء غالبية حقيقية وقوية، أي غالبية تغيير. هذا ما تتطلع إليه البلاد وما تستحقه وهذا ما انتظره منكم في غضون ستة أسابيع لأني ما زلت في حاجة إليكم».

وقال: «لن نرضخ لشيء لن نرضخ للخوف ولا للانقسام ولن نرضخ للكذب ولا للسخرية». وأكد أنه يعرف ما هو مدين به لمؤيديه ورفاق دربه وأصدقائه والمقربين منه وأسرته، لكن «الأمور ليست سهلة دائماً». وتعهد بحماية الفرنسيين في وجه التهديدات وبأن يحارب لأجلهم الجمود وعدم الفاعلية. وأضاف: «في ساحة اللوفر ابتهاج واحتفال وطاقة الشعب الفرنسي. من هذا المكان ينطلق التاريخ في فرنسا. الثورة الفرنسية. الجرأة التي يمثلها هذا المكان». وتابع: «أوروبا والعالم ينظرون إلينا والجميع يريد منا أن ندافع عن روح الأنوار التي هُددت من كل مكان. نحن ندافع عن الحريات وسنحمي التطلعات ونحمل الآمال. لعالم أكثر يقينا وللتضامن. عدالة أكثر وبيئة أفضل».

وزاد: «سأعمل على إعطاء كل شخص مكانه في العمل وإعادة بناء أوروبا وإعادة استتباب الأمن لكل الفرنسيين والمهمة التي تنتظرنا جسيمة، لقد فزنا بحق يحتم علينا الجرأة، وسنواصل التحلي بهذه الجرأة، لأن أوروبا والعالم ينتظرون منا أن تكون فرنسا دوماً هي التي عرفوها». وأكد أنه سيخدم الفرنسيين بتواضع وقوة ومحبة، مشيراً إلى أن شعاره سيكون «الأخوة والمساواة والعدالة».

وقال أيضاً: «الشجاعة دوماً ستحملني لحمايتكم ضد التهديدات وسأناضل ضد الأكاذيب». وتابع: «أقول للجميع إن فرنسا ستكون في الصفوف الأولى لمكافحة الإرهاب على أرضها وفي إطار العمل الدولي، وسنخوض هذه الحرب مهما طالت دون إظهار أي ضعف». وأضاف: «سأدافع عن فرنسا وعن مصالحها الحيوية وصورتها ورسالتها، وسأدافع عن أوروبا والمصير المشترك الذي اختارته الشعوب في قارتنا، سنعمل على استعادة الروابط بين أوروبا وشعوبها، وأقول لقادة العالم إن فرنسا ستكون حاضرة ومتمسكة بالسلام وبتوازن القوى وبالتعاون الدولي وباحترام التعهدات في مجال التنمية ومكافحة الاحتباس الحراري».

كما وعد بالعمل على حماية الضعفاء وتوحيد الفرنسيين ومكافحة كل أشكال عدم المساواة والتمييز واتخاذ إجراءات صارمة على الصعيد الأمني، لافتاً إلى إدراكه حال الغضب والقلق التي عبر عنها كثير من المواطنين.

وتوجه ماكرون بالشكر لكل الفرنسيين الذين انتخبوه، وكذلك للرئيس فرنسوا هولاند لجهوده من أجل فرنسا طوال ولايته الرئاسية في السنوات الخمس الماضية. وقال ماكرون: «انتخاب الفرنسيين لي مسؤولية كبيرة»، مؤكداً أنه سيخدم كل مواطني فرنسا أياً تكن اختياراتهم في مراكز الاقتراع.

وتابع: «لم أستخدم الأشياء التي لعب بها البعض، والآن أخص بالذكر مارين لوبن، وأحترم الاختلاف، وقد رأيت الغضب والشكوك في وجه كثير من الفرنسيين. وأكد أنه سيواجه جميع أنواع العنصرية لضمان وحدة فرنسا التي أوضح أنها وريثة رسالة وتاريخ إنساني كبير يجب نقله إلى المستقبل. وختم: «نحن نفتح صفحة جديدة في التاريخ هذا اليوم، وسنواصل التعددية والديموقراطية التي ستكون هدفنا منذ اليوم الأول، وسأكد على احترام كل الثقافات».

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٩ :

عن خطر سياسات التخويف والعصف بحقوق الناس

*عمرو حمزاوي

ملخّص: تُعدّ تعبئة التجمعات السكانية في المناطق التي تستوطنها التنظيمات الإرهابية لدعم جهود الحكومات وأدواتها العسكرية والأمنية، ضرورة وجودية.

نستطيع في مصر وبلاد العرب كبح جماح داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية عبر ترشيد المواجهات الأمنية والحملات العسكرية التي تقودها الحكومات، بالدفع إلى الواجهة بأولوية الحفاظ على تماسك الدول الوطنية ومؤسساتها وتجاوز الاستبداد والطائفية والمذهبية وعوامل الفقر والجهل التي ترتب معا تنامي الإرهاب وتضع الحكومات دوما إما في خانات رد الفعل أو تفقدها القبول الشعبي والشرعية وتدخلها في أزمات ممتدة ومتراكمة ليس للمواجهات الأمنية ولا للحملات العسكرية أن تمنعها.

أمامنا مهمة كبرى تتمثل في تقديم نماذج ناجحة لمجتمعات مسالمة ومتقدمة ولدول وطنية عادلة وعصرية تجتذب مجددا ضمائر وعقول وقلوب المواطنات والمواطنين الذين أرهقهم الاستبداد، وجردتهم المظالم والطائفية والمذهبية وغياب حيادية مؤسسات وأجهزة الدولة من الأمل في مجتمعات متقدمة ومن الثقة في عدل الحكم، وألقت بهم انتهاكات الحقوق والحريات ومشاعر الخوف التي استوطنت بلادنا إلى أتون الولاءات الطائفية والمذهبية بل والهويات القبلية والعشائرية والوعود الزائفة بتقديم الحماية إزاء قهر وقمع وعنف وظلم الحكومات.

في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، استغلت إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش لحظة خوف شعبي واسع في المجتمع الأمريكي لتمرير العديد من القرارات والإجراءات الاستثنائية التي هددت حكم القانون وضمانات الحقوق والحريات، وعنت تعريض المواطن صاحب الأصول العربية أو الإسلامية وكذلك المجموعات المقيمة ذات الجذور العربية أو الإسلامية لمراقبة أمنية واستخباراتية غير عادلة. ولم يستعد حكم القانون في الولايات المتحدة الأمريكية بعضا من عافيته إلا بفعل مقاومة السلطة القضائية المستقلة للقرارات وللإجراءات الاستثنائية، ودور المجتمع المدني والإعلام الحر في توثيق وكشف جرائم التعذيب والانتهاكات وتوعية الرأي العام بخطورة ذبح الحقوق والحريات أثناء مواجهة الإرهاب.

وعلى الرغم من ذلك، لم تتخلص الولايات المتحدة إلى اليوم من قرارات وإجراءات استثنائية أسست لها فترة بوش ٢٠٠٠-٢٠٠٨، ولم يزل معتقل غوانتانامو يشهد على ذلك شأنه شأن انتهاكات أخرى للحقوق وللحريات في أفغانستان والعراق وغيرهما ليست القوة الكبرى ببعيدة عنها.

وحين تكررت هجمات إرهابية مشابهة لهجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في بعض البلدان الأوروبية كبريطانيا وإسبانيا، سعت بعض الحكومات (خاصة تلك ذات التوجه اليميني) إلى تمرير قرارات وإجراءات استثنائية مطابقة لقرارات وإجراءات بوش الابن، إن بالتوسع في المراقبة الشاملة للمواطنات وللمواطنين ذوي الأصول العربية والإسلامية وللمجموعات المقيمة، أو بتقليص الضمانات القانونية للحقوق وللحريات والتورط في ممارسات تعسفية كالتنصت وإبعاد بعض المقيمين عن أوروبا بإلغاء تراخيص الإقامة والعمل، أو بالتنسيق الأمني والاستخباراتي مع الأجهزة الأمريكية.

إلا أن البرلمانات والسلطات القضائية حالت في بريطانيا وإسبانيا وغيرهما من البلدان الأوروبية دون الانزلاق على منحدر بوش وذبح الحقوق والحريات أثناء مواجهة الإرهاب، وأوقفت الشق الأكبر من القرارات والإجراءات الاستثنائية ولم يمر إلا القليل الذي لم يزل يؤرق ضمائر السياسيين والقانونيين والنخب الفكرية المدافعة عن سيادة القانون والديمقراطية. واضطلعت المنظمات المدنية والإعلام الحر بدور جوهري في توعية الرأي العام بإمكانية مواجهة الإرهاب دون التضحية بالحقوق والحريات، وفى تثبيت فاعلية مواجهة الإرهاب بمزيج من الأدوات الأمنية ومن الأدوات التنموية والمجتمعية لمعالجة الحظوظ الاقتصادية والاجتماعية المحدودة لذوي الأصول العربية أو الإسلامية والسياسية ولدمجهم في الحياة العامة والفكرية.

ومع أن أوروبا لم تتخلص بالكامل من الإرهاب أو توقف انضمام مواطنين ومقيمين على أراضي بلدانها للتنظيمات الإرهابية التي تفرض خرائط الدماء في بلاد العرب، إلا أن خبراتها وكذلك بعض جوانب الخبرة الأمريكية بعد أن استعاد حكم القانون عافيته تدلل مجتمعة على فاعلية مواجهة الإرهاب دون قرارات أو إجراءات استثنائية.

وتدلل أيضا على ضرورة ترشيد مواجهة الإرهاب عن طريق نقاش عام موضوعي وتعددي، ومشاركة للمجتمع المدني وللإعلام الحر مع تمكين الأصوات المعارضة والناقدة من الوصول إلى الناس، وبالابتعاد عن استغلال لحظات الخوف والتضامن الشعبي للاندفاع بعيدا عن حكم القانون وضماناته أو لاختزال أدوات المواجهة في حلول عسكرية وأمنية فقط تظل ضرورية وغير كافية في آن واحد.

فالأدوات العسكرية والأمنية تستطيع أن تسقط سطوة الحركات والتنظيمات الإرهابية، إلا أنها لا تنجح بمفردها في القضاء الكامل عليها وليس لها أن تضمن عدم عودتها مجددا بأشكال أكثر وحشية ودموية.

وإذا كان توظيف الأدوات العسكرية والأمنية ضرورة لا تحتمل ترف التأجيل، إلا أن استمرارية «الفوائد» المرتبطة بتلك الأدوات على المدى القصير مرهون بالحلول المجتمعية والتنموية والسياسية الأشمل. وإذا بحثنا في بلاد العرب، سنتيقن من أن الإرهاب يهاجم الأقاليم محدودة الكثافة السكانية ومن أن التنظيمات الإرهابية تستوطن في مصر والعراق وسوريا واليمن وليبيا والجزائر إما في المناطق غير الآهلة بالسكان أو في تلك المأزومة حقوقيا وتنمويا ومجتمعيا إن بسبب استبداد طال أمده أو طائفية مقيتة أو مذهبية متطرفة على نحو يجعل منها بيئات حاضنة للإرهاب والعنف.

وسنتثبت أيضا من أن تعبئة التجمعات السكانية في مثل هذه البيئات وفي المناطق التي تستوطنها التنظيمات الإرهابية لدعم جهود الحكومات وأدواتها العسكرية والأمنية ضرورة وجودية، وأن سبيل ذلك الوحيد هو الامتناع عن العصف بحقوق الناس ورفع المظالم عنهم عبر التطبيق العادل للقانون.

*باحث رئيسي–برنامج كارنيغي للشرق الأوسط

*جريدة القدس العربي ٢٠١٧/٥/٩ :

التباسات مفهوم الدولة المدنية

* محمد سيد رصاص

درج العرب على اعتبار فرنسا مقياساً للتاريخ الغربي وسمّوا باريس «عاصمة النور». في دراسته الاقتصاد السياسي اعتبر كارل ماركس الاقتصاد الإنكليزي النموذج للتاريخ الرأسمالي العام. أخذ جان جاك روسو نظرية «العقد الاجتماعي» من كتاب الفيلسوف الإنكليزي جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤): «مقالتان في الحكم »TWO TREATISES OF GOVERNMENT. واعتمدت الليبرالية كمذهب سياسي عند جون ستيوارت ميل أُعلنت ولادته بكتاب «في الحرية» عام ١٨٥٩، على لوك أيضاً.

استنبط لوك مفهوم «المجتمع المدني» وقال إن «كل الذين يؤلفون جماعة واحدة ويعيشون في ظل قانون ثابت وقضاء عادل يلوذون بهما وبوسعهما بت الخصومات التي تنشأ بينهم ومعاقبة المجرم منهم، فإنما يعيشون معاً في مجتمع مدني» (الطبعة العربية، ترجمة ماجد فخري، ص١٨٨). ويفرق بين «المجتمع المدني» و «المجتمع الطبيعي»، ويعتبر أن تفويض أفراد المجتمع لفرد واحد في أمرهم هو «ملكية مطلقة، أو ديكتاتور فرد»، ولمجموعة محددة «أوليغارشية»، لافتاً إلى أن هذا المجتمع ما زال في «الطور الطبيعي» ولم ينتقل إلى «المجتمع المدني». ويرى أن المجتمعات المدنية تقوم على «عقد اجتماعي» يتعاقد أفراده على «حكومة مدنية» تنتخب من خلال سلطة تشريعية عليا تمثل أكثريتها الجماعة كلها من أجل سنّ القوانين واختيار موظفي الحكومة التنفيذية التي تخضع للسلطة التشريعية التي هي السلطة العليا بين السلطات الثلاث: التشريعية- التنفيذية- القضائية. وباختصار، يقول لوك إن السلطة يهبها الفرد للمجتمع، وهو ما يؤسس الدولة عبر «العقد الاجتماعي».

في رؤيته السياسية هذه استند لوك إلى نظرة فلسفية إلى الإنسان تراه متميزاً بـ «العقل» و «التسامح». أما عند توماس هوبز في كتابه «ليفياثان» (١٦٥١) فهناك نظرة بأن «الانسان ذئب في مجتمع يأكل فيه الجميع الجميع».

استند أنصار «الملكية المطلقة» في انكلترا وفرنسا لويس الرابع عشر إلى هوبز، فيما كان لوك في الضفة الأخرى. وخلال قرون لاحقة حصلت اتجاهات للجمع بين لوك وهوبز من حيث أن النظام الديموقراطي هو تنظيم للمصالح المتناقضة وللأهواء المتصارعة عبر وضع جدار قانوني يمنع أن «يأكل فيه الجميع الجميع» من خلال سلطة القانون وعبر احتكار سلطة الدولة المنتخبة لاستعمال العنف.

إذا تفحصنا مفهوم «المجتمع المدني» أو «الدولة المدنية» أو «الحكم المدني» نرى أن «المدنية» هنا تعني «فصل السلطات الثلاث» و «لا مطلقية السلطة». لكن «المدنية» ليست مقتصرة على ذلك عند الإنكليز، فبعد فصل كنيسة انكلترا عن كنيسة روما عام ١٥٣٤ وإنشاء «كنيسة انكلترا»، أو المذهب الأنغليكاني الذي يرأسه ملك انكلترا، نُزعت سلطة فئة الإكليروس على الفضاء العام، علماً أن ثلث ثروة

انكلترا كانت في يد الكنيسة. عبر هذا نشأت سلطة جديدة لـ «سواد الناس» بالتضاد مع السلطة التي كانت لرجال الكنيسة التابعة لروما أي الإكليروس.

في اللغة الانكليزية تعني كلمة laic المدني العلماني بالتوازي التضادي مع رجل الكنيسة الإكليركي. العلمانية في انكلترا، أي laicism، تعني نزع سلطة رجال الكنيسة عن الفضاء العام وتنصيب المدنيين مكانهم. من هنا تطابق «المدنية» و «العلمانية» في انكلترا، ومن تبعها، أي الولايات المتحدة وألمانيا. بخلاف علمانية فرنسا Secularism التي تمنع المتدينين من أن يؤسسوا اتجاهات سياسية على أساس منابع دينية وتمنعهم من فتح مدارس دينية ومن التمظهر بلباس أو مظاهر دينية.

في العالم العربي وبتأثير تجربة مصطفى كمال «أتاتورك» في تركيا، حصل تشوش كبير تجاه مفهوم «العلمانية»، ويظن معظم المشتغلين في الحقلين الثقافي والسياسي أن العلمانية هي التجربة الفرنسية، مع أن العلمانية الإنكليزية هي التي تسود في غالبية البلدان الغربية وفي التجارب الديموقراطية الكبرى، مثل الهند حيث يوجد حزب هندوسي أصولي يحكم منذ ٢٠١٤ في نيودلهي وله غالبية برلمانية لا تضم مسلماً واحداً (١٠ في المئة من السكان)، ولكن مع إقرار هذا الحزب بالدستور العلماني الهندي الذي يقول بـ «حياد الدولة تجاه الأديان والطوائف والعقائد السياسية».

في سورية طُرح في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ مفهوم «المجتمع المدني» من أجل تحقيق «الديموقراطية» وتجاوز وضع «حكم الحزب الواحد». اجتمع اليساريون، الماركسيون والعروبيون، والليبراليون، على ذلك. وانضم إليهم الإسلاميون عام ٢٠٠١ من خلال وثيقة «ميثاق الشرف الوطني» التي صدرت عن «جماعة الإخوان المسلمين في سورية». وفي آب (أغسطس) ٢٠٠٢ عقد في لندن مؤتمر ضم طيفاً واسعاً من تلك الاتجاهات الأربعة. واتفق الجميع على «الديموقراطية» وعلى «مدنية الدولة».

في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ أطلق «الإخوان المسلمون» وثيقة «المشروع الحضاري» بهدف إقامة التضاد بين «العلمانية» و «المدنية»، مع قبول بالثانية ورفض للأولى. استمر هذا عند الإسلاميين السوريين في مؤتمر الرياض للمعارضة السورية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥ وفي اللقاء التشاوري لقوى من المعارضة السورية في غازي عنتاب التركية في نيسان (إبريل) ٢٠١٧.

يتشارك أكثر اليساريين والإسلاميين السوريين في الجهل الثقافي المعرفي تجاه هذين المفهومين، ومن هنا يفهم توافق الطرفين على تلك الثنائية التقسيمية بين «العلمانية» و «المدنية»، مع شيء من الكيدية الأيديولوجية، من غير أن يدركوا أن هذين المفهومين في المهد الذي ولدت فيه العلمانية، أي انكلترا، يعنيان شيئاً واحداً، فيما في فرنسا التي يظن الطرفان السوريان المذكوران أنها التجربة العلمانية الوحيدة في تأثر بمثال أتاتورك في الضد والمع، يقوم هذا الفصل بين «العلمانية» و «المدنية».

*كاتب سوري

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٩ :

معنى جديد للتمسك بالمبادئ

*حسام عيتاني

لا يستطيع الفهد تغيير البقع على جلده. ولا يسع السياسيين اللبنانيين تبديل طبيعتهم. ففي الوقت الذي تتصاعد الضغوط الخارجية على «حزب الله» يسعى حليفه رئيس «التيار الوطني الحر» إلى فرض قانون انتخابي لضمان مصالحه على نحو يطيح كل مواقف الحزب من القانون المذكور منذ شهور.

يفسر هذا جزئياً الغضب الذي تبديه وسائل الإعلام التابعة للحزب حيال وزير الخارجية جبران باسيل صاحب الاقتراحات المتعاقبة لمشاريع قوانين ترمي كلها إلى تشكيل كتلة نيابية موالية للتيار تفوق حجمه التمثيلي، بل حجم المسيحيين مجتمعين، وتدمّر بالتالي اتفاق الطائف الذي غيّر صيغة الحكم مقابل إنهاء الحرب الأهلية.

بيد أن هذا جزء فحسب من صورة تزداد سواداً لأوضاع لبنان. قبل أيام قليلة أصيبت شرايين النقل في البلاد بشلل كامل بعدما قرر أصحاب الشاحنات قطع الطرق الرئيسة احتجاجاً على قرار وقف عمل المرامل والكسارات التي قضت على ما تبقى من بيئة وطبيعة في لبنان، لمدة شهر واحد. المفارقة أن التباس تحرك أصحاب الشاحنات وصعوبة معرفة الجهة التي تقف وراءه، أديا إلى وقوف قوى الأمن الداخلي متفرجة على اعتداء سائقي الشاحنات على المواطنين الذين طالبوا بفتح الطرقات لتسيير أمورهم. «القرار السياسي» لم يصدر لقوى الأمن بإزالة العوائق عن الطرقات، ذلك أن ولاءات السائقين غير جليّة. هناك من ربط تحركهم بآخر مشابه أمام وزارة الطاقة وثالث لموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية. وقيل إن التحركين الأخيرين دفعت حركة «أمل» إليهما رداً على قرار رئيس الجمهورية تعليق عمل مجلس النواب شهراً بعد استعصاء الوصول إلى قانون انتخابي يرضي أمراء الطوائف الكبرى.

على الرغم من صغر حجم هذه التحركات، إلا أنها تعطي فكرة كافية عن مستوى الشلل الذي يتفاقم في جسم الدولة اللبنانية ويجعل من العسير حتى فتح طريق أمام المواطنين خشية أن يكون قاطع الطريق مستنداً إلى «مرجعية» سياسية ذات سطوة. ناهيك عن مؤشرات إلى توسع الشلل من المجلس النيابي إلى الحكومة التي عُلّقت أعمالها هي الأخرى.

بكلمات ثانية، تكشف حجم الأوهام الذي بني حول انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية عن خواء كامل. فلا فرق يذكر، حتى الآن على الأقل، بين عهد عون وبين العامين ونصف العام من الفراغ الرئاسي وبين رئاسة ميشال سليمان السابقة: الأزمة الوطنية لا زالت تتعمق وتتسع. وتتصاعد معدلات الجرائم الناجمة عن استفحال البطالة وانسداد آفاق المستقبل أمام الشباب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. تصاريح رئيس الوزراء المتفائلة ولفتاته الشبابية، تضفي على المشهد المزيد من الحزن، بدلاً من أن تساهم في تحسين الأجواء.

لكن هذا لا يمنع أن تظل البقع في مكانها على جلد الفهد. وأن يسعى السياسيون إلى استغلال الوضع العام البائس في سياق حسابات أقرب إلى حسابات أصحاب الدكاكين الصغيرة: كيف ننتزع هذا المنصب من ذاك المنافس وكيف نراكم المزيد من الأموال من طريق الاعتداء على المال العام وهكذا دواليك، وذلك كله ضمن استعراضية تليق فعلاً بمحدثي النعمة وأثرياء الحرب.

يجري هذا في حين تتزايد المؤشرات الواردة عبر التقارير الدولية عن تدني مكانة لبنان حتى في المجالات التي كان يحتفظ فيها بحضور معقول. وبذلك، يقدّم السياسيون اللبنانيون وناخبوهم معنى جديداً للتمسك بالمبادئ، ولو أفضت إلى الكارثة.

*منبر الحرية ٢٠١٧/٥/٩ :

السعودية وإيران.. الآثار المدمرة لصراع الأضداد المذهبي

*ابراهيم العبادي

أحبط حديث ولي ولي العهد وزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان كل الامال والتمنيات التي راهنت على مساعي الوساطة الكويتية والجهود العمانية والهمسات العراقية لكسر جدران الخصومة المتصاعدة بين الرياض وطهران التي تنذر بنتائج كارثية في المنطقة العربية والاسلامية. فلأول مرة تتخلى السعودية عن خطابها المغلف بالحجج السياسية وصراع المصالح الجيوسياسية الى منطق العداوات المذهبية والصراع الايديولوجي، فقد اغلق الطامح للعرش السعودي ابواب الحوار والتفاوض بين السعودية وايران بل بين ايران وجاراتها الخليجية ومن دخل ضمن هذا المحور عربيا واسلاميا لاسباب عقائدية محضة بالقول: (ان ايران تعتقد بالمهدي المنتظر وانها تمهد لظهوره من خلال السعي للسيطرة على العالم الاسلامي والوصول الى قبلة المسلمين... وانه يجب نقل الحرب الى داخل ايران).

هذا الخطاب السعودي غير المسبوق بصراحته لخص دوافع الصراع المتأجج في منطقتنا الذي تشتعل حرائقه بضراوة التحريض العقائدي والمذهبي حتى بات يصعب التفكيك بين خطاب الحركات الارهابية المسلحة وخطاب الدول والقوى المنخرطة في هذا الصراع،التي تسوغ منطق الحرب والتفكير به من منطلقات عقائدية وفكرية ومذهبية.

واذا كان مفهوما دوافع حركات العنف المسلح ذات المنحى الايديولوجي خصوصا منظمات الارهاب التكفيري، فانه من غير المفهوم ان تبنى ستراتيجيات الحرب والسلام من منظورات عقائدية بحتة حتى ان السعودية في ذروة صراعها مع مصر الناصرية لم تزايد في خطابها ازاء اسرائيل اكثر من الخطاب الناصري واكتفت بتزعم محور الاعتدال العربي الذي لا يرى في اسرائيل نقيضا ايديولوجيا او عقائديا ولم تقبل السعودية بان تدرج في خطابها السياسي والاعلامي مفردات تدل على ان الحرب بين العرب والاسرائيليين هي حرب وجود، الان النبرة السعودية اختلفت بالكامل وصار الخطاب صريحا يشكك بنوايا ليس الايرانيين فحسب بل كل شيعة العالم ومن يعتقد بالمهدي المنتظر لمجرد الاعتقاد، بالزعم ان مواقفه تحركها هذه العقيدة وان اعتداله ورغبته بعلاقات سليمة مع السعودية صار ينظر اليهما بوصفهما نفاقا وتقية شيعية وان من لا يعادي ايران او يرفع الصوت في ذمها ونقدها والاختلاف معها فانه مصنف بالسير على نهجها والرضا او السكوت على سياساتها.

وواقع الحال يشير الى ان السعودية وايران حريصتان على ان تصطبغ علاقات العداء بينهما في هذه المرحلة بالصبغة العقائدية لتسبغ كل منهما المشروعية على مواقفها وسياساتها طالما تطلبت التعبئة الداخلية ذلك، لكن المشكلة ستكون في الثمن الذي سيدفعه المتماثلون مذهبيا مع كل طرف،اذ ان ساحات مصالح ونفوذ الجانبين ستكون حلبة تنافس وصراع دام وقاس،وسينظر كل طرف الى حلفاء واصدقاء الطرف الاخر على انهم هدف مشروع للستراتيجية المضادة.

وربما لن يكون العراق وسوريا واليمن ساحة صراع مفتوحة بين الجانبين بل ان شيعة السعودية والخليج وفي كل مكان سيكونون على محك اختبار خطير لاثبات اختلافهم سياسيا وستراتيجيا مع ايران رغم تماثلهم المذهبي معها واختلافهم السياسي مع انظمة اوطانهم،وفي ضوء ماهو معلن من سياسات فاننا سنشهد تدخلات خطيرة في العراق ولبنان وسيصل التنافس ذروته ماليا وتجاريا وعلميا واعلاميا وسيدفع الكثير من الشيعة مواطنين ومقيمين ورجال اعمال ورجال علم وثقافة ثمن هذا التنافس فيما ستخسر السعودية اصوات وثقل معتدلي الشيعة الذين سعوا الى ابقاء جسور الحوار والتفاهم مفتوحة معها وحافظوا على مسافة معقولة من طهران، لانهم سيجدون انفسهم في خندق استعداء واحد مع ايران، ان شيعة السعودية والخليج والعراق والشام والهند وباكستان وافغانستان وجنوب شرق اسيا واوربا وافريقيا سيكونون في دائرة الاستعداء والاستهداف وذلك ما سيدفع بالماكنة الدعائية لداعش والقاعدة وحركات الارهاب الاخرى لتوظيف ذلك والسخرية من السياسة السعودية التي تماثلت اخيرا مع خطاب هذه الحركات في اعلان الحرب على الشيعة في كل مكان.

*صحيفة (الصباح) البغدادية ٢٠١٧/٥/٩ :

دول مجلس التعاون الخليجي وإشكالية التحول من التعاون إلى الإتحاد

*د. سليم كاطع علي

تعد تجربة مجلس التعاون الخليجي التجربة العربية الوحيدة الناجحة على صعيد التعاون الإقليمي في المنطقة العربية، وهو نجاح كرسته قدرة هذا المجلس على الأستمرار من خلال تعزيز خطوات التقارب والتنسيق في المجالات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية بين دوله وجيرانه العرب والإقليميين.

إن تأسيس النظام الإقليمي الخليجي أرتبط منذ البداية بتطورات رئيسة أكسبته خصائص وسمات ساهمت في إضفاء طابع الشخصية المستقلة عليه كنظام إقليمي فرعي لعل أهمها:

١- قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ والتي دخلت في مواجهة سياسية مع دول الخليج تجلت أبرز مؤشراتها في إعلان قادة الثورة عن تمسكهم بالجزر الإماراتية الثلاثة التي أحتلتها إيران عام ١٩٧١، وبروز دعوات إحياء المطالب الإيرانية في البحرين والإصرار على تسمية الخليج بأسم (الخليج الفارسي)، فضلاً عن الإتجاه إلى تحريك بعض الجماعات الشيعية لتهديد أمن وأستقرار دول الخليج وفقاً لإدراك الدول الخليجية.

٢- تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية عقب توقيع إتفاقية السلام مع إسرائيل في ٢٦ آذار ١٩٧٩ مما أدى إلى انقسام العالم العربي وخلق فراغاً أمنياً تطلب أطاراً جديداً من التعاون بين دول الخليج العربي.

٣- بروز الأطماع الدولية في منطقة الخليج العربي لتصبح المنطقة أحد مراكز التنافس بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة، فضلاً عن تطورات الحرب العراقية . الإيرانية عام ١٩٨٠ وتداعياتها الإقليمية والخليجية تحديداً.

لقد ساهمت هذه التطورات في تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ آيار ١٩٨١ على أن يتحول في مرحلة لاحقة إلى كتلة سياسية وإقتصادية وإجتماعية موحدة، لذلك لم يكن غريباً أن تتوافق الدعوة التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في نهاية عام ٢٠١١ بالأنتقال من صيغة التعاون إلى صيغة التكامل والإتحاد مع الأعتبارات والعوامل السابقة، لا سيما وأن النظام الأساسي للمجلس أشار في مادته الرابعة إلى: (إن أهداف المجلس الرئيسة تتمثل في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها). ومع ذلك فأن ثمة دوافع سياسية وأمنية وإقتصادية لهذه الدعوة ترتبط بمجموعة عوامل فرضتها التطورات الإقليمية والدولية وهي:

١- الإدراك المتزايد بأن بقاء المجلس على ما هو عليه لم يعد ملائماً للمستقبل فقد تعثرت مسيرة المجلس الطويلة في أداء أهم وظائفه وهي الوظيفة التكاملية طوال الثلاثين عاماً الماضية في ضوء تراكم التحديات الإقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية وفي وجود ميل للمجلس وبعض أعضائه للأنخراط في قضايا فوق إقليمية خليجية على حساب قضايا تطوير المجلس.

٢- ثورات ما يسمى بالربيع العربي والتي خلقت واقعاً جيوستراتيجياً جديدا في المنطقة ألقى بتداعياته على دول المجلس وتطلب أستدعاء فكرة التكامل الخليجي (الإتحاد) مجدداً لمواجهة ذلك الواقع، كما أن طرح صيغة الإتحاد يوفر لدول المجلس فرصة لإحداث تغيير سياسي متدرج يستكمل ما بدأته بالفعل في هذا الشأن ويجنبها الإنزلاق للفوضى على نحو ما حدث في بلدان الربيع العربي الأخرى.

٣- الحاجة إلى صياغة منظور جديد للأمن الإقليمي بعد ثورات مايسمى بالربيع العربي إذ أصبحت مصادر التهديد الداخلية تفرض نفسها بما يعادل أو ربما يفوق مصادر التهديد الخارجية، إذ أحتلت الأخطار الأمنية الداخلية قمة أولويات دول المجلس منذ بدأ هذه الثورات وأخذت تبحث عن بدائل وضمانات أمنية جديدة تتعامل مع خطر الأحتجاجات الداخلية وذلك نتيجة شعور بالفراغ الأستراتجي إزاء التعامل مع هذا النوع من الأحتجاجات فعملت على أختبار الرأي العام في الداخل إزاء مشروعات لتحالفات أمنية من نوع جديد.

وفي هذا السياق طرحت مشروع ضم مملكتي الأردن والمغرب في صفقة عنوانها (الأمن مقابل الإقتصاد)، أي إسهام الأردن والمغرب في الأمن الداخلي بالخليج مقابل دعم المملكتين من قبل دول المجلس إقتصادياً لكن هذا المشروع تراجع لأسباب عديدة تعود في الأساس إلى أن الثقة فيما يتعلق بالعائد الأمني لضم المملكتين أهتزت بعدما بدأت التظاهرات تجوب شوارع الأردن والمغرب، ومن ثم ظلت المشكلة نفسها بالخوف من أن يودي طلب الأمن إلى استيراد عدم الأمن.

فضلاً عن ذلك فأن ظهور خلافات مع الولايات المتحدة من جانب بعض دول المجلس ولاسيما السعودية بسبب الموقف الأمريكي الداعم لثورات بعض الربيع العربي شكل دافعاً آخر لمراجعة الترتيبات الأمنية.

٤- إن دول الخليج وجدت نفسها لأول مرة من دون حماية من الخطر الداخلي فليس ثمة بنود في الإتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة تقرر دور القواعد العسكرية الأجنبية في حماية هذه الدول إزاء خطر إندلاع الأحتجاجات الداخلية وهذه الوضعية تترك دول المجلس عند حد القلق وتدفعها إلى مزيد من الإعتماد على الذات وإقامة شبكة تحالفات جديدة، لمواجهة التهديدات المحتملة.

٥- إن مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام ١٩٨١ وهو يسير على خطوات التكامل وصولا إلى الإندماج الإقتصادي إذ بدأ بالأتفاقية الإقتصادية الموحدة الأولى عام ١٩٨١ إلى منطقة التجارة الحرة ١٩٨٣ ثم إلى الأتفاقية الإقتصادية الثانية عام ٢٠٠١ ثم الإتحاد الجمركي عام ٢٠٠٣ والسوق المشتركة عام ٢٠٠٨ والإتحاد النقدي عام ٢٠١٠ فضلا عن المشروعات المشتركة ومشروعات ربط البنى التحتية كالربط الكهربائي ومشروع سكة حديد الخليج إلا أن هذه المسيرة واجهت تحديات ستراتيجية وهي تسعى إلى تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل بالإعتماد على مصادر مستدامة وهذه التحديات أرتبط أستمرارها بتعدد السيادات ومن ثم لن تتمكن صيغة التعاون القائمة من تجاوزها وتمثل في ضيق حجم السوق الناتج عن قلة عدد السكان كل دولة على حدة ما يترتب عليه من ناحية ضعف جدوى المشروعات الإقتصادية الصناعية والخدمية في دول المجلس.

٦- تعاني دول مجلس التعاون من مشكلة ديمغرافية خطيرة تتمثل في إن بعض مواطني هذه الدول أصبحوا يشكلون أقلية في بلدانهم إذ تمثل العمالة الوافدة ما لا يقل عن ٥٠٪ من إجمالي السكان في السعودية، و٧٠٪ في عمان، و٧٠٪ في البحرين والكويت، فيما تصل ٨٠٪ في بعض الدول مثل الإمارات، وقطر إلى ٩٠٪. وإذا لم تعالج هذه المشكلة فأن التركيبة السكانية سوف تتغير في بعض دول المجلس وهذا له محاذيره الأمنية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

مما تقدم نجد أن العوامل السابقة لا يمكنها الدفع بأتجاه الوصول إلى صيغة الإتحاد نظرا لوجود مجموعة من التحديات والظروف تحول دون تحقيق ذلك الهدف لعل أهمها:

١- التباين السياسي بين دول المجلس فرغم التماثل بين أنظمة الحكم الخليجية كونها ملكيات وراثية فأن هناك تباينات سياسية عديدة في مستوى الحريات المدنية والسياسية وحرية الرأي والتعبير ودور البرلمان في الحياة

السياسية فيها وهذه المسألة تطرح إشكاليات لأي كيان إتحادي مستقبلي، وهذا التعدد في دوائر الأنتماء يفرض قيودا على حرية الحركة لمجلس التعاون وكان من نتائجه إخفاق المجلس في بلورة مواقف خارجية موحدة أو منسقة تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية بل ووقوع خلافات وتباينات في وجهات النظر والمواقف بين بعض الدول والأعضاء بشأن قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية ومثل هذه الأوضاع ترجع إلى عدة أسباب أولها تغلب العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية داخل إطار المجلس كمنظمة، وعدم وجود قواعد محدد تلزم الدول الأعضاء بتنفيذ ما تم الإتفاق عليه في نطاق المجلس وثانيها سيطرة هاجس السيادة والخوف من بروز دور دول على حساب دول أخرى داخل المجلس، وثالثها أستمرار التأثير الواضح للعامل الخارجي على العلاقات الخليجية البينية وخاصة العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل حرص الأخيرة على التعامل مع دول المجلس بشكل فردي وغياب ستراتيجية خليجية موحدة في التعامل مع واشنطن ولاسيما في ظل تعدد الرؤى بشأن واقع ومستقبل الدور الأمريكي في مسألة أمن الخليج.

٢- التباين في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأوزان بين دول المجلس إذ تبلغ مساحة دول المجلس الخمس (بأستثناء السعودية) ٧١,٤٢٣ ألف كم٢ وهو ما يقل عن خمس مساحة السعودية وحدودها البالغة ٢,٢٤٠,٠٠٠ كم٢، كما يقترب عدد سكان السعودية من ٢٧ مليون نسمة مقارنة بإجمالي عدد سكان دول المجلس الخمس الأخرى البالغ ٦,١٥ مليون نسمة وهو ما يشير إلى وجود خلل كبير بين دول الإتحاد.

فضلاً عن الإختلاف من حيث مستويات الدخل بين دول المجلس ففي قطر يصل نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ١٠٧ ألاف دولار للفرد سنوياً، وتأتي في مرتبة متوسطة الكويت والإمارات بنصيب ٤٧ ألف دولار و٥٠ ألف دولار سنوياً على التوالي، ودول تأتي بمرتبة أقل مثل البحرين والسعودية وعمان بنصيب ٢٨ و٢٣ و٢٣ ألف دولار على التوالي كنصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١١.

٣- تباين الأولويات والأخطار فدول المجلس لا تمتلك جميعها نفس النظرة والرؤية للإحساس بالخطر فسلطنة عمان لا ترى إيران تهديدا أمنيا بالدرجة نفسها أو الكيفية التي تراها بها البحرين أو السعودية ولا بالصورة نفسها التي تراها الإمارات أو الكويت كما أن قطر تمتلك هي الأخرى رؤية مغايرة تجاه إيران.

وفي ضوء ما تقدم فأن الصيغة المطروحة التي يمكن الوصول إليها في المستقبل تتراوح بين عدة خيارات يأتي في مقدمتها بقاء المجلس بصيغته الحالية مع تغيير التسمية إلى الإتحاد والتوسع في عمل اللجان المتخصصة بين دوله، والخيار الثاني يتمثل بالتحول إلى الإتحاد ويمكن أن يأخذ مدة زمنية محددة لإكمال شروط التحقق أو تحقيق ما يمكن تسميته بأتحاد الراغبين، أي الدول التي ترغب في الدخول في الإتحاد مسبقاً، وثالث الخيارات يتمثل بالأخذ بالنظام الكونفدرالي على غرار تجربة الإتحاد الأوروبي وهو ما يحافظ على الخصوصية الوطنية لدول المجلس ويبدو هو الخيار الأقرب للتحقق بسبب حفاظه على سيادة كل دولة على أراضيها، هذا بلحاظ إن لم يحدث طارئ داخلي في أحدى تلك الدول مما سيغير تلك الأحتمالات بمشاهد أخرى.

*مركز المستقبل للدراسات ٢٠١٧/٥/٩ :

تركيا تطور علاقتها العسكرية مع روسيا

*بيتر كورزون

في ٢٤ إبريل/نيسان الماضي، أعلن وزير الدفاع التركي فكري إيشيك أن تركيا تجري مفاوضات مع روسيا لشراء منظومة الدفاع الجوي الروسية المتطورة «إس – ٤٠٠».

قال الوزير إيشيك إن المفاوضات وصلت الآن إلى «مرحلة نهائية»، ولكنه أضاف هذا لا يعني أن «الصفقة ستوقع صباح غد». وأشار خصوصاً إلى أن تركيا لن تستطيع بسهولة دمج صواريخ «إس – ٤٠٠» ضمن نظام الدفاع الجوي لحلف الأطلسي. غير أنه أشار أيضاً إلى أن دول حلف الأطلسي لم تقدم إلى تركيا «عرضاً مناسباً من الناحية المالية»، كما لم تعرض على تركيا نظاماً دفاعاً جوياً بديلاً.

وكانت الأنباء عن مفاوضات بين أنقرة وموسكو حول صفقة صواريخ «إس – ٤٠٠» قد ظهرت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، بعد سنة من قرار تركيا إلغاء عقد بقيمة ٣,٤ مليار دولار مع الصين لشراء نظام دفاع جوي.

وفي ٢٠١٥، أثار قرار الولايات المتحدة سحب منظومتها للدفاع الجوي «باتريوت» من منطقة الحدود مع سوريا غضب أنقرة، ودفع تركيا إلى السعي لإنهاء اعتمادها على الولايات المتحدة.

وعقب اجتماع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في موسكو في ١٠ مارس/آذار، أعلن أردوغان أن أحلافاً مثل الأطلسي أو حلفاء يتجاهلون مصالح تركيا ليس لهم حق في انتقاد ما تفعله تركيا من أجل حماية نفسها. وشدد أردوغان على أن أحداً ليس لديه حق الاعتراض على المفاوضات الجارية بين بلاده وروسيا لشراء منظمة الدفاع الجوي «إس – ٤٠٠»، وقال إن اجتماعه الأخير مع الرئيس بوتين أوجد بيئة مناسبة لتعزيز التعاون مع موسكو في كلا القطاعين الاقتصادي والعسكري.

وفي ١٤ مارس/آذار، قال رئيس شركة «روستك» الروسية المتخصصة في منتجات صناعية لكلا القطاعين المدني والعسكري سيرغي شيميزوف إن تركيا مستعدة لشراء منظومة «إس – ٤٠٠» بواسطة قرض تضمنه موسكو.

ويعتقد على نطاق واسع أن منظومة «إس – ٤٠٠» هي أفضل نظام دفاع جوي في العالم. وبمساعدة روسيا، ستكون تركيا قادرة على البدء في إنتاج هذه المنظومة داخل أراضيها، ما سيعزز قاعدتها الصناعية.

وفي الآونة الأخيرة، عزز البلدان تعاونهما العسكري. وفي العام الماضي، وقعت روسيا وتركيا إعلاناً حول شراكة غير مسبوقة في الصناعة الدفاعية. واتفق الطرفان أيضاً على إنشاء آلية عسكرية واستخباراتية مشتركة من أجل تنسيق أنشطتهما في الشرق الأوسط. وقد زار رئيس هيئة أركان القوات المسلحة التركية الجنرال خلوصي آكار روسيا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦.

وتسعى أنقرة أيضاً إلى عقد صفقات مع روسيا حول أنظمة إلكترونية، وتكنولوجيا صواريخ وذخائر عسكرية. وتبحث تركيا وروسيا إنشاء آلية مشتركة عسكرية، واستخباراتية، ودبلوماسية.

وفي يناير/كانون الثاني الماضي، ساندت طائرات حربية روسية قوات تركية في معركة ضد مقاتلي «داعش» الذين كانوا يسيطرون على مدينة الباب في محافظة حلب السورية. وشاركت طائرات حربية روسية وتركية في تلك العملية، التي كانت أول عملية جوية مشتركة بين روسيا وتركيا. وجرت العملية بموافقة الحكومة السورية.

ويأتي توسيع هذا التعاون العسكري بين تركيا وروسيا على خلفية تأزم في العلاقة بين تركيا وحلفائها الأطلسيين. وقد انتقد مسؤولون أتراك حلف الأطلسي على ما اعتبروه عدم استعداده للتعاون مع بلدهم. وعلى سبيل المثال، انتقد وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو حلف الأطلسي قائلاً إن الحلف لا يتعاون بشكل تام مع بلاده. واتهم الوزير حلف الأطلسي بالمراوغة في مسائل مثل تبادل التكنولوجيا والاستثمارات المشتركة. والرئيس أردوغان أيضاً قال إنه يشعر بخيبة أمل إزاء سياسات الولايات المتحدة تجاه بلده.

*محلل خبير في شؤون الحروب والنزاعات

*موقع ستراتيجيك كلتشر ٢٠١٧/٥/٩ :

الاجندة السياسية بين السعودية وإيران

*غالب حسن الشابندر

الجمهورية الإسلامية الإيرانية لها اجندتها السياسية في العالم العربي والإسلامي، خاصة في العراق ولبنان وسوريا والبحرين والسعودية وغزة، المملكة العربية السعودية بالمثل، اي تملك أجندتها في العراق ولبنان وسوريا والبحرين وإيران وغزة.... الاجندة ليست حكوماتٍ أو جيشا، بل احزاب وجمعيات وشخصيات ومنظمات، والاجندة السياسية لبلد ما اشبه باذرع تعمل في بلدها لصالح الدولة الموظِّفة بشكل من الاشكال، وفي سياق ظروف معقدة بطبيعة الحال.

العالم يعرف ان لكل من إيران والسعودية أجندتها في هذه البلدان وغيرها، بل هذا ما تصرح به ايران علنا، ولكن بلغة سياسية احترافية، فقد صرحت إيران اكثر من مرّة أن لها عمقها الستراتيجي في العراق ولبنان، وفي المقابل تسربت أخبار تفيد بان السعودية كثيرا ما اخبرت الرئيس السوري بشار الاسد من أن عائلة الحريري خط أحمر!

تنظير العلاقة بين الدولة (الاجنبية) واجندتها ما زالت بعيدة عن علم السياسة، فهي ليست مثل موضوعة (العلاقات الدولية)، حيث قد تكون موضوع شبه علم، ومن الصعب استقراء اشكالها واسبابها ومجرياتها، ولذلك تخضع للتقدير الشخصي وما نملك من معلومات، وبالتالي، هي في غاية الصعوبة بل وفي غاية الإشكالية.

المهتمون بالصراع الإيراني السعودي في الشرق الأوسط يتابعون بدقة وحرص نوعية العلاقة بين كل منهما من جهة وبين الاجندة المرتبطة، لسبب بسيط، ان هذا الصراع سواء كان بالأصالة او بالوكالة، وبالوكالة من طرف واحد أو من طرفين أخذ يقرر مصير الشرق الأوسط...

ماذا يقول هؤلاء المهتمون ؟

١ : ان الضابط الذي ينظم العلاقة بين إيران واجندتها يغلب فيها (العقيدي) على (السياسي) فيما العكس هو الحاصل في نوعية الضابط الذي ينظم العلاقة بين السعودية واجندتها، مما قد يترتب عليه أن الاجندة الايرانية محكومة بقيم المعتقد، وبالتالي، تتسم بالطاعة والولاء، فيما إن الاجندة السعودية محكومة بقيم السياسة، وبالتالي، قد لا تتصف بالولاء (الجبري) ؟ هكذا يتساءلون!

٢ : من خلال الرصد الميداني يقول هؤلاء المتابعون أن إيران تجهر بان لها اجندتها، وتعلن ذلك بشكل صارخ وصريح، فيما لا تجرؤ السعودية بذلك، وفيما تعلن عن ذلك تلجأ الى اللغة الدبلوماسية الهادئة، او الملمِّحة، بل أكثر من ذلك إن الجمهورية الاسلامية تصرح علنا بأنها تخطط مع اجندتها وتزودها بالسلاح والمال، والسعودية تعمل على ذلك ولكن بسرية أوشبه سرية، بهدوء احيانا يصل الى حد الكتمان البالغ، ولكن هؤلاء المهتمين إنما يطرحون هذه التصور بلغة نسبية بطبيعة الحال وليس مطلقة.

٣ : ومن خلال الرصد الميداني أيضا، يقول هؤلاء المهتمون إن إيران مغرمة بتشقيق اجندتها، اي تجزئتها، لا تريد أجندة موحّدة، تريد أجندة متشتتة، هذا على الاغلب، وقد وضحت هذه السياسة بشكل صارخ على سياسة إيران تجاه المعارضة العراقية، وربما البحرانية، وقبلا المعارضة الافغانية، ولم تتوفر دلائل على أن سياسة السعودية تجاه اجندتها تحمل مثل هذا الطابع، لماذا ؟ هناك اكثر من تفسير لهذه الحالة، منها : كي تحكم إيران قبضتها على هذا الاجندة، ومنها : كي تبقى هذه الاجندة بحاجة الى إيران، وهناك تبريرات اخرى لا مجال للتوغل فيها.

٤ : ومن خلال رصد ميداني ايضا، يقول هؤلاء أن إيران تتدخل تفصيليا بطريقة تفكير وعمل وتوجه ومجريات اجندتها، فيما السعودية كما يقول هؤلاء تترك التفاصيل لاجندتها، تساهم في طرح افكار عامة، توجيهات عامة، أما التفاصيل فالاجندة هي المسؤولة عن ذلك، ولا تتدخل إلا عندما ترى ان مصلحتها القومية تتطلب ذلك، ويحذر هؤلاء المهتمون من أخذ هذه النقطة على وجه الاطلاق، فلا إطلاق في السياسة، ولكنها حالة لها مصاديقها الكثيرة، ربما السعودية تمارس ذات السياسة ولكن المصاديق التي تؤشر على ذلك غير متوفرة كما هي متوفرة في خصوص علاقة إيران باجندتها، هكذا يقول هؤلاء المهتمون. يستدرك بعض هؤلاء المهتمين بهذا الشان ليؤكدوا أن ما يطرحوه من تصورات هنا ليست مطلقة كما أسلفت، ففي الوقت الذي عملت به إيران على تشقيق أو تكثير الاحزاب الاسلامية في العراق من داخل الاحزاب الاسلامية الكبرى نجدها عملت بقوة على إخضاع حركة أمل لتوجهات حزب الله الذي أعلن بكل وضوح انه يخطط مع إيران ستراتيجيا، وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية تدعم الاخوان المسلمين كأحدى أجندتها المهمة في الشرق الاوسط نجدها اليوم تعمل على زحزحتها بعيدا واستبدالها باجندة اخرى، وربما تعمل بالسر على تشقيقها!

*صحيفة (المدى) البغدادية ٢٠١٧/٥/٩ :

الديمقراطية والفصل بين السلطات

*عبدالمنعم سعيد

إذا كان باراك أوباما الرئيس الأمريكي الأسبق قد قال إن الديمقراطية هي عملية مستمرة أو Work in progress، وذكر الرئيس عبدالفتاح السيسي أن كمال الديمقراطية في مصر ربما يحتاج ٢٥ عاما، فإن ذلك لا يعود فقط إلى أن الكمال لله وحده، ولكن لأن الديمقراطية كنظام سياسي مثله مثل كل الأنشطة الإنسانية لا يقدر لها الكمال أبدا، وكلما ساد الظن بالاقتراب من هذه الحالة فإن عقبات ونواقص كثيرة سرعان ما تظهر.

انظر لما يجري حاليا في العالم الغربي كله من نقاش حاد حول ما يعتري الفكرة الديمقراطية حاليا من نواقص نتيجة «الشعبوية»، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، على «التروي» و«التدبر» و«العقلانية» و«الرشد» اللازمة للعملية الديمقراطية.

ولدينا هنا في مصر فإنه على الرغم من عدم تعرض «الفكرة الديمقراطية» ذاتها لنقاش جاد، أو تعليقات رشيدة، فإن السلطات والمؤسسات الديمقراطية في الدولة تتعرض لكل أشكال النقد «الطائر» الذي لا يستند إلى ركائز الديمقراطية، وحتى عندما يتم استخدام الدستور المصري فإن ذلك يحدث بقدر كبير من ليّ النصوص والمواد المذكورة فيه. وبالطبع فإن السلطة التنفيذية تتعرض لنقد لاذع وحاد ويومي لأن الأحوال المصرية– الاقتصادية خاصة– ليست على ما يرام، ولكن السلطة القضائية هي الأخرى تتعرض لنقد كبير، سواء إذا حكمت بعيدا عن السلطة السياسية، أو قريبة منها، فهي في كل الأحوال متهمة بالتسييس، رغم أن الجميع سوف يحرصون على الحديث عن قضاء مصر العادل والشامخ.

المعركة السياسية الأخيرة حول قانون السلطة القضائية بين المؤسسات القضائية المختلفة ومجلس النواب، ومن قبلها التعليقات التي جرت حول حكم المحكمة الإدارية على الدعوى الخاصة بجزيرتي تيران وصنافير" أثيرت فيهما المدى الواجب للفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية، وما يعطيه الدستور لكل سلطة من سلطات.

والحقيقة أن مثل هذه الحالات ليست جديدة على النظم الديموقراطية، فهناك دائما ما يثير من زوابع حول ممارسة كل سلطة لما يخصها من اختصاصات حددها الدستور، خاصة عندما تقوم سلطة في استخدام سلطات أعطيت لها إما لاستخدامها في ظروف استثنائية أو في حالات خاصة. وعلى سبيل المثال، فإن استخدام الرئيس أوباما، والآن الرئيس ترامب، المفرط للأوامر التنفيذية Executive Orders التي تعد من قبيل القوانين، هي في جوهرها محاولة لتجاوز الكونجرس الذي عليه أن يشرع ويصدر القوانين، فلا يمكن إحباطها إلا بأغلبية الثلثين وهو ما يستحيل بحكم توزيع المقاعد في المجلس النيابي بين الأغلبية والأقلية. الأمر ذاته ثار حول تعيين قضاة في المحكمة الدستورية العليا والتي هي وفقا للدستور الأمريكي من الاختصاصات المطلقة للرئيس في التعيين والتي لابد وأن يصدق عليها الكونجرس وجرى ذلك عندما حدث إحباط الكونجرس لتعيين أوباما لأحد القضاة، ثم عندما صدق على تعيين ترامب لآخر.

الأمر لدينا بالطبع يختلف، فالكلمات لدينا حارة وحادة، والتهديدات دائما مبطنة باستخدام أدوات سياسية للتعامل مع قضايا قانونية ودستورية، وهناك الكثير من الشكوك الناجمة عن تجربة تاريخية مشبعة بالنزعات الديكتاتورية. مثل هذه النزعات تسمم «العملية الديمقراطية» كلها وتضع العقبات أمام تطورها ونموها ونضجها. وللأسف فإن ماضينا المعاصر، بما فيه ما سمي بالحقبة الليبرالية الديمقراطية، لم يكن فيه إلا التلاعب بالدساتير والنظم والمؤسسات، وما نسمعه أحيانا من أمثله مثالية كانت في أفضل الأحوال هي الاستثناء وليس القاعدة. ومع ذلك فإن النظرة القريبة لما لدينا من دستور ومؤسسات يمكنه أن يعطينا جرعة من التفاؤل الذي يمكن البناء عليها، وبالطبع إذا ما أهملناها وسرنا على ما نسير فيه فإن الهدم دائما أكثر سهولة. فنحن لدينا دستور ربما كان الأفضل بين كافة الدساتير المصرية المعاصرة، ومؤسسات على دراية ومعرفة، وأحيانا مع قدر من التوسع المشروع في الفهم، بالسلطات المخولة لها، قبل وهذا وذاك هناك إدراك لوجود «الإرادة الشعبية» التي أظهرت قدراتها

السياسية خلال ثورتين وما بينهما. مثل هذا يمثل سقفا يعرف الجميع في اللعبة السياسية في مصر أنه لا يمكن تجاوزه.

كل ذلك على أهميته لا يكفي، فإدارة العملية الديمقراطية هي التي تعطيها التقاليد، كما تمنحها السوابق، وتمدها بالمدد اللازم من العقلانية والكفاءة. بعض مما نعاني منه راجع إلى طبيعة النظام السياسي الذي توافقت عليه لجنة الخمسين عندما اختارت النظام المختلط بين الرئاسي والبرلماني، وهو ما اعترضنا عليه في حينه مع التحبيذ للنظام الرئاسي، بما يسببه من تناقضات في تحديد عملية الفصل بين السلطات المختلفة. ولكن هذه قضية أخرى ليس الوقت وقتها ولا الزمان زمانها، والتعامل مع الدستور الحالي يطالب السلطات الثلاث بقدر من التواضع والحرص على التجربة كلها بالتنمية والنضج الذي لا يأتي إلا من خلال الممارسة. ولحسن الحظ أن الأغلبية من أعضاء المؤسسة القضائية المصرية تكلمت وتصرفت بما يليق بها وتاريخها العريق إبان النزاع الذي جرى مع البرلمان فيما يخص قانون السلطة القضائية. ولعل النزاع، ونتيجته، أعطت السلطة التشريعية بعضا من الزخم الذي يعوضها عن بعض النواقص التي تعاني منها وأهمها أنه تم انتخابها من ٢٨٪ فقط من المصريين الذين لهم حق الانتخاب.

وفي استطلاع أخير أجراه المركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة» فإنه وجد أن نسبة المصريين الذين يوافقون على أداء مجلس النواب في إبريل ٢٠١٧ بلغت ٣٠٪، أما غير الموافقين، فنسبتهم ٣٧٪، والبقية ٣٣٪ لا تستطيع الحكم على أداء المجلس. مثل هذه النتيجة رغم أنها لا تمثل الأغلبية، وأن الموافقين أقل من الرافضين، فإنها شهادة بأن المجلس رغم ظروف ميلاده، ورغم السمعة السلبية التي تبثها وسائل الإعلام عنه، فإن نشاطه فيما يخص القوانين المختلفة، ودفاعه عن سلطاته الدستورية كما يتصورها، بات يقترب من نسبة لا بأس بها بين المواطنين وأن الأغلبية ٦٣٪ إما أنها لا توجد لديها مشاعر سلبية تجاه المجلس أو أنها توافق عليه. الاقتراب أكثر من نتائج الاستطلاع ربما تعطينا صورة أفضل للتعقيد الجاري في الحياة السياسية والديمقراطية- نعم الديمقراطية- المصرية. فقد وجد استطلاع الرأي العام أن نسبة الموافقين على أداء مجلس النواب بلغت ١٩٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى مقابل نسبة موافقة بلغت ٤٠٪ بين الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط.

المعنى هنا أن الأكثر تعليما، وعلى سبيل الاستدلال الأكثر دخلا وحضرا، لديه حالة إحباط شديد في أداء المجلس، وربما باقي السلطات الأخرى أيضا، بينما الأقل تعليما، والأرجح الأقل دخلا ومن سكان الريف، هو الذي لديه تقدير أعلى لأداء المجلس. المعنى السياسي لهذه الأرقام هي أن السخط على المجلس يجري كلما جرى الارتفاع في السلم الاجتماعي، بينما الرضا يتزايد مع الاقتراب من القاعدة الشعبية التي ربما ترى جهد المجلس يعود لممثلهم في البرلمان أو أن النقاشات والخلافات الجارية فيه تعكس نوعا من السعي، بغض النظر عن النتيجة، من أجل حل مشكلات الجماهير.

السلطة التنفيذية هي بالطبع التي نتحدث عنها نجاحا وإخفاقا طوال الوقت، ولعلها تشارك السلطتين الأخريين، مشكلة التعامل مع الرأي العام بصفة عامة، وربما الأهم الصيانة الدورية- أي في كل مناسبة- للفكرة الديمقراطية وتبعاتها من الفصل بين السلطات، والممارسة الحكيمة للسلطات الدستورية. وبالطبع فإن السلطات الثلاث ليس وحدها التي تنضج العملية الديمقراطية، فهناك الإعلام والمجتمع المدني، والتي هي الأخرى تملك مفاتيح بناء الديمقراطية في مصر وحمايتها أيضا.

*المركز الاقليمي للدراسات الستراتيجية ١٠/٥/٢٠١٧ :

حول بلقنة الشرق الأوسط؟

أثرت ستراتيجية إسرائيل على جدول أعمال المحافظين الجدد في واشنطن، والذي وجد تأييدًا في إدارة الرئيس الأسبق، جورج بوش، ومن وقتها بدأت حملة زعزعة الاستقرار التي قامت بها الولايات المتحدة في العراق، والتي ظهرت نتائجها واضحة جدًّا اليوم.

تبذل إسرائيل والرؤساء الجدد حملة لمحاولة "بلقنة" الشرق الأوسط، ولكنها تعرقلت في إيران وسوريا ولبنان، حيث استخدمت جهات فعالة أخرى، مثل تنظيم داعش، لتخلق الفوضى، وهم يستمرون لدفع المزيد من عدم الاستقرار واستهداف سوريا، والذي سيكون له عواقب كارثية.

واليوم رؤية إسرائيل للمنطقة تتقاسمها جهات فاعلة رئيسية أخرى، بما فيها المملكة العربية السعودية ودول الخليج وتركيا، والساحة الحالية لزعزعة الاستقرار، هي سوريا، والتي إن نجحت، فإن عملية البلقنة ستتحرك دون شك، وتتكثف ضد لبنان وإيران.

على الرغم من أن المعلقين يميلون إلى التركيز على "الوحوش الشريرة" الذين يقودون الدول المستهدفة للتدمير، إلا أنه قبل تفكك معظمهم كانت أيضًا واحات العلمانية في منطقة تسيطر عليها الأيديولوجيات الطائفية في العصور الوسطى، سواء الوهابية في المملكة العربية السعودية أو اليهودية الأرثوذكسية في إسرائيل.

وهو ما حدث في العراق من قبل الرئيس صدام حسين، وفي ليبيا من قبل معمر القذافي، فكل منهما مارس الطائفية والديكتاتورية بشكل مختلف ضد المعارضة التي هددتهما، ولكنهما ركزا بشكل كبير على التعليم ومحو الأمية ورفاهية شعبهم، ولكن هذه الإنجازات لم تحظَ بتقدير قطاعات كبيرة من السكان، حتى بعد تدمير بلادهما من قبل التدخل الخارجي.

لم تكن هذه الإنجازات مرتبطة بكون الأنظمة تابعة أو أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان حكام هذه الدول، التي تضم مجموعات طائفية متباينة، مهتمين بالحفاظ على الاستقرار الداخلي من خلال نهج الجزرة والعصا، كما قاموا بتحالفات قوية مع أنظمة مماثلة" للحد من التحركات التي تقوم بها إسرائيل والولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة، ولكن كان البلقان وسيلة قوية لعزلهم وإضعافهم، وبالتالي يمكن توسيع العملية لتشمل دولًا أخرى مرتجعة.

هذا لا يعفي انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأنظمة الديكتاتورية، ولكن التركيز هنا على قضية أكثر أهمية، فما شهدناه على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية هو جزء من عملية مطولة، غالبًا ما توصف في الغرب بأنها "حرب على الإرهاب"، تهدف إلى "تحرير" أو "إضفاء الطابع الديمقراطي" على دول الشرق الأوسط، وإذا كان هذا هو الوضع، فإن المملكة العربية السعودية كانت أول دولة تستهدف "التدخل". وبدلًا من ذلك، فإن "الحرب على الإرهاب" هي جزء من الجهود الرامية إلى التفكك العنيف للدول التي ترفض الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة، من أجل الحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة على موارد المنطقة في عصر تناقص إمكانية الحصول على النفط الرخيص.الوكلاء الذين يحاولون إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد لم يكونوا مجرد ناشطين من المجتمع المدني أو في مجال الديمقراطية، حيث إن عددهم صغير جدًّا وأضعف من تهديد النظام.

واستغل التحالف بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وتركيا وإسرائيل التحديات الأولية التي تواجه النظام السوري، ومن هنا كانت بداية التدخل في سوريا، ولم يفعلوا ذلك لمساعدة نشطاء الديمقراطية، بل للمضي قدمًا في جداول أعمالهم المشتركة إلى حد كبير، واستخدموا جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش" من أجل النهوض بمصالحهم التي تعتمد على تفكيك الدولة السورية.

تريد السعودية وحلفاؤها إضعاف إيران، أما تركيا فتريد التخلص من الجماعات الكردية المنشقة في سوريا وأماكن أخرى، وإسرائيل ترغب في تعزيز قوى الطائفية في الشرق الأوسط" لتقويض القومية العربية، وبالتالي ضمان هيمنتها الإقليمية" لتبقى بلا منافس.ويريد وكلاء الاستقرار إعادة بناء سوريا وتقويتها، ومن الناحية العملية فإن سياستهم ستحقق توازنًا إقليميًّا للقوى، على غرار المواجهة بين الولايات المتحدة وروسيا في الحرب الباردة، وهي ليست سياسة مثالية، ولكنها أفضل بكثير من السياسة البديلة التي يتبعها وكلاء الفوضى. نحن نعرف عواقب هذه السياسة: دموية طائفية واسعة النطاق، نزوح داخلي ضخم للسكان، وخلق موجات من اللاجئين الذين يتجهون نحو الاستقرار النسبي لأوروبا، الاستيلاء على الترسانات العسكرية وتشتيتها، مما يحفز المزيد من القتال، وإلهام المزيد والأيديولوجيات المتشددة والرجعية مثل داعش.

إذا سقطت سوريا، فإنها لن تصبح سويسرا، وإذا سقطت، فلن تكون نهاية "الحرب على الإرهاب"، بعد ذلك سيتحرك هؤلاء لنشر الفوضى إلى لبنان وإيران، ونشر المزيد من الموت والدمار.

*Globalresearch ١٠/٥/٢٠١٧ :

ماكرون وسؤال البديل العربي

*منار الرشواني

من باب السخرية في أكثر الحالات، وبمنتهى الجدية في قليل منها، إنما دائماً تعبير عن أسى، فاضت وسائل التواصل الاجتماعي بالتعليقات العربية التي تقارن الرئيس الفرنسي المنتخب إيمانويل ماكرون بحال أغلب الشباب العربي، والذي ما يزال جزء كبير منه في سن الرئيس القادم يبحث حتى عن فرصة عمل تليق بإمكاناته وتحصيله العلمي، ناهيك عن صون كرامته.

لكن فوز ماكرون يستحضر سؤالاً باعثاً على أسى أكبر، لا يتوانى في طرحه حتى بعض مدعي الديمقراطية والرغبة في الإصلاح، وهو سؤال البديل من الزعيم الأوحد الخالد وسلالته، وصولاً إلى كل النخبة الحاكمة، في حال المضي في الإصلاح والتغيير.

إذ إلى ما قبل أشهر، ولربما أسابيع قليلة، لم يكن الشاب المغمور إيمانويل ماكرون ضمن الإجابة عن السؤال – الصادق وليس العبثي والمناكف– بشأن من سيكون خليفة الرئيس الفرنسي الحالي فرانسوا أولاند. وكونه ليس بديلاً جاهزاً معروفاً، هو ما أدى، بداية، إلى فوزه برئاسة واحدة من كبرى دول العالم على الصعد كافة. ولم يكن هذا الفوز، تالياً، إساءة للديمقراطية الفرنسية ولا مصدر قلق على الدولة، وإنما العكس.

وبداهة، فإنه لا يمكن الجمع بين سؤال البديل الذي يسعى إلى إجابة مسبقة جاهزة (بالاسم، والطول، وزمرة الدم... إلخ)، وبين المطالبة –ولو زيفاً– بالديمقراطية عموماً. ذلك أن الديمقراطية، بكل عملياتها ومؤسساتها الرسمية والأهلية هي من يصنع ويقدم البدلاء (الديمقراطيين الوطنيين، وليس المستبدين الفاسدين) الذين قد يكونون مفاجئين" سلبياً أو إيجابياً. ولو "أخطأ" الشعب في اختياره، فإنه يستطيع أن يصحح خطأه بعد أربع أو خمس سنوات على أبعد مدى، عبر الانتخابات التالية" فالديمقراطية هي أيضاً نقيض مفهوم الزعيم الخالد، الباقي إلى الأبد. بل ويمكن للشعب تصحيح المسار مباشرة من قبل مؤسساته الأهلية التي تمارس الرقابة والضغط والتعبئة لتصويب أي انحراف.

هكذا يكون سؤال بديل المستبدين الفاسدين، في أفضل الأحوال، تعبيراً عن إيمان راسخ بالقائد الفرد مطلق السلطة، وبالتالي الخالد فالمستبد الفاسد. أما حين يُطرح بشأن من لم يُخلّص فقيراً من فقره إلا بقتله، ومن لم يحرر شبراً من أرض محتلة بل وهب وباع أرضاً جديدة لغرباء جدد، فيكون مفهوماً أن السائلين هنا يريدون فقط ستر موقفهم المؤمن بالاستبداد والفساد والتخلف. خير مثال على ذلك السؤال عن بديل بشار الأسد. لأنه بمعايير مؤهلات "السيد الرئيس" وإنجازاته سيكون هناك عدد قد يستعصي على الحصر من البدلاء" إذ كل المطلوب هو الجلوس في قصر الشعب، حيث يتم من هناك إصدار الأوامر بقتل الشعب بدم بارد وتهجيره، كما تقطيع سورية بين من يود المشاركة في المذبحة، وفي المذبحة فقط.

سؤال البديل لا يوجه للمطالبين بالحرية والكرامة" فهؤلاء بديلهم معروف تماماً، ولذلك هو لا يُحدد باسم معروف سلفاً. سؤال البديل يوجه لمن يدّعون إيمانهم بالديمقراطية والتحرير والتنمية، لكنهم يخونون كل من يحتج مجرد احتجاج على مستبدين فاسدين لم ينجزوا شيئاً خارج الشعارات، ثم أجهزوا على كل أركان الدولة" شعباً وأرضاً وسيادة!

*صحيفة (الغد) الاردنية ٢٠١٧/٥/١٣ :

إنها مرحلة نشوب حروب... الحلول

*عادل مالك

يستمر الرئيس دونالد ترامب في تقديم استعراضاته على مسرح البيت الأبيض، إضافة إلى المحطات الأخرى التي يتوقف فيها، وهو يوفر للمعلقين من كل الأنواع مادة خصبة.

وهو يعتمد على عامل المباغتة فلا يعرف المتابع لتحركاته متى يمكن أن يطلع عليك بقرار مفاجئ يثير الضجة في أكثر من مجال وعلى غير صعيد. وآخر مفاجأته – قبل أيام حتى كتابة هذه السطور – إقدامه على إقالة مدير مكتب التحقيقات الفيديرالي F.B.I، جيمس كومي.

ولم تعرف الأسباب والدوافع لهذا القرار الذي أثار ضجة كبيرة في شتى الأوساط الأمريكية، وقد سعى إلى تهدئه خواطر المحتجين على هذا القرار من طريق قوله: إن بديل المُقال سيكون شخصية جيدة وجديرة بهذا الموقع. وكل ما عرف من أسباب الإقالة أنها تعود إلى ما ذكر عن علاقة المدير المُقال بالتحقيق في اتصالات سرية أجريت مع بعض المسؤولين الروس، بخاصة أن معلومات أشارت إلى حدوث عمليات تدخل روسية خلال الحملة الانتخابية التي كان يخوضها ترامب قبل فوزه بالرئاسة.

وفي أحد مظاهر الزهد بالمال، اختار الرئيس الأمريكي الرقم ٤٥ أن يتقاضى دولاراً واحداً في الشهر، بدل الراتب المخصص له (نحو ثلاثمئة إلى أربعمئة ألف دولار سنوياً).

ولهذه اللامبالاة بالجانب المالي ما يبررها، حيث إن الرجل يأتي من خلفية رجال الأعمال الناجحين، بخاصة أنه أحد أقطاب هذا «البيزنس» الذي جنى منه الكثير من الأموال، فيما هذا الوسط يحفل بالكثير من الإبهار والأضواء والنجاحات، وقد يصاب بعض المنخرطين فيه في هذا العالم بنوع من الغرور. من هنا، شكل انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية على اختلاف توجهات «الشعوب الأمريكية»، مفاجأة صادمة حتى لبعض أعضاء حزبه الجمهوري، والذي تظاهر بعضهم احتجاجاً على فوزه. وربما وصل عامل المفاجأة إلى ترامب نفسه!

هناك تقليد قديم العهد على الصعيد الإعلامي الأمريكي وهو إجراء عملية تقويم لحكم الرئيس خلال المئة يوم الأولى من ممارسته الحكم. ولوحظ أن غالبية الآراء التي نشرت بهذه المناسبة كانت «سلبية» بوجه الإجمال وتضمنت الكثير من الانتقادات.

ومن الأسئلة التي تمّ تداولها: هل دونالد ترامب رجل الأعمال الناجح يدير الولايات المتحدة على طريقة إدارة رجال الأعمال مشاريعهم؟

ويخوض الرئيس ترامب المعارك الشرسة مع الصحف والمجلات الأمريكية، فضلاً عن محطات التلفزة. وبلغت هذه الأزمة مقاطعة ترامب الحفل السنوي الذي يقيمه الصحافيون المعتمدون لدى البيت الأبيض لتغطية نشاطاته، ومثل هذا الأمر يحدث للمرة الأولى.

وخلال مقابلة متلفزة معه وكان الحديث عن محاربة مقاتلي «داعش»، قال كلاماً عالي النبرة عن محاربة «داعش»، لكنه أخطأ في تسمية بعض المناطق ما بين العراق وسورية، ما اضطر المذيعة إلى تصحيح الخطأ.

وأمر آخر يدخل في إطار الشكل. ففي مناسبة رسمية وصل إليها وكانت المراسم البروتوكولية تقضي بأن يضع الرئيس يده على صدره إلى جهة اليسار (حيث القلب)، فوضعها إلى جهة اليمين، الأمر الذي اضطر حفيدته الواقفة إلى جانبه للتنبيه واستدرك الخطأ.

وقياساً على ما حصل وما بدأ يتخطى مرحلة المئة يوم في الحكم سيكون الرئيس الأمريكي الخامس والأربعون الشغل الشاغل للأمريكيين بخاصة أن أجهزة الإعلام في معظمها تناصبه العداءَ، وهي لن توفر وسيلة في النيل منه ومن صورته.

وفي الانتقال إلى الجانب السياسي الأكثر جدية يمكن التركيز على أكثر من جانب. على صعيد الحرب في سورية، سجل ترامب موقفاً مختلفاً عن سلفه باراك أوباما فكان القصف الصاروخي المعروف على مطار الشعيرات، وكانت الرسالة سياسية أكثر منها عسكرية.

وهنا تمكن الإشارة إلى الزيارة التي قام بها سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسية إلى واشنطن، وأفادت معلومات موثقة بأن زيارة لافروف واشنطن حققت بعض الإنجازات، بخاصة لجهة التنسيق الأمريكي – الروسي في التعاطي مع الوضع في سورية.

وفي هذا السياق، يشير بعض المعلومات إلى وقوع تطورات ذات طبيعة مهمة، ومن ذلك إعلان الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله عن «إنجاز المهمة في بعض أنحاء سورية» وسيتبع ذلك انسحاب قوات تابعة للحزب والعودة إلى قواعدها في لبنان، وسيكون لهذا التطور كثير من التداعيات على أكثر من جهة وعلى غير صعيد.

وهنا نفتح المزدوجين للاستعانة بالأرشيف واستحضار معلومات سبق أن نشرت في هذا الموقع بالذات، ليس على طريقة التباهي، أو «ألم نقل لكم»، بل من قبيل استحضار بعض التطورات التي تزامن الحديث عنها مع الوقائع، ولو من قبيل المقارنات، وفق شريط تسلسل الأحداث الآتية:

هل سقط الربيع العربي وحصل «بشار الأسد على حصة الأسد؟» (الحياة ٢٠١٣/٨/٣٠)، و «سلام سورية أصعب من حربها وبشار الأسد الأكثر تكلفة في التاريخ» (الحياة ٢٠١٥/١٠/٣١)، و «مصر عبدالناصر جديد وجمهورية الأسد... أي سورية؟» (الحياة ٢٠١٤/٦/٧)، و «بشار الأسد المحلل الاستراتيجي في الشؤون السورية يطرح الحل» (الحياة ٢٠١٣/١/١٩)... و «سورية تجدد لبشار الأسد بمن حضره» (الحياة ٢٠١٤/٥/٢٤)، و «عن حصة الأسد للأسد والباقي... تقسيم» (الحياة ٢٠١٦/٦/١١)، وغيرها وغيرها من المقالات التي كانت تركز على أبعاد الرياح التقسيمية التي كانت تعصف بسورية والجوار.

ونسارع إلى القول أن الحديث عن تقسيم سورية استند إلى معطيات محددة، ولم يكن قراءة في فنجان أو في التنجيم. وأضيف ان الحل الآتي إلى سورية على وقع الفيديرالية المقنعة (شاء من شاء وأبى من أبى) ليس بالحل المثالي، بل هو الحل الوحيد الباقي، واستناداً إلى المعطى من التحليل الآتي:

لا الأسد استطاع استعادة تحرير الأراضي خارج السيطرة، ولا المعارضات تمكنت من فرض حل واقعي.

وفي المناطق السورية المحتلفة: تهجير بإشراف ورعاية دوليين – طابع مذهبي وطائفي واضحان – في عمليات نزوح المدنيين لأسباب إنسانية يمكن أن ينضم كثر من المقاتلين إلى صفوف المدنيين ليتم نقلهم إلى مناطق أكثر ملاءمة.

لا النظام تمكن من استعادة المناطق «المحتلة» وإعادة الحكم المركزي، وفي المقابل فشلت المعارضات، بل المعارضات، في طرح بديل مقبول لتسلم السلطة.

والآن: ما المقصود «بالحل السياسي»؟ النظام ليس على استعداد للتخلي عن سلطاته طوعاً وتسليم سورية للفصائل المسلحة. وبذلك فالصيغة الوحيدة «المتاحة» هي الصيغة التقسيمية، ليس لأن تقسيم سورية هو الحل المثالي، بل لفشل الحلول الأخرى التي تم التداول في شأنها.

عمليات إعادة المواقع والنزوح الشديدة الوضوح من حيث إعادة التوزيع الديموغرافي، وهذا ما يظهر جلياً من خلال عمليات نقل المساعدات داخل المناطق السورية.

وبعد...

مع بداية الحرب في سورية وعامها السابع شهدت هذه الأزمة بعض المنافذ الذي يؤشر إلى حدوث متغيرات مفصلية. ومع أن معظم مشاريع الحلول المطروحة في سوق التداول لا تتحدث عن عودة سورية موحدة، يبقى الحل التقسيمي، ليس الأفضل، بل الوحيد المتاح.

بعث مسؤول عربي بارز برسالة إلى مسؤول آخر جاء فيها: «حاول أن تفهم أنها حرب سورية على تركيبة كردية على أمريكية على روسية... إضافة إلى فصائل ومقاتلين توافدوا على سورية من كل حدب وصوب». وستزيد حركات البطالة في عدد من الدول الأوروبية التي شارك الآلاف من شبابها في الحرب السورية.

وتبقى أسئلة كثيرة حول لبنان. فمع حالة الهدوء الأمني السائد نسبياً قياساً بدول الجوار، فإن الأيادي السود لا ترفع يدها عن لبنان إلا بنحر المزيد من أوصال الوطن اللبناني.

وإضافة إلى ذلك، ففي أزمة النازحين المتداخلين في مختلف المناطق اللبنانية مع اللبنانيين، لا يبدو أن عودة النازحين في لبنان إلى سورية ستكون سريعة.

كذلك الأمر بالنسبة لموضوع «المواقع الأربعة الهادئة»، حيث «وراء الأكمة ما وراءَها»، وتجربة الأسابيع المقبلة ستشكل اختباراً لذلك.

ولا يمكن إنهاء المقال من دون الإشارة إلى الحرب الشعواء المستعرة بين الرئيس دونالد ترامب وإيران حول الموضوع النووي. وإذا كانت إيران قادرة على الدفاع عن نفسها، فكيف سيكون نصيب لبنان من حمايته؟

وإضافة إلى الأزمة الأمريكية – الإيرانية، هناك الانتخابات داخل إيران حيث انطلقت أصوات كثيرة تحذر من إساءات إلى الوضع الداخلي الإيراني أكثر مما شوهد حتى الآن؟

فما هذا؟ البعض يتوقع أننا عشية اندلاع حرب... الحلول.

*إعلامي لبناني

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/١٣ :

تأهب لمواجهة أكبر عملية قرصنة في التاريخ

هجمات إلكترونية تضرب أكثر من تسعين دولة

حذرت السلطات الأمريكية والبريطانية الجمعة، من موجة هجمات الكترونية استهدفت بصورة متزامنة "العديد من دول العالم" بواسطة برنامج خبيث لابتزاز الاموال، مناشدة ضحايا هذه الهجمات عدم الدفع للقراصنة.

ويبدو ان القراصنة استغلوا ثغرة في انظمة التشغيل "ويندوز" كشفت في وثائق سرية لوكالة الامن القومي الأمريكية "ان اس ايه" تمت قرصنتها.

وقالت الوكالة البريطانية للامن المعلوماتي في بيان "شهدنا اليوم سلسلة هجمات الكترونية استهدفت آلاف المؤسسات والافراد في عشرات الدول". واوصت الوكالة بتحديث برامج امن المعلومات وبرامج مكافحة الفيروسات الالكترونية.

من جهتها قالت وزارة الامن الداخلي الأمريكي في بيان "لقد وردتنا تقارير عدة عن برنامج معلوماتي يطالب الضحايا بدفع فديات (...). نحض الافراد والمنظمات على عدم الدفع لان ذلك لا يضمن استعادة البيانات مجددا".

تثير هذه الموجة من الهجمات الالكترونية "على مستوى عالمي" قلق خبراء امن المعلوماتية الذين لفتوا الى ان البرنامج الخبيث يقفل ملفات المستخدمين المستهدفين ويرغمهم على دفع مبلغ من المال على هيئة بيتكوينز مقابل اعادة فتحها.

ومساء الجمعة قرابة الساعة ٢٠,٠٠ ت غ، كتب جاكوب كروستيك المسؤول في شركة أفاست لأمن المعلوماتية على مدونة "لقد رصدنا اكثر من ٧٥ الف هجوم في ٩٩ بلدا".

من جهتها قالت شركة "فورسبوينت سيكيوريتي لابس" المتخصصة ايضا في امن المعلوماتية انها رصدت "حملة كبيرة من الرسائل الالكترونية المصابة" بالفيروس المعلوماتي الخبيث، مؤكدة ان وتيرة الهجوم بهذه الرسائل المصابة بالفيروس ناهزت خمسة ملايين رسالة في الساعة.

الا ان باحثا في شركة لامن المعلوماتية قال انه بالامكان وقف انتشار برنامج "واناكراي" للفدية مؤقتا من خلال تسجيل اسم مجال يستخدمه البرنامج.

وقال الباحث الذي يستخدم اسم "@مالوير_تيك_بلوغ" في رسالة خاصة على تويتر لوكالة فرانس برس ان القراصنة "كانوا يعتمدون بشكل خاص على اسم مجال لم يتم تسجيله وعندما قمنا بذلك اوقفنا انتشار البرنامج الخبيث". لكن هذا الحل الذي توصل اليه الباحث صدفة لا يفيد الاجهزة التي اصيبت. وشدد الباحث على ضرورة ان يقوم المستخدمون "بتحديث انظمتهم باسرع ما يمكن" لتفادي تعرضها لهجمات.

بلبلة في مستشفيات بريطانية

قال محللون ان الهجمات استهدفت منظمات في اسبانيا واستراليا وبلجيكا وفرنسا والمانيا وايطاليا والمكسيك. في الولايات المتحدة اقرت شركة "فيديكس" للبريد السريع بتعرضها لهجوم.

في موسكو، اعلنت وزارة الداخلية الروسية مساء الجمعة، ان اجهزة الكومبيوتر التابعة لها تعرضت لـ"هجوم فيروسي" لكن دون ان توضح ما اذا كان الامر يتعلق بالهجوم نفسه.

واستهدفت الهجمات الالكترونية كذلك خدمة الصحة العامة في بريطانيا "ان اتش اس" مما شل عمل اجهزة الكمبيوتر في العديد من مستشفيات البلاد.

وحاولت ادارة "ان اتش اس" طمأنة السكان بالقول "في هذه المرحلة ليس لدينا عناصر توحي بانه تم الوصول الى بيانات المرضى".

هجمات غير مسبوقة لبرمجيات الفدية الخبيثة

الا ان الهجمات احدثت بلبلة في عشرات المستشفيات التي اضطرت الى الغاء اجراءات طبية وارسال سيارات اسعاف الى مستشفيات اخرى. واعلن المركز الوطني للامن الالكتروني البريطاني "نحن مدركون بان هذه الهجمات على خدمات الطوارئ لها تأثير كبير على المرضى واسرهم ونقوم بكل الجهود من أجل إعادة العمل في هذه الاجهزة الحيوية".

وتناقلت شبكات التواصل الاجتماعي صور لشاشات كمبيوتر تابعة لخدمة الصحة العامة عليها مطالب بدفع ٣٠٠ دولار فدية على هيئة بيتكوينز مع عبارة "لقد تم تشفير ملفاتكم".

ويطالب القراصنة بدفع الفدية في غضون ثلاثة ايام والا فان المبلغ سيزداد الى الضعف اما اذا لم يتم الدفع بعد سبعة ايام فسيتم محو الملفات.

لا ينتقل عبر البريد الالكتروني

نشرت "مايكروسوفت" تصحيحا امنيا قبل بضعة اشهر لسد هذه الثغرة لكن العديد من الاجهزة لم يتم تحديثها.

تقول شركة "كاسبيرسكي" للامن المعلوماتي ان البرنامج الخبيث نشرته مجموعة "شادو بروكرز" للقراصنة في نيسان/ابريل الماضي وتقول انها اكتشفت هذه الثغرة من وثائق مقرصنة من وكالة "ان اس ايه".

واوضح لانس كوتريل المدير العلمي لمجموعة "إنتريبيد" الأمريكية التكنولوجية "خلافا للفيروسات العادية، هذا الفيروس ينتقل من كمبيوتر الى اخر عبر الخوادم المحلية وليس العناوين الالكترونية"، مضيفا "هذا البرنامج يمكن ان ينتقل دون ان يقوم احد بفتح رسالة الكترونية او النقر على رابط ما".

وتابع كوتريل "هذه البرامج مؤذية بشكل خاص عندما تصيب مؤسسات كالمستشفيات اذ تعرض حياة المرضى للخطر".

في تغريدة علق ادوارد سنودن المتعاقد السابق مع "ان اس ايه" الذي كشف عمليات المراقبة على نطاق واسع التي تقوم بها هذه الوكالة في العام ٢٠١٣ "لو تباحثت +ان اس ايه+ في هذه الثغرة المستخدمة لمهاجمة المستشفيات عند +كشفها+ وليس عند سرقة الوثائق التي ترد فيها لكان من الممكن تفادي ما يحصل".

سنودن يلوم "وكالة الأمن القومي"

ألقى المتعاقد السابق بوكالة الأمن القومي الأمريكية إدوارد سنودن اللوم على الوكالة، بخصوص الهجمات الإلكترونية التي اجتاحت عددا من دول العالم، الجمعة، بواسطة برنامج معلوماتي خبيث.

وقال خبراء في الأمن المعلوماتي إن ٩٩ دولة تعرضت لأكثر ٤٥ ألف هجوم، ومن بين هذه الدول بريطانيا وروسيا وأوكرانيا والهند والصين وإيطاليا وإسبانيا وأستراليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والمكسيك ومصر.

وكانت وزارة الداخلية الروسية أعلنت مساء الجمعة أن أجهزة الكومبيوتر التابعة لها تعرضت لـ"هجوم فيروسي"، كما قالت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي مساء الجمعة، إن هجمات إلكترونية استهدفت خدمة الصحة العامة (إن إتش إس) وعشرات المستشفيات في بريطانيا.

واعتبر سنودن أن البرنامج الخبيث الذي اعتمد عليه القراصنة في شن الهجوم، كان متاحا على الإنترنت في ١٤ أبريل الماضي عبر جماعة القرصنة التي تطلق على نفسها اسم "وسطاء الظل"، التي ادعت العام الماضي أنها استولت على "أسلحة إلكترونية" من وكالة الأمن القومي الأمريكية.

وسنودن الذي يعيش في موسكو في إطار اتفاق لجوء، بعد أن سرب معلومات سرية في عام ٢٠١٣ أثارت غضبا دوليا بشأن نطاق عمليات التجسس الأمريكية، تحدث في أعقاب هجوم الجمعة عبر موقع "تويتر".

وقال سنودن: "إذا كانت وكالة الأمن القومي كشفت عن الخلل الذي يمكن أن يستغل لمهاجمة مستشفيات (كما حدث في بريطانيا) عندما اكتشفته لا عندما فقدت الأسلحة الإلكترونية (عبر مجموعة وسطاء الظل)، لكان من الممكن ألا يحدث الهجوم".

الشرطة الاوروبية: الهجوم الالكتروني غير مسبوق

وأعلن المكتب الاوروبي لاجهزة الشرطة الاوروبية (يوروبول) السبت، ان الهجوم الالكتروني الدولي الذي يؤثر في عدد من الدول والمنظمات هو "بمستوى غير مسبوق".وقال يوروبول في بيان ان "الهجوم الاخير هو بمستوى غير مسبوق وسيتطلب تحقيقا دوليا معقدا لمعرفة المذنبين".وأوضح ان المركز الاوروبي لمكافحة جرائم المعلوماتية

"يتعاون مع وحدات الإجرام الالكتروني في الدول المتضررة والشركاء الصناعيين الكبار لتخفيف التهديد ومساعدة الضحايا".وطالت سلسلة من الهجمات الالكترونية المتزامنة حوالى مئة بلد السبت بما في ذلك عشرات الشركات والمنظمات في العالم بينها مستشفيات بريطانية وشركة صناعة السيارات الفرنسية رينو.

ووصفت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي الهجوم الالكتروني بانه "دولي".

ونصحت السلطات الأمريكية والبريطانية الافراد والشركات والمنظمات المتضررة بعدم دفع اي اموال لقراصنة المعلوماتية الذين يطالبون بمبالغ لفك تشفير ملفات مستخدمين طالها الاختراق.

وزراء مالية مجموعة السبع يتباحثون في الامن الالكتروني

من جانبهم، ركز وزراء مالية مجموعة السبع اهتمامهم على مسألة الامن الالكتروني السبت، في باري (جنوب شرق ايطاليا)، وهو موضوع كان مدرجا على جدول اعمال الاجتماع عندما ضربت موجة من الهجمات المعلوماتية عشرات الدول. وعلق وزير المالية الايطالي بير كارلو بادوان السبت "نحن متفقون حول مواضيع عدة... من بينها مكافحة الجرائم الالكترونية التي هي للاسف حديث الساعة".

من المقرر ان يعلن وزراء الدول السبع الاكثر ثراء في العالم تعزيز التعاون من أجل مكافحة القرصنة المعلوماتية اذ ان الولايات المتحدة وبريطانيا مكلفتان تشكيل خلية من أجل إعداد استراتيجية دولية للوقاية.

وكانت المخاطر التي تشكلها الهجمات المعلوماتية على اقتصادات والانظمة المالية للدول السبع على جدول الاجتماع عندما استهدفت موجة من الهجمات الالكترونية الادارات والمؤسسات في مئة بلد تقريبا.

كما تباحث وزراء مالية مجموعة السبع طيلة يومين في ضرورة تعزيز نمو اكثر شمولية ومكافحة التهرب من الضرائب، ومن المفترض ان يختتموا اعمالهم بحلول ظهر السبت.

تلميح لندني إلى أصابع روسية

وأشارت تقارير إلى أن هذه الموجة من الهجمات الإلكترونية "على مستوى عالمي" تثير قلق خبراء أمن المعلومات، الذين لفتوا إلى أن القراصنة قد يكونون استفادوا من ثغرة أمنية في أنظمة "ويندوز"، كشفت النقاب عنها وثائق سرية خاصة بوكالة الأمن القومي الأمريكية تمت قرصنتها.

من بين الدول التي تم اختراق أنظمتها المعلوماتية كل من بريطانيا وروسيا وأوكرانيا والهند والصين وإيطاليا وإسبانيا وأستراليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والمكسيك ومصر، فيما اعتبرت أسوأ موجة هجمات متزامنة في التاريخ. ومن بين المؤسسات والشركات التي تعرّضت أنظمتها الالكترونية للهجوم منظومة الرعاية الصحية الوطنية في بريطانيا والسكك الحديدية في ألمانيا وشركة "تيليفونيكا" الإسبانية للاتصالات و"إيرباص" وغيرها.

وفي روسيا تم استهداف أنظمة وزارة الداخلية والطوارئ والصحة ومصرف "سبيربنك" وشركة "ميغافون" للاتصالات. ويقوم البرنامج الخبيث المستخدم في الهجمات بإغلاق ملفات المستخدمين، ويجبرهم على دفع فديات مالية مقابل إعادة فتحها. وكانت السلطات الأمريكية حذرت يوم الجمعة من موجة الهجمات المتزامنة، مناشدة ضحاياها عدم دفع أموال للقراصنة.

إلى ذلك، قال صحيفة (دايلي تلغراف) اللندنية إن البرمجية الخبيثة، التي يعتقد أنها استخدمت في موجة الهجمات الأخيرة، لجأت إليها للمرة الأولى مجموعة هاكرز "Shadow Brokers" عقب الضربات الأمريكية على سوريا، ما يفسره بعض الخبراء بتواطؤ روسي مع المجموعة.

وذكرت "تلغراف" أن Shadow Brokers أدانت الاعتداء الأمريكي على سوريا، وفي اليوم التالي وجّهت "تحذيرًا" إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وبعد أسبوع، شنّت المجموعة هجومًا إلكترونيًا باستخدام برمجيات خبيثة، قالت إنها سرقتها من وكالة الأمن القومي الأمريكية.

*فرانس بريس، ايلاف ٢٠١٧/٥/١٣ :

قرار ترامب بتسليح الكرد يدخل العلاقات مع تركيا نفقًا مظلمًا

*مناف قومان

قرر البيت الأبيض المضي قدمًا في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة بسوريا من خلال حليف الولايات المتحدة هناك، الميليشات الكردية،إذا لا تزال أمريكا تعتقد أن تلك الميليشيات هي القوة الوحيدة لاستعادة الرقة من تنظيم داعش، دون الالتفات لمخاوف حلفاء واشنطن وفي مقدمتهم تركيا التي ترفض التعاون مع قوات الحماية الكردية في سوريا وتعتبرهم امتداد لحزب العمال الكردستاني المصنف على قائمة الإرهاب لديها. وأعلن البيت الأبيض مصادقة ترامب على خطة لتزويد الميليشيات الكردية في سوريا بالأسلحة الأمريكية قبل أقل من أسبوع من زيارة أردوغان إلى واشنطن وخلال تواجد وفد دبلوماسي وعسكري تركي في واشنطن.

يُجري وفد من المسؤولين الأتراك زيارة إلى واشنطن لترتيب جدول أعمال اجتماع ترامب وأردوغان في ١٥ مايو/أيار الجاري أي بعد ٥ أيام من الآن، يضم الوفد رئيس هيئة الأركان المسلحة التركية الجنرال خلوصي أكار، ورئيس الاستخبارات التركية، هكان فيدان إضافة إلى مسؤولين آخرين. عقدوا محادثات مهمة في البيت الأبيض مع مستشار الأمن القومي الأمريكي الجنرال ماكماستر كما أتيحت فرصة للوفد التركي لإجراء محادثات قصيرة مع الرئيس ترامب، بحسب مصادر أمريكية. وفي هذه الأثناء جاء القرار الأمريكي إعطاء الإذن لوزارة الدفاع الأمريكية تسليح الكرد في سوريا.

مراقبون توقفوا عند هذه النقطة وأشاروا أن لها دلالة مهمة وهي أن واشنطن مصرة على دعم الكرد في سوريا حتى مع ضيافة الأتراك لديها، وأشار البعض انه استفزاز للأتراك فكان يمكن أن يتم إعلان ذلك بعد مغادرة الوفد التركي.

ولتهدئة الغضب التركي وردة فعلهم قال وزير الدفاع الأمريكي أن الولايات المتحدة عازمة على العمل مع تركيا جنبًا إلى جنب لاستعادة الرقة وأضاف "نحن ذاهبون لإيجاد حل وسنفعل ذلك فالحرب أحيانًا لا تعطيك كل الخيارات الجيدة.. وهذه طبيعة الحرب". كما ذكر المتحدث باسم البيت الأبيض شون سبايسر، مراعاة واشنطن للمخاوف الأمنية للشريك التركي، وقال "نريد أن نؤكد للشعب والحكومة التركية" وأن "الولايات المتحدة ملتزمة بحماية ومنع إضافة مخاطر أمنية جديدة على حليف لنا في الناتو". وأضاف سبايسر أن "الأسلحة الأمريكية ستصل أيضًا إلى فصائل عربية في قوات سوريا الديمقراطية التي يشكل المسلحون الكرد عمودها الفقري".

لا يستبعد أن يثير هذا القرار غضب الأتراك على الرغم من التطمينات الأمريكية لها، ويرى محللون أنه سيلقي بتبعات ثقيلة على العلاقات التركية الأمريكية ويؤثر على مصالح واشنطن في المنطقة، وتملك تركيا العديد من أوراق الضغط على أمريكا من شأنها عرقلة هكذا قرار أو على الأقل مصالح أمريكا في المنطقة، وأبسطها حظر الطائرات الأمريكية من الاستفادة من قاعدة إنجرليك التركية.

من جهته لم يُصدر وزير الدفاع التركي أي تصريحات بعد قرار البيت الأبيض، ومن المتوقع انتظار نتائج زيارة أردوغان إلى أمريكا التي ستضع النقاط على الحروف في علاقة أنقرة بواشنطن في هذا الجانب، وفي حال موافقة أنقرة على مضض، فلابد أن يكون هذا بمقابل ثمين وضمانات أمريكية كبيرة، وبمشاركة تركيا ولو جزئية. ويرى أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي أن هذا القرار صعب للغاية وسيؤدي إلى تعقيد المشاكل مع الجانب التركي في نهاية المطاف أكثر من إيجاد حلول لها، وقلل آخرين من إمكانية أن يفضي دعم كرد سوريا إلى حل طويل الأمد في سوريا.

وفي أول تصريح تركي ردًا على القرار الأمريكي للكرد، قال نور الدين جانيكلي نائب رئيس الوزراء التركي، إن بلاده تأمل أن تنهي الولايات المتحدة سياستها لدعم وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، مضيفاً أن أنقرة لا يمكن أن تقبل بالدعم الأمريكي لهذا الفصيل. وقال جانيكلي في مقابلة مع قناة "خبر" التليفزيونية التركية "لا يمكننا قبول وجود منظمات إرهابية بإمكانها تهديد مستقبل الدولة التركية... نأمل أن تتوقف الإدارة الأمريكية عن هذا الخطأ وتعود عنه. مثل هذه السياسة لن تكون مفيدة. لا يمكن أن نكون في السلة نفسها مع المنظمات الإرهابية".

وللتخفيف من وقع الصدمة، ظل كبار المسئولين الامريكيين على اتصال مستمر مع نظرائهم الاتراك للتأكد من أن القوات الكردية لن يكون لها أى دور فى استقرار أو حكم الرقة بعد العملية. وقال المسؤولون إن القوة التى تقود المعركة إلى المدينة ستضم المقاتلين العرب أيضًا.

على الأقل يمكن الحكم على محاولات أنقرة للضغط على واشنطن لتبني خطة بديلة تعتمد على القوات التركية التي دخلت سوريا وقوة عربية من الجيش السوري الحر بأنها باءت بالفشل، وحسبما جاء في مجلة "راند" الأمريكية فقد "درس

المسؤولون الأمريكيون ما قدمته تركيا ووجدوا أنها لا تضيف الكثير عسكريًا" وتقول المجلة إن المسؤولين الأمريكيين في أثناء إدارة أوباما لم تعجبهم المقترحات التركية.

وبقي محاولة أخيرة في زيارة الرئيس التركي إلى واشنطن التي يرى مراقبون أنها لن تغير الواقع بقدر ما ستحدد ماهيته من حيث نوعية الأسلحة التي سيتم تزويد الكرد بها، ومشاركة تركيا في المعركة، وضمانات بعدم تهجير العرب من المنطقة التي سيتم تحريرها من داعش أو إيقاف دعم الكرد بعد هذه المعركة.

وبالرغم من الوعود الأمريكية لتهدئة مخاوف تركيا، فإنه من غير المحتمل أنها ستأتي أكلها، إذ تتهم تركيا وحدات حماية الشعب الكردية، باستغلال مكاسبها في ساحة المعركة للمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها العرب والتركمان السوريون تقليديًا، بينما تقول وزارة الدفاع الأمريكية أنه "يجب إعادة الرقة والأراضي المُحررة كافة إلى حكم السكان المحليين من العرب السوريين. ولا نتصور وجودًا طويل الأمد لوحدات حماية الشعب الكردية".

أما أردوغان فيقول أن هدف الكرد هو إقامة الكانتون الكردي الذى يمكن أن ينضم إلى الإنفصاليين من حزب العمال الكردستانى فى تركيا. وبناء على قرار البيت الأبيض ستقدم الولايات المتحدة الدعم الجوي والمدفعي للمقاتلين الكرد والعرب، حسبما أشار البنتاغون فإن الخطة الأمريكية تقتضي تزويد الكرد بالأسلحة الخفيفية والمتوسطة والذخائر ويتم دراسة نوعية الأسلحة الثقيلة التي سيتم تسليمها. وتتضمّن الأسلحة رشاشات ثقيلة، وقذائف هاون، وأسلحة مضادة للدبابات، وعربات مُدرعة، ومعدات هندسية، حسب تقرير لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية.

يُذكر أن ترامب ورث الخطة عن سلفه أوباما الذي توصل لنتيجة، وهي أن قوات حماية الشعب هي القوة الوحيدة على الأرض التي تستطيع السيطرة على مدينة الرقة من دون الحاجة لإرسال قوات عسكرية أمريكية كبيرة. وكان قرار التسليح متوقع صدوره منذ فترة، ولكن تم تأخيره لبعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ١٦ نيسان/أبريل الماضي في تركيا التي تم تمريرها بفارق بسيط.

رأي القوات الكردية بالقرار الأمريكي

إلى ذلك اعتبرت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من واشنطن أن القرار الأمريكي بتسليح المقاتلين الكرد سيؤدي إلى تسريع عجلة القضاء على داعش في سوريا، وكان قادة الميليشيات ذكروا قبل أيام أنهم سيطلبون من واشنطن مساعدتهم على ربط المناطق في شمال شرق سوريا والتي يطلق عليها "روج آفا" والوصول إلى البحر المتوسط من خلال ممر وذلك كجائزة لهم على المساعدة في إخراج تنظيم داعش من الرقة.

ونقل عن هداية يوسف، المسؤولة عن مشروع الفدرالية في المنطقة التي أعلن فيها الكرد الحكم الذاتي "الديمقراطية الفدرالية في شمال سوريا" والتي توسعت لتضم مناطق عربية أبعد من المناطق الكردية قولها "الوصول إلى البحر المتوسط هو مشروعنا لشمال سوريا ومن حقنا القانوني الوصول إليه". يُذكر أن البحر المتوسط يبعد عن الأراضي التي يقطن فيها الكرد ١٠٠ كيلومتر ويحتاج الوصول إليه لإذن من قوات النظام السوري الذي يسيطر على المدن والسواحل على البحر.

يثير هذا الكلام حنق الأتراك الرافضين أساسًا دعم واشنطن لتلك الميليشيات في سوريا، حيث قررت تركيا الدخول إلى سوريا لمنع تمدد الكرد إلى مناطق غرب الفرات وأغارت الأسبوع الماضي على مناطق كردية في سوريا أدت لمقتل ٢٠ مقاتلا، إلا أن قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال كيرتس سكباروتي قال لنظيره التركي الجنرال خلوصي أكار محتجًا أن الغارات خطيرة لأن الجانب التركي لم يبلغ الأمريكيين بالضربة إلا قبل ساعة، وعلق المتحدث باسم البنتاغون أن الغارات التركية "لا مسؤولة وغير مقبولة".

مما لا شك فيه أن القرار سيكون له تبعات على العلاقات الأمريكية التركية، وأن أمريكا تخلت عن تركيا في الشمال السوري وتركتها وحيدة ووضعتها في موقف صعب، وقد تحمل زيارة أردوغان مساومات في قضايا أخرى ربما تتعلق بتسليم فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في منتصف يوليو/تموز ٢٠١٦.

*كاتب سوري، ماجستير اقتصاد سياسي في الشرق الأوسط

*وكالة نون بوست ٢٠١٧/٥/١٣ :

ترامب" و"أردوغان" وحلبة المصارعة

*محمد أرسلان

نعلم أن لعبة المصارعة الحرة هي لعبة امريكية بامتياز، وفي هذه اللعبة ليس هناك تعادل أو تفاهم أو توافق، هناك فقط الرابح والخاسر، والخاسر حتمًا سيكون على شفا الموت أو أن عظامه تكون مهشمة ويتم نقله مباشرة للعناية المركزة، هذه هي قواعد اللعبة الامريكية التي تلقى رواجًا كبيرًا في عالمنا الشرق أوسطي من متابعين ومقلدين لها لا أكثر، ولا توجد في هذه اللعبة قوانين وأخلاق أو ضمير تمنع أحد الخصمين بأن ينظر لغريمه أو منافسه بعين الرحمة والرأفة والمساعدة، بل سيكون هدفه الوحيد تحطيم هذا الخصم وتلقينه الدرس الذي لن ينساه طالما هو حي.

هذه هي المرحلة التي نعيشها بكل تفاصيلها بعد مجيء ترامب الذي هو الابن الشرعي لحلبة المصارعة الحرة الامريكية الصنع والترويج، ونجاحه في الانتخابات هو نجاح لهذه الذهنية والثقافة التي لا همَّ لها سوى الربح والمراوغة للقضاء على الخصم، إنها الأداة الرئيسة لقوى الحداثة الرأسمالية التي أخذت ثقافتها من حلبة المصارعة هذه وهي الربح ثم الربح ثم الربح، إذ لا مكان ولو مجرد التفكير بالخسارة أو التعادل.

القرن الحادي والعشرون هو القرن الذي تعمل فيه الحداثة الرأسمالية على تجديد ذاتها والخروج من غلافها وقوقعتها التي احتمت بها خلال أواخر سنوات القرن المنصرم، أتت قوى الحداثة الرأسمالية نحو منطقة الشرق الأوسط وهي تحمل في جعبتها أدوات ووسائل تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي خطَّه في أواخر القرن العشرين وتم الترويج له في تسعينيات القرن العشرين من السمراء كونداليزا رايس .

بدأت مرحلة تنفيذ هذا المشروع مع ظهور ما يسمى بالربيع العربي الذي كان أردوغان من أهم ممثليه وأفضل أداة تنفيذية بيد القوى الغربية بلبوس الاسلام السياسي أو ما يسمى بالمعتدل. وعليه تم الترويج لأردوغان من قبل الآلة الإعلامية الغربية على أنه النموذج الأفضل في عالم الفوضى والتشرذم التي تعيشه المنطقة .

لكن بعد السنوات السبع العجاف على المنطقة تحول أردوغان من الأنموذج الأفضل للقوى الغربية إلى الولد المنبوذ من نفس القوى التي روجت له وأظهرته على أنه الخليفة المنتظر الذي سيكون البلسم لجروح المنطقة، يحاول أردوغان الآن وبكل ما يملك من قوة وامكانيات أن يُظهر نفسه بأنه ما زال يمتلك زمام الأمور في المنطقة، وذلك باللعب بورقة الفصائل التي دعمها خلال السنوات السبع العجاف في نشر الخراب والدمار والقتل والتهجير في سوريا والعراق وليبيا وكذلك مصر.

ومازال يقنع نفسه بأنه أفضل كومبارس وممثل وخادم لأسياده من القوى الرأسمالية، إلا أنه –أي أردوغان– لم يعلم أن الرأسمالية في الوقت الحاضر هي أيضًا غيرت من شكلها ولم تبقَ مرنة وليبرالية كما السابق، إذ أن انتخاب ترامب هو رسالة للجميع بأن الوجه القبيح للرأسمالية ظهر وأنها ستعمل كل ما بوسعها من أجل الحفاظ على ديمومتها وأنها ستتخلى عن أفضل حلفائها وأصدقائها من أجل مصالحها هي.

بات أردوغان كالثور الهائج الذي تلقى العديد من ضربات الرماح والسكاكين على ظهره في حلبة المصارعة هذه وأنه يحاول بكل ما يمتلك من قوة أن يبقى على أرجله علَّه لا يقع أرضًا ويكون فريسة سهلة، إلا أنه لا ولم يدرك بعد أن دوره في المنطقة انتهى وأن ذاكرة الشعوب ليست مثقوبة وأنه لن يكون المخلص، لأنه بديماغوجيته وكذبه أوصل بشعوب المنطقة إلى هذه الحالة التي تعيشها وكذلك تركيا.

سيتوجه أردوغان خلال أيام إلى امريكا ليلتقي الرئيس الامريكي ترامب المصارع الموهوب، الذي يعرف كيف يهزم خصمه وهو المتخرج من أكبر الأكاديميات التجارية والتي لا تبحث سوى عن الربح ولا تعترف بالحليف الضعيف واللعوب. خسر اردوغان في العراق وخسر في سوريا أيضًا على يد القوات الكردية التي أفشلت مشروعه التقسيمي فيها. والدور الأخير له ربما سيكون بمحاربة العمال الكردستاني والتي لم تكن الأولى أيضًا .

هل سيكون الضوء الأخضر الذي سيأخذه من أمريكا لمحاربة العمال الكردستاني هي بنفس الوقت الضربة القاصمة لأردوغان وستوقعه أرضًا في حلبة المصارعة، لأن العمال الكردستاني ليس كما السابق وأن توازنات المنطقة اختلفت كثيرًا عمَّا كانت عليه في السابق، وأن ما نعيشه هو مرحلة أو عصر الأقوياء وليس للضعفاء مكان فيه .

القوة لا تكمن في العضلات والسلاح فقط مع أنها أداة مهمة ولكن تبقى العقلية والذهنية وما تحمله من فلسفة حياة جديدة هي المحدد في النصر، فعلتها أمريكيا مع صدام حسين حينما أعطته الضوء الأخضر لغزو واحتلال الكويت وبعدها الكل حاربه إلى أن تم القضاء عليه، نفس السيناريو تم توكيله لأردوغان كي يلعبه وربما ستكون نفس النهاية ولكن بأسلوب مختلف، تتشابه الحوادث ولكن مع اختلاف الزمان والمكان والشخوص .

*بوابة صدى البلد المصرية ٢٠١٧/٥/١٣ :

مخاضات المنطقة

*عبدالمنعم الأعسم

باستثناء تركيا الاردوغانية التي يبدو انها ستستمر وقتاً في خانة قوى التطرف، تمر منطقة الشرق الاوسط، انظمة وحركات وتحالفات، في مخاضات عسيرة ومتداخلة ومفاجئة، وبعضها خارج انضباط الستراتيجيات العامة، هذا إذا ما قُرئت هذه المخاضات على انها ليست بالضرورة ايجابية ولا هي دائمًا عفوية املتها أزمات المحاور وصراع الارادات وفشل الصفقات والمراهنات، لكن القول بان رياح الاعتدال والبحث عن حلول عبر المفاوضات يقترب من الصحة وذلك بديل عن الحروب المحلية التي دخلت في دوامات كارثية لا نفق بائن للخروج منها، ولا مؤشر على استفراد جهة او محور في تقرير شكل النتائج.

ففي الحرب الدائرة على الاراضي اليمنية تصدع محورا المواجهة وظهرت الى السطح بوادر انفصام داخل كل محور، بين السعودية والامارات من جانب، وبين الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وحلفائه الحوثيين من جانب آخر، وتناقلت وسائل الاعلام وقائع عن مفترق طرق بين الجانبين، ولهذا التصدع تجليات على الارض قد تعبر عن نفسها في خرائط نفوذ (أو صفقات) جديدة لا يقف الأمريكان بعيداً عنها، ولن تتوقف نتائجها عند حد الطلاق السياسي بين الجانبين.

وفي سوريا بدأت الحلقة ذات العلاقة بترتيب مصير الرئيس بشار الاسد تتخذ شكل صفقة (او حل وسطي) بين موسكو وواشنطن وانعكس الامر في اخبار مفاجئة عن حرب ضروس داخل الجماعات الدينية المسلحة المتطرفة تستهدف انهاء التشرذم(في الساحة الجهادية) وبناء قوة جديدة تتولى التفاوض، وسط اجراءات لافتة لجهة عمليات اعادة السكان النازحين الى بلداتهم بضمانات «مشتركة» من جميع الاطراف.

وتشاء رياح التغيير والبحث عن مسار سياسي جديد ان تضرب الكتلة الفلسطينية الجهادية الاكبر (حماس) لتقرر (في مؤتمر لها) ابعاد زعيمها خالد المشعل الذي قادها الى عزلة خانقة بسبب نبذه لخيار التفاوض وانخراطه في المحور القطري الذي خاض حروبا ضارية (ومُكلفة) في ليبيا ومصر وسوريا ووجدت حركة حماس نفسها خلال هذه المعارك في وضع التابع والمعزول والمطارد في الوقت ذاته، وخرج مؤتمر الحركة بقيادة جديدة على رئيسها القيادي اسماعيل هنية المعروف بتحبيذه لفكرة الحوار وبخاصة فيما يتعلق بالساحة الفلسطينية، وتفيد القراءات المبكرة ان هنية قد يسعى الى تنشيط التعاطي مع العواصم العربية التي اغلقت ابوابها امام حماس.

المحللون ينظرون الى اجواء ومقدمات الانتخابات الرئاسية الايرانية على انها فاصلة اخرى في مخاضات المنطقة، بحثاً عن مسارات تقلل من كلف المواجهة.

****

الدوس هسيكلي:

‹ التجارب لا تعلم إلا المستعدين للتعلم ›.

*الصباح الجديد ٢٠١٧/٥/١٤ :

زمن التحولات والتأويليات الكبرى

*رضوان السيد

لقد أتى علينا زمانٌ كان فيه الجميع يتحدثون عن «الاستثناء العربي». وقد تمثّل استثناؤنا في نظر هؤلاء أننا لم نلتحق لا بموج ديمقراطية الولايات المتحدة، ولا بسكون «نهاية التاريخ». ثم بدأت نتائج استثنائنا بالظهور: تفاقُم الديكتاتوريات، وانفجارات التمرد باسم الإسلام. واحتار في هاتين الظاهرتين المفسِّرون: هل هما التعبير عن التأزم الناجم عن التخلف عن رَكْب العالم، أم هما التعبير عن التململ تحت وطأة هيمنة نظام العالم الجديد؟ وعندما هاجمت «القاعدة» الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، كان الاتهام لكل العرب وللمسلمين!

لقد أحسَّ المفكرون العرب قبل غيرهم بالمشكلة التي تواجههم في العالم ومعه. ولذلك فقد انصرفوا منذ سبعينات القرن العشرين، بل قبل ذلك، للتفسير واقتراح الحلول. ولأنّ البارزين منهم كانوا واقعين تحت وطأة الحتمية الماركسية" فقد جزموا بأن مشكلة العرب كامنة في الإسلام ومواريثه، ولذلك قالوا وبصيغٍ مختلفة بضرورة القطيعة مع ذاك الماضي الخامد، إمّا للتحرر منه أو لتحريره من استلقائنا فيه وعليه! وواجههم الصحويون الإسلاميون الصاعدون في مزاج الجمهور بضرورة التحرر من الماركسيات وأخواتها الرأسماليات، وإعادة فرض الدين (الجديد) على الفئات التي غادرتْه، من طريق إحلال حاكمية الدين محلَّ حاكميات الجاهليات الغربية الواردة! وهكذا تحول الصراع في الحاضر العربي والإسلامي وعليه، صراعاً على الماضي والتاريخ فهماً وتقديراً باتجاه النفي والقطع أو الإحلال. وزاد الطين بِلّة التغيرات العالمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية وتأثيراتها على الرؤى العالمية أيضاً للثقافات والحضارات. فتصدَّعَ الاستشراق التقليدي الذي كانت أُطروحة «التاريخ الثقافي» قد سادت فيه، لصالح أصاليات «المراجعين الجدد» التي صار هَمُّها استعادة «التاريخ الحقيقي» لأصل الإسلام، محلَّ السردية الكبرى التي قال المراجعون إنّ الأرثوذكسية الإسلامية اصطنعتْها لتعظيم نفسِها وإنجازاتها التاريخية.

وما اعتبر مفكرو القطيعة من المثقفين العرب بمصائر الثورة الثقافية التي اجترحها حبيبهم ماوتسي تونغ، والتي أراد من ورائها التخلص من التاريخ الصيني ومواريثه فقضت عليه، لكن بعد أن قضت على الملايين. ولا أدرك الصحويون المتأسلمون أنّ الحضارة الإسلامية هي حضارة عالمية، ولا يمكن تقزيمها إلى آيديولوجيا سلطوية عازلة، وقاطعة مع العالم وعليه. أما المستشرقون الجدد والمراجعون الجدد فقد عملوا بمثابة طلائع للمحافظين الجدد الذين ما عادوا يرون في العالم المتحضر إلاّ تجلياً لانتصار الحضارة اليهودية – المسيحية.

إنّ الصراع على التاريخ والحضارة، هو بمعنى من المعاني صراعٌ على الحاضر والتحكم فيه. والتحكم بالحاضر وبالمباشر له قطبان: الوضع الاقتصادي، والوضع السياسي ونظام الحكم. وفي الستينات والسبعينات من القرن العشرين، كان وضْعُ النظام الاقتصادي العالمي قد انحسم لصالح الرأسمالية المسيطرة بالفعل رغم توالي الأزمات عليها. ولذلك فإنّ مآلات التجاذب صارت إلى أنظمة الحكم، وأيُّها الأكثر ملاءمة لاقتصاد السوق وتيارات العولمة. وفي حين رأى السوفيات القدامى، أنّ الديكتاتوريات العربية أفضل لهم، رأى الأمريكيون والأوروبيون أنّ رجال الأعمال وثقافتهم البراغماتية هي الأفضل للديمقراطيات الجديدة. وبذلك فإنّ الجمهور تُرك وحيداً كما حصل لحصان محمود درويش، فاستقطب فئاتٍ واسعة منه الصحويون الجدد، لاستخدامه في إيصالهم للسلطة أو المشاركة فيها مع الحاكمين، واستقطب فئاتٍ أُخرى الأمريكيون للاستخدام في مصارعة الاتحاد السوفياتي. أما مثقفو القطيعة العرب

فثابروا على تقدميتهم في استهداف الدين وتقاليده الكلاسيكية (الرجعية)، واعتقدوا أنهم بذلك (وبسبب عدم التسيُّس وضآلة الوعي بالتاريخ) إنما يخدمون الديكتاتوريات (الوطنية) العربية، ويرجونها في الوقت نفسِه الإصغاء لمطامح الديمقراطية الشعبية! وأنا أزعُمُ أنهم ما فهموا الموقف الثقافي ونتائجه السياسية والستراتيجية، لأنهم وعلى طريقة دون كيشوت إنما كانوا يُصارعون الموروث التراثي الذي لم يَعُدْ فاعلاً ولا مؤثراً، ويعملون مثل الصحويين على قطيعة مع الإسلام المتقادم الذي كرهه الإحيائيون الجدد مثلما كرهوهُ هُم! لقد كانت ستراتيجيات التقدميين والصحويين واحدة، وهي التخلُّص من الموروث، لكنّ الأهداف مختلفة. فالتقدميون يريدون «تخليد» الأنظمة الحاكمة من طريق تحديثها، والصحويون يعملون على اصطناع إسلامٍ جديدٍ ذي أنيابٍ حادّة مؤهَّل من طريق «النظام الإلهي الكامل» لمكافحة طرفي الحرب الباردة، وجرف الأنظمة القائمة وإحلالهم محلَّها، وهذه كلُّها أمورٌ لا يصلُحُ لها الإسلام التقليدي.

في زمن التحولات الكبرى لا بد من تأويلياتٍ كبرى. فموجات القتل والتهجير والشيطنة وتخريب البلدان والعمران، صارت حالة مستشرية على العرب وعلى الإسلام وهي موجاتٌ يقودها قطعيون متشددون، وإيرانيون ومتأيرنون عدميون. وروسٌ وأمريكيون وصينيون وهنود، يزعمون أنهم يريدون بذلك حماية أنفسهم، وأمن العالم. لكنّ العالم بيغيِّر، وما انتهى التاريخ ولا سيطرت الحضارة اليهودية – المسيحية، ولا المهدوية الإيرانية والداعشية. لكنها أزمة هائلة وشديدة الاكتساح تلك التي يعاني منها ديننا وتُعاني منها أمتنا. كما حصل في القرن السابع الميلادي، عندما انتظر العالم المتأزم أمراً جديداً من خارج مُلْك فارس والروم، فدخل العربُ على مسرح التاريخ ليغيِّروه مخرجين له من العبث والتأزم والتشرذم، فكذلك هو الأمر اليومَ وأفظَع. ولا تعودُ الفظاعة لأنّ الأزمة الحاضرة أشدّ" بل للوهم العالمي أنّ العرب ودينهم هما علة الأزمة وسببها، بينما في القرن السابع كان العرب على هامش التاريخ ومنسيين. أما اليوم فنحن في عين العالم، وتحت مدافعه وطائراته وكيماوياته. ثم إنّ الأمر أفظع، لأنّ العالم يستخدم ضد الأمة والدين القَتَلة من الانشقاقيين الداعشيين والمتأيرنين، والذين يزعمون أنهم يريدون إنقاذنا بقتلنا وتهجيرنا وتخريب ديارنا.

لقد قلتُ في حفل جائزة الملك فيصل بالرياض إنّ لدينا مثقفين وسياسيين وعلماء دين وإعلاميين ثلاث أَولويات: استنقاذ الدولة الوطنية العربية، واستعادة السكينة في الدين من طريق المراجعة والإصلاح، وتصحيح العلائق بالعالم. وقُطب الدائرة في هذه الأولويات إعادة السكينة والثقة بالدين والدولة، وبين الدين والدولة. ولأنّ هذه الأمور جميعاً تتطلب مراجعاتٍ كبرى، قلت إننا محتاجون في زمن التحولات الكبرى إلى تأويليات كبرى يجترحها المثقفون الكبار، وعلماء الدين الكبار والجدد، ورجال الدولة الكبار والجدد. وأولُ شروط التأويل المحرِّر الخروجُ من القطائع: القطيعة مع التاريخ، والقطيعة مع جمهورنا وجماعتنا، والقطيعة مع العالم. وهذا يعني الإقبال على مراجعة رؤية التاريخ والدين في التاريخ والحاضر باتجاه الوصل والثقة والفهم والتجاوُز. والإقبال على اجتراح سياسات لحماية الناس وأرضهم واستقرارهم لوضع ثقة بالسلطات الجديدة. والإقبال على بناء ثقافة لا تخافُ من العالم ولا تخيفه بل تطلب الشراكة فيه.

في زمن التحولات الكبرى نحن بحاجة إلى تأويلية كبرى ليكون لتضحيات الناس معنى، ولتظهر بدائل مستقبلية، ونستعيد الثقة بالحياة وتكونَ حياة أفضل!

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٥/١٤ :

انتخابات عربية.. وغربية!

*د. شملان يوسف العيسى

تابعت وسائل الإعلام العالمية الانتخابات الديمقراطية الحرة في كل من فرنسا وكوريا الجنوبية، حيث فاز في فرنسا المرشح المستقل إيمانويل ماكرون، بينما فاز في كوريا الجنوبية «مون جاي إن» مرشحاً عن «الحزب الديمقراطي الليبرالي». وتابعت الصحافة ووسائل الإعلام العالمية السيرة الذاتية للزعيمين، وبرامجهما الانتخابية، وطموحات القائدين الجديدين لتطوير بلديهما نحو الأفضل.

والسؤال هو: لماذا لا تهتم دول العالم بالانتخابات البرلمانية التي تجري في بلداننا في حالة حدوثها..

فقد جرت قبل أسبوعين الانتخابات البرلمانية في الجزائر، وكان تركيز الصحافة العالمية على القول بأنه لا مفاجآت منتظرة في هذه الانتخابات، فالحزب الحاكم والأحزاب المتحالفة معه سوف يحققون الفوز، وهذا ما حصل فعلاً، حيث فاز حزب «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» والأحزاب المتحالفة معه.

وجاءت نتائج الفوز بحصول حزب «جبهة التحرير» على ١٦٤ مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٦٢ مقعداً، وخسر الحزب الحاكم عدداً لا يستهان به من المقاعد مقارنة بالدورة البرلمانية السابقة التي حصل فيها على ٢٢١ مقعداً، كما حصل حزب «التجمع الوطني» المتحالف معه على ٩٧ مقعداً مقارنة بـ٦٨ مقعداً في الدورة السابقة، وحصلت «حركة مجتمع السلم» الإسلامية وقوى إسلامية أخرى متحالفة معها على ٤٨ مقعداً.

وعلى ما يبدو فإن أغلبيةً قاطعت هذه الانتخابات، حيث كانت نسبة المشاركة، كما أعلنت الحكومة الجزائرية، ٣٨٪ فقط. والسؤال هو: لماذا مقاطعة الانتخابات؟ وهل هُناك فرصة لقيام انتخابات حرة وديمقراطية في الوطن العربي مستقبلاً، خصوصاً أن أوضاعنا العربية لا تسر أحداً، حيث انتشرت حالات العنف والإرهاب والقتل على الهوية، ناهيك عن تفشي الطائفية والقبلية وانتشار الحروب الأهلية وكثرة المطالبات الانفصالية في أكثر من قطر عربي؟

والسؤال الآخر هو: هل هناك جدوى من إجراء انتخابات ديمقراطية إذا كانت الدول والمجتمعات غير مؤهلة لقبول نتائجها مهما كانت طبيعتها؟ وهل هناك بوادر تحول ديمقراطي في ظل دولة مدنية يحكمها الدستور والقانون؟

لا أدعي امتلاك الإجابة عن أي من هذه التساؤلات، لكن الأمر المؤكد هو أن الإصلاح الديمقراطي السلمي ومشاركة الناس في تقرير مصيرهم، سوف يقي هذه الدول والمجتمعات من الكثير من المشاكل التي نشهدها اليوم على الساحة العربية.

المواطنون العرب الذين يقاطعون الانتخابات ربما يفعلون ذلك اعتقاداً منهم بأنه لا جدوى من المشاركة في اقتراع قد لا يكون نزيهاً.. بل الأرجح أنه يفتقر للشفافية والمصداقية، إذ أصبح التدخل في سير الانتخابات أمراً معتاداً في معظم الدول العربية.

لقد مُورست «الديمقراطية الشكلية» في أكثر من قطر عربي، واختلفت التجارب «الديمقراطية» من بلد إلى آخر، لكن الأوضاع «الديمقراطية» في الوطن العربي حالياً، رغم شكليتها والقيود المفروضة عليها، تبقى أفضل حالاً مما كان عليه الوضع في السابق من حيث حرية الرأي والتعبير وحرية الاجتماع والعبادة، ونأمل أن نرى مزيداً من الاستقرار والحرية الديمقراطية مستقبلاً.

*د. شملان يوسف العيسى أستاذ العلوم السياسية –جامعة الكويت

*صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠١٧/٥/١٤ :

البيان رقم (١) للمجلس الانتقالي الجنوبي

عقدت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي يوم السبت، اجتماعها الأول في العاصمة عدن برئاسة الدكتور ناصر الخبجي عضو هيئة رئاسة المجلس بتكليف من اللواء عيدروس الزبيدي رئيس هيئة رئاسة المجلس الأنتقالي الجنوبي الذي يزور المملكة العربية السعودية بمعية نائب رئيس المجلس الشيخ هاني بن بريك بدعوة من قيادة التحالف العربي.

وقال بيان صادر عن الاجتماع إن الاجتماع ناقش عددا من القضايا المتصلة بترتيبات تنظيم عمل الهيئة على مختلف الاصعدة السياسية والاعلامية والجماهيرية بما يحقق الاهداف التي أنيطت بها في قرار اعلان المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أصدره القائد عيدروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس يوم الخميس الماضي الموافق ١١ مايو ٢٠١٧م.

وخلال نقاشاتها لمجمل تلك القضايا أكدت الهيئة على ما هو آت :

– توجيه التحية والتبجيل لجماهير شعبنا الجنوبي العظيم في الداخل والخارج وقواه الثورية والوطنية كافة التي ابدت ولا تزال تبدي أعظم صور الاحتشاد والتأييد لاعلان المجلس الانتقالي الجنوبي مؤكدة التفافها ومباركتها للقيادة السياسية الجنوبية التي تمخضت عن ذلك الاعلان.

– التشديد على التزام الهيئة الرئاسية للمجلس الانتقالي الجنوبي بأهداف شعب الجنوب العربي وثورته ومقاومته الوطنية المتمثلة في استكمال التحرير وتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الجنوبية الفيدرالية الجديدة كاملة السيادة على كامل الاراضي الجنوبية وفق حدودها المعروفة دوليا.

– الاصرار على المضي بعزيمة صوب استكمال هياكل المجلس الانتقالي الجنوبي ولجانه ودوائره وفروعة وفق اسس مؤسسية لا تستثني احدا من قوى وكفاءات الجنوب وقواه الحية.

– تعبر الهيئة عن اسفها لمحاولات بعض القوى اليمنية ممارسة صغوطاتها ومحاولاتها للنيل من المجلس الانتقالي الجنوبي وشن حملات التضليل والتحريف والتشكيك التي يراد من خلالها ضرب شراكة شعبنا الجنوبي مع الاشقاء في دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة وبالدور المتميز للاشقاء في الامارات العربية المتحدة، مؤكدين على ان المجلس الانتقالي الجنوبي ظل وسيظل فاعلا في تجذير وتعزيز تلك العلاقة وفي المضي بكل قوة للتصدي للمشاريع التوسعية الايرانية ومكافحة الارهاب.

– تجديد التأكيد على ان المجلس الانتقالي الجنوبي استحقاق وطني جنوبي أملته حاجة الجنوب العربي الى قيادة وطنية واحدة متماسكة تمثل شعبه واهداف ثورته ومقاومته، ولم يكن فعلا او رد فعل يستهدف شرعية الرئيس عبدربه منصور هادي باي حال من الاحوال.

– توجيه الدعوة لكافة جماهير شعبنا الجنوبي في كافة محافظات الجنوب للاحتشاد يوم ٢١ من مايو في العاصمة عدن وللمشاركة الفاعلة في مليونية (تأييد اعلان المجلس الانتقالي الجنوبي) وتجديدا للعهد بالمضي صوب تحقيق الخلاص والاستقلال بالجنوب وطنا وشعبا وهوية.

– التأكيد على ان عدن وحضرموت جناحا الجنوب العربي وان مهام التأسيس لدولة الجنوب الفيدرالية الجديدة لن تكون الا ملبية لتطلعات كافة الجنوبيين بمختلف محافظاتهم واطيافهم السياسية والفكرية وستكون مستوعبة للجميع بمختلف اطيافهم السياسية والفكرية والاجتماعية دون اقصاء او انتقاص او الغاء.المجد والخلود لشهداء شعبنا الجنوبي وثورته ومقاومته وشهداء اشقاينا في دول التحالف العربيالشفاء العاجل للجرحىالحرية للأسرىصادر عن :هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي عدن ١٣ مايو ٢٠١٧م.

*الانصات المركزي ٢٠١٧/٥/١٤ :

هادي يصدر بياناً يعلق على "تشكيل مجلس انتقالي جنوبي البلاد"

رفض الرئيس اليمني وهيئة مستشاريه، تشكيل مجلس انتقالي في جنوب اليمن والذي أعلن عنه يوم الخميس برئاسة المحافظ السابق لعدن عيدروس الزبيدي.

وجاء في بيان ما يأتي:

ترأس الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اجتماعا استثنائياً لمستشاريه بحضور نائبه الفريق الركن علي محسن صالح ورئيس الوزراء الدكتور احمد عبيد بن دغر تناول الاجتماع جملة من القضايا والموضوعات المطروحة على جدول اعماله والمتضمنة القضايا الوطنية والمصيرية لتحديد خيارات شعبنا وبناء مستقبل اليمن الاتحادي الجديد المبني على الشراكة والعدالة والمساواة والحكم الرشيد التي اجمع عليها شعبنا اليمني من خلال مخرجات الحوار الوطني ومسودة دستور اليمن الاتحادي الجديد التي انقلب عليها تحالف الحوثي وصالح ووضع فخامة الرئيس الاجتماع امام لقاءاته ومشاوراته مع الاشقاء والاصدقاء بما يحقق تطلعات شعبنا اليمني والهادفة الى تحقيق الامن والسلام والاستقرار المنشود والمرتكز على المرجعيات المتمثلة في المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة ومخرجات الحوار الوطني والقرارات الأممية ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦.

هذا وقد خرج الاجتماع ببيان هاما فيما يأتي نصه :

١- يرحب الاجتماع بكافة الفعاليات السلمية السياسية في مختلف محافظات الجمهورية وحق أبناء شعبنا في ممارسة كافة المناشط وتشكيل انفسهم في منظمات وكيانات وأحزاب في اطار الشرعية ووفقا للثوابت الوطنية والقوانين الناظمة لذلك، ويرفض الاجتماع رفضا قاطعا ما سمي بتشكيل مجلس انتقالي جنوبي يقوم بإدارة وتمثيل الجنوب مؤكدين ان تلك التصرفات والأعمال تتنافى كليا مع المرجعيات الثلاث المتفق عليها محليا واقليميا ودوليا والمتمثلة في المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦ والقرارات ذات الصّلة، وتبقى اعمالاً لا اساس لها ولن تكون محل قبول مطلقا وهي إنما تستهدف مصلحة البلد ومستقبله ونسيجه الاجتماعي ومعركته الفاصلة مع المليشيات الانقلابية للحوثي وصالح، ولا تخدم الا الانقلابيين ومن يقف خلفهم، بل وتضع هذه الاعمال القضية الجنوبية العادلة موضعاً لا يليق بها وهي التي ناضل الشرفاء من اجلها ووضع مؤتمر الحوار الوطني الحلول الناجعة والمرضية لها وفق توافق تام بين كافة شرائح المجتمع اليمني، و يدعوا الاجتماع كافة الذين عملوا على ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي و من يقف خلفهم على مراجعة مواقفهم ويحثهم على الانخراط الكامل في إطار الشرعية وتوحيد الجهود لتحقيق تطلعات شعبنا اليمني العزيز.

٢- يؤكد الاجتماع على وحدة الهدف الذي لأجله قامت عمليات التحالف العربي (عاصفة الحزم وإعادة آلامل) بإنهاء الانقلاب واستعادة الدولة وبسط سلطاتها على كافة التراب اليمني والسير في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني نحو بناء اليمن الاتحادي الجديد.

٣- يدعو الاجتماع كافة أبناء شعبنا الصابر والمرابط وكل أبطالنا في الجيش الوطني والمقاومة لعدم الالتفات او الانشغال بالمعارك الإعلامية او السياسية الجانبية التي يسعى لإحداثها ضعاف النفوس، مؤكدين اننا لن نألوا جهدا في كل ما يخدم مصلحة شعبنا في تحريره من المليشيات الانقلابية ومحاربة الإرهاب بكافة اشكاله والحفاظ على أمنه واستقراره.

٤- يدعو الاجتماع كل المسئولين وغيرهم ممن وردت أسمائهم في ما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي اعلان موقفا واضحا وجلياً منه، كما يشكر الاجتماع ويدعم كل من أعلن موقفه من كيانات مناطقية لا تخدم المصالح الوطنية العليا.

٥- يثمن الاجتماع الدور المحوري والهام لاشقاءنا في دول مجلس التعاون الخليجي ودول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وعلى راسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في دعم اليمن وقيادته الشرعية حتى تحقيق كامل اهداف التحالف.

٦- يوصي الاجتماع باتخاذ الاخ الرئيس لكافة الإجراءات الكفيلة بتعزيز التوافق والسير صفاً واحداً لإنجاز المهمة الاساسية في إنهاء الانقلاب وإيقاف اَي اعمال تتنافى والمرجعيات الثلاث والتي تؤثر سلبا على سير معركتنا مع القوى الانقلابية (الحوثي وصالح) وبما يحقق الحفاظ على وحدة اليمن وامنه واستقراره.

*يمن مونيتور ٢٠١٧/٥/١٤ :

صناعة الرؤساء

*د. محمد نور الدين

فوز إيمانويل ماكرون في انتخابات الرئاسة الفرنسية. كان متوقعاً ذلك ولكن ليس بالنسبة العالية التي حققها وهي ٦٦ في المئة.

في عام ٢٠٠٢ فاز جاك شيراك بالرئاسة في مواجهة منافسه جان ماري لوبان.شيراك حصّل ٨٠ في المئة من الأصوات فيما نال لوبان فقط ٢٠ في المئة.

في الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية نالت مارين لوبان وهي ابنة جان ماري لوبان ٢١ في المئة.في المقارنات هي النسبة نفسها التي نالها والدها عام ٢٠٠٢. لكن مارين نالت في الدورة الثانية ٣٤ في المئة. أي أن هناك ١٣ في المئة ليسوا معها صوتوا لها.

انتصار جاك شيراك عام ٢٠٠٢ الساحق يمكن تبريره إلى حد ما بالقول إنه في النهاية زعيم الحزب اليميني الديجولي وهو تيار تاريخي في فرنسا. وكان منافسه الأكبر هو الحزب الاشتراكي التاريخي أيضاً.

لكن جان ماري أفلت في الدورة الأولى وتأهل إلى الدورة النهائية على حساب المرشح الاشتراكي.

في انتخابات الأحد الماضي غاب عن المنافسة الحزب الديجولي والحزب الاشتراكي. بل إن فرانسوا هولاند الرئيس الاشتراكي أعلن تأييده للمرشح الذي فاز، ايمانويل ماكرون.

كان يمكن تبرير انتصار ماكرون لو أنه كان رئيس أحد الأحزاب التاريخية أو الرئيسية المزمنة. لكنه لم يكن كذلك. التحليل لا يجب أن يذهب إلى الدورة النهائية ولماذا فاز ماكرون وخسرت لوبان. السؤال الأساسي كيف يمكن لمرشح عمره السياسي بالكاد يتجاوز الثلاث سنوات منذ أن أصبح وزيراً للاقتصاد في عهد هولاند إلى أن أسس حزباً جديداً اسمه «إلى الأمام» قبل سنة ونصف السنة، أن ينجح في تصدر نتائج الدورة الأولى ومن ثم اكتساح خصمه في الدورة الثانية مطيحاً بمرشحي الأحزاب التقليدية والعريقة؟. كأن ينجح حزب الشاي في الولايات المتحدة بترشيح شخص يطيح بمرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

بين «ظهور» ماكرون وتربعه على عرش الجمهورية الفرنسية حكايات لا تتعلق فقط بفرنسا بل بكل دول العالم.

في عهد العولمة ليس من حواجز ودفاعات أمامها إلا ما ندر. وقد حصل ذلك منذ انهيار الاتحاد السوفييتي والسعي إلى إعادة تشكيل العالم وفقاً لمراكز القوى المنتصرة في الغرب، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

في عين العملية تأتي القوة الأمريكية التي عملت على احتكار الهيمنة العالمية على مختلف المستويات. هذه الليبرالية الاقتصادية والعسكرية كانت تمارس دورها القمعي في كل مكان. من الحروب في الخليج إلى غزو العراق إلى ما سمي ب«الربيع العربي».

التفرد في الهيمنة كان عنوان ذلك.لا أحد ينسى محاولة الاتحاد الأوروبي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي إنشاء قوة عسكرية خاصة به. كان ذلك يعني التمرد على حلف شمال الأطلسي وبالتالي كسر التفوق الأمريكي. عادت أوروبا إلى بيت الطاعة. وتكرر ذلك في الولايات المتحدة" حيث انتصر دونالد ترامب بدعم كبريات مراكز الاقتصادات.

التحولات في أوروبا الشرقية وداخل الجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفييتي كانت المثال الأبرز على صناعة سلطة سياسية جديدة اتخذت ألواناً متعددة وأسماء متعددة تبعاً للبلد. وفي النهاية كانت الليبرالية الاقتصادية العالمية المحرك الأساسي لها.

لا ينفصل وصول ماكرون إلى الرئاسة الفرنسية عن هذا المناخ الذي أراد أن يعيد تركيب فرنسا بعيداً عن الانقسامات الإيديولوجية التقليدية ليكون خير ممثل للقوى المالية العالمية من الولايات المتحدة إلى أوروبا.

وقد نجحت هذه القوى في تكتيكها المخوّف من صعود اليمين المتشدد، الذي يريد الحفاظ على الهوية الوطنية بعيداً عن تأثيرات العولمة المتوحشة. ولم يكن تأهل لوبان إلى الدورة النهائية سوى الشرط الحتمي لنجاح ماكرون لأن خيار الناخب الفرنسي حينها لن يكون صعباً لجهة تأييد ماكرون لمنع وصول مرشح اليمين المتشدد ليس إلا. مع ذلك فإن امتحان هذه القوى الليبرالية الحقيقي سيكون في الانتخابات التشريعية في الشهر المقبل. وستحاول هذه القوى أن تجير الانتصار الرئاسي إلى انتصار نيابي. وعلى فرنسا أن تختار نوابها بنفسها هذه المرة بعدما نجح «الآخرون» باختيار رئيس لها.

*صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠١٧/٥/١٥ :

عن الهوية المغلقة ونظرية المؤامرة !

*صلاح سالم

تكاد نظرية المؤامرة تصبح نموذجاً تفسيرياً للعالم المحيط بنا، لدى التيارات الأكثر راديكالية في الثقافة العربية، سواء القومي المتآكل بشقيه الأساسيين الناصري والبعثي، أو الوطني الزاعق المتصاعد في غير بلد عربي على رأسها مصر، بالذات بعد ٣٠ حزيران (يونيو) والموقف الغربي منها، أو الإسلامي – السلفي الحاضن الأبدي لهاجس التآمر الصليبي على الإسلام.

يبدي التياران الأولان خطاباً مناوئاً للغرب ولكن من أفق سياسي، حركي، دعائي، يتشكل في أقنية التعامل الواقعي واليومي، لكنه غير قادر على تأطير موقف نظري من أفق حضاري شامل، على نحو ما يتوافر لدى التيار الثالث، والمؤسس الحقيقي لعقل الإسلام السياسي، القادر على حفز جماهير واسعة تنتمي إليه وتدين له، تبني فهمها للعالم على قاعدة رؤية ثقافية مضادة للحداثة نظرياً وإن تعاملت مع وسائلها نفعياً.

ينبني هذا الشعور بانغلاق الهوية، على مسلّمة أساسية لدى هذا التيار نراها متعسفة واختزالية، وهي أن نقاء العقيدة الدينية إنما يقتضي أو يفترض نقاء الهوية الحضارية، على نحو يقود إلى اعتبار كل تفاعل ثقافي أو تداخل حضاري بين الحضارة العربية وغيرها من الحضارات بمثابة تشويه للإسلام، وانتقاص من خيرية المسلمين واستلاب لهم أمام الآخرين، أصحاب الديانات، وليس الحضارات الأخرى. هذه المسلمة تتأسس على مقدمة خاصة بها، وتقود في الوقت ذاته إلى نتيجتين متصاعدتين ومتراكبتين:

أما المقدمة فهي عدم الثقة في الإنسان، أو في العقل الإنساني وقدرته على صنع تاريخه، ومن ثم ضرورة الارتهان الكامل للنص الديني (النقل والوحي)، حيث التوجيه الإلهي الكامل لحركة التاريخ والقصور شبه الكامل للعقل الإنساني. هذه الرؤية تقود إلى اختزال الحضارة في الدين وحده، فهي تقوم عليه بمقدار ما يقع هو في المركز منها. فالحضارة الآسيوية مثلاً هي الهندوسية والبوذية والكونفوشية. أما الحضارة الغربية فهي المسيحية فقط، ولا معنى جوهرياً هنا لعصور النهضة والتنوير والصناعة والحداثة، والتي مثلت نوعاً ما من القطيعة التاريخية في مسيرة الغرب الأوروبي مع الروح التقليدية وفي قلبها الدين المسيحي الأرثوذكسي، ومن ثم فلا اكتراث مثلاً بالنقد الرفيع للكتاب المقدس، ولا للمناهج التاريخية في قراءة العهدين القديم والجديد، ولا قيمة لعمل الفلاسفة الكبار وجهدهم، خصوصا ليبنتز وسبينوزا وكانط، ولا حتى للفلاسفة اللاهوتيين الكبار أمثال كارل بارت وباول تيلش وجاك ماريتان ونيقولا برديائيف. فعلى رغم كل ما حصل عبر القرون الخمسة الماضية يبقى الغرب هو المسيحية، وأوروبا هي الصليب. ومن ثم فإنجاز كل حضارة إنسانية يبقى، حتى الآن، نتاجاً للدين، ما يعني أنه إنجاز لصيق بها بدرجة التصاق المؤمن بدينه.

وهنا تصير الحضارة، كالدين، مسألة تقع في صميم الخصوصية الإنسانية – الثقافية، وليست إرثاً عاماً للبشرية، أو تراثاً مشتركا للإنسانية برمتها، أخذاً وعطاء.

النتيجة الأولى التي تترتب على تلك المقدمة، هي ضرورة الانفصال الكامل عن تيار الحضارة الإنسانية حفاظاً على نقاء الهوية (الإسلامية)، وما يفرضه ذلك من تصور سلفي للتاريخ يعتقد بأن عودة الجماعة المسلمة إلى أصالة الماضي كفيل وحده، أو في شكل رئيسي، بإقالة الأمة من عثرتها من دون حاجة إلى النقل عن الآخرين أو الاقتباس منهم. فكل معرفة، وكل فضيلة موجودة في نصوص الإسلام لا ينال منها الزمان، الأمر الذي يرتب كثيراً من الإشكاليات سواء على صعيد رؤية المجتمعات العربية لنفسها أو لغيرها من الحضارات، وأهمها الانشغال العبثي بقضية الهوية بديلاً من الانفتاح على العالم، والنزعة العدوانية إزاء الغير بديلاً من التعاطي الإيجابي معه، والرغبة في التعلم منه. بل يصل الأمر أحياناً إلى تحويل الفهم الخاص للدين (التدين) إلى «إطار ثقافي» مغلق على ذاته داخل الحضارة عينها وليس فقط إلى «إطار حضاري» في مواجهة الحضارات الأخرى، فلا يمتنع لدى التيار السلفي، مثلاً، مجرد التأثير والتأثر والحوار والتداخل مع الآخر الخارجي – الغربي حرصاً على نقاء الدين، بل يمتنع كذلك التداخل والتفاعل مع الآخر الفكري والسياسي من بين التيارات الأخرى التي تزخر بها مجتمعاتنا العربية الإسلامية حرصاً على نقاء «المذهب»، أو حتى نقاء «التدين» الذي هو مجرد فهم للدين، حيث يكون الليبراليون غربيي الأطوار، والعلمانيون زنادقة وربما ملحدين، أما اليساريون فملاحدة ماديون على وجه اليقين، ناهيك طبعاً بالشيعة الذين هم على الأقل منافقون وفي الأكثر خارجون على الملة.

أما النتيجة الثانية، الأخطر، فليست إلا تتمة منطقية للأولى، وتتمثل في هيمنة عقدة المؤامرة، فطالما كان الآخر غريباً عن الذات بالضرورة، يتوجب التمايز الأبدي عنه، فإن كل محاولاته للتداخل مع الذات أو التأثير فيها لا بد أن تكون عملاً معادياً، يهدف إلى إيذاء الذات والنيل منها. وهنا تسقط أو تذبل كل المفاهيم الوسيطة التي تؤطر رؤية العالم وضمنها مفهوما التنافس والصراع على الصعيدين السياسي والستراتيجي، أو التعاون على المستويين الإقليمي والعالمي، ولا يبقى غير عقدة المؤامرة لتفسير كل ما يحصل حولنا. وإذ لا يسعى إلى التأثير ولا يقدر عليه سوى الأقوياء القابعين في قلب مراكز التأثير والنفوذ العالمي، يصبح العالم الغربي المسيحي الذي احتل موقعاً مركزياً في الجغرافيا السياسية والحضارية للعالم الحديث، هو المتآمر الأبدي والكائن الشيطاني الذي عادى بإطلاق للعالم العربي الإسلامي، حتى احتل منه الموقع ذاته الذي يحتله إبليس من الإنسان في عقيدة الخلق التوحيدية، حيث يغيب التفكير السببي وتسود رؤية سحرية للعالم، تكاد تشبه تصور الأطفال الصغار عن الجان والعفاريت، تلك الكائنات الشيطانية التي لا هم لها سوى إفساد حياتهم، والنيل منهم، والعدوان عليهم، خصوصاً في عتمة الليل الحالك التي لا تعدو كونها معادلاً لعتمة الجهل لدى ذلك المكون – التيار الخرافي في الوعي السياسي العربي.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/١٥ :

الاستبداد.. تاريخ أم بنية؟

*د. حسن حنفي

يعتبر المنتقدون في الغرب أن تاريخ العرب والمسلمين في معظمه تاريخ استبداد طويل منذ نشأتهم ككيانات سياسية. صحيح أن لفظ «الدولة» ورد في كتب التاريخ منذ الأمويين، الدولة الأموية، الدولة العباسية، الدولة العبيدية، الدولة الإخشيدية، الدولة الأيوبية، الدولة العثمانية أو «دولة الخلافة»، بحسب تسمية البعض، حتى تبقى أطول مدة ممكنة! ثم ضعفت السلطنة وقضى عليها كمال أتاتورك في عام ١٩٢٣ لتنشأ الدولة الوطنية التركية على نسق الدول الأوروبية بعد انتهاء عصر الإمبراطوريات، وإنشاء الدول القائمة على العرق أو اللغة. فانتهت السلطنة العثمانية وبدأ استعمار ممتلكات «الرجل المريض» بين الدول الغربية، فرنسا: المغرب العربي والشام، سوريا ولبنان. وإنجلترا: مصر والسودان والأردن واليمن في صورة احتلال مباشر للأراضي، أو زرع قواعد عسكرية في المناطق الستراتيجية مثل التل الكبير حفاظاً على قناة السويس وعدن ومناطق في الخليج كممرات إلى طريق الهند والصين، هونج كونج.

ونشأت كلها دولاً غير ديمقراطية، حسب المفهوم الغربي، بصرف النظر عن اسمها وشكلها ونوع استبدادها في الوقت نفسه الذي تحررت فيه الدول الغربية من كثير من أشكال الاستبداد. ومن هنا اعتبر أن المقارنة بيننا وبين الغرب كانت في صالح الغرب. وهي مقارنة ظالمة لأننا نعيش في مرحلتين تاريخيتين مختلفتين. الغرب في العصر الحديث، ونحن في نهاية العصر الوسيط وبداية العصر الحديث! فالفارق بيننا نحو خمسة قرون. الغرب يعيش عصر ما بعد الحداثة والتفكيك ونحن نعيش عصر التجديد الديني والنزعة الإنسانية. فتاريخنا السياسي تاريخ صعب، منذ الفتنة الكبرى، مروراً بالسلطان العثماني، وحتى بعض الدول الحديثة، من الحجاج بن يوسف الثقفي «إني رأيت رؤوساً قد أينعت وحان قطافها» وهو ما زال سارياً حتى الآن في بعض الحالات.

وقد طرح الكواكبي في آخر القرن التاسع عشر بطريقة غير مباشرة سؤالًا: هل الاستبداد تاريخ أم بنية؟ هل هو مجرد تاريخ عرَضي أم أنه بنية تتكرر في التاريخ؟ وهل هي بنية راجعة إلى الدين أو إلى المجتمع أو إلى الذهن؟ ولم يكن العسكر قد ظهروا بعد كقوة سياسية تستولي على الحكم في بعض الجمهوريات. وقيل إن الكواكبي قد أخذ «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» من المفكر الإيطالي ألفييري لما أصبح الغرب رافداً ثقافياً ثانياً للثقافة العربية الإسلامية. وسواء كان مأخوذاً من الغرب، وافداً من الآخر، أو نابعاً من التراث، فإن أثره لم يكن كبيراً في المساهمة في حركات التغيير الاجتماعي أو في الثورات العربية الأخيرة. أصبح جزءاً من التراث الفكري المعاصر أكثر من كونه جزءاً من حركات التغيير الاجتماعي أو الثورات العربية المعاصرة، عسكرية كانت أم شعبية، كما حدث في منتصف القرن العشرين أو في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك طرح الكواكبي عدة افتراضات: قد يرجع الاستبداد إلى فهم خاص للدين. وهو ما يشهد به أحياناً التاريخ وتكوين بعض المجتمعات الإسلامية.

وقد يكون الاستبداد اجتماعياً في مجتمع يقوم على العلاقة العمودية. وهو المجتمع البطريركي أو الأبوي عند علماء الاجتماع ومجتمع «سي السيد» عند الأدباء. يصعب تغييره لتأصل العادات فيه. وكل خروج عليها خروج على المجتمع ذاته. وعندما تتكرر العادات تصبح سلوكاً تاريخياً وجزءاً من سلوك المجتمع نفسه.

وظهر نوع من الاستبداد هو الاستبداد العسكري الذي بدأ في النصف الثاني من القرن الماضي لاستكمال التحرر الوطني أو التحرر الاجتماعي. فتحولت الدولة الوطنية المستقلة، في بعض الجمهوريات، إلى دولة استبدادية تعتمد على سلطة الجيش. وتصطدم بباقي القوى السياسية المدنية على رغم أن من نفذوا انقلابات الجيوش هم أفراد منهم مثل «الضباط الأحرار». وبعد التصفيات فيما بينهم وتركيز السلطة في يد فريق منهم تحول الفريق الحاكم إلى فريق استبدادي خوفاً من ضياع السلطة واستلامها من طرف فريق آخر. واستمر الاستبداد العسكري حوالى نصف قرن أو أكثر حتى قامت ثورات تطالب بالحرية والخبز والعدالة والكرامة الإنسانية في تونس ومصر وليبيا وسوريا.

والنتيجة أن الاستبداد بنية دينية واجتماعية وذهنية ولذلك يصعب القضاء عليها إلا بتغيير الذهن الذي يرثها، والعقلية الثقافية التي تولدها من جديد.

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٥/١٥ :

المياه أكبر تحديات تواجه آسيا الوسطى في غياب اتفاق حول تقاسمها

خطط خروتشوف جففت بحر آرال وخلافات اليوم تهدد بزواله

*موسكو: طه عبدالواحد

تواجه منطقة آسيا الوسطى تحديات ومشكلات عدة، إلا أنها كلها مجتمعة لا تحمل تهديداً وجودياً على جمهوريات تلك المنطقة، كالذي تحمله ظاهرة شح المياه. ويتوقع خبراء البيئة أن يصطدم العالم خلال نصف القرن المقبل بعجز على المستوى العالمي بكميات المياه العذبة، الأمر الذي برزت معه منذ الآن معالم خطوط مواجهات جديدة ونزاعات بين الدول في أكثر من جزء من العالم، بما في ذلك منطقة الجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى. وكانت هذه القضية موضوعاً رئيسياً بحثه الرئيسان الكازاخي نور سلطان نزار بايف مع نظيره التركماني قربان أوغلي بردي محمدوف، خلال زيارة الأخير إلى آستانة يوم ١٨ أبريل (نيسان). وقال نزار بايف عقب تلك المحادثات: «ندعو معاً جيراننا إلى حل كل المشكلات القائمة عبر الثقة المتبادلة، وعلى أساس المنفعة المتبادلة للجميع. وأكدنا مجدداً أن موارد الأنهر العابرة للحدود في آسيا الوسطى، هي إنجاز لنا كلنا، ومحطة لصداقتنا والتفاهم المشترك». وفي هذا السياق، أشار الرئيسان الكازاخي والتركماني إلى أهمية تنشيط عمل الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال.

حالها حال كثير من الأزمات بين الجمهوريات السوفياتية السابقة، فإن أزمة تقاسم مصادر المياه بين جمهوريات آسيا الوسطى طفت على السطح سياسياً مع سقوط الاتحاد السوفياتي، الذي أدى بما في ذلك إلى توقف العمل بموجب آليات معتمدة سابقاً في مجال تنظيم حصص الماء بين تلك الجمهوريات ومجال الطاقة. وفي الجانب الجغرافي للأزمة، فإن جمهوريات آسيا الوسطى تعتمد في الحصول على الماء بصورة رئيسية من مصدرين" هما نهر آمو داريا أو جيحون، الذي ينبع من جبال آسيا الوسطى، ويمر عبر أراضي طاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيزيا، ويصب في بحر آرال بين أوزبكستان وكازاخستان، وكذلك نهر سير داريا أو نهر سيحون، الذي ينبع من قيرغيزيا ويمر عبر الأراضي الأوزبيكية ومنها إلى كازاخستان، حيث يصب أيضاً في بحر آرال. وشكل النهران مع فروعهما المصدر الرئيسي للمياه بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان، طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزيا وتركمانستان).

وبدأت المشكلة منذ الخمسينات في القرن الماضي حين قررت السلطات السوفياتية بقيادة الزعيم نيكيتا خروتشوف تحويل اثنين من الأنهار التي تغذي بحر آرال، في شمال شرقي البلاد، ضمن مشاريع تطوير الري الزراعي واستصلاح الصحراء، من أجل زراعة الأرز، والبطيخ، والحبوب، وأيضاً القطن، أو «الذهب الأبيض»، للتصدير. وأدت تلك الخطة إلى خلل في منسوب مياه الأنهر الرئيسية في المنطقة، وتراجع كبير لكميات المياه التي تغذي بحر آرال، وهو بحر داخلي يقع بين أوزبكستان جنوباً وكازاخستان شمالاً ويحتل أخفض أجزاء حوض طوران الواسع. عرفه جغرافيو العرب ببحر خوارزم وأطلق عليه الروس في القرن السابع عشر اسم البحر الأزرق. ونتيجة خطط خروتشوف في الإصلاح الزراعي خسر بحر آرال ما يزيد على ١٠ في المائة من مساحته بحلول عام ٢٠٠٨، ويحذر العلماء من جفافه نهائياً بحلول عام ٢٠٥٠ إن لم تتمكن جمهوريات آسيا الوسطى من حل المشكلات التي استجدت فيما بينها حول تقاسم المياه. ولم تقتصر تداعيات هذه الكارثة على منطقة آسيا الوسطى، ذلك أن الأملاح التي

بقيت في قعر المساحات الجافة من بحر آرال، تنتقل مع الهواء وتخرب التربة في المنطقة، وتصل حتى القطب الشمالي، وتؤثر على الأمن البيئي هناك أيضاً، مما يعني أن سوء استخدام مصادر المياه في آسيا الوسطى تحول إلى كارثة عالمية.

وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، بدأت جمهوريات آسيا الوسطى العمل المشترك بغية إنقاذ بحر آرال من الزوال نهائياً. وجرى كل النشاط في هذا الاتجاه من خلال الصندوق الدولي لإنقاذ آرال، الذي أسسته عام ١٩٩٢ جمهوريات كازاخستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان وقيرغيزيا. وانضمت إلى الصندوق منظمات دولية معنية بموضوع أزمة شح المياه عالمياً، وقدمت مساعدات مالية، إذ أنفقت نحو ١٠ مليارات دولار أمريكي خلال ربع قرن ضمن النشاطات الخاصة بإنقاذ بحر آرال. ويبقى العمل على إنقاذ البحر أمراً ملحاً، لا سيما على ضوء استمرار الخلافات حول تقاسم المياه بين طاجيكستان وقيرغيزستان (قيرغيزيا) من جانب، وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى من جانب آخر. إذ تخشى أوزبكستان من أن يؤدي تشييد طاجيكستان محطة روغونسك لتوليد الطاقة على أحد فروع نهر آمو داريا إلى تراجع منسوب مياه النهر، مما يعني حرمان أوزبكستان من جزء مؤثر من المياه، وكذلك انخفاض إضافي بكميات المياه التي تغذي بقايا بحر آرال. ويرجح أن يتم تجاوز هذه المعضلة حيث أظهرت طاجيكستان مرونة وتفهماً، ويتوقع أن يتم التوصل إلى اتفاق مع الجارة أوزبكستان بهذا الخصوص.

غير أن الأمر يبقى معقداً نظراً لموقف قيرغيزيا، التي كانت قد طالبت منذ سنوات بأن تتحمل معها الجمهوريات الأخرى نفقات عمل السدود وآليات توزيع المياه وغيره، وتسعى عبر سدود شيدتها إلى شغل موقع دولة مصدرة للطاقة الكهربائية، على الرغم من أن عمل تلك المحطات يسبب خللاً في تدفق المياه عبر مسار نهر سيحون، ويهدد بذلك بقايا بحر آرال. ويشكل عمل محطة «توكتوغولسك» لتوليد الطاقة الكهربائية، بواسطة سد على نهر سيحون، أكثر المشكلات حدة في هذا المجال حالياً، ذلك أن المحطة تتحكم بتدفق المياه في النهر وكل فروعه، وينعكس بصورة سلبية على نشاط الري الزراعي في الجمهوريات المجاورة، لا سيما كازاخستان، التي تركز على الاستخدام الزراعي للماء، بينما تركز قيرغيزيا على الاستفادة من مصادر المياه على أراضيها والتحكم بحجم تدفقها، بهدف توليد الطاقة الكهربائية. ويحذر مراقبون من احتمال تصاعد حدة التوتر في آسيا الوسطى وصولاً إلى نشوب نزاعات مسلحة إن فشلت جمهوريات آسيا الوسطى بالتأثير على الموقف القيرغيزي بما يسهم في اعتماد آليات ترضي جميع الأطراف لتقاسم مصادر المياه في المنطقة.

ووسط هذه الخلافات وبانتظار حلها، يبقى مصير بحر آرال معلقاً. وكانت كازاخستان التي يقع الجزء الأكبر من بحر آرال على أراضيها قد اعتمدت منذ التسعينات سلسلة إجراءات للحفاظ على مياه البحر، وأقامت سواتر وسدوداً ترابية للحد من تدفق مياهه نحو الجنوب، حيث تضمحل تدريجياً وتتبخر. وبمساعدة صندوق النقد الدولي أقيم سد «كوكارالسك» الذي قسم بحر آرال نهائياً إلى قسمين، جنوبي كبير ويقع على الأراضي الأوزبيكية ويتغذى من مياه نحر جيحون، وشمالي صغير يقع على أراضي كازاخستان ويتغذى من نهر سيحون الذي ينبع من قيرغيزيا ويمر عبر أوزبكستان قبل دخوله الأراضي الأوزبيكية.

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٥/١٥ :

أمل جديد في قضية الصحراء الغربية؟

*جاك روسيلييه

في ٢٨ نيسان/أبريل الماضي، صوّت مجلس الأمن الدولي على القرار ٢٣٥١ المتعلق بالتمديد السنوي لتفويض بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، وتضمن القرار أيضاً دعوة إلى إعادة إطلاق المفاوضات. على الرغم من أن لغة القرار ليست جديدة تماماً، إلا أنه يكشف عن التزام متجدد بالعمل على التوصل إلى تسوية سياسية. لقد شهد العام المنصرم تشنجات شديدة بين المغرب والأمم المتحدة إبان التصريحات التي صدرت عن أمين عام الأمم المتحدة السابق، بان كي مون خلال زيارة مثيرة للجدل قام بها إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين، والتي دفعت بالمغرب إلى طرد الجزء الأكبر من العناصر الدوليين في بعثة مينورسو. وقد سلّط المأزق الديبلوماسي الذي تسبّبت به هذه الواقعة، الضوء على الحاجة إلى إعادة تفعيل البحث عن تسوية سياسية داخل دوائر الأمم المتحدة. حتى إذا لم تؤتِ عملية الأمم المتحدة بثمارها، لا تزال الإجراءات القانونية في محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي تمنح بوادر أمل لانطلاق مرحلة جديدة في المفاوضات.

سعى القرار ٢٣٥١ أيضاً إلى معالجة تأزّم الوضع الأمني بين المغرب والبوليساريو في منطقة الكركرات النائية عند الحدود مع موريتانيا. لقد بلغ منسوب التشنج مستويات خطيرة مع تقلّص المسافة الفاصلة بين القوات المغربية وقوات البوليساريو داخل المنطقة العازلة جنوب الكركرات، حيث لم تكن بعثة مينورسو تسيّر سوى دوريات متقطّعة فضلاً عن الاكتفاء بعمليات مراقبة محدودة من حين لآخر. انطلقت شرارة الأحداث في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٦، عندما بدأ المغرب تنفيذ أشغال لصيانة الطرقات وعمليات لمكافحة التهريب، بحسب زعمه، داخل المنطقة العازلة، بموافقة الأمم المتحدة كما أُفيد. وقد دفعت هذه الخطوة بجبهة البوليساريو إلى نشر قواتها في المنطقة بعد أربعة أشهر.

بعدما ناشد الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، القوات المغربية وقوات البوليساريو الانسحاب في ٢٥ شباط/فبراير الماضي، بادر المغرب إلى سحب قواته في اليوم التالي. بيد أن جبهة البوليساريو فرضت شروطاً مسبقة – منها تطبيق خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة لإجراء استفتاء حول تقرير المصير – قبل أن تعود وتنسحب في اللحظة الأخيرة (بطلب من الجزائر كما يُعتقَد)، فاستعرضت بذلك قوتها إنما تجنّبت في الوقت نفسه التعرض لإدانة قاسية من الأمم المتحدة. أياً تكن الأفكار الأولية أو الدوافع الخفية خلف إرسال الرباط قواتها إلى الحدود الجنوبية الغربية مع موريتانيا – أو خلف التصعيد المتأخر إنما الفعال الذي لجأت إليه البوليساريو – ربما ولّد ذلك لدى بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شعوراً بضرورة المبادرة بصورة ملحّة إلى إطلاق المحادثات من جديد.

عرض التقرير الذي نشره غيتيريس في العاشر من نيسان/أبريل الماضي، تقويماً صريحاً للمأزق الراهن، وأرسى أسس المفاوضات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو. على وجه التحديد، تشير الفقرة ٥٥ في التقرير إلى "التفسيرات المتباينة إلى حد كبير" التي يعطيها الأفرقاء لتفويض بعثة مينورسو، وتدعو الفقرة ٨٣ الدولتَين المجاورتين، الجزائر وموريتانيا، إلى المساهمة في العملية التفاوضية التي يقتصر دورهما فيها راهناً على المراقبة – مع العلم بأنه لطالما زعم المغرب أن الجزائر طرف مباشر في النزاع. وقد وجدت هذه المندرجات أصداء داعمة داخل مجلس الأمن الدولي.

بالفعل، يدعو القرار ٢٣٥١، بلغة واضحة، إلى استئناف العملية السياسية بالاستناد إلى الصيغة الآتية التي تتكرر إليها الإشارة ثلاث مرات في نص القرار: "التوصل إلى حل سياسي مقبول من الجانبَين يكفل حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية في سياق ترتيبات تنسجم مع مبادئ شرعة الأمم المتحدة وأهدافها"، وجدّد القرار دعوة الدول المجاورة إلى التعاون في شكل كامل مع المبعوث الخاص للأمين العام حول الصحراء الغربية. يُتوقَّع أن يقوم غيتيريس بتعيين هورست كوهلر، رئيس ألمانيا سابقاً والعضو المنتدب في صندوق النقد الدولي – وهو من الخبراء البارزين في شؤون التنمية الأفريقية – مبعوثه الخاص لتسهيل المفاوضات بين المغرب والبوليساريو. قد يضيف تعيين كوهلر ثقلاً سياسياً وديبلوماسياً – وبروزاً أكبر – إلى عملية البحث عن حل للنزاع عن طريق التفاوض، بعدما كان معظم الأشخاص الذين عُيِّنوا في هذا المنصب خلفاً لجيمس بيكر اعتباراً من العام ٢٠٠٤، ديبلوماسيين متوسّطي الرتبة.

حتى بوجود مبعوث مثل كوهلر، تبقى إعادة إطلاق المفاوضات عن طريق الديبلوماسية المكوكية والمحادثات غير المباشرة، مهمة عسيرة. ففي حين أن جبهة البوليساريو بحاجة ماسّة إلى انطلاق مباحثات جديدة من أجل تسليط ضوء أكبر على مطالباتها بإجراء استفتاء حول تقرير المصير، بإمكان المغرب أن يُبقي على عرضه المتمثّل بمنح الصحراء الغربية حكماً ذاتياً، وذلك من دون اللجوء إلى المفاوضات، وأن يلغي تدريجاً البعد الدولي للنزاع. غير أن جبهة البوليساريو تنجح في

تحدّي توقعات الرباط التي كانت تترقّب موافقة المجتمع الدولي على ضم الصحراء الغربية بحكم الأمر الواقع إلى الأراضي الوطنية المغربية – بالاستناد إلى اندماجها الاقتصادي واستخراج مواردها الطبيعية – وهو ما كانت الرباط تأمل بأن يُفضي في نهاية المطاف إلى تهميش مسألة السيادة ووضعها جانباً. غير أن حكماً صادراً عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ جدّد التأكيد على وضع الصحراء الغربية كأراضٍ غير خاضعة للحكم الذاتي، ما يترتب عنه بطبيعة الحال انتفاء الموافقة القانونية على السيادة المغربية. قد يُنظَر إلى ذلك، ولو بطريقة غير مباشرة، بأنه يساهم في تعزيز مزاعم البوليساريو عن أنها المؤسسة الوحيدة التي يستطيع الصحراويون إعطاء موافقتهم من خلالها لاستغلال الموارد الطبيعية في أراضيهم.

وقد جاء الحكم المذكور رداً على استئناف تقدّم به المغرب ضد الحكم الصادر عن محكمة العدل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والذي قضى بإبطال اتفاق تحرير اقتصادي (يُسمّى أحياناً اتفاقية الصيد البحري) جرى توقيعه بين المغرب والاتحاد الأوروبي وينطبق أيضاً على أجزاء من الصحراء الغربية. وقد ذكرت محكمة العدل الأوروبية، في الحكم الصادر عنها في دعوى الاستئناف – من جملة ما ذكرته – أن إدراج الصحراء الغربية في أي علاقات بين الأمم المتحدة والمغرب (الفقرة ١٠٧) يتعارض مع القانون الدولي ويتنافى مع مبدأ تقرير المصير. علاوةً على ذلك، اعتبرت المحكمة أنه يتعيّن على الصحراويين، بصفتهم طرفاً ثالثاً يتأثر بالاتفاق، إعطاء موافقتهم قبل تطبيق أي اتفاق شراكة (الفقرة ١٠٦). بيد أن المحكمة لم تذكر أنه يتعين استشارة جبهة البوليساريو، باعتبارها ممثّلة الصحراويين، في أي علاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تكون الصحراء الغربية جزءاً منها، مع أنه جاء على ذكر التوصية الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٣٤، والتي تعتبر أنه يجب إشراك البوليساريو في أي بحث عن حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية (الفقرة ١٠٥). وإذ أشارت المحكمة إلى الحكم السابق الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي هو موضوع الاستئناف، حدّدت أيضاً أن الاتحاد الأوروبي وجد نفسه مضطراً إلى اتخاذ تدابير حرصاً على أن تتم عملية إنتاج السلع المصدَّرة من الصحراء الغربية إلى الاتحاد الأوروبي "بطريقة لا تلحق الأذى بسكان تلك الأراضي، ولا تترتب عنها تجاوزات للحقوق الأساسية للأشخاص المعنيين" (الفقرة ٤٧).

عبر الإشارة بطريقة غير مباشرة إلى البوليساريو باعتبارها ممثّلة الصحراويين، يذهب الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية أبعد من الرأي القانوني الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ – الذي لا يأتي الحكم على ذكره – في التشكيك بقانونية قيام المغرب بمنح الشركات الأجنبية عقوداً للتنقيب عن الموارد المعدنية في الصحراء الغربية. ورد في الرأي القانوني لعام ٢٠٠٢ أن استخراج الموارد في الأراضي غير الخاضعة للحكم الذاتي (مثل الصحراء الغربية) يجب أن يتم لمصلحة سكان تلك الأراضي، وأن تجاهل مصالح الصحراويين وتطلعاتهم يشكّل انتهاكاً للمبادئ المرعية الإجراء في القانون الدولي.

حتى لو لم تكن عملية الأمم المتحدة تقدّم أساساً كافياً للسير بالمفاوضات قدماً، فإن الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية يؤمّن هذا الأساس. إنه يشكّل قاعدة راسخة بإمكان جبهة البوليساريو والمغرب الاستناد إليها للذهاب أبعد من مواقفهما الثابتة والمعهودة عند الجلوس إلى طاولة المفاوضات. على سبيل المثال، بإمكان المغرب أن ينظر في خيارات أخرى غير الحكم الذاتي، مثل السيادة المشتركة التي يمكن أن تشمل الإدارة المشتركة لموارد الصحراء الغربية إلى جانب السكان الأصليين والبوليساريو – وربما تحت إشراف إقليمي أو دولي. ويمكن أن تقبل جبهة البوليساريو بمرحلة انتقالية تفضي إلى إرجاء مؤقت للاستفتاء حول تقرير المصير. ويمكن أن تتطرق المفاوضات إلى الآليات المحتملة التي من شأنها أن تفرض على المغرب استشارة الصحراويين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر جبهة البوليساريو، عند استخراج الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية والمتاجرة بها. قد لا يكون المغرب ولا البوليساريو مستعدَّين لتسوية شاملة حول السيادة وتقرير المصير، لكن من شأن اتفاقات تدريجية مستندة إلى كل مسألة على حدة وتلقائية التنفيذ، أن تساهم في تعزيز الثقة بالعملية التفاوضية وترسي مرتكزات باتجاه التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة.

***جاك روسيلييه أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العسكرية الأمريكية، شارك في تحرير كتاب "آفاق حول الصحراء الغربية: الأساطير والقومية والجيوسياسة"** Perspectives on Western Sahara: Myths, Nationalism and Geopolitics **(رومان أند ليتلفيلد: نيويورك، ٢٠١٤).**

***مركز كارنيغي للسلام الدولي ٢٠١٧/٥/١٥ :**

ترامب يسعى لاتفاق مع قادة دول الخليج يقضي بمعاملة «الإخوان» كتنظيم إرهابي

*واشنطن- من حسين عبدالحسين

في أول إطلالة علنية له أثناء جلسة المصادقة على تعيينه وزيراً للخارجية في ديسمبر من العام الماضي، أعلن ريكس تيلرسون، بشكل متوقع، أن إدارة الرئيس دونالد ترامب ستحارب التنظيمات الإرهابية، مثل «القاعدة» و«داعش» و«حزب الله» اللبناني، على اعتبار أنها مدرجة على اللائحة الأمريكية لـ «التنظيمات الإرهابية الأجنبية»، لكن ما لم يكن متوقعاً، في جلسة الاستماع تلك، هو إضافة تيلرسون جماعة «الإخوان المسلمين» إلى المجموعات الإرهابية، على الرغم من أنها ليست مدرجة على اللائحة الأمريكية.

ويحتاج إدراج أو رفع أي تنظيم من اللائحة إلى عملية إدارية تشارك فيها وكالات فيديرالية، بما فيها وزارات الخزانة والعدل والخارجية، وهي عملية غالباً ما تستغرق أشهراً عدة. ويفتح إدارج أي تنظيم على اللائحة المذكورة الباب للإدارات الأمريكية لفرض عقوبات مالية على الجمعيات والأفراد ممن تعتقد واشنطن أنهم يرتبطون بالتنظيم. كما يتم إدراج أسماء الأفراد الذين تُفرض عليهم عقوبات على لائحة «عدم الطيران» في عدد من دول العالم، في طليعتها الولايات المتحدة وبعض حلفائها.

وعلى الرغم من أن «الإخوان المسلمين» ليسوا على لائحة الإرهاب الأمريكية، إلا أن ترامب يأمل أن يصل لاتفاق ضمني مع زعماء دول مجلس التعاون الخليجي، أثناء لقائه معهم بقمة الرياض في ٢٢ الجاري، يقضي بمعاملة التنظيم على أنه إرهابي، خصوصاً أن دولة خليجية مؤثرة حضّرت منذ فترة طويلة ملفاً كبيراً عن تحركات «الإخوان» في المنطقة، وتعمل ديبلوماسيتها في واشنطن بشكل مركز مع مختلف قطاعات الإدارة الأمريكية على حشد السياسات ضد التنظيم وفروعه في منطقة الخليج.

وتنقسم دول مجلس التعاون حيال تصنيف «الإخوان»، فهي تدرجهم على لائحتها للتنظيمات الارهابية، إلا أن بعض الدول يعتبر أن المقصود بـ «الإخوان» هو التنظيم العالمي فقط وليس الحركات المحلية المنبثقة عن التنظيم، ولها أسماء محلية وتشارك في العملية السياسية وتمتلك أذرعاً وأنشطة خيرية واجتماعية ومؤسسات اقتصادية.

ويأمل ترامب في إضافة «الإخوان» رسمياً إلى اللائحة الأمريكية السوداء، لكن ذلك قد يستغرق وقتاً، كما أن النتيجة ليست مضمونة، خصوصاً أن التنظيم المذكور لم يستوفِ الشروط الأمريكية لاعتباره إرهابياً.

لكن التصنيف شيء، وكيفية التعامل مع التنظيم شيء آخر. «حزب الله» اللبناني، مثلاً، مدرج على اللائحة الأمريكية للإرهاب منذ منتصف التسعينات، لكن في زمن إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، تواصلت واشنطن مع الحزب اللبناني بشكل غير مباشر عن طريق قنوات لبنانية، غالباً أمنية، وإيرانية، مثل وزير الخارجية جواد ظريف الذي كان على اتصال مباشر بنظيره الأمريكي السابق جون كيري. صحيح أن الحزب على اللائحة الأمريكية للتنظيمات الارهابية، لكن إدارة أوباما تجاهلت التصنيف وتعاملت معه بواقعية تتناسب مع سياستها في المنطقة.

وكما «حزب الله»، كذلك «حزب العمال الكردستاني»، المصنف إرهابياً في الولايات المتحدة، لكن ذلك لم يمنع مسؤولاً عسكرياً رفيعاً من لقاء أحد أبرز قياداته، الشهر الماضي، في إطار التنسيق الأمريكي مع الحزب الكردي في المعركة لاستعادة الرقة السورية من «داعش»، وهو لقاء أثار غضب الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، الذي يزور البيت الأبيض ويلتقي ترامب الأسبوع المقبل.

هكذا، تنوي إدارة ترامب التزام لائحة وزارة الخارجية الأمريكية، حيث يناسبها، مثل العودة إلى اتباع سياسة حازمة ومشددة مع «حزب الله»، فيما تتجاهل اللائحة حيث يناسبها أيضاً، مثل التعامل مع «الإخوان المسلمين» على أنه تنظيم إرهابي، رغم أنه غير مدرج على اللائحة.

وعندما يزور ترامب الرياض، من المرجح أن يتطرق في محادثاته مع زعماء دول مجلس التعاون الخليجي إلى موضوع التنظيم، وأن يحضهم على اعتباره إرهابياً، وتجميد أرصدته، وملاحقة مسؤوليه بتهم الإرهاب، على غرار ما فعل ترامب أثناء محادثاته مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، الذي زار واشنطن الشهر الماضي.

حتى الآن، لم يتم إدارج «الإخوان المسلمين» على لائحة «التنظيمات الإرهابية الاجنبية» الأمريكية التابعة لوزارة الخارجية، لكن محادثات ترامب مع زعماء العالم تشي بأن فترة حكم الرئيس الأمريكي الحالي ستشهد ضغطاً عالمياً كبيراً على «الإخوان» وقياداتهم.

*صحيفة (الراي) الكويتية ٢٠١٧/٥/١٦ :

الديمقراطية على الطريقة الأمريكية

كونداليزا رايس تبشر بمشاريع 'ديمقراطية' جديدة

و تعترف: هدف الولايات المتحدة الأساسي من غزو العراق كان الإطاحة بصدام حسين من الحكم

ألقى وزير الخارجية ريكس تيلرسون مؤخرا خطابا فصل فيه القيم الأمريكية عن المصالح الأمريكية. واعترف أنه بالرغم من أن القيم ثابتة ورغم الالتزام الأمريكي بها، خصوصا ما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان إلا أن هناك أوقاتا تفرض فيها بعض المصالح الاقتصادية والأمنية أن نترك هذه القيم جانبا.

من بين المساندين المؤثرين لتيلرسون نجد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس التي أشادت بتعيين المدير التنفيذي لشركة أكسون موبيل سابقا رئيسا للدبلوماسية الأمريكية. ولعلّ من أكثر ما يثبت صحة ما جاء في خطاب تيلرسون تجربة رايس باعتبارها أحد عرابي الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣.

لم تأت رايس بالجديد عندما اعترفت مؤخرا بأن "هدف الولايات المتحدة الأساسي من غزوها للعراق لم يكن أسلحة الدمار الشامل ولا لجلب الديمقراطية بل بسبب مشكلة أمنية بحتة، تتعلق بوجود صدام حسين في الحكم".

لكن، ورغم ما حل بالعراق ومنطقة الشرق الأوسط بسبب مشروع الفوضى الخلاقة الذي بشرت به رايس، مازالت مستشارة الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تزعم أن "المؤسسات الديمقراطية (على الطريقة الأمريكية) هي الأمل الأفضل للبشرية بما في ذلك في الشرق الأوسط"، وتبدي أسفها لأن "الشرق الأوسط لا يلقى الاهتمام الكافي من جهود نشر الديمقراطية".

جاء هذا الحديث في إصداراتها والذي اختارت له عنوان "الديمقراطية: حكايا من الطريق الطويل نحو الحرية"، وكتبت تقول "كسبت الديمقراطية منخرطين في سياق هذا النظام العالمي. هل تستطيع أن تستمر في ذلك إذا انسحبت أمريكا وغيرها من مسؤولياتهم تجاه النظام الذي خلقوه؟ ماذا سيحدث لأولئك الذين مازالوا يبحثون عن الحرية في عالم قيل له بأن يشق طريقه الخاص به لوحده؟ ما مصير أولئك الذين لا يزالون يعيشون في كنف الاستبداد إذا توقفنا عن القول للآخرين بأن الديمقراطية شكل حكم راق وبأن مبادئها كونية؟".

وانتقد المحلل في صحيفة واشنطن بوست كارلوس لوزادا ما جاء في أحاديث رايس عن الديمقراطية، واصفا كتاب رايس بأنه أشبه بكتاب رحلات، وفيه "تأخذنا رايس إلى روسيا وكينيا وكولومبيا وبولندا والعراق إلى جانب أماكن أخرى وتستعرض نضالات كل بلد من أجل الديمقراطية. تمزج بين الواقعية والمثالية إلى حد أننا إزاء كتاب يتطلع إلى النجوم ورجلاه مقيدتان إلى الأرض".

تسخّر وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أطول فصل في الكتاب للشرق الأوسط حيث تدافع عن المواقف الخلافية الماضية وتتخذ النظرة طويلة المدى. تلوم البنتاغون على تسخير عدد قليل من الجنود لتأمين العراق ما بعد غزو ٢٠٠٣ وتنتقد المبعوث بول بريمر على حل الجيش العراقي، إضافة إلى إخفاقات أخرى في الحياة الإمبريالية.

وتحصر رايس إخفاقاتها في دورها كمستشارة للأمن القومي خلال فترة بوش الأولى عندما حدث في حالات كثيرة أن تصادم البنتاغون مع وزارة الخارجية. وكتبت تقول "شعرت بأني أخفقت في ربط الأجزاء المختلفة مع بعضها البعض لتكوّن وحدة كاملة متماسكة". وتذكر ملاحظة غير ملائمة أثناء حرب لبنان لسنة ٢٠٠٦ حيث قالت "نحن نشهد آلام ولادة شرق أوسط جديد"، وتعتقد الآن أنها كانت صائبة. وتضيف "الأحداث المضطربة للعشرية الأخيرة أدت بالفعل إلى تمزيق خارطة المنطقة ورمت جانبا بأعمدة النظام القديم. هناك شرق أوسط جديد يتبلور عبر الحرب والفوضى والثورة، وفي بعض الحالات الإصلاح".

لم تخف رايس خشيتها من أن يقلب تقدم النزعة القومية في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى النظام العالمي الذي سعى إلى نشر الحرية. وتشرح بأنه عندما تتعثر الديمقراطيات الحديثة تكون عادة "قصة سلطة تنفيذية يفوق حجمها حجم المؤسسات الأخرى". وتقول إن الرجال الأقوياء أصبحوا متخفّين أكثر مما كانوا في الماضي، "في عالمنا المترابط في أيامنا هذه، أصبحت السلطوية الزاحفة والمتخفية لدى القادة المنتخبين غير الليبراليين خطرا على الديمقراطية أكبر من قيامهم بسحقها بالدبابات في ساحة المدينة".

ويختم كارلوس لوزادا قراءته لكتاب مهندسة مشروع الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط الجديد ساخرا "أنا ممتن إلى أن رايس بذلت المجهود، لكن حججها واستنتاجاتها لا تنسجم دائما. ربما من المبكر تقديم تأويلات نهائية، أو ربما تكون كلمات رايس 'مفرومة' نوعا ما".

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٥/١٦ :

الطريق الطويل إلى الحرية

نشر الديمقراطية يظل مسؤولية أخلاقية

* محمد وقيف

«لقد كنتُ شاهدة عندما كان الناس في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يلحون على الحرية.. فعندما كنت طفلة، كنت جزءاً من صحوة كبيرة أخرى: التأسيس الثاني لأمريكا، في وقت ظهرت فيه حركة الحقوق المدنية في مدينتي برمنجهام، بولاية ألاباما، التي وسّعت فجأة معنى (نحن الشعب) ليشمل أشخاصاً مثلي..

والواقع أنه لا توجد لحظة أجمل من تلك التي يتمتع فيها الناس أخيراً بحقوقهم وحريتهم». هكذا تقول كندوليزا رايس في الصفحات الافتتاحية لكتابها الجديد «الديمقراطية.. قصص من الطريق الطويل إلى الحرية»، ومثل هذه الرؤية، تقول وزيرة الخارجية ومستشارة الأمن القومي الأمريكي السابقة، هي ما ينبغي أن يشكّل ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، بيد أن هذه الرؤية، المنتشرة بشكل أكبر بين الديمقراطيين منها بين الجمهوريين، اختفت، أو كادت، خلال السنوات الأخيرة من كثرة الإخفاقات وخيبات الأمل في بلدان مختلفة، من أوكرانيا إلى رواندا، لكن رايس مثابرة لا تفقد الأمل، وإيمانها بمزايا تشجيع الديمقراطية وأهميتها الستراتيجية قوي جداً، بل أقوى مما كان عليه عندما انضمت إلى إدارة جورج دبليو بوش في عام ٢٠٠١.

غير أن البعض يرى أن نتائج انتخابات عام ٢٠١٦ الأمريكية تجعل من تشجيع الديمقراطية ربما العنصرَ الأكثر ثانوية ضمن أجندة «النظام العالمي الجديد»، الذي أعلنه جورج بوش الأب عقب انتهاء الحرب الباردة والقائم على نشر الديمقراطية والرأسمالية الليبرالية، وذلك على اعتبار أنه إذا كانت التجارة العالمية لديها أنصارها الأقوياء في عالم الشركات، فإن نشر الديمقراطية يُدعم من قبل المنظمات غير الحكومية التي يتلقى بعضها – مثل «الوقف الوطني للديمقراطية»– تمويلاً حكومياً قد يكون عرضة للتقلص الآن، وكتاب «الديمقراطية» هو محاولة من رايس للتشديد على فكرة الترويج للديمقراطية باعتبارها هدفاً أساسياً للسياسة الخارجية الأمريكية، وفيه توضح الأسباب التي تجعل أنصار الديمقراطية ملتزمين جداً بعملهم، لكنها تشير أيضاً إلى أسباب تشكيك كثيرين في جدوى ذلك.غير أنه مما يُحسب لرايس صدقها، فهي لا تسعى للتنميق أو التزويق أو ليِّ عنق البيانات، وإنما تعرض الحقائق كما هي، فهي صريحة بشأن عدد المرات التي أدى فيها تشجيع الديمقراطية إلى أخطاء باهظة الثمن، وتخص بالذكر هنا الانتخابات الفلسطينية في عام ٢٠٠٦، والتي لعبت رايس وفريقُها دوراً رئيسياً في دفع الفلسطينيين إلى إجرائها والإسرائيليين إلى دعمها، واثقةً من أن «حماس» ستنهزم، لكن «حماس» فازت في نهاية المطاف، وما زال الطريق المسدود الذي أعقب ذلك، والحرب بين الفلسطينيين، يعقّدان مهمة صنع السلام في الشرق الأوسط إلى هذا اليوم، كما أنها صريحة بشأن الأخطاء الكبيرة التي ارتُكبت في العراق، معتبرةً أن الكوارث التي وقعت

هناك، مثل تعذيب السجناء في سجن أبو غريب، والأخطاء الأمريكية في عراق ما بعد الغزو، عقَّدت أهداف إدارة بوش المتمثلة في نشر الديمقراطية في بلدان أخرى، وصادقة أيضاً بشأن إخفاقات الثورة البرتقالية في أوكرانيا، والاقتتال الداخلي والفساد اللذين أديا في الأخير إلى ثورة أوكرانية أخرى في ٢٠١٤.

غير أن الخلاصة من وراء هذه الإخفاقات، وفق رايس، هي أن تشجيع الديمقراطية «صعب، صعب حقاً، حقاً»، وإنْ كان ذلك لا يعني أنه غير مهم أو غير ممكن، مشددةً على أن نشر الديمقراطية يظل مسؤولية أخلاقية لا محيد عنها بالنسبة للولايات المتحدة، والسياسةَ الوحيدةَ التي يمكنها حماية الأمن الأمريكي على المدى الطويل، وترى أن الأجندة حققت نجاحات وانتكاسات معاً، وتذكِّرنا بأن الانتخابات «ما زالت تجذب طوابير طويلة من الناخبين الذين يصوّتون لأول مرة، حتى بين الفقراء والسكان الأقل تعلماً في أفريقيا»، وإنْ كانت تشير كذلك إلى أماكن أخرى حيث فشلت الديمقراطية في الترسخ، على الأقل في الوقت الراهن، مع قصص حول الانتصارات الصعبة، والمهمة تاريخياً، التي ما زالت تحققها الديمقراطية، وتجد مؤشرات تبعث على الأمل في كل من كولومبيا وكينيا وتونس وغانا.

وحسب رايس، فإن قوة المؤسسات المحلية، مثل الشرطة، والقضاء، والصحافة الحرة، والأحزاب السياسية.. تستطيع إحداث فرق في بناء الديمقراطية: ذلك أنه عندما تكون هذه المؤسسات قوية، تستطيع الديمقراطيات الفتية التجذُّر والنمو. إلا أن الدعم الخارجي يستطيع المساعدة أيضاً.

وفي هذا الإطار، تشير رايس إلى اتفاقات «تحدي الألفية» الأمريكية التي أدخلتها إدارة بوش وقدّمت دعماً جوهرياً للبلدان التي تلتزم بإصلاحات واضحة بشأن الحكمة والشفافية،

ولعل خير مثال في هذا الصدد هو ليبيريا، التي ساعدت فيها اتفاقيات «تحدي الألفية» حكومةَ إيلين جونسون سيرليف الديمقراطيةَ على تبني إصلاحات مهمة، وحيث أثبتت القدرة الجديدة أنها أساسية في محاربة تفشي فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤.

الكتاب: الديمقراطية.. قصص من الطرق الطويل إلى الحرية

المؤلفة: كوندوليزا رايس

الناشر: تولف

تاريخ النشر: ٢٠١٧

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٥/١٦ :

وستفاليا الشرق الأوسط

*غازي دحمان

ما بين جنيف وأستانة وإسطنبول وموسكو، بالإضافة إلى النشاط الكثيف لقاعدة حميميم، تتواتر المؤتمرات للبحث عن حلّ يخرج جميع الأطراف، الداخلية والخارجية، من مأزقها، من دون وجود مؤشرات واضحة عن حل قريب في سورية، ومن دون حتى اتفاقٍ على الحدود الدنيا لذلك الاتفاق المنتظر. لكن من المفيد التنبه إلى مسألةٍ تتشكّل يوماً بعد آخر، وهي أن الحل سيأتي على شكلٍ تجميعي لبنود التوافق التي تحصل في جميع الجولات والمباحثات، وحتى التفاهمات الثنائية للدول الراعية لأطراف الصراع، بمعنى أن الحل سيتم بناؤه عبر خطواتٍ عديدةٍ، بما يتناسب مع طبيعة الصراع، وستكون مرجعيته جملة من المصادر، المحلية والإقليمية والدولية.

ليس ما سبق تنجيماً بقدر ما هو قراءة في تاريخية أساليب حل الصراع لصراعات مشابهة للحالة السورية، وتحديداً صراع أوروبا في القرن السابع عشر، والذي انتهى بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، والتي أطلق عليها التاريخ الدبلوماسي صفة المعاهدة المؤسّسة للنظام الدولي المعاصر.

كان صلح وستفاليا نهاية حربٍ طائفية دامت ثلاثين عاماً بين الكاثوليك والبروتستانت، أدرك في نهايتها الكاثوليك أنه لم يعد بإمكانهم القضاء على البروتستانت، وأن هذا الهدف أصبح غير واقعي، كما أدرك البروتستانت أنه لم يعد في الوسع نشر مذهبهم أكثر من ذلك، وأن هدف استقطاب كل شعوب أوروبا مذهبهم لم يعد واقعياً. غير أن الطرفين أيضاً أوجدوا لأنفسهم ولبيئاتهم المبرّرات المقنعة، فالكاثوليك أقنعوا أنفسهم بأنهم استطاعوا وقف المد البروتستاني، وأجبروه على الانكفاء، في حين أن البروتستانت ذهبوا إلى اعتبار أنهم ثبتوا مذهبهم، ووسّعوا انتشارهم في أوروبا.

لم يكن هدف أطراف الصراع التأسيس لنظام دولي جديد، ولم يكونوا واعين لهذا الأمر. بالأصل، كان الصراع ذا طبيعة إقليمية محلية، ومحصوراً داخل أوروبا، وتحديداً في وسطها، وعندما طالبوا بأن تكون الدول هي الوحدات الأساسية في النظام الإقليمي الأوروبي، كان هدفهم الاعتراف بالوقائع الجيوسياسية الجديدة في أوروبا والكيانات الصاعدة بحدودها وسلطاتها ومكوناتها الاجتماعية، والتي تتطابق مع مخرجات الصراع ومآلاته بدرجة كبيرة.

نتج عن ذلك تفكّك الإمبراطوريات وانتهاء زمنها، وخصوصا إمبراطورية آل هاسبورغ، وكف يد فرنسا عن أوروبا، وبناء حجر الأساس في نشوء الأمم الألمانية والإيطالية، والأهم من ذلك كله تراجع دور الكنيسة والإقطاع، وانتهاء زمن تشكّل الدول بناءً على المصاهرة وزواج الأمراء ووراثة النفوذ.

من الناحية الفنية، لم يتم التوّصل إلى اتفاق وستفاليا من خلال لقاء وحيد، ولا عبر التوافق على خريطة مبادئ موحّدة، حتى أن الأطراف المتصارعة لم تجتمع مع بعضها إلا لحظة التوقيع على الحل، وجرى الاعتماد على وثائق، كانت على شكل طلبات وشروط التفاوض، جرى التقريب بينها، واعتماد الممكن وغير الإشكالي فيها.

إلى أي مدىً يتطابق الحل الوستفالي مع الحالة الشرق أوسطية؟ ساهمت عوامل كثيرة، من بينها الفوضى التي صنعتها أمريكا في الشرق الأوسط، ودخول العامل الإيراني بقوّة، في تحويل الصراع السياسي إلى شكل من الصراع الطائفي، سني – شيعي، وأوجدت هذه المتغيرات محفزاتٍ وديناميات للصراع، أسهمت في إشعاله بدرجة كبيرة، كما ساهمت البيئة الدولية في تصليب مواقف الطرفين، ورفع سقف توقعاتهم، حتى وصلت إلى أن أصبح طموح كل طرفٍ قلب المعادلة السائدة بشكل نهائي لصالحه، بحيث تكون مخرجات الصراع على شكل انتصاراتٍ أيديولوجية وجغرافية واقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، تشكّلت على مدار سنوات الصراع هوياتٌ وانتماءاتٌ على أسس جديدة، كما تشكّلت على أساسها خطوط فصلٍ جغرافية، في العراق وسورية، وترغب أطراف الصراع في استكمالها وتوسيع رقعتها الجغرافية.

ساهم ذلك كله بتفكيك المجال الجيوسياسي الذي صنعه اتفاق سايكس – بيكو إلى الأبد، وجعل المنطقة تعيش حالة فراغٍ على مستوى الكيان المسيطر، ونقص حاد في شرعية هذا الكيان، وهو ما نتج عنه استحالة العودة إلى الشكل القديم، باعتباره ينطوي على خيارين غير قابلين للحياة في وسط المتغيرات الكثيفة الحاصلة، خيار هزيمة طرف لآخر، وهو ما لم يعد ممكناً بعد الوصول إلى أقصى درجات الإنهاك، أو خيار التعايش ونسيان ما جرى، وهو أيضاً خيارٌ صعبٌ، لتبدل خريطة الوقائع بشكل إنقلابي.

ما أنتجته جولات جنيف السابقة ومباحثات أستانة واتفاقات موسكو وأنقرة لوقف إطلاق النار، وما تم التوصل إليه أخيرا "اتفاق المناطق الآمنة"، لا يبدو أنها كافية كعدة تشغيلية لاتفاق سلامٍ في المنطقة، وما زال الأمر يحتاج مزيداً من الوثائق والتفاهمات والتواضعات والتنازلات، وهذه بحاجةٍ لجولاتٍ صراعية أخرى، وإذا كانت وستفاليا الأوروبية قد أنتجت التفاهم على سيادة الدولة، فإن وستفاليا الشرق أوسطية ستذهب باتجاه إنتاج تفاهماتٍ عن سيادة المكونات الأصغر، كالطائفة والقبيلة، وبدل أن يتم دمج تلك المكونات على أسسٍ وطنيةٍ، كما جرى في أوروبا، فإن الاتجاه في المشرق يسير باتجاه تفكيك الأوطان على أسسٍ وحدود طائفية.

*الخليج الجديد ٢٠١٧/٥/١٦ :

ثقافة الحوار.. كيف نفعلها؟..

*د.عبدالحميد الأنصاري

أهمية إعطاء أولوية للتسامح واحترام التعددية

شهدت المنطقة على امتداد السنوات الماضية، في أعقاب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر العديد من مؤتمرات الحوار سواء بين الحضارات أو الثقافات أو الأديان أو المذاهب الإسلامية، وكانت دعوات الحوار هي المعلم الأبرز في المشهد العربي العام، انطلاقا من ان ثقافة الحوار هي المخرج الطبيعي والوقائي من أمراض التطرف والعنف وباعتبار أن غيابها هو الذي أتاح لخطاب الكراهية أن ينمو وينتشر، لكن بعد أن ازدحمت الساحة بالمؤتمرات الحوارية وفاضت الأرض العربية بها، يحق لنا أن نتساءل: هل تحققت ثقافة الحوار؟ وهل حققت أهدافها؟

واضح من هذا التساؤل أن المقصود بثقافة الحوار شيئا آخر غير مجرد الحوار، فهناك حوارات كثيرة تمت بين الشرق والغرب، وأوروبا والعالم الإسلامي، وأمريكا والعرب، وبين الأديان الثلاثة الكبرى، وبين المذاهب والطوائف الإسلامية، في معظم الدول العربية، وكانت الدوحة في مرحلة مهمة من مراحل الحوارات، تعد عاصمة للحوار وتستقطب معظمها، ومع ذلك أتصور أن ثقافة الحوار لم تحقق أهدافها، وما يحصل في الساحة من احتراب داخلي، وصراعات دموية خلفت الملايين من الضحايا بين قتيل، وجريح، ومهجر، ولاجئ، ونازح، وتفريغ مدن عربية عريقة من سكانها الذين عاشوا فيها أجيالاً بعد أجيال بهدف إحداث تغيير ديموغرافي قسري، إضافة إلى التوجس من الآخر الخارجي، لخير شاهد على إخفاق ثقافة الحوار، داخلياً وخارجياً، فما هي ثقافة الحوار وكيف يتم تفعيلها؟ وما مستقبلها؟ المقصود بثقافة الحوار: قبول الآخر بما هو عليه من اختلاف ديني أو مذهبي أوعقدي أو سياسي أو عرقي، واحترام التعددية مطلقاً: دينية أو مذهبية أو سياسية، وتفعيل قيم التسامح ونقد الذات والاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه..المقصود بالثقافة هنا: معناها العام المتمثل في المنظار الذي ينظر به الإنسان من خلاله لذاته وللآخرين من البشر وللأشياء.

إن البداية الموضوعية الصحيحة والضرورية لتفعيل ونجاح ثقافة الحوار مع الآخر الخارجي في تحقيق أهدافها، إنما تبدأ بإرساء ثقافة الحوارالداخلي بين أبناء المجتمع الواحد، أولاً، على أسس من قيم التسامح واحترام التعددية وتأكيد حق الآخر في الاختلاف السياسي والفكري والديني والمذهبي من غير إقصاء أو تشويه أوتخوين أو تكفير، وذلك عبر ترسيخ ممارسة الحوار، بدءاً من البيت الصغير، في ممارسة الحوار بين الوالدين، وبينهما وأولادهما، مرورا بالبيت الكبير، المجتمع ومؤسساته التوجيهية والتربوية والإعلامية: المدرسة والجامعة والجامع والمنظمات المدنية، وصعوداً آلى المجتمع الدولي، فذلك شرط ضروري لنجاح الحوار مع الآخر الخارجي، علينا جميعاً، العمل على غرس شجرة الحوار في تربتنا العربية عبر التربية والتعليم والتثقيف وعبر الممارسات الفعلية، حتى تصبح ثقافة الحوار قناعة ثابتة في نفوس جميع أفراد المجتمع، وسلوكا مستمراً للقطاع العريض من المجتمع.

إن أول شروط ازدهار شجرة الحوار، إشاعة قيمة التسامح في المجتمع، لا عبر الخطب والمواعظ والشعارات والتغني بالأمجاد التاريخية،في تسامحنا مع المخالفين، فكل ذلك لا يجدي إذا كانت التركيبة المجتمعية، السياسية والاقتصادية والفكرية، غير متسامحة، يسودها التعصب والانغلاق، نظراً لأن قطاعات وفئات عديدة في المجتمع، تعاني هضماً في حقوقها، وتهميشاً في مكانتها، وتتعرض لممارسات ظالمة وتمييزية من قبل مؤسسات الدولة، إن قيم الحوار والتعددية والتسامح والقبول بالآخر، هي في النهاية، محصلة ونتيجة، وليست سبباً: هي محصلة تركيبة مجتمعية متسامحة، ونتيجة مجتمع يحصل أفراده على حقوقهم المشروعة على حد سواء، طبقاً للمفكر البحريني الدكتور محمد جابر الأنصاري.

ختاماً: ثقافة الحوار، تعني ما هو أعمق من مجرد الاستماع إلى وجهات النظر، والسماح بالتعبير عن الأفكار،إنها تتطلب الاعتراف بشرعية الآخر، والاعتراف بحقه في الرأي والتعبير والمشاركة في القرار السياسي، لا منة، ولا إحساناً، أو تنازلاً، وإنما حقاً أصيلاً وطبيعياً وشرعياً، لا يحق لأحد مصادرته أو تهميشه أو تخوينه أو تكفيره، ثقافة الحوار لا يمكن ترسيخها ما لم نؤمن بها، قناعة مجتمعية عامة مثل قناعاتنا بالأمور البديهية.

*صحيفة (الجريدة) الكويتية ٢٠١٧/٥/١٦ :

من يحكم العالم

***نعوم تشومسكي**

*** للدول بنى داخلية معقّدة، وتتأثر خيارات القيادة السياسية وقراراتها بشكل كبير بالتركّزات الداخلية للسلطة، بينما يهمّش عامة الناس دائماً. يصح هذا القول حتى على المجتمعات الأكثر ديمقراطية، وهو صحيح بشكل واضح على المجتمعات الأخرى. لا يمكننا الحصول على فهم واقعي لمن يحكم العالم ونحن نتجاهل "أسياد الجنس البشري" كما سماهم آدم سميث Adam Smith وهم التجار والصناعيون في انكلترا في زمنه، أما في زمننا فهم التكتلات متعددة الجنسيات للشركات والمؤسسات المالية الضخمة وامبراطوريات تجارة التجزئة وما شابه ذلك.**

*** حركة مناهضة العنف أصبحت قوة لا يمكن تجاهلها، ولم يكن ممكناً غض النظر عنها عندما وصل رونالد ريغان Ronald Regan إلى السلطة عازماً على الشروع بضرب أمريكا الوسطى. لقد قلدت إدارته بدقة الخطوات التي كان جون كندي John F. Kennedy قد اتخذها قبل عشرين عاماً في بدء الحرب على جنوب فييتنام، ولكنّه اضطرّ إلى التراجع بسبب ذلك النوع من الاحتجاج الشديد الذي كان يندر مثيله في بداية الستينات.**

*** قد يتعجب البعض من التقرير الصادر في منتصف كانون الأول من عام ٢٠١٥ والذي تحدث عن "أن طائرة حربية أمريكية من طراز B-52 في مهمة عادية لها فوق بحر الصين الجنوبي قد حلقت عن غير قصد على مسافة أقل من ميلين بحريين من جزيرة صنعية صينية، وفق ما قال مسؤولو دفاع كبار، ما أثار قضية خلافية حامية بين واشنطن وبكين". كل من يعرف السجل المخيف لسبعين عاماً من عهد الأسلحة النووية سيكون متنبّهاً إلى أن حادثة خطيرة من هذا النوع كانت دائماً توشك على إشعال حرب نووية مهلكة.**

*** فيما يأتي ترجمة الجزء الأول من المقتطفات التي نشرتها صحيفة لوموند دبلوماتيك من كتاب المفكر الأمريكي التحرري البارز نعوم تشومسكي:**

عندما نسأل "من يحكم العالم؟" نتبنّى عادةً الاصطلاح الاعتيادي وهو أن الفاعلين في العالم هي الدول، وبشكل رئيسي القوى العظمى، وننظر بعين الاعتبار إلى قراراتهم والعلاقات فيما بينهم. ليس هذا بخطأ.ولكننا سنحسن صنعاً إن تنبّهنا إلى أنّ هذا المستوى من التجريد يمكن أن يكون مضللاً جداً.

إن للدول بالطبع بنى داخلية معقّدة، وتتأثر خيارات القيادة السياسية وقراراتها بشكل كبير بالتركّزات الداخلية للسلطة، بينما يهمّش عامة الناس دائماً. يصح هذا القول حتى على المجتمعات الأكثر ديمقراطية، وهو صحيح بشكل واضح على المجتمعات الأخرى. لا يمكننا الحصول على فهم واقعي لمن يحكم العالم ونحن نتجاهل "أسياد الجنس البشري" كما سماهم آدم سميث Adam Smith وهم التجار والصناعيون في انكلترا في زمنه، أما في زمننا فهم التكتلات متعددة الجنسيات للشركات والمؤسسات المالية الضخمة وامبراطوريات تجارة التجزئة وما شابه ذلك. إن من الحكمة النظر، حتى بعد سميث، إلى "الحكمة السيئة" التي كرّس لها "أسياد الجنس البشري" أنفسهم "كل شيء لنا ولا شيء للناس الآخرين"، وهو مبدأ متعارف عليه بأنه يشير إلى حرب طبقية دائمة لا هوادة فيها – من جانب واحد دائماً– وتنطوي على أذى كبير يصيب الناس في البلد الذي تجري فيه وفي العالم كله.

في الترتيب العالمي المعاصر تملك مؤسسات الأسياد سلطة عظيمة، ليس في الساحة الدولية فحسب ولكن في داخل دولها أيضاً، وتعتمد مؤسسات الأسياد على دولها لحماية سلطتها وإمدادها بالدعم الاقتصادي عبر وسائل عديدة ومتنوعة. يحيلنا النظر إلى الدور الذي يقوم به أسياد الجنس البشري إلى أوليات السياسة الخارجية الحالية كـ الشراكة عبر الأطلسي Trans-Pacific Partnership وهي إحدى اتفاقيات حقوق المستثمرين وسميّت خطأً في الدعاية الإعلامية والتحليلات بـ "اتفاقيات التجارة الحرة free-trade agreements." تجري المحادثات حول هذه الأولويات سراً، فضلاً عن مئات محامي الشركات واللوبيين الذين يكتبون التفاصيل الحاسمة. الغاية هي جعل

هذه الأوليات متّبعةً بطريقة ستالينية عبر إجرائيات "المسار السريع" التي أُعِدّت لتمنع المناقشات وتسمح فقط بالاختيار بين نعم ولا (وبالتالي نعم) ودائماً يكون أداء واضعي هذه الإجرائيات ناجحاًجدّاً وليس هذا بغريب. الناس حادث عرضي وفق ما يمكن توقعه من نتائج.

* القوة العظمى الثانية

ركّزت البرامج النيوليبرالية للجيل السابق الثروة والسلطة في عددٍ أقل بكثير من الأيدي بينما قوّضت الديمقراطية الفاعلة، ولكنها أثارت الاعتراض أيضاً وكان ذلك أوضح ما يكون في أمريكا اللاتينة ولكنه لم يغب عن مراكز القوة في العالم أيضاً. فقد أدت النتائج القاسية لسياسات التقشّف في فترة الأزمة إلى تقلقل الاتحاد الأوربي – وهو أحد أهم التطورات الواعدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية–. استُهجنت هذه السياسات حتى من قبل اختصاصيي الاقتصاد في صندوق النقد الدولي (وربما من قبل ممثليه السياسين أيضاً). لقد قُوّضت الديمقراطية عنما تم سحب عمليّة صنع القرار إلى بيروقراطية بروكسل، حيث تلقي المصارف الشمالية بظلالها على على معاملاتها.

خسرت الأحزاب الرئيسية أعضاءها لصالح اليمين واليسار ومازالت. ويعزو رئيس مجموعة البحث - EuropaNovaالتي مقرها باريس– الخيبة العامة إلى "حالة من الغضب العقيم إثر الانتقال الكبير للقوة الحقيقة القادرة على صياغة الأحداث من القادة السياسيين الوطنيين (الذين يخضعون للسياسات الديمقراطية من حيث المبدأ على الأقل) إلى السوق أي مؤسسات الاتحاد الأوربي والشركات" بتوافق تامّ مع المبدأ النيوليبرالي. تجري في الولايات المتحدة الآن عمليات شبيهة جدّاً ولأسباب مشابهة نوعاً ما، وهو أمر ذو دلالة وأهمية ليس بالنسبة إلى البلاد فحسب بل إلى العالم كله نظراً لقوة الولايات المتحدة.

إن المعارضة الصاعدة للسطوة النيوليبرالية تضيء جانباً مهماً آخر من الاصطلاح الاعتيادي: وهو أنه يغض النظر عن الشعب الذي يعجز دائماً عن تقبل دور "المتفرجين" (بدلا من "المشاركين") والذي يُعهد إليه به في النظرية الديمقراطية الليبرالية. طالما كان هذا العصيان دائماً مصدر قلق للطبقات الحاكمة، ففي التاريخ الأمريكي نفسه نجد أن جورج واشنطن نظر إلى عامة الناس الذين شكلوا الميلشيات التي كان عليه قيادتها على أنهم "أناس قذرون وبذيئون جداً (ويُظهرون) مستوى لا يمكن وصفه من الغباء في الطبقة الدنيا من هؤلاء الناس."

يستنتج ويليام بولك William Polk في كتابه السياسة العنيفة Violent Politics وهو استعراض دقيق لحركات التمرد بدءاً من "التمرّد الأمريكي" حتى أفغانستان والعراق حاليّاً أن الجنرال واشنطن "كان متلهفاً لتنحية (هؤلاءالمقاتلين الذين ازدراهم) جانباً إلى درجة أنه أوشك على خسارة الثورة بسبب ذلك." بالتأكيد "كان سيخسر الثورة عمليّاً" لو أنّ فرنسا لم تتدخل بقوّة "وتنقذ الثورة" وكانت العصابات –التي سنطلق عليها الآن "الإرهابيين"– هي من حقق انتصارات الثورة حتى ذلك الوقت، بينما كان جيش واشنطن ذي النموذج البريطاني"يتعرض للهزيمة تلو الأخرى وقد أوشك على خسارة الثورة."

من السمات العامة لحركات التمرد الناجحة، بحسب بولك، هي أن القيادة السياسية تقوم فور تبدد الدعم الشعبي بعد النصر بإخضاع "الناس القذرين والبذيئين" الذين حققوا الانتصار عملياً عبر تكتيكات العصابات والإرهاب. تقوم القيادة السياسية بذلك لخوفها من أن هؤلاء الناس يمكن أن يعارضوا الميزات الطبقية. لقد اتّخذ ازدراء النخب لـ "الطبقة الدنيا من هؤلاء الناس" أشكالاً عديدة عبر السنين. ولم تكن الدعوة إلى الرضوخ والطاعة ("تليين الديمقراطية") من قبل الأمميين الليبراليين وذلك في تفاعلهم نتائج الحركات الشعبية في الستينات والتي أدت إلى مزيد من الديمقراطية إلا أحد التعبيرات عن هذا الازدراء.

في بعض الأحيان تختار الدول فعلاً أن تتبع رأي الشعب مثيرةً غضباً شديداً في مراكز القوة. إحدى الحالات الدراماتيكية كانت في عام٢٠٠٣، عندما طلبت إدارة بوش Bush من تركيّا أن تنضم إليها في غزو العراق. عارض خمس وتسعون بالمئة من الأتراك مسار العمل هذا، وما أثار ذهول واشنطن وفزعها هو التزام الحكومة التركية برأيهم. لقد استُهجن هذا الخروج التركي عن السلوك المسؤول بشدة حتى أن نائب وزير الدفاع باول ولفويتز Paul Wolfowitsالملقّب في الصحافة بـ "القائد المثالي "Idealist-in-chief" في الإدارة الأمريكية وبّخ الجيش التركي لسماحه للحكومة التركية بالقيام بهذا الفعل المخلّ وطالب باعتذار.على الرغم من ذلك ودون تأثر بما لا يحصى من الأمثلة البيّنة على زيف "التطلع إلى الديمقراطية" واصلت بعض القراءات السياسيّة المحترمة الثناء على الرئيس جورج دبليو بوش George W. Bush لالتزامه بـ "الترويج للديمقراطية"، وأحياناً انتُقِد لسذاجة تفكيره بأن من الممكن لقوة خارجية أن تفرض تطلّعاتها إلى الديمقراطية على الآخرين.

لم يكن الشعب التركيّ وحده، فقد واجه العدوان الأمريكي البريطاني معارضة عالمية عارمة. نادراً ما وصلت نسبة تأييد خطط واشنطن الحربية إلى ١٠٪ في أي منطقة بحسب استطلاعات الرأي العالمية. وقد أحدثت المعارضة احتجاجات ضخمة على امتداد العالم، وفي الولايات المتحدة نفسها أيضاً، وربّما للمرة الأولى في التاريخ يواجه العدوان الإمبريالي احتجاجاً قوياً حتى قبل أن يُشرع به. كتب الصحفي باتريك تايلر Patrick Tyler على الصفحة الأولى من صحيفة" New York Times مازال هناك قوتان عظميان في الكوكب: الولايات المتحدة والرأي العالم العالمي."

الاحتجاج غير المسبوق في الولايات المتحدة كان تعبيراً عن معارضة العدوان التي كانت قد بدأت قبل عقود بإدانة حروب الولايات المتحدة في الهند الصينية، وقد بلغت مدى واسعاً ومؤثراً، حتى وإن تأخر ذلك كثيراً. في عام ١٩٦٧ عندما بدأت حركة مناهضة الحرب تصبح قوة ذات شأن، حذّر المؤرّخ العسكري والمختص بفييتنام برنارد فال Bernard Fallمن أن "فييتنام ككائن ثقافي وتاريخي... مهدّدة بالزوال... (حيث أن) الريف يموت بالمعنى الحرفي تحت ضربات الآلة العسكرية الأكبر عبر التاريخ وقد أرخي عنانها في منطقة صغيرة كهذه".

لكن حركة مناهضة العنف أصبحت قوة لا يمكن تجاهلها، ولم يكن ممكناً غض النظر عنها عندما وصل رونالد ريغان Ronald Regan إلى السلطة عازماً على الشروع بضرب أمريكا الوسطى. لقد قلدت إدارته بدقة الخطوات التي كان جون كندي John F. Kennedy قد اتخذها قبل عشرين عاماً في بدء الحرب على جنوب فييتنام، ولكنّه اضطرّ إلى التراجع بسبب ذلك النوع من الاحتجاج الشديد الذي كان يندر مثيله في بداية الستينات. كان العدوان مريعاً بما فيه الكفاية ولم يتعاف ضحاياه حتى اليوم، ولكن ما حدث لجنوب فييتنام ولاحقاً لكل الهند الصينية حيث تأخرت "القوة العظمى الثانية" في فرض عوائقها كان أسوأ بما لا يسمح بالمقارنة.

كثيراً ما يُحتجّ بأن المعارضة الشعبية العارمة لغزو العراق لم تؤدّ إلى نتيجة. لكن يبدو لي هذا غير صحيح. فبالرغم من أن الغزو كان مرعباً بما فيه الكفاية، ورغم فظاعة عواقبه، فقد كان يمكن له أن يكون أسوأ بكثير. لم يكن في مقدور نائب الرئيس ديك تشيني Dick Cheney ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld وبقية كبار موظفي بوش أن يفكّروا في اتّخاذ خطوات كالتي اتّخذها الرئيس كندي والرئيس ليندون تونسون Lyndon Johnson قبل أربعين عاماً على نطاق واسع ودون احتجاج.

*EUROnews ٢٠١٧/٥/١٧ :

التاريخ لا يسير في خط مستقيم

*عبدالمنعم سعيد

هذا مقال عن العالم الذي نعيش فيه، هو محاولة لتتبع «الصورة الكبرى» لدنيانا، وما يدفع إليه أن «التغيير» بات سريعاً، والتقاط حال الدنيا من الوضع ثابتاً أصبح مستحيلاً، وبشكل من الأشكال، فإن معرفة النظام العالمي تقول عنا إننا أصبحنا مثل العميان حينما يحاولون قياس أبعاد مكعب الثلج بينما يذوب بين أصابعهم. في الماضي كان الأمر سهلاً، أو بالأحرى ممكناً، حينما انقسم التاريخ إلى فترة الإمبراطوريات، وبعد الثورة الفرنسية (ويمكن الأمريكية أيضاً) وميلاد الدولة القومية، أصبح تاريخ القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى مرحلة التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية على الجنوب أو العالم الثالث، بتعبيرات أيام أتت فيما بعد. لم تكن كل الدول القومية متساوية فقد كانت بريطانيا العظمى هي القطب الواحد بامتياز، ولديها الأسطول الأول بقدر ما كانت لها الريادة في الثورة الصناعية الأولى. وحينما انتهت الحرب، كانت صناعة القتل قد تمت ميكنتها، وأصبحت الثورة الصناعية الأولى جزءاً من ميلاد الدولة القومية، وانهارت إمبراطوريات كبرى (العثمانية والنمساوية – المجرية)، وبات التنافس متعدد الأقطاب في الشمال (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان)، بقدر ما كان حالة قلقة ضد الاستعمار في الجنوب. لم تفلح تجربة وضع نظام عالمي حول عصبة الأمم حتى أصبح أول ضحايا نشوب الحرب العالمية الثانية التي خلفت وراءها نظاماً كان الأخطر، ولكنه كان الأكثر أماناً والأعظم وضوحاً. كان النظام ثنائي القطبية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، ويقوم على منتجات الثورة الصناعية الثانية التي أفرزت السلاح النووي الذي استخدم في نهاية الحرب، وظهرت النتائج التي جعلت استخدام هذا السلاح مرة أخرى قد يعني فناء البشرية.

النتيجة كانت الحرب الباردة التي ترجمت التنافس والسباق بين العملاقين على النفوذ في العالم من ناحية، ولكنها جعلت الدنيا آمنة من نشوب حرب عالمية مرة أخرى. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩، سقط حائط برلين، وبعد عامين انهار الاتحاد السوفياتي، كانت الثورة الصناعية الثالثة قد هَلَّت، وباتت كل النظم السياسية المغلقة والآيديولوجية لا تستطيع العيش في ظل تواصل دولي غير مسبوق، ولأن الولايات المتحدة كانت الأكثر غوصاً في الثورة التكنولوجية، وربما الأكثر استعداداً للعولمة، فإنها صارت القطب الأوحد. ولكن القطب الأوحد الجديد ربما كان الأقصر عمراً في تاريخ وحدانية الأقطاب، وجاء ذلك من حوادث إرهابية جرت في ساعات قليلة ذات صباح الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن. في ذلك اليوم وُلد عالم جديد آخر.

وبصراحة، فإن العالم الجديد الآخر أصبح متحدياً لما عرفناه عن عوالم سابقة عرفت «القطبية» منفردة كانت أو متعددة، وتأثيرات ثورات صناعية واجتماعية واقتصادية وأمنية بالتالي. فالتحدي الذي أتى على النظام جاء أولاً من منظمات وحركات غير الدول، هي قوى عائمة عبر الحدود والدول وحتى بين الطبقات الاجتماعية، وهي في غضبها لا تميز بين البشر، وهي في تصرفاتها لا تخضع للقواعد المتعارف عليها في الدفاع والهجوم، والأهم الردع. هي من ناحية انعكاس لأكثر أشكال الحضارة الإنسانية بدائية حتى تقترب من الوحشية، ولكنها من ناحية أخرى عاشت في ظلال أدوات التواصل الاجتماعي الكوكبية وباختصار أدوات الثورة الصناعية الثالثة.

أعلنت الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب اعتباراً من مطلع القرن الحالي، ثم لحقتها عبر السنين معظم دول العالم، ولكن بعد عقد ونصف العقد من الحرب، فإن النصر لا يزال بعيداً في الأفق. كانت نتيجة الحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق في الدخول إليها والخروج منها مكلفة.

وبالطبع، فإنه يمكن قراءة العالم الجديد الآخر من زوايا النظم العالمية السابقة، وربما كانت الحيرة فيما ننظر إليه هو أنه ليس عالماً واحداً، وإنما هو عالم متعدد العوالم والأبعاد. فالمؤكد أن العالم لا يزال ثنائي القطبية عسكرياً، فالولايات المتحدة وروسيا كلتاهما لا تزال لديها من وسائل التدمير الشامل ما يكفي لتدمير كوكب الأرض عدة مرات، وبهذا المعنى فإن القطبين يلعبان لعبة فيها سمات الحرب الباردة، التي كانت، بالمناسبة، فيها الكثير من الأزمات الحادة، كما كان فيها لحظات وفاق. ولكن القطبية الاقتصادية تجعل روسيا بعيدة وتدخل بدلاً منها الصين وألمانيا القائدة للاتحاد الأوروبي واليابان وبريطانيا الخارجة من الاتحاد الأوروبي، ومن ورائهم تأتي قوى جديدة في الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا والسعودية وتركيا. ولكن الثورة الصناعية الثالثة، وتلك الرابعة التي لاح فجرها الآن، بدأت في توليد نوع جديد من القطبية العلمية والتكنولوجية والقدرة على قيادة أنماط إنتاجية عالمية، وفي هذه تدخل دول مثل إسرائيل وسويسرا وفنلندا والسويد، وربما أيضاً شركات عالمية متعددة الجنسيات بمقدورها التأثير سلباً وإيجاباً على الأمن الدولي، وكذلك الاقتصاد العالمي، مثل «مايكروسوفت» و«آبل» و«غوغل».

هذا العالم الجديد الآخر ليس معقداً ومركباً فقط، ولكنه أيضاً سريع التفاعل، وينتقل بسرعة بين مستويات القوة وأنواعها المختلفة من الخشنة إلى الناعمة، وخلال الشهور الماضية، ربما قبل عام من الآن، فإن الدنيا بدت كما لو كانت قد استقرَّت على «نوع العولمة»، مع استقرار الولايات المتحدة على قمة العالم بالمشاركة حسب الموضوع، ونوع القوة، مع قوى أخرى. مثل ذلك لم يشكل نوعاً من الوضوح الكافي الذي تستطيع به الدول أن ترسم سياساتها الخارجية، وعلاقاتها الدولية، ومع ذلك فإن «النظام» أياً كان معنى ذلك، سرعان ما واجه مجموعة من الصدمات التي بدأت بالخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، ثم أعقبها فوراً فوز دونالد ترمب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ولم يمضِ وقت طويل حتى بدا أن النظام الديمقراطي الليبرالي المشكل لمحتوى العولمة والثورة الصناعية الثالثة يتعرض لضربات كبيرة من الداخل، حيث تصاعدت الآيديولوجية القومية لكي تفوز على الفكرة الليبرالية. وهكذا صارت صيحات «أمريكا أولاً» و«بريطانيا أولاً» و«فرنسا أولاً»، وغيرها في القارة الأوروبية وتوابعها في كندا وأستراليا، تتعارض مع نزعاتها «العالمية»، وإيمانها بأن ما يصلح لها يصلح أيضاً لبقية العالم.

فوز إيمانويل ماكرون في فرنسا على السيدة لوبان، وكذلك فوز مون جاي – إن، في الانتخابات الرئاسية الكورية، يعطي إشارة إلى أن الطريق إلى القومية على حساب الليبرالية ليس سالكاً كما بدا للوهلة الأولى، أو أن الليبرالية فقدت قوة اندفاعها التي منحتها إياها الثورة الصناعية الثالثة. صحيح أننا لم نسمع القصة إلى نهايتها بعد، فلا يزال الطريق مفتوحاً لمزيد من الانتخابات والخيارات، إلا أن إحدى النتائج المتوقعة هي أن الزخم الموجود في الطاقات التكنولوجية للعولمة، خصوصاً ما يتردد عن ثورة صناعية رابعة، قد يجعل ما جاء من تيارات قومية لا يزيد عن استثناءات تثبت فقط أن مسار التاريخ ليس دوما مساراً مستقيماً، وأنه في معظم الأحوال يتعرض لمسارات متعرجة يعود بعدها إلى مساره «الطبيعي»، وجمل اعتراضية تعترض المسار الروائي، ولكنها لا تحرفه عن التيار الرئيسي للقصة الإنسانية.

*المركز الاقليمي للدراسات الستراتيجية ٢٠١٧/٥/١٧ :

خط المواجهة عالميا انتقل إلى عالمنا العربي

*عاطف الغمري

عندما تلقيت في إحدى الندوات سؤالا محددا هو: إذا كان الرئيس الأمريكي ترامب، قد وعد مصر بدعم قوتها الاقتصادية، وقدراتها العسكرية، لدورها في مكافحة الإرهاب، فما هو المقابل الذي ينتظر أن تقدمه له مصر؟

اخترت لإجابتي أن تتخطى حدود المعنى المباشر للسؤال، إلى الآفاق الأوسع التي تحكم ستراتيجيات القوى الدولية، خاصة القوى الكبرى، والتي تتعدد أبعادها، ولا تنحصر في الحدود الضيقة، للعلاقة الثنائية، وأن المسألة محكومة بالتحديات الأساسية المتغيرة لمصالح الأمن القومي، بكافة مشتملاته.

والآن – فإن خط المواجهة لهذه القوة الكبرى – وحسب منطوق الأولويات الستراتيجية لإدارة ترامب – قد انتقل من الغرب إلى الشرق الأوسط. وبالتالي فإن ما قدمته الولايات المتحدة للدول الغربية في أوروبا، التي كانت تقف على خط المواجهة الأمامي، لم يكن له مقابل مادي مباشر، لكن ما بادرت به الولايات المتحدة، تحت اسم مشروع مارشال، كان في حد ذاته، حماية لنفسها ولأمنها القومي.

كان الهدف الأول لمشروع مارشال، مساعدة دول أوروبا الغربية، بتقديم مبلغ ١٣ مليار دولار «بما يوازي ١٣٠ مليارا حسب القيمة الحالية للدولار»، كمعونة اقتصادية، لإعادة إعمار أوروبا، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، ولإعادة بناء المناطق التي خربتها الحرب، وإزالة الحواجز التجارية، وتحديث الصناعة، ومساعدة أوروبا لكي تزدهر من جديد، وبالتالي منع انتشار الشيوعية – الخطر الجديد للأمن القومي.

وحصلت على القدر الأكبر من المساعدات، الدول الصناعية الكبرى، باعتبار أن إعادة إعمارها، كفيل بإحداث الازدهار في كل أوروبا، وكان النصيب الأكبر لبريطانيا، تليها فرنسا، ثم ألمانيا الغربية. وحملت المبادرة اسم جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي.

كانت أوروبا في ذلك الوقت مدمرة من الحرب، فالجيوش، على الجانبين، دمرت الطرق، والجسور، وخطوط الإمدادات، والمواصلات، والاقتصاد في حالة عجز، ولم يكن كثير من الناس يجدون الطعام، بينما أوروبا على خط المواجهة الأمامي مع العدو الجديد – الاتحاد السوفيتي.

ومضت السنوات وازدهرت أوروبا، خلال فترة تنفيذ مشروع مارشال من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢. ثم بدأ يظهر خلال السنوات الماضية، تراجع قيمة خط المواجهة في الغرب، وزاد الإحساس بذلك في عهد أوباما، وانتهاجه السياسة التي عرفت بالتوجه شرقا، وأولوية الأحداث في آسيا، والتي قلصت الاهتمام بأوروبا، وما ارتبط بهذا التوجه، من تقليل التركيز ستراتيجيا على الشرق الأوسط، وهو أمر بدأ يتعارض بشكل واضح مع انتشار الإرهاب، الذي طال بتهديداته الغرب كله.

ثم جاء وصول ترامب للرئاسة، ليضع الحرب على الإرهاب، على رأس أولوياته الستراتيجية، وترديده مقولة نحن نحتاج الى حلفاء جدد، وأصدقاء جدد، في الحرب على الإرهاب، إقرارا منه بأن خط المواجهة انتقل الآن إلى الشرق الأوسط، وهو يلقي بتهديداته على الولايات المتحدة وأمنها القومي، ولما كان ترامب – باعترافه – يقر بأن مصر تقف في مقدمة خط المواجهة الجديد ضد الإرهاب، فإنه يقرر بأن تقديمه المساعدة، من أجل ازدهارها اقتصاديا، ودعم قدراتها العسكرية، إنما يقوي هذه الجبهة، ويكون ذلك هو المقابل، بنفس الطريقة التي تماثل النظرة الستراتيجية، لخط المواجهة في أوروبا، عقب الحرب العالمية الثانية، والتعبير عنها بمشروع مارشال.

إن العالم يتغير، وكثير من المبادئ المستقرة في الفكر السياسي العالمي، والتي تؤثر بالضرورة على السياسة الخارجية، يطولها التغيير بالفعل، وفي مقدمتها مفهوم الأمن القومي، والذي كانت الولايات المتحدة، في سنوات سابقة، تملك بمفردها إمكانات حمايته، باعتبارها القوة العظمى الأولى في العالم. لكن ما حدث من تغييرات، والتي ظهر من خلالها تراجع نسبي في القدرات الأمريكية على حسم القضايا في العالم عسكريا، وبروز قوى جديدة صاعدة، تحتل موقع المنافسة مع الولايات المتحدة، كل ذلك كان لا بد وأن يدفعها إلى تبصر حقيقة معنى انتقال خط المواجهة نفسه شرقا، من موقعه التاريخي في الغرب، وأن تتخذ حياله، ما ترى أنه حماية لنفسها، ولأمنها القومي، أولا وقبل أي شيء آخر.

*صحيفة (عمان) العمانية ٢٠١٧/٥/١٧ :

ضربة «تاريخية» للحواسيب.. بحجم ١١ أيلول

*أحمد مغربي

كان سطحياً ومتسرعاً إعطاء الرقم ٢٠٠ ألف كومبيوتر في ١٥٠ دولة الذي أعلنه الـ «يوروبول» (شرطة «الاتحاد الأوروبي») عن إصابات ضربة الفيروس المزدوج «وانا ديتكتور»– «إيترنال بلو» Wanna Detector- Eternal Blue. ما زال الوقت مبكّراً لمعرفة الرقم الحقيقي، ما يجعل الضربة تفوق لقب «التاريخي» الذي أسبغه «يوروبول» عليها، بل تجعلها أقرب إلى ١١ ايلول (سبتمبر) الأمن المعلوماتي بأسره. ويزيد في هزال التصدي للضربة ما أعلنته «مايكروسوفت» عن إرسالها رقعة أمنية لسد ثغرة في نظامها «ويندوز إكس بي» يعتقد أن المهاجمين نفذوا منها. تظهر المهزلة في أن «مايكروسوفت» لم تعرف عن تلك الثغرة بنفسها، بل اكتشفتها «وكالة الأمن القومي» وأبقتها سراً كي تستعملها سلاحاً شبكيّاً تخترق به الحواسيب التي تعمل بنظام «ويندوز إكس بي» الشائع عالميّاً. وسرعان ما صار السلاح الاستخباري برنامجاً خبيثاً بيد عصابات «العالم السفلي» للإنترنت، يحمل اسم «إيترنال بلو»، وفق إعلان مجموعة «شادو برودكاست» من قراصنة الكومبيوتر التي ادّعت أنها حصلت عليه من مركز أدوات القرصنة التابعة لـ «وكالة الأمن القومي» الأمريكي، التي لا تزال تلزم الصمت حيال هذا الانهيار الأمني المريع، الذي يذكر بانهيارات مماثلة حيال ضربات الإرهاب في ١١ سبتمبر. وحذر خبراء من انتشار واسع للفيروس ربما بدءاً من اليوم.

ويزيد مهزلة الترقيع الأمني أن «مايكروسوفت» توقّفت عن دعم النظام منذ ٢٠١٤، لأنها أطلقت نظاماً جديداً تسعى إلى الربح منه، فتركت ملايين الناس في مهب المجهول الذي «علم» به واشتغل عليه منفّذو الضربة المزدوجة. هل من صوت ينادي بنقاش عن تحمّل «وكالة الأمن القومي» و «مايكروسوفت» ولو جزءاً من المسؤولية عن اجتياح ١٥٠ دولة بسبب أخطاء هذين الطرفين؟

نعم. يرجح أنّ أحداً لن يعرف مدى نجاعة الرقعة إلا متأخراً، خصوصاً أنّها ممزوجة مع «وانا ديتكتور» التي تعمل بأسلوب «الدودة الإلكترونيّة»، بمعنى أنّها تتسرب إلى الكومبيوتر وتعمل باستقلالية عن الإنترنت، بل تدمج نفسها مع النظام، فلا تلحق به أذى إلا إذا عاد مَن صنعها إلى تحريكها، ربما طلباً للفدية!

إذاً، لن تصيب سوى السطح تلك الجهود التي تبذلها فرق الأمن المعلوماتي في الحكومات والشركات، بداية من مصانع «رينو» الفرنسية ومروراً بأنظمة الصحة في بريطانيا وشركة «فيديكس» ومعظم المؤسّسات الكبرى في آسيا، وربما ليس انتهاءً بشركات الاتصالات في إسبانيا والأرجنتين، للتصدي للضربة المزدوجة.

وبصورة شبه أكيدة، لن يُعرف مدى الضربة الإرهابيّة الإلكترونيّة إلا متأخراً. إذ أثبتت التجربة وجود «فترة حضانة» بين اختراق المواقع واكتشافها من الشركات أو الحكومات. وفي ٢٠١٦، كشفت «ياهوو» أن موقعها اختُرق وسُرق منه بليون حساب، مشيرة إلى أن الاختراق نُفّذ قبل سنتين من قدرة تلك الشركة العملاقة على اكتشافه. بلغة الحرب، ما زالت الأولويّة للمهاجمين الإلكترونيّين، ويرجع ذلك إلى أن الشركات هي التي تصنع النظم والتقنيات، لكن تقنييها يرتكبون أخطاء ككل البشر، وهي التي تسمّى ثغرات. وإذ تكتشفها عصابات الإرهاب الإلكتروني تصبح سلاحاً لهم، وتكون الشركات غافلة، فلا تعرف بها إلا بأثر رجعي: عندما تقع الواقعة وتستخدم الثغرات في توجيه الضربات والسطو على حسابات وأموال وطلب فدية وغيرها. وحينها، تكون الشركات والأجهزة في وضع دفاعي حيال هجوم فائق القوّة لأنه يعرف مدى قوة المدافعين من دواخل النظم والبرامج التي صنعوها!

وعلى رغم أن الشركات تقر علانية بأن الثغرات هي أخطاء تحصل أثناء صنع النظم والبرامج، لا يظهر أثرٌ لذلك «الموت المعلن» في أعمال الشركات ولا في أقوالها ولا لدى الحكومات التي يفترض أن حماية الناس هي مسؤوليتها البديهيّة الأولى!

وفي واشنطن (رويترز) عُقد اجتماع ليل الجمعة الماضي بطلب من الرئيس دونالد ترامب لبحث الاخطار المترتبة على الهجمات الالكترونية في اكثر من ١٥٠ بلداً حول العالم. وكان ترامب طلب من مستشاره لشؤون الامن الوطني توم بوسرت الدعوة الى هذا الاجتماع. كما عقد مسؤولون امنيون اجتماعاً آخر (السبت) شارك فيه مسؤولون من مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي آي) ووكالة الامن القومي لمحاولة معرفة هوية المسؤولين عن ارتكاب الاختراقات.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/١٧ :

تعليق: هشاشة أمن الإنترنت تحتاج إلى اليقضة

بقلم شن إي، مدير مركز أبحاث إدارة الفضاء الإلكتروني بجامعة فودان

مازال مستخدمو الحواسيب في مختلف أنحاء العالم يواجهون خطر فيروس "وناكراي". واستعمل هذا الفيروس أسلحة الإنترنت التي كشفت عنها مجموعة قراصنة الإنترنت "شادو بروكرز" في وقت سابق لمهاجمة الحواسيب. ويُعتقد بأن هذه الأسلحة تعد إحدى أسلحة الإنترنت لدى وكالة الأمن القومي الأمريكي. فإذا شبهنا أسلحة الانترنت بالصواريخ البالستية، فإن فيروس "وناكراي" المنتشر هذه المرة يعد شيءا شبيها بالأسلحة.

أول مايثير الإنتباه في هذا الهجوم الفيروسي الواسع هو طبيعته. فمنذ نهاية الحرب الباردة، توصل العالم إلى آليات لمنع إنتشار السلاح النووي. أما هذا الهجوم فقد كشف عن أول هجوم إلكتروني "مسلح" يشهده العالم. ويرى بعض الخبراء بأن هذا الهجوم سيغير هيكل إدارة فضاء الإنترنت، لكن هذا التغيير يجب ألا يكون تحولا من النقيض إلى النقيض، بل يجب أن ينبني على أسس مثالية شبيهة بالكانطية، تراعي السلم والإستقرار العالميين.

وبالنسبة للصين، فإن السؤال الذي يطرح، فهو كيف أحدث هذا الهجوم الفيروسي كل ذلك التأثير رغم التعديلات التي طرحتها مايكروسوفت في ١٤ مارس الجاري. خاصة في الجامعات وبعض الشركات المركزية وبعض الأقسام الحكومية. ولا شك أن الجهات التي استهدفت من هذا الهجوم لديها نظام حماية إلكتروني. إذن، لماذا لم تنفع هذه النظم في صد هذا الهجوم وتجنب الأضرار والخسائر؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن تجيب عنه قطاعات الإنترنت في الصين.

بالنظر من زاوية ستراتيجية الإنترنت الصينية ونظام الإنترنت الدولي، فإن هذا الهجوم الفيروسي ليس شرا كله. لأن هذا الهجوم قد أثبت من خلال ثمن يمكن تحمله، صحة ماطرحه الأمين العام للحزب الشيوعي شي جين بينغ، حول إرتباط الأمن الوطني بالأمن الإلكتروني، وإرتباط التحديث بالرقمنة. كما أسقط هذا الهجوم الإدعاءات القائلة بأن بعض البرمجيات يمكنها أن تضمن الأمن الكامل، وأثبت أنها لاتستجيب للحاجيات الأمنية للأنترنت في الصين.

من جهة أخرى، أثبت الهجوم الواسع لفيروس وناكراي وجهات ما نادت به الصين منذ عام ٢٠١٥، حول تأسيس مجتمع للمصير المشترك في فضاء الإنترنت. وهذه الرابطة ليست ضربا من اليوتوبيا والمثالية، بل تمثل إحتراما للحاجيات والحقوق الموضوعية على اساس احترام مبادئ ندية السيادة. في ذات الوقت، يمكنها أن تخفض عوامل الخطر وعدم اليقين إلى ادنى مستوى لها.

من وجهة نظر براغماتية، على الصين ومختلف الدول بما في ذلك أمريكا، أن تتحمل المسؤولية في دفع بناء آليات عدم إنتشار الإسلحة الإلكترونية في الأمن الإلكتروني العالمي. وخاصة من خلال تأسيس طقم من الآليات الناضجة، التي تتيح للدول المعنية التدخل لمنع إنتشار الهجمات الإلكترونية حينما تقوم مجموعات مثل "شادو بروكرز" بكشف أسلحة الإنترنت. ويمكننا أن نستبين من خلال هذا الهجوم، أن الحكومة الأمريكية قد تكتمت على هذا الثقب بعد أن علمت به، بل حاولت الاستفادة منه، في إطار تطويرها للأسلحة الإلكترونية ومحافظتها على نجاعة الهجمات. وبكل صراحة، إن هذا السلوك يعكس الفوارق في المصالح الأمنية بين مختلف الأطراف، لكن رغم ذلك، هناك ضرورة ملحة لتأسيس آلية مشتركة، والتحلي بالبراغماتية في تخفيف الأضرار إلى حد أدنى، وتجنب المخاطر المفاجئة. وهذا هو مايمثل مفتاح تأسيس مجتمع المصير المشترك في فضاء الإنترنت.

*صحيفة (الشعب) الصينية ٢٠١٧/٥/١٧ :

زيارة ترامب للرياض

*هشام الهاشمي

إن وجود قوّات أمريكية في المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا، والغربية من العراق في السنوات الثلاث الماضية لم يكن يهدف فقط للقضاء على داعش وأنصارها أو النصرة وحلفائها.

بل إن هذا الوجود العسكري الكثيف ليس دعماً تكتيكياً مؤقتاً، وقد يتوسع ليقطع الطريق البري أمام الفصائل المسلحة الشيعية أن تتنقل عبر العراق إلى سوريا، من خلال اعتبار المنطقة الحدودية الغربية للعراق جزءاً أساسياً لقواعد الحلف الدولي ضد داعش والنصرة.

في الواقع يحاول رئيس الوزراء العبادي تبنّي خطة بمساعدة التحالف الدولي يستطيع بها طرد وملاحقة فلول داعش في معركة الحدود، ويمنع أن يكون العراق جزءاً من صراع المحاور أو وكيلاً لإيران في حربها المقدسة على الأراضي السورية التي انغمست بها طهران منذ ٦ أعوام لقتال الفصائل السورية المعارضة للنظام السوري!

هذا التحدي والرفض الصريح أطلقتهما الحكومة العراقية تحت عنوان فتح الاستثمار للشركات الأمريكية الأمنية لحماية الطريق الدولي الذي يربط العراق بحدوده الغربية مع السعودية والأردن وسوريا، وفيه أيضاً حماية المدن والقرى قرب الحدود الغربية.

أما هدف الحكومة في بغداد فيتلخص في تدارك أن يكون للعراق في مرحلة ما بعد داعش فصائل عابرة للحدود تقاتل داخل العمق السوري لأسباب مذهبية وإقليمية، بعد تحرير تلعفر والقيروان والبعاج والقائم.

فمع هزيمة وحدات داعش في الحدود الغربية للعراق سوف تصبح الفصائل الشيعية المسلحة الموالية لإيران جاهزة لشنّ هجمات على الجغرافية التي تسيطر عليها الفصائل السورية التي تصنفها دول التحالف الدولي على أنها معتدلة في سوريا، وهذا بحد ذاته يعقد الخطط والاتفاقيات التي تعمل عليها تلك الدول، وأيضاً يُرجع لإيران اليد العليا من جديد في الملف السوري بعد أن قطعتها روسيا وتركيا عام ٢٠١٦.

زيارة ترامب للرياض لها مضمون سياسي وأمني واقتصادي، ولتأكيد صورة الرياض عند الإدارة الأمريكية الجديدة التي تعتبرها الممثل الأول للإسلام والعرب.

وفي الشكل، هناك تجاوز للصورة القديمة التي تصور مصر هي الممثل للعرب والمسلمين، وأيضاً فيها ترجيح للإسلام السني على الإسلام الشيعي" حيث لم تتم دعوة إيران، ودعوة العراق بوصفه العروبي وليس المذهبي.

وتعد زيارة ترامب هي خطوة لترتيب الأوراق بين أيدي العرب المتحالفين مع أمريكا في الحرب الدائرة عراقياً وسورياً، وتنشيطها وتنسيقها لعرقلة رجحان كفة إيران وحلفائها في المنطقة، وأن أي تأخر قد يؤدي إلى مضاعفة آثارهم.

وترتيب الأوراق العربية لا يعني نهاية الحرب الباردة بين إيران والعرب، لكنه يفتح ثغرة في جدار سميك، ويقطع أذرع الهلال الشيعي بعد إنهاك وتدمير البنى التحتية لها، أما الصدام المباشر بينهما فمجرّد احتمالات وتوقعات، في الغالب فإن إيران سوف تتقهر تدريجياً وتتحين الفرصة الدبلوماسية المناسبة للعودة مرة أخرى كتحدٍ قومي قوي ومذهبي كبير في الشرق الأوسط.

وما بعد زيارة ترامب ليس هناك حلول سحرية سريعة لخلق منطقة مستقرة بلا حروب، فآثار الحروب الضارية بلغت جذر قلب الإنسان، ولن تلبث المنطقة حتى تحتضن حرباً أخرى بين المنتصرين من أجل تعزيز السلطات وتقاسُم الثروات، فتختلط الأوراق من جديد.

*هافنكتون بوست ٢٠١٧/٥/١٧ :

التوقيع على إعلان الرؤية الاستراتيجية المشتركة بين واشنطن والرياض

وقع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وفخامة الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السبت في قصر اليمامة بالرياض على إعلان الرؤية الاستراتيجية المشتركة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

بعد ذلك وبحضور خادم الحرمين الشريفين وفخامة الرئيس الأمريكي، جرت مراسم تبادل عدد من الاتفاقيات والفرص الاستثمارية بين المملكة وأمريكا التي تفوق قيمتها الإجمالية مئتين وثمانين مليار دولار، ستسهم في نقل المعرفة وتوطين التقنية وبناء استثمارات وصناعات واعدة، ستوفر مئات الآلاف من فرص العمل في كلا البلدين.

فقد تبادل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، ومعالي وزير الخارجية الأمريكي ريكس تليرسون مذكرتين بين حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة الدفاع وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في وزارة الدفاع والتي تم توقعيهما من وزيري الدفاع في البلدين لتحديث وتطوير القوات المسلحة السعودية بالقدرات الدفاعية.

كما تم تبادل اتفاقية شراكة لتصنيع طائرات بلاك هوك العمودية في المملكة، ومثّل الجانب السعودي صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني، ومن الجانب الأمريكي رئيسة شركة لوكهيد مارتن السيدة مارلين هيوزن.

كما جرى تبادل (٤) اتفاقيات في مجال الصناعات العسكرية، مثل المملكة معالي رئيس شركة الصناعات العسكرية الأستاذ أحمد الخطيب، وعن الجانب الأمريكي كل من رئيسة شركة لوكهيد مارتن السيدة مارلين هيوزن، ورئيس شركة ريثيون السيد توماس كنيدي، ورئيس شركة جينرال داينامكس السيد جاري وتييد، ورئيس شركة بوينغ السيد دينيس مولينبيرق.

كما تم تبادل مذكرة تفاهم في المجال التكنولوجي بين الشركة السعودية لتقنية المعلومات وشركة أبتيك، ومثل الجانب السعودي معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لتقنية المعلومات الدكتور مساعد العيبان، ومن الجانب الأمريكي السيد براد كيويل من شركة أبتيك.

وأيضا تم تبادل اتفاقية في مجال توليد الطاقة، مثل الجانب السعودي معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح، ومن الجانب الامريكي رئيس شركة جنرال اليكترك السيد جون رايس.

كما تم تبادل اتفاقيتين في مجال تصنيع المنتجات عالية القيمة مثل الجانب السعودي معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح، ومن الجانب الأمريكي رئيس مجلس إدارة شركة داو كيمكلز السيد اندرو ليفرز، ورئيس شركة جنرال اليكترك السيد جون رايس.

وجرى أيضا تبادل اتفاقيتين في مجال الاستثمار في التقنية والبنية التحتية، مثل الجانب السعودي معالي المشرف على صندوق الاستثمارات العامة الأستاذ ياسر الرميان، ومن شركة سوفت بنك السيد ماسايوشي سون، ورئيس شركة بلاكستون السيد ستيفن شوارزمين.

وفي مجال الاستثمارات البتروكيمياوية تم تبادل اتفاقية لتأسيس مصنع للإيثيلين في الولايات المتحدة، مثل الجانب السعودي رئيس شركة سابك المهندس يوسف البنيان، ومن الجانب الأمريكي رئيس شركة إكسون موبيل السيد دارن وودز.

كما تم تبادل العديد من الاتفاقيات مع شركة أرامكو السعودية في مجال خدمات النفط والغاز، مثل الجانب السعودي رئيس شركة أرامكو المهندس أمين الناصر، مع كل من رئيس شركة إن أو في السيد كلاي ويلامز، ورئيس شركة روان السيد توماس بورك، ورئيس شركة نابورز السيد انثوني بتريلو، ورئيس شركة هاليبرتون السيد جيف ملير، ورئيس شركة شلمبيرجير السيد بال كبزغارغ، ورئيس شركة ويذر فورد السيد مارك مكلوم، ورئيس شركة مكديموت السيد ديفد ديكسون، ورئيس شركة هوني ويل السيد داريو ادامزك، ورئيس شركة جينرال إليكتركس السيد جون رايس، ورئيس شركة جيكوبز السيد ستيفن ديمترايوس، ورئيس شركة اميرسون السيد ديفد فار.

وفي مجال التعدين وتطوير القدرات البشرية، تم تبادل ثلاث اتفاقيات مثل الجانب السعودي رئيس شركة معادن المهندس خالد المديفر، مع كل من رئيس شركة الكوا السيد روي هارفي، ورئيس شركة موسايك السيد جيمس أوريك، ورئيس شركة فلور السيد ديفد سيتون.

وجرى تبادل اتفاقية في مجال الاستثمارات الصحية لبناء وتشغيل عدة مستشفيات في المملكة، مثل الجانب السعودي الرئيس التنفيذي لمجموعة العليان السيدة لبنى العليان، مع رئيس شركة سلكت ميدكل السيد روبرت اورتينزيو.

وفي مجال النقل الجوي تم تبادل اتفاقية شراء طائرات مثل الجانب السعودي رئيس شركة طيران السعودية الخليجية الأستاذ طارق القحطاني، مع رئيس شركة بوينغ السيد دينيس مولينبيرق.

وفي مجال الرقمنة، تم تبادل اتفاقية مثل الجانب السعودي رئيس الشركة السعودية للكهرباء المهندس زياد الشيحة، مع رئيس شركة سيسكو السيد شك روبنز.

كما تم تبادل اتفاقية لبناء مركز تخزين معلومات، مثل الجانب السعودي رئيس شركة صفاناد المهندس كمال باحمدان، مع رئيس شركة اندستري كابيتال السيد نورمان فيلارينا.

وتم تبادل اتفاقية في مجال الاستثمارات العقارية، مثل الجانب السعودي رئيس مجموعة الجفالي الأستاذ خالد الجفالي، مع رئيس شركة كليمينت للتطوير السيد دانييل كلامينتي.

وصول الرئيس الأمريكي

هذا ووصل فخامة الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية صباح السبت، إلى الرياض في زيارة رسمية للمملكة السعودية تستمر يومين، وكان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في مقدمة مستقبلي فخامته بمطار الملك خالد الدولي.

وقد اطلقت المدفعية فور وصول فخامته عدة طلقات ترحيبية، كما قدم أطفال باقات من الورود لخادم الحرمين الشريفين ولفخامة الرئيس الأمريكي، فيما حلقت مجموعة من طائرات صقور السعودية ترحيبا بزيارة فخامته للمملكة.

وبعد استراحة قصيرة في الصالة الملكية بالمطار صحب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، فخامة الرئيس دونالد جي ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في موكب رسمي إلى المقر المعد لإقامته.

ويرافق فخامة الرئيس الأمريكي في زيارته الحالية للمملكة كل من حرم فخامة الرئيس السيدة الأولى ميلانيا ترمب، ومعالي وزير الخارجية ريكس تيليرسون، ومعالي وزير التجارة ويلبر لويس روس، ومساعد فخامة الرئيس وكبير الموظفين راينس بريبس، ومساعد فخامة الرئيس كبير المستشارين جاريد كوشنر، والابنة الأولى مستشارة فخامة الرئيس ايفانكا ترمب، ومساعد فخامة الرئيس كبير الاستراتيجيين والمستشارين ستيفين بانون، ومساعد فخامة الرئيس وكبير المستشارين ستيفن ميلير، ومساعد فخامة الرئيس مستشار الأمن القومي الفريق هيربرت رايموند ماكماستر، ومساعد فخامة الرئيس نائب كبير الموظفين جوزيف هايجين، ومساعدة فخامة الرئيس كبيرة الموظفين لدى السيدة الأولى لينزي رينولدز، ومساعدة فخامة الرئيس مديرة الاتصالات الاستراتيجية هوب هيكس، ومساعد فخامة الرئيس مدير التواصل الاجتماعي دان سكافينو، ومساعد فخامة الرئيس السكرتير الإعلامي شون سبايسر، ومساعد فخامة الرئيس رئيس المجلس الاقتصادي غاري كون، ومساعدة فخامة الرئيس نائبة مستشار الأمن القومي دينا بويل، والقائم بالأعمال بالسفارة الأمريكية في المملكة كريستوفر هنزل، وعدد من المسؤولين.

***واستقبل خادم الحرمين الشريفين في قصر اليمامة في الرياض السبت، فخامة الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.كما كان في استقبال فخامته، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع. وقد أجريت لفخامة الرئيس الأمريكي، مراسم استقبال رسمية، حيث عزف السلامان الوطنيان للبلدين، ثم استعرض حرس الشرف.

وعقب المأدبة تجوّل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وفخامة الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في معرض الفن السعودي المعاصر الذي يستعرض نماذج من أعمال الفنانين السعوديين في برنامج جسور ومشاركاتهم في معارض بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف تعزيز التعايش بين الثقافات المختلفة وإبراز المهارات الفنية السعودية، حيث يعد برنامج جسور مبادرة من مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي "إثراء".

جلسة مباحثات رسمية

وعقد الملك سلمان جلسة مباحثات رسمية مع فخامة الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في قصر اليمامة بالرياض.

وجرى خلال الجلسة استعراض العلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى بحث مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والعالم، والجهود المبذولة لاستقرار وأمن المنطقة.

*وكالة الانباء السعودية ٢٠١٧/٥/٢٠ :

اللقاء العربي: ماذا يمكن أن يحقق ترامب في الرياض

*سايمون هندرسون

تُعتبر الرحلة الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الخارج – وهي جولة تستغرق تسعة أيام من المقرر أن تبدأ هذا الأسبوع – طموحة إلى حدّ كبير على صعيد كل من الجغرافيا (الرياض والقدس وبيت لحم وروما وبروكسل وصقلية) والسياسة (الإرهاب، وإيران، والسلام في الشرق الأوسط، وحلف "الناتو"، والاقتصاد العالمي).

ونظراً لتبلور تفضيلات سياسته منذ توليه منصبه، سيتم التدقيق عن كثب في كل كلمة ينطق بها أو تعبير يرتسم على وجهه. غير أن البديهيات تتخطى المضمون في ظل الظروف الراهنة – فعلى سبيل المثال يتجنب جدول الأعمال المنشور لقمة الرياض أي ذكر للمواضيع الهامة مثل التعامل مع تنظيمي «الدولة الإسلامية» و «القاعدة»، ومواجهة أعمال الشغب الإيرانية، أو النهوض بالسلام العربي الإسرائيلي. ومع ذلك، هناك فرص في كل واحد من هذه المجالات.

إيجاد تركيز مشترك على الإرهاب

من المتوقّع أن يشارك الرئيس ترامب فى ثلاث مؤتمرات قمة خلال جولته في الرياض: إحداهما مع الملك سلمان وأخرى مع قادة دول "مجلس التعاون الخليجى" وقمة ثالثة مع قادة من جميع انحاء العالم العربى والإسلامي. وفي الحالة الأخيرة، من المقرر أن يُلقي خطاباً عن الإسلام، يُحتمل أن يكون أشبه بحقل ألغام، لأن العديد من المسؤولين الحاضرين سيصرّحون حتماً بأن الإسلام هو دين سلام ولا علاقة له بالإرهاب.

غير أن خطاب ترامب الذي أدلى به أمام الكونغرس في ٢٨ شباط/فبراير تطرق إلى موضوع حماية الشعب الأمريكي من "الإرهاب الإسلامي المتطرف"، وشدّد فيه على الكلمات الثلاث "متطرف. إسلامي. إرهابي". وشرح ذلك بأنه السبب الذي دفع به إلى فرض قيود على الهجرة على العديد من الدول الإسلامية. وأفادت بعض التقارير أن "مستشار الأمن القومي" الأمريكي إيج. آر. ماكماستر حاول إقناع الرئيس ترامب بوقف استخدام هذا المصطلح، لذلك سوف تنجلي الأمور إذا جرى استخدامه في خطاب الرياض" وفي ١٦ أيار/مايو، أخبر ماكماستر الصحفيين بأن ترامب "سيلقى خطاباً ملهماً ومباشراً حول الحاجة إلى مواجهة الإيديولوجية المتطرفة وأن الرئيس يأمل في تكوين رؤية مسالمة للإسلام". وبغض النظر عما سيحدث، فإن (عرض) صورة للرئيس ترامب محاطاً بأكثر من ٥٠ زعيماً من العالم الإسلامي قد يقوّض الادعاءات السائدة في الولايات المتحدة بأنه مناهض للمسلمين.

وفي مقطع آخر من خطابه في شباط/فبراير، ذكر الرئيس الأمريكي أنه أوعز إلى البنتاغون بوضع خطة "لتدمير تنظيم «الدولة الإسلامية» والقضاء عليه". ووصف الجماعة بأنها "شبكة من الهمجيين الخارجين عن القانون قتلوا مسلمين ومسيحيين، رجالاً ونساء وأطفال من كافة الأديان والمعتقدات"، وتعهد "بالعمل مع حلفائنا، بمن فيهم أصدقائنا وحلفائنا في العالم الإسلامي، لإبادة هذا العدو الخبيث من كوكبنا".

وربما تكون الحكومة السعودية قد رحبت بهذه الصيغة، لكن الاختلافات لا تزال تتمثل بكيفية جمع السياسات المناهضة لـ «داعش» مع مستقبل سوريا والتهديد المستمر الذي يشكله تنظيم «القاعدة» في أماكن غير خاضعة للقانون مثل اليمن. وقد ادّعى بعض كبار المسؤولين السعوديين بشكل لا يدع مجالاً للشك أن تنظيمي «الدولة الإسلامية» و «القاعدة» (جماعتان سنّيتان حصراً) يخضعان لسيطرة النظام الشيعي الإيراني. وفي المقابل، يُلقي عدد لا بأس به من القادة الذين من المقرر أن يحضروا مؤتمرات القمة في الرياض، اللائمة على على الوهابية حول استمرار الانتفاضة القتالية، الفرع المتشدد من الإسلام الذي نشره دعاة سعوديون في أنحاء العالم لعقود من الزمن.

التأثير على المترددين

قبل يوم واحد من وصول ترامب إلى الرياض، ستجري الانتخابات الرئاسية في إيران حيث سيختار الناخبون أساساً بين اثنين من المرشحين الرئيسيين هما الرئيس الإصلاحي الحالي حسن روحانى والمتشدد ابراهيم رئيسي. ورغم أنه قد يكون للنتيجة أثر كبير على المنطقة، إلّا أن السعوديين مقتنعين بأن النظام الإيراني هو المشكلة، وليس من يتولى الرئاسة. ولم توجه الدعوة إلى إيران أو عميلتها سوريا لحضور القمة الإسلامية في الرياض، ولكن طهران تشكّل محور المكاسب التي يريد السعوديون تحقيقها من هذه الاجتماعات. وبصرف النظر عن تأكيد مكانة المملكة كزعيمة للعالمين العربي والإسلامي، يرغب السعوديون أيضاً في إظهار قوة وعمق المعارضة الإسلامية لنسخة طهران من الإسلام الشيعي الثوري.

إلا أنّ العديد من رجال الدولة القادمين إلى الرياض ربما يترددون في تأييد هذا النهج. فرئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف يُعتبر مقرباً من السعوديين، الذين منحوه لجوءاً سياسياً في مرحلة ما، ولكن بلاده كانت حريصة على البقاء محايدة ظاهرياً بسبب الأوضاع المتوترة على حدودها مع إيران. كما يتوخى العراق الحذر بشكل خاص حيال طهران، وهو ربما السبب الذي دفعه إلى إرسال الرئيس فؤاد معصوم لتمثيله في القمة وليس رئيس الوزراء حيدر العبادي الذي تعتبره الرياض عميلاً إيرانياً.

وفي ظل الظروف السائدة، ستحقق الرياض ضربة موفقة إذا حضر المؤتمرات السلطان قابوس حاكم سلطنة عمان، حيث أن الزعيم الموالي للغرب يميل عادةً إلى الحفاظ بشكل حذر على التوازن في علاقته مع السعودية وإيران. ومن المرجح أن يكون العاهل الأردني الملك عبدالله قد خصص قسماً كبيراً من زيارته في نهاية الأسبوع الماضي إلى مسقط لإقناع قابوس بالحضور، غير أن السلطان مستاء من السعوديين بسبب عملياتهم العسكرية المستمرة في اليمن، التي يحاول فيها تحالف دول الخليج إعادة حكومة عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً إلى الحكم. ومن جهته، سيحضر الرئيس هادي القمة، لكن الخيارات المتاحة أمامه في هذا الخصوص محدودة – فوفقاً لمختلف الدبلوماسيين، وضعه السعوديون تحت الإقامة الجبرية في منزله في الرياض لأنهم اعتبروا أن نشاطاته السياسية في مدينة عدن الساحلية المحررة تعتبر متطفّلة إلى حدّ كبير.

وقد يكون الرئيس السوداني عمر البشير، الزعيم الأكثر إثارةً للجدل الذي تمت دعوته إلى القمة الإسلامية، فقد كانت "المحكمة الجنائية الدولية" قد وَجهت إليه تهمة الإبادة الجماعية. وبالنسبة للولايات المتحدة، يُعتبر حضوره تحدياً من الناحية البروتوكولية" لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى السعودية، التي تعتبر مشاركته تعبيراً عن الشكر. وبعد أن كان البشير حليفاً لإيران سابقاً، انتقل إلى جانب المعسكر السعودي قبل بضعة أعوام، ومن المؤكد تقريباً من خلال إغراءات مالية. واليوم، يقاتل الجنود السودانيون في اليمن كجزء من التحالف الذي تقوده السعودية.

تعزيز السلام العربي - الإسرائيلي

هناك سؤال مهم آخر هو ما إذا كانت اجتماعات القمة الثلاث ستُحدث أي تغيير في الموقف بشأن القضية الإسرائيلية – الفلسطينية. فمن المتوقع على نطاق واسع أن تقوم بعض دول «مجلس التعاون الخليجي» – السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان – على الأقل ببادرة نحو التطبيع مع إسرائيل، ربما حول قضايا مثل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المباشرة، أو فتح قنوات التجارة الحرة

بصورة أكثر، أو حقوق التحليق كما هو مبين أدناه. وبالنسبة لهم، أصبحت مسألة مواجهة إيران تكتسي نفس القدر من الأهمية، على غرار إحراز تقدم على المسار الفلسطيني، إن لم تكن أكثر أهمية منها، وهو نهج تفكير تتشاركه إسرائيل معها. ومن جهته، سيحضر رئيس "السلطة الفلسطينية" محمود عباس (مؤتمرات) القمة، وسوف يكون قلقاً إزاء تعليق الآمال على دعوة الرئيس ترامب مؤخراً لتجديد عملية صنع السلام.

وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة، كانت الدولة الخليجية الأكثر صراحة فيما يتعلق بالتطبيع. فقد سمح المسؤولون الإماراتيون لإسرائيل بإرسال بعثة إلى مكتب "الوكالة الدولية للطاقة المتجددة" ("إيرينا") التي مقرها في أبوظبي. وفي آذار/مارس، شاركت القوات الجوية الإماراتية في مناورات عسكرية مشتركة في اليونان شملت وحدة من سلاح الجو الإسرائيلي.

وعموماً، ستتمسك مؤتمرات القمة بالمواقف الدبلوماسية السائدة منذ فترة طويلة بشأن القضية الفلسطينية، ولكن ربما لا يزال بإمكان الرئيس ترامب نقل بعض الأخبار السارة إلى محطته التالية المزمعة في القدس. وتجري دول الخليج أساساً عدداً كبيراً من الصفقات التجارية غير المعلنة مع إسرائيل، وقد تم إنشاء قنصلية إسرائيلية واحدة على الأقل لم يُعلن عنها في الخليج لتسهيل هذه التعاملات. ويمكن أن يعزز السعوديون هذا التقارب خلال مناقشات هذا الأسبوع من خلال تقديم وعد إلى ترامب بالسماح لأي طائرة تسيّر رحلات من وإلى إسرائيل بعبور أجواء المملكة. وكان الرئيس أوباما قد قدّم هذا الطلب للمرة الأولى قبل ثماني سنوات، لكن العاهل الراحل الملك عبدالله رفضه رفضاً قاطعاً. غير أن وجهات النظر قد تتغير في المملكة. وفي الأسبوع الماضي، نشرت صحيفة "عرب نيوز" اليومية الناطقة باللغة الإنجليزية – التي يقرأها على نحو كبير الدبلوماسيون والرؤساء التنفيذيون الأجانب وهي جزء من مجموعة إعلامية يملكها الملك سلمان – مقالة افتتاحية بعنوان "عدو عدوي صديقي". وكان العدو إيران" والصديق إسرائيل. وفي اليوم الذي سبق، كتبت الصحيفة عن الحج اليهودي السنوي إلى كنيس في تونس.

وسواء قصدت الرياض ذلك أم لا، أطلقت بادرة مساعدة باتجاه إسرائيل من خلال الإعراب عن اهتمامها، وفقاً لبعض التقارير، بشراء "منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكية المتطورة" ("ثاد") في إطار صفقات أسلحة مع الولايات المتحدة تصل قيمتها إلى ١٠٠ مليار دولار. ومن شأن نشر أي من هذه الأنظمة في المملكة حماية إسرائيل من الهجمات الصاروخية الإيرانية.

الخاتمة

إن الطموح الكبير الذي تحمله مؤتمرات القمة في الرياض الثلاث – والتحديات اللوجستية الضخمة في التعامل مع عدد كبير من رؤساء الدول في الوقت نفسه – قد تحدّ من نجاحها. وفي حين يبدو أنه من غير المحتمل إحراز أي إنجازات حول قضايا معقدة، إلا أن بعض اللاعبين الإقليميين قد أبدوا استعداداً جديداً لتغيير المواقف الصارمة، وعلى الرئيس ترامب تشجيع مثل هذه التغييرات.

*سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، ومؤلف مشارك في مذكرات المعهد السياسية لعام ٢٠١٧ "إعادة بناء التحالفات ومكافحة التهديدات في الخليج."

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٧/٥/٢٠ :

قمم ترامب ستؤدي إلى «تغيير قواعد اللعبة»

قالت السعودية إن القمم الثلاث، التي تستضيفها يومي ٢٠ و٢١ مايو، خلال زيارة ترامب، ستؤدي إلى «تغيير قواعد اللعبة». وستكون هناك قمة تشاورية خليجية، و٣ قمم ستجمع ترامب مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، وقادة دول الخليج، وزعماء دول عربية وإسلامية.

وعلق الموقع الإلكتروني الرسمي للقمة العربية الإسلامية الأمريكية، الذي دشنته السعودية، على قمم ترامب الثلاث قائلا: «٤٨ ساعة حوار يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة»، في رسالة موجهة إلى إيران على ما يبدو. ويرى مراقبون أن أحد أبرز محاور قمم ترامب في المملكة سيكون مواجهة ما يوصف بـ«تدخلات إيران» في شؤون المنطقة.

وفي سياق متصل، قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، خلال مؤتمر صحافي أمس، إن الزيارة التاريخية التي سيقوم بها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب للسعودية، ستعزز الشراكة بين الرياض وواشنطن، معرباً عن تفاؤله بالعلاقات بين المملكة والولايات المتحدة، وأوضح أن اختيار السعودية كأولى الزيارات الخارجية للرئيس ترامب يرجع إلى مكانة المملكة لديه.

وأضاف الجبير «سنواصل التعاون مع الولايات المتحدة لردع إيران ووقف سياستها العدوانية.. ونحن نتفق على ضرورة التصدي لإرهاب وتدخلات إيران». وتابع: «إيران تتصرف بعدائية بعد الاتفاق النووي وإدارة ترمب تدرك ذلك». وشدد الجبير على أنه «لن تكون لدينا علاقات طبيعية مع إيران ما دامت تواصل أجندتها الطائفية». وتابع: «نحن ننظر إلى أفعال إيران وليس إلى أقوالها، والانتخابات الرئاسية شأن داخلي».

وقال الجبير إن الرئيس ترامب تحدث عن ضرورة احترام إيران للاتفاق النووي، مؤكداً خلال مؤتمر صحافي في الرياض أن القمة العربية الإسلامية الأمريكية تؤسس لشراكة ضد الإرهاب بين العرب والغرب، موضحاً أن التعاون السعودي الأمريكي مستمر منذ عام ١٩٥٤. ولفت إلى أن العلاقات السعودية الأمريكية تاريخية وتنمو رغم الاختلاف مع إدارة أوباما.

وفي ما يتعلق بمكافحة إرهاب داعش، قال الجبير: «نحن الجيش الثاني بعد جيش الولايات المتحدة في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. سعينا وراء الإهاربيين، ومن يمولونهم ومن ينفذون العمليات، ونفذنا عمليات ضدهم». وأضاف: «هذه الجهود كلما اتسعت قاعدتها كان لها أثر وفائدة، والقمة ستسلط الضوء على هذه المسألة ولشد انتباه العالم كله على أهمية الحرب ضد الإرهاب. وستكون هنالك شراكة فاعلة بين العالم الإسلامي والغرب بشكل عام لمكافحة الإرهاب»، مشيرا إلى توافق على تشكيل مؤسسة أمنية من عدة دول عربية.

كما أشار إلى أن الولايات المتحدة ستضطلع بدور كبير في مركز مكافحة الإرهاب. وشدد على أهمية قمة الرياض الأمريكية الإسلامية غير المسبوقة بحسب وصفه، والمحورية في فتح صفحة جديدة بين العالم الإسلامي والغرب. وأضاف نريد إيصال رسالة للغرب والعالم بأن العالم الإسلامي ليس عدوا، وأن السعودية تسعى للحوار بين الأديان. وفي الشأن السوري، قال الجبير إن الرياض تقف مع تسوية سياسية للأزمة السورية، ولكن النظام السوري الذي دمر شعبه لا نرى له دورا في المستقبل.

وتوقع وزير الخارجية السعودي حضور ٣٧ زعيما للقمة العربية الإسلامية الأمريكية، مشيراً إلى حرص الزعماء العرب والمسلمين على حضور هذه القمة.

وأعلن الجبير أنه سيتم إطلاق مركز لمكافحة الإرهاب في ختام القمة، مشيراً إلى أن زيارة ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن كانت بناءة جدا. وأضاف أن السعودية ملتزمة بحل للصراع العربي الإسرائيلي وفق حل الدولتين، مشيراً إلى أن السعودية أسست مركزا لحوار الأديان والحضارات، موضحا «نريد إيصال رسالة للغرب والعالم بأن العالم الإسلامي ليس عدوا».

استعدادات للاستقبال

واستعدت العاصمة السعودية لاستقبال ترامب و«الحدث التاريخي»، وانتشرت في شوارع الرياض الأعلام السعودية والأمريكية وصور الملك سلمان وترامب" بالإضافة إلى صور وأعلام الدول الإسلامية المشاركة في القمم المزمع عقدها. كما تشهد الرياض حالة من التدبيرات الأمنية القوية.

جدول أعمال القمة

أولى القمم، التي ستستضيفها السعودية، ستكون قمة سعودية أمريكية بين الملك سلمان وترامب، وذلك يوم ٢٠ مايو. وفي اليوم التالي ٢١ مايو، ستعقد ٣ قمم، قمة تشاورية خليجية (يشارك فيها قادة دول الخليج)، وقمة خليجية أمريكية (ترامب وقادة الخليج)، وقمة عربية إسلامية أمريكية (ترامب وقادة ٥٥ دولة عربية وإسلامية). وتنطلق القمة العربية الإسلامية الأمريكية تحت شعار «العزم يجمعنا». (الرياض ـ الأناضول، العربية.نت)

*صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠١٧/٥/٢٠ :

القمة الأمريكية- الخليجية.. وأزمات المنطقة

* محمد سعيد القدسي

منذ إعلان قيامه في قمة أبوظبي يوم الاثنين الموافق ٢٥ مايو ١٩٨١، التي ترأسها المغفور له حكيم العرب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها لمسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بكل ما أوتيت من قوة وجهد وفي كافة المجالات التي يتم الاتفاق عليها، والتي ترجمت الرؤية التي كانت تداعب فكر الشيخ زايد رحمه الله، وسعى لها بشكل حثيث،

حتى تكللت بالنجاح نتيجة جهوده المتواصلة مع إخوانه قادة دول الخليج العربية. لقد استشعر الشيخ زايد طيب الله ثراه ببعد نظره وحسن قراءته لمجرى الأحداث الخطر الحقيقي الذي أخذ يهدد المنطقة التي دخلت في أتون حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل وهي الحرب العراقية الإيرانية التي أصبحت تهدد المنطقة كلها، يُضاف إليها الوجود السوفييتي في أفغانستان، إلى جانب تأثيرات نظام الثورة الإسلامية في إيران بعد حكم الشاه والتي راحت تعبث باستقرار المنطقة في مواقع عديدة. وإذا كانت دول الخليج قد رصدت هذا الخطر وعبرت عن رغبتها في التعاون المشترك، إلا أن زايد رحمه الله كان واحداً من الذين تحمسوا لقيام المجلس دون أي تحفظات، بل كان يود لو أنه صار اتحاداً كاملًا بين دول المجلس يكون دعماً وسندا لكل العرب. وقد تواصلت هذه الحماسة من خلال سياسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، ومعه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وذلك من أجل تعزيز العمل المشترك بين دول المجلس، انسجاماً مع كافة الاتفاقات التي أقرتها قمم المجلس والاجتماعات الوزارية واجتماعات المسؤولين المعنيين في دوله، خاصة في مجالات الدفاع والأمن والتجارة والمشاريع والتملك والتنقل وتشكيل اللجان المشتركة، لعمل الدراسات اللازمة حول مواضيع حيوية مثل النقد والأسعار والمواصلات والإعلام وغيرها من النقاط التي تم الاتفاق عليها ضمن الأمانة العامة للمجلس.

ولعل من أبرز الخطوات التي اتخذت وأكدت على وحدة منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت في دفع الأخطار التي تعرضت لها بعض دوله واستدعت التدخل عسكرياً مثل عملية تحرير الكويت، وحماية عروبة البحرين وأمنها والدفاع عن شعبها الملتف حول قيادته، إلى جانب استمرار المطالبة بحق الإمارات في جزرها الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى وإنهاء احتلال إيران لهذه الجزر.

وبرزت على الساحة الخليجية والإقليمية والعربية خلال السنوات القليلة الماضية أحداث ومتغيرات وتحديات خطيرة تركت آثارها وتبعاتها على طول امتداد الوطن العربي من محيطه إلى خليجه، وما زالت ماثلة في العراق وسوريا وليبيا واليمن مما أفضى إلى تدخل قوى من خارج المنطقة. وبرز الإرهاب بتسمياته العديدة ليشكل خطراً على الدول العربية تحديداً. ولا يفوتنا الإشارة إلى الدور الإيراني في العديد من هذه التحديات، يضاف إليه التوقيع على اتفاق البرنامج النووي الإيراني مع دول (خمسة + واحد) وما ينطوي عليه من آثار سلبية قد تظهر نتائجها خلال سنوات قليلة. جميع هذه الحقائق لا يمكن أن تغفل عنها سياسة ورؤية منظومة مجلس التعاون، ومن هنا جاء الصدى بعقد قمة تجمع قادة دول مجلس التعاون بالقيادة الأمريكية يوم غد الأحد ٢١ مايو الجاري بمدينة الرياض، وهي ثالث قمة بين الجانبين خلال السنوات القليلة الماضية، بهدف إعادة ترتيب الأوراق ووضع أسس واضحة وصريحة للتعاون مع الإدارة الأمريكية التي تسلمت السلطة قبل نحو أربعة أشهر، وذلك بهدف تعزيز وتطوير الاستراتيجية المشتركة التي أُعلنت مع الإدارة الأمريكية السابقة.

وقد جاء لقاء صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بالرئيس ترامب في البيت الأبيض قبل أيام قليلة من قمة الرياض ليؤكد حرص البلدين على بذل الجهود لمواجهة الأزمات التي تواجه المنطقة ودعم أمنها واستقرارها، إلى جانب تناول القضايا الإقليمية والتدخلات التي تهدد الأمن في الشرق الأوسط والخليج العربي. واعتبر سموه أن

لقاء ترامب بقادة دول مجلس التعاون يؤكد اهتمام الإدارة الأمريكية بأمن الخليج العربي، والتصدي للمخاطر التي تهدد المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم وتهدد المصالح المشتركة للطرفين.

إن قمة قادة التعاون مع الرئيس الأمريكي ترامب تجسد لنا قمتين سابقتين في الظروف نفسها عقدها قادة دول المجلس بالرئيس الأمريكي السابق أوباما وتكللتا بالنجاح من خلال الاتفاق على كافة النقاط التي ناقشها مسبقا صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان والرئيس أوباما. كان اللقاء الأول يوم ٢٠ أبريل عام ٢٠١٥ في البيت الأبيض بواشنطن تتويجاً للقاءات سابقة نظراً لأهمية المواضيع التي تضمنها جدول أعمال هذا الاجتماع، والذي لاقت نتائجه أصداء واسعة على الصعد الإقليمية والدولية، وكان من أبرزها: * إن تعزيز التعاون الأمني والتنسيق بين دول التعاون والولايات المتحدة هو من الركائز الأساسية للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، إلى جانب محاربة الإرهاب والتطرف.

*اتفاق الرئيس الأمريكي مع وجهة نظر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان على أهمية إلزام إيران بالاتفاق النووي بما يضمن عدم حدوث أزمات في المستقبل نظراً لأن إيران متورطة في عدد من الصراعات في المنطقة العربية.

*تطابق الرؤية بين الجانبين في الموضوع اليمني وضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي مع تأييد الولايات المتحدة للتحالف العربي الذي تشارك فيه الإمارات بهدف عودة الاستقرار إلى اليمن وانعقاد الحوار بين كافة الأطراف اليمنية.

*تأييد استمرار ضرب تنظيم «داعش» الإرهابي وكافة التنظيمات الإرهابية الأخرى مهما اختلفت مسمياتها من خلال التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

وقد كانت هذه النقاط التي اتفق عليها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع الرئيس الأمريكي هي نفسها محور اجتماع الرئيس أوباما بقادة دول مجلس التعاون في كامب ديفيد في شهر مايو ٢٠١٥ إلى جانب القمة الثانية التي جمعت الطرفين في شهر أبريل من عام ٢٠١٦، أي قبل نحو عام.

متابعة الأحداث واللقاءات في هذه الفترة يقودنا إلى تأكيد دور الإمارات العربية المتحدة الثابت من خلال سعيها الحثيث ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتصدي للعنف والتطرف ومحاربة الإرهاب، ووقف نزف الدماء وتحقيق سيادة الشعوب العربية فوق أراضيها حرصاً على سلامة الأمن القومي العربي حقيقة واقعة لا لبس فيها ولا جدال، وهو ما يوضحه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في قوله: (مجلس التعاون لم يأت دفاعاً ضد هجوم، ولا تفاديا لخطر محدق لأن دول الخليج لا تعاني من عقد الخوف، ولا تخشى ما يخشاه الآخرون. إن دولة الإمارات مع شقيقاتها دول الخليج هي إحدى مرتكزات التضامن العربي في وجه التحديات التي تشهدها الأمة العربية).

وتعود بنا الصورة إلى ظروف إعلان قيام المجلس من أبوظبي يوم ٢٥ مايو ١٩٨١، والتي كانت تحمل تحديات أخرى شبيهة بما تعيشه الأمة العربية اليوم واستدعت من القائد الحكيم زايد طيب الله ثراه لأن يكون العنصر الأهم والأبرز في الإسراع بقيام الصرح الخليجي الواحد. وفي ذاكرتنا قوله:(إن الذي عجل بجمعنا والسعي لتكتلنا لم يكن سوى تفكك العالم العربي واضطرابه. إننا على النقيض مما يتصوره البعض، سنعزز الموقف العربي، ونزيد الدعم للجهد العربي ونؤازر الإمكانات العربية أكثر من أي وقت مضى، ولن يغير مجلس التعاون الخليجي من التزاماتنا العربية، لا كدول منفردة ولا كمجموعة خليجية، إن قوتنا لهم). تلك هي الركائز الثابتة في رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله لتعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية انطلاقا من يوم تأسيسه وانتهاء بقمة قادة دول المجلس مع القيادة الأمريكية في شهر مايو ٢٠١٧.

*إعلامي إماراتي

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٥/٢٠ :

في بؤس شعاراتنا ومأزق خطابنا السياسي

*كرم الحلو

انكشف خطابنا السياسي مع التحولات الكبرى في البنى المجتمعية والوطنية والأيديولوجية العربية وبعد الحركات الجماهيرية التي سُميت «الربيع العربي»، عن تناقضات جذرية وخلل بنيوي طاول كل التصورات والمبادئ والمسلّمات التي درج عليها فكرنا التاريخي وأيديولوجياتنا المتوارثة. فكان أن تساقطت تباعاً، الواحدة تلو الأخرى لتتركنا في ضياع لا نعرف كيف نخرج منه لنعيد صوغ رؤانا للواقع العربي من جديد، الأمر الذي يفرض مساءلة تاريخنا بكامله والمنحى الذي سلكناه في قراءته ومواجهة إشكالاته.

في هذا الإطار، يجب أن نقرأ مأزق الشعار الديموقراطي الذي رفعته الانتفاضات، والذي جاء تتويجاً للشعارات التي ألح عليها خطابنا السياسي منذ الربع الأخير من القرن الماضي. لكن الديموقراطية التي أفضت إليها تلك الانتفاضات جاءت منزوعة من سياقها الليبرالي القائم على المساواة والمواطنية الكاملة وحقوق الإنسان والمرأة، لتتحول إلى صراع طوائف ومذاهب وإثنيات قاد إلى زلزلة البنية الوطنية وإصابتها بشروخ عميقة قد لا تلتئم في المدى المنظور، الأمر الذي يفرض قراءة نقدية في خطاب الديموقراطية ومراجعة جذرية لشعارها ومضمونها.

من المنحى ذاته يجب تناول سؤال الوحدة العربية، فبعد أن دأب القوميون العرب منذ القرن التاسع عشر إلى الآن على تأكيد وحدة العرب القومية، بات عليهم الآن الإبقاء على وحدة الأقطار العربية ذاتها، المهددة بالتمزق والتفتت، ولو وفق صيغة سايكس – بيكو (السيئة الذكر) وإعادة ضمّها في سياق مواطني من جديد.

وتقتضي المراجعة النقدية لخطابنا السياسي إسقاط مقولات التحول الاشتراكي والقومي بقيادة طبقة رائدة أو كتلة تاريخية أو إقليم قاعدة أو حزب طليعي يقود الجماهير ويؤطرها في النضال من أجل إرساء المجتمع القومي أو المجتمع الاشتراكي الذي تتوق إليه هذه الجماهير، وتنتظر من يوجه بوصلتها ويهديها إلى «فردوسه». إلا أن تجربة الانتفاضات العربية أثبتت أن للجماهير أجندة أخرى تنهل من المعين الطائفي والمذهبي، وأن الاشتراكية أو الوحدة القومية ليستا من أولوياتها أو مما يدخل في حساباتها. كما أن «الطبقة القائدة» أو «الحزب الطليعي» أو «الكتلة التاريخية» لم تتشكل بعد في عالم عربي يعاني من ضمور الرؤية الحداثية والأفكار التنويرية. أما ما عرف من أحزاب وأيديولوجيات فلم يكن إلا للإمعان في ترسيخ إرث السلطوية والاستبداد وإدامتهما.

ومن مقولات خطابنا السياسي التاريخي التي تواجه تحدياً جذرياً، مقولة «المثقف» العربي الرائد ودوره التنويري إزاء «بؤس الجماهير وضلالها»، إذ بينت انتفاضاتنا بعد أكثر من خمس سنوات على اندلاعها، هامشية دور المثقفين وضآلة تأثيرهم، فضلاً عن انحياز شرائح واسعة منهم إما إلى الاستبداد الأصولي أو إلى استبداد السلطات، بل إن وعي الجماهير تقدم أحياناً على وعي المثقفين، وطالما كان هؤلاء عاصماً للأمة في محنها التاريخية.

ولا مفر لخطابنا السياسي من إعادة نظر جدية بالعلاقة مع الغرب في ضوء المآلات البائسة للربيع العربي، فلم يكن الغرب هو الذي صنع خيباتنا وتخلفنا، وإن كان قد ساهم في تردينا وانحدارنا، ففي تاريخنا وبنانا المجتمعية ما أسس لذلك، وطالما أشار باحثونا ومفكرونا إلى خلل بنيوي قائم في عمق نسيجنا الثقافي التاريخي.

لكن ذلك أيضاً لا يعني أننا محكومون باستكانة أبدية إلى التخلف والاستبداد، فقد أكدت التضحيات الجسام التي بذلتها شعوبنا، وإن وفق رؤية ملتبسة، ومن أجل حرية لم تتحقق، وضد استبداد ما زال جاثماً، إذ جذوة الحياة والحرية والكرامة لا يمكن أن تطفأ في داخلنا إلى الأبد، وأن ما تروجه أنظمة الاستبداد من أنه ليس أمامنا إلا خيار واحد بين إرهاب النظام والإرهاب الأصولي، لا يمكن أن يكون الخيار الوحيد والنهائي.

هذه المراجعة الجذرية لخطابنا السياسي هي السبيل الناجح في رأينا للخلاص من وعينا الشقي، وهي التي تمهد أمامنا سبل معرفتنا لواقعنا التاريخي وإمكان خلاصنا من مأزقنا المزمن ولو بعد حين.

*كاتب لبناني

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٢٠ :

صعود الفرد في مواجهة الدولة والمجتمع

*ابراهيم غرايبه

أتاحت المطبعة للسلطات السياسية والنخب أن تضع للمجتمعات والأفراد الصورة التي تتبعها، كان في مقدورها باحتكارها للمطابع والصحف ومحطات الإذاعة والتلفزة والمدارس والجامعات والمعابد ان تنشئ أو تتخيل الهوية والأفكار والثقافة والدين والخطاب والمعنى ثم تلحق بها المدن والأسواق والتلاميذ في المدارس وقراء الصحف ومشاهدي التلفاز ومستهلكي السلع، والمؤمنين المتدينين والجيوش والموظفين والعمال والفلاحين.

لكن النخب اليوم تتداعى بفعل توهمها أن بمقدورها الاستمرار في اللعبة، لا تريد أن تلاحظ أنها نجحت بذلك بفضل المطبعة وأن الانترنت تحولُ قلاعها وهياكلها إلى تلال من الرماد، بل إنها تثير الضحك والسخرية وهي تواصل إدارتها للمناهج التعليمية والمؤسسات الإعلامية والشؤون الدينية، وتهدر الموارد والضرائب التي تجمعها من أقوات المواطنين في الفشل والخواء. هل تعتقد إدارات المحطات الإذاعية والتلفزيونية والصحف وهي تقصف عقول الناس وتنفق الأموال وتوظف الصحفيين أنها ما تزال قادرة على احتكار الوعي والمعرفة؟ وهل يعتقد وزراء الأوقاف الذين يوزعون خطبة الجمعة على المساجد ويلزمون الوعاظ بقراءتها أنهم بذلك قادرون على التأثير في المصلين وتوجيههم نحو أهداف السلطة وأحلامها أو ما يقولون إنه الحق والصواب؟

لم يعد وعي الذات يتشكل اليوم في عمليات تنميطية وتنظيمية مؤسسية كما كان يحدث في المدارس والجامعات والمعابد والمؤسسات الإعلامية والثقافية والإرشادية، تتحول هذه العمليات اليوم إلى صناعة ذاتية، فلكل فرد في عصر الشبكية صورته التي ينشئها ثم يتبعها ولم يعد لسلطة او جهة القدرة على احتكار هذه الصورة أو فرضها، فهذا الطفل الذي يشاركه أصدقاء آخرون في جميع أنحاء العالم في الألعاب والصداقة، ويتبادل معهم الحوار والأفكار يحدد هويته التي يتبعها بعيدا عن الأسرة والمجتمع والمؤسسات الحكومية، فهو بلوحه الالكتروني الذي يحمله يشارك مستقلا في العالم ويتلقى منه بلا وساطة أو وصاية أو قدرة على التدخل في شأنه.

عندما ترفض النخب السياسية والاقتصادية استيعاب التحولات الكبرى التي تغير الاتجاهات والافكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو تحاول تحديها أو تجاهلها، وكأنها ليست موجودة، أو تظن أن في مقدروها احتكار التأثير فيها، فإنها تضيف إلى الفشل أزمات سياسية واجتماعية، وتهدر الوقت والموارد، فكل فرد اليوم يرى نفسه على نحو مستقل عما تراه النخب ويسلك أيضا باتجاه وعيه هذا بعيدا عما تريده السلطات والنخب، وفي عدم اكتشاف ذلك فإن النخبة تنشئ بوعي أو بدون وعي حالة من الانقسام الاجتماعي والكراهية.

يبدأ الاستيعاب بالاعتراف والإدراك الكافي والملائم للتحولات وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في المؤسسات والمجتمعات والعلاقات الناشئة أو المتوقعة بين السلطة والأسواق والمجتمعات، ثم الدخول وفي سرعة ونية حسنة في عمليات استماع وملاحظات حرة ومبدعة واسعة للمسار المتوقع للمؤسسات والأفكار والموارد والقيم المنظمة للسياسة والاقتصاد والثقافة.

لا أحد يملك في هذه التحولات التي تقترب من كونها فوضى شاملة أن يعتقد أنه يقدم تصورا وفهما صحيحين، ففي انقطاعها عن الماضي ليس ثمة معطيات كافية للتقدير والاستشراف، لكننا نملك أن نفكر ونتخيل ونقترح، ونقتبس منتجات الانشغالات الواسعة في العالم في فهم واستيعاب العصر الجديد (عصر الشبكة أو المعرفة) فما يجري من فوضى وارتباك في بلادنا ليس مختلفا عما يجري في العالم حولنا. لكن الفرق يكمن في أن العالم مشغول بجدية وعمق.

لقد خسرت النخبة الموارد الناشئة عن احتكار المعرفة، صارت مشاعاً، وبذلك فإنها تفقد قدرتها على احتكار تنظيم التعليم والإعلام والثقافة والدين، وتتجه الطاقة أيضا إلى ان تكون موردا فرديا ينتجها كل فرد بنفسه ولنفسه، وتتجه الاتصالات التي تتحول إلى احتواء الأعمال والمعرفة والعلاقات وادارة الاموال والمؤسسات والخدمات الحكومية والخاصة لتكون مرفقا مشاعيا مثل الطرق والجسور، ويجب أن تعيد الدول والمجتمعات والأسواق إدارة علاقاتها وشؤونها على أساس هذه الحقيقة الجديدة، وكلما تأخرنا في ذلك نطيل عمر الفشل والأزمات والصراعات.

*صحيفة (الغد) ٢٠١٧/٥/٢٠ :

المستقبل الملغوم.. ثمن الحداثة

*إميل أمين

هل تجعل الحداثة المستقبل غائماً ضبابياً وملغوماً بالفعل؟ عدد وافر من المشاهد يشير إلى ما نقوله، وقد كان آخرها الهجومات الإلكترونية التي تعرض لها العالم الأيام القليلة المنصرمة من قراصنة غير معروفين.

بداية لابد من الاعتراف بأن زمن «١٩٨٤» للكاتب والروائي البريطاني «جورج أورويل» قد حل بنا بالفعل، بعد أن سقطت جدارات الخصوصية، في زمن التجسس والتنصت البشري والإلكتروني، فأصبحت الحريات الشخصية مستباحة، وما يقال همساً في المخادع أصبح ينادي به من على السطوح.

بل أكثر من ذلك، إذ أصبحت أدوات التجسس وكشف أسرار الآخرين وسيلة للتأثير على الرأي العام، وعملية صناعة القرار لدى الدول المنافسة على القطبية العالمية، بمعنى أن «أدوات الحداثة»، صارت عينها أسلحة الحرب الحديثة، وخير دليل على صحة ما نقول به، أزمة اختراق البريد الإلكتروني للمرشحة «الديمقراطية» للرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون، وما يُشاع من أنها نتيجة مباشرة لعملية قرصنة إلكترونية سرية من قبل روسيا الاتحادية، انتقاماً منها على أدوار سيئة سابقة تجاه بوتين، وإتاحة الفرصة لفوز دونالد ترامب، وهو ما قد جرت به الأقدار لاحقاً بالفعل.

الذين قدر لهم زيارة المكسيك، يعرفون ما يسمى بـ «بوابة الشمس»، ذلك الحجر الأثري الهائل، الذي يعود إلى ما قبل ستة آلاف عام، والمثير جداً في الأمر ما هو منقوش عليه، ويتمثل في مشهد لإنسان عاش في تلك الفترة يرتدي نفس ملابس إنساننا العصري، ويضع نظارة طبية على عينيه، ويحذر الأجيال القادمة من اللعب بالنار، والتي كانت سبباً في دمار حضارات بشرية سابقة، ومنها حضارتا المايا والأزتيك. هل التاريخ يعيد نفسه ؟

الشاهد أنه إذا خلينا جانباً أحاديث الحروب النووية، فإن أحاديث القراصنة الإلكترونيين حول العالم، تكاد تكون نسخة من قصة الأمس، فالسحر عادة ما ينقلب على الساحر، وما جرى قبل أيام يشاع أنه بسبب اختراق القراصنة لوثائق سرية خاصة بوكالة الأمن القومي الأمريكي، ومن ثم استخدامها في التلاعب بأجهزة الكمبيوتر حول العالم، وابتزاز أصحابها، ولهذا أطلق عليها «قرصنة الفدية».

الوكالة المشار إليها تختص بالتنصت على الاتصالات الهاتفية، والإنترنت، والفاكسات، مروراً بالرسائل القصيرة، وكل وسائط التواصل الاجتماعي ويرمز لها بالحروف الثلاثة NSA، ومن الإغراق في طبيعة عملها السرية يتندر عليها البعض بالقول إن الأحرف الثلاثة المتقدمة وعوضاً عن أن تكون مرادفاً لـ National Security Agency فإنها No such Agency وكأنها بالفعل وكالة غير موجودة بالمرة.

ماذا لو اخترق القراصنة ما هو أكثر خطورة، بمعنى الوصول إلى مفاتيح الشفرات النووية في أي دولة كبرى؟ هل سيتحول العالم كله إلى كرة لهب مشتعلة، وهو السيناريو الذي قدمته لنا هوليوود في أكثر من فيلم؟

يبدو أن هذا السيناريو يزعج الأمريكيين بالفعل، ولهذا السبب شهدت واشنطن في نهاية أبريل الماضي مناورات سيبرانية، أعلنت عنها وزارة الدفاع الأمريكية تحت عنوان «تحدي قرصنة القوات الجوية».

الفكرة ببساطة هي أن اختصاصي الأمن السيبراني في أمريكا قد سمحوا لكل الكفاءات السيبرانية من بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا بالدخول في هذه المناورات من أجل كشف الثغرات التي يمكن أن تؤدي لاختراقات كارثية في سلاح الجو الأمريكي، والمدهش هنا أن واشنطن رفضت دخول القراصنة الروس، وهذا مرده الخوف الكبير منهم وقدرتهم الفعلية على اختراق الشبكات الأمريكية.

أيمكن للولايات المتحدة أن تكون في مقدمة الدول التي يمكن أن تصيبها أهوال المستقبل الملغوم تكنولوجياً؟

نعم وهذا ما حدث في شهر ديسمبر الماضي عندما عثر مسؤولون أمريكيون على برمجيات خبيثة، يستخدم فيها الكود المنسوب «للهاكرز الروس» في المنظومة الإلكترونية لإحدى شبكات الطاقة الكهربائية بولاية فيرمونت الأمريكية، والسؤال ماذا لو تم تعطيل الشبكة الكهربائية في الولاية، وماذا عن الخسائر البشرية والمادية التي كان يمكن أن تحيق بها؟

ثمن الحداثة لم يعد اليوم يتوقف على الأعداء فقط، بل إن الأصدقاء الغاضبين والمواطنين الرافضين لحكم الأوليجاركيات قد يضحون أكثر خطراً، وهذا ما رأيناه ولا نزال عند «إدوارد سنودن» عميل الـ NSA السابق والرجل الذي أتاح عشرات الآلاف من الوثائق السرية الأمريكية التي حصل عليها من خلال برنامج «بريسم» للصحافة، ومن قبله ظهر «جوليان أسانج» وفضاح ويكليكس ووثائقه التي وفرها له عملاء من الداخل الأمريكي.

ثمن الحداثة يكاد يقترب من العقل البشري ليحدث به أكبر كارثة في تاريخ «الحداثة الجوفاء»، هل أتاك حديث خطة «إيلون ماسك» المذهلة لربط الدماغ البشرى بالحواسيب الآلية؟

القصة كما ذكرتها صحيفة «وول سترتب جورنال»، عبارة عن سعي مؤسس شركة «تسلا» للتكنولوجيا في أمريكا وعبر شركة جديدة يطلق عليها (Neuralink) لزرع أقطاب في الدماغ الإنساني حتى يتمكن الناس من تحميل أو تنزيل أفكاره إلى أو من جهاز كمبيوتر... كارثة «الذكاء الصناعي» تكاد تتحول إلى واقع حال، لتصحو الخليقة ذات نهار على نهاية عصر البشر وبداية عالم آخر من الروبوتات.

آخر الأخبار تقول إن البنتاغون تبلور الآن خططها لحرب النجوم، وأغلب الظن أن حروب الحداثة على الأرض ستستبق حرب الكواكب، أي مستقبل مظلم ينتظر البشرية؟

*كاتب مصري

*صحيفة (الشروق) ٢٠١٧/٥/٢٠ :

زيارة ترامب .. وتناقضات المأزق الجديد

*د. شفيق ناظم الغبرا

زيارة الرئيس الامريكي للمملكة العربية السعودية والفاتيكان ولدولة الاحتلال الإسرائيلي وللناتو على مدى تسعة أيام تعكس تناقضات السياسة الامريكية في عهده. لقد أعلن البيت الابيض بأن الرئيس ترامب يهدف من الزيارة لبناء تآلف بين الديانات في مواجهة أعداء مشتركين، لكن في الجوهر يسعى ترامب لمساعدة اقتصاده، ولمساعدة إسرائيل على تحقيق مصالحها، ولإنقاذ رئاسته من الفشل الداخلي الكبير. ومن جهة أخرى من حق الدول العربية وعلى الأخص الخليج والمملكة العربية السعودية التفكير الجاد في أمنها. لكن السؤال: هل يقع تقدم في ملف أمني هام بينما يقع نزيف فيما بعد في ملفات سياسية أخرى؟

وسيلقي الرئيس ترامب خطابا اليوم الأحد في المملكة العربية السعودية. لكن الأمر أكثر تشابكا عندما نعلم بأن كاتب خطاب الرئيس الامريكي ترامب هو مستشاره ستيفن ميلير الذي صاغ القرار الإداري بمنع ما يقارب ٢٠٠ مليون مسلم من دخول الولايات المتحدة. وسيعلن ترامب عبر الخطاب استمرار حربه على الإرهاب دون تحديد موعد للقضاء عليه، ودون النجاح في تفسير أسباب فشل هذه الحرب منذ ٢٠٠١. سيوجه ترامب كلاما واضحا لإيران وتمددها، لكنه لن يملك المقدرة على تغيير الميزان أو إلغاء الاتفاق النووي. لكن قيام ترامب بالسعي لإشراك إسرائيل مع الدول العربية في ترتيبات أمنية وعسكرية مشتركة في هذا الظرف سيتحول لمخاسر للدول العربية لأنه سيرفع من منسوب الصراع الإقليمي والراديكالية في الإقليم.

ترامب يبحث عن انتصار خارجي، خاصة وأنه يخضع لأكبر عملية تحقيق بعد أن تخلص منذ أيام من رئيس الإف بي أي جيمس كومي الذي كان يشرف على التحقيق الخاص بعلاقات حملة ترامب مع روسيا، والدور الروسي في الانتخابات الامريكية الأخيرة. لكن ترامب فوجئ من جهة أخرى بنائب المدعي العام يعلن عن تحقيق مستقل بمسألة العلاقة مع روسيا. وقد تم تعيين روبرت مولير الأربعاء الماضي، وهذا ليس أمرا إيجابيا للرئيس ترامب، فمولير كان لمدة ١٢عاما رئيسا للإف بي أي ويحوز على تقدير الحزبين الديمقراطي والجمهوري. المشهد الامريكي يقترب من حالة تشبه الووترغيت مع الرئيس السابق نيكسون. لكن ما يقع في الولايات المتحدة يشير إلى مدى قدرة المؤسسات الامريكية على تحدي رئيس لا يمتلك الخبرة ولديه نزعة إقصاء المؤسسات والفردية في صنع القرار.

ما يفوت الكثير من نخب العرب السياسية أن الرأي العام الامريكي عامل أساسي في المعادلة الامريكية القادمة. لقد نجح الرأي العام الامريكي في إفشال سياسات ترامب الداخلية كالضمان الصحي وتجميد قرار منع ملايين المسلمين من دخول الولايات المتحدة. لهذا سيتعامل العرب مع رئيس مرتبك بينما تتراجع قوته بسبب إدارته وبسبب شبهات دستورية حول سياساته. فمع كل أسبوع فضيحة جديدة، آخرها ما سربه الرئيس ترامب من معلومات سرية عن داعش لوزير الخارجية الروسي. لقد امتلأت إدارة ترامب بمؤيدين منتظمين لإسرائيل وللصهيونية، بمن فيهم ستيفين ميلير كاتب خطابه الذي سيوجهه للعرب والمسلمين اليوم. هذا المشهد السريالي سيؤثر سلبا على أصدقاء ترامب عندما يترك المكان ويتراجع.

وقد لا يجد التحقيق الامريكي شيئا يدين الرئيس، لكنه سيربكه كما وسيجد التحقيق شبهات كبرى حول بعض مستشاريه السابقين وربما الراهنين، كمستشاره الأول للأمن القومي مارك فلين الذي عينه في البداية ثم أزاحه، وسيجد التحقيق الكثير حول رئيس حملته الانتخابية السابق بول مانافورت. لكن قد يصل الأمر في لحظة ما للرئيس. وهذا يفسر سرعة نزول سوق الأسهم الامريكية السريع الأسبوع الماضي. إدارة الرئيس ترامب في السنوات القادمة ستكون إدارة أزمات وتناقضات. إن رهان العرب على ترامب مبالغ به منذ البداية. سيأتي يوم في هذا الإقليم نراهن على شعوبنا مع تقليل رهاننا على القوى الخارجية بكل انحيازاتها وضيق مصالحها. التاريخ يقول لنا إن القوى الخارجية والامريكية تخلصنا من عدو لتخلق لنا من هو أشرس منه، إنها في النهاية تغرقنا في تناقضات مدمرة وتأخذ ثمن كل ذلك مقدما.

*القنطرة ٢٠١٧/٥/٢١ :

قمـــم ترامـــب وفـــوز روحـانـــي

*عريب الرنتاوي

تزامن وصول الرئيس دونالد ترامب إلى السعودية، في أول رحلة خارجية له منذ تسلمه مفاتيح البيت الأبيض، مع الإعلان في طهران عن فوز الرئيس حسن روحاني بولاية ثانية، في انتخابات احتدمت فيها المنافسة بين تيارين محافظ (ثوري) ومعتدل (إصلاحي) ... عند نقطة التقاء هذين الحدثين النوعيين، حرص وزير الخارجية الإيرانية على توجيه رسالة بالعربية، وعبر صحيفة عربية، يعرض فيها السلام كهدية تقدمها إيران لدول الخليج وبالأخص السعودية.

سيجادل البعض حول ما إذا كان فوز الإصلاحيين يعني شيئاً مغايراً أم لا بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية، وسيبتسم آخرون ساخرين من "الوزير المتبسم" ومن رسالته التصالحية، التي لم تخل بدورها، من اتهامات للأطراف التي خاطبها بها، بنشر التطرف والتدخل في شؤون دول مجاورة وتصعيد حدة التأزم في العديد من الساحات العربية المشتعلة ... لكن ذلك كله لا يعني، ولا يجب أن يعني إدارة الظهر للجدل والانقسام الدائرين في إيران.

وفي ظني أن أحد الأسباب التي أدت إلى فوز التيار الإصلاحي في إيران، إنما يرتبط بنتائج الاتفاق النووي التي لم تقطف طهران ثماره بعد ... تعلق الإيرانيين بوعود الرخاء والتنمية والانفتاح على العالم، ووجود كتلة اجتماعية صلبة تدعم خيارات الإصلاح والانفتاح، كانت السبب الرئيس وراء هزيمة إبراهيم رئيسي وفوز حسين روحاني غير الملتبس... وليس صحيحاً على الإطلاق النظر للخلاف بين التيارين بوصفه لعبة توزيع أدوار، وأنهما من القماشة ذاتها، أو وجهان للعملة ذاتها ... هناك خلافات حقيقية في السياستين الداخلية والخارجية، تدفع كل من يريد لخيار الأمن والاستقرار أن يشق طريقه في المنطقة، مد اليد إلى التيار الإصلاحي الذي يقف الرئيس الإيراني الحالي على رأسه الآن.

وأتمنى أن يكون فوز روحاني ومقال ظريف، بمثابة رسالة إلى المجتمعين في القمم العربية الأمريكية في الرياض أمس واليوم، مفادها أن هذا الإقليم برمته، يقف على عتبة مفترق حاسم: فإما السير قدما في حرب المائة عام حتى آخر سني أو شيعي، وإما البحث في منظومة إقليمية للأمن والتعاون، توفر منصة للحوار بين الأطراف المختلفة، وتسعى في إنشاء نظام قائم على توازن المصالح ومبادئ القانون الدولي المرعية.

لن يكون المشوار سهلاً على الإطلاق، فلا إيران مخلصة في ترجمة أقوالها المعلنة إلى أفعال، ولا بعض العرب يمكن أن يطمئن لإيران مهما قالت أو حتى فعلت ... لكن مهما كان الجهد الذي سيبذل في سبيل إخراج النظام الإقليمي للأمن والتعاون إلى دائرة الضوء، ومهما كانت كلفة التنازلات المتبادلة التي سيتعين على الأطراف تقديمها على مذبح النظام الجديد، فإنها تظل أقل بكثير، بل وبما لا يقاس، من كلف الاستمرار في حرب المائة عام، حرب داحس والغبراء.

هي فرصة لاتخاذ خطوات تعاكس اتجاه تدهور الأحداث والعلاقات الإقليمية، والذي بلغ حداً مؤسفاً في السنوات الست الفائتة... وأقول فرصة يتعين استنفاذها، إن لم يكن لإنجاز هذا النظام، فلا أقل من سبر أغوار هذا السيناريو، ورسم معالم طريق للخروج من حالة الاستعصاء التي تعيش بها المنطقة ... وأتمنى أن تنجح قمم الرياض في "أخذ العيّار الإيراني إلى باب الدار" كما يقول المثل الشعبي، طالما أن البديل عن ذلك، هو نقل المعركة إلى الداخل الإيراني كما تعهد مسؤول خليجي رفيع قبل أيام، وكما تشير كافة التقارير إلى أن جهداً امنياً واستخبارياً، يجري العمل عليه بكثافة من أجل استهداف إيران وإضعافها، الأمر الذي سيفتح الباب حتماً لطهران، لكي تنقل المعركة بدورها إلى الدواخل العربية، ولديها في هذا المجال ، الكثير من الأوراق والوسائل.

الانتقال من إقليم مستقطب ومنقسم على نفسه، من الصراعات المباشرة وحروب الوكالة إلى إقليم يسعى في تخطيط شبكة مصالحه المشتركة، لن تكون عملية سهلة، وستستغرق بعض الوقت ... لكن دولا أخرى مرت بظروف أشد تعقيدا مما نمر به اليوم، ونجحت في تخطي "إرثها التاريخي" والتأسيس لعلاقات مستقبلية قائمة على التكامل والتعاضد والاندماج، وإذا كانت أوروبا تقدم النموذج الكلاسيكي الأكثر جاذبية في هذا الاتجاه، برغم البريكست"، فإن دولة كيوغوسلافيا السابقة، تقدم تجربة أخرى في هذا المجال ... منها انطلق مصطلح "البلقنة" في إشارة إلى التفكك والاحتراب والحروب الأهلية، وحروب الجميع ضد الجميع، ومنها انطلقت "البلقنة" أيضاً ولكن بوصفها قصة نجاح في تجميع أطراف مختلفة، داخل بوتقة واحدة، بمساعدة من أوروبا والناتو كما هو معروف... فهل نستفيد من التجارب من حولنا، أم أننا سنمضي في خطط التصعيد والحسم والحروب والمعارك المتنقلة؟

*صحيفة (الدستور)الاردنية ٢٠١٧/٥/٢١ :

"إعلان الرياض ": بيان قمة قادة الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية

القمة نجحت في بناء شراكة وثيقة لمواجهة التطرف والإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية إقليمياً ودولياً

أبدى "إعلان الرياض" (بيان قمة قادة الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية)، المنعقدة في الرياض، اليوم، الارتياح لأجواء الحوار الصريح والمثمر التي سادت القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي استضافتها المملكة العربية السعودية، بحضور قادة وممثلي أكثر من ٥٥ دولة عربية وإسلامية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما تم التوصل إليه من توافق في وجهات النظر والرؤى والتحرك إلى الأمام حيال عدد من القضايا الدولية والإقليمية الراهنة، مؤكدين أن هذه القمة تمثل منعطفاً تاريخياً في علاقة العالمين العربي والإسلامي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها ستفتح آفاقاً أرحب لمستقبل العلاقات بينهم.

جاء ذلك في بيان "إعلان الرياض" الذي صدر اليوم في ختام أعمال القمة ، وفيما يلي نصه :

" بناء على دعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، عقد قادة وممثلون لـ ٥٥ دولة عربية وإسلامية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الرياض، وثمن القادة بكل شكر وتقدير مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية بالدعوة لهذه القمة التاريخية، كما ثمن القادة بكل شكر وتقدير هذه الزيارة التاريخية التي قام بها فخامة الرئيس الأمريكي للمملكة العربية السعودية، ومشاركته لهم هذه القمة وجهوده للإسهام فيما فيه خير المنطقة ومصالح شعوبها .

وأبدى القادة ارتياحهم لأجواء الحوار الصريح والمثمر التي سادت القمة وما تم التوصل إليه من توافق في وجهات النظر والرؤى والتحرك إلى الأمام حيال عدد من القضايا الدولية والإقليمية الراهنة مؤكدين أن هذه القمة تمثل منعطفاً تاريخياً في علاقة العالمين العربي والإسلامي مع الولايات المتحدة الأمريكية وأنها ستفتح آفاقاً أرحب لمستقبل العلاقات بينهم .

أولا : الشراكة الوثيقة بين قادة الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التطرف والإرهاب

أعلنت القمة عن بناء شراكة وثيقة بين قادة الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التطرف والإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية إقليمياً ودولياً، واتفق القادة على سبل تعزيز التعاون والتدابير التي يمكن اتخاذها لتوطيد العلاقات والعمل المشترك وتعهدوا بمواصلة التنسيق الوثيق بين الدول العربية والإسلامية مع الولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك لتعزيز الشراكة بينهم وتبادل الخبرات في المجالات التنموية، كما رحبت الولايات المتحدة الأمريكية برغبة الدول العربية والإسلامية في تعزيز سبل التعاون لتوحيد الرؤى والمواقف حيال المسائل المختلفة وعلى رأسها مضاعفة الجهود المشتركة لمكافحة التطرف والإرهاب.

١ – أكد القادة التزام دولهم الراسخ بمحاربة الإرهاب بكافة أشكاله والتصدي لجذوره الفكرية وتجفيف مصادر تمويله ،واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية بالتعاون الوثيق فيما بين دولهم .

٢ – ثمن القادة الخطوة الرائدة بإعلان النوايا بتأسيس (تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي في مدينة الرياض)، والذي ستشارك فيه العديد من الدول للإسهام في تحقيق السلم والأمن في المنطقة والعالم، وسوف يتم استكمال التأسيس وإعلان انضمام الدول المشاركة خلال عام ٢٠١٨م .

٣ – رحب القادة بتأسيس مركز عالمي لمواجهة الفكر المتطرف ومقره الرياض، مشيدين بالأهداف الاستراتيجية للمركز المتمثلة في محاربة التطرف فكرياً وإعلامياً ورقمياً ،وتعزيز التعايش والتسامح بين الشعوب.

٤ – نوه القادة بجهود الدول العربية والإسلامية في التصدي ومنع الهجمات الإرهابية ،وتبادل المعلومات الهامة حول المقاتلين الأجانب وتحركاتهم في التنظيمات الإرهابية ،والجهود التي تبذلها لمكافحة التطرف والإرهاب،وشددوا على أهمية الإجراءات المتخذة بهذا الشأن ،وذلك بالتوازي مع التقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية للصراعات ،معربين عن ارتياحهم للعمل مع الحكومة الشرعية والتحالف العربي للتصدي للمنظمات الإرهابية التي تسعى لخلق فراغ سياسي في اليمن .

٥ – رحب القادة باستعداد عدد من الدول الإسلامية المشاركة في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب لتوفير قوة احتياط قوامها (٣٤) ألف جندي لدعم العمليات ضد المنظمات الإرهابية في العراق وسوريا عند الحاجة ،ورحبوا بما تم تحقيقه من تقدم على الأرض في محاربة داعش وخاصة في سوريا والعراق ،وأشادوا بمشاركة الدول العربية والإسلامية ودعمها للتحالف الدولي ضد داعش.

٦ – بين القادة قيام دولهم بتفعيل القرارات الدولية ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب ،وتطوير المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية للقيام بمسؤولياتها في هذا الصدد.

٧ – رحب القادة بما تم بخصوص فتح باب التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب ،تتضمن تأسيس مركز لاستهداف تمويل الإرهاب ،الذي ستقوم المملكة العربية السعودية مشكورة باستضافته في مدينة الرياض.

٨ – شدد القادة على أهمية وضع خطط واضحة لرسم مستقبل الشباب وبناء قدراتهم ،وتعزيز مواطنتهم،وتوفير الفرص لهم ،وتذليل كل العوائق التي تحول دون مساهمتهم في التنمية ،وتحقيق أمن وسلام دولهم،والعمل على رعايتهم وغرس القيم السامية في نفوسهم وحمايتهم من التطرف والإرهاب .

ثانيا: تعزيز التعايش والتسامح البناء بين مختلف الدول والأديان والثقافات .

أوضح القادة رفض دولهم لأي محاولة لربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو عرق ، وأكدوا عزم دولهم على حماية ونشر ثقافة التسامح والتعايش والتعاون البناء بين مختلف الدول والأديان والثقافات ،وترسيخ هذه المفاهيم والمحافظة عليها وتعزيزها لدى الأفراد والمجتمعات،حيث :

١ – أكد المجتمعون على أهمية توسيع مجالات الحوار الثقافي الهادف والجاد الذي يوضح سماحة الدين الإسلامي ووسطيته ونبذه لكل أشكال العنف والتطرف وقدرته على التعايش السلمي مع الآخرين،وبناء تحالف حضاري قائم على السلام والوئام والمحبة والاحترام.

٢ – شدد القادة على أهمية تجديد الخطابات الفكرية وترشيدها لتكون متوافقة مع منهج الإسلام الوسطي المعتدل الذي يدعو إلى التسامح والمحبة والرحمة والسلام ،مؤكدين على أن المفاهيم المغلوطة عن الإسلام يجب التصدي لها وتوضيحها ،والعمل على نشر مفاهيم الإسلام السليمة الخالية من أي شائبه.

٣ – أكد القادة عزمهم على التعاون المشترك لتعزيز برامج التنمية المستدامة لتحسين المستوى المعيشي لشعوب دولهم ، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة ومزدهرة تحصن الشباب من الأفكار الضالة والمتطرفة .

٤ – ثمن القادة مبادرة المملكة العربية السعودية في تأسيس مركز للحوار بين أتباع الأديان، وأكدوا على أهمية استمرار هذا النهج وتعزيزه والبناء عليه والمحافظة على مرتكزاته وتوسيع آفاقه ليشمل أكبر مساحة ممكنة في العالم أجمع .

ثالثاً : التصدي للأجندات المذهبية والطائفية والتدخل في شؤون الدول.

أكد القادة على أهمية التعاون القائم بين الدول،والعلاقات المرتكزة على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها،حيث :

١ – شدد القادة على نبذ الأجندات الطائفية والمذهبية لما لها من تداعيات خطيرة على أمن المنطقة والعالم .

٢ – أكد القادة رفضهم الكامل لممارسات النظام الإيراني المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة والعالم ،ولاستمرار دعمه للإرهاب والتطرف.

٣ – أدان القادة المواقف العدائية للنظام الإيراني ، واستمرار تدخلاته في الشؤون الداخلية للدول ، في مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي وحسن الجوار ، مؤكدين التزامهم بالتصدي لذلك .

٤ – التزم القادة بتكثيف جهودهم للحفاظ على أمن المنطقة والعالم، ومواجهة نشاطات إيران التخريبية والهدامة بكل حزم وصرامة داخل دولهم وعبر التنسيق المشترك .

٥ – شدد القادة على خطورة برنامج إيران للصواريخ الباليستية، وأدانوا خرق النظام الإيراني المستمر لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية .

رابعاً : مواجهة القرصنة وحماية الملاحة .

أكد القادة على أهمية تعزيز العمل المشترك لحماية المياه الإقليمية،ومكافحة القرصنة لحفظ الأمن والاستقرار وتفادي تعطيل الموانئ والممرات البحرية للسفن بما يؤثر سلباً على الحركة التجارية والنمو الاقتصادي للدول،وتم الاتفاق على دعم العمل المشترك لتطوير بناء القدرات والإمكانات لمواجهة عمليات القرصنة ومكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات بين الدول عبر الحدود والمعابر البرية والبحرية والجوية.

خامساً : آليات المتابعة .

نوه القادة بأهمية متابعة برامج وأنشطة مجالات الشراكة بين العالمين العربي والإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية،وأن تكون تلك الجهود حثيثة ومستمرة ،حيث :

١ – أكد القادة على أن التنسيق في المواقف والرؤى بين العالمين العربي والإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية سيكون على أعلى المستويات،وصولاً إلى تحقيق ما تصبو إليه الشراكة الاستراتيجية بينهما.

٢ – كلف القادة الجهات المعنية في دولهم بالعمل على متابعة وتنفيذ مقررات إعلان الرياض،وتشكيل ما تحتاجه من لجان وزارية وفرق عمل فرعية وما يستلزمه من اجتماعات ومناقشات وتنسيق مباشر ورفع التقارير الدورية عن مدى تقدم تلك الأعمال.

٣ – أكد القادة على أهمية تعزيز البناء العلمي والتبادل المعرفي والتعاون البحثي وبناء القدرات في المجالات كافة،والتنسيق في ذلك وصولاً إلى أفضل الممارسات.

الرياض ٢٥ شعبان ١٤٣٨ هـ

الموافق ٢١ مايو ٢٠١٧ م واس

* الانصات المركزي ٢٠١٧/٥/٢١ :

أعمال القمة العربية الاسلامية الامريكية في الرياض

عقد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وأصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وفخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترمب في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض الاحد ، القمة الخليجية الأمريكية.

وقد ألتقطت لخادم الحرمين الشريفين وأصحاب الجلالة والسمو وفخامة الرئيس الأمريكي الصور التذكارية بهذه المناسبة.

بعد ذلك بدأت أعمال قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

وبدأت الجلسة بتلاوة آيات من القرآن الكريم .

ثم ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ الكلمة التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

فخامة الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة" أصحاب الجلالة والفخامة والسمو :

أحييكم في بلدكم الثاني المملكة العربية السعودية، وليسمح لي قادة العالمين العربي والإسلامي، أن أرحب بفخامة الرئيس الصديق / دونالد ترمب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في قمة تاريخية غير مسبوقة، تنعقد في وقت شديد الأهمية، وبالغ الخطورة .

إن لقاءنا هذا بفخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بالكثير من دولنا أواصر الصداقة والعلاقة الوطيدة يجسد اهتمام فخامته وحرصه على توثيق التعاون والاستمرار في تنسيق المواقف بمختلف المجالات، وله دلالة كبيرة على أن دولنا العربية والإسلامية، المجتمعة اليوم وقد بلغت خمساً وخمسين دولة ،ويتجاوز عدد سكانها المليار ونصف المليار نسمة، تعد شريكاً مهماً في محاربة قوى التطرف والإرهاب، وفي تحقيق الأمن والاستقرار والسلم العالمي، ويحمل فخامته في جعبته الكثير من الآمال والطموحات للتعاون مع العالم العربي والإسلامي .

وإننا إذ نتقدم بالشكر والتقدير لفخامته لاستجابته للحضور والمشاركة في هذه القمة لنؤكد سعادتنا وامتناننا باختياره بلادكم المملكة العربية السعودية وقمتكم هذه كأول رحلة ومشاركة خارجية لفخامته مما يعكس ما يوليه فخامته وبلاده من اهتمام في قمتكم المباركة، كما نؤكد في الوقت ذاته أننا نبادله نفس المشاعر السامية في التعاون البناء لنبذ التطرف والعمل على مكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله وتجفيف منابعه وإيقاف كل سبل تمويله أو نشره والوقوف بحزم في التصدي لهذه الآفة الخطيرة على الإنسانية جمعاء .

ونجتمع اليوم في هذه القمة لنعبر عن الجدية في اتخاذ الخطوات الحثيثة لتعزيز شراكة حقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة بما يخدم مصالحنا المشتركة ويسهم في تحقيق الأمن والسلام والتنمية للبشرية كلها وهو ما يؤكده ديننا الإسلامي الحنيف .

أيها الأخوة والأصدقاء الأعزاء :

إن مسؤوليتنا أمام الله ثم أمام شعوبنا والعالم أجمع أن نقف متحدين لمحاربة قوى الشر والتطرف أياً كان مصدرها، امتثالاً لأوامر ديننا الإسلامي الحنيف، لقد كان الإسلام وسيبقى دين الرحمة والسماحة والتعايش تؤكد ذلك شواهد ناصعة، ولقد قدم الإسلام في عصوره الزاهية أروع الأمثلة في التعايش والوئام بين أتباع الأديان السماوية والثقافات، لكننا اليوم نرى بعض المنتسبين للإسلام يسعى لتقديم صورة مشوهة لديننا، تريد أن تربط هذا الدين العظيم بالعنف .

نقول لإخواننا وأخواتنا وأبنائنا وبناتنا من المسلمين في كل مكان، بأن أحد أهم مقاصد الشريعة الإسلامية هو حفظ النفس، وأن لا شرف في ارتكاب جرائم القتل، فالإسلام دين السلام والتسامح، وقد حث على إعمار الأرض وحرم التهلكة والإفساد فيها، واعتبر قتل النفس البريئة قتلاً للناس جميعاً، وأن طريقنا لتحقيق مقاصد ديننا والفوز بالجنة هو في نشر قيم الإسلام السمحة التي تقوم على السلام والوسطية والاعتدال وعدم إحلال الدمار والإفساد في الأرض .

وأننا جميعاً شعوباً ودولاً، نرفض بكل لغة، وندين بكل شكل الإضرار بعلاقات الدول الإسلامية مع الدول الصديقة، وفرز الشعوب والدول على أساس ديني أو طائفي، وما هذه الأفعال البغيضة إلا نتيجة محاولات استغلال الإسلام كغطاء لأغراض سياسية تؤجج الكراهية والتطرف والإرهاب والصراعات الدينية والمذهبية، كما يفعل النظام الإيراني والجماعات والتنظيمات التابعة له مثل حزب الله والحوثيين، وكذلك تنظيمي داعش والقاعدة، وغيرها .

فالنظام الإيراني يشكل رأس حربة الإرهاب العالمي منذ ثورة الخميني وحتى اليوم، وإننا في هذه الدولة منذ ٣٠٠ عام لم نعرف إرهاباً أو تطرفاً حتى أطلت ثورة الخميني برأسها عام ١٩٧٩م .

لقد رفضت إيران مبادرات حسن الجوار التي قدمتها دولنا بحسن نية واستبدلت ذلك بالأطماع التوسعية والممارسات الإجرامية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ضاربة بالقانون الدولي عرض الحائط ومخالفة مبادئ حسن الجوار والعيش المشترك والاحترام المتبادل .

وقد ظن النظام في إيران أن صمتنا ضعفاً، وحكمتنا تراجعاً حتى فاض بنا الكيل من ممارساته العدوانية وتدخلاته كما شاهدنا في اليمن وغيرها من دول المنطقة .

نقول ذلك ونحن نؤكد في الوقت ذاته على ما يحظى به الشعب الإيراني لدينا من التقدير والاحترام فنحن لا نأخذ شعباً بجريرة نظامه .

لقد عانت المملكة العربية السعودية طويلاً، وكانت هدفاً للإرهاب، لأنها مركز الإسلام وقبلة المسلمين، ويسعى الفكر الإرهابي لتحقيق شرعيته الزائفة وانتشاره من خلال استهداف قبلة المسلمين ومركز ثقلهم .

ولقد نجحنا ولله الحمد في التصدي للأعمال الإرهابية وأحبطنا محاولاتٍ إرهابية كثيرة، وساعدنا الأشقاء والأصدقاء في دول العالم في تجنب مخططات تستهدف نسف أمنهم وتدمير استقرارهم .

أيها الإخوة والأصدقاء الأعزاء :

امتداداً للجهود المبذولة في محاربة الإرهاب أبرمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم اتفاقاً تاريخياً مع الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ إجراءاتٍ صارمة لاستهداف تمويل الإرهاب وذلك بتأسيس مركز في مدينة الرياض لاستهداف تمويل الإرهاب، ونتطلع إلى انضمام المزيد من الدول إلى المركز مستقبلاً وسيكون هذا الاتفاق أنموذجاً يحتذى به، وهو مبني على جهودنا القائمة في هذا الصدد، وإنني أؤكد باسم إخواني قادة الدول الإسلامية المجتمعين بأننا لن نتهاون أبداً في محاكمة كل من يمول أو يدعم الإرهاب، بأي صورة أو شكل، وستطبق أحكام العدالة كاملة عليه .

فخامة الرئيس الصديق "

أيها الأخوة والأصدقاء الأعزاء :

استمراراً في حربنا ضد الإرهاب نؤكد عزمنا في القضاء على تنظيم داعش، وغيره من التنظيمات الإرهابية، أياً كان دينها أو مذهبها أو فكرها، وهو ما دعانا جميعاً إلى تشكيل (التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب) في خطوة رائدة لمحاصرة الإرهاب .

إن الإرهاب نتيجة للتطرف وفي ظل الحاجة لمواجهته نعلن اليوم إطلاق (المركز العالمي لمكافحة التطرف)، الذي يهدف لنشر مبادئ الوسطية والاعتدال ومواجهة التغرير بالصغار وتحصين الأسر والمجتمعات ومقارعة حجج الإرهابيين الواهية بالتعاون مع الدول المحبة للسلام والمنظمات الدولية.

أيها الإخوة والأصدقاء الأعزاء:

إن القضاء على الإرهاب لا يكون بالمواجهة المباشرة فقط بل إن التنمية المستدامة هي جرعة التحصين الناجح بإذنه تعالى وهو ما تجسده رؤية المملكة العربية السعودية عشرين ثلاثين في جوانبها المختلفة من الحرص على استثمار الشباب وتمكين المرأة وتنويع الاقتصاد وتطوير التعليم، وبدون شك فإن المملكة العربية السعودية تدعم وتشجع كل توجه لدى الدول الشقيقة والصديقة يهدف إلى تفعيل التنمية المستدامة في بلدانهم.

كما إننا نشدد على أن تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين مطلب عادل وضروري ويتطلب تضحياتٍ مشتركة وعزيمة صادقة من أجل صالح الجميع ، كما أنه يتعين على المجتمع الدولي تكثيف الجهود لحل الأزمة السورية بما يحقق تطلعات الشعب السوري ويحفظ وحدة سوريا وسيادتها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو :

إن آمال شعوبنا وطموحاتهم كبيرة ومسؤولياتنا لتحقيق هذه الطموحات جسيمة، لكن همتكم وحرصكم واهتمامكم سيجعلنا نواجه هذه المهام بعزم وحزم ونحن عازمون – بإذن الله – على التمسك بالتنمية كهدفٍ استراتيجي لمواجهة التطرف والإرهاب وتوفير الحياة الرغيدة.

وفقنا الله جميعاً وسددنا بما فيه الخير لشعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الرئيس الامريكي

عقب ذلك ألقى الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كلمة قال فيها : أشكر الملك سلمان بن عبدالعزيز، على كلماته الرائعة ومملكته العظيمة – المملكة العربية السعودية – لاستضافتهم قمة اليوم وأنني أتشرف بهم في هذا البلد المضياف الرئع الذي طالما سمعت عن روعته وعن روعة مواطنيه ، ولكن الكلمات لن تفيكم حقكم، ولن تفي حق هذا البلد الرائع العظيم، والضيافة التي لا مثيل لها التي شهدناها منذ لحظة وصولنا .

واستذكر فخامته، اللقاء التاريخي الذي جمع الملك عبدالعزيزبن عبدالرحمن والرئيس الأمريكي روزفلت، ومنه انطلقت رحلة الشراكة التاريخية طويلة المدى بين البلدين، مبيناً أنه اليوم يبدأ فصل جديد في مسيرة هذه الشراكة بما يحقق مصالح الشعبين الصديقين.

وقدم الرئيس ترمب، شكره لرؤساء الوفود الإسلامية المشاركين في القمة العربية الإسلامية الأمريكية، وقال : اجتماعنا مبارك لشعوبكم ولشعبنا ، وأنني أقف أمامكم كممثل للشعب الأمريكي، لانقل لكم رسالة صداقة، وأمل، وحب ، ولهذا السبب اخترت أن تكون أول زيارة خارج بلادي إلى قلب العالم الإسلامي، إلى المملكة العربية السعودية راعيه الحرمين الشريفين وقبلة العالم الإسلامي .

وأضاف الرئيس الأمريكي قائلاً : في خطاب افتتاح السلطة مع الشعب الأمريكي أكدت على الصداقات القديمة بين أمريكا والدول الأخرى والشراكات الجديدة من أجل تحقيق السلام ، كما أنني وعدت أن أمريكا لن تحاول أن تفرض طريقة حياة على الآخرين بل أن نمد أيدينا لروح التعاون والثقه ، مؤكداً أن رؤية بلاده رؤية سلام وأمن ورخاء في هذه المنطقة وفي كل أنحاء العالم ، وتهدف إلى تحالف الأمم والشعوب المشاركة بهدف التخلص من التطرف واستشراف المستقبل بما يتناسب مع هذا الاجتماع غير المسبوق .

ونوه فخامته بالروح الطيبة والتعاون الكبير الذي ساد اجتماعه مع خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد ، وما شهدته الزيارة من توقيع اتفاقيات تاريخية مع المملكة لاستثمار حوالى ٤٠٠ مليار دولار في أمريكا وبما يحقق المئات من الوظائف والأعمال في أمريكا والمملكة العربية السعودية.

وبين أن الاتفاق مع المملكة على مشتريات عسكرية بلغت قيمتها ١١٠ مليارات دولار سوف يساعد القوات العسكرية السعودية للقيام بدور أكبر في الأمن وبالعمليات التي تتعلق بها، كما بدأت مناقشات مع الكثير من الدول المشاركة في القمة لتعزيز الشراكات وتشكيل شراكات جديدة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بل واوسع من ذالك .

وقال الرئيس الأمريكي : إننا اليوم نرسم التاريخ من جديد لافتتاح مركز عالمي جديد لمكافحة التطرف والإيدلوجية المتطرفة ،ومن هنا في هذا المكان بالذات في الجزء المركزي للعالم الإسلامي فإن هذا المركز العظيم الجديد سيكون إعلاناً بأن غالبية الدول الإسلامية لابد أن تتولى القيادة لمكافحة التطرف، معبراً عن امتنانه لخادم الحرمين الشريفين ،على ما أبداه – رعاه الله – من عزيمة قوية وقيادة رائعة .

وتابع يقول : أمريكا ذات سيادة وأولويتنا الأولى هي دائماً السلامة وأمن شعبنا .. نقدم الشراكة التي تقوم على مصالح وقيم مشتركة ففي هذه القمة مصالح كثيرة ،ولكن أهم من كل ذلك يجب أن نكون متوحدين في السعي نحو تحقيق هدف واحد يتعدى ويتجاوز كل الاعتبارات الأخرى ألا وهو هدف إلحاق الهزيمة بالتطرف والإرهاب بكل أنواعه.

وقال الرئيس ترمب : بعون الله هذه القمة هي بداية نهاية أولئك الذي يمارسون التطرف والإرهاب، وبداية السلام في الشرق الأوسط وفي العالم"، مؤكداً أن ذلك لن يتحقق إلا بهدم الإيدلوجية التي تدفع الإرهاب .

وأضاف فخامته أنه لم ينجُ من عنف الإرهاب إلا القليل من الدول ، مشيراً إلى أن الحصيلة الأكبر لضحايا الإرهاب هم من الأبرياء من الدول العربية المسلمة ودول الشرق الأوسط، وأن التقديرات تقول إن أكثر من ٩٠٪ من ضحايا الإرهاب هم مسلمون.

وشدد على ضرورة القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعة، منوهاً بما تزخر به المنطقة من ثروات وجمال طبيعي وثقافة حيوية، مؤكداً أهمية أن تتخذ دول المنطقة موقفاً حازماً لمستقبل أفضل.

وأكد الرئيس الأمريكي في معرض كلمته، أن الإرهابيين لا دين لهم ، وأن الحرب ضدهم ليست ضد أديان أو حضارات، وإنما ضد مجرمين متوحشين يسعون للقضاء على الحياة البشرية ، هذه المعركة بين الخير والشر، مشدداً على ضرورة التكاتف بين الدول للقضاء على الإرهاب.

وقال فخامته : الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بمواجهة التهديدات المتغيرة، من خلال إعداد استراتيجية تعتمد على الخبرة والتقدير الجيد، فهناك واقعية ذات مبادئ نعتمدها مبنية على المصالح المشتركة، وأصدقاؤنا لن يشككوا بدعمنا لهم .. وأعداؤنا لن يشكوا أبداً بعزيمتنا وحزمنا .. شراكتنا ستحقق الأمن عن طريق الاستقرار وليس عن طريق الاحتلالات والأعمال المتطرفه، سنحقق نتائج حقيقة ليس عن طريق الإيدلوجيات، سوف نسير على طريق دروس العبر والتجربه وليس بالتفكير الجامد وإننا سنفعل في كل مكان إصلاحات تدريجية وليس تدخلات مفاجئة، علينا أن نسعى إلى العمل الجيد وليس بالمثالية وأن نحول جميع من يشارك أفكارنا نجعلهم حولنا.

ومضى فخامته يقول : أمريكا تسعى نحو السلام وليس الحرب .. الدول المسلمة يجب أن تأخذ وتتحمل العبء إذا ما الحقنا الهزيمة بالإرهاب ونتخلص من إيدلوجيتيه في العالم، فإن المهمة الأولى هي منع وصول جهود الشر إلى أراضينا .. وكل دول عليها واجب أن تضمن أن الإرهابيين لن يجدوا ملاذاً لهم على أراضيهم ، وأن الكثير منكم قاموا بمساهمات كبيرة في الأمن الإقليمي الطيارون الأردنيون يقومون بعمل رائع في سوريا والعراق والسعودية في التحالف الإقليمي .. يقومون باعمال قوية ضد نشطاء الحوثيين في اليمن الجيش اللبناني في إطار تنظيم الدولة الذي يحاول أن يتسلل إلى داخل أراضيهم .. الإمارتيين وقواتهم يدعمون حلفائنا في أفغانستان .. وفي الموصل القوات الأمريكية تدعم الأكراد والسنة والشيعة يقاتلون سوية من أجل وطنهم .. قطر التي تقولون هي مركز القيادة الوسطى الأمريكية هي مهمة جداً شريك استراتيجي مهم جداً .

وتابع الرئيس ترمب يقول : إن شراكتنا الطويلة مع الكويت والبحرين تستمر في تعزيز الأمن في المنطقة .. وأن جنود الأفغان الشجعان يقومون بتضحيات كبيرة في مواجهة طالبان .. وغيرهم في الدفاع عن بلادهم .. وكما نحن نمنع المنظمات الإرهابية من السيطرة على الأرضي وعلى السكان .. علينا أن نحرمهم من مصادر التمويل يجب أن نقطع عنهم القنوات المالية التي تسمح لتنظيم الدولة أن تبيع النفط وتساعد الإرهابيين في تهريب المساعدات لهم .

وقال فخامته : إنني فخور بأن أعلن أن الأمم الممثلة هنا ستوقع على اتفاق يجفف المنابع المالية للإرهاب .. وسيكون هناك مركز عالمي لمكافحة التطرف تتراسه الولايات المتحدة الأمريكية وسيكون بشكل مشترك وستنظم إليه دول مجلس التعاون الخليجي،مثمناً لدول المجلس حجب المنظمين والحيلوله دون جعل بلدانهم مصادراً للتمويل ولوضع اسم حزب الله على قائمة الإرهاب .. المملكة العربية السعودية انضمت إلينا في هذا الأسبوع في سرد عقوبات ضد بعض كبار قادة حزب الله ، لكن مازال هناك الكثير من العمل الذي ينتظر إنجازه وايضاً في التصدي للتطرف والإرهاب الذي تمثله تنظيم الدولة والذي يجب أن نضع حداً لكونهم مصدر إلهام للقتل.

وثمن فخامة الرئيس ترمب إطلاق المملكة العربية السعودية رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، واصفاً الرؤية بالشجاعة والطموحة للنهوض بالاقتصاد والتنمية .

ونوه بما تقوم به الإمارات من أجل كسب العقول والقلوب بإطلاق مركز لمحاربة انتشار الكراهية على الإنترنت، وكذلك البحرين التي عملت على منع الراديكالية، محيياً الأردن وتركيا ولبنان لعملهم على استضافة اللاجئين .

وقال فخامته : العديد من العلماء الإسلاميين طرحوا فكرة حماية المساواة ودورها في تقوية المجتمعات الإسلامية والعربية، فلقرون كثيرة كان قد سكن في الشرق الاوسط المسلمون والمسيحيون واليهود، ويعيشون مع بعضهم البعض جنبا إلى جنب، وعلينا أن نمارس الاحترام والتسامح مع بعضنا البعض.

وتطرق فخامته إلى قيامه بزيارة القدس وبيت لحم ثم بعد ذلك الفاتيكان، والالتقاء بالرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي ، مؤكداً أهمية تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

وعد فخامة الرئيس ترمب إيران النظام المسؤول عن الكثير من الزعزعة في المنطقة، وقال : إيران تمول الأسلحة وتدرب الإرهابيين والمليشيات والمجموعات المتطرفة الأخرى وتنشر الدمار والفوضى في المنطقة، مشيراً إلى أن إيران ولعقود أججت الصراع الطائفي والإرهاب، ورأينا الجرائم التي وقعت في سوريا بدعم من إيران .

وقال : الولايات المتحدة اتخذت إجراءً حازما للرد على استخدام الأسلحة البيولوجية الممنوعة من قبل نظام الأسد، فاطلقنا ٥٩ صاروخا للقاعدة الجوية التي صدر منها الهجوم الأول فالدول المسؤولة يجب أن تعمل من أجل إنهاء الأزمة الإنسانية في سوريا والقضاء على "داعش" وإعادة الاستقرار إلى المنطقة .

وأضاف أن الضحايا الذين عانو في إيران هم الشعب الإيراني، فإيران لديها تاريخ ثري وثقافة ثرية ولكن الشعب الإيراني واجهوا اليأس والمعاناة بسبب فعل نظامهم المتهور للإرهاب.

وأعرب فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ختام كلمته عن الشكر للملك سلمان بن عبدالعزيز على هذه القمة التاريخية.

و ألقى جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية كلمة توجه فيها بالشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين وإلى المملكة العربية السعودية على استضافة هذه القمة وكرم الضيافة، كما ثمن حرص الرئيس فخامة الرئيس ترمب على التواصل مع الدول الإسلامية في بداية جولته الخارجية الأولى، كرئيس للولايات المتحدة.

وقال جلالته : نلتقي اليوم لنطور رداً فاعلاً على التهديدات الخطيرة التي تواجه عالمنا، ومن شأن المواقف والأفعال التي نتبناها اليوم أن تحدد مستقبلنا في قادم الأيام، مؤكدا أهمية العمل بشكل تشاركي لمواجهة الإرهاب والتطرف عبر عدد من المحاور ومنها النهج الشمولي باعتباره الطريق الوحيد لمواجهة الوجوه المتعددة والمعقدة لهذا الخطر من أفكاره الظلامية إلى تهديده للازدهار والأمن، والثقة المتبادلة والقوة مطلوبتان لتحقيق النجاح، فليس بالإمكان الانتصار في هذه المعركة إن لم نفرق، وبكل وضوح، بين الأصدقاء والأعداء، فعلينا أن نعرف من هو الصديق ومن هو العدو.

وأضاف : إن المجموعات الإرهابية توظف هوية دينية زائفة بهدف تضليل واستقطاب مجتمعاتنا وشعوبنا ، وإن العصابات الإرهابية لا تمثل مجموعة تتواجد على هامش الإسلام، بل هي خارجة تماماً عنه ، والتعصب والجهل يعززان العصابات الإرهابية، ومن المهم أن نساعد الجميع في كل مكان على فهم هذه الحقيقة.

وأكد جلالته أن التحدي الرئيسي الثاني البالغ الأهمية يتمثل في الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، يستند إلى حل الدولتين، ومبادرة السلام العربية، وهذا سيضمن نهاية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسيحقق السلام للجميع: الإسرائيليون، والعرب، والمسلمون ، ولا يوجد ظلم ولّد حالة من الغبن والإحباط أكثر من غياب الدولة الفلسطينية، فالقضية الفلسطينية هي القضية الجوهرية في المنطقة، وهو ما أدى إلى امتداد التطرف وعدم الاستقرار ليس في منطقتنا فحسب، بل أيضاً إلى العالم الإسلامي ، وللمجتمع الدولي مصلحة مباشرة في تحقيق سلام عادل، وقد قدم العالم العربي والإسلامي كامل الدعم لإنجاح المفاوضات ، شاكرا الرئيس ترمب لإصراره على العمل من أجل الوصول إلى حل لهذا الصراع المتفاقم.

وتابع جلالة ملك الأردن يقول : حماية القدس يجب أن تكون أولوية، فالمدينة المقدسة ركيزة أساسية في العلاقات بين أتباع الديانات السماوية الثلاث ، وإن أي محاولات لفرض واقع تفاوضي جديد على الأرض في القدس ستؤدي إلى عواقب كارثية.

وأشار جلالته إلى أهمية تعزيز وعي الشعوب بأهمية القيم التي ستحمي وتثري مستقبل الإنسانية، وهي الاحترام المتبادل، والتعاطف، وقبول الآخر ، ولقد بات صوت الإسلام السمح هو الأقوى في العالم الإسلامي في السنوات الأخيرة، وعلينا أن نستمر في البناء على ذلك.

وقال ملك الأردن : يثري نحو مليارين من المسلمين والمسلمات عالمنا بطيبتهم، وكرمهم، وإيمانهم بالعدالة، والتزامهم بواجباتهم المدنية والعائلية ومبادئ الدين الحنيف، فهم يمارسون في حياتهم تعاليم الإسلام التي تدعو إلى قبول الآخر، والتواضع أمام الله تعالى، والتعاطف، والتعايش السلمي.

بعد ذلك ألقى فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر كلمة أكد فيها أن خطر الإرهاب يمثل تهديدا جسيما لشعوب العالم أجمع وأن استئصاله من جذوره يتطلب ، بجانب الإجراءات الأمنية والعسكرية ، مقاربة شاملة تتضمن الأبعاد السياسية والأيديولوجية والتنموية.

وقال فخامته : " إن اجتماعنا اليوم.. فضلاً عن أهميته السياسية.. يحمل قيمة رمزية غير خافية على أحد.. إذ يعكس عزمنا الأكيد.. على تجديد الشراكة بين الدول العربية والإسلامية.. والولايات المتحدة الأمريكية.. قاطعاً بذلك الطريق على أوهام دعاة صراع الحضارات.. الذين لا يتصورون العلاقة بين الشعوب إلا كصراع يقضى فيه طرفٌ على الآخر.. ويعجزون عن إدراك المغزى الحقيقي لتنوع الحضارات والثقافات.. وما يتيحه ذلك من إثراءٍ للحياة وللتجربة الإنسانية.. من خلال إعلاء قيم التعاون.. والتسامح.. وقبول الآخر واحترام حقه في الاختلاف ، ولعلكم تتفقون معي في وجود مصلحة أكيدة لنا جميعاً في ترسيخ هذه القيم الإنسانية.. كما أن لنا أيضاً دوراً أساسياً في التصدي لمسببات الشقاق والصراع والتطرف.. وأقصد تحديداً خطر الإرهاب الذي بات يمثل تهديداً جسيماً لشعوب العالم أجمع.

وأضاف : إن مواجهة خطر الإرهاب واستئصاله من جذوره.. تتطلب إلى جانب الإجراءات الأمنية والعسكرية.. مقاربة شاملة تتضمن الأبعاد السياسية والأيديولوجية والتنموية ، وإن الحديث عن التصدي للإرهاب على نحو شامل.. يعني مواجهة جميع التنظيمات الإرهابية دون تمييز.. فلا مجال لاختزال المواجهة في تنظيم أو اثنين.. فالتنظيمات الإرهابية تنشط عبر شبكة سرطانية.. تجمعها روابط متعددة في معظم أنحاء العالم.. تشمل الأيديولوجية.. والتمويل.. والتنسيق العسكري والمعلوماتي والأمني... ومن هنا.. فلا مجال لاختصار المواجهة في مسرح عمليات واحد دون آخر.. وإنما يقتضي النجاح في استئصال خطر الإرهاب أن نواجه جميع التنظيمات الإرهابية بشكل شامل ومتزامن على جميع الجبهات.

ووأردف فخامته قائلا : تعلمون جميعا أن مصر تخوض يومياً حرباً ضروساً ضد التنظيمات الإرهابية في شمال سيناء.. نحقق فيها انتصارات مستمرة وتقدماً مطرداً.. نحرص على ضبط وتيرته ونطاقه بحيث يتم استئصال الإرهاب بأقل خسائر ممكنة.. مع الحفاظ على أرواح المدنيين من أبناء شعبنا العظيم ، إن معركتنا هي جزءٌ من الحرب العالمية ضد الإرهاب.. ونحن ملتزمون بهزيمة التنظيمات الإرهابية وحريصون على مد يد العون والشراكة لكل حلفائنا في المعركة ضد تلك التنظيمات في كل مكان.

وأكد الرئيس المصري أن المواجهة الشاملة مع الإرهاب تعني بالضرورة.. مواجهة كافة أبعاد ظاهرة الإرهاب فيما يتصل بالتمويل.. والتسليح.. والدعم السياسي والأيديولوجي.. فالإرهابي ليس فقط من يحمل السلاح.. وإنما أيضا من يدربه.. ويموله.. ويسلحه.. ويوفر له الغطاء السياسي والأيديولوجي.

وأشار إلى أهمية القضاء على قدرة تنظيمات الإرهاب من تجنيد مقاتلين جدد.. من خلال مواجهته بشكل شامل على المستويين الأيديولوجي والفكري.. فالمعركة ضد الإرهاب هي معركة فكرية بامتياز.. والمواجهة الناجحة للتنظيمات الإرهابية يجب أن تتضمن شل قدرتها على التجنيد واجتذاب المتعاطفين بتفسيراتٍ مشوهة لتعاليم الأديان.. تُخرجُها عن مقاصدها السمحة.. وتنحرف بها لتحقيق أغراض سياسية.

وقال فخامته : لا مفر من الاعتراف بأن الشرط الضروري الذي يوفر البيئة الحاضنة للتنظيمات الإرهابية.. هو تفكك وزعزعة استقرار مؤسسات الدولة الوطنية في منطقتنا العربية ، وليس بخافٍ عليكم.. أننا واجهنا في الأعوام الأخيرة محاولات ممنهجة.. وممولة تمويلاً واسعاً.. لتفكيك مؤسسات دولنا.. وإغراق المنطقة في فراغٍ مدمر وفر البيئة المثالية لظهور التنظيمات الإرهابية واستنزاف شعوبنا في صراعات طائفية وعرقية.

وأكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن جهودنا في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه لا يمكن أن يكتب لها النجاح وتصبح واقعاً ملموساً.. إلا من خلال تسوية القضية الفلسطينية عن طريق حل عادل وشامل ونهائي.. على أساس مبدأ حل الدولتين ومرجعيات الشرعية الدولية ذات الصلة.. بما يوفر واقعاً جديداً لكافة شعوب المنطقة.. تنعم فيه بالازدهار والسلام والأمان.. فضلاً عن هدم أحد الأسانيد التي يعتمد عليها الإرهاب في تبرير جرائمه البشعة.

ثم ألقى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت كلمة عبر فيها عن بالغ سروره لعقد أول قمة إسلامية أمريكية في المملكة العربية السعودية ، منوها بحرص فخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على عقد هذه القمة وفي هذه الظروف الدقيقة لتعبر عن رسالة واضحة تؤكد أهمية التعاون الإسلامي الأمريكي لمواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة والعالم وتعبر للعالم أجمع عن أهمية ودور الدول الإسلامية.

وقال سموه : إن هذه القمة تؤكد للعالم أن الدول الإسلامية حريصة على التعاون مع الدول الصديقة والحليفة لمواجهة ظاهرة الإرهاب المتنامية كما أنها تمثل ردا وتصديا للاتهامات التي تتعرض لها الدول الإسلامية بالادعاء برعايتها للإرهاب والتستر عليه لتعطي بذلك الصورة المشرقة للإسلام الرافض للتطرف والتشدد والداعي إلى التسامح مع كل الأديان.

وأضاف : إن هذه القمة وباعتبارها الأولى من نوعها فإننا نعتقد بأنها تمثل فرصة للدول الإسلامية للتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة لرسم خارطة طريق لمستقبل جهودها المشتركة في التصدي لظاهرة الإرهاب البغيضة وكل مظاهر العنف والتطرف لنحقق معا ما نتطلع إليه من نتائج إيجابية وبناءة على مستوى تحركنا المشترك لهزيمة الإرهاب والتصدي له الأمر الذي يدعو إلى التفكير ورعاية نهجنا الجديد لتكون هذه القمة آلية منتظمة بيننا نؤسس من خلالها عملا مشتركا بناء ومؤثرا في جهودنا لمواجهة التحديات.

واستطرد سمو أمير دولة الكويت قائلا : لقد قمنا في دول المجلس بإجراءات عديدة ومبادرات متعددة على المستوى الاقليمي والدولي للإسهام في الجهود الهادفة إلى نبذ التطرف وإشاعة روح التسامح في العالم ويأتي افتتاح المملكة العربية السعودية الشقيقة للمركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف ليمثّل تأكيد وتجسيد على التزامنا بهذا النهج المتسام ومما يدعو إلى الارتياح أن يتزامن ذلك الافتتاح مع انعقاد القمة الاسلامية الأمريكية الأولى في الرياض لتوجه بذلك رسالة قاطعة إلى كل المشككين والمتطرفين في كل أنحاء العالم بأننا لن نتردد عن مواصلة مكافحة فكرهم المتطرف ونهجهم الشاذ.

وأعرب سموه عن تطلعه بأن نحقق من خلال هذه القمة مدخلاً لمعالجة هموم المنطقة ومشاكلها وفي مقدمتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط والوضع في سوريا والعراق وكذلك اليمن وليبيا لنتمكن من خلال تلك المعالجة من تحقيق الأمن والاستقرار الذي نتطلع إليه والذي يشكل أساسا لكل الجهود الهادفة إلى القضاء على الفكر المتطرف والعمل الإرهابي البغيض.

م ألقى فخامة الرئيس جوكو ويدودو رئيس جمهورية إندونيسيا كلمة أكد فيها أن هذا الاجتماع له معنى كبير في أن نرسل رسالة شراكة نابعة عن العالم الإسلامي نحو الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على كل التصورات الخاطئة التي كانت لدى أمريكا إزاء بعض الدول المسلمة ، وهذه القمة عليها أن تعزز الشراكة لكي يتم القضاء على الإرهاب وتأسيس ثقافة السلام والتسامح حول العالم.

وقال : إن خطر التطرف والإرهاب ينتشر عبر العالم وإندونيسيا هي من بين البلدان التي مسّها أيضا الإرهاب ، والمسلمون مع الأسف هم أوائل ضحايا التطرف وملايين من المسلمين اضطروا إلى النزوح عن مناطق عيشهم بسبب التطرف والإرهاب .

وشدد فخامة الرئيس الأندونيسي في ختام كلمته على أن اتحاد المسلمين هو الطريق للنجاح في مكافحة الإرهاب ، مؤكدا أن مكافحة التطرف والإرهاب يتضمن كذلك تبادل المعلومات وتعزيز التعاون الأمني بين الدول.

ثم ألقى دولة رئيس الوزراء الماليزي السيد محمد نجيب عبدالرزاق كلمة وجه فيها الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولحكومة المملكة على اتخاذ هذه المبادرة التاريخية لعقد هذه القمة، كما قدم شكره للرئيس الأمريكي على مبادرته ببناء شراكة جديدة مع العالم الإسلامي لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب عبر العالم.

*اعداد: الانصات المركزي عن واس ٢٠١٧/٥/٢١ :

زيارة ترامب إلى السعودية نذير شؤم على الشيعة

*روبرت فيسك

تتجه أنظار العالم إلى الرياض، التي من المنتظر أن يصلها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في زيارة من المتوقع أن تشهد توقيع اتفاقيات ثنائية بمئات المليارات من الدولارات.

وفي هذا الصدد، تناول الكاتب البريطاني المعروف روبرت فيسك في مقال له بصحيفة الإندبندنت البريطانية الزيارة بالتحليل. فقال إنّ ترامب يتجه إلى المملكة بغية تدشين ناتو عربي. الذي سيلقى ترحيبًا من قبل الكثير من الديكتاتوريين، والمسؤولين الفاسدين، وأباطرة التعذيب وقطع الرؤوس، على حد وصفه، كما سيرحب به رئيس «مسخ»، وهو عبد العزيز بوتفليقة، الذي يبدو أنّه بات لا يقوى على الكلام أو الاستماع، بل وربما يكون قد فقد عقله. والهدف ببساطة هو تشكيل تحالف سنيّ لمواجهة الشيعة، بمساعدة من إسرائيل بالطبع.

يرى فيسك أنّ وقائع القمة يصعب التنبؤ بها" لأنّ القادة العرب والرئيس ترامب لا يتسمون بالرزانة. يجتمع أكثر من ٤٢ بلدًا – بما في ذلك باكستان والأردن وتركيا ومصر والمغرب– تحت إمرة الطموح السعودي الساعي إلى قيادة تحالف إسلامي ضد الإرهاب والتشيع. ولا عزاء لحقيقة أنّ معظم الإرهابيين في الشرق الأوسط يستلهمون أفكارهم من منبع الوهابية الذي سيزوره ترامب.

سينصت القادة العرب والمسلمون إلى هذيان ترامب عن السلام والإرهاب الإسلامي، وسيكون خطابه مثيرًا للضحك لأنّه سيصم إيران بالإرهاب، بينما من يدمر العالم هم الدواعش الذين تعلموا من الوهابية.

أما ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، فيشير فيسك إلى أنه يطمح في قيادة الجبهة السنية – بما في ذلك العراق– للتصدي للمحور الشيعي الذي يمثله كل من إيران، وحزب الله، والحوثيين، والأقليات الشيعية في دول الخليج التي قد تفكر في إحداث اضطرابات.

هكذا تعاملت المملكة مع نمر النمر – رجل الدين الشيعي البارز– بعد أن أعدمته بفصل رأسه عن جسده على الطريقة «الداعشية الوهابية»، إلى جانب ٤٧ آخرين ممن وصفوا بالإرهابيين. وهو ما فعلته أيضًا في البحرين في ٢٠١١، حين دفعت بقوات درع الجزيرة لقمع انتفاضة الأغلبية الشيعية، بناءً على طلب من ملك البحرين.

لهذا السبب – يقول فيسك– نرى رئيس أمريكا «البغيض»، الذي يمكن مقارنته بصنف المجانين مثل القذافي وأحمدي نجاد، يجاري الأمر. أما حقيقة أنّ داعش – عدو ترامب اللدود– هي مولود يحمل نفس أفكار الوهابية السعودية، فلا ذكر لها على الإطلاق.

يسعى ملوك وأمراء الخليج الذين يمتلكون ثروات هائلة – الدين الوحيد الذي يؤمن به ترامب– إلى تدمير شيعة المنطقة، وهذا مبرر بسيط لمكافحة الإرهاب بالنسبة لواشنطن" مما يعني تدفق ترسانة أسلحة هائلة – تقدر بـ١٠٠ مليار دولار– إلى السعودية استعدادًا للحرب المرتقبة. بينما ستقف كل من أمريكا وإسرائيل وهما مبتسمتان.

يرى فيسك أنّ جيرد كوشنر – صهر ترامب الذي يصفه بولي العهد– يمكنه تولي أمر إنشاء ناتو عربي، إذ إنّ إسرائيل ستكون سعيدة للغاية برؤية الشيعة والسنة يتقاتلون، بل وستغذي الصراع مثلما فعلت هي وأمريكا إبان الحرب العراقية الإيرانية، عندما دعمت واشنطن العراق بالسلاح، بينما أمدت تل أبيب إيران بالصواريخ. وقد برز

الدور الإسرائيلي بالفعل، بقصفها قوات بشار الأسد وحلفائه الشيعة، وغضها الطرف عن داعش، وعلاج عناصر القاعدة في الجولان.

فعل محمد بن سلمان الكثير لضمان أن تكون المعركة داخل إيران وليس في السعودية، لكنه لم ينتبه للتهديد الإيراني الصارم للمملكة، فقد حذر وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان من أنّ السعودية بأكملها في مرمى الصواريخ الإيرانية، باستثناء مكة والمدينة. وهذا يعني أنّ على السعودية البدء في إنشاء ملاجئ من القصف في كبريات المدن – الرياض وجدة والظهران ومقرات المؤسسات الكبرى– وهي الأماكن المحببة إلى قلوب الأمريكيين.

يقارن فيسك بين ما يقوم به بن سلمان حاليًا، وما قام به صدام حسين قبل أربعة عقود. في عام ١٩٨٠، وبينما كان صدام حسين يستغل عائدات النفط في بناء الطرق السريعة، واستيراد أحدث التكنولوجيات، وتوفير رعاية صحية على أعلى مستوى، دخل في حرب مع إيران أفقرت العراقيين، وأذلت العراق أمام العرب، ثم قام بغزو الكويت، ففُرضت العقوبات عليه، وانتهى الأمر بإعدامه شنقًا بعد الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣. في المقابل، أعلن بن سلمان رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى إنهاء اعتماد المملكة على النفط باعتباره مصدرًا رئيسيًّا للدخل. لكنه ما لبث أن بدأ يسعى إلى حرب مع طهران.

كل ما سبق بعيدًا عن الملف السوري، وينقل فيسك رأي شارمين نارواني – زميل مساعد سابق في كلية سانت أنتوني– إذ أشار إلى أنّ الدعم الأمريكي للكرد – الذين يتقدمون صوب الرقة– يهدف إلى تفتيت سوريا والعراق. تشير التقارير إلى سيطرة الكرد على مناطق عربية في نينوى بالعراق لا علاقة لها بالكرد مطلقًا. وبات الكرد يعتبرون الحسكة والقامشلي في سوريا مناطق من كردستان، رغم ضعف تواجدهم هناك.

لكن فيسك يرى أنّ هذا لن يدوم طويلًا" إذ سيتعرض الكرد للخيانة مثلما حدث لهم دومًا على مر التاريخ – حتى لو أطيح المخبول الذي يحكم أمريكا عن الحكم– فلتركيا أهمية كبرى بالنسبة لأمريكا أكثر من حلم الكرد الزائف في دولة.

وبطبيعة الحال، لا داعي للحديث عن العدل والحقوق المدنية والمرض والموت. فبسبب القصف السعودي الإجرامي على اليمن – الذي يحدث بمباركة أمريكية– غرقت البلاد في الكوليرا. ولا يمكنك أن تجد بين القادة المسلمين الذين سيلتقيهم ترامب من لا يسوم بعضًا من مواطنيه سوء العذاب. بعد ذلك، سيغادر الرئيس ترامب إلى إسرائيل، ومنها إلى الفاتيكان.

تبقى دولة واحدة بعيدة عن هذا المشهد العظيم: روسيا. لكن كونوا على يقين من أنّ بوتين يعرف تمامًا ما يجري، وسيستمتع برؤية الناتو العربي وهو يتمزق. كما أنّ وزير خارجيته لافروف يدير الملف السوري بحرفية، على عكس تيلرسون قليل الحيلة. وإذا ما احتاج لافروف إلى أي معلومات استخبارية فليس عليه سوى أن يسأل ترامب.

*المقال كتب قبل زيارة ترامب للسعودية

*الاندبندنت ٢٠١٧/٥/١٨ :

قواعد الاستبداد الأربعة

*محمد حماد

يعشق أربعة، ويكره أربعة، ويستخدم أربعة

يعشق المستبد القوة والسيطرة والسلطة وإصدار الأوامر، ويتوَّلَه برأيه، يحتكم إليه، ويحكم به، مستغنياً عن كل رأيٍ لا يوافق هواه، رأيه صواب، والآخرون لا رأي لهم عنده، يحب الظهور في صورة أن كل ما يجري بتوجيهاته، وبناء على تعليماته، وتنفيذاً لأوامره، يفضل طول الوقت أن يخشاه الناس من أن يحبه بعضهم، الخوف مقدم عنده على المحبة، يظهر القوة مداراة للضعف.

والمستبد جاهل، لا يحب العلم وأهله، ويكره الحرية ولا يرى فيها إلا الفوضى، يتمنى لو أنه استطاع أن يضع كمامات فوق كل الأفواه، حتى لا يخرج منها غير ما يرضيه، ويرضي غروره.

يكره المستبد كل الحدود والقيود، لا يحده قانون، ولا يقيده دستور، يشرع القوانين لحكم رعاياه، ويبقى هو فوق كل قانون، متجاوزاً لكل دستور، قانونه هو السلطة، ودستوره هو الحفاظ عليها بين يديه، لا تحده إلا القوة، ولا دستور له غير الخشية من أن ينزع منه الملك الذي صار إليه.

الشعب عند المستبد رعايا لا مواطنين، والرعية الأفضل عنده هي الرعية التي تمضي وراءه بأعين مغلقة، وأفواه مكممة، وطاعةٍ عمياء، والدستور عنده مجرد أحبار فوق أوراق لا قيمة لها، والقانون في خدمة الحاكم، وسوط على المحكومين.

رواية "السيد الرئيس" تدور حول جريمة قتل أحد المقربين من الرئيس، ولم يكن السؤال المطروح على الأجهزة السيادية والأمنية هو: من المسئول عن جريمة القتل، ومن هم مرتكبيها، وكشف غموضها، بل تحول كل عملها للإجابة على سؤال: كيف يتم توظيفها لصالح "السيد الرئيس"، وصار محور اللعبة أن يتم توجيه الاتهام ليس إلى المتهم الحقيقي، ولا إلى الفاعل الأصلي، ولكن يوجه الاتهام إلى هؤلاء المطلوب التخلص منهم.

في ظل الحاكم الفرد يصبح الفرد مجرد شيء، والمجتمع هو مجموع هذه الأشياء، ومن يحاول أن يخرج من "شيئيته" إلى كينونة فاعلة رافضة يكون جزاؤه الموت أو الانتحار أو الإخفاء القسري من دون أثر.

أربعة خطوات للحاكم المستبد يحرص عليها حرصه على حياته، وتشبثه بالتمسك بالكرسي الذي يجلس عليه، وهي دليل الحاكم إلى الاستبداد، وهي المنهج المعتمد في مدارس الاستبداد.

يقيم المستبد دولة الاستبداد على قواعد أربعة: رأي عام مغيب، مع غياب آليات الحساب للحكام، واستخدام الدين، وقمع المجتمع المدني.

تلك هي أسس الاستبداد وقواعده، وهي الروشتة المعتمدة للإجابة على سؤال: كيف تصبح ديكتاتوراً في أربع خطوات، يبدأ بإغلاق المجال العام، وتجريم أنشطة جمعيات وجماعات المجتمع المدني، خاصة تلك التي تراقب ممارسته للسلطة.

وينطلق المستبد من غلق المجال العام إلى استخدام الدين في خدمة السياسة، فالمستبد يستخدم الدين ولا يخدمه، وإصلاح الدين أو تجديده مجرد شعار يهدف المستبد من وراءه إلى جعل الدين في خدمة الاستبداد، وتاريخنا يقدم من الشواهد الكثير، ما من مستبد إلا وتزيا بأردية دينية، وأول ما يرتديه من مسوح التدين أن يرجع ولايته على الناس إلى الله وقدرته ومشيئته، لا إلى أصوات الناس وعهدهم معه، وعهوده التي قطعها على نفسه لخدمتهم، يخرج نفسه من خدمة الناس، ويدخل نفسه إلى خدمة الله، إن لم يحكم باسم الله فهو يحكم بإرادته، وجوده في السلطة قرار إلهي، قبل أن يكون إرادة شعبية، ويرجئ حسابه إلى اليوم الآخر، أمام الله، وليس في الدنيا وأمام محكمة الناس والرأي العام.

يستعين المستبد بفقهاء الاستبداد ومشايخ السلاطين، وهم موجودون في كل وقت وحين، يعينونه على ظلم الناس، يرفعون عنه مقام المسئولية، وينزلون الناس إلى مقام الحامدين له إذا أحسن، الصابرين على ظلمه طول الوقت، ويخرجون كل معارض له من الملة، ويُكَفِّرون مخالفيه، ويبيحون دماءهم على الجملة.

يمسك المستبد في إحدى يديه قوة السلاح، وفي اليد الأخرى يقبض على قوة الاعلام، وعلى حجره يضع مجالس التشريع لتشرع له البقاء في السلطة حتى النفس الأخير.

العلم هو عدو المستبد الأول، والجهل هو سنده الأقوى في الحكم، والإعلام هو سلاحه للسيطرة على عقول الناس، وتغييب وعيهم، في عصر الاستبداد تتحول أجهزة الاعلام إلى أبواق دعاية، وممنوع عليها أن تكون أدوات تنوير، فالرأي العام المغيب أسلس قياداً، وأطوع في يد المستبدين.

والاستبداد في نظري ليس ظاهرة سياسة فقط، بل هو في الأساس ظاهرة مجتمعية، والحل كما هو في تداول سلمي للسلطة على المستوى السياسي، فهو على المستوى المجتمعي يتجلى في بيت منفتح، يتساوى فيه الذكر والأنثى، وأسرة ديمقراطية، تعرف لغة الحوار وتنكر لغة الإملاء.

الاستبداد هو أم المشاكل وأبوها، منه تنشأ كل العوائق نحو التقدم، وبحله تحل كل المشاكل، هو أصل الداء، والقضاء عليه هو أول الطريق إلى انعتاق الأمة، وأول طريق الانعتاق هو إخراج الوطن من جعبة المستبد.

*بوابة مصر بالعربي ٢٠١٧/٥/٢٢ :

ما هو هدف أمريكا في العالم؟

*باتريك بيوكانان

ترجمة: عبد الرحمن الحسيني:بالنسبة لجيل الحرب العالمية الثانية. كان هناك الكثير من الوضوح. وحد الهجوم على بيرل هاربر في ٧ كانون الأول (ديسمبر) الأمة الأمريكية على نحو لم تشهده من قبل أبداً –في الاعتقاد بأنها يجب أن تحطم اليابان بغض النظر عن طول المدة اللازمة لذلك أو عدد الأرواح التي سيكلفها ذلك.

ومع ذلك، بعد هزيمة قوى المحور في العام ١٩٤٥، عاد الأمريكيون إلى الانقسام. وفقط بعد حصار برلين في العام ١٩٤٨ وسقوط الصين في يد ماوتسي تونغ وتفجير روسيا القنبلة الذرية في العام ١٩٤٩ وغزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في العام ١٩٥٠، عدنا فتوحدنا حول الاعتقاد بأن علينا أن نعود لأوروبا وآسيا، من أجل أمننا الخاص.

أفضى ما سمي "إجماع الحرب الباردة" –القائم على أن أمريكا فقط هي التي تستطيع "احتواء" إمبراطورية ستالين– إلى تشكيل حلف الناتو وتحالفات أمريكية جديدة، من منطقة الألب إلى بحر الصين الشرقي.

مع ذلك، حطمت حرب فيتنام إجماع الحرب الباردة. وكان أقصى اليسار في الحزب الديمقراطي الذي أخذنا إلى فيتنام قد تنصل من الحرب مع حلول العام ١٩٦٨، وغير الجوانب ليتعاطف مع شيوعيي العالم الثالث، مثل فيدل كاسترو وتشي غيفارا وهوشي منه والساندستانيين (في نيكارغوا).

ومن جهتهم، قبل رؤساء يمين الوسط –جون ف. كنيدي، ونيكسون، وريغان– الحاجة إلى التعاون مع الحكام الدكتاتوريين الذين يمكن أن يقبلوا بالوقوف إلى جانبنا في محاربة الشيوعية.

وقد فعلناها. بارك تشنغ هي في كوريا. والشاه في إيران. والرئيس دييم في سايغون. والجنرال فرانكو في إسبانيا. وسوموزا في نيكاراغوا. والجنرال موبوتو في الكونغو. والجنرال بينوشيه في تشيلي. وفرديناند ماركوس في مانيلا. وتطول القائمة.

في عهد رئاسة ريغان، انهارت الإمبراطورية السوفياتية أخيراً وتفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في واحدة من أبرز التطورات في التاريخ. وبذلك، انتهى القرن الأمريكي بانتصار أمريكا.

مع ذلك، لم يظهر بعد العام ١٩٨٩ أي إجماع قومي حول ما الذي يجب أن يكون عليه دورنا في العالم. ما هو الموقف الذي يجب أن ندعمه؟ وما الذي يجب علينا أن نقاتل من أجله؟

كان ما قاله دين أكينسون عن أبناء عمومتنا في العام ١٩٦٢: "لقد فقدت بريطانيا العظمى إمبراطورية، ولم تجد لنفسها دوراً بعد"، ينطبق علينا حقاً.

ما الذي سيكون عليه دورنا في العالم الآن، بعد أن أصبحت الحرب الباردة تاريخاً؟

أخذنا جورج أتش دبليو بوش إلى الحرب لطرد صدام حسين من الكويت. وحلّقت مستويات التأييد له إلى نسبة ٩٠ بالمائة عندما أعلن أن دور أمريكا الجديد هو إنشاء نظام دولي جديد. أما أولئك الذين عارضوه، فقد انتقدهم بوش بشدة في هاواي يوم ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ في الذكرى السنوية الخمسين لهجوم بيرل هاربة، وقال: "إننا نقف اليوم في موقع مأساة جاءت بسبب الانعزالية.. هذا هو المكان الذي يجب أن نتعلم منه –وهذه المرة تجنب– مخاطر انعزالية اليوم ورديفتها المتواطئة معها، الحمائية."

لكن بوش ونظامه العالمي الجديد لم يستطيعا البقاء والنجاة بعد تشرين الثاني (نوفمبر) التالي. ثم جاء تسديد ثمن عقوباتنا التي جلبت الموت لآلاف العراقيين، وثمن القواعد الأمريكية التي كنا قد زرعناها ببلاهة في الأراضي الإسلامية المقدسة في السعودية –هجمات ١١ أيلول (سبتمبر)٢٠٠١.

ورد جورج دبليو بوش بإطلاق الحربين الأطول في تاريخنا، ضد أفغانستان والعراق، وأعلن أن دورنا الجديد يتمثل في "إنهاء الاستبداد في عالمنا". لكن حملة بوش الثاني من أجل نشر الديمقراطية العالمية فشلت أيضاً.

بعد ذلك، حاول باراك أوباما تخليصنا من أفغانستان ومن العراق. لكنه فشل هو أيضاً وأدخلنا في أتون حروب في اليمن وفي سورية، ثم بدأ حربه الخاصة في ليبيا، منتجاً دولة فاشلة أخرى.

كيف تبدو ورقة الميزانية العمومية لتدخلات ما بعد الحرب الباردة؟

منذ العام ١٩٩١، فقدنا هيمنتنا العالمية، وتضاعف ديننا القومي أربعة أضعاف، وأدخلنا أنفسنا في وحل خمسة حروب شرق أوسطية، بينما يطالب المحافظون الجدد بخوض حرب سادسة، مع إيران.

الآن، مع التخلي عن إنشاء النظام العالمي الجديد ونشر الديمقراطية العالمية كهدفين عظيمين لأمريكا، ما هو الهدف الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية؟ وما هي الستراتيجية لتحقيقها؟ وهل هناك أحد يعرف؟

يقول أنصار العولمة إنه يجب علينا المناداة بـ"نظام عالمي جديد يستند إلى قواعد". ليس بالضبط "تذكروا حرب العلمين"! أو "تذكروا بيرل هاربر!"

الآن، بعد مرور ربع قرن على انتهاء الحرب الباردة، ما نزال ملتزمين بتحالفات الحرب الباردة التي مضى عليها ٦٠ عاماً للدفاع عن عشرات الدول في الجانب الآخر من العالم. ولنفكر في البعض من الأماكن حيث تصطدم أمريكا اليوم مع قوى نووية: المناطق منزوعة السلاح" سينكاكوس" القرم، الدونباس.

ما هو الشيء الحيوي والحاسم بالنسبة لنا في أي من هذه الأماكن لتبرير إرسال جيش إلى هناك للقتال، أو المخاطرة بخوض حرب نووية؟

لقد فقدنا السيطرة على وجهتنا. وفقدنا الحرية التي زرعها فينا آباؤنا المؤسسون لنحافظ عليها –حرية البقاء خارج حروب البلدان الأجنبية أو حروب القارات القصية.

مثل الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، فإن الإمبراطورية الأمريكية غير مستدامة. وقد أصدرنا العديد جداً من ضمانات الحرب إلى درجة بات معها من المؤكد أننا سوف نجر إلى داخل كل أزمة كبيرة مستقبلية أو صراع على وجه البسيطة. وإذا لم نراجع ونتخلَّ عن بعض هذه الضمانات، فسوف لن ننعم بالسلام أبداً. وقد بدا دونالد ترامب ذات مرة وأنه يفهم ذلك. فهل ما يزال؟

*مؤسس "أمريكان كونسيرفاتيف" ومؤلف كتاب "حروب بيت نيكسون الأبيض: المعارك التي صنعت رئيساً وكسرته، وقسمت أمريكا إلى الأبد".

*(ذي أميريكان كونسيفاتيف) ٢٠١٧/٥/٢٣ :

ترامب و «الإخوان» والإسلام السياسي

*محمد الرصاعي

ملفات كثيرة يترقب العالم كيف ستتعامل معها الإدارة الجديدة في البيت الأبيض، ومنها ملف تنظيم «الإخوان المسلمين»، بما يحمله من تعقيدات دفعت إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى إرجاء اتخاذ قرار تم الحديث عنه مسبقاً بحظر الجماعة وتصنيفها في صف المنظمات الإرهابية.

قيادات مركزية في إدارة ترامب تدفع بقوة لتبني إدراج «الإخوان» على قائمة المنظمات الإرهابية وحظر التعامل معها، وعلى رأس هذه القيادات مايكل فلين وريكس تيلرسون وجيمس ماتيس. وتذهب هذه القيادات إلى حد اعتبار تنظيم «الإخوان المسلمين» البنية التي أدت إلى ظهور تنظيمات إرهابية مثل «القاعدة» و «داعش».

تباين طبيعة علاقة «الإخوان» مع أطراف عدة في منطقة الشرق الأوسط ودول العالم ذات الحضور المؤثر في السياسة الدولية هو السبب الرئيس في التراجع أو التردد في اتخاذ هذا القرار من الإدارة الأمريكية، كما عملت في الاتجاه ذاته ردود الفعل الواسعة والمنتقدة لقرار ترامب منع مواطني سبع دول اسلامية من دخول الولايات المتحدة، حيث جوبهت هذه الخطوة داخل الولايات المتحدة وخارجها بموجة من النقد ورفض التعاطي المستند إلى الأديان مع المواطنين أو المهاجرين أو طالبي اللجوء إلى الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي وغيرها.

لقد تطرق ترامب مراراً الى التطرف أو الراديكالية الاسلامية للتأثير في الرأي العام الأمريكي ومحاولة إقناع المواطن بخطر الاسلام على أمن الولايات المتحدة، وسعيه لحماية الدولة الأمريكية من تهديدات الإرهاب التي قد تتعرض لها، وفي هذه المرحلة يبذل ترامب وفريقه السياسي مناورة حذرة تعتمد المضي قدماً بتوازن بين الايديولوجيا التي يتبناها مع فريقه السياسي تجاه الاسلام وعدم المساس بالقيم والمبادئ الأمريكية في الوقت نفسه.

ان الدور الذي باتت تدركه الجماعات والقيادات الإسلامية في العالم الإسلامي أو في الغرب هو العمل على تقديم الإسلام المعتدل وقدرة هذه الجماعات والمنظمات على الانخراط في العملية السياسية، لتكون الخطوة الأهم في إزاحة شبهة أو تهمة الإرهاب عن هذه الجماعات ومواجهة الفريق المعادي للإسلام في الإدارة الأمريكية، ما يفرض مراجعة الخطاب السياسي لهذه الحركات الذي ينزلق في كثير من الأحيان إلى حد المناداة بالقطيعة مع الدولة أو الآخر في العملية السياسية.

ان الضغط الذي يواجه التنظيمات والحركات الاسلامية مع وصول الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة لم يكن ليحصل لولا فشل هذه الجماعات في إدارة مشروع الاسلام السياسي والارتقاء بخطابها ومعالجة التحديات من خلال إيجاد أرضية مشتركة بين الإسلام والحداثة، ما جعلها مستبعدة من القبول الاجتماعي وقيادة أدوار حقيقية في تطوير المجتمعات.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٢٣ :

كيف ستكون خريطة الحرب الطائفية المتوقعة؟

*عبدالباري عطوان

اذا كان الصراع بين المرجعيتين الشيعيتين النجف الاشرف وقم قد خف في الفترة الاخيرة، بسبب النفوذ الايراني القوي في العراق، فان نظيره بين المرجعيات السنية الرئيسية الثلاث مع والازهر واسطنبول ما زال متأججا، وان كان بشكل غير معلن، ويأخذ طابعا سياسيا، واعلان نوع من "الهدن" الظرفية.

قمة الرياض السنية الترامبية التي انعقدت يوم الاحد الماضي في العاصمة السعودية الرياض بحضور ممثلين عن ٥٢ دولة اسلامية من بينهم حفنة قليلة من الزعماء، عكست بطريقة او باخرى هذا الصراع، وان كانت قد اتفقت، وبشكل علني، على ادانة ايران باعتبارها مصدر الارهاب عدم الاستقرار في المنطقة، وضرورة التصدي لها والميليشيات التي تمولها وتدعمها في العراق وسورية واليمن لبنان وفلسطين المحتلة.

***

كان هناك امران يلفتان الانظار في هذه القمة التي اكدت، اتفقنا او اختلفنا معها، زعامة المملكة العربية السعودية وقيادتها، للعالم الاسلامي الذي يضم مليار ونصف المليار مسلم، والشق السني منه على وجه الخصوص:

الاول: غياب الرئيس التركي رجب طيب اردوغان وايفاده وزير خارجيته، وليس رئيس وزرائه، السيد مولود جاويش اوغلو، لرئاسة الوفد، رغم العلاقات القوية المفترضة بين السعودية وتركيا.

الثاني: حضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي تزعمت بلاده العالمين العربي الاسلامي لعقود بحكم ثقلها السياسي والوطني، واحتضانها لامبراطوريتها (الايوبية والفاطمية، والمملوكة على سبيل المثال)، ووجود مرجعية الازهر العلمية ذات الثقل الديني.

الرئيس عبد الفتاح السيسي تردد في حضور هذه القمة التي دعا اليها العاهل السعودي، ويبدو ان القيادة السعودية احست بهذا التردد، ولذلك اوفدت اليه وزيرا من الدرجة الثانية حاملا اليه الدعوى، وليس وزير الخارجية السيد عادل الجبير، او احد الامراء الكبار، وسبب هذا التردد انه لا يريد تتويج السعودية زعيمة للعالم الاسلامي، مضافا الى ذلك انه لا يريد تبني مشروعها الخاص في اشهار سيف العداء لايران والطائفة الاسلامية الشيعية، وخوضها حروبها، اي السعودية، الحالية في اليمن وسورية، والمستقبلية في العراق وايران.

نقطة التحول التي غيرت موقف الرئيس السيسي، المكالمة الهاتفية التي اجراها معه الرئيس ترامب، قبل انعقاد القمة بأيام، تطالبه بالحضور، وتعده بزيارة خاصة الى القاهرة لاحقا، دون تحديد اي موعد.

الرئيس السيسي، ومعه معظم المصريين يتمتعون بحالة من الكبرياء الوطني عنوانها ريادة مصر وزعامتها وتفوقها، ومكانتها الاقليمية المتميزة، وادرك باراك اوباما هذه الحقيقة عندما اختار القاهرة محطته الرئيسية كمنبر لمخاطبة العالم الاسلامي، وهو ما لم يفعله ترامب الذي فضل بريق الذهب، والصفقات المالية الضخمة (٤٦٠ مليار دولار).

وضع الرئيس اردوغان، او بالاحرى مقاطعته الشخصية لحضور قمة الرياض الاسلامية تبدو مختلفة، وتعكس موقفا ذات طابع سياسي وشخصي في آن، فالرئيس اردوغان عاد لتوه من زيارة فاشلة من واشنطن لم يحقق من خلالها اي من اهدافه في منع امريكا من اعتماد الكرد كحليف ستراتيجي، وعدم تقديم اي اسلحة لهم بالتالي تمهد لاقامة دولتهم في شمال سورية، كما انه لم يجد اي تجاوب لمطالبه بتسليم الداعية التركي فتح الله غولن الذي يتهمه بالوقوف خلف الانقلاب العسكري الاخير.

اللقاء الذي جرى بين الرئيسين اردوغان وترامب في البيت الابيض كان صداميا ومتوترا، ولم يستغرق غير ٢٢ دقيقة، والمؤتمر الصحافي الذي انعقد بعده كان فاترا ولدقائق معدودة ايضا، ووصف ملعقون سياسيون اتراك هذه الزيارة بأنها كانت الاسوأ في تاريخ العلاقات التركية الامريكية.

*صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/٥/٢٣ :

الأمة العربية تنتفض من جديد

*انور عشقي

خلال زيارته للملكة العربية السعودية نهاية هذا الأسبوع، سيوجه الرئيس ترامب خطابه" ليس فقط، للسعوديين الذين يستضيفونه، بل سيخاطب أيضا، مؤتمر القمة العربية الإسلامية. ويأتي هذا الخطاب في الوقت الذي يمر فيها العالم العربي بأزمة عنيفة داخل بلدانه" إضافة إلى أزمة وجود مع إيران. ولمعالجة هذا الأمر" ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتفهم نظرية (مركز الأرض central land) التي تقول بأن من يسيطر على الشرق الأوسط" سوف يسيطر على الاقتصاد العالمي.

وإلى جانب العالم العربي، هناك أيضا الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل العرب إلى جانب إيران وتركيا وإسرائيل. وكل دولة من هذه الدول الثلاثة أعدت خطتها للسيطرة على الشرق الأوسط بكامله، بينما العالم العربي يغط في سبات عميق.

إننا لو نظرنا إلى إسرائيل" لوجدنا أنها لا تستطيع فعل ذلك" لأنها إن فعلت" فسوف تذوب في العالم الإسلامي والعربي، لهذا فهي قد تحولت من السيطرة على الأرض إلى النفوذ الاقتصادي، وهو ما دعا إليه "شيمون بيريز" في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) بالاشتراك مع "أرى نائور" عام ١٩٩٣ م. واليوم، ترغب إسرائيل في الالتفاف على القضية الفلسطينية بمد الجسور مع الدول العربية والإسلامية قبل الوفاء بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. غير أن المملكة العربية السعودية ترفض التطبيع ما لم يتم تفعيل المبادرة العربية وتطبيقها وإعادة الحقوق الفلسطينية إلى أصحابها، وهو ما صرح به الملك "عبد الله"، رحمه الله.

أما تركيا، فترغب عن طريق الاستثمار الاقتصادي والثقافي، في التوسع داخل العالم العربي، ولذلك قررت أن تمد من الأناضول إلى المحيط الهندي جنوباً، لكن مهمتها توقفت في سوريا عندما اصطدمت بالطموحات الإيرانية. ومن ثم، يجب على تركيا الآن، أن تتصدى للحرب الأهلية الواسعة النطاق هناك. ولقد شجعت تلك الأوضاع إيران على تطويق العالم العربي من خلال الهلال الشيعي" حيث استخدمت أذرعها الشيعية في السيطرة على العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن. لكن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن، نجح في إيقاف هذا المد الإيراني، بل إنه أرغمه على التحول من الهجوم إلى الدفاع. ففي العراق شعر العرب الشيعة بأنهم أمام استعمار إيراني، وأدرك الكثيرون منهم بأن تشيعهم العربي يختلف عن التشيع الإيراني، لأنه لا يتعارض مع الثوابت الإسلامية، فلا وجود لعبادة الأشخاص، مثل: الحسين، ولا زواج بلا شروط شرعية، ولا شتم لزوجات النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه. وهذا ما أكد عليه "مقتدى الصدر" في العراق والسيد "علي الأمين" الذي يعارض حزب الله في لبنان، وهو ما شهدناه مع إخواننا الشيعة بالمدينة المنورة. وعلى الرغم من أن "مقتدى الصدر" قد غير موقفه مرات عديدة من قبل، إلا أنه أصبح يتحدى التشيع الإيراني علنا، وقد انتقل اليوم، إلى العمل الوطني، فهو لا يريد أي قوة أجنبية

صديقة أو عدوة، لا في سوريا، ولا في العراق، ولا حتى في أي دولة من الدول العربية. لهذا بدأ العرب في العراق يلتفون حوله، ويتبعون منهجه.

وارتباطا بهذا الموضوع، أذكر أنني عندما كنت في مؤتمر التأسيس لمركز الحواريين اتباع الأديان الذي دعت إليه المملكة في "فيينا"، تحدثت مع أحد كبار المفكرين الشيعة من العراق، وهو "عبد الحسن شعبان"، فقال لي: "عندما كنت صغيرا" قالت لي أمي: هل تعلم أني كلما ودعتك إلى المدرسة" كنت أذهب إلى ضريح محمد بن الحسن العسكري، وأساله أن يحفظك ويحميك. فقلت لها يا أماه: العسكري لم يتمكن من حماية نفسه وهو حي، فكيف يستطيع أن يحميني وهو ميت". عندها قلت له: "إذًا أنت سلفي. فالسلف هم أشبه بما يعرف بالبوريتانية (التطهيرية)، "PURITANISM" أي: العودة إلى الجذور في العبادات وليس في المعاملات. وهنا يتجلى الفرق بين التشيع العربي والتشيع الفارسي.

لقد تنبهت الولايات المتحدة إلى أن إيران تريد تدمير العالم العربي، وتتآمر على وجوده" لتسيطر عليه، لهذا عملت الولايات المتحدة العمل على توحيد الصفوف العراقية في مواجهة تنظيم "داعش"، حتى يتحقق الاستقرار بالشرق الأوسط. ولقد كان الإيرانيون شركاء للنظام السوري في تدبير الحادث الإرهابي ضد الأمريكيين في "الخبر" عام ١٩٩٦، وهم الذين قاموا بالتفجير ضد الأمريكيين في لبنان عام ١٩٨٣، وهم الذين دربوا الفلسطينيين في لبنان" ليصبحوا خبراء في تفخيخ السيارات وتشريك الانتحاريين ضد إسرائيل. وأخيرًا، فإن داعش والقاعدة لم تقوما ولا بتفجير واحد داخل إيران، بل انحصرت كل عملياتهما في أوروبا والعالم العربي.

إلى جانب ذلك، فإن الولايات المتحدة" تُصرُّ على تحقيق السلام في سوريا أملاً في ضمان مغادرة الميليشيات الأجنبية – الإيرانية والروسية والقوات التركية – للبلاد، والمحافظة على الوحدة الوطنية دون تمزيق أو تقسيم. لكن النظام الإيراني يحاول خلط الأوراق بالكيماوي، والتهجير، وخرق الهدنة.

لقد بدأ العرب سُنَّةً وشيعةً، ينتفضون اليوم، ويعيدون إحياء أمتهم عن طريق التحالف العربي والإسلامي، كما نظر العالم العربي إلى أوربا وشاهدوها كيف كانت تتقاتل داخليا" حتى دمرت نفسها خلال القرن الماضي، وكان آخرها الحرب العالمية الثانية، وهاهم يشاهدونها اليوم، وقد شكلت تحالف "النيتو" الذي نجح في إخماد ألسنة حروبها، وفتح الباب لما تشهده الآن، من تقدم وازدهار واستقرار.

والعالم العربي نراه اليوم يأخذ بهذه التجربة عن طريق إيجاد (نيتو عربي) يوحد صفوف الأمة العربية في آسيا وأفريقيا، ويتعامل مع مختلف التحديات الداخلية والخارجية، بالاستعانة بالخبرات الأوربية والأمريكية.

ومن المؤكد أن هذه القضايا ستتم مناقشتها خلال زيارة الرئيس ترامب القادمة إلى الشرق الأوسط، ومن الممكن لتلك المحادثات أن تساعد على تحقيق السلام، وعلى وضع الخطوط العريضة للتعامل مع التحديات التي يعرفها العالم في مواجهته لخطر الإرهاب بصفة عامة، ولما تعانيه دول المنطقة في مواجهتها للممارسات الإيرانية بصفة خاصة. إذ أن استئصال رأس الأخطبوط سيؤدي حتما، إلى إسقاط جميع أذرعه.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٧/٥/٢٣ :

الهوية الوطنية المرذولة

*سمير الزين

ولدت الهوية الوطنية في المشرق العربي هشة ومرذولة، فقد جاءت الكيانات الوطنية نتاج الإدارة الاستعمارية للمنطقة. ولد التشكيل الأساسي لهذه الأوطان من اتفاق سايكس – بيكو بين القوى الاستعمارية لتقاسم المنطقة قبل سيطرتها عليها، ولم يكن لسكان المنطقة أي دور في صناعة هذه الأقطار. لذلك، ولدت هذه الأوطان مرذولة من أصحابها بوصفها مؤامرة الاستعمار على وحدة المنطقة التي كانت تعيش في ظل الإمبراطورية العثمانية.

مع الاستقلال الوطني، لم يولد مسار جدي للرد على الحدود التي صنعها الاستعمار. المحاولة الوحيدة جاءت عبر الوحدة السورية – المصرية التي كانت معيبة وخيبت الآمال بالوحدة ذاتها. فقد تمت إدارتها من جانب السلطات المصرية باعتبار سورية ملحقاً وليست شريكاً في الوحدة. ولم تختلف إدارتها عن الإدارة الاستعمارية، بل كانت أسوأ، لأنها كانت إدارة أمنية بحتة، ولا نجانب الصواب بالقول أن سلطة جمال عبدالناصر هي التي أسست الدولة الأمنية في سورية في عهد الوحدة، وهي الأساس الذي بنى عليه حكام البعث أخطبوطهم الأمني الذي بطش بالمجتمع السوري وصولاً إلى تحطيمه.

ولأن الدولة الوطنية مرذولة، تشكلت الهويات الأساسية في المنطقة إما أقل من وطنية، هوية طائفية ومناطقية وجهوية وعشائرية، أو فوق وطنية، قومية وإسلامية ومسيحية ودرزية. أما الوطن فلم يتم الاعتراف به لأنه حدود استعمارية مصطنعة. ومن المفارقات أن الحدود القطرية المصطنعة تعززت بعد الاستقلال، ومن جانب الأنظمة الأكثر ادعاء للقومية في كل من العراق وسورية. أيام الحكم الاستعماري، وعلى رغم خضوع المشرق العربي لسلطة دولتين استعماريتين، كان التنقل فيه في غاية اليسر. ومع الاستقلال، تم رفع الحدود الوطنية وتعقيد التنقل، وفي الدول المدعية القومية، رفعت الحدود القطرية إلى درجة التقديس.

هذا الضعف في الهوية الوطنية لم يكن على مستوى السلطة فحسب، بل كان في قلب التشكيلات الاجتماعية للدولة القطرية. هناك مثلان يستحقان التأمل:

المثل الأول فلسطيني: في حرب ١٩٤٨، سقطت المدن الفلسطينية في الأيام الأولى من الحرب. القرى الفلسطينية لم تعترف بهذا السقوط فقاومت، حتى أن بعض القرى قاوم لأكثر من ستة أشهر. المفارقة كانت أن مقاتلي القرى التي تسقط كانوا يبيعون سلاحهم وذخيرتهم للقرى المجاورة. فبالنسبة إلى الفلاح الفلسطيني كانت القرية هي الوطن النهائي، سقوط القرية يعني سقوط الوطن، والقرى الأخرى أوطان الآخرين، لذلك تحول الفلسطينيون إلى لاجئين حتى في بلادهم، الضفة الغربية وقطاع غزة.

المثل الثاني سوري: ولدت التشكيلات العسكرية للجيش الحر في سورية، كتشكيلات مناطقية، حتى الضباط الذين انشقوا عادوا إلى مناطقهم لبناء هذه التشكيلات. وعندما كانت منطقة تساند أخرى، كان يذهب عدد من المتطوعين إلى تلك المنطقة موقتاً، وعندما ينتهي الخطر يعودون إلى أماكنهم الأهلية، من دون صوغ أي خطط دفاعية مشتركة. وحدهم الإسلاميون الإرهابيون على شاكلة «داعش» و «النصرة» أصحاب الهويات فوق الوطنية، امتلكوا تشكيلات عسكرية متجاوزة المناطقية، بحكم عدم اعترافهم بالحدود الوطنية أولاً، وبحكم خارجيتهم عن المجتمع السوري ثانياً. ولا شك في أن النقص في تبلور الهوية الوطنية، واحد من الأسباب التي منعت أي عمل سوري موحد في مواجهة النظام المجرم.

لا يمكن بناء وطن بهوية وطنية مرذولة، لذلك تحتاج هذه الهوية إلى إعادة نظر، فهي الوعاء الذي يجب أن يحتوي كل الهويات الأخرى فوقها وتحتها، وهي الأساس المكون شراكةً في الوطن وفي عقد اجتماعي بين مواطنين، أما وطن الهويات الائتلافية فعرضة للتفكك والانقسام الدموي.

*كاتب فلسطيني

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٢٣ :

ليس دفاعاً عن الدولة الوطنية

*د. عبدالحميد الأنصاري

تتعرض الدولة الوطنية في العالم العربي لهجوم مستمر سواء على مستوى وجودها الفعلي أو على مستوى ضرورتها وأهميتها ودورها الحيوي، فالتنظيمات الإرهابية المنتشرة في الساحة انتشار الفطر المسموم تهدد وجود الدولة الوطنية وتستهدف تقويض المقومات المدنية التي قامت عليها عبر قرنين، على امتداد الساحة.

وفي العديد من الدول العربية تجد جماعات وتنظيمات إرهابية وأيديولوجية، وميليشيات انقلابية تنازع الدولة الوطنية، وتشهر السلاح في وجهها، ليس السلاح التقليدي القديم، السيوف والرماح، إنما الصواريخ والمدافع، بل عند بعض الميليشيات الخارجة على الدولة من السلاح ما لا يوجد عند الجيش النظامي للدولة، وكل هذه التنظيمات المنشقة على دولها تسعى إلى تدمير الدولة القائمة وتقويض مؤسساتها وبث الفوضى والاضطراب فيها، أو إضعافها أو مشاركتها السلطة إذا لم تستطع الاستيلاء عليها، والأمثلة على ذلك: ليبيا، اليمن، العراق، لبنان، الصومال... إلخ.

وهي في النهاية تمثل مشروعات تفكيكية للدولة إلى دويلات عنصرية متعصبة، وولاءاتها تتجاوز حدود الدولة الوطنية إلى أطراف خارجية إقليمية ودولية، كما أن مفهومها للمواطنة مفهوم أيديولوجي ضيق، ينحصر في المنتمين إليها، وجميعها تتوسل بالدِّين والشعارات الدينية غطاءً لأهدافها السياسية، وكسباً للرأي العام وصولاً إلى الاستيلاء على السلطة.

تعرضت الدولة الوطنية لهجاء وذم من ٣ تيارات سياسية رئيسة، أدت دوراً بارزاً في تشويه مفهوم الدولة الوطنية في الوعي الجمعي العربي، أول هذه التيارات: التيار القومي المتبني الدولة القومية الموحدة للعرب والجامعة للرابطة القومية، الدولة الوطنية، لدى هذا التيار، من مخلفات سايكس بيكو، التي قسمت الدول العربية لمصالح استعمارية، وهي معوقة للدولة القومية، ومن ثم ينبغي العمل على تجاوزها وصولاً إلى الدولة الحلم، في حين سعى التيار اليساري إلى دولة الطبقة الكادحة التي تجمع العمال في جميع الدول العربية، في تخط للدولة الوطنية وصولاً إلى الدولة الشيوعية الجامعة للكادحين، وجاء الإسلاميون المنادون بالخلافة ليتجاوزوا الدولة الوطنية إلى الدولة الجامعة للمسلمين.

هذه الطروحات المناهضة للدولة الوطنية أسهمت بشكل كبير في تشويه صورتها في الذهنية العربية، ولا أدل من أن الميليشيات العقائدية المناهضة تجد مناخاً مواتياً في الساحة لانضمام الشباب إلى مشروعها المناوئ للدولة، وقَد ساعد في إضعاف فكرة الدولة الوطنية، وعدم ترسيخ جذورها، أن الدولة نفسها ساهمت في تشويه صورتها، بمسلكياتها الظالمة، وسياساتها التمييزية، وفضلاً عن تنكرها لوعودها، ونكولها عن تفعيل دساتيرها حول العدالة والمساواة والحريات، وإخفاقها في تفعيل المواطنة، بأن رابطا يعلو روابط القبلية والطائفية والدينية والقومية، مما جعل الفرد العربي متعصباً لقبيلته وطائفته وجماعته الدينية والقومية، محتمياً بها من ظلم الدولة، باعتبارها الملاذ الآمن من جهة، ومعبراً للمغانم والمصالح والنفوذ من جهة أخرى، إضافة إلى فشل الدولة الوطنية في إدارة التنوع المجتمعي بما يضمن اندماج المكونات المجتمعية الدينية والمذهبية والعرقية، وتعايشها كما حصل في الغرب، فإنها كانت سوط عذاب على مواطنيها، إذ لم يتعرض الإنسان العربي، على مر تاريخه، لممارسات السحق والقمع والتعذيب والإذلال وإهدار الكرامة، كما حصل له في أقبية سجون الدولة الوطنية المرعبة، وكما هو حاصل اليوم في سورية وليبيا من قتل وتشريد وتهجير، وما ثورات الربيع إلا من أجل استعادة الكرامة المهدرة.

هذا التاريخ المظلم للدولة الوطنية هو الذي دفع بعض الكتاب إلى الكفران بها، طبقاً للكاتب اللبناني حسام عيتاني، الذي كتب مقالاً بعنوان: لغو الدولة الوطنية، يرد به على الأمين العام للجامعة، أحمد أبو الغيط، ومدير مركز الأهرام ضياء رشوان، اللذين ذهبا إلى أن المرحلة الحالية تتطلب حشد الفكر والجهد للدفاع عن وجود الدولة الوطنية، ولو كانت مستبدة، طبقاً لرشوان لأن البديل هو التشرد في الصحارى والموت الناجز.

أخيراً: ومع ذلك، ومهما كانت سيئات ومساوئ الدولة الوطنية، علينا الدفاع عن وجودها، دفاعاً عن وجودنا، لكن مع التصدي لطغيانها، وقديماً قالوا: "سلطان غشوم ظلوم خير من فتنة تدوم".

*كاتب قطري

*صحيفة (الجريدة) الكويتية ٢٠١٧/٥/٢٣ :

إعادة التفكير في العالم العربي.. هل كان مصطلح «الربيع العربي» مضللا؟

يبدو أنّنا لا نمتنع أبدًا عن الإشارة إلى «العالم العربي» اختصارًا في أية عناوين خلال اليوم. فعندما قررت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قبل بضعة أشهر حظر نقل السلع الإلكترونية الأكبر من الهواتف المحمولة على شركات طيران معينة، وصف «إيكونوميست القرار بأنّه »حظرٌ عربيٌ آخر«، على الرغم من أنّ قرار واشنطن قد شمل تركيا، الدولة غير العربية، وفشل لندن في ضم جميع الدول العربية للقرار. وقد يبدو استخدام كلمة «عربي» بشكلٍ غير لائقٍ بمثابة تسمية مختصرة وغير بديهية نسبيًا لوصف مجموعة من البلدان التي تغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكن الإفراط في استخدامها يمكن أن يعمل على إخفاء الواقع بدلًا من شرحه.

وصف مضلل

ويعد مصطلح «العالم العربي»، أو في الواقع أي مصطلح مثله مثل «أمريكا اللاتينية» أو «أوروبا الشرقية»، إشكالية كبيرة، لأنّه يشجع الناس على التفكير في العالم بطريقة عامة وبسيطة. وبعد كل شيء، يجمع الاسم مجموعة من مختلف البلدان والمجتمعات والشعوب الممتدة من ساحل المغرب الأطلسي إلى شواطئ الخليج العربي بطريقة تبرز ضمنًا افتراضية أنّها بلاد متشابهة (يكون ذلك في كثيرٍ من الأحيان غير صحيح). وعلى نفس المنوال، يهمل هذا الوصف الخصائص التي تميزها عن بعضها البعض، والتي يمكن أن تلعب دورًا هامًا في الاتجاهات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي نأمل في تحليلها.

وبالنظر في تنوع المنطقة. فعلى الرغم من أنّ سكانها هم في الغالب مسلمون، فإنّهم يتحدثون العربية ويعرفون أنفسهم على أنّهم «عرب» كصفة عرقية، وهناك أيضًا العديد من الأقليات المختلفة التي تتفق في بعض الصفات، وأحيانًا لا تتفق في شيء، من هذه الصفات. قد يتكلمون الأذرية والبربرية والفارسية والفرنسية والإنجليزية، ناهيك عن لهجات مختلفة من اللغة العربية، ويمارسون الأديان من المسيحية إلى اليهودية إلى الدرزية.

وحتى مفهوم «كون المرء مسلمًا» يخضع للتفسير. فهناك اختلافات واضحة بين الشيعة والسنة والإباضية، وهناك أيضًا العديد من الفئات الفرعية داخل كل منها. وفي ظل المظلة الشيعية، يوجد الإثنا عشرية والزيدية والإسماعيلية، في حين أنّ الفرع السني قد ينقسم إلى الوهابيين والصوفيين وغيرهم. وعلى رأس هذه الفروق هناك المناقشات اللاهوتية الجارية بين التفسيرات التقليدية والحديثة لكل منها. ثم هناك البلدان نفسها. فمن بين الدول الـ ٢٢ التي تشكل الجامعة العربية، فهناك مستويات مختلفة من الثروة، وأنواع الحكم وهياكل التحالف.

ومع ذلك، فإنّ أيًا من هذا لا يعني التغاضي عن وجود أوجه تشابه هامة أيضًا. فقد ذكر لي زميلٌ يمني كيف «من الممكن بالنسبة له السفر عبر هذه المنطقة بأسرها والشعور بالراحة مع الثقافة المشتركة والقدرة على التواصل». هذه الحكاية، في الواقع، تبرز السبب الرئيسي في كون مفهوم «العالم العربي» جذاب جدًا.

جذور العالم العربي

يوجد «العالم العربي» كعبارة وأداة مفاهيمية منذ عدة قرون، إلا أنّ استخدامه المعاصر في وسائل الإعلام الغربية يتناسب أساسًا مع الإطار النظري نفسه الذي وصفه المنظر الثقافي الشهير «إدوارد سعيد» في كتابه «الاستشراق». وتشير هذه الفكرة إلى الهيمنة العسكرية والسياسية والثقافية التي تمارسها الإمبراطوريات الأوروبية على مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي تصف كيف أنّ الاستعمار كان له ما يبرره ويمكن له من خلال وسائل الإعلام الشعبية والأدب والفن التي صورت الثقافات الشرقية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بأنها أدنى وتأتي في مرتبة متخلفة.

ولا تزال عناصر هذه النظرة العالمية واضحة في بعض التحليلات اليوم أيضًا. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يمثل الخطاب الشعبي الصراعات المعقدة والمتعددة المستويات في سوريا واليمن والعراق كجزء من حرب أهلية طائفية أوسع. لكنّ هذه السردية تبالغ في تبسيط الواقع، وكما هو الحال في كثير من الأحيان مع مثل هذه الروايات، تولد حرارة أكبر بكثير من الضوء.

الربيع المتفرد

ولعله ليس من المستغرب أن يصبح الربيع العربي من أوضح مظاهر هذا الخط الفاسد في التقدير في الأعوام القليلة الماضية. والأهم من ذلك، أنّها لا تزال تؤثر على ت»حليل ما يحث في المنطقة إلى اليوم. ووفقًا لأهم الأحداث التي تنتشر في معظم المحتوى الأكاديمي والشعبي في هذا الموضوع، فإنّ الربيع العربي كان سلسلةً من الانتفاضات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، والتي بدأت ظاهريًا بالتضحية الذاتية لبائعٍ تونسي في أواخر عام ٢٠١٠. وأدى موته إلى تحويل المشهد السياسي في منطقة بأكملها.

ولكن ليس كل شيء ذهب للأفضل. وقد أدت الحركة بالفعل إلى بعض الإصلاحات الديمقراطية في أماكن قليلة، بما فيها تونس. ومع ذلك، غالبًا ما ينظر إلى تأثيره الدائم على أنّه كان سلبيًا في معظمه. وأثارت الاحتجاجات، خلال مراحلها الأولى، آمال موجة جديدة من التحول الديمقراطي أقرب إلى تلك التي اجتاحت الجمهوريات السوفييتية السابقة في أواخر القرن العشرين.

ولكن تم كسر هذه الآمال بسرعة في العديد من البلاد. فبدلًا من جمهوريات تستند إلى «الديمقراطية الجفرسونية»، حلت الحروب الأهلية الوحشية التي طال أمدها مكان «الكليبتوكراطياتالراكدة. وما يبدو هو أنّ الربيع انتهى.

لكنّ هذه القصة المأساوية حول «تحول الربيع العربي إلى شتاء» ليست هي القصة الكاملة. وفي الواقع، إنّها ليست قصة دقيقة جدًا على الإطلاق، لأنّها مرة أخرى تقوم على إطار تحليلي معيب. وبالإضافة إلى استخدام مصطلح «العربي» حمال الأوجه، فإنّه يقترض أيضًا كلمة «الربيع» من الحلقات الأخرى في التاريخ، بما في ذلك «ربيع الشعوب» في أوروبا عام ١٨٤٨ و «ربيع براغ» عام ١٩٦٨. وبالقيام بذلك، فإنّه على الفور يحد من التفرد المحتمل للمظاهرات في الشرق الأوسط، ويضع عدسة أوروبية مركزية على أي تحليلٍ لاحق.

ومن المفارقات إلى حدٍ ما أنّ المصطلح يعني أنّ الانتفاضات في البلدان ذات الأغلبية العربية كانت منفصلة تمامًا عن الاحتجاجات الشعبية التي وقعت في نفس الوقت تقريبًا في كردستان و(إسرائيل) وتركيا وأوكرانيا التي تشترك في لغاتٍ وسماتٍ مماثلة. ويقول بعض المحللين، بمن فيهم «حميد دباشي»، من جامعة كولومبيا، أنّ انتفاضات الربيع العربي تعكس نفس الرفض الواسع للاستبداد ما بعد الاستعمار الذي قامت به الحركة الخضراء الإيرانية قبل عامين.

وبتنحية هذه المشاكل جانبًا، نجد أنّ القضية الأكبر حول مصطلح «الربيع العربي»، مثل «العالم العربي»، هي التفرد. حيث يتجاهل هذا العيب المنطقي عدم صحة الافتراض بأنّ الدول ذات الأغلبية العربية متشابهة إلى حدٍ ما، بحيث يمكن التعامل معها على أنّها وحدة واحدة متماسكة. وكما لاحظت عالمة السياسة ليزا أندرسون في ذلك الوقت، كانت الثورات في دول شمال أفريقيا، ليبيا وتونس ومصر، مختلفة تمامًا عن بعضها البعض، على عكس المظاهر الأولية.

وتفاوتت المظاهرات في نمطها وجغرافيتها بشكلٍ كبير. ففي تونس تحركت التظاهرات نحو العاصمة من المناطق الريفية المهملة، حيث عثرت على قضية مشتركة مع حركة عمالية قوية، لكن تم قمعها كثيرًا. وفي مصر، على النقيض من ذلك، كانت المدن الكبرى هي التي نظمت الانتفاضات. وفي الوقت نفسه، في ليبيا، أشعلت عصابات من المتمردين المسلحين في المقاطعات الشرقية الاحتجاجات، وكشف عن الانقسامات القبلية والإقليمية التي عانت منها البلاد لعقود.

الهروب من التفكير المقيد

ومن الواضح أنّ الانقسام بين العالمين «العربي» و«غير العربي» يعد تعسفيًا، ويذكرنا بمشكلةٍ أطلق عليها الأكاديميان أندرياس فيمر ونينا غليك شيلر «القومية المنهجية». وفي معظم أبحاث العلوم الاجتماعية، يقولون أنّ الدول القومية تفترض ببساطة أنّها الوحدة المناسبة للتحليل. ويجادل الاثنان بأن هذا الميل يقوم على «الطبيعة الواضحة لعالمٍ مقسمٌ إلى مجتمعاتٍ على غرار الدول القومية». ومن الناحية العملية، يمكن أن يؤدي هذا الافتراض إلى بعض القيود التحليلية الخطيرة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بقدرتنا على تحديد الاتجاهات التي تكون إما أعلى أو أدنى من مستوى الدولة القومية.

وهناك أفقٌ مفاهيميٌ مماثل واضحٌ في مفهوم «العالم العربي»، ومن السهل العثور على أمثلة لهذه «الإقليمية المنهجية» في البحث الأكاديمي. وبطبيعة الحال، لا يعني هذا أنّ أي منحةٍ دراسيةٍ في هذا المخيم يجب أن يتم رفضها بشكلٍ صريح. النقطة هي مجرد أنّنا يجب أن ندرك القيود التي يفرضها هذا النوع من العدسات على الفكر الدقيق.

وكبديل عن القومية المنهجية، يقدم كلًا من ويمر وجليك شيلر اقتراحًا مبدئيًا:

«من أجل الهروب من مغناطيسية المنهجيات المعمول بها، وطرق تحديد موضوع التحليل والخوارزميات لتوليد الأسئلة، قد نضطر إلى تطوير (أو إعادة اكتشاف) الأدوات التحليلية والمفاهيم غير الملونة من قبل الدليل الذاتي لعالمٍ مرتب في شكل دول قومية».

لذلك، بدلًا من أن يكون التحليل «ملونًا بالدليل الذاتي» لمصطلح «العالم العربي»، يجب علينا بدلًا من ذلك التركيز على العلاقة بين التجمعات الإنسانية والهياكل الموجودة فيها.

تحري الأمانة

إنّ الهدف الأهم من التحليل الجيوسياسي هو العثور على المعنى الحقيقي للبيانات الموجودة تحت تصرفنا، مع إدراك أنّ رؤيتنا المحدودة للعالم يمكن أن تحجب بعض جوانب ذلك الواقع. ونحن كطلاب في مجال الشؤون العالمية، مدفوعون بالرغبة في التعلم قدر الإمكان، ولا يمكننا أن نخاف من طرح أسئلة حول المعتقدات التي قد تؤثر على استنتاجاتنا.

تمثل عبارة «العالم العربي» نوعًا من التفكير التقليدي الذي يعبر عن العكس تمامًا، ويؤدي إلى إخفاء الحقيقة بدلًا من الكشف عنها. لذلك، فكما أنّنا نمتنع عن الإشارة إلى انتخاب «دونالد ترامب» أو الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كأجزاء من «الربيع الأنجلوسكسوني»، يجب أن نتجنب استخدام نفس الاختصارات في أجزاءٍ أخرى من العالم.

*< ستراتفور > ٢٠١٧/٥/٢٤ :

شكوك في مسألة التحالف

*فهمي هويدي

حين ينشغل بعض العرب عن إطلاق فكرة التحالف الإسلامي الأمريكي بالحديث عن انكشاف شعر السيدة ميلانيا قرينة الرئيس ترامب، أو نفاد «موديل» فستان ابنته إيفانكا من الأسواق، فمعني ذلك أن خللا فادحا في الإدراك قد حدث. وأن العبث في المشهد ذهب إلى أبعد مدى. وإذ تذهلنا المفارقة، فإنني قد أعذر الذين تورطوا في العبث. إذ اعتبرهم ضحايا الإعلام غير المسئول الذي ما برح يهلل لما جرى ويعتبره انتصارا سياسيا باهرا يصوب العوج ويشد الأزر ويوجه رسالة الردع للخصوم والأعادي.

إن شئنا الدقة فينبغي أن نعترف بأن فكرة التحالف مع الولايات المتحدة ليست جديدة، لأن العالم العربي دخل في العصر الأمريكي بدرجات متفاوتة منذ عدة سنوات، حتى أن فكرة أحلافه الدول الكبرى التي جرى رفضها والتظاهر ضدها منذ الخمسينيات ـ في مصر على الأقل ـ تحولت إلى طموح لبعض الأنظمة. وعرس تقام لإتمامه السرادقات والمهرجانات، وتنصب له الأفراح التي تحيي الليالي الملاح، إذ في ظل انهيار النظام العربي، وفقدان الأمة للقيادة الرشيدة والبوصلة الهادية، حدث الانقلاب الذي في ظله أصبح الالتحاق بركب الدول الكبرى فضيلة ومغنما يسعى إليه كثيرون. وكان انتشار القواعد العسكرية وما يسمى بالتسهيلات المقدمة لجيوش الدول الكبرى من قرائن ذلك الانبطاح وشواهده.

إذا سألتني ما هو الجديد إذن، فردي أنه يتمثل في خمسة أمور. الأول أن ما كان «عرفيا» مستورا ومسكوتا عليه صار «شرعيا» ومعلنا على الملأ. الثاني أن التحالف قدم بحسبانه تعبيرا عن إرادة الأمة العربية والعالم الإسلامي. الثالث أنه لم يوظف لصالح صراعات الدول الكبرى، وإنما جرى تأسيس التحالف لحسم الصراع في المنطقة، ضد إيران من ناحية وضد تنظيمي داعش والقاعدة من ناحية ثانية. الأمر الرابع أنه يفتح الباب لانضمام إسرائيل إليه بدعوى مواجهة ما سمي بـ«الخطر المشترك» الذي يهدد دول المنطقة. الأمر الخامس أنه يكرس تراجع أولوية القضية الفلسطينية وترشيح إيران كي تحتل موقع الخطر الأكبر والعدو الأول. وهو المصطلح الذي استخدمه بعض القادة العرب الذين لم يجرؤ أحد منهم على ذكر اسم فلسطين، التي هي أولى وأكبر ضحايا الإرهاب الإسرائيلي ـ في حين جرى التنويه أكثر من مرة إلى أن إيران هي «رأس الحربة» الداعم للإرهاب.

تلح على النقطة الأخيرة طول الوقت. ولست أخفي أن لدي شكوكا قوية في أن فكرة التحالف الذي وصف زورا بأنه إسلامي، ما كان لها أن تحظى بالرعاية الأمريكية إلا إذا كانت تمهيدا لانضمام إسرائيل إليه، الأمر الذي يحقق لها ثلاثة أهداف تلح عليها وتتوخاها طول الوقت. الأول الانتقال إلى التطبيع العلني مع الدول العربية والإسلامية، والثاني تكثيف الضغط على إيران بما يضعفها ويعرقل مشروعها النووي، والثالث تجاوز القضية الفلسطينية واعتبارها شأنا محليا بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إذا جاز لي أن أذهب إلى أبعد في المصارحة والإفصاح عن الشكوك التي تراودني، فإنني أكاد أزعم بأن فرقعة التحالف الإسلامي الأمريكي لمواجهة الإرهاب ليست مأخوذة على محمل الجد. لكنها في عمقها بمثابة قنبلة دخان أطلقت في الفضاء العربي كي تغطي خطوات الصفقة التاريخية التي تبدأ بالتطبيع وجاء الرئيس الأمريكي لإبرامها. ولا تنس أنه أعلن أكثر من مرة أن القادة العرب الذين التقاهم رحبوا بها.

أكرر أنني أتحدث عن شكوك أتمنى أن تكذبها الأيام المقبلة. وإلى أن ينجلي الأمر فإنني لا أمل من الهتاف وبالدعاء: يا خفي الألطاف نجنا مما نكره ونخاف.

*فهمي هويدي، كاتب صحفي متخصص في شؤون وقضايا العالم العربي، يكتب عمودًا يوميًا ومقالاً اسبوعياً ينشر بالتزامن في مصر وصحف سبع دول عربية اخرى. صدر له ١٧ كتابا عن مصر وقضايا العالم الاسلامي. تخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٦١ ويعمل بالصحافة منذ عام ١٩٥٨.

*صحيفة (الشروق) المصرية ٢٠١٧/٥/٢٤ :

«محاكمة القرن»... رئيسة كوريا الجنوبية المقالة مقيدة اليدين أمام المحكمة

بدت الرئيسة الكورية الجنوبية السابقة المقالة بارك غيون – هي، التي كانت تقيم قبل أسابيع فقط في مقر الرئاسة «البيت الأزرق»، مقطبة الوجه وبلا تبرج، بعدما كانت معروفة بعنايتها بمظهرها، وذلك عندما مثلت أمس في سيول أمام القضاء في بداية محاكمتها في قضية الفساد المدوية التي أدت تنحيتها بعد توجيه التهم إليها وإقالتها. وقد حضرت مقيدة اليدين وتحمل رقمها في السجن. واقتيدت بارك التي لطالما اعتبرت «أميرة» السياسة في البلاد من سجنها إلى المحكمة في حافلة تابعة لإدارة السجون. وتجنبت، كما جاء في تقرير الوكالة الفرنسية من سيول، عند دخولها إلى قاعة محكمة منطقة سيول الوسطى، النظر إلى «صديقتها طوال ٤٠ عاماً» التي تسببت بالفضيحة شوي سون – سيل الملاحقة في القضية أيضا.

كما اتهمت الرئيسة السابقة بأنها سمحت لشوي، ابنة زعيم روحي مثير للجدل، التدخل في شؤون الدولة، سواء كانت تعيينات في القمة أو أزياء الرئيسة. ووجهت إلى بارك ١٨ تهمة بينها الفساد واستغلال السلطة وهي تواجه عقوبة السجن مدى الحياة.

ويفترض أن تستمر المحاكمة أشهرا، وهي جزء من مسلسل طويل بدأ الصيف الماضي، وأدى إلى تسريع سقوط بارك التي انتخبت بطريقة ديمقراطية قبل إقالتها في مارس (آذار) الماضي بقرار من أعلى هيئة قضائية في البلاد. وسألها رئيس المحكمة: «ما هي مهنتك؟»، فردت: «لا مهنة لي».

أقال البرلمان بارك البالغة ٦٥ عاماً في ديسمبر (كانون الأول)، وثبتت المحكمة الدستورية هذا القرار في مطلع مارس الماضي، ما أدى إلى رفع حصانتها. ويشكل حضور بارك إلى المحكمة أول ظهور علني لها منذ سجنها. وتتمحور القضية حول نفوذ صديقة الرئيسة السابقة الأربعينية شوي سون – سيل التي اضطلعت بدور مستشارة الظل لبارك فيما لم تكن تشغل أي منصب رسمي. وتحاكم شوي لأنها استفادت من صداقتها للرئيسة لابتزاز كبرى الشركات في البلاد من أجل دفع نحو ٧٠ مليون دولار لمؤسستين كانت تشرف عليهما، وهي مبالغ استخدمتها لأغراض شخصية. ويلاحق في القضية نفسها وريث إمبراطورية «سامسونغ» لي جاي يونغ ورئيس لوتي شين دونغ بين. وقد تجيز المحاكمة إلقاء مزيد من الضوء على العلاقات بين بارك وهذه المجموعات العائلية الكبرى التي تهيمن على اقتصاد آسيا الرابع.وأكدت النيابة العامة أمام المحكمة أن بارك وشوي اتفقتا لتلقي ٧ مليارات وون (٥,٥ مليون يورو) من شين في العام الفائت. من جهة أخرى أضاف المدعي هوانغ وونغ جاي أن بارك أبلغت لي في يوليو (تموز) ٢٠١٥ أنها تأمل في أن تجري المرحلة الانتقالية الحساسة من جيل إلى التالي في «سامسونغ» «بشكل سلس في ظل حكومتها»، وطلبت منه في أن يدعم مؤسسات شوي. لكن نفت الرئيسة السابقة بهدوء جميع الاتهامات الموجهة إليها، وفعلت شوي وبارك المثل، فيما ندد محامي شوي بقضية «مسيسة».

قالت شوي وهي تحاول كف دموعها: «أنا آسفة جداً لأنني تسببت بمثول بارك بهذا الشكل»، مضيفة أن «الرئيسة بارك ليست شخصاً يمكن استمالته بالرشاوى». واقتيدت بارك بعد انتهاء الجلسة إلى سجنها. وتوجه الكثيرون من المواطنين إلى المحكمة أملاً بسحب اسمهم في قرعة المقاعد في قاعة الحضور. وصرح «لي جاي بونغ» البالغ ٧٠ عاماً لوكالة الصحافة الفرنسية: «أنا هنا لمشاهدة فصل جديد في التاريخ». وأضاف: «أعتقد أنه يجب معاقبة بارك وعدم مسامحتها أبداً لئلا تتكرر هذه الأمور».

وتأتي «محاكمة القرن» بحسب عبارة المدعي الخاص بارك يونغ سو بعد أسبوعين على انتخاب محامي يسار الوسط السابق مون جاي – إن، في انتخابات رئاسية مسبقة.

وبارك ابنة الديكتاتور العسكري بارك تشونغ هي أول امرأة تنتخب رئيسة للبلاد في عام ٢٠١٢، وباتت أول رئيس يتم عزله على هذا النحو.

وتم إيداع بارك السجن بعد أن أمرت محكمة بالقبض عليها لارتباطها بقضية الفساد التي تسببت في خروج ملايين الكوريين إلى الشوارع للمطالبة بمحاكمتها. وسلطت الفضيحة الضوء على العلاقات بين الحكومة والتكتلات الاقتصادية العائلية المعروفة في كوريا الجنوبية باسم «تشيبولز» التي تسيطر على اقتصاد البلاد.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٥/٢٤ :

ما بعد مؤتمر الرياض

*عبدالمنعم سعيد

أكتب هذا المقال صباح يوم الجمعة الماضي بينما تتأهب وفود كثيرة في عدد كبير من الدول للذهاب إلى الرياض، حيث تنعقد قمة أو قمم لم يسبق – فيما أعرف – أن انعقدت على هذا النحو من قبل. ما ذاع عن جدول الأعمال واللقاءات يوحي بـ٣ نوعيات من الاجتماعات: الأولى: ثنائية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، والثانية: بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، والثالثة: بين الولايات المتحدة والدول الإسلامية. الثلاثة رغم أنها متتابعة، ولكل منها أولوياته في النقاش والأخذ والعطاء، فإنها أيضاً متداخلة. فالدول العربية على سبيل المثال هي الأخرى منتدى خاص" كما أن الدول الرئيسية سواء في العالم العربي أو العالم الإسلامي لدى كل منها علاقتها الخاصة مع المملكة التي توجد في مركز تلك الشبكة الكبيرة من العلاقات الستراتيجية والحضارية والدينية أيضاً. ولكن الشكل وحده ليس هو الذي سيقرر كيف أن المناسبة كلها فريدة، فالمضمون لم يتكرر من قبل في ماضي العلاقات الدولية أو الإقليمية، فرغم أن قائمة الأعمال مزدحمة بالموضوعات بالفعل، وأن المشاركين في الاجتماع ربما يضيفون لهذه القائمة كل ما يهم بلادهم، فإن النقطة المحورية في اللقاءات كلها هي علاقة الدين الإسلامي والمسلمين بالعالم الذي نعيش فيه. العالم هنا تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بما لديها من قوة صلبة، وأخرى ناعمة، وشبكة علاقات اقتصادية وأمنية على كوكب الأرض وفي خارجه، ولا يوجد ما يماثلها دولة أخرى. والعالم الإسلامي تمثله دوله الرئيسية الحاملة لرسالة دينها، الذي يحاول الإرهابيون الوحشيون سرقته واستخدامه في إثارة الفوضى في العالم. صحيح أن في الدنيا مناطق متوترة أخرى (بحر الصين الجنوبي وكوريا الشمالية)" كما أن هناك دولاً تعاني من اهتزازات كبيرة (فنزويلا)" ولكن الشرق الأوسط والحرب ضد الإرهاب لا تزالان تمثلان مركز العلاقات الدولية في اللحظة الراهنة، وهذه العلاقات الدولية تكثفت لحظاتها في الاجتماعات التي جرت في الرياض.

لاحظ هنا أن الضيف الأمريكي لم يكن يعرف جيداً لا المنطقة العربية، ولا الشرق الأوسط، إلا من خلال علاقات اقتصادية ظهرت في شكل ما عرف بأبراج «ترمب»" وخلال حملته الانتخابية لم يكن الرجل ودوداً لا مع العرب، ولا مع المسلمين في البداية، كما فعل مع المكسيكيين أو الأمريكيين من أصول لاتينية. ولكن الشهور الثلاثة الماضية شهدت نوعاً من التكيف والفهم لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية مع واقع الشرق الأوسط وتعقيداته. حدث ذلك نتيجة الزيارات المتعاقبة التي قام بها قادة عرب ومسلمون إلى واشنطن، حاملين معهم ثقل العالم العربي والإسلامي، سواء أكان أماكن مقدسة، أو من سكان بحضارتهم وتاريخهم، أو من علاقات ومصالح متشابكة مع الولايات المتحدة عبر العقود الماضية" أو أنها الدول التي تتحمل العبء الحقيقي للحرب ضد الإرهاب (٩٥ في المائة من ضحايا الإرهاب من المسلمين). إن أي تحليل لمضمون كلمات وأحاديث الرئيس الأمريكي سوف يفضيان إلى وجود خفوت كبير في خطابه السابق، واستعداد لتشبيك المصالح، وبيع السلاح، وتجميد عملية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والمساهمة المباشرة الأكبر في الحرب ضد الإرهاب.

هذه المتغيرات لم تكن لتحدث لولا الجهد الدبلوماسي والسياسي العربي، وخاصة دور المملكة العربية السعودية بما لها من ثقل إسلامي كموطن للحرمين الشريفين، ومصر بالدور الذي تقوم به في الحرب ضد الإرهاب، وقدرة ومبادرة في السعي نحو تجديد الفكر الديني من خلال مؤسسة الأزهر. والحقيقة هي أن تخصيص ترمب لزيارته الأولى خارج الولايات المتحدة، بحيث تشمل السعودية والسلطة الوطنية الفلسطينية والفاتيكان، وكذلك إسرائيل، هي تأكيد على رمزية العلاقة بين الديانات السماوية الثلاثة، وهي نظرة تخرج عما هو شائع في الولايات المتحدة من العلاقات المسيحية اليهودية الخاصة تحت رداء ما يسمى «التقاليد اليهودية المسيحية». قمة الرياض كانت الخطوة الأولى في العلاقات الدولية لإشهار المحتوى الروحي للديانات السماوية: «اليهودية والمسيحية والإسلام».

العلاقة بين الإسلام والعالم، بحيث تكون بناءة ومناهضة للعنف والإرهاب، هي جوهر لقاءات الرياض، ومثل هذا الجوهر يدخل في العلم من زاوية «الستراتيجيات العليا» التي تستلزم ستراتيجيات وخططاً أخرى لنقلها من مكانتها العليا لكي تعمل على الأرض. والعمل على الأرض قائم بالفعل بين الولايات المتحدة والدول العربية الإسلامية الحاضرة إلى اللقاء في الرياض، سواء كان ذلك في جبهة المواجهة مع إيران، أو محاربة الإرهاب، أو في السعي نحو تحقيق الاستقرار في منطقة أعيتها الحروب الأهلية والانقسامات الداخلية. هنا فإن اللقاءات بقدر ما هي فرصة للمراجعة والتقييم لما حدث، وأظنها بدأت مع اللقاءات الثنائية السابقة على مؤتمر الرياض، فإنها أيضاً تبدأ الطريق إلى إنهاء المهمة التي لا تقتصر على علاقة المسلمين بالعالم، وإنما تذهب إلى استعادة الاستقرار في المنطقة، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا من خلال استعادة «الدولة» لمكانتها، والأمن إلى الإقليم بأسره بالبحث عن نهاية للحرب الأهلية في سوريا، ووضع الصراع العربي – الإسرائيلي على طريق التسوية السياسية.

اجتماعات الرياض هكذا ليست نهاية طريق، أو تتويجاً لمسيرة سابقة، أو مجرد إحياء لعلاقات سابقة، وإنما هي بداية غير مسبوقة لطريق غير مسبوق. ليس سراً على أحد أن الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط منشغلة إلى حد كبير بعمليات للإصلاح الداخلي، سواء أخذت اسم «رؤية ٢٠٣٠» كما في السعودية ومصر، أو أخذت أسماء أخرى في دول أخرى" والكل يعلم أن مثل هذه العملية ليس مقدراً لها النجاح إلا إذا أحاطت بها بيئة إقليمية ودولية تساعد على هذا البناء. وببساطة فإنه لا يوجد إصلاح أو بناء في بيئة الأمن فيها مهدد، والحروب الساخنة والباردة ذائعة" وعلى العكس فإن كل خطوة على طريق الاستقرار الإقليمي سوف تجعل البناء الداخلي ممكناً وواعداً. مفاتيح هذه الحالة تحدث عندما يتم وضع الحروب الرئيسية في المنطقة على طريق الشرعية، سواء في سوريا أو اليمن أو ليبيا" والأزمات الكبرى في المنطقة على طريق التسوية، كما هو الحال فيما يخص الصراع العربي – الإسرائيلي. وبقدر ما يبدو من طريقي الشرعية والتسوية صعباً ومعقداً، فإن هناك ثروة من القرارات والمبادرات الدولية التي يمكن الاستناد، وأحياناً الاحتكام، إليها. مؤتمر الرياض يبدو بما فيه من شكل ومحتوى كما لو كان إشارة البدء في مسيرة على الطريق، أو أنه إشعال لمحرك سيارة تعطلت طويلاً، وآن الأوان لها أن تنطلق. وعلى أي الأحوال، فإن نجاح المؤتمرات لا يكفي فيه حميمية اللقاء والاجتماعات، وإنما فيما يحدثه من زخم وعنفوان، بما يكفي للتغلب على عقبات ومعضلات تاريخية. وبصراحة لم يعد ممكناً لا للعالم ولا للمسلمين أن يضيعوا أوقاتاً إضافية!

*المركز الاقليمي للدراسات الستراتيجية ٢٠١٧/٥/٢٤ :

زيارة ترامب للسعودية.. خيارات المصالح وأوهام الحرب

*علي حسن الفواز

لاشكّ في أنّ زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسعودية حملت معها رسائل سياسية واقتصادية وأمنية، لكن من السابق لأوانه التأسيس على نتائجها في الواقع، وبقطع النظر عن الهالة الاعلامية التي حظيت بها الزيارة، وطريقة تسويقها، فإنّ الوقائع قد ترسم أفقا آخر لهذه الزيارة

فالولايات المتحدة دولة مؤسسات ومصالح، ومن الحماقة بمكان أنّ تتورط في صراعات اقليمية أثبتت فشلها، وعدم جديتها، لاسيما أنّ هناك تحديات أخرى أكثر تعقيدا تواجه إدارة ترامب، ومنها التلويح بعزله سياسيا بعد سلسلة من الأخطاء التي رافقت حملته، واتصالاته السرية مع روسيا، ناهيك عن المشكلات الاقتصادية، والتحديات الأمنية مع روسيا والصين وكوريا وغيرها.

حضور الرئيس الأمريكي للقمم الثلاث– كما يبدو في الصورة– لا تعني اعلان الحرب، ولا حتى تعني اعلان الحزم كما تقول وسائل الإعلام، بقدر ما انها تحمل في جوهرها رسالة الى روسيا والصين أكثر مما هي موجّهة الى إيران وحلفائها، وهذا ما ستترتب عليها جملة من المواقف السياسية، وحتى العسكرية التي ستبادر اليها روسيا، فضلا عن أنّ أكثر رؤساء الدول الاسلامية بشكلٍ خاص– كما تقول الصورة– بدوا وكأنّ هذا التجمّع الاستعراضي لايعنيهم تماما، فهم لديهم مشاكلهم الداخلية، ولديهم مصالحهم مع روسيا وإيران أيضا.

وحتى خطابات الرئيس ترامب لم تخرج عمّا هو معروف ومتداول في السياسة الأمريكية، وحديث الشراكة الستراتيجية ليس جديدا هو الآخر، فالولايات المتحدة تحتاج دائما الى حُرّاس اقليميين لمصالحها، والى أسواق ومصادر سهلة للاستثمار، ولمعالجة أزمة البطالة، ولضبط المناطق المأزومة لكي تمرر الكثير من سياساتها، وتجذب اليها المزيد من رؤوس الأموال الكبيرة وغير المُتعِبة!! وهو ماجرى خلال هذه الزيارة بعد التوقيع على اتفاقيات ثنائية تجاوزت ٣٠٠ مليار دولار.

الخيارات الباردة للحرب

التلويح بالحرب قد يكون خيارا لدى البعض لكن ليس الجميع، لأنها ستكون عند حافتها، ولعل خيار (الحرب الباردة) سيكون هو الطريق الأسلم والأقل خطرا، وهو مابدا واضحا من خلال خُطب العديد من الرؤساء، فضلا عن أنّ الاكتفاء بحديث الارهاب العمومي يحمل معها قراءات متعددة، لأنّ الكثير من المشاركين في هذه القمم!! يعرفون جغرافيا الارهاب، ومصادر تمويله، والمرجعيات الايديولوجية المتطرفة التي تقف وراءه، كما أنّ توجهات الرئيس ترامب وادارته الجمهورية لم تحسم توجهاتها الستراتيجية بعد، فهي في بداية عهدها الرئاسي أولا، كما أنّ تحديات المستقبل قد تفرض معطيات غير متوقعة ثانيا، لاسيما أنّ الصراعات الاقليمية مازالت غير واضحة المسارات، فالازمة السورية والأزمة اليمنية، وحتى تعقيدات الأزمة الليبية ستكون رهانا على نجاح أو فشل سياسات الاحتواء والحسم.

الصراع وأوهامه الطائفية

فوز الرئيس حسن روحاني في الانتخابات الايرانية تحمل معها رسالة الى أمريكا بشكل خاص، فالتوجهات الاصلاحية لسياسته معروفة، ولديها استحقاقات دولية مع الولايات المتحدة، وعلى وفق ماتم الاتفاق عليه مع الدول الكبرى حول البرنامج النووي الايراني، فضلا عن أنّ الموقف الروسي لم يتضح بعد حول نتائج هذه القمم الاستعراضية، لأن ماسُمّي بسياسات الحزم ستصطدم بالمصالح الروسية، وبالأمن الاقليمي في المنطقة، مثلما سيصطدم أيضا بالقوة الايرانية ذاتها، لأنّ المخاطرة بصناعة الحرب يعني تعريض المنطقة الى احتمالات صراع دولي، والى صعود خطير للإرهاب في المنطقة، وهو مالا تريده الولايات المتحدة، ولا دول الخليج الأخرى، ولا حتى الدول التي تشارك السعودية بعض توجساتها، فهذه الدول تعيش هي الأخرى مشاكلها مع الارهاب، لاسيما باكستان وافغانستان وتركيا، فضلا عن عديد الدول العربية الأخرى.

*صحيفة (الصباح) البغدادية ٢٠١٧/٥/٢٤ :

هل غيرت أمريكا حقاً سياستها حيال روسيا ؟

"هل غيّرت الولايات المتحدة سياستها حيال روسيا؟" سؤال طرحه في مجلة "ذا ديبلومات" كاسي ميتشيل، صحفي عمل في منطقة أوراسيا والولايات المتحدة، وركز على التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية في المنطقتين.

وزارة الخزانة رفضت مؤخراً طلباً لشركة إكسون للتغاضي عن عقوبات، ما ساعد في إطالة أمد عقوبات تنال من الاقتصاد الروسي ويشير الصحفي إلى روايات وتقارير وتساؤلات حفلت بها جميع المواقع والمنافذ الإعلامية الأمريكية، خلال الأسبوعين الأخيرين، أو ربما طوال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، بشأن العلاقة بين موسكو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

ويقول ميتشيل إنه بدءاً من تضليل مستشار الأمن القومي السابق، مايكل فلين، لمسؤولين في البيت الأبيض حول اتصالاته بروسيا، وصولاً إلى إقالة ترامب لجيمس كومي، مدير مكتب التحقيقات الفيديرالي " إف بي آي"، وإلى التحقيقات الجارية بشأن ارتباط حملة ترامب الرئاسية بروسيا، لم يكن من السهل متابعة سيل التقارير والمكائد التي صيغت عبر الصحف الأمريكية.

وعلى رغم من تذمر ترامب من أن "أي سياسي لم يعامَل بصورة أسوأ أو أشد ظلماً منه"، لا مؤشرات أن التحقيقات بشأن علاقة حملته الرئاسية بموسكو ستتوقف قريباً. ورغم كل ذلك، تواصل واشنطن سياستها المعتمدة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وهي لم تتغير بعد مرور أربعة أشهر على تولي ترامب السلطة. ويدرج البروفسور الأمريكي هيث داردن سياسة واشنطن الحالية إزاء روسيا في إطار "الحراسة القضائية"، قائلاً: "لا يمكن النظر إلى البيت الأبيض باعتباره متساهلاً مع روسيا، كما لا يمكن اعتبار أن أية خطوة تجاه المصالحة، ولنقل عبر رفع عقوبات، بأنها ناتجة عن ضغط موسكو على الرئيس".

وبحسب ميتشيل، إن كانت هناك أية مؤشرات، فإن واشنطن ابتعدت فعلياً عن مصالحة محتملة مع روسيا التي كان اقتصادها المحاصر في أمسّ الحاجة إليها. ولَم يقتصر الأمر على إصدار ترامب أوامر بتنفيذ هجمات ضد شركاء روسيا في سوريا، بل إن وزارة الخزانة رفضت مؤخراً طلباً لشركة إكسون للتغاضي عن عقوبات، ما ساعد في إطالة أمد عقوبات تنال من الاقتصاد الروسي. وإلى ذلك، وقع ترامب مؤخراً مشروع قانون الاعتمادات، الذي لا يمدد فقط سياسات أوباما بشأن التوسع الروسي، بل يحمّل صراحة الروس مسؤولية زعزعة استقرار دول أخرى. وقد تضمن مشروع القانون الذي وقعه الرئيس الأمريكي في بداية الشهر الحالي فصلاً كاملاً لـ "محاربة النفوذ والعدوان الروسي".

تبعات أوسع

ولَكِن، وبحسب الكاتب، قد يكون لمشروع القرار الجديد تبعات أوسع على السياسة الأمريكية لما بعد العهد السوفياتي، والتي لم تشهد، خلال السنوات الأخيرة، سوى القليل من الاهتمام. وفيما يتعلق بمشروعي الاعتمادات الأخيرين، فإن مشروع القانون الحديث يمنع تقديم أموال لدول "اتخذت خطوات ثابتة لدعم ضم الاتحاد الروسي لشبه جزيرة القرم". ويفترض، بحسب ميتشيل، أن يطال هذا الحظر دولاً مثل كازاخستان وقرغيزستان، اللتين دعم رئيساهما "الاستفتاء" الذي أجرته روسيا في شبه الجزيرة في عام ٢٠١٤.

وبحسب مشروع قانون الاعتمادات، يسمح لوزير الخارجية الأمريكي برفع عقوبات محددة إن كانت "تخدم المصلحة القومية الأمريكية"، وبما يسمح للولايات المتحدة بمواصلة تخصيص أموال لدول تدعم التوسع الروسي. ولكن المشروع يأتي أيضاً باعتمادات إضافية "للمساعدة في محاربة النفوذ والعدوان الروسي في دول أوروبية وأورو– آسيوية" ما يؤشر إلى توسيع سياسات إدارة أوباما في استهداف أطماع موسكو.

* مجلة "ذا ديبلومات" ٢٠١٧/٥/٢٤ :

زيارة ترمب.. ستراتيجية مواجهة إيران و«داعش»

*دنيس روس

يقوم الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بأول رحلاته الخارجية، وفي ضوء ما يحدث في واشنطن الآن، وقد أدلى الرئيس ترمب بتصريح تناول فيه رحلته للشرق الأوسط كأول رحلة له خارج الولايات المتحدة، ولم يكن يشير إلى أهمية تلك المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل أراد أن يبعث برسالة تؤكد أنه يختلف كلياً عن سلفه الرئيس السابق باراك أوباما.

الأمر ليس غريباً بالنسبة للإدارات الجديدة أن تحاول إظهار اختلافها عن سابقتها، حيث يبحث كل رئيس تقريباً عن طريقة يظهر بها اختلافه عن سلفه. وبكل تأكيد، وفي حالة الرئيس دونالد ترمب تحديداً، يستطيع أي شخص ملاحظة ذلك في جميع المجالات سواء فيما يخص السياسة المحلية أو الدولية، لكن الزيارة هذه يبدو أنها ستكون الأبرز.

فعلى عكس الرئيس أوباما، فإن الرئيس دونالد ترمب لن يدور حول محور آسيا، وسيصرح بأنه سيقف إلى جانب أصدقاء الولايات المتحدة التقليديين في الشرق الأوسط، ولن يخجل من التنديد بسلوك الإيرانيين السيئ. كل ما قيل يندرج ضمن الأخبار السارة للدول العربية، إذ أنها لاحظت أن الرئيس أوباما كان يتنصل من مسؤوليات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، والعرب اعتقدوا أن باراك أوباما كان يرى إيران كجزء من الحل لمشكلات المنطقة، لا كمصدر للمشكلات.

الواضح أن دونالد ترمب ليس باراك أوباما، لكن الشيء غير الواضح هنا هو الستراتيجية التي تتبعها إدارة الرئيس ترمب في تعاملها مع المنطقة. فهل ستتجلى ملامح هذه السياسة خلال هذه الرحلة؟ من السابق لأوانه معرفة ذلك، ولكي أكون عادلاً، فالرحلة نفسها قد تكون إحدى لبنات بناء ستراتيجية تلك المنطقة. ولكي تكون مؤثرة، يجب أن تجدوا ستراتيجية الإدارة قادرة على مواجهة إيران واستخدامها لميليشياتها في المنطقة، وليس فقط مواجهة «داعش». وعلى هذه الإدارة مواجهة الأسد وسوريا، وليس فقط مواجهة «داعش» في الرقة، ويجب أن تكون للإدارة خطة لما سيأتي بعد «داعش» في الرقة والموصل، ويجب أن تضع هذه الخطة في الاعتبار إعادة البناء، والحكم، والأمن، ومنح حق التصويت للسنة المقيمين في هذه الأماكن وحمايتهم من الإقصاء الطائفي.

لو أن هناك وقتاً لاجتذاب دعم السنة سواء الموجودين داخل المنطقة أو خارجها، فسوف يحسم الأمر. ومن دون شك، فهذا جزء من أجندة ترمب لهذه الرحلة، فقد تحدث عن خطته «لتدمير داعش والقضاء عليها»، لكن هذا يتطلب استخدام أكثر من مجرد استخدام القوة العسكرية، حيث يجب القضاء على هذا التنظيم كفكرة وكعقيدة بتغيير القناعة الداخلية لكل فرد، وهو ما لا تستطيع الولايات المتحدة فعله. العالم

الإسلامي وحده يستطيع ذلك، وربما هذا هو السبب في أنه يعتزم إلقاء كلمة بهذا الخصوص خلال زيارته هذه.

سيصل ترمب للعالم الإسلامي بكلمته التي سيلقيها هناك وسيدعوهم وسيدعو قادتهم المجتمعين إلى العمل على كشف مساوئ تنظيم «داعش» وإدانة عقيدة وفكر الإقصاء، وعدم التسامح والكراهية التي يعمل على نشرها هذا التنظيم. وسيكون رائعاً لو أن ترمب استطاع دعوة الزعماء المجتمعين في السعودية إلى دعم ليس فقط المؤسسات الدينية التي تتولى تدريب الدعاة والأئمة على تحدي تفسيرات تنظيم داعش، بل أيضاً إلى دعوة القادة إلى العمل على دعم الأصوات التي تعارض المتطرفين.

فالإسلام أحد أعظم الأديان في العالم، وسوف يؤكد الرئيس على احترامه لهذا الدين بكل تأكيد، وسوف تتركز رسالته على محاربة وفضح المتطرفين، سواء سنة أو شيعة، الذين لا يعملون على نشر الدين، بل نشر آيديولوجيتهم التي لا تخدم الدين لكنها تخدم وتعزز نفوذهم.

ربما تركز أجندة ترمب خلال الرحلة على ثلاثة موضوعات أخرى:

أولاً، العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، ولذلك فنحن نتوقع سماع إعلانات عن تعزيز الروابط الأمنية، والتعاون العسكري، وإبرام صفقات السلاح للتعامل مع التهديدات في المنطقة وعن بذل المزيد من الجهود لبناء شراكة تجارية وتعزيز الاستثمارات المشتركة. كذلك على الإدارة الأمريكية القيام بما عليها لإنجاح برنامج رؤية السعودية ٢٠٣٠، ليس فقط بسبب المصالح المشتركة بيننا، ولكن لأن الشرق الأوسط العربي في حاجة لأن يرى نموذجاً ناجحاً في التنمية والحداثة.

ثانياً، خلال لقاء الرئيس ترمب مع زعماء دول الخليج تحديداً، نتوقع التأكيد على تحقيق التكامل بين القدرات الدفاعية لدول المجلس، حيث إن قدرات النظام الدفاعي للصواريخ الباليستية سيفي باحتياجات جميع دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التهديدات الإيرانية المتزايدة، والشيء نفسه ينطبق على التعاون في الدفاع عن البنية الأساسية في جميع أنحاء المنطقة، وفي تلك المنطقة تحديداً.

ثالثاً، في ضوء اهتمام الرئيس بتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يقول إنه «القضية الأهم»، فمن المتوقع أن يثير ترمب هذا الأمر خلال زيارته الحالية، وأيضاً خلال زيارته التالية إلى إسرائيل وللسلطة الفلسطينية. وفي هذا المرحلة، من المرجح أن يستغل ترمب هذه الرحلة ليس فقط لتأكيد التزامه بالسعي لحل الصراع، لكن لجعل جميع الأطراف تدرك أن إدارته لن تتحرك وحدها من دون مساعدة جميع الأطراف، إذ أن جدية مساعي الإدارة الأمريكية تعتمد على بذل جهود متزامنة من جميع الأطراف. فهل سيوضح للإسرائيليين وللفلسطينيين وللعرب خلال الرحلة ما يتوقعه من كل منهم؟ هل سيطلب من كل طرف اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الوقت لكي يظهروا التزامهم بعملية السلام؟

يجب ألا يُفاجأ أحد بالمنطقة بأن ترمب يجب عليه في مرحلة ما أن يطلب من كل طرف أن يتخذ خطوات حقيقية وصعبة، لأن تحقيق السلام لن يكون ممكناً من دونها.

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٥/٢٤ :

الطغيان مرفوض جملة وتفصيلاً

*حسين الصدر

-١-

اذا كان الفلاسفة يقولون :

" النسيان طبيعة ثانية للانسان "

فنحن نزعم :

ان بذور الطغيان موجودة في نفس الانسان..

قد تنمو وتصبح غاية كثيفة..!!

وقد تبقى في حيّز محدود لا تتعداه..!!

والطغيان مرفوض جُملة وتفصيلا أيّاً كان مصدرُه،

ومهما كان شَكْلُه،

وأيّا كانت طبيعتُه

قال تعالى :

(انّ الانسان ليطغى)

" فالطغيان شديد الحركة في أوساط الناس، ولا ينجو منه أحدٌ الاّ بتوفيق خاص.

انّ كل ألوان التحكم والتعسف وفرض الآراء على الغير انما هي صور من صور الطغيان الممجوج.

-٢-

الدكتاتورية السياسية معروفة لدى الناس...

ولا تخفى حقيقتها عليهم...

انها الانفراد بالسلطة، وبالقرارات كلها، وما على المواطنين الاّ السمع والطاعة، والاّ فان الاجهزة القمعية للدكتاتورية بانتظارهم لتسلخ جلودهم وترسلهم الى الموت الزؤام زرافاتٍ ووحدانا.

ومن منكم ينسى المقابر الجماعية التي ملأت أرض الوطن الحبيب أيام الدكتاتورية البائدة ؟!

اننا نكتشف بين الحين والحين ما كان مجهولاً منها..!!

ومن الصعب للغاية ان تُحصي اسماء الشهداء الذين أراق الطاغوت دماءهم عبر العقود السود التي تولى فيها حزب العفالقة المشؤوم مقاليد الحكم في العراق (١٩٦٨-٢٠٠٣) بما فيهم الأطفال الأبرياء، والنساء، فضلاً عن الشباب والكهول والشيوخ.

وكانت تتوالى قوافل الشهداء دون انقطاع في دلالة واضحة على أصالة الشعب العراقي وملاحم نضاله المجيد، ورفضه الأكيد لكل ألوان الظلم والاستبداد والطغيان.

-٣-

ولا نريد الاسهاب في هذا الباب لأن توضيح الواضحات – كما قيل – هو من أشكل المشكلات..!!

-٤-

غير ان الدكتاتورية بمعنى التسلط والقهر ليست محصورة في الحكام الطغاة... انها موجودة في كثير من الأسر والعوائل..!!فهناك الآباء الذين يرفضون أن يناقش ابناؤهم قراراتِهم وما على الابناء إلا الرضوخ..!!

-٥-

بالأمس حدثني أحدهم قائلا

ان اكبر أولاده رغب في الاقتران بفتاة معينة، اختارها ان تكون شريكة حياته، فرفض الاب ذلك رفضا قاطعا، معتبراً انّ هذه الفتاة تحمل جنسيةَ احدى الدولِ التي يعتبر الاب رعاياها من الارهابيين..!!

وهل هناك دولة في العالم كل رعاياها من الرجال والنساء هم في عداد الارهابيين؟!

لقد قاطع الاب ابنه قطيعة تامة.

وبالمصطلح الشرعي :

(لقد قطع رَحِمَهُ) وهذا ما لا يجوز شرعا على الاطلاق.

-٦-

ولم يكتف بمقاطعة ابنه ٰ بل قاطع أخاه وأخته وابن عمه الذين تجاوبوا مع ولده وحضروا مراسم الزواج...

-٧-

اننا سمعنا بمن قال :

" قال الله وأقول "

بمعنى أنه يبتدع من الأحكام ما شاء له الهوى، ويتناقض مع صميم أحكام الاسلام..!!

-٨-

ان اختيار شريكة الحياة أمرٌ متروك لمريد الزواج وهذا لا يسلب الوالدين حقهما في النصح والارشاد اذا كانا مخالفين.

ولكن الدين لا يعطيهما حق إجبار الولد على اختيار ما يختاران له، فالاختيار له، وليس عليه اثم شرعي ان خالف اختيارهما..

تلك هي المسألة في اطارها الشرعي، وهي ما تقتضيه العقلانية ويسنده المنطق والذوق السليم.

-٩-

انّ على الوالدين ان يعينا ابناءهم على طاعتهما بدلاً من التحكم والتعسف المفضيين الى اقامة الحواجز السميكة بينهما وبينه...

-١٠-

وتحضرني رواية عن الامام الصادق (جعفر بن محمد) – عليه السلام– يسأله فيها السائل عن فتاة اختارها ورفضها أبواه، فقال له الامام ما مؤداه :

" تزوج التي هويتَ،

ودَعْ التي هوى أبواك "

-١١-

ان الطغيان والاستبداد مرفوضان على كل الصعد والمستويات ومن دون رفضهما لا تستقيم الحياة...

*صحيفة (المدى) البغدادية ٢٠١٧/٥/٢٧ :

عن بيروقراطيات الهيمنة وسيطرة النخب

*ماجد الشّيخ

إذ تفتقد منظومات السلطة في العديد من البلدان، إلى الجدارة والكفاءة، في وقت تحاول الظهور فيه وكأنها واثقة من ذاتها، فيما هي إلى الهشاشة أقرب، فقد ذهب العديد من سلطات الحكم المتشابهة منها وحتى المتنافرة، مذاهب شتى في اقتناص فرص الفراغ والإفراغ السياسي والثقافي والفكري، وعملت في نوع من الانتهازية واستغلال الظرف واستغفال الناس، فقامت ببناء ديكتاتورياتها على أنقاض أوضاع شبه ديموقراطية، كان يمكن لاستمرارها أن يديم نوعاً من الاستقرار والأمان لمجتمعاتها، إلا أن الأيديولوجيات الانقلابية المضادة للدولة، كما للثورة والحداثة والتنوير والمعاصرة، أضحت هي الحالة الجاهزة للانتقال إلى تهيئة الظروف والمعطيات الذاتية والموضوعية، للبدء في عملية تدمير ممنهجة تاريخية لم يسبق أن وجدنا أشباهاً لها، في نخر وتفتيت الطابع الثقافي للفكر السياسي والمجتمعي، وتهيئة المجتمع والدولة لاستقبال ما يتضاد معهما وينقلب عليهما في اتجاهات تخريبية وتدميرية لبناهما التي حولتهما الهشاشة البنيوية المؤسسة، إلى أشباه دول وبقايا مجتمعات متناثرة، بفعل تأثيرات فقه القمع والعنف السلطوي، كما وبفعل التأثيرات الطائفية والمذهبية والضغوط الخارجية المتزايدة. وفي مرحلة لاحقة، أضحت جاهزة لتتحول إلى هشيم عند أول هبات «رياح السموم» التي نثرها فقه التوحش «الداعشي»، وعصابات التطرف الإجرامي لأمراء الوهم الخليفي.

وعلى هذا، حملت بصمات الإرهاب الوحشي، الذي ما يني يتجسد يومياً في العديد من مناطق العالم، بدءاً مما يجرى بين الحين والآخر في مخيم عين الحلوة، إلى سورية والعراق، وصولاً إلى القارة الأوروبية، توقيع «الوحش الداعشي» وأضرابه من أولياء وفقهاء التوحش، ممن آلوا على أنفسهم العمل كذئاب منفردة، أو ضمن مجموعات ذئبية، تخرج من أوكارها لتقيم على الرمال المتحركة صرح «دولتها» المزعومة على حساب دول قائمة وسلطات مقيمة، تحاول غزوها وكيّها بنيران المجازر وشرارات القتل الإجرامي تفجيراً ودهساً، قتلاً وتفتيتاً وإثارة للنعرات الطائفية والمذهبية، تحقيقاً لرغبات مكبوتة لدى سلطويي «إسلاموية» يعز عليها ألا تكون هي السلطة البديلة لكل السلطات القائمة والمتخيلة، بدءاً من سلطة الإله، وصولاً إلى سلطة المجتمع والدولة، وأي سلطة قائمة حتى في أشباه الدول.

هكذا هم هؤلاء بأحيائهم وأمواتهم، يريدون أن يشكلوا ويتشكلوا كسلطة مركزية «مقدسة»، تهيمن على الكون كله. وسيلتهم إلى ذاك «المجد» المدنس إزهاق أرواح الناس من كل الهويات والأعراق والأجناس، والتفنن في ارتكاب العديد من وسائل القتل والترهيب، وفق وصفات وتوصيفات فقه ضليع في مسلكيات التوحش الإجرامي، في محاولة لسوق الناس جميعاً وإخضاعها لتلك السلطة التي يجرى تخيلها وكأنها مسنودة إلهياً، تماماً كمن يتخيل أن انتصاراته المزعومة والموهومة على الدوام هي «انتصارات إلهية». وفي المقابل وفي ظل سيادة أنماط من العولمة المتزايدة في عصرنا الراهن، وتزايد تعقيداته، لم تغير الصيغ والمسلكيات الديموقراطية على تعددها من بيروقراطيات الهيمنة وسيطرة النخب، بقدر ما وسعت من هيمنة الشركات وأصحاب المصالح العابرة الحدود، لتنشأ عولمة عرفت كيف تكيف انحيازاتها وتحيزاتها، خضوعاً للكارتلات الكبرى، العاملة ضد التغيير وعمليات الإصلاح الممكنة والضرورية في نطاق الدولة والسلطات التي تسعى لتأبيد شكل من الاستقرار، طالما أن مصالحها تقتضي القفز وبخفة عن حقائق عالمنا المعاصر واحتياجاته المهمة والملحة والراهنة للدولة/الأمة، بمميزاتها القائمة على سرديات المواطنة الحقة، لجهة تأمين العدالة والنزاهة والكرامة لكل مواطنيها.

*كاتب فلسطيني

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٢٧ :

الهوية والمواطنة: إشكاليات تاريخية وأفكار مستعادة

*كرم الحلو

يشغل موضوع الهوية والمواطنة حيزاً مهماً في الثقافة والفكر المعاصرين، خصوصاً في المجتمعات المتعددة التكوينات والهويات. فقد أدى انهيار الأنظمة الشمولية، وبخاصة في أوروبا الشرقية، الى انقسام دول وانفصال كيانات والى بروز الهويات الفرعية مع ارتفاع رصيد فكرة حقوق الانسان ومبادئ المواطنة والمساواة. وهكذا ارتقى جدل الهويات وصراعها الى مصاف نزاعات كبرى وحروب أهلية.

في ظل هذا المناخ الدولي انقسم الاتحاد السوفياتي الى ١٥ جمهورية، وتمزقت يوغوسلافيا الى ٦ كيانات، وتشيكوسلوفاكيا الى كيانين وانفصلت تيمور الشرقية عن أندونيسيا، كما انفصل جنوب السودان. وأصبح الحديث ممكناً عن تقسيم العراق وسورية واليمن وليبيا الى كيانات ودويلات طائفية ومذهبية وإثنية.

على هذه الخلفية حاول عبد الحسين شعبان في كتابه «الهوية والمواطنة، البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة» (مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ٢٠١٧) تسليط الضوء على الهوية والمواطنة من منظور الدولة العصرية ومن خلال مراجعة المفاهيم وتدقيق الشعارات والأهداف، فرأى أن الهوية ليست معطى جاهزاً ونهائياً ومكتملاً، بل إنها في حالة تطور وتغيير مستمرين بالتفاعل مع الآخر، ومع تحولات الزمان والمكان، ما يمكن اعتباره اثراءً للهوية وليس إلغاءً لها. من هنا أن الهوية عملية إبداعية مستمرة ومفتوحة كما أن جدل الهويات لا يعني بالضرورة الصراع والنبذ والإقصاء. إن الإلحاح على الهوية العمودية يشكّل خطراً على الهوية ذاتها حيث يؤدي الى الانكماش والانكفاء والانزواء، بينما تتشبّث الهويات المفتوحة بالموضوعية والعقلانية، لا الانعزال والانغلاق. وهكذا أن اختيار الصراع بدل التعايش، والصدام بدل الحلول الانسانية سيكون خطراً على الهويات الكبرى والصغرى على السواء.

في السياق ذاته تناول المؤلف مسألتي المواطنة والطائفية، فحدّد الوطن بالمتحد الجغرافي الذي تعيش فيه مجموعات بشرية، قومية ودينية وسلالية ولغوية، متنوعة ومختلفة، بينما كانت الأسرة في العهود القديمة هي التي تمثّل الخلية او الوحدة التي يجتمع في نطاقها الأفراد، والأجنبي هو كل من لا يرتبط مع أفراد القبيلة، ويعتبر لذلك خصماً يستوجب إبعاده.

تبعاً لذلك انقسم المجتمع في العهدين اليوناني والروماني الى أحرار وعبيد، مواطنين وبرابرة. أما الإسلام فقد نظر الى العالم على أنه منقسم الى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب، وظلت فكرة التمييز بين حقوق المسلم والغريب والمقيم، مستمرة حتى العصر الحديث، وبعض المواقف الإسلامية لم تكن تقرّ مبدأ المواطنة الكاملة لغير المسلمين رغم تطور بطيء لدى بعض مفكري الاسلام، لم يرق الى الحق الدولي المنصوص عليه في لوائح حقوق الانسان.

المواطنة كما يرى اليها المؤلف تقوم على المساواة والحرية، أي حرية التعبير والاعتقاد والمشاركة السياسية من دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو اللون أو اللغة، والتمتع تبعاً لذلك بالحقوق

بصورة عادلة. إلا أن المجتمع العربي الذي يعاني الموروث السلبي، يوظفه سياسياً ضد فكرة المساواة والحرية والعدالة وصولاً الى المواطنة الكاملة والتامة.

بصدد العلاقة بين المواطنة والعروبة ذهب المؤلف الى أن العروبة كرابطة اجتماعية وانسانية وجدانية أمر موضوعي، لكن تحول الايديولوجيا القومية الى نظام سياسي حمل معه الكثير من مظاهر الاستبداد والتسلط والديكتاتورية وألحق أضراراً بالغة بحلم الوحدة العربية التي لا يمكن أن تتقدم من دون الإيمان بالديموقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ومن دون الأخذ بفكرة الدولة الدستورية المؤسساتية.

كذلك هي العلاقة بين الطائفة والطائفية. فالطائفة هي تكوين تاريخي وإرث طقوسي تواصل عبر اجتهادات فقهية ومواقف نظرية وعملية، في حين أن الطائفية هي توجه سياسي يسعى الى الحصول على امتيازات باسم الطائفة وإثبات تمايزات عن الطوائف الأخرى، وبذلك تكون الطائفية عامل تفتيت للمجتمع وواحداً من أمراضه الخطيرة، ما يقتضي وضع حد لها وتحريمها.

الرد على كل تلك الالتباسات والاشكالات، إن على صعيد الهوية والمواطنة، أو على مستوى العلاقة بين العروبة والمواطنة، وبين الطائفة والطائفية، لن يكون إلا على أساس المواطنة المتساوية دستورياً من دون تمييز أو تفريق، ومع الإقرار بالهويات الفرعية في إطار الوحدة الوطنية، والتعامل معها على نحو متساوٍ ومن مسافة واحدة، الأمر الذي يحد من ظواهر العنف والإرهاب ومن هجرة العقول والأدمغة.

في رؤيتنا الإجمالية نرى أن المؤلف أضاء على كثير من الالتباسات والاشكالات التي تشغل الفكر العربي المعاصر، إلا أن كتابه يعاني من هنات غير هيّنات ليس أقلها الاضطراب المنهجي والتسرع والتكرار والاستعادة. فضلاً عن ذلك نأخذ على المؤلف:

أ – لم يقدم بكتابه اضافة ذات شأن الى الأفكار المتداولة في الخطاب العربي المعاصر، ولم يطرح بدائل جديدة على هذا الخطاب لجهة الالتباسات القائمة بين مقولاته وإشكالياته، وتالياً طرح تصورات أخرى غير تلك المتواترة منذ بدايات فكرنا النهضوي.

ب – رهان المؤلف على تقدم المواطنة في الدول المتقدمة يدحضه، رغم عراقة تاريخها الليبرالي، الحراك الشعبوي الذي يميز السياسة في الغرب المتقدم حالياً، من ترؤس ترامب الولايات المتحدة الى انشقاق بريطانيا عن الاتحاد الاوروبي، الى تصدّر مارين لوبن الانتخابات الفرنسية وحصولها على تأييد قطاع واسع من الرأي العام الفرنسي.

ج – لم يأخذ الانقسام الطبقي العالمي، وبلوغه حداً غير مسبوق من تمركز الثروة، ما يستحق من الاهتمام لدى المؤلف، فهنا في رأينا يكمن أساس الاشكال ومبعث الصراعات الراهنة، ومن دون إعادة نظر في توزيع الدخل العالمي على نحو ينصف الطبقات والشعوب البائسة والأقليات المضطهدة ستبقى جذوة الصراع محتدمة واحتمالاته مفتوحة.

***كاتب لبناني**

***منبر الحرية ٢٠١٧/٥/٢٧ :**

الاضطراب في المنطقة وأخطار الحرب

*د. رضوان السيد

يشير البيان الختامي الصادر إثر زيارة الرئيس الأمريكي للمملكة العربية السعودية، إلى أنّ هناك نيةً لمواجهة الخطر الإيراني وأذرعه في المنطقة، من «حزب الله» إلى النظام السوري. وما أنكر الرئيس الإيراني المنتخب للمرة الثانية روحاني وجود أجواء عاصفة. إذ بعد أن أكد على إرادة إيران إقامة علاقات حسنة مع الجوار، عاد للتهديد بأمرين: الاستمرار في إنتاج الصواريخ الباليستية، وأنّ مشاكل المنطقة لا حلَّ لها من دون مشاركة إيران. وهو بذلك يقول إنّ لإيران يداً طولى في مشكلات المنطقة، لذا لا حلولَ بدونها! والصواريخ الباليستية تعني أنها بديلٌ عن السلاح النووي، والمقصود بها تهديد الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى جانب العرب الذين يهاجمهم الإيرانيون بالفعل.

ففي البحرين تبين أنّ هناك مؤامرةً على أمن البلاد كانت تجري في بلدة الرزاز. وفي اليمن رفض الانقلابيون مقابلة المبعوث الدولي القادم للتحدث معهم في صنعاء. وذكر ولد الشيخ أحمد الجدول الذي يتصوره للتفاوض: تسليم مدينة الجديدة من جانب الانقلابيين للدوليين حتى لا تخرب، ولا تستمر معاناتها من الأزمة الإنسانية، وحل مشكلة الرواتب للموظفين، وفرض هدنة في رمضان لتسهيل وصول المساعدات، ومواجهة وباء الكوليرا.

وفي سوريا يستمر الإيرانيون وميليشياتهم في الزحف باتجاه معبر التنف في المثلث الحدودي الأردني العراقي السوري، رغم معرفتهم بوجود جنود أمريكيين وبريطانيين في المنطقة سبق أن حرروها من «داعش».

وفي العراق اختار الجيش العراقي و«الحشد الشعبي» إحياء العمليات في الأنبار بحجة وجود جيوب لـ«داعش»" بينما يعلن «الحشد» عن إرادته التقدم باتجاه التنف من جهة العراق، لملاقاة حلفائهم الأسديين والإيرانيين على الحدود الأردنية.

وتشير التصريحات القليلة الأمريكية والروسية، بعد زيارة لافروف للولايات المتحدة إلى نوعٍ من الجمود في العلاقة بشأن سوريا، باستثناء التنسيق لعدم تصادم الطيرانين.

وفيما بين أستانة وجنيف ما حصل تقدمٌ في تثبيت وقف إطلاق النار في مناطق خفض التوتر الأربع في سوريا. ويقال إن هناك محادثات بين الإيرانيين والأتراك حول ذلك، ولا شكّ أنه يتناول المناطق الأدنى للشمال السوري حيث يتواجهُ الطرفان. أما في جنيف فإن دي مستورا يتحدث عن كيفيات الإعداد لكتابة الدستور السوري، ولا يتحدث أبداً عن الانتقال السياسي كما هو المفروض. وهذا معنى ما ذكره البيان الختامي السعودي الأمريكي حول الحل في سوريا بالتأكيد على بنود إعلان «جنيف-١» وليس غيره.

إيران مصرة على الاستمرار بالتخريب في اليمن، وعلى انتزاع منطقة نفوذ لها في سوريا من حمص إلى القلمون ودمشق، ثم باتجاه درعا والحدود السورية الأردنية العراقية. وإلى عملياتها في البحرين والسعودية، هناك تحرشاتها البحرية في البحر الأحمر وبحر العرب وبحر عُمان. وهكذا فالسياسات الهجومية التي بدأتها إيران عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، من العراق وإلى ما وراءهُ في غرب الفرات وإلى البحر المتوسط من جهة، ومضيق هرمز والبحر الأحمر وامتدادات المحيط الهندي.. مستمرة. إذ يعتقد الإيرانيون أنهم حقّقوا مكاسب أيام أوباما وهم لا يريدون التخلي عنها، بل يرغبون -وقد تحالفوا مع الروس- في أن يجري تثبيتُها باعتبارها مناطق نفوذ، بل مناطق إحتلال واستيطان" وبخاصةٍ بعد أن نجحوا في ذلك بلبنان، إلى حدّ اعتبار الجيش اللبناني حليفاً ورديفاً لهم في المناطق التي أخْلَوها للتوجه إلى الجنوب السوري، وتخوم جبل الدروز أو جبل العرب، بعد أن تعذر عليهم الاستقرار في الجولان!

كانت الولايات المتحدة حتى في عهد ترامب شديدة الحذر. وهناك حادثان قد لا يشكلان تحولاً: الغارة على مطار الشعيرات بعد الكيماوي في خان شيخون، والغارة الغامضة عند معبر التنف والتي يبدو أنه كان المقصود منها منع الأسد وحلفائه الإيرانيين من التقدم نحو المثلث المذكور. وإلى هذا الحذر العسكري، هناك الشائعات عن عقوبات ستفرضها وزارة الخزانة الأمريكية على لبنان وقطاعه المصرفي للحيلولة دون استمرار عمليات التهريب وغسيل الأموال من جانب «حزب الله».

فهل تشكّل القمم التي جرت بالمملكة، والبيان الختامي، تحولاً للجهتين: جهة العرب، وجهة الأمريكيين؟ وكيف سيواجه الطرفان إيران وميليشياتها ومناطق نفوذها؟ وماذا ينبغي عمله لحسم المشكلة اليمنية؟ وكيف يواجهون التهديد للأردن، والضعف اللبناني؟ وكيف ينبغي التفكير بالعراق بعد «داعش»؟ وهل يمكن الحديث الجماعي مع الروس أخيراً بشأن سوريا؟ كل هذه أمورٌ ما عاد يمكن تأجيلها وسط الهجمة الإيرانية المستمرة.

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٥/٢٨ :

عن العلاقة الجدلية بين العلمانية والديموقراطية

*صلاح سالم

ثمة تصور اختزالي افتضح أمره بالأمس مع فشل الحكم «الإخواني» في مصر، ويبدو في سبيله للافتضاح اليوم في تركيا الأردوغانية، والذي يتمثل في إمكان تشييد نظام ديموقراطي على غير أساس من مثل الحداثة السياسية، كالدولة القومية والعلمانية السياسية والنزعة الفردية. فثلاثتها طبقات راسخة لا بد منها للطبقة الأخيرة المتمثلة في الديموقراطية، تلك العملية الإجرائية ذات الطابع التمثيلي التي يجرى التنافس من خلالها على السلطة، اكتساباً وتداولاً. فلا الروح الوطنية المتجذرة في دولة – أمة يمكن التغاضي عنها باعتبارها النطاق الجغرافي لهذا التنافس وذاك التبادل. ولا العلمانية السياسية يمكن التنكر لها، كونها الضمانة الأكيدة للمساواة الكاملة بين الفاعلين السياسيين، وللحياد التام بين المتنافسين. ولا النزعة الفردية يمكن التخلي عنها باعتبارها لبنة أولى في ثقافة المشاركة السياسية، تضمن الحضور الواعي للفرد كمواطن يتعين عليه الاختيار الرشيد بين متنافسين يدرك خلفياتهم الأيديولوجية ولا ينتخبهم على أساس هويته هو أو انتماءاتهم هم القبلية أو الدينية أو الطائفية. ومن ثم تأتي الديموقراطية باعتبارها ثمرة جميلة لهذه المتوالية.

أما محاولة تجاهل إحدى حلقاتها فالأغلب أن تفضي الى كوارث سياسية، لأنها تضاد طبيعة الأشياء ومنطق التاريخ، وهو ما يتبدى خصوصاً في العلاقة بين العلمانية والديموقراطية.

وبقدر ما أن العلمانية ضرورة لإرساء الديموقراطية، فإن الأخيرة تعمل كآلية لترشيد العلمانية، بدفعها بعيداً عن الأشكال الراديكالية (الوجودية أو الفائقة) باتجاه الحدود المقبولة (السياسية أو المعتدلة). فقد سطعت مقولة نهاية الدين، التي مثلت الحد الأقصى لادعاءات التنوير المادي والحداثة الفائقة حول مستقبل الدين في عالمنا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما تحدثت عن موت الله أو رحيله عن عالمنا، انطلاقاً من اعتقاد متعجل باستحالة وجود أديان كبرى تقبل بالعلمنة السياسية المعتدلة وتتعايش مع الحرية الفردية، ومن ثم توقعت نشوب معركة صفرية بينهما لا بد وأن تنتهي بهزيمة الدين والخلاص منه عبر صيرورة يسطع فيها الإنسان ويختفي الله، تنمو فيها الحداثة ويموت التقليد، تزدهر فيها العلمنة ويتجه الدين نحو الأفول.

وفي الحقيقة، لم تكن هذه المقولة مجرد طرح نظري بريء، بل كانت أقرب الى برنامج سياسي نهضت به بعض الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، وتمت ممارسته بفاعلية أو في شكل قسري من أعلى كما كان الأمر في فرنسا، إذ لم يتوقف الأمر عند حد الفصل بين الدين والمجال العام السياسي أو تفكيك تحالف الكنيسة والإقطاع لمصلحة الطبقة البورجوازية الصاعدة، بل تمت مطاردة الدين في قلب المجتمع حتى وصل الأمر الى قلب الريف، حيث هدمت كنائس، وتحول بعضها الى دور لهو، ومنعت الطقوس في بعضها الآخر، وكفت الأجراس عن الرنين في بعضها الثالث، ناهيك بنزع ممتلكاتها في كل الأحوال بتوزيعها على الفلاحين أو تأميمها لمصلحة الدولة.

وشيء من ذلك حدث على الشاطئ الإسلامي، في تركيا الكمالية حيث مورست العلمانية، بروح متطرفة تكاد توصف بالأصولية، لأكثر من ثلاثة عقود منع خلالها التعليم الديني، وأوقف الآذان، وأُغلق بعض المساجد وقُمع كثير من مظاهر التدين في المجال العام، خصوصاً اللباس المحتشم للمرأة.

غير أن هذه الصيغة الفائقة من العلمانية قد هزمت تاريخياً بالفعل، هزمت في فرنسا بتنازلها عن غطرستها وأحاديتها، على رغم انتصارها سياسياً، بل بفضل هذا الانتصار، خصوصاً بعد اعتراف الكنيسة الكاثوليكية بها في المجمع الفاتيكاني الثاني (١٩٦٢ – ١٩٦٥) اعترافاً نظرياً وليس فقط واقعياً، حيث صارت حرية العقيدة راسخة ومتجذرة في مفهوم «الكرامة المقدسة للكائن البشري».

وعلى رغم استمرار هيبة الكنيسة بعد هذا المجمع، فإنها لم تقبل فقط الاعتراف الدستوري بالفصل بينها وبين الدولة، وبمبدأ الحرية الدينية، بل تخلت أيضاً عن أي محاولة لإنشاء أو رعاية أحزاب كاثوليكية، بغرض الدفاع عن حظوظها في السلطة، أو عن امتيازاتها الدنيوية، وظلت تعمل ضمن أطر المجتمع المدني وحده، الأمر الذي أفضى الى نتائج عدة إيجابية تمثلت في تحرير الدين من الدولة، وتحرير الدولة من الدين، وتحرير الشخص الإنساني كذات فردية، من هيمنة كليهما معاً، فامتلك حريته السياسية إزاء الدولة، وحريته العقدية إزاء الكنيسة، فكان انسحاب الدين من المجال العام وفك قبضته عن رقبة الدولة بمثابة انفراجة كبيرة قدمت له الحماية وسمحت باستمراره في قلب المجتمع، بإحالته الى أمر شخصي قد تنفذ بعض إشعاعاته الى المجال العام الاجتماعي. كما هزمت في تركيا بموت أتاتورك، ثم تراجع حزبه «الشعب الجمهوري» أمام أحزاب متتالية تصاعد انتماؤها الإسلامي تدريجياً، وتمكنت من إعادة تعريف هوية البلاد على نحو أكثر توازناً.

حدث هذا التحول عملياً بفعل الديموقراطية نفسها، لأن لكل مجتمع متمدين مرجعيته القيمية، التي لا يستطيع الإفلات منها ولو أراد بعض منتسبيه. ولأن تلك المرجعية إنما تؤكد حضورها وتفرز نفسها فقط من خلال الفضاء العام الذي يشغله الناس بقيمهم الراسخة، ويعكسه المشرعون المنتخبون بقدراتهم التمثيلية، حيث إن مركز السيادة يقيم في الدولة المدنية، والنظام السياسي العلماني هو الإرادة العامة للناس، القادرة من ثم على التحكم بتشكيل السلطة وممارستها، وانعقاد الشرعية واستمرارها. ولأن كل شعب، وهو في صدد صوغ مصائره، إنما يقوم بذلك على قاعدة قوامها الأساسي عناصر هويته وفي قلبها الدين، الذي تتخلل قيمه الجوهرية دساتير هذا الشعب وقوانينه، فما يفرزه البرلمان من تشريعات لا بد وأن تستلهم القيم المستقرة في هذا الضمير والمجمع عليها لدى الشعب. وهكذا يمكن التصدي للنزعات الراديكالية، وإرساء السلطة على قاعدة الاعتدال، حيث تبدو الديموقراطية ضرورة لترشيد العلمانية، بقدر ما أن العلمانية ضرورة أساسية لتدشين الديموقراطية، يتحرك بندول التاريخ بينهما بسلاسة واضحة، لا يمكن لها أن تستمر إذا ما دخل الاستبداد الى فلكها، فعندها تستحيل الى دائرة كهربائية مفتوحة تنقطع عبرها حركة التيار، أو الى دائرة تاريخية مغلقة ترتبك خلالها حركة المجتمعات.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٥/٢٨ :

تقييم إسرائيلي للخطة الأمريكية في سوريا والعراق ومسار الحرب ضد تنظيم الدولة

*بريان بيندر

في الآونة الأخيرة، لا يبدو الجيش الإسرائيلي منبهرا بالإنجازات التي حققها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب في حربه ضد تنظيم الدولة. وهذا على الأقل الانطباع الذي ارتأيته من آخر زيارة لي لإسرائيل، بما في ذلك زيارتي للجزء الذي تحتله القوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان. وفيما يتعلق بهذه المنطقة، قدم المسؤولون الإسرائيليون وجهة نظر فريدة من نوعها عن الفوضى، التي ألقت بظلالها على المنطقة، الناجمة عن الحرب الأهلية السورية، التي دخلت عامها السادس.

من موقعه فوق شبكة من الأنفاق الأرضية، التي يرجع تاريخها إلى حرب يوم الغفران في سنة ١٩٧٣، أشار المجند، الذي يرافقني في رحلتي، إلى الشمال الشرقي للقنيطرة، المدينة السورية المهجورة، التي تتبادل فيها قوات بشار الأسد وحزب الله قذائف الهاون مع المقاتلين المتمردين الذين يسيطرون على قريتين قريبتين.

وعلى بعد مسافة قصيرة بالسيارة من الجنوب، التي تقع بجانب بساتين الكرز والتفاح، كان علم جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة يرفرف فوق موقع الأمم المتحدة المهجور. أما في الجنوب، مرورا بقاعدة طائرات إسرائيلية بلا طيار الواقعة فوق منحدر متعرج عبر الوادي، نجد قاعدة تدريب لتنظيم الدولة وهو ما يدل على اختراق عناصر التنظيم لمواقع جديدة بعيدا عن عاصمته الرقة، التي تبعد أكثر من ٣٠٠ ميل عبر الصحراء.

وفي هذا الصدد قال أحد المسؤولين في قوات الدفاع الإسرائيلية إنه "إذا لم يكن التوجه إلى الشمال أو الغرب من بين الخيارات المتاحة لعناصر التنظيم فسيضطرون إلى التحرك في مناطق أخرى"، مشيرا إلى معسكر تدريب صغير لتنظيم الدولة الذي يقع جنوب سوريا بين إسرائيل والأردن. كما أضاف المصدر نفسه أ، "بعض العناصر حلوا بذلك المكان، وهو ما أثار قلق الأردن".

وجاءت رحلتي قبل عدة أسابيع من وصول ترامب إلى إسرائيل في زيارة خارجية سيتم فيها بالأساس مناقشة معضلة تنظيم الدولة الذي تعهد ترامب "بتدميره ودحره". ولكن التقييم الذي تلقّاه ترامب من أحد أقرب حلفاء الولايات المتحدة، الذي كان لأجيال يتصدى للمسلحين الإسلاميين، والذي كشف مؤخرا عن معلومات حساسة عن مؤامرة يحيكها تنظيم الدولة لاستخدام أجهزة الكمبيوتر المحمولة لتفجير الطائرات، لم يكن كما يريده.

وفي بناء على رأي الوحدات العسكرية والاستخباراتية الإسرائيلية التي زرتها على مدى عدة أيام في أواخر نيسان/أبريل، فإن الستراتيجية الأمريكية في العراق وسوريا قد تزيد الأوضاع تعقيدا وتأزما. وأفاد الضابط، الذي كنت أتبادل معه أطراف الحديث، أنه في إطار إرساء العقلية المتطرفة في الشعب اللبناني والأردني قاموا بدس العناصر المتشددة بغية زرع الخراب في لبنان المجاور والأردن، ومن بينهم بعض الأشخاص الآخرين الذين فروا إما إلى أوروبا أو الولايات المتحدة.

من جانب آخر، أعرب رئيس القسم الستراتيجي لجيش الدفاع الإسرائيلي في تل أبيب، رام يافن، عن الحيرة المشتركة التي عمت صفوف عدد من كبار القادة الإسرائيليين فيما يخص هاجس الجيش الأمريكي بهزيمة مجموعة لا تشكل تهديدا ستراتيجيا كبيرا، قائلا إنه "ليس متأكدا من أنه سيكون من السهل هزيمة تنظيم الدولة، كما يدعي ترامب".

فضلا عن ذلك، أشار العديد من المسؤولين إلى أن عدد عناصر تنظيم الدولة يضاهي عدد المنتسبين لحركة حماس، وهي جماعة فلسطينية مسلحة تسيطر على قطاع غزة. في المقابل، يرى ترامب الأمر من منظور مخالف تماما لذلك أذِن لقادته العسكريين بتعزيز التدخل العسكري الأمريكي في كل من العراق وسوريا، بما في ذلك منح البنتاغون مزيدا من السلطة لبذل قصارى جهده لدحر التنظيم، كما أرسل المئات من القوات الأمريكية الإضافية إلى سوريا.

وفي شأن ذي صلة، تعهد وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، يوم الجمعة، بتدمير تنظيم الدولة" أولا من خلال استعادة الرقة، ثم بدعم الحملة التي تنظمها القوات العربية والكردية المحلية لاستعادة مدن سورية أخرى تقع على طول نهر الفرات من براثن التنظيم. كما صرح ماتيس للصحفيين "نحن نتواجد هناك من أجل الإطاحة بالتنظيم" كما برر الستراتيجية العدوانية التي تعتمدها الولايات المتحدة بأنها تندرج ضمن سعيهم "لإبادة عناصر التنظيم".

وافق بعض القادة الإسرائيليين مَدّي بتقييمهم للصراع السوري شريطة عدم الكشف عن هويتهم، وقالوا بأن ستراتيجية الولايات المتحدة في سوريا والعراق، (حيث قامت القوات العراقية المدعومة من الولايات المتحدة مؤخرا بتحرير مدينة الموصل)، يمكن أن تجعل تنظيم الدولة والجماعات التابعة له في أماكن أخرى من المنطقة ما يشكل تهديدا أكبر للغرب. ولعل هذا ما دفع أحدهم إلى القول بأن "القادم أسوأ".

وفي هذا الإطار، شدد العديدون على أنه على عكس تنظيم القاعدة، وهي جماعة إرهابية سنية مسؤولة عن الهجوم الذي استهدف الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، قدم تنظيم الدولة نفسه في صورة الجماعة التي لا تستهدف فقط الغرب، بل تسعى أيضا إلى تقديم نسخة ثورية محدثة عن الإسلام في أكثر شكل متطرف ومتزمّتٍ له.

وبناء على ذلك، أشار ضابط الاستخبارات في قاعدة القيادة الشمالية للجيش الإسرائيلي إلى أنه "ما كان تنظيم الدولة يسعى إلى تحقيقه منذ تأسسه، هو إرساء مفهوم الخلافة، في إطار ترتيب ما اسماه "بالبيت الداخلي"، ثم الشروع في مواجهة القوى الخارجية". فضلا عن ذلك، أخبرني ضابط مخابرات في قاعدة القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي، خارج مدينة صفد، وهو ينظر لخريطة الحدود السورية، أنه يعتقد أن الولايات المتحدة فشلت في فهم المصالح المتنافسة والتحالفات المتغيرة باستمرار، في حين قَدّر جيش الدفاع الإسرائيلي أن هناك ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ مجموعة مختلفة تقاتل في الحرب الأهلية السورية.

كما أضاف، المسؤول العسكري "خذ الموصل، على سبيل المثال" مدينة المليون مواطن، وأكبر التقديرات تشير إلى أن هناك ثمانية آلاف مقاتل. وبالتالي، لا يمكنك السيطرة على مدينة مليون شخص بحوالي ثمانية آلاف شخص إذا لم يكن لديك بعض الدعم من السكان المحليين هناك". وفي نفس الإطار أوضح أنه "في شرق سوريا، يوعز الاعتقاد بأن تنظيم الدولة له تواجد قوي، لعدد السكان الملائم لتنفيذ مآربه. وعندما تحاول جلب المَنْطق الغربي لعقلية عربية شرقية فسيصعب تطبيقها واستيعابها. كما أن العقل الغربي لا يفهم الفروق البسيطة في المجتمعات القبلية العربية في الشرق الأوسط".

خلال حملته الانتخابية، وعد ترامب "بنسف تنظيم الدولة" لكن الحملة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة ضد الجماعة، مثل الهجمات الوحشية التي شنها ضد قوات الأسد وحلفائه العسكريين الروس، قد تكون مجرد محاولة نشر مزيد من التطرف في صفوف جيل جديد عازم على مهاجمة الدول الغربية. وفي هذا الشأن، قال ضابط المخابرات العسكرية إن "الضرر الذي تسببه الغارات الأمريكية التي تُشن أكثر من الفائدة". ومن المرجح أن تتأسف الولايات المتحدة على ما قامت به في المستقبل.

وعلى ضوء فهم آلية اجتياح التنظيم لبؤر التوتر في الشرق الأوسط، أفاد ضابط الاستخبارات في القيادة الشمالية للجيش الإسرائيلي بأن "كيفية انتشار تنظيم الدولة شبيهة بالسرطان، فمن السهل التخلص من الأورام، لكن كيف يمكنك منع الخلايا الصغيرة من التوسع والتغلغل؟ وبماذا فكر التنظيم عند دخول الأمريكيين والعراقيين الموصل؟ بدأ بتدمير كل شيء، حيث نفذ حوالي ألف عملية انتحارية في غضون أشهر معدودة، وسيفعل الشيء ذاته في الرقة، التي ستسقط حتما تحت سيطرته، وبعدها ستبدأ الخلايا السرطانية الصغيرة بالانفجار في أنحاء سوريا كلها".

في رأي الإسرائيليين الذين تحدثت إليهم، أساءت الولايات المتحدة تقدير الأوضاع. على سبيل المثال، يُنظر إلى جهود الولايات المتحدة لتدريب المقاتلين المتمردين داخل سوريا لمحاربة التنظيم على أنها كان لها نتائج عكسية. وفي هذا الصدد قال ضابط المخابرات "من جهة، دربت وكالة الاستخبارات الأمريكية المعارضة لقتال الأسد، ومن جهة أخرى، ركزت وزارة الدفاع "البنتاغون" على تدريب مقاتلين للمشاركة في قتال تنظيم الدولة، وبالتالي، الموقف الأمريكي هنا غير واضح".

وضع المحللون الإسرائيليون عدة سيناريوهات محتملة للحرب الأهلية السورية، بما في ذلك استعادة الأسد سيطرته على بلاده (وهو أمر مستبعد)، وإمكانية منح النظام بعض المتمردين الحكم الذاتي الجماعي وبعض الحوافز الاقتصادية مقابل التعايش السلمي (وهو ما يجري تنفيذه بالفعل).

كما أكد المحللون أن الولايات المتحدة تؤمن بأن الفائز الوحيد في الحرب هو الأسد دون منازع والفضل في ذلك يعود إلى حزب الله، الوكيل الشيعي المتشدد في إيران. كما أضاف الخبراء أن ما يسمى بجيش الله، الذي دخل مرتين في حرب مع إسرائيل وقام بتشكيل دولة داخل دولة في لبنان المجاورة فقد ما يقدر بنحو ١٧٠٠ مقاتل من أجل دعم الديكتاتور السوري بشار الأسد. ومقابل ذلك، سيُمكنهم الأسد من التوسع داخل سوريا، وهو ما يعني فتح المجال لتوسع نفوذ الملالي في طهران. كما قال لي أحد المسؤولين في جيش الدفاع الإسرائيلي في مرتفعات الجولان إنه "إذا فاز الأسد، فلن نواجه حزب الله على حدود واحدة بل على حُدودين".

من جانب آخر، أفاد يافين أن النفوذ الإيراني أكثر إثارة للقلق من تنظيم الدولة والجماعات الإرهابية الأخرى، حيث أقر بأنه "إذا كان بإمكاني أن أكون صريحا فإن المحور الراديكالي الذي تترأسه إيران أكثر خطورة من الجهاد العالمي، إذ أنها أكثر دراية بالأوضاع، وأقوى، وتمتلك ترسانة أكبر".

ومن منظور هؤلاء الضباط الإسرائيليين، فإن الستراتيجية الأنسب تتمثل في التراجع وترك الجماعتين تعملان على احتواء الصراع بدلا من محاولة إنهائه بالقوة العسكرية. وكما قال ضابط مخابرات جيش الدفاع الإسرائيلي، "إن معركة الردع أسهل من معركة النفوذ".

وبالتالي، لسائل أن يسأل" هل يعني ذلك أنه على الولايات المتحدة وحلفائها أن يسمحوا لتنظيم الدولة بالاحتفاظ بما يسمى بالخلافة في أجزاء من شرق سوريا وشرق العراق؟ وللإجابة عن هذا السؤال قال الضابط "لما لا؟ عندما سألوا رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل مناحم بيجن عن الطرف الذي تدعمه إسرائيل في الحرب العراقية الإيرانية، التي جدت خلال الثمانينات، أجاب قائلا "حظا سعيدا لهما، دعهم يقتلون بعضهم"، والشيء ذاته يقال الآن، فلديك تنظيم الدولة يقتل الآلاف من عناصر من تنظيم القاعدة، وتنظيم القاعدة يفعل الشيء ذاته، وكلاهما يقاتل حزب الله والأسد".

وعندما وجّهت سؤالا مماثلا لأحد المسؤولين في جيش الدفاع الإسرائيلي في الحدود السورية عن التداعيات المترتبة عن الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة في المنطقة، أجابني بأنه "لا يوجد نقص في الجماعات الإسلامية المسلحة هنا، لكنك فقط لم تسمع عنهم بعد".

*صحيفة البوليتيكو ٢٠١٧/٥/٢٨ :

تناقضات الصراع والتحول

*د. وحيد عبدالمجيد

يُعد المؤتمر الإقليمى السنوى لمركز البحوث والدراسات الستراتيجية فى الجيش اللبنانى من أكثر المؤتمرات العربية انتظاماً فى دوراته السنوية التى عُقدت آخرها من ١٥ إلى ١٨ مايو ٢٠١٧ فى بيروت تحت عنوان «تناقضات الصراع والتحول فى العالم العربى»، بمشاركة ما يقرب من مائة من الخبراء الستراتيجيين والعسكريين والأكاديميين والمثقفين من ٢٠ دولة عربية وأجنبية.

وبخلاف النمط الشائع فى المؤتمرات العربية، يحقق هذا المؤتمر تراكماً من عام إلى آخر، عن طريق الربط بين ما يُطرح فى كل دورة وبعض ما نوقش فى دورات سابقة، والاستفادة من آلية مجموعات العمل المتعددة لهذا الغرض.

ويسهم فى تحقيق هذا التراكم التوثيق الدقيق لأعمال كل دورة بما يجعلها فى متناول المشاركين سواء الجدد أو القدامى، والتدقيق فى اختيار المشاركين، والحرص على تنوع أفكارهم وحرية التعبير عنها، وهو ما أعاد مدير المركز العميد الركن فادى أبي فراج تأكيده لدى افتتاحه المؤتمر بقوله: (تحت شعار التنوع والحرية ينعقد مؤتمرنا الإقليمى السابع)، وحثه المشاركين على (الحوار الجاد والفعاّل لإغناء هذا الملتقى البحثى الكبير لتكون ثمار أعمال جلساته فى خدمة الباحثين وأصحاب القرار).

ويُعد هذا هو المؤتمر الأول بعد تولى العماد جوزاف عون قيادة الجيش اللبنانى فى مرحلة دقيقة يزداد فيها خطر الإرهاب الذى قدم رؤية متقدمة وشاملة فى مواجهته (عسكرياً وفكرياً وثقافياً، مع تغليب البُعد الوطنى والإنسانى، وعلى قاعدة تأمين الحرية والعدالة والمساواة، واحترام التنوع والحضور الفاعل للأقليات والإيمان بثقافة الحوار والانفتاح وقبول الآخر).

كما أنه المؤتمر الأول الذى يُعقد بعد انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية اللبنانية، حيث عُقد تحت رعايته، وعبرت كلمته التى ألقاها ممثله فى المؤتمر وزير الدفاع الوطنى المهندس يعقوب الصراف عن اهتمامه بالأفكار التى يناقشها المؤتمر، إذ تحدث عن أهمية (الاستنارة بالتوجهات والاقتراحات الصادرة عن المؤتمرات التى يشارك فيها نخب من المفكرين والباحثين والأكاديميين).

كما أغنى الأمين العام للجامعة العربية السيد أحمد أبو الغيط المؤتمر بكلمة افتتاحية مطولة حث فيها على الانتباه لأى ترتيبات جديدة قد تؤدى إلى تغيير فى الخرائط العربية٠ أما أعمال المؤتمر بمجموعاته الثلاث، التى عكفت على بحث التحولات المتعلقة بالصراعات الحادة فى المنطقة، والأفكار التى ناقشتها، فلنعد إليها فى «اجتهاد» آخر٠

*المركز الاقليمي للدراسات الستراتيجية ٢٠١٧/٥/٣٠ :

المواجهة الشيعية- السنية وتداعياتها الاقليمية

*د. فالح الحمراني

ليس هناك عوامل محددة وملموسة تحرك التاريخ وانما يسير بدفعة من طاقة تخلقها العديد المسببات وترسم طبيعة التطورات تدخل في اطارها المادية والعقائدية ومخلفاتها بما في ذلك الخرافية والانفعالات النفسية، ودور الافراد في ذلك، من هذه الزاوية يتحرك النزاع بين ابناء المذهبين الشيعي والسنّي في المنطقة، بنوع من الانفلات ويدخل مرحلة اللاعقلانية ليكون مهددا وخطرا على شعوب المنطقة ومستقبلها وكيانات دولها الهشة.

وضمن هذا السياق تصدرت موضوعة تصعيد المواجهة مع ايران/ الشيعية لصالح اجتماعات القمة الثلاثة التي عقدها الرئيس الأمريكي في الرياض مع زعماء ٥٥ دولة عربية واسلامية، والاتفاق مع عدد من دول المنطقة على ستراتيجية موحدة لاحتواء طهران وتحجيم ادوارها وقدراتها، كما تم التشديد مرة اخرى على ادراج عدد من الحركات والمنظمات المتعاونة مع إيران ضمن لائحة المنظمات الارهابية. وبهذا فقد مدت خطوط تقسيم المنطقة بين قوى موالية لإيران (اي بصراحة شيعية) وقوى تقف الى جانب المملكة العربية السعودية، التي تظهر نفسها كحامي للمكون السنّي في المنطقة. ووصف العاهل السعودي الملك سلمان إيران بانها حربة الارهاب في المنطقة. ان المواجهة بين أكبر قوتين نافذتين في المنطقة يكتسب طابعا مذهبيا وفي هذا تكمن خطورته، بالرغم من اسبابه الجيو/ سياسية والتنافس على الهيمنة والنفوذ.

وعشية ذلك التطور ارتفعت سخونة تسابق التسلح بين الدول المحسوبة على المعسكر السنّي وإيران وحليفاتها، ففيما جرى الاعلان عن رفع واشنطن كافة القيود التي فرضتها ادارة الرئيس السابق باراك اوباما على بيع السعودية بعض انواع الاسلحة خشية ان تستخدمها ضد المدنيين في الحرب التي تخوضها في اليمن، فان المملكة وقعت عقودا على انواع متطورة وذكية بقيمة ١١٠ مليارات دولار. من جانبها انطلقت التهديدات من إيران بالقدرة على مسح السعودية من على وجه الارض من دون مكة المكرمة، وعدم تخلي طهران عن برنامج تطوير قدراتها الصاروخية الذي بلغت فيه شأوا بعيدا.

ترتسم امامنا من دون شك حالة غير مسبوقة من سباق التسلح، والامر لا ينحصر في إيران والسعودية وانما يطال الدول المجاورة التي تشارك في النزاعات الدائرة في المنطقة. فالإمارات العربية المتحد وقعت بتاريخ ١٦ أيار على اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الدفاع، والتي ستحل محل معاهدة ١٩٩٤. وعلى حد تعبير مسؤول عسكري أمريكي انها ستتيح للجيش الأمريكي الفرصة للاستجابة افضل على عدد من السيناريوهات في المنطقة. وتزامن الحدث بموافقة الخارجية الأمريكية في ١٢ أيار، على صفقة لبيع ١٦٠ وحدة من نظام باتريوت الصاروخي للإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٢ مليار $. وبلغت الموازنة العسكرية القطرية لعام ٢٠١٦ زهاء ٤,٤٠٤ مليار دولار (٢,٨١٪ من اجمالي الناتج الوطني). وتشير

المعطيات الى ان الدوحة تزيد من مشتريات الاسلحة الحديثة المتطور باهظة الثمن، وتتصاعد وتائر هذا النهج. وضمن هذا السياق وقعت قطر في الاعوام من ٢٠١١ الى ٢٠١٨ على عقود لإستيراد اسلحة بكلفة ٦,٢ مليار دولار.وتقضي سيناريوهات تأجج المواجهة بمحاصرة او تصفية الحركات والمنظمات الشيعية المسلحة في المنظمة. والكلام من دون مواربة يدور حول تشكيلات الحوثيين في اليمن وحزب الله اللبناني والحشد الشعبي والمليشيات الاخرى في العراق. وأدرجت بعض دول المنطقة بطلب سعودي علاوة على أمريكا واسرائيل هذه المنظمات ضمن المنظمات الارهابية، واتهمتها بانها أذرع إيرانية في المنطقة وتساعد على تنفيذ اجندة طهران. كما تتهم بتصفيات لابناء المكون الديني. فيما تنسب منظمات القاعدة وفتح الشام (جبهة النصرة سابقا) وغيرها الى المكون السنّي. والى جانب تفاصيل اخرى مثل حراك نشطاء الاقليات الشيعية في شرقي السعودية والبحرين والجدل المستعر في مصر، يتشكل على الخارطة السياسية والعسكرية بصورة واضحة معسكران مدججان بمختلف الاسلحة، مستعدان لتوسيع المجابهة الساخنة وتحويلها الى حرب اقليمية حرب اقليمية شاملة، بكل ما ستنطوي عليه من عواقب كارثية وخيمة.

والخطورة الأشد للمواجهة السنية – الشيعية تتجسد في العملية السياسية في العراق، حيث تخندقت القوى السياسية على الاغلب وراء الشعار الديني/ المذهبي(شيعي/سني)، ولم تعد هناك اهمية واضحة للبرامج الاقتصادية والاصلاحية والتطورية وتأمين الحياة الكريمة للمواطن وان تكون الفاصل في كسب الناخب لهذا المرشح او ذلك، وانما يتم الاقتراع من قبل الناخبين انطلاقا من الميول المذهبية / الطائفية نحو هذه العائلة او مذهبية الحزب والفعالية السياسية. واعتمدت بعض الحركات اسلوب الكفاح الطائفي المسلح، واصبحت بمثابة دولة في الدولة. وتخلق هذه التشكيلات / المليشيات انطباعا بانها تستعد لحرب طاحنة مقبلة.

وبات ينظر للمواجهة بين الخصمين السعودية وايران كصورة للصراع داخل الإسلام – السنّة ضد الشيعة او بالعكس. وان تعميق الانقسام – غدى مسارا خطيرا جدا للغاية.ان الوضع يتطلب وجود قوى داخلية دولية للعمل مع المملكة العربية السعودية وإيران ودول أخرى في المنطقة، لتشجع باستمرار على إقامة حوار، على سبيل المثال، في الخليج من اجل ان تخلق الدول العربية وإيران آلية لبناء الثقة، وخطوة فخطوة سوف توضع بها التدابير المناسبة. ولكن مازال هذا السيناريو صعب التحقيق. وثمة قناعات بان الوضع يتطلب ليس حل مشكلات محددة فقط تتعلق بهذه الأزمة والصراع أو ذاك، وانما تضع في الاعتبار الحاجة إلى خطط طبيعية ومنهجية لمساعدة الدول العربية والإسلامية الأخرى لإيجاد حل وسط، وليس للتبشير بحرب مقدسة يشنها جزء من المسلمين ضد الآخر.

*كاتب من العراق يقيم في موسكو

*صحيفة (المدى) البغدادية ٢٠١٧/٥/٣٠ :

الشعبوية الأممية.. انتصار أم انكسار؟

*إميل أمين

قبل نحو ثلاثة أشهر على أبعد تقدير بدا وكأن مشهد بروز الشعبويات وعودة الراديكالية، ناهيك عن صحوة القوميات، قد أصبح التيار الغالب آيديولوجيّاً حول العالم، وهي مشاعر تعززت وتجذرت بعد حدثين كبيرين" الأول هو الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، والثاني هو انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، مع ما واكب الاختيار من توجهات يمينية لم تكن تخفى على أحد في الداخل الأمريكي.

والشاهد أن مسألة صعود الحركات الشعبوية تحتاج إلى المزيد من التفكيك والتحليل لمراجعة أسبابها، ذلك أن فريقاً من علماء الاجتماع والسياسة يذهب إلى أنها نتاج مباشر لارتداءات العولمة، وإفراز مؤكد لحالة الشوفينية المجتمعية، والخوف من ذوبان الهويات التاريخية، فيما فريق آخر جُلّه من رجال المال والأعمال، يرون أن السبب المباشر هو الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت العالم منذ عام ٢٠٠٨، ومن بعدها ارتدَّ الجميع إلى داخل حدود حمايته الجغرافية والعرقية، وكان من الطبيعي أن نرى عودة المحافظين الجدد المغرقين في اتجاهاتهم اليمينية في الولايات المتحدة، أو صعود نجم بعض الحركات في أوروبا، وفي المقدمة منها «الجبهة الوطنية» في فرنسا، بقيادة مارين لوبان، وفي إيطاليا حركة «النجوم الخمسة»، أما ألمانيا التي عاشت مرارة التطرف الآيديولوجي وخبرت آثاره الكارثية من النازية، فنجد لديها حركة «البديل من أجل ألمانيا» وهولندا علا فيها صوت النائب خيرت فليدرز بآرائه المغرقة في العنصرية.

في هذه الأجواء ليس سرّاً القول إن الإسلام والمسلمين، بل العرب على اختلاف أطيافهم وأطرافهم باتوا في مقدمة الأعداء لأصحاب تلك التيارات، الأمر الذي لا يدارونه أو يوارونه في برامجهم السياسية، أو دعاياتهم الانتخابية.

على أن علامة الاستفهام في هذا المقام: هل صعود الشعبويات واستشراء خطر القوميات اليمينية حول الكرة الأرضية قدر مقدور في زمن منظور؟

الثابت أننا عدة مشاهد جرت بها الأقدار أخيراً تأخذنا في إطار استشرافي مغاير للواقع الذي كان سائداً قبل بضعة أشهر، وفي هذا تغير جذري واضح ومثير، وإن كان يحتاج إلى تحليلات أو ربما تعليلات لتبيان أسباب الانقلاب ضد الشعبويات، وهل هي العلمانية الأوروبية والأمريكية التي تحافظ على ذاتها أم أنه رصيد التنوير الذي يُخشَى عليه من طوفان الظلاميات الأصولية في طبعاتها الغربية.

لتكن البداية من فرنسا تحديداً، ذلك أن كابوس فوز زعيمة الجبهة الوطنية، كان يؤرق الفرنسيين والأوروبيين من جهة، وبقية العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى.

غير أن خيارات الفرنسيين قدمت المرشح الشاب المستقل إيمانويل ماكرون على الجميع، وكأن الشعب الفرنسي أراد إيقاف المد الشعبوي الذي كان ليجتاح أوروبا العريقة على بكرة أبيها دفعة واحدة دون رحمة أو هوادة، لو عرفت لوبان طريقها إلى الإليزيه، ولو قدر لها أيضاً تنفيذ برنامجها (الشوفيني)، وفي المقدمة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، غير أن الفرنسيين كانوا أمناء إلى أبعد حدّ ومدّ لتراثهم الإنساني والعقلاني، حيث الحوار والجوار، عوضاً عن الشجار والافتراق.

المشهد الثاني الكبير المهيمن على الساحة الدولية بشكل عام والخليجية بنوع خاص، يتصل بزيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لمنطقة الخليج العربي، والقمم الثلاث التي عقدها في المملكة العربية السعودية، الأيام القليلة الماضية.

كان الخوف كل الخوف أن يمضي ترمب، على نحو يزيد من مخاوف الإسلاموفوبيا، وهي وجهة أخرى لانعكاسات الشعبويات والقوميات اليمينية التي تضع العالم الإسلامي الذي يبلغ عدده ملياراً ونصف المليار حول الكرة الأرضية، في كفة واحدة مع بضعة آلاف على أقصى تقدير من المتطرفين.

إلا أن زيارته الأخيرة للمنطقة، والاتفاقيات التي أُرسِيَت، ونقصد بها الفكرية قبل الاقتصادية، لا سيما في مجالات مكافحة الإرهاب، أعطَتْ زخماً شديداً لروح التعايش، وبات المشهد يحمل ملامح من الأمل والرجاء في مرحلة مغايرة من التعاون الخلاَّق بين العرب والمسلمين، وبين الأمريكيين والأوروبيين أيضاً، من أجل مستقبل أكثر إنسانية، تزدهر فيه أجيال تعرف معنى ومبنى «فرح اللقاء» بالآخر، وتتقلص فيه مساحات العداوات والعنف.

قبل المشهدين الفرنسي والأمريكي، كانت هناك الانتخابات التشريعية الهولندية، التي اعتبرها البعض بالفعل «بارومتر الشعبوية»، الأوروبية، حيث اليمين الذي يزعمه فليدرز لم يتوقف عن الشحن العاطفي المضاد للأوروبيين وللمسلمين دفعة واحدة، وقد اتخذ من أزمة اللاجئين مدخلاً لإشعال مشاعر الكراهية والعمل على إشاعتها بين صفوف الهولنديين.

غير أنه ومن حسن الطالع تنكرت له الغالبية الهولندية، المعروفة بالتسامح وقبول الآخر، وفوتت عليه فرصة تشكيل حكومة، كانت ستزيد المشهد الأوروبي لا سيما مع تركيا الجار التاريخي الأقرب، تشنجاً، ووصولاً إلى الصراع اللفظي، والأسوأ كان وشك في الطريق.

والحال أنه إذا ذهبنا إلى النمسا ذاتها فسنجد رجع صدى لانسحابات الشعبوية بدرجة أو بأخرى، فقد حاولت الأصوات المتطرفة عينها بين صفوف النمساويين قيادة المشهد والفوز بالانتخابات الرئاسية، إلا أن النمساويين فَضَّلوا الرئيس المعتدل ألكسندر فان دير بيلين، الرجل الذي تحدث منذ أيام قليلة قائلا: «قد يأتي يوم أطلب فيه من النمساويات ارتداء الحجاب، تضامناً مع المسلمات إذا استمرت حملة الإسلاموفوبيا في البلاد».

هل الشعبويات في طريقها للانكسار؟

حتى وإن كان الطريق طويلاً، فإن حبَّ النماء والحياة لا بد أن يغلبا شهوة الفناء والموت... الانتصار الإنساني أكيد.

*صحيفة (عمان) العمانية ٢٠١٧/٥/٣٠ :

حفظ السلام يقلّص النفقات..

*انطونيو غوتيرش

عندما دخلتُ إلى مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة لأول مرة كأمين عام في كانون الثاني الماضي، كان أول عمل قمتُ به هو أنني وضعتُ إكليلا من الزهور إحياء لذكرى أكثر من ٣٥٠٠ من موظفي الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام. وفي وقت لاحق من الأسبوع نفسه، قُتل اثنان من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث كانا يؤديان عملهما للحيلولة دون أن تتحول المواجهات العنيفة بين الطوائف إلى عمليات قتل جماعي، ففي كل يوم يخاطر حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بحياتهم وهم يقومون بالوساطة بين الجماعات المسلحة التي تحاول قتل بعضها بعضا أو تسعى إلى إيذاء المدنيين.

وعلى امتداد الحقبة الماضية التي تفوق السبعين عاما، ساهمت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إنقاذ وتحسين حياة عدد لا يحصى من البشر، كما ساعدت عددا يعز حصره من الأسر التي نكبتها الحروب على أن تبدأ صفحة جديدة في حياتها. وقد دلت الأبحاث المستقلة على قيمة حفظ السلام لدوره في منع انتشار أعمال العنف، وخفض عدد القتلى في صفوف المدنيين بنسبة تفوق ٩٠ في المائة عادة، مقارنة بما قبل الانتشار.

ونحن نعلم أيضا أن حفظ السلام فعّال من حيث التكلفة. فميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام أقل من نصف ١ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي، ويتقاسمها جميع أعضاء الأمم المتحدة البالغين ١٩٣ دولة عضوا. وتُبيّن الدراسات في الولايات المتحدة أن تكلفة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أقل بثمانية أضعاف من التكلفة التي تتكبدها الولايات المتحدة عندما تقوم بالعمليات بمفردها. على أن ثمار هذا الاستثمار أكبر من ذلك بكثير إذا راعينا النمو والرخاء الاقتصاديين اللذين يتحققان بفضل زيادة الاستقرار والأمن بعد نجاح بعثات حفظ السلام.

وفي عالمنا المترابط، فإن ظهور الإرهاب العالمي يعني أن عدم الاستقرار في أي مكان هو خطر على الاستقرار في كل مكان. وتتصدر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الطليعة في جهودنا من أجل منع ظهور مناطق تسود فيها الفوضى ويمكن أن تصبح مرتعا يزدهر فيه انعدام الأمن والجريمة العابرة للحدود الوطنية والتطرّف. فهي استثمار في السلام والأمن والرخاء العالمي.

ولقد ساهمت بعثاتنا في إحراز جملة من الإنجازات في ميادين تحقيق الاستقرار والتنمية والنمو الاقتصادي في بلدان تمتد من السلفادور إلى ناميبيا، ومن موزامبيق إلى كمبوديا. وقد أنجزت أربعٌ وخمسون عملية ولاياتها وأنهت نشاطها، وسينضاف إلى تلك الحصيلة في الأشهر القادمة بعثتان أخريان في ليبريا وكوت ديفوار.

ورغم أن الأمم المتحدة تواجه تحديات ونقائص في جهودنا في مجال حفظ السلام، فينبغي أيضا أن نعترف بالنجاحات التي أحرزناها في عملنا من أجل السلام.

فقد كانت جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه خطر الإبادة الجماعية عندما دخلها حفظة السلام قبل عامين. لكنها اليومَ قد انتخبت حكومة جديدة في سياق عملية سلمية وديمقراطية، وهي تعمل جاهدة من أجل المضي قدما صوب تحقيق السلام والاستقرار ونزع السلاح وسيادة القانون. وإضافة إلى ذلك فإن بعثتنا، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تقدم دعما حاسما لتقليص خطر

الجماعات المسلحة، رغم أن الوضع ما يزال صعبا. ومن المفزع أن يتخيل المرء العواقب المأساوية إن لم يكن حفظة السلام قد توجهوا إلى هناك.

أما في جنوب السودان، فحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة يوفرون المأوى لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مدني فروا و دمرت ديارهم من جراء الاقتتال. وفي الوقت الذي يهدد فيه شبح المجاعة البلد، فإن حفظة السلام يوفرون الأمن لوكالات المساعدة الإنسانية لإيصال المعونة المنقذة لأرواح الناس.

إن السلام قد يبدو في عالمنا كالمفهوم المجرد. ولكن تحقيق السلام في الميدان يتوقف على العمل الشاق المرهق يوميا وفي ظروف خطيرة صعبة. والعالم يعول على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في أن يذهبوا إلى حيث لا يستطيع ولا يريد الآخرون أن يذهبوا، رغم الحواجز الكثيرة التي يتعين عليهم تجاوزها.

على أن عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة تواجه في الأغلب الأعم ثغرة بين أهدافنا وبين الوسائل المتاحة لنا من أجل بلوغها. وفي كثير من الأماكن، ينتشر حفظة السلام حيث لا يبدي الأطراف المتحاربون أدنى التزام بالسلام. بل إن بعثاتنا ذاتها قد أصبحت بشكل متزايد هدفا يترصده كل من أطراف النزاع وأهل التطرّف العنيف.

ويتطلب منا التصدي لهذا الواقع الجديد القيام بإصلاحات ستراتيجية جادة، استنادا إلى تحليل ولايات وقدرات بعثاتنا وشراكاتنا مع الحكومات والآخرين. ويجب علينا أن نكيّف عمليات السلام مع الظروف الخطيرة والصعبة التي تواجهها حاليا.

ولقد أنجزنا بالفعل إصلاحات ساعدت في التقليل من التكاليف بقدر كبير وإمدادنا بمرونة أكبر لنشر حفظة السلام في غضون آجال قصيرة. ولكن ما زال يتعين بذل الكثير من الجهد في هذا المجال. ولقد عقدت العزم على التعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين لتزويد عمليات حفظ السلام بالأدوات والقواعد التي تحتاج إليها.

ولقد تلطخت سمعة حفظ السلام في السنوات الأخيرة بقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي هي انتهاك صارخ لجميع القيم التي نؤمن بها. والتصدي لهذه الآفة هي إحدى أولويات منظومة الأمم المتحدة. ولقد قدمت خطة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب، وسوف أعين مدافعين عن حقوق الضحايا في بعثاتنا لحفظ السلام وفي مقر الأمم المتحدة. وإنني أنوي أن أعبئ دعم قادة العالم لهذه الإجراءات الحاسمة.

عندما يُسأل الناس في أرجاء العالم قاطبة، من نيويورك إلى نيو دلهي، ومن القاهرة إلى كيب تاون، عما هي أولوياتهم، فإن جوابهم يكون هو نفسه. فهم يريدون السلامة والأمن، ويريدون أن يربوا أطفالهم في جو السلام وأن يوفروا لهم التعليم الجيد والفرص التي تفتح لهم باب المستقبل على مصراعيه.

وحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة هم إحدى الوسائل التي نستعين بها في بلوغ تلك المطامح وفي العمل من أجل تعزيز الأمن في العالم لصالح الجميع.

*الامين العام للامم المتحدة

*UN ٢٠١٧/٥/٣٠ :

في معنى الدولة الفاشلة؟..

*سعيد ناشيد

حين نقول إنّ المغرب نجح في تفادي تداعيات الرّبيع العربي، فالأمر هنا يحتمل قدراً من الصحة لكنّه يحتمل أيضا بعض المبالغة، لأنّ أحجار الدومينو التي سقطت أثناء الثورات قد شملت الجمهوريات والجمهوريات الوراثية تحديداً، وليس معروفا مكان الملكيات ضمن أحجار الدومينو تلك. نعم، تفادى المغرب تداعيات "الرّبيع العربي"، والأهم أنّه لم يلتحق بنادي الدّول الفاشلة، هذا كله صحيح، لكن لابد من التنويه بمعطيين أساسيين لا يجوز إغفالهما:

أوّلا، فإنّ الكثير من الدّول أصبحت دولا فاشلة قبل بدء الثورات (العراق، والصومال...)، ولربما تلتحق دول أخرى بركب الدول الفاشلة من غير المرور بتجربة الثورات البوعزيزية.

ثانيا، فإنّ تفادي موجة الثورات لا يعني تفادي السقوط في تجربة الدولة الفاشلة. وبهذا الصدد فإننا نزعم بأن أقصى وأقسى ما اقترفته حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في حق بلدنا المغرب، أنها أنجزت خطوات كبيرة على درب "أخونة" الدولة و"دعوشة" المجتمع، ولعل الإحصائيات حول عدد المقاتلين في الخارج، وتراجع المضامين العقلانية في برامج الإعلام والتعليم، ونسبة ما يسمّى بالخلايا النائمة، كلها تؤكد بأننا بدأنا نلغم أنفسنا بأنفسنا، تماما مثلما كاد يحدث في تونس لولا قوّة ونباهة المجتمع المدني الحداثي هناك.

سنقولها بلا تردّد، لقد فتحت تجربة العدالة والتنمية في المغرب الباب، لأوّل مرّة، أمام إمكانية سقوط بلدنا الآمن في تجربة الدّولة الفاشلة. فكيف حدث ذلك؟

من أجل بلوغ مرحلة الدّولة الفاشلة هناك مدخل رئيسي، لا يتعلق بفقدان الغذاء كما يظنّ البعض، لا يتعلق بفقدان الأمن كما يعتقد آخرون، لكنه يتعلق بفقدان الثقة، أي فقدان الثقة في الدولة. لماذا؟ لأن الثقة هي العمود الفقري للدولة، هي أساس الدولة، هي مصداقية الدولة.

بوسعنا أن نلاحظ بأنّ فقدان الثقة في الدولة قد بلغ مع تجربة حكومة العدالة والتنمية مبلغا غير مسبوق من قبل، إنه فقدان للثقة في كل شيء، في المدرسة العمومية، في المستشفى العمومي، في الإعلام العمومي، في الفضاء العمومي، في كل ما هو عمومي، أولا، بسبب القرارات اللاّ شعبية التي مسّت عيش البسطاء والذين ما عادوا يحتجّون لأنّ بنكيران أقنعهم بأنه لا يطبق إلاّ مشيئة الملك، وقلنا عن هذه المناورة في أكثر من مناسبة بأنها تمثل لعبة خطرة تخرق الدستور وقد تحرق البلد، وثانيا، بسبب إفراغ الحقل السياسي من أي مضمون فكري وإبداعي.

الواضح الفاضح أنّ الشعب المغربي لم يسبق له أن بلغ مثل هذا المبلغ من فقدان الثقة في الدولة وكل ما يرمز للدولة: المدرسة العمومية، المستشفى العمومي، الإعلام العمومي، الإحصاء الذي تنجزه الدولة، الوثيقة التي يتسلمها المواطن من الدولة، وأحيانا حتى صلاحية الحُقنة التي يتناولها المواطن من المستشفى.

إنه فقدان الثقة في خطاب الدولة، في قرارات الدولة، في مصداقية الدولة، في قدرة الدولة على تمثيل المصلحة العامة والخير العام.

ولا بأس أن نعيد التحذير في الأخير، مقدمة الدّولة الفاشلة ليست فقدان الأمن، فإنّ الأمن يسهل استرداده أيا كانت الأحوال، ليست فقدان الغذاء فإن الغذاء يسهل استجلابه في أسوأ الظروف، لكنها فقدان الثقة لأن الثقة متى ضاعت يصعب استرجاعها.

تفشي داء فقدان الثقة هو مقدمة الدولة الفاشلة. لماذا؟ لأن فقدان الثقة يعني.. فقدان الأمل". انتهى الكلام.

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٥/٣١ :

عن الحصان وصورة العرب الذهنية

*د. مصطفى اللباد

يعد بناء الصورة الذهنية أحد الشرائط الضرورية لتسويق الأمم لنفسها في العالم بسلاسة، ولعل من أهم مكونات الصورة الذهنية استخدام الحيوانات الحاملة للصفات التي تريد تلك الأمم أن تنسبها لنفسها كرمز. على ذلك، فقد اقترنت صورة الصين بالتنين، الذي يرمز إلى المهابة والقوة، فيقال للإشارة إلى ضخامة النفوذ الصيني «التنين الصيني». أما روسيا فقد تماهت مع الدب حتى صار قول «الدب الروسي» شائعاً بين المحللين السياسيين لوصفها، في حين انتخبت فرنسا لنفسها رمزها الديك" بما فيه من جمال ريش ورشاقة. ولعل «قطة أنغورا» ناصعة البياض وموطنها أنقرة دليل على تركيا، في حين قد تعتبر القطة الشيرازي ذات الوجه الأفطس رمزاً لإيران. وحتى الحزبان الكبيران في الولايات المتحدة الأمريكية الديموقراطي والجمهوري اختارا الحمار والفيل على التوالي رمزاً لهما.

في المقابل، نجحت الصور الاستشراقية السياحية في تسويق الجمل" باعتباره رمزاً للعرب وحضارتهم، بدلاً من الحصان. ولم يبذل العرب من ناحيتهم حتى الآن المجهود اللازم لتحسين صورتهم الذهنية، على الرغم من ارتباطهم التاريخي والوثيق بالحيوانات، وبالأخص منها الحصان العربي.

ارتبط العرب منذ قدم التاريخ بالخيل، وفي الأيام الخوالي دأب العربي على إكرامها وقربها إليه مثل أولاده، فكان يدخل فرسه إلى داخل خيمته ليبيت مع عياله في ليالي الشتاء القارس، في تجسيد عملي لقول العرب الشائع «الحصان أخو الإنسان». ويقول العرب إن أول من ركب الخيل واتخذها هو إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، فلما شب أبو العرب أعطاه الله تعالى القوس فرمى عنها، فكان لا يرمي شيئا إلا أصابه.

وتقول الأساطير إن النبي داود كان يحب الخيل حبّاً شديداً حتى جمع ألف فرس من أقاصي الأرض، فلما مات ورث ملكه النبي سليمان فقال: «ما ورثني داود مالاً أحب إليّ من هذه الخيل». ووفد قوم من عُمان عليه بعدما تزوج من بلقيس ملكة سبأ، فسألوه أن يأمر لهم بزاد حتى يبلغوا بلادهم. فدفع إليهم سليمان فرساً من خيله قائلاً: «هذا زادكم! فإنكم لن تجمعوا حطباً وتوروا ناركم حتى يأتيكم بالصيد»، وهو ما كان بالفعل فأطلقوا على هذا الفرس اسم «زاد الركب». ولذلك، فقد كان أول فرس انتشر في العرب من تلك الخيل وإليه تعود أنساب الخيل المؤسسة للسلالات العربية، ومنه أخذ بنو تغلب أبا أفراسها «الهجيس»، ومن الأخير استطرقت بكر بن وائل «الديناري»، وعلى ذات المنوال كانت رؤساء الخيل العربية من بنات «زاد الركب» مثل «جلوى الكبرى» و«جلوى الصغرى» و«ذي الموتة» و«القسامة» و«سوادة» و«الفياض».

ومن خيل العرب التي خلدها التاريخ «أطلال»، وهو فرس بكير بن عبد الله الشداخ الليثي، وكان مع سعد بن أبي وقاص، وشهد موقعة القادسية، فيزعم الرواة أن الأعاجم لما قطعوا الجسر الذي على نهر القادسية وقد أحجم الناس عن عبور نهرها وخندقها، صاح بكير بفرسه «أطلال» وقال: وثباً «أطلال»! فالتفتت له، وقالت: «أي وسورة البقرة»، فاجتمعت ثم وثبت، فإذا هي وراء النهر. ويقال إن عرض نهر القادسية يومئذ أربعون ذراعاً، فقال الأعاجم: هذا أمر من السماء فانهزموا. ويضرب العرب الأمثال بالخيل أيضاً، إذ إن «خصاف» من خيل باهلة، وهي فرس سفيان بن ربيعة الباهلي، وهي التي قيل فيها: «لأنت أجرأ من فارس خصاف». وقصتها أن كسرى الفرس قد وجه جنداً عظيماً من المرازبة، فهابتهم مضر هيبة شديدة لما رأوا من سلاحهم ونشابهم، وقالوا: «لا يموت هؤلاء أبداً». وكان سفيان بن ربيعة واقفاً على فرسه «خصاف»، فحمل على قول المرزبان، ويزعم أن سنان رمحه يومئذ قرن ثور من بقر الوحش، فطعنه حتى أخرج سنانه من بين كتفيه، ثم قال: يا لقيس إنهم ليموتون، فقالت العرب «لأنت أجرأ من فارس خصاف».

حديثاً، انتشرت إسطبلات الخيل العربي في الغرب على نطاق واسع، وأصبحت سباقات الخيل العربي تنتظم بشكل دوري في العواصم الغربية، من دون أن تقترن في الأذهان بالضرورة بالعرب أو حضارتهم، على الرغم من أنه يندر وجود حضارة في التاريخ لها، مثل هذا الارتباط القوي بالحيوان، مثل الحضارة العربية، وارتباطها بالحصان العربي.

*صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠١٧/٥/٣١ :

القمم على الواقف في الرياض.. قراءة أولية لأحوال من احتشد فيها

*طلال سلمان

غطت دماء الأطفال الذاهبين إلى الصلاة في دير الأنبا صموئيل، في خراج مدينة المنيا بمصر، على أخبار القمم الثلاث التي انعقدت في الرياض احتفاء «بالزيارة الأولى إلى الخارج التي قام بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب»، والتي خص بها السعودية فاجتمع للحفاوة به الملوك والرؤساء والأمراء العرب والمسلمين، في أول لقاء من نوعه، منذ زمن الأحلاف (حلف بغداد، حلف الدفاع المشترك، مشروع أيزنهاور، مشروع الشرق الأوسط الكبير... إلخ).

بينما لم تنتبه هذه القمم الثلاث إلى «اضراب الأمعاء الخاوية» الذي أعلنه المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، وامتد لأكثر من أربعين يوما.. فإن هذا الاضراب لم يلفت رئيس السلطة التي لا سلطة لها في فلسطين المحتلة وهو يستقبل «ضيفه الكبير الرئيس الأمريكي» الذي عبر إليه في بيت لحم من حيث لا يستطيع الفلسطينيون أن يعبروا.. ومن دون أن ينتبه أو ينبه إلى صيام المعتقلين.. فإن البيان الختامي الذي أذيع بعد مغادرة المشاركين في القمم الثلاث ومن دون أن يطلعوا عليه (كما أكد الوفد اللبناني) قد تسبب في تفجير خلاف كامن بين قطر والمملكة السعودية، ومعها الإمارات، قيل إن بين أسبابه استضافة الإمارة قيادات الإخوان المسلمين، في حين اندفعت الدوحة تدافع عن الوجود الشرعي لقاعدة العديد الأمريكية على الحد الفاصل بينها وبين السعودية.

مع ذلك فقد وجد الرئيس الأمريكي فائضا في الوقت خلال زيارته القدس المحتلة لكي يزور «البراق» أو«حائط المبكى» (كما يسميه اليهود)، ويدس وريقة تمنيات في شق بين حجارته وهو يرتدي القلنسوة اليهودية.. في حين تمنى رئيس حكومة العدو الإسرائيلي أمامه أن يستطيع القيام برحلة معاكسة لرحلة ترامب تحمله من القدس المحتلة إلى الرياض «توطيدا للسلام وإنهاء لعصر العداء بين أهالي الأراضي المقدسة»..

***

بالمقابل فإن الرئيس السوداني عمر البشير قد وجد اللحظة مناسبة لإثارة مسألة الخلاف مع مصر حول حلايب..

كذلك فإن هدر دماء اليمنيين على أيدي أشقائهم السعوديين في الحرب العبثية التي تشن عليهم قد تواصل، فأضيفت نكبة أخرى إلى نكبات هذا الشعب العريق والمساهم بدور غير منكور في نشر راية الإسلام في الكون..

بمعزل عن هذا كله، فإن «مكرمة» الرئيس الأمريكي ترامب قد كلفت السعودية ثمنا أسطوريا تجاوز الأربعمائة مليار دولار.. وهو ثمن لم يسبق لأي دولة أن دفعته لزيارة استبقها ترامب بتوجيه إهانات جارحة ومباشرة إلى مضيفيه من «البدو» الذين خرقوا التقاليد والبروتوكول الصارم وهم يمدون أياديهم الملكية المطهرة لمصافحة زوجة الرئيس الأمريكي وابنته اليهودية.

وبالتأكيد فإن جماهير الفقراء التي تضيق بها جنبات الوطن العربي الكبير (بما في ذلك المملكة المذهبة) قد استقبلت هذا السخاء السعودي المبالغ به بكثير من الدهشة وسويداء الحزن..

هذا في معطيات «الصورة المبهرة» بالذهب المنثور فوقها..

أما في النتائج الفعلية لهذه القمم فإن الجدل يشتد بين من يعتبرها «بداية عصر أمريكي جديد»، وبين من يرى فيها نجاحا مجانيا للرئيس الأمريكي كان بحاجة إليه لمواجهة الحملات العنيفة التي تتناوله بشخصه وعائلته، كما تشهر بسياساته المرتجلة وتغريداته التي غالبا ما تكون جارحة وإن شغلت خصومه لبعض الوقت..

لعل الوجه الآخر لهذا «النجاح العربي» لترامب قد تجلى واضحا في لقاءاته مع القيادات الأوروبية والتي وصلت إلى حد الاشتباك العلني مع المستشارة الألمانية، والفشل في حل الأزمة بين أوروبا وتركيا وغيرها كثير.

ما يعنينا من جولة ترامب الأولى خارج بلاده تأثيرها على مجريات الأمور في منطقتنا وأول ما يطالعنا، هنا، أن الرئيس الأمريكي لا يملك حلا سحريا للمسألة الفلسطينية، والأفكار الأولية التي طرحها قديمة ومستهلكة ولا تضيف جديدا.

كذلك فمن المنطقي أن نفترض أنه لا يملك حلا لمسألة الحرب في سوريا وعليها، ولعله يترك الأمر لتفاهم مفترض مع الرئيس الروسي بوتين لن يكون للعرب الذين التقاهم ـ وبعضهم متورط في هذه الحرب ـ دور فيه..

من باب أولى أن يفترض ترامب أن مسألة العراق تتصل بالصراع مع إيران التي استنفر أهل القمة ضدها، مع التأكيد أن لا شأن لعرب القمة فيها..

بالمقابل فإن السعودية (ومعها الإمارات) تعتبر أن قضية الحرب على اليمن «مسألة أمن قومي» لا شأن للآخرين، عربا وغير عرب فيها، حتى لو فشلت الوساطة الدولية التي يقودها الموفد الأممي الموريتاني الأصل، بعد أن امتنعت صنعاء عن استقبال مساعيه العبثية بينما الكوليرا تلتهم أهل اليمن، وأطفالهم على وجه الخصوص.. من دون أن يتوقف الطيران الحربي الشقيق عن إغاراته على هذا الشعب المفقر والمحاصر بالمرض وقنابل الموت.

ولم يظهر عن قمم الرياض ـ التي أشرك فيها الرئيس اليمني المقيم في السعودية لاجئا ـ أن البحث قد تطرق إلى الحرب على اليمن أو أنها كانت معنية بإيجاد حل لهذه المجزرة المريعة، أقله تحت العنوان الإنساني وبعيدا عن السياسة..

على هذا فإن القضايا الحيوية التي تهم العرب، لأنها تؤثر على حياتهم وليس فقط على أنظمتهم، لم تكن على جدول أعمال ترامب والترتيبات التي أعدت على عجل لعقد القمم الثلاث والتي أهم ما ظهر من نتائجها تنصل لبنان من بيانها الختامي، والأزمة التي انفجرت بين قطر والمضيف السعودي، والمزيد من التعقيدات في قضية الحرب على اليمن، مع استبعاد النقاش الجدي حول الحرب على سوريا وفيها لأن من شأنه أن يحدث انقساما في الموقف بين المضيف وبعض ضيوفه.

لا يحاول هذا الاستنتاج التقليل من خطورة نتائج هذه الزيارة على الوضع العربي المتهالك، ولكن القصد أن الأوضاع العربية أكثر تعقيدا من أن تحلها «قمة على الواقف».. خصوصا أن الحد الفاصل بين أزمات الداخل في العديد من الأقطار العربية وبين المطالب العربية من العهد الأمريكي الجديد والشروط التي يفرضها بالمقابل واسع جدا ولا مجال لتوحيد المنظور، واستطرادا وسائل العلاج.

هذا بغير أن ننسى أن الإدارة الأمريكية الجديدة مأزومة في الداخل، و«معارضاتها» عنيفة، وقد أجبرتها على «إقالة» بعض كبار المستشارين في البيت الأبيض، وربما ستضطرها إلى إقالة آخرين..

لن تغطي المليارات العربية التي منحت لترامب بسخاء لم يسبق له نظير، أخطاءه في الداخل، ولا هي ستلغي معارضته العنيفة التي سبقته إلى البيت الأبيض، ولا تزال تهدده بالمساءلة والحساب، أثر كل قرار، أو تصرف مرتجل أو عشوائي.. فليس ترامب ملكا عربيا، أو حتى أميرا، يقرر لشعبه ما يشاء متى يشاء بعكس مضيفيه الذين يعتبر كل واحد منهم أنه القضاء والقدر، الآمر الناهي، ولا تقبل قراراته المراجعة أو حق النقض..

... وهذه هي مشكلات الدول العربية، ومن ضمنها أزماتها الاقتصادية والأمنية، تتوالى فصولا، وهي خارج اهتمامات هذه القمة كما القمم العربية وأي قمة أخرى..

والحلول في الداخل، دائما، وليس في الخارج.

.. ويبقى سؤال محض ويبعث على القلق:

كيف ولماذا أصدرت السفارة الأمريكية تحذيرها إلى رعاياها في مصر، عشية التفجير الإرهابي على طريق دير الأنبا صموئيل على الطريق إلى المنيا؟

هل السفارة الأمريكية في القاهرة تعرف مسبقا بالتفجيرات فتنبه إليها.. قبل المعنيين بالأمر؟

*طلال سلمان طلال سلمان كاتب صحفي عربي بارز، مؤسس ورئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية، كما أنه عضو في مجلس نقابة الصحافة اللبنانية – المدونة: www.talalsalman.com

*صحيفة (الشروق) المصرية ٢٠١٧/٥/٣١ :

هل تتجدد حروب القوى الكبرى في العالم؟

*عاطف الغمري

عندما تصاعدت المواجهة بين أمريكا وكوريا الشمالية – حتى ولو بقيت في حدود صراع سنوات الحرب الباردة – مع تهديد أمريكي بأن الخيار العسكري سيظل احتمالاً قائماً، والرد عليها من كوريا الشمالية بضربات نووية، فإن المهتمين بالتوجهات الستراتيجية في أمريكا، ركزوا أنظارهم على افتراض، بأنه إذا استمر الصراع على النفوذ بين القوى الدولية، خلال السنوات القليلة القادمة، فإن أكبر التحديات لعلاقات هذه القوى، وللولايات المتحدة تحديداً، سوف يتمثل في تراجع الشعور بالاطمئنان الذي تواجد بعد انتهاء الحرب الباردة، بأن عصر حروب القوى الكبرى في العالم، قد انتهى.

ساد الاعتقاد منذ نهاية الحرب الباردة، لدى خبراء الستراتيجية العالمية في الولايات المتحدة، بأن كل شيء يسير لصالحها، وبالتالي فإن العودة إلى تصعيد التوترات بين القوى الدولية، بدءاً من الاحتكاك بين حلف ال«ناتو» وروسيا في أوروبا، وبين الولايات المتحدة والصين في شرق آسيا، قد بعث من جديد التوقعات بأن السعي للنفوذ العالمي والإقليمي، قد يعوق العولمة، التي ربطت هذه القوى معا، بروابط المصالح المشتركة، أو يدفع القوى الكبرى على الأقل، إلى التباطؤ في إيقاع خطط التبادلية الاقتصادية، في السياسة الخارجية.

وكما يقول تي هامر في كتابه الصادر حديثاً «نهاية العولمة: تعقيدات الأمن الأمريكي»، إنه إذا استمر تصاعد التوتر الأمريكي الصيني، كما كانت بوادره قد لاحت، في الفترة الأولى من رئاسة ترامب، فإن السؤال الذي أصبح مسيطراً الآن، هو إلى أي مدى سيؤثر ذلك على العلاقات التجارية، والاقتصادية، التي اتسعت بين البلدين في السنوات القليلة الماضية؟

وينبغي أن ندرك أن السياسة الأمريكية ظلت داعمة لتيارات العولمة. ومن ثم فإن أي تراجع فيها، سوف يعقد البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية، منذ أن صارت العولمة، من مبادئها في عصر ما بعد الحرب الباردة.

وكانت الستراتيجية الأمريكية، منذ نهاية الحرب الباردة، متغلغلة بجذورها، في تصورات راسخة، بأن الاتجاه الذي يسير فيه الوضع العالمي مهيئ للهيمنة الأمريكية.

والآن فإن موازين القوى الدولية تتغير، سياسياً، واقتصادياً، ومعلوماتياً، بإيقاع أسرع كثيراً عما كان عليه الحال في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، بحيث دخلت أمريكا في مناخ دولي سوف يشهد حالة من المنافسة معها، وانتقاصاً من اطمئنانها بشأن ما هو قادم مستقبلا.

وسوف يعتمد مصير الستراتيجية الأمريكية بدرجة كبيرة، على ما إذا كانت واشنطن تستطيع المحافظة على تفوقها عسكرياً، في مواجهة تحديات متزايدة، والحيلولة دون تدني قوة حلفائها التقليديين، بإقامة شراكات متعددة، مع عدد مضاف من الدول القادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها، وما إذا كانت ستتواءم مع العولمة، وليس رفضها وإنكارها.

وحسب ما جاء في تقرير لمركز «بيو» الأمريكي لاستطلاعات الرأي العام، بعنوان «الاستقطاب السياسي بين الرأي العام الأمريكي»، فإن النظام السياسي في الولايات المتحدة، أصبح أقل قدرة على صياغة ستراتيجية عالمية جيدة، تضمن لها التفوق العسكري المطلق.

يرتبط بذلك كله أن التوجهات الأولية لترامب تتصادم مع كثير من المبادئ المستقرة لعشرات السنين في الستراتيجية الأمريكية، والتي صنعتها النخبة، التي اتخذ منها ترامب موقفاً تصادمياً. لكن عدداً لا بأس به من المحللين القريبين من صناعة القرار، يرون أن التصعيد في اللهجة العسكرية لترامب، وإن كان يلقى صدىً مؤيداً من جانب تيار من الرأي العام والنخبة، لاستعادة قدرات التفوق عسكرياً، إلا أنه يتناقض، في نفس الوقت، مع رغبات أخرى لدى الكثيرين بشأن الإبقاء على العولمة، والاعتراف بمزايا التبادلية الاقتصادية في السياسة الخارجية. وهو ما يتطلب الابتعاد عن تصعيد المواجهة مع القوى الدولية.

المشهد شديد التعقيد، لأنه يحتاج إلى التوفيق بين متناقضات، وإعادة ترتيب أولوياتها، والمعتقد أن الأجندة السياسية العالمية لترامب، لن تستقر عند خطوط توجهاته الأولى، لكنها ستجد نفسها تحت ضغوط من قوى داخلية عديدة ومؤثرة، تدفعه لاستلهام بعض من مبادئ الفكر السياسي الذي وضعته النخبة، خاصة وأنه لا خلاف بينهما من حيث المبدأ، على مفهوم الهيمنة والتفوق العسكري عالمياً. ومعنى ذلك أن إدارة ترامب بعد مرور المئة يوم الأولى له في الحكم، لا بد أن تمر بعملية إعادة صياغة لأفكاره بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً.

*وكالة الأهرام للصحافة ٢٠١٧/٥/٣١ :

یونیو ۲۰۱۷

تغيير موقف الولايات المتحدة من القيادة العالمية

*عبدالمنعم سعيد

الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إلى العالم الخارجي تبدو كنقطة تحول في مسيرته الخاصة بسياسته الخارجية، التي أشهرها بإصرار خلال حملته الانتخابية. كما ذكرنا في مقالات في هذا المقام من قبل، فإن ما ذكره ترمب «المرشح» طرح سياسات خارجية أمريكية مفارقة للتقاليد الأمريكية المستقرة منذ الحرب العالمية الثانية، والقائم على القيادة الأمريكية للعالم في ثلاثة مجالات أساسية: الأمن الدولي القائم على قوة الولايات المتحدة كدولة عظمى لها تحالفاتها مع القوى الكبرى للعالم، بحيث تجعل توازن القوى الدولي لصالح الكتلة الغربية، والاقتصاد العالمي القائم على حرية التجارة والليبرالية الاقتصادية في العموم، وسلامة كوكب الأرض من أخطار البيئة التي تصاعدت نتيجة الثورة الصناعية التي انتشرت بين دول العالم في القارات الست.

ترمب «المرشح»، وعلى خلاف مع كل الرؤساء الذين جاءوا قبله، لم يأل جهدا في الحديث عن تغيير موقف الولايات المتحدة من القيادة العالمية في الجبهات الثلاث. فالرجل لم يكن لديه مشكلة في التخلي عن التحالفات الأمريكية وفي مقدمتها حلف الأطلنطي والمعاهدات الدفاعية مع اليابان وأستراليا. ولم يكن لديه معضلة في الحديث عن خروج الولايات المتحدة من الاتفاقيات الاقتصادية الليبرالية سواء تلك التي أنشئت «النافتا» (معاهده التجارة الحرة في أمريكا الشمالية) أو التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية، أو تلك التي كانت في دور الصنع وتخص الشراكة في المحيط الهادي. أما ما يخص الكوكب فإن كل الاتفاقيات الخاصة بحمايته، وخاصة تلك التي تم توقيعها في باريس فلم تكن أقل من عملية نصب (Hoax) كبرى على الولايات المتحدة.

مثل هذه التوجهات التي كانت سائدة داخل تيار يميني قومي داخل الولايات المتحدة كان مقدرا لها أن تغير من طبيعة النظام الدولي كله، فمع انسحاب الولايات المتحدة من تحالفاتها أو تغييرها لطبيعة هذه التحالفات أو تحويلها إلى عملية تجارية أكثر منها ستراتيجية تخص الجغرافيا السياسية في العالم، فإن حركات سريعة من تغيير التحالفات كانت سوف تسري في العالم تعطي قيما مختلفة لروسيا والصين والهند والاتحاد الأوروبي. كانت لعبة الكراسي الموسيقية على قمة النظام الدولي سوف تتغير وتتبدل خالقة حالات مفاجئة من عدم اليقين، وعدم الاستقرار في عالم تنتشر فيه الأسلحة النووية والأخرى التي تخص الدمار الشامل. وفي هذا النظام تتوالد سياسات حمائية تعود بنا إلى فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين، وتفتح الباب لصراعات مدمرة في نفس الوقت الذي يدخل فيه كوكب الأرض إلى أخطار عظمى يصعب تقديرها في ظل حالة من الانفلات العالمي المساهم في الاحتباس الحراري المدمر.

أربعة شهور الآن على وجود ترمب في البيت الأبيض توحي بأن الرجل، وإن حافظ على بعض المسائل التي طرحها والخاصة بالمهاجرين وبناء الحائط على الحدود الأمريكية مع المكسيك، فإنه أخذ تدريجيا في الانسحاب مما كان ضمن معتقداته الأساسية. وفيما عدا القرار الجمهوري بإلغاء التوقيع الأمريكي على «الشراكة عبر

الباسفيك» فإن الرئيس الأمريكي جعل كلماته أقل حدة فيما يخص كل القضايا الأخرى، بل إنه في بعضها خاصة فيما يتعلق بحلف الأطلنطي بات أكثر تحديدا وقبولا به مما كان في أي وقت مضي. وربما كان للرحلة الأولى التي قام بها إلى الشرق الأوسط وأوروبا إيذانا بتغيير الكثير من مواقفه، فبالتأكيد فإن زيارته للرياض ولقاءه بقادة الدول الإسلامية أذنت بعودة الولايات المتحدة إلى مقعد القيادة مرة أخرى، وبطريقة حاسمة أكثر بكثير من تلك القيادة المترددة التي طرحها باراك أوباما، فهو لم يجدد تحالفاته مع دول الخليج العربية وخاصة المملكة العربية السعودية فقط، بل إن هذه التحالفات توسعت وصارت أكثر عمقا. وأثناء الزيارة فإنه لم يتردد في استخدام القوة ضد قوات بشار الأسد في سوريا، حينما حاولت تغيير توازنات القوى في مسرح العمليات العسكرية الخاصة بتحرير الرقة" وقبل الزيارة استخدم القوة العسكرية الصاروخية ضد قاعدة الشعيرات التي استخدمت منها الأسلحة الكيماوية، ورافقها إرسال رسالة قوية وحازمة إلى كوريا الشمالية بإرسال «أرمادا» أمريكية إلى بحر الصين الجنوبي. ولم يخل الأمر من رموز جاءت في زيارات دول تمثل الديانات السماوية الثلاثة، ومن استعادة دور الولايات المتحدة في إنجاز صفقة تاريخية تخص الصراع العربي الإسرائيلي. ومن المؤكد أن حضوره لقمة الدول العشرين في صقلية كان إشارة إلى أن الولايات المتحدة لن تكون الدولة التي تقلب النظام الاقتصادي العالمي، وإنما ربما تسعى لتحسين شروط وجودها فيه.

لماذا يختلف الآن «الرئيس» عن «المرشح»؟ سؤال تأتي إجابته الأولى المباشرة أن ذلك ما هو وارد وطبيعي في النظم الديمقراطية" ولكن الإجابة ليست كافية ربما. الإجابة الأخرى أن النظام السياسي الأمريكي صلب في تقييد سلطة الرئيس. ثم إن الزيارات المتعاقبة من زعماء دول العالم خلقت روابط جديدة، ومعرفة أكثر بأحوال العالم خاصة من الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط.

ولكن الفارق الأكبر في تغييرات ترمب جاءت من داخل حكومته ذاتها، والتي ضمت ثلاث حكومات مندمجة في ذات الإدارة: الأولى التي تضم عائلة الرئيس شخصيا وتضم زوجته ميلانيا وابنته إيفانكا وزوجها كوتشنر" والثانية تضم مجموعة الحملة الانتخابية الآيديولوجيين أمثال ستيف بانون وستيف ميللر" والثالثة ضمت المحترفين من أول وزير الدفاع ماتيس ووزير الخارجية تيلرسون ومستشار الأمن القومي ماكماستر ورئيس المخابرات المركزية بانيو. ولكن رحلة الرئيس إلى الشرق الأوسط وأوروبا ربما شهدت انتصارا كبيرا للحكومة المحترفة، وانحيازا لها من قبل الحكومة الأولى، وتراجع قيمة ونفوذ الحكومة الثانية.

هل معنى ذلك كله أن الأمور عادت إلى قواعدها مرة أخرى إلى ما كانت عليه بشكل أو بآخر خلال حكم الرؤساء الأمريكيين السابقين؟ والإجابة أن بعضا من هذا حدث بالفعل، ولكن التاريخ لا يسير دوما في خطوط مستقيمة، وغالبا ما تكون قدرة الرئيس على تغيير السياسة موجودة في التفاصيل، وأساليب العمل، ومدى السرعة والبطء في دفع الاتجاهات في محاور مختلفة للعمل. ومن يريد أن يعلم أكثر فربما ينتظر ثلاثة أمور: الاجتماع الأول مع بوتين" وترجمة ما نتج عن زيارة السعودية إلى واقع" وما الذي ستنتهي إليه الأمور في مجموعة العشرين؟

*المركز الاقليمي للدراسات الستراتيجية ٢٠١٧/٦/١ :

رحلة ترامب الشرق أوسطية تمثل تحولاً عن أوباما

*دينيس روس

"في ٢٤ أيار/مايو، توجّه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى الفاتيكان وبروكسل بعد اختتام زيارته إلى الشرق الأوسط التي بدأت في السعودية وانتهت في إسرائيل. وألقى الرئيس خطاباً في الرياض حول رؤيته للعلاقات بين الولايات المتحدة والمسلمين قبل أن يتوجه إلى القدس. وهناك، تعهّد باستئناف المحادثات العربية الإسرائيلية بعد لقائه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عبّاس. ما هي رسالة الرئيس ترامب إذاً؟ وهل كانت الرحلة الشرق أوسطية ناجحة؟ هذان السؤالان طرحتهما الصحفية ليوني لاخاني من "سايفر بريف" على المستشار في معهد واشنطن دينيس روس الذي كان سابقاً مستشار لشؤون الشرق الأوسط لثلاثة رؤساء أمريكيين".

"سايفر بريف": ما كان برأيك هدف الرئيس ترامب من رحلته إلى الشرق الأوسط، وهل لاقت النجاح المرجو؟ كانت محطّته الأولى في المملكة العربية السعودية، فهل كانت محاولة لإعادة ترتيب العلاقات مع الحلفاء العرب التقليديين؟ لماذا اكتسبت أهميّة كبرى؟

دينيس روس: صُمّمت الرحلة لتُظهر بشكل رمزي الاختلاف عن الرئيس السابق باراك أوباما، لا سيّما لإظهار مواءمة الولايات المتحدة مع أصدقائها التقليديين. ويعني ذلك العرب السنّة البارزين والإسرائيليين. إنّ إعادة تأسيس الرابط والثقة مع العرب السنّة هو أمرٌ ضروري لانخراطهم بصورة أكثر في الصراع ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». فالولايات المتحدة لا تستطيع تشويه سمعة تنظيم «داعش» – إن السنّة وحدهم قادرين على ذلك. وواشنطن بحاجة إليهم لتشويه سمعة هذه الأيديولوجية، وبحاجة إليهم أيضاً لتوفير إعادة الإعمار الضرورية بعد هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» في الرقّة والموصل. كما تحتاج الولايات المتحدة إليهم في بذل المزيد من الجهود لمدّ اليد للحكومة العراقية من أجل دعمها.

"سايفر بريف": وجّه الرئيس أيضاً رسالة إلى جميع الأطراف بشأن مكافحة الإرهاب، هل كان ذلك كافياً؟

دينيس روس: وجّه الرئيس ترامب رسالة شاملة كانت تهدف أيضاً إلى القول بأنّ الولايات المتحدة شريكة ضدّ إيديولوجية بربرية. وبعباراته، إنّ هذا الصراع ليس بين حضارات أو معتقدات بل ضدّ إيديولوجية شرّيرة. وكانت هذه الرسالة واضحة جدّاً. إلّا أنّ الحوكمة الرشيدة مهمّة أيضاً، كما أنّ ضمان هذه الحوكمة ووجود شعور بالأمل هما عقاران مضادان أساسيّان للتصدي للإرهاب. لذلك، سيكون من الضروري متابعة هذا الخطاب وفي هذه المنتديات الجديدة.

"سايفر بريف": لم يلتقِ الرئيس ترامب برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فحسب، بل بالرئيس الفلسطيني محمود عبّاس أيضاً. ويعتبر نفسه عاقد اتفاقات ملتزم بالتوصّل إلى اتفاق عربي إسرائيلي. وبطبيعة الحال يتطلّب الأمر أكثر من خطاب. هل تمّ إحراز أي تقدّم باتجاه استئناف محادثات هادفة نظراً لأنّ الإسرائيليين والفلسطينيين لم يعقدوا أي محادثات منذ ثلاث سنوات؟

دينيس روس: ليس من الواضح ما إذا كان قد تمّ إحراز أي تقدّم، ليس بهدف إعادة إحلال المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل لوضع أسس لهذه المحادثات أيضاً، لكي يتمكنوا من التوصل إلى هدف ما إذا أعيد استئنافها. وسيكون الوقت هو الحكم في ذلك، لكن من المهمّ التمكّن من إظهار أن تجديد الدبلوماسية يرافقه خطوات ملموسة و/أو تصريحات من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب تظهر شيئاً مختلفاً هذه المرّة.

"سايفر بريف": تمّ التعبير عن وجهات نظر في وقت مبكر من (هذه) الإدارة أدت إلى إلهاب المشاعر في المنطقة وهي: نيّة نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، على سبيل المثال. إنّ الأفعال هي أصدق تعبيراً من الكلمات. هل ترسل الإدارة الأمريكية الإشارات الصحيحة في الوقت الذي تجتهد فيه للتوصّل إلى نوع من الاتفاق؟

دينيس روس: يبدو أن الإدارة الأمريكية قد أعادت إصلاح العلاقات والثقة مع الإسرائيليين والفلسطنيين والعرب في الوقت الراهن، وهذا أمر جيّد. وقريباً عليها أن تُظهر أنّ ذلك ينتج سلوكيات جديدة وتعاوناً جديداً.

"سايفر بريف": أين يجب أن يكون موقع الولايات المتحدة الآن في علاقاتها مع إيران؟

دينيس روس: لقد رفع (الرئيس الإيراني حسن) روحاني سلّم التوقّعات داخل إيران لدرجة سيصعب الوفاء بها. فهو يريد أن يضع حدّاً للعقوبات الأمريكية على المسائل غير النووية، ويتطلّب ذلك تغيير السلوك الإيراني في المنطقة وعلى صعيد حقوق الإنسان. هل يستطيع تغيير سلوك «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري الإسلامي»، واستخدامه للميليشيات الشيعية، وتصدير الأسلحة، والتهديدات التي تواجه الحكومات العربية في المنطقة؟

هل يستطيع تغيير دور السلطة القضائية في إيران وتوفير حريّات أكبر؟ لديّ شكّ بالأمر، لكنّ ينبغي على الإدارة الأمريكية إجراء تغييرات واضحة في هذه المجالات الأمر الذي سينتج ردود فعل إيجابية من قبل الولايات المتحدة.

*دينيس روس هو مستشار وزميل "وليام ديفيدسون" المميز في معهد واشنطن، ومؤلف كتاب "محكوم عليها بالنجاح: العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من ترومان إلى أوباما".

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى عن "سايفر بريف" ٢٠١٧/٦/١ :

السعي وراء الاستقرار بتكلفة مُحتَمَلة

مبادئ مقترحة لإستراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط

تقرير صادر عن (فرقة العمل) في مركز سياسة الحزبين حيال إدارة الاضطراب في الشرق الأوسط | نيسان ٢٠١٧

الرئيسان المشاركان في البحث

- إريك ستيفن إدلمان: سفير الولايات المتحدة لدى عدد من الدول، من ضمنها تركيا، وذلك بين عامي (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥). بالإضافة إلى أنه شغل عدة مناصب حكومية عليا.
- جيك سوليفان: المدير السابق للتخطيط السياسي. المستشار السابق المختص في شؤون الأمن القومي في وزارة الخارجية لـ نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الأعضاء المساهمون في البحث

- مورتون إبراموفيتش: سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى تركيا بين عامي (١٩٨٩–١٩٩١).
- هنري باركي: مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز ويدرو ويلسون الدولي.
- هال براندس: البروفسور المميز والمفضل لدى هنري كيسنجر والمختص بالشؤون العالمية في جامعة جونز هابكنز للدراسات الدولية المتقدمة.
- سفانتي كورنيل: مدير البحوث وبرامج الدراسات لدى المعهد المركزي لـ أسيا والقوقاز.
- راين كروكر: سفير سابق للولايات المتحدة في كل من سوريا والعراق وأفغانستان ولبنان.
- روبرت فورد: سفير سابق للولايات المتحدة في سوريا.
- جون حنا: مساعد سابق لنائب الرئيس الأمريكي المختص بشؤون الأمن القومي.
- السفير جيمس جيفري: سفير أمريكي سابق في كل من العراق وتركيا.
- آرون لوبل: مؤسس ورئيس شبكة " America-Abroad " الإعلامية.
- ماري بيث لونغ: مساعدة سابقة لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي.
- ألان ماكوفسكي: عضو سابق في لجنة الشؤون الخارجية داخل مجلس النواب "الكونجرس".
- راي تاكيه: كبير مستشارين سابق مختص في الشؤون الإيرانية – وزارة الخارجية الأمريكية.
- اللواء تشارلز والد: النائب السابق لقائد القوات الأمريكية الأوروبية، عضو حالي في مجلس مركز سياسة الحزبين" Bipartisan Policy.
- آمبرين زمان: كاتب عمود في المونيتور – مركز وودرو ويلسون.

طاقم البرنامج لدى المركز

- بلييز مستزل: مدير مشروع الأمن القومي.
- جيسيكا ميشيك: محللة سياسية.
- نيكولاس دانفورث: كبير محللين سياسيين.

تنصل: نتائج البحث والتوصيات الواردة فيه لا تعبر بالضرورة عن آراء ووجهات نظر مؤسسي مركز سياسة الحزبين أو مجلس إدارة المركز.

ملخص تنفيذي

تشير استطلاعات الرأي إلى بروز اتجاهين فطريين لدى الرأي العام الأمريكي حيال الشرق الأوسط: الأول، المنطقة هي الخطر الأكبر على الأمن القومي الأمريكي. الثاني، على الولايات المتحدة تجنب أي تورط أكبر في تلك المنطقة.(١) الاختلافات الواضحة بين وجهات النظر هذه تكشف غموضاً حول كيفية وسبب وحتى إذا ما كان يجب على الولايات المتحدة أن تتورط أكثر في الشرق الأوسط. وتزايدت حالة الغموض هذه مجدداً عبر استخدام نظام

الأسد للسلاح الكيماوي بداية شهر نيسان ٢٠١٧ والضربات الأمريكية الانتقامية التي تلت الهجوم، وهو الأمر الذي أثار نقاشات حامية الوطيس حول المصالح الأمريكية في المنطقة وتكاليف ومنافع الدخول إلى المنطقة.

هذا النقاش ضروري. الإشارة إلى الأنماط التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية لا يكفي لتوجيه الإستراتيجية المستقبلية وهي غير كافية لتبرير نفقات جديدة من الدم والمال. وتعتبر عملية إعادة تقييم واقعية للمصالح الأمريكية القومية الأساسية الحالية في الشرق الأوسط، إن وجدت، وإمكانية تأمين هذه المصالح بشكل معقول، أمراً بالغ الأهمية لصنّاع القرار الأمريكي المكلَّفين بمطابقة الوسائل مع الغايات الإستراتيجية، وللرأي العام الأمريكي المُطَالب بدعم هذه السياسات والدفع لتنفيذها.

وجمعَ مركز سياسية الحزبين فريق العمل هذا لإعادة تقييم المصالح والأهداف والإستراتيجية الأمريكية في مواجهة حالة عدم الاستقرار الشديدة في الشرق الأوسط، وبشكل خاص في سوريا والعراق. توصلنا إلى استنتاج مفاده أن الولايات المتحدة لا تزال تملك مصالح قومية حيوية مستمرة لم تتغير إلى حد كبير في المنطقة، إلا أن إستراتيجيات حماية هذه المصالح يجب تحديثها في ضوء هذه التهديدات المعقدة والمُهلكة المنبعثة من تلك المنطقة كما ويجب وضع تقييم عملي لكيفية تخفيف مخاطر هذه التهديدات.

وتملك الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة مستمرة وعميقة في ضمان إمداد ثابت للنفط من الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية ومواجهة الإرهاب ومقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل إضافة إلى مصلحتها في دعم أمن وازدهار حلفائها في المنطقة. تمثل الحكومة الإيرانية والمجموعات السنية الراديكالية الإرهابية الخطرين الأساسيين على المصالح الأمريكية بسبب محاولاتهم لزعزعة الاستقرار والأهم من ذلك تعديل النظام الإقليمي. ورغم أن هاتين القوتين هما فاعلان مستقلان، إلا أنهما مترابطان بشكل وثيق: التوسع الإيراني يغذي التطرف السني، والتطرف السني يسهّل التوسع الإيراني.

ولا يمكن تجاهل هاتين القوتين أو حلهما بسرعة مهما كان حجم القوة التي يتم استهدافهم بها. ويمكن القول إنه يبقى تحقيق النجاح في أعقاب الغارة الأمريكية على إحدى القواعد الجوية السورية، ممكناً فقط عبر تواجد أمريكي طويل الأمد يسعى إلى تأسيس نظام مستدام قادر على مقاومة التهديدات بناء على أساس يمكن تحمُّل تكاليفه مالياً وعسكرياً وسياسياً. فكلّما ازدادت قوة النظام الإقليمي، ستكون التدخلات الأمريكية أقل احتمالاً وأقل كلفةً.

وفي إطار السعي إلى إقامة نظام إقليمي مُستدام يمكن تحمل تكلفته، تقترح مجموعة العمل المبادئ الإستراتيجية التالية لصنّاع القرار الأمريكي الذين يقررون كيفية التعامل مع تحديات الشرق الأوسط. ستقوم فرقة العمل في الدراسات اللاحقة باقتراح سياسات دقيقة متطابقة مع هذه المبادئ التوجيهية.

- مواجهة التوسع الإيراني والتطرف السُني معاً في كل من سوريا والعراق. على الولايات المتحدة تعطيل هذه الديناميكيات المزعزعة للاستقرار بين إيران ومنافسيها من السنة التي تهدد المنطقة بأكملها. إذا ما حاولت واشنطن مواجهة أي طرف "داعش" أو إيران لوحده، النتيجة ستكون تعزيز الطرف الآخر. إضافة إلى ذلك، يجب استهداف كِلا الطرفين على حد سواء واختيار الطرف الأكبر خطراً أولاً في العراق وسوريا. ولكن تحقيق نجاح مُستدام ضد هذه التهديدات يتطلب توجه أكبر من السيطرة على الرقة، النجاح يتطلب التعامل مع الديناميكيات الكامنة (الضمنية) لما يقارب عشرين مليون سني يعيشون بين بغداد ودمشق.(٢)
- تفادي نشوب صراعات إقليمية جديدة. لا يجب أن يحجب التركيز على التوسع الإيراني والإرهاب السني نقاط التوتر الأخرى في المنطقة عن عيون مركز القرار في واشنطن. السياسة القائمة على استهداف تهديد واحد ولكن إشعال صراع جديد – سواء أكان بين الأتراك والكرد أو الفصائل الكردية في العراق، أو بين إيران ودول الخليج – لن يخدم غاية النظام الإقليمي.

- إدراك حقيقة أن روسيا ليست المسبب الرئيسي وكذلك ليست الحل لخلل النظام في المنطقة. تزايد الحضور الروسي في الشرق الأوسط يؤثر سلباً على المصالح الأمريكية لأنه يقّوي إيران ويؤدي فقط إلى تفاقم مشكلة الإرهاب السني. من المهم لواشنطن مقاومة الوقوع كفريسة لوهم أنه بإمكانها كسب أي فائدة في حالة التودد إلى موسكو بعيداً عن طهران – بكل تأكيد لن يؤدي ذلك إلى أي نتيجة بتكلفة دبلوماسية مقبولة – أو بالاعتماد على بوتين كشريك موثوق في مكافحة الإرهاب.
- السعي إلى تحقيق الاستقرار عبر الحكم الجماعي (الديمقراطي): لا يضمن الدعم الأعمى للقادة السلطويين ولا الدمقرطة السريعة الاستقرار السياسي في المنطقة. ولكن ما يبدو أنه يضمن عدم الاستقرار في المنطقة هو الحكم المحصور بفئة معينة والقائم على تقسيم المجتمعات، وهو الضعف الذي استغلته إيران والجماعات السنية المتطرفة للإخلال بالنظام الإقليمي. لمنع حدوث ذلك، يجب على واشنطن أن تشجع أشكال الحكم الموثوقة والخاضعة للمسائلة على مستوى الدولة والدولة الفرعية.
- أولوية النظام الإقليمي لا الحدود: على صنّاع القرار الأمريكي تعزيز تقاسم السلطة وتفضيل بقاء الحدود القائمة على حالها. ولكن يجب أن لا يكونوا مُطلقين. إذا ثبتت استحالة الحفاظ على الاستقرار في سوريا والعراق بحدودهما الحَاليتين، يجب على الحكومة الأمريكية أن لا تواصل اعتبار التشكيك بالحدود الحالية لهذه الدول وتغييرها محرماً تاماً.
- خلق هدف مشترك بين حلفاء الولايات المتحدة: تتقاسم كل من إسرائيل والأردن والسعودية ودول الخليج مسبقاً التزاماً مشتركاً قائماً على صد العدوان الإيراني. على واشنطن أن تشجع وتستفيد من هذا الاصطفاف المتزايد بين حلفائنا لاحتواء إيران ووضع حجر الأساس لنظام إقليمي أقوى وأكثر تعاوناً.

بإتباع هذه المبادئ من اجل مشاركة مستمرة ومستدامة، يمكن للمشرعين الأمريكيين المساعدة في عكس الانزلاق الحالي نحو الفوضى في الشرق الأوسط والمساعدة في الحد من الأضرار التي تصيب الازدهار والأمن الأمريكيين، والمنبثقة من تلك المنطقة. ومن شأن الفشل في تحقيق ذلك أن يؤدي إلى تضاعف الأخطار، مما سيستدعي تدخلاً وتكلفة أكبر في المستقبل.

المصالح الأمريكية الحالية في الشرق الأوسط

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية عبر سياساتها باتساق إلى تأمين إمدادات نفطية مستمرة من الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية كما وتسعى إلى منع سقوط المنطقة تحت سيطرة أي قوة معادية مُحتَملة. وسعياً وراء تحقيق هذا الهدف السياسي، لعبت الولايات المتحدة دوراً نَشِطاً في محاولة الحفاظ على الاستقرار، سواء أكانت بين الدول في الشرق الأوسط أو بمستوى زمني في المنطقة. بمرور الوقت، أضيفت كل من محاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ودعم الأمن الإسرائيلي وقطاع الطاقة إلى قائمة المصالح الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط.

ولكن ومع زوال الاتحاد السوفيتي كمنافس إقليمي، وتحول جيوبوليتيكا الطاقة– وبشكل خاص مع تعزيز الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة لأمن الطاقة الخاص بها – وعدم قدرة دول الشرق الأوسط الواضحة على معالجة مشاكلهم الخاصة، يدفع إلى تزايد الإجماع حول التشكيك بهذه السياسة التي يتم تبنيها منذ زمن طويل.

ويقود تحليل مركز سياسة الحزبين إلى الاستنتاج بأن المشهد الإستراتيجي تغير، لذلك تتطلب المصالح الأمريكية الطويلة الأمد في الشرق الأوسط انخراطاً أمريكياً مستمراً في المنطقة. ولا تزال واشنطن مهتمة بشدة في دعم الاستقرار في الشرق الأوسط لتأمين حسن سير الاقتصاد العالمي، ولمنع سقوط المنطقة تحت سطوة القوى المنافسة

المناهضة للولايات المتحدة، والحماية من المخاطر المفروضة من الإرهاب العالمي، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة.

أمن الطاقة

عندما بدأت الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة مُصدّراً للنفط. ولكن على الرغم من ذلك، أعطى صنّاع القرار الأمريكي الأولوية للدفاع عن الشرق الأوسط لأنهم أدركوا بأنه سقوط المنطقة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي سيكون له عواقب لا تُحتمل بالنسبة لاقتصاد حلفائها في أوروبا الغربية الذين كانوا يعتمدون على استيراد النفط من الشرق الأوسط.

نظراً لهذه المخاطر سعى السياسيون الأمريكيون ولفترة طويلة إلى ضمان عدم تمكن قوى معادية من السيطرة على إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط وبالتالي إمكانية تحويل الطاقة إلى سلاح مُضاد. ففي عام ١٩٩٠ على سبيل المثال، عندما غزا صدام حسين الكويت، لم يغب خطر احتمال فقدان أكثر من ثلث نفط العالم عن بال صنّاع القرار الأمريكي.

وبطريقة مماثلة سعت الولايات المتحدة إلى تقليل مخاطر استهداف إمدادات الطاقة العالمية نتيجة الصراعات الإقليمية. حدث ذلك عندما استخدمت واشنطن وجودها العسكري في الخليج الفارسي إبان الحرب العراقية – الإيرانية لمنع تصعيد "حرب الناقلات" التي استهدف فيها كل طرف ناقلات النفط التابعة للطرف الآخر. اليوم وفي ظل اقتصاد عالمي أكثر ترابطاً حيث لا يزال الشرق الأوسط ينتج ٣٥ ٪ من إمدادات النفط العالمية، ستكون هنالك عواقب كارثية في حال حدوث أي خلل كبير في صادرات النفط من المنطقة.

الولايات المتحدة ولسوء الحظ لا تستطيع وقاية نفسها بشكل كامل من مخاطر حدوث أي توقف في صادرات النفط. حتى إذا كانت واشنطن قادرة على إنتاج الكمية النفطية التي تحتاجها ، سيكون لديها مصلحة في الحفاظ على تدفق ملائم لسببين الأول لأن حلفائها يعتمدون عليه والثاني لتجارة النفط في السوق العالمية. أي نقص مفاجئ وعنيف في إمدادات النفط الشرق أوسطية سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد الازدهار الأمريكي الاقتصادي – سواء عبر رفع أسعار الطاقة الأمريكية، تباطؤ الاقتصادات الأوروبية وشهيتها على المنتجات الأمريكية، حرمان الصين من الطاقة اللازمة لإنتاج السلع للأسواق الأمريكية، أو عبر الحد من وفرة الوقود لسفن الشحن التي تمكن التجارة العالمية من الاستمرار.(٧)

وسيتطلب تجنب صدمات الطاقة على الاقتصاد الأمريكي، باختصار، جهود أمريكية متواصلة لحماية التدفق الحر للنفط في منطقة الشرق الأوسط.

الوقاية من الإرهاب

أدى صعود الإرهاب الإسلامي المتطرف كتهديد عالمي إلى إثارة انتباه الولايات المتحدة بشكل أكبر في المنطقة. محاربة هذا الخطر يعتبر هدف أساسي للعمليات الأمريكية الحالية في المنطقة الأوسع، ومن ضمنها سوريا والعراق إضافة إلى شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية وجنوب آسيا وأماكن أخرى. ناقدون ربما يجادلون بأن الحركة الجهادية العالمية ظهرت بشكل رئيسي أو خاص استجابة لـ – وتمت تغذيتها من قبل – التحالف الأمريكي مع إسرائيل، التدخلات الأمريكية العسكرية في المنطقة أو الدعم الأمريكي للأنظمة السلطوية مثل المملكة العربية السعودية ومصر.(٨) ربما لعبت هذه العوامل دوراً ولكن في نفس الوقت بالنسبة لكل الذين جذبتهم فكرة بأن الولايات المتحدة يمكن لها أن تنجو من خطر الإرهاب ببساطة عبر الخروج الكامل من الشرق الأوسط ، هذا التصور مُخادع. الإسلاميون المتطرفون أعلنوها صراحة بأنهم يملكون نطاق واسع من المظالم "الأخلاقية" و"الثقافية" ضد الولايات المتحدة الأمريكية والتي ستبقى طويلاً حتى وإن خفَّضت الولايات المتحدة حضورها العسكري بشكل

دراماتيكي في المنطقة. العداوة الإيديولوجية التي تواجهها واشنطن من أجيال الإسلاميين المتطرفين الحاليين الصاعدين سيجعل مصالحها وحلفائها هدفاً للإرهابيين لعقود قادمة.

خط الدفاع الأول ضد الإرهاب الذي يستهدف الولايات المتحدة يجب أن يكون المنطقة التي ينشأ فيها هذا الإرهاب. استمرارية الالتزام الأمريكي في الشرق الأوسط يؤدي إلى استدامة تحالفاتها وحضورها العسكري وهي الأمور التي يتوقف عليها النجاح في عملية مكافحة الإرهاب الإسلامي المتطرف. إضافة إلى ذلك يمكن للدعم الأمريكي أن يساعد في منع ظهور الدول الفاشلة والفراغ الأمني الناتج عنها والذي يؤدي إلى تفاقم الخطر الإرهابي.

إيقاف أسلحة الدمار الشامل

إن خطر الانتشار النووي يكمن في تقاطع المصالح الأمريكية المتعددة في الشرق الأوسط. وجود أسلحة نووية في يد قوة متمردة ومعادية للولايات المتحدة الأمريكية مثل إيران من شأنه أن يؤدي إلى بتر النفوذ العسكري والسياسي الأمريكي في المنطقة، ويضع حلفاء واشنطن في خطر إضافة إلى إجبارهم على التكييف مع المصالح الإيرانية عبر إرعابهم، وزيادة أسعار الطاقة وأخيراً من المرجح أن تشعل سباقاً إقليمياً للتسلح النووي.(٩)

علاوة على ذلك، الخطر الذي تفرضه أسلحة الدمار الشامل (WMD)، ليس مقتصراً فقط على الأسلحة النووية أو فاعلي الدول. استخدام الأسلحة الكيماوية في الصراع السوري من قبل كليهما، النظام السوري وتنظيم "داعش"، لا يظهر جلياً فقط الرعب الذي تحدثه أسلحة الدمار الشامل الغير نووية بل تظهر رغبة وقدرة المجموعات الإرهابية بالحصول على هذه الأسلحة واستخدامها.(١٠) لحسن الحظ، لم تستخدم أسلحة الدمار الشامل (WMD) التي صُنِعَت في الشرق الأوسط خارج نطاق هذه المنطقة. لضمان إبقاء الوضع على حاله – وردع الاستخدام المستقبلي للأسلحة الكيماوية ضمن المنطقة – يتطلب الأمر اليقظة وجهود كبيرة لعدم الانتشار إضافة إلى التزام إقليمي مستمر.

حماية الحلفاء

تملك الولايات المتحدة الأمريكية أسباباً إستراتيجية وأخلاقية وقانونية قوية للبقاء ملتزمة بالحفاظ على أمن واستقرار حلفائها الشرق أوسطيين. كأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، تركيا والولايات المتحدة ملزمتان بتقديم المساعدة لبعضهما البعض. إسرائيل، بوصفها مَعقِل الديمقراطية النابض بالحياة في الشرق الأوسط، تتقاسم مع الولايات المتحدة الالتزام بالقيم الأساسية. ولعل الأهم من ذلك هو قيام واشنطن بحماية ودعم شركائها في الشرق الأوسط لضمان تلقي المساعدة من حلفائها هناك لتأمين مصالحها الإقليمية الخاصة.

منذ فترة ما قبل العام ٢٠٠٠، قدمت الدول الحليفة للولايات المتحدة القواعد العسكرية المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي وفي بعض الحالات الجنود لمحاربة خطر الإرهاب الإسلامي الراديكالي المشترك.(١١) ومع ذلك فإن هذه العلاقات الإقليمية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة سَهَلّتها توقعات بقاء واشنطن ملتزمة بالمنطقة. شركاء واشنطن الأساسيين في الشرق الأوسط (إسرائيل – الأردن – العراق – مصر – تركيا – السعودية) استفادوا من الدعم الأمريكي العسكري والتزامات الدفاع ولدرجات متفاوتة اعتمدوا على الدعم الأمريكي لمواجهة الأخطار المستقبلية التي يواجهونها.

الفشل في مواجهة الأخطار في الشرق الأوسط يمكن أن يهدد أيضاً حلفاء واشنطن في الأجزاء الأخرى من العالم. في الواقع، من بين الجوانب الأكثر ضرراً في الصراع السوري تعتبر موجات اللاجئين الساعين إلى الوصول إلى الشواطئ الآمنة والنجاح في الوصول إلى الدول الأوروبية، الأمر الذي يضع هذه الأمم الأوروبية تحت ضغط تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية كبيرة. في نفس الوقت، الحرب نفسها باتت جاذبة للمتطرفين الإسلاميين الأوروبيين،

ممن يحصلون على تدريب عسكري على الساحة السورية قبل العودة إلى أوروبا وفي بعض الحالات تكون تأثيراتها مميتة.(١٢)

عبر مساعدة حلفائها ضد الأخطار النابعة من الشرق الأوسط والتي تعرضهم للخطر، تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في حماية نفسها أيضاً. ولتحقيق ذلك تعتبر حقيقة وإدراك الدعم العسكري والسياسي المتواصل لهؤلاء الحلفاء أمراً حاسماً. بالطبع لا يمكن أن يتم التشكيك بهذا الدعم – أن نكون أصدقاء جيدين يعني أن نشجع شركائنا على التصرف بمسؤولية في الداخل والخارج كليهما.

التوسع الإيراني والتطرف السني...الأخطار المتشابكة على المصالح الأمريكية

تمثل الحكومة الإيرانية والمتطرفين السنة في الشرق الأوسط اليوم، القوتين الأكثر خطراً واللتان تسعيان إلى زعزعة الاستقرار وتغيير النظام الإقليمي في نهاية المطاف.

هذين الطرفين يقودان تقريباً كل الأزمات الإقليمية – سوريا، العراق، اليمن، ليبيا، سيناء والخليج الفارسي. وبالتالي هما يمثلان تهديدين رئيسيين على المصالح الأمريكية المعرّفة أعلاه – ليس فقط بسبب الضرر الذي يحدثانه في النظام الإقليمي ولكن لأنه إذا ما بقي ما يحصل اليوم في الشرق الأوسط على حاله بدون قيود فإنه لن يبقى هناك.

إيران دولة فاعلة عدوانية سعت إلى الحصول على قدرات نووية ومصممة على توسيع نفوذها الإقليمي على حساب شركاء الولايات المتحدة التقليديين. نهج النظام الإيراني الحالي العدائي يُمَثّل خطراً قصير الأمد بالنسبة للأنظمة السنية الجارة ولإسرائيل أيضاً، لكن تشكل أفعال إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة خطراً طويل الأمد على مصالح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. سلاح إيران الرئيسي ديمغرافي – السكان الشيعة والمتعاطفون الآخرون عبر المنطقة المستعدين لتنفيذ أوامر إيران.

الإرهاب الراديكالي السني النوع يثير القلق بشكل أكبر من إيران في مخيلة الشعوب الغربية بفضل قدرتها على إثارة الخوف العميق ونفوذها الكبير في تغيير نمط الحياة الخاصة. (١٣) وبالتالي يمثل الإرهاب السني تهديداً فورياً ومتنامياً بالنسبة للولايات المتحدة وأصدقائها الإقليميين. وأثبت المتطرفون السنة قدرتهم على زرع بذور العنف في الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية الأخرى وقاموا مسبقاً بإحداث إضرار جسيمة في الدول الضعيفة عبر المنطقة، مما يمهد الطريق لمزيد من الإرهاب للوصول إلى شواطئ الدول الصديقة لواشنطن وحتى للولايات المتحدة نفسها.

الإرهاب السُني والسياسة التوسعية الإيرانية كل منهما يملك زخم مستقل خاص به ولكن من الأهمية أيضاً فهم العلاقة الكامنة بين الاثنين، حيث أن انضمام إيران ووكلائها من الشيعة في فترات زمنية معينة إلى القتال ضد المجموعات السنية المتطرفة مثل "داعش" يخفي مدى استفادة كل منهما من الآخر: التوسع الإيراني يغذي التطرف السني والأخير يسهّل التوسع الإيراني. وهذا لا يعني بالضرورة أن الانتصار على أحد الخَصْمَين سيزيل فجأة التهديد الذي يفرضه الطرف الآخر ولكن على العكس أي تقليص كبير لخطر أحد الطرفين دون بتر متزامن لقوة وانتشار الطرف الآخر سيكون من الصعب التعامل مع نتائجه.

ولفهم علاقة التهديدات الإرهابية السنية والإيرانية، يجب النظر في علاقتهما التكافلية في سوريا والعراق.(١٤) قادت مجموعات المعارضة المعتدلة، ومن ضمنهم العلمانيين والمتحمسين ديمقراطياً، الانتفاضة ضد بشار الأسد عام ٢٠١١ ساعين بذلك إلى الحصول على تنازلات سياسية من الحكومة السلطوية في دمشق. الأسد نفسه، كان تواقاً إلى تجريد معارضه من الثقة عبر تقديمهم كإرهابيين، أطلق سراح العديد من المتطرفين السنة من سجونه، ممن ساروا وعززوا دعايته بالمضمون عبر تعبئة تنظيم "داعش" ومجموعات راديكالية أخرى والتي ازدادت قوتها بشكل كبير.

ومع اشتداد الصراع، بدأت مجموعات المعارضة بتلقي الدعم من الحكومات السنية القلقة من تنامي النفوذ الإيراني والتي استشعرت وجود فرصة مواتية للإطاحة بعميل إيراني قديم (الأسد). هذا الدعم العسكري والمالي على حد سواء، كان في غالبه غير موجهاً نحو المجموعات الراديكالية، ولكن أقلق المسؤولين الأمريكيين رغم أنه حدث حتى قبل ظهور تنظيم "داعش". وفي نفس الوقت، واجهت إيران التصعيد الطائفي بشكل أكبر عبر تقديم الدعم المتزايد لنظام الأسد من خلال الحرس الثوري الإيراني الإسلامي (IRGC) وتنظيم حزب الله الإرهابي المدعوم إيرانياً إضافة إلى المقاتلين الشيعة من مناطق أخرى، مما أدى وبشكل تدريجي إلى تقليص قدرة دمشق وتحويلها إلى حالة التبعية لإيران.

في العراق، أدى تصاعد مماثل في التوترات السنية – الشيعية في نهاية المطاف إلى تعزيز كليهما (إيران والمتطرفين السنة) على حساب الآخرين جميعاً.(١٥) ومكَّن الدعم الإيراني لحكومة بغداد، رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي من تبني سياسات طائفية متزايد والتي قادت في المقابل إلى نفور السنة العراقيين. وقوض المالكي العديد من المكاسب التي تحققت وكلفت العراقيين والأمريكيين ثمناً باهظاً على حد سواء في سنوات ما قبل الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١، عندما اعتقلَ المالكي منافسيه من السنة وشنّ حملات تطهير ضدهم في الحكومة، وتجاهل التعهدات التي قطعها على نفسه للمقاتلين السنة في "حركة أبناء العراق" كما وأطلق العنّان للمجموعات الشيعية التي أساءت للسنة في غالب الأحيان.(١٦)

وأتاح الغضب السني الخلفية التي تمكن "داعش" من خلالها التوسع بشكل دراماتيكي عام ٢٠١٤، حيث أجتاح التنظيم مدن مثل الموصل التي كان سكانها مستاءين من تعصب التنظيم إلا أنهم اعتبروا المجموعة شكلاً من أشكال الخلاص من حكم المالكي المسيء.(١٧) وكما في سوريا، وظفت إيران مكاسب المتطرفين لصالح أغراضها الخاصة. وفي الوقت الذي ساعدت فيه إيران باستبدال المالكي نفسه بشخصية أقل إثارة للانقسام، ساعدت إيران في تنظيم المقاومة ضد "داعش" وضَمَنت تنامي سلطة المجموعات الشيعية التي رعتها طهران عن طريق لعب دور في تحرير المناطق الواقعة تحت سيطرة "داعش". (١٨) وبنفس الطريقة، عندما هاجم تنظيم "داعش" إقليم كردستان العراق، زادت إيران من نفوذها المحلي وهيبتها عبر تقديمها المساعدة الحيوية قبل التدخل الأمريكي وفي الوقت الذي لم تكن فيه لا الحكومة العراقية ولا التركية مستعدة لفعل ذلك.(١٩)

لم تقم طهران والمجموعات السنية المتطرفة باستثمار الاستياء الطائفي وضعف الدولة فقط، بل يتشارك الطرفان بسمة مشتركة أخرى: كلاهما مهتم بتدمير وتغيير النظام الإقليمي الذي تقوده واشنطن والذي كان ميزة للشرق الأوسط في العقود السبعة المنصرمة. إضافة إلى ذلك، بينما يمتلك الطرفان أهدافاً مختلفة جداً على المدى البعيد لإعادة صياغة هذا النظام، إلا أنهما يستفيدان من إضعاف هذا النظام على المدى القريب. في الواقع لو كان النظام الإقليمي الحالي أقوى لكانت مخاطر التعديل من الدول والكيانات الغير حكومية أقل بكثير. ولكن طهران كما هي عليه الآن خلقت الفوضى ووظفته لصالحها لإعادة توجيه الشرق الأوسط نحو توازن قوى جديد، في حين استخدمت الجماعات الراديكالية الإسلامية نفس التكتيكات لتحقيق هدفهم المتمثل باستعاضة نظام الدول الحالية القائمة في المنطقة بالخلافة الإسلامية. ومن هنا ولكي تستطيع واشنطن صون مصالحها الأساسية، يجب على عليها مساعدة أمم الشرق الأوسط في إعادة بناء نظام قادر على مقاومة هذه الهجمات المترابطة.

نظام مستديم بتكلفة يمكن تَحَمّلها

موازنة الأهداف الإستراتيجية

نظراً لنطاق التهديدات التي تواجه المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، يجب أن يكون الاعتراف بعدم وجود حلول بسيطة لهذه التهديدات أساساً في السياسة الأمريكية. ومن شأن البحث عن طرق مختصرة لحلها أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل في المنطقة وخلق تهديدات جديدة وأكثر خطورة على الولايات المتحدة وبالتالي سيستلزم تدخلاً أكبر وأكثر كُلفة في المستقبل. وستُجبَر واشنطن على البقاء في الشرق الأوسط على المدى المنظور.

النجاح في الشرق الأوسط، كما هو عليه، سيتحقق من خلال السعي إلى إقامة نظام إقليمي مستدام قادر على مقاومة التهديدات الرئيسية بتكلفة سياسية وعسكرية ومالية يمكن تحملها. ويعتبر هدف التغلب على التهديدين المزدوجين المتمثلين بـ السياسة الإيرانية التوسعية والتطرف السني بعيد المنال على المدى القريب. السياسة التوسعية الإيرانية يقوده نظام الجمهورية الإسلامية المتزمت والأوتوقراطي الثوري، أما التهديد الآخر فينطلق ويزدهر من التحريف الإيديولوجي للإسلام. ولا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية هزيمة أي تهديد منهم بشكل أساسي الآن ولكن يجب مواجهة التهديدين وإبطالهما.

وكانت مخاطر الحضور الأمريكي الكبير والمحدود قد توضحت في المنطقة خلال العقد والنصف الماضي. تعريف الأهداف الأمريكية الإستراتيجية في نطاق جغرافي واسع والسعي إلى الإطاحة بالأنظمة وغرس الديمقراطية في المنطقة – سيكلف الولايات المتحدة نفقات لا نهاية لها سواء أكانت تكلفة بشرية أو مادية وستكون نتائجها عديمة الفائدة لدرجة الصدمة. من ناحية أخرى فإن تبني إستراتيجية شديدة الضيق – قائمة فقط على استهداف مجموعة إرهابية محددة ولا تستهدف الديناميكيات التي تؤدي إلى تنامي المجموعة في مكانها – لن تمهد إلا لتدخلات متكررة وتكاليف متزايدة.

ليست هنالك وصفة سحرية يمكنها إيجاد التوازن الصحيح بين هذين الطرفين المتطرفين. بدلاً من ذلك، يتطلب الأمر أن تُظهِر واشنطن رأياً سياسياً جيداً قائماً على تجنب المبالغة والموقف السلبي معاً في مواجهة التهديدات الإقليمية. وبالنسبة لأي مشاركة أمريكية في الشرق الأوسط لخدمة المصلحة القومية الأمريكية، يتوجب أن تكون قد قيست ووجهت نحو تهيئة الظروف التي يمكنها ومع مرور الوقت أن تساعد في تقليل الفوضى وبالتالي تقليص مستوى الانخراط الأمريكي في الحرب إلى الحد الذي يمكن أن تتحمله واشنطن براحة أكبر.

بدلاً من القضاء على هذه التهديدات، يجب على واشنطن أن تسعى جاهدة لنزع فتيل الديناميكيات التي تعزز القوى الدافعة نحو الفوضى في الوقت الذي تسعى فيه إلى بناء الظروف لدول ومجتمعات المنطقة لتحدي هذه التهديدات ودحرها ومع مرور الوقت إنهائها.

يجب أن يكون النظام الذي تحتاج الولايات المتحدة إلى الحفاظ عليه وإعادة بنائه للدفاع عن مصالحها، مُستداماً سواء أكان بين الدول في المنطقة أو داخل الدول نفسها. هذا يعني تعزيز شركاء واشنطن لمقاومة التحديات الخارجية التي يواجهونها بشكل مباشر ولكن لكي تساعد أيضاً في تقوية أنظمتهم السياسية الداخلية للحماية ضد التهديدات الداخلية التي تضع استقرارهم في خطر. إذا ما ترنحت الدول الحليفة، سواء أكانت نتيجة لعدوان مباشر أو ثوران داخلي، سوف تُجبر الولايات المتحدة في النهاية على التدخل في المنطقة بشكل مباشر لحماية مصالحها.

ويتعين على صانعي السياسات الأمريكية الآن تخصيص المصادر للمنطقة لتهيئة الأرضية وتقليل ضرورة التدخلات الأمريكية المستقبلية. كلما ازدادت قدرة دول المنطقة، كلما توجب عليهم زيادة قدرتهم في تنظيم الدفاع الجماعي ضد قوة إقليمية متنامية تهدد الاستقرار وضد الجهات الفاعلة المتطرفة الغير الحكومية في وسطهم. المساعدة في بناء نظام قادر، على الأقل، أن يحافظ على نفسه عبر الدعم الأمريكي سيخفف على الولايات المتحدة التهديد والتكلفة المستقبلية في الشرق الأوسط.

المبادئ الستراتيجية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

ربما يبدو هدف بناء نظام إقليمي مُستدام بتكلفة يمكن لواشنطن تحملها، وسيلة ترف طويلة الأمد لا يمكن لصنّاع القرار الأمريكي أن يتحملوا تكاليفها – وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التهديد الفوري الذي يفرضه داعش واستفزازات إيران الإقليمية –. ومع ذلك فإن تركيز الحلول السياسية فقط على هذه التهديدات المباشرة سوف يؤدي – إلى إعادة صياغة نص الرئيس دوايت إيزنهاور – إلى خلط التهديدات بين التهديد الفوري والتهديد الأهم. وعلى صناع القرار الذين يتصارعون الآن مع هذه التحديات الجسيمة أن يقيّموا مسارات العمل المحتملة أمامهم على أساس النتيجة النهائية عبر معرفة إن كانت هذه المسارات ستشجع أو تعرقل تشكيل نظام تنفيذ ذاتي للدول المستقرة في الشرق الأوسط.(٢٠) ولتحقيق ذلك يجب أن توجّه هذه المبادئ الإستراتيجية قرارات السياسة الأمريكية:

أ- مواجهة السياسة التوسعية الإيرانية والتطرف السني معا في سوريا والعراق:

حقق الطرفان (إيران والمتطرفين السنة) في كل من سوريا والعراق مكاسب خطيرة في العقد الماضي والتي من شأنها فرض خطر عميق على المصالح الأمريكية إذا ما لم يتم فحصها وردعها. ويقّوض العنف الطائفي وعدم الاستقرار المنتشر من هذه الدول اليوم استقرار الشرق الأوسط بأسره. وهذا بدوره يخلق أرضية خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية في أماكن أخرى ويتيح فرصة أكبر للتوسع الإيراني (والروسي). ويدرك خصوم الولايات المتحدة الأمريكية بأن العراق وسوريا مسرحان حاسمان يمكنّهما من دفع عجلة طموحاتهم الإقليمية، ومن هنا سيتوجب على الولايات المتحدة مواجهة الطرفين في آن واحد.

ولإصلاح الضرر الذي لَحِقَ بالاستقرار الإقليمي الناجم عن انهيار سوريا والعراق، يجب على واشنطن تعطيل الديناميكية المزعزعة للاستقرار بين إيران ومنافسيها السنة. إذا ما حاولت واشنطن مواجهة إيران وحدها أو "داعش" وحدها، فإنها ستمكّن الطرف الآخر وتعزز قوته. طالما يستمر وكلاء إيران في قمع السكان السنة، فإن التطرف السني سوف يزدهر. وطالما يهدد المتطرفون السنة المنطقة، سوف تجد إيران شركاء راغبين وموافقين على مسعاها في أن تهيمن على المنطقة. وبسبب طبيعة التهديدين (الإيراني والسني المتطرف) المترابطين، يجب على واشنطن محاربة "داعش" بوعي مسبق بأن إستراتيجيتها لفعل ذلك سوف تساعد في تحديد الدور الإيراني في سوريا والعراق في المستقبل المنظور.

مقاومة السياسة التوسعية الإيرانية

أعطت هذه الصراعات بالفعل دفعة إلى رغبة إيران الموجودة منذ زمن طويل والقائمة على التوسع وتعميق القوة في دولتين تعتبران الأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية في المنطقة. في الواقع، عبر الحفاظ على الأنظمة الموالية لها وتعزيز قوتها في كل من سوريا والعراق، عززت إيران موقفها الإستراتيجي بشكل هائل. واستخدمت طهران الصراعات الحالية للاقتراب من تحقيق حُلمها المتمثل في توطيد وتوسيع الثورة الإسلامية عبر بناء هلال شيعي يمتد من أراضيها إلى شواطئ البحر المتوسط.(٢١) ويعطيها دورها في العراق نفوذاً بالغ الأهمية على قطاع هام من سوق النفط العالمية وكذلك يمكن القول أنه يعطيها نفوذاً على المتطرفين الشيعة الذي حاولوا مسبقاً تهديد الحكومة السعودية. كما ويمكّنها موقعها في سوريا من زيادة دعمها لحزب الله ويمكن أن يهدد إسرائيل عبر مرتفعات الجولان.(٢٢) إضافة إلى ذلك، بعدما أقامت مسبقاً خطاً جوياً مباشراً لنقل المواد لوكلائها في الشرق، باتت إيران اليوم على وشك إنشاء طريق بري يربطها بوكلائها أيضاً.(٢٣) توسع نطاق إيران الجغرافي يعطيها المزيد من النفوذ ضد شركاء الولايات المتحدة الأمريكية مثل الأردن وتركيا، في حين يضيف توسع تأثيرها في جميع أنحاء العالم الشيعي مزيداً من النفوذ في جذب السكان الشيعة الموجودين في الدول التي يقودها السنة مثل تلك الدول المتواجدة في الخليج الفارسي.(٢٤)

سيكون من الخطأ السماح لإيران بتعزيز مكاسبها على أمل أنه يمكن تعويض ذلك عبر دحر إيران في المسرح الثانوي المتمثل باليمن.(٢٥) أكثر من أي صراعات أخرى ثانوية، فإن انتصارات إيران في قلب الشرق الأوسط يعطيها ميزة خطيرة في كفاحها للتحكم بكامل المنطقة. منع التوسع الإيراني في اليمن ومقاومة جهودها الرامية إلى حرمان القوات الأمريكية من الوصول إلى الخليج الفارسي تبقى أهدافاً مهمةً، ولكنها لن تحمي ضد التهديدات الأكثر أهمية التي يواجهها الأمريكيون. إذا ما تمكنت إيران من قطع الطريق وإمكانية الوصول إلى النفط العراقي في المصدر، على سبيل المثال، فإن الحفاظ على مضيق هرمز مفتوحاً ستكون قيمته محدودة.(٢٦)

وبالتالي فإن إحباط طموح إيران الهادف إلى قلب النظام الإقليمي لا يمكن أن يتم إلا عبر منعها من تشكل سلسلة من الدول والميليشيات الصديقة لها في قلب الشرق الأوسط.

ولكن لا يجب خلط هدف منع إيران من التوسع أو حتى تعزيز مكاسبها التي حققتها في سوريا والعراق مع محاولة القضاء على النفوذ الإيراني بشكل كامل في هذين البلدين اللذين يملكان روابط سياسية ودينية طويلة الأمد مع إيران. كما ولا يمكن للولايات المتحدة أن تفصل حضور إيران في المنطقة – هي موجودة في المنطقة منذ آلاف السنين ولن تذهب لأي مكان آخر. بدلاً من ذلك، يحتاج صناع القرار الأمريكي إلى توضيح أهدافهم بشكل أكبر.

سوريا وعراق مُستَقِرين يعتبر أمر غير ممكن تحقيقه طالما بقيت إيران تُسلّح الميليشيات الشيعية التابعة لها بهدف ارتكاب المذابح بحق السنة. ولكن بمقدور الشرق الأوسط المُنَظم أن يدير الوجود الإيراني على المسرح الإقليمي مادام النفوذ الإيراني مكبوحاً وتحت السيطرة.

مواجهة التطرف السني

ويجب أن تنطلق المعركة ضد التطرف السني في كل من العراق وسوريا وأن تنتهي بالانتصار – وبالأخص في المنطقة الواسعة الممتدة بين بغداد ودمشق، حيث يتواجد ٢٠ مليون سني حالياً يعيشون دون أي آفاق لحكم ذاتي متماسك في المستقبل المنظور. وطالما يعاني هؤلاء السكان من الإجحاف بحقهم، لن تؤدي السيطرة على الرقة أو حتى دحر "داعش" من كل المناطق التي يسيطر عليها حالياً إلى معالجة العوامل البنيوية للتطرف السني. بدون وجود حل سياسي مُستدام لحكم السنة الذين يعيشون في المنطقة التي تتوسط العاصمتين الواقعتين تحت هيمنة إيران،سيخلف تنظيم "داعش" بشكل محتوم مجموعة أخرى ستستفيد من نفس الفرص والمظالم. وبقدر ما يصعب تخيّله، "داعش" القادمة (رقم ٢) يمكن أن تكون أسوأ من الأولى.

وينبغي أن تُشَكّل هذه الحقيقة سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة تنظيم "داعش". سيقود أي نهج يسمح لإيران بإعطاء الأوامر تماما كما يحصل في المناطق الواقعة تحت سيطرة "داعش" إلى نهاية لا يُحمد عقباها. في حال سَعَت إيران إلى وضع المنطقة تحت سيطرة حلفائها في دمشق وبغداد حينها سنشهد مزيداً من الاستياء بين السنة، الأمر الذي سيضع حجر الأساس لعودة "داعش" بصيغة وجسد جديدين. بدلاً من ذلك، ربما ترى طهران قيمة إستراتيجية في ترك أجزاء كبيرة من غرب العراق وشرق سوريا في أيدي المتطرفين السنة. استمرار تواجد الخلافة على الحدود السورية – العراقية سيترك دمشق وبغداد مهددتين وبالتالي يَفرض على العاصمتين الاعتماد على إيران للحصول على المساعدة الأمنية في حين أن المتطرفين سيفرضون أيضاً خطراً من شانه أن يضعف ويُشغِل الغرب. في كلا الحالتين سترى إيران بقائهم في هذه المناطق يتوافق مع مصلحتها بينما سيترك الولايات المتحدة وحلفائها يواجهون "داعش" المستقبلية (داعش إصدار ٢).

لمنع خطر تجدد الإرهاب في مرحلة ما بعد القضاء على "داعش" ولمنع إيران من توسيع سيطرتها على مناطق العراق وسوريا، يتوجب على واشنطن إيجاد ودعم حلول مُستدامة لحكم المناطق ذات الغالبية السنية. فمع استمرار قوات التحالف في محاربة تنظيم "داعش" في الموصل والتحضير للهجوم القادم على الرقة، تبقى خطط حكم هذه المدن المُستَرَدة أولية بكل المقاييس، ناهيك عن المناطق المتبقية تحت سيطرة التنظيم.(٢٧) إذا ما أطالت القوات

الشيعية التي تطوق الموصل الآن أو القوات الكردية المتوقع أن تكون الحملة نحو الرقة، البقاء وباتت ضيفاً غير مرحب به لدى أهالي المنطقة في أعقاب الحملات العسكرية، فإن الظروف التي أدت إلى صعود "داعش" ستتكرر.(٢٨) في نهاية المطاف سيتوجب على واشنطن المساعدة في صناعة أشكال محددة من الحكم العربي السني المحلي القادر على استبدال "داعش" في كلا المنطقتين دون إبعاد دمشق وبغداد على حد سواء. ولتحقيق ذلك سينبغي على الولايات المتحدة البقاء ملتزمة في كل من العراق وسوريا بعد اجتثاث "داعش" من الرقة بهدف تقديم الدعم لإعادة البناء وللحفاظ على التحالف الدولي لمحاربة "داعش" وللتعامل مع موسكو وطهران ودمشق.

السيطرة على الرقة لن تكون كافية لاستئصال خطر الإرهاب تماما كما لن يؤدي لجم إيران في مناطق أخرى إلى نزع فتيل الخطر الذي تفرضه طهران على المصالح الأمريكية في المنطقة. ولكن نجاح مُستدام ضد هذين الخَطَرين يتطلب إعادة بناء نظام قادر على مقاومتهم في كل من العراق وسوريا.

ب- منع نشوب صراعات إقليمية جديدة

بعيداً عن إمكانية استمرار وحتى تنامي التهديدات المفروضة من إيران والمتطرفين السنة بعد سقوط الرقة والموصل، هنالك احتمال بأن يؤدي تركيز واشنطن على "داعش" إلى حجب المخاطر التي تفرضها الصراعات الأخرى الناشئة في المنطقة عن صنّاع القرار الأمريكي.

تفادي الصراع الكردي – التركي

اشتبكت القوات التركية والكتائب السورية المدعومة تركيا مسبقاً مع وحدات حماية الشعب الكردية YPG، والمجموعات العربية الحليفة لها في قرى تابعة لبلدة منبج، شمال سوريا، الأمر الذي يهدد بتمدد دراماتيكي ومزعزع للاستقرار لحرب تركيا الداخلية ضد حزب العمال الكردستاني PKK، إلى مسرح جديد أي سوريا. خطر صراع مماثل كان واضحاً لبعض الوقت ولكن تركيز واشنطن المَفهوم للسيطرة على الرقة عقَّدّ الدبلوماسية الحسّاسة التي كانت ضرورية لتفادي هذا التعقيد. ومع ذلك من شأن سوء إدارة هذا الصراع أن يكون مُكلِفاً على المصالح الأمريكية.

ونَقَلت وحدات حماية الشعب قواتها من نقاط القتال ضد تنظيم "داعش" للدفاع عن المناطق الواقعة تحت سيطرتها ضد هجمات الجيش التركي، ومؤخراً، دَعَت الوحدات نظام الأسد والروس والقوات الأمريكية في المناطق القريبة من منبج لتكون بمثابة حاجز ضد تركيا.(٢٩) وفي المستقبل ستكون دمشق وموسكو و"داعش" في وضع جيد لاستغلال وتعميق الصدع بين شريكي واشنطن الأساسيين في المنطقة ووضع السياسة الأمريكية في موقف أكثر صعوبة. ومن شأن الصراع الشامل بين تركيا ووحدات حماية الشعب أن يوقف أي حملة عسكرية ضد الرقة بشكل دائم. قطع كامل الدعم الأمريكي عن وحدات حماية الشعب كما تطلب تركيا سوف يترك الولايات المتحدة الأمريكية بدون قوة برية قادرة على انتزاع الرقة أو حتى احتواء مقاتلي "داعش" في تلك المنطقة. ولكن التمسك بوحدات حماية الشعب يمكن أن يقود أنقرة إلى تقييد وصول الجيش الأمريكي إلى قاعدة إنجرليك الجوية وبالتالي إضفاء المزيد من التعقيد على الحملة الأمريكية العسكرية المناهضة لتنظيم "داعش".

لإبقاء شركاء الولايات المتحدة مُركزين على التهديدات الإستراتيجية الأكبر، يجب على واشنطن العمل على حل أو على الأقل إدارة هذا الصراع. بالإضافة إلى الضمانات الأمنية المسبقة التي أعطيت لتركيا – لن يكون مسموحاً لحزب العمال الكردستاني أن يخطط أو يشن هجمات ضد تركيا انطلاقا من المنطقة الواقعة تحت سيطرة وحدات حماية الشعب أو أن ينقل الأسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة للوحدات الكردية – ويجب على واشنطن أن تكتشف طرق أخرى لإقناع التنظيم الكردي الرئيس المتمثل بحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، لإدخال عناصر كرد آخرين من الأحزاب الأخرى إلى حكومة الفدرالية الديمقراطية في شمال سوريا والتقليل من مظاهر التبجيل الواضحة لمؤسس حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان وارتباطها بحزب العمال أيضاً.

منع التصارع على كركوك

على نحو مماثل في العراق، هنالك خطوط صدع أيضاً ومن الممكن أن يؤدي إهمالها وعدم التعامل معها بشكل صحيح إلى صراعات جديدة قد تفيد إيران و"داعش" على حساب الولايات المتحدة الأمريكية. الصدع الأكثر وضوحاً موجود في كركوك، وهي نقطة مولدة للعنف منذ فترة طويلة ووقعت مؤخراً في قبضة القوات الكردية المرتبطة بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وهو حزب من الحزبين الرئيسيين المهيمنين على المشهد السياسي والأمني الكردستاني في العراق.(٣٠)

وتعتبر كركوك وحقولها النفطية الآن نقطة صراع محتملة بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني PUK والحزب الديمقراطي الكردستاني PDK الذي يقوده رئيس الإقليم مسعود البارزاني. إقليمياً، من الممكن أن تصبح مصدراً لصراع بين حكومة بغداد المدعومة إيرانياً وحكومة إقليم كردستان العراق إضافة إلى صراع بين بغداد وتركيا التي تحاول توسيع نفوذها من خلال التعاون مع حلفائها الإقليميين. إذا ما تصارعت القوى الإقليمية والداخلية على كركوك، ربما في سياق التحرك من أجل استقلال كردستان العراق، فإنه من الممكن أن يقوض إقليم كردستان العراق ككل. هذا سيعني نهاية إحدى أخر جزر الاستقرار في المنطقة وانهيار إحدى الكيانات السياسية المعدودة التي يمكن أن تكون بمثابة حصن في وجه إيران و"داعش".

التقليل من حدة الصراع الإيراني – الخليجي

التأكيد على حماية حلفاء الولايات المتحدة من تهديد التوسع الإيراني لا يعني تأييد هجوم سني مضاد ضد طهران. التحدي الذي يواجه واشنطن بدلاً من ذلك هو إيجاد موقف قوة يُمَكّن واشنطن وحلفائها من إعادة بناء نظام مستقر يحمي سيادة الفاعلين الإقليميين الشرعية.

ولتحقيق هذه الغاية، يمكن للولايات المتحدة، عبر الرد بعنف على الأعمال الإيرانية العدوانية، أينما ظهرت، وإيصال مصداقية ضماناتها الأمنية، أن تسعى إلى ثني طهران عن مزيد من الاستفزازات تجاه حلفاء واشنطن في الخليج الفارسي. وبالمثل، ينبغي على واشنطن أن تعزز التعاون الإستراتيجي بين شركائها الخليجيين وتشجعهم على تشكيل تحالف أكثر واقعية وفعالية. لو شعرت الدول الخليجية بأنها آمنة بما فيه الكفاية لما شَعَرت بالقلق والخوف أو شعرت بأنها مجبرة أن ترد على الاستفزازات الإيرانية. وعلاوة على ذلك، ومن خلال دفع شركائها على تلبية المطالب الشرعية لمواطنيهم الشيعة المحليين، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد في التقليل من التهديد الإيراني المفروض على هذه الدول. العمل على منع التصعيد في الخليج والمنطقة يُمَثِل المسار الأكثر آمناً لبناء نظام إقليمي مُستَقر انطلاقا من موقف قوة.

ت- إدراك أن روسيا ليست المسبب أو الحل الرئيس لخلل النظام الإقليمي

تتقاسم روسيا وإيران الأهداف في الشرق الأوسط والتي تتعارض بشكل تام مع الأهداف الأمريكية ولكن الخطر الأكبر في المنطقة تُشَكِلهُ إيران وليس روسيا – على الأقل حتى الآن.(٣١) تمتلك إيران على الأقل دولتين تابعتين لها في المنطقة – لبنان وسوريا – وتسعى بعدوانية إلى توسيع نفوذها في دولتين أخريين وهما العراق واليمن ولديها القدرة على زعزعة الاستقرار في دول أخرى. تضع إيران دول الخليج الصديقة للولايات المتحدة هدفاً نصب عينها. فيما يبدو أن روسيا، على الأقل حتى الآن، راضية عن محافظتها على نظام صديق لروسيا في دمشق يؤمن الوصول الروسي إلى القواعد الجوية والبحرية السورية. مما لا شك فيه أنها تسعى إلى قدر أكبر من النفوذ الدبلوماسي والمالي في أماكن أخرى في المنطقة ومن الممكن أن يصبح ذلك السعي مشكلة أكبر بكثير في المستقبل.

وترى كل من روسيا وإيران مقاومة ودحر النفوذ الأمريكي في المنطقة هدفاً أساسيا ويعتمد كل منهما على جهود الطرف الآخر لتحقيق هذا الغاية. بالمحصلة هي علاقة تكافلية بين نظامين مناهضين للولايات المتحدة، والجهود

الإيرانية – الروسية لتحدي الولايات المتحدة وتوسيع النفوذ الإيراني في المنطقة هي جهود تصب في مصلحة الروس بشكل غير مباشر.

استخدمت روسيا براعة تكنولوجية متفوقة لتضخيم القوة الإيرانية بطرق متنوعة تتراوح من تزويد إيران بالمهندسين لبناء البرنامج النووي إلى تزويد المقاتلين الإيرانيين وحزب الله بالدعم الجوي خلال تنفيذهم للعمليات العسكرية على الأراضي السورية.(٣٢) واشترى الجيش الإيراني الأسلحة من روسيا في الماضي ولا يزال يواصل تعلم التكتيكات العسكرية المتقدمة من نظرائهم الروس في سوريا. وسهّل الإسناد الجوي الروسي عمليات إيران وحزب الله في سوريا ومكّنهُما من تحقيق مكاسب كبيرة.

روسيا من جانبها تستفيد بشكل هائل من العلاقة أيضاً. نجاح الحملة الجوية – سواء من حيث دعم حكم الأسد وتعزيز صورتها العالمية كقوة رئيسية – سيكون مستحيلاً دون وجود قوات برية من حزب الله والميليشيات الشيعية الغير سورية والموجهة من إيران. من الناحية المالية، تتفاوض روسيا مع إيران على صفقة أسلحة بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي، في حين ارتفع إجمالي التجارة الروسية مع إيران بنسبة ٧٠ ٪ العام الماضي.(٣٣)

ولكن في نهاية المطاف يعتمد التأثير الروسي في المنطقة بشكل كبير على علاقتها الانتهازية مع إيران. بدون الدعم الإيراني، بما في ذلك استخدام القواعد والمجال الجوي الإيراني، لكان التدخل الروسي في سوريا مستحيلاً. بالإضافة إلى ذلك لم يكن الأسد قادراً على النجاة بالدعم الروسي والقوات الخاصة فقط.(٣٤) العامل الحاسم بالنسبة للأسد كان الرغبة الإيرانية بالتضحية بعدد ضخم من مقاتلين إيرانيين ومن حزب الله والمجموعات الشيعية الأخرى، وبالتالي نجاح روسيا حتى الآن. لو انسحبت إيران من سوريا لَضَعُفَ موقع روسيا بشكل دراماتيكي.

على الرغم من أن روسيا ليست سوى عامل تمكين وليس المُحرك الذي أطلق العنان للعنف وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ولكن ذلك لا يعني أنه يمكن أو تقبل أن يتم تجنيدها كقوة مُنتجة لاستعادة النظام الإقليمي. في الواقع، وبسبب العلاقة التكافلية بين موسكو وطهران، سيكون خطراً جداً إن تبنت واشنطن سياسة قائمة على الفسخ بين الطرفين.

وبقدر ما تستفيد روسيا، فإنها من غير المرجح أن تقطع روابطها مع إيران نهائياً. في أحسن الأحوال ربما تتمكن واشنطن من إقناع موسكو بتقليص حجم دعمها الحالي المقدم لطهران ولكن الثمن سيكون باهظاً جداً. كتعويض للتخلي عن محاولتها الساعية إلى تقويض النظام الإقليمي المدعوم أمريكياً في الشرق الأوسط، ستطلب روسيا تنازلات من شانها تقويض النظام الذي تدعمه الولايات المتحدة في أوروبا وهي منطقة أخرى تسعى فيها روسيا إلى توسيع نفوذها. وهذا الأمر يعتبر ثمناً باهظاً جداً للتعاون الروسي لسبب واحد، مبادلة مصلحة قومية أساسية بواحد مماثلة لها بهذه الطريقة يعتبر بلا معنى من الناحية الإستراتيجية. ولسبب ثانٍ وهو أن الولايات المتحدة لن تحصل على مقابل أكبر عن ما تخلت عنه.

ومن الأهمية بأمر الإشارة إلى أن تحقيق التباعد بين موسكو وطهران، إن كان ممكناً، سيكون ذا قيمة محدودة من الناحية الإستراتيجية في الشرق الأوسط نفسه. ففي حين يقبل النظام السوري الدعم الروسي عن طيب خاطر، إلا إن ولائه الحقيقي هو أولاً وقبل كل شيء لإيران. إنه الدم الإيراني ودم وكلائهم، وليس الروس، الذي سُفِكَ بغزارة دعماً للأسد، إنها الثروة الإيرانية التي قُدِمَت لمساندة نظام الأسد.(٣٥) ولأنها تمتلك خياراً واحداً فقط ، لا شك أن دمشق ستبقى موالية لحليفتها منذ زمن طويل، إيران. وبالتالي حتى وإن نجحت واشنطن في إقناع موسكو بأن تنأى بنفسها عن طهران، فإنها ستحرمها من الشيء نفسه الذي يأمل السياسيون الأمريكيون بتحقيقه عبر صفقة كهذه: قدرتها على ثَلم السيطرة الإيرانية في سوريا.

كما ولن تكون روسيا شريكاً ذا قيمة خاصة في محاربة الخطر الآخر الذي تواجهه واشنطن في المنطقة: الإرهاب السني الراديكالي. بررت موسكو مراراً تدخلها في سوريا تحت عنوان مكافحة الإرهاب إلا أن تصرفاتها في سوريا ومناطق أخرى تكشف عن مدى عدم صحة هذه الإدعاءات وتظهر أن موسكو تملك هدفاً آخر.(٣٦) وعلى غرار نظام

الأسد، أظهرت موسكو اهتمامها بمهاجمة المجموعات المعتدلة بقوة نيران هائلة بينما تتجاهل تقريباً المجموعات الراديكالية مثل "داعش". في الحقيقة وبالنسبة لروسيا والنظام السوري وإيران، يقدم "داعش" يوفر غطاءً لأهداف جيوسياسية أكثر طموحاً.

وفي نفس الوقت، لم تثبت تكتيكات مكافحة الإرهاب الروسية التقليدية نجاحها. من الشيشان إلى حلب، اعتمدت موسكو على القوة الساحقة مع إيلاء اعتبار قليل للمدنيين والضحايا، نهج ينجح فقط إلى حد أنه قادر على إعادة توجيه رد الفعل الناجم عنه. وأبرز نتائج هذا النهج أن صعود تنظيم "داعش" تم تسهيله من قبل المقاتلين الشيشان الذين تَطرفوا بسبب صراعهم مع روسيا والذين سعوا إلى مواصلة القتال في أماكن أخرى.(٣٧) كما وليس لدى الروس سوى القليل للمساهمة في وجه التحديات المصيرية التي تواجه الحكم في كل من الموصل والرقة. على النقيض من ذلك، عززت مشاركتها في سوريا المجموعات الراديكالية التي تفرض تهديدات مباشرة على تركيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال المساعدة في تدمير المعارضة المعتدلة وعبر إذكاء المظالم السنية من خلال دعمها للأسد.

باختصار، تشكل روسيا حالياً تهديداً في الشرق الأوسط وبالدرجة الأولى عبر قدرتها على تقوية إيران. من الأهمية بأمر لواشنطن مقاومة النفوذ الروسي بسبب ذلك، بدلاً من السقوط فريسة للخديعة بأنه يمكنها كسب فائدة من إبعاد موسكو عن طهران والأسوأ من خلال إقامة شراكة مع موسكو لمحاربة الإرهاب.

ث- السعي الحثيث إلى تثبيت النظام عبر الحكم الجماعي (الديمقراطي)

يتطلب العدوان الإيراني والتطرف الإسلامي اللذان انتقلا وتحولا إلى تهديدات، اهتماماً من الولايات المتحدة بسبب ضعف دول الشرق الأوسط. نقل المنطقة نحو نظام ذاتي الدعم قادر على احتواء القوة الصاعدة لخصم إقليمي وكبح الجهات الفاعلة الغير حكومية الخطيرة سيتطلب بشكل أساسي تعزيز كيانات المنطقة السياسية. وبالتالي يجب أن يكون تركيز صانعي السياسيات الأمريكية في المدى القريب على تشكيل دول قوية في كل من سوريا والعراق وفي نفس الوقت منع مزيد من تدهور الوضع في دول حليفة غير مستقرة مسبقاً.

وكما اكتشفت واشنطن على نحو مؤلم في العقود العديدة الماضية، لم يضمن لا الدعم الأعمى للقادة الاستبداديين ولا الدمقرطة السريعة الاستقرار السياسي. ولكن ما يبدو أنه يضمن عدم الاستقرار هو الحكم الاقصائي في المجتمعات المنقسمة، وهو الضعف الذي استغلته إيران وكذلك المتطرفون السنة لإبطال النظام الإقليمي. حيث تمتلك مجموعة واحدة السلطة وتمنح نفسها الامتيازات بالدرجة الأولى، بغض النظر عن ما إذا كانت أغلبية أو أقلية، فإن الاستياء يتزايد بين أولئك المُستَبعدين والذين يتعرضون للتمييز والاضطهاد. وبما أن الاستياء يكتسب القوة، فكذلك يحصل مع التطرف السني والعدوان الإيراني. سواء أكان السنة العراقيون هم من ثاروا ضد حكومتهم المتحالفة مع إيران، أو النظام السوري العلوي الموالي لإيران، الذي فضّل الحرب الأهلية على التنازلات السياسية، أو حوثيي اليمن، الذين سعوا للحصول على دعم إيراني ضد الحكومة اليمنية (الضعيفة والمليئة بالإشكاليات) المدعومة غربياً. كان الحكم الإقصائي شرطاً ضرورياً لنشوب كل صراعات المنطقة.(٣٨)

لمنع ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة أن تعزز أشكال الحكم، وإن لم تكن دائماً ديمقراطية، الجماعية والموثوقة والخاضعة للمحاسبة على مستوى الدولة والدولة الفرعية.

ويمكن أن ينطوي ذلك على ترتيبات تقاسم السلطة بين ممثلي الفصائل المتنافسة وانتقال السلطة إلى يد الأجسام المحلية حسب ما تقتضيه الحاجة. يمكن أن يلعب تأمين تقاسم السلطة بأبسط مستوياته في العراق وكردستان العراق وتركيا، حيث تُكّذب الانتخابات وبشدة هياكل السلطة الغير ليبرالية المُرَسَخة، دوراً حاسماً في المحافظة على الاستقرار. إن دفع رجب طيب أردوغان نحو مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني أو الدفع من أجل التوصل إلى حل للمأزق الحالي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في شمال العراق،

يُمَثل الخطوات اللازمة نحو إعادة بناء عمل المؤسسات السياسية القادرة على معالجة صُدوع خطيرة أخرى في المنطقة.

إنجاز هذا الهدف يتطلب التواضع والمثابرة. الإصلاح السياسي، حتى في ظل التنوع المحدود، لا يمكن إجرائه من جانب واحد ولا من دون انتكاسات. ولكن تحقيق ذلك ليس مستحيلاً، كما أثبت دستور العراق عام ٢٠٠٥.(٣٩) وقد وضعت هذه الوثيقة مبدأ الفدرالية والحكم الذاتي المحلي، مُشَكّلةً الأساس للسلام – وإن كان الوضع لا يزال مضطرباً – بين بغداد وأربيل. علاوة على ذلك، يبقى الدستور العراقي مخططاً محتملاً لإجابة طويلة الأمد على مظالم السكان السنة في العراق.

وإذا ما كانت هنالك إمكانية لعودة شكل من أشكال النظام إلى الشرق الأوسط، فإنه سيتطلب أولاً إنشاء مؤسسات حكومية أكثر استقراراً. وإذا ما ترسخ استقرار سياسي مماثل في سوريا والعراق العربي، من المحتمل أن يكون بعض الاختلاف على المبادئ الشاملة المقدسة في الدستور العراقي، (الذي أنتج القليل من الاستقرار بين الكرد والعرب العراقيين)، جزءاً مهماً من الحل نفسه.

ج- الأولوية للنظام وليس الحدود

على صانعي القرار الأمريكي تشجيع تقاسم السلطة مع تفضيل قوي للمحافظة على الحدود الموجودة. ولكن لا يجب أن يكونوا مُطلقين. إذا ثَبَت أن الاستقرار مستحيل داخل سوريا والعراق الحاليتين، يجب على واشنطن أن لا تواصل اعتبار التشكيك بالحدود الحالية محرماً تاماً.

سوريا لن تكون دولة وطنية موحدة لفترة طويلة قادمة، إن كانت كذلك في الماضي، في حين أن العراق قام بالفعل بحقن نظامه بعناصر الفدرالية إلى ترتيبات الحكم كما ذُكِرَ أعلاه. وبشكل ارتدادي ربما يمنع التمسك بالخيال القانوني، بأن هذه الدول تبقى ذات سيادة كاملة، إعادة بناء نظام إقليمي أكثر قوة. كما في حالة كوسوفو، يجب على واشنطن أن تكون منفتحة على احتمالات بأنه، وفي بعض الحالات، لا يمكن إبقاء الدول الموجودة مسبقاً متماسكة تماما كما كانت قبل الحرب، والمجتمعات التي عانت من العنف المفرط على يد بعضها البعض ربما تتعايش على نحو أفضل في وحدات سياسية منفصلة.

وقد يقود إدراك هذه الجزئية إلى دعم تعزيز الهياكل الفدرالية أو تأمين الدعم الدولي للكيانات المؤقتة أو الدائمة ضمن حدود الدول القائمة. وبناء على كيفية تطور الأحداث، تغيير الحدود الرسمية يجب أن يبقى خياراً على الطاولة.

وفي نفس الوقت، يجب أن لا تتم مُقاربة التغييرات المقترحة للحدود القومية باستخفاف أو أن تُعَامل وكأنها ترياق كل الأمراض. كما ويجب أن تراعي أي محاولة لإعادة رسم الحدود الاختلافات الأثنية والطائفية والشعبية الأخرى ويجب أن تخضع لمقاييس صارمة جداً بهدف ضمان أن التغييرات ستساهم في تحقيق السلام والاستقرار بدلاً من إذكاء نزعة الثأر والعنف. تقدم لنا يوغسلافيا السابقة أيضاً مثالاً مُعبراً عن كيفية أن الاعتراف المتهور بالدول الجديدة يمكن أن يولد العنف أيضاً.(٤٠) يتوجب على صانعي القرار الأمريكي تجنب مخاطر إضفاء الطابع الرومانسي على فكرة حق تقرير المصير على الصعيد الوطني أو تجاهل قدرة الدول الجديدة على إنتاج مطالب انكفائية لا نهاية لها من قبل المجموعات والفصائل الفرعية التي تم تمكينها حديثاً.

الأكثر أهمية، على صانعي السياسة الأمريكية ضمان أن أي تغييرات تأتي استجابة لمطالب السكان المعنيين بالأمر. سوف تولد الحدود المفروضة من الخارج الاستياء حتى وإن تم رسمها بأفضل النوايا. وبقدر ما يكون ذلك مُمكناً، ينبغي إجراء تغييرات الحدود بموافقة جميع الكيانات السياسية القائمة والمعنية ويجب أن تسبقها مفاوضات على نحو نشط بين جميع الأطراف المعنية.

ح- خلق هدف مشترك بين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية

حيثما يكون الأمر ممكنا، ينبغي على القيادات الأمريكية تجاوز تجنب الصراع لخلق هدف مشترك لحلفاء واشنطن. عبر حشدها للدفاع عن مصالحها في المنطقة خارج بوتقة سوريا والعراق، يمكن لواشنطن الاستفادة من تنامي توافق المصالح. تتقاسم كل من إسرائيل والأردن والسعودية ودول الخليج مسبقاً التزاماً مشتركاً قائماً على صد العدوان الإيراني.

يجب على واشنطن أن تسعى إلى الاستفادة من هذا التطور. ويمكن أن يشمل ذلك تعزيز التعاون العسكري – جهود عسكرية مشتركة لتطوير ونشر منظومات الدفاع الصاروخي على سبيل المثال – إضافة إلى تشجيع الخطوات الدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وشركاء الولايات المتحدة من السنة.

أكثر الأشكال المُتَخيلة متانة لهذا التعاون ربما يبدو مستحيلاً بدون حل القضية الفلسطينية، على الرغم من المخاطر، تبدو الأطراف العربية المعنية مستعدة للانخراط في تعاون مُكثف مع إسرائيل. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يبقى صانعوا القرار الأمريكي متوافقين مع إمكانية أن يؤدي إنشاء جبهة موحدة ضد التهديدات المشتركة إلى تسهيل التقدم في ملف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

خاتمة

السعي وراء نظام إقليمي مُستدام في الشرق الأوسط لمواجهة التهديدات الجدية سيتطلب التزاماً أمريكيا مستمراً. ولكن البدل هو انهيار ما تبقى من النظام الحالي. عدم الاستقرار في الشرق الأوسط سيضع حلفاء الولايات المتحدة واقتصادها وفي نهاية المطاف أمن الولايات المتحدة في خطر. لمنع حدوث ذلك يجب على صنّاع القرار الأمريكي استثمار الموارد اللازمة لمواجهة السياسة التوسعية الإيرانية والتطرف السني في وقت لا يزال تنفيذ ذلك أمراً ممكناً.

هذا الجهد يبدأ بجهد متزامن لمعالجة هذين التهديدين على المسرحين الحَاسمين، السوري والعراقي، عبر الضغط على إيران وإيجاد حل للحرمان الذي يعاني منه السنة. يتطلب ذلك أن تمنع الولايات المتحدة ظهور صراعات جديدة في المنطقة والعمل على حل الصراعات الموجودة مسبقاً كالصراع الكردي – التركي. وفي هذا الصدد، يتوجب على واشنطن أن تبقى معتادة على الدور المزعزع للاستقرار الذي يلعبه الروس في المنطقة، وإدراك أن روسيا ليست خصم الولايات المتحدة الإقليمي الرئيسي ولكن لا يمكن أبداً أن تكون شريكاً أساسياً أيضاً. لتحقيق الاستقرار، ينبغي على واشنطن تشجيع تقاسم السلطة حيثما كان ذلك ممكناً، بينما البقاء منفتحين على احتمال أنه، وفي بعض الحالات، ربما يكون دعم إقامة دول جديدة الخيار الأكثر استقراراً.

من خلال دعم الالتزام المُستدام والقابل للاستدامة، عبر استثمار الموارد اللازمة لمواجهة التهديدات التي تلوح في الأفق قبل أن تنتقل إلى أماكن أخرى، وعبر العمل على عكس الانزلاق الحالي للمنطقة نحو الفوضى، يمكن لصانعي القرار الأمريكي اليوم المساعدة في الحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالأمن والازدهار الأمريكيين والمنبعثة مستقبلاً من الشرق الأوسط.

*ترجمة: المركز الكردي للدراسات

*مركز سياسة الحزبين :١-٦-٢٠١٧

ترامب في قمم الرياض

*جيفري كمب

وفرت زيارة ترامب التاريخية للمملكة العربية السعودية، يومي العشرين والحادي والعشرين من شهر مايو الجاري، فترة انقطاع مرحباً بها عن قضايا وجدالات الداخل الأمريكي، كما غيرت في الآن ذاته من رسالة ترامب إلى المجتمع الإسلامي بشأن الإرهاب.

ومن المؤكد أن العديد من التصريحات التي أدلى بها ترامب أمام التجمع الاستثنائي للقادة المسلمين في الرياض، كانت متسقة ومعتدلة بالقياس إلى تصريحات أخرى إبان حملة الانتخابات الرئاسية، تصريحات تحدثت في حينها عن تخاذل العالم الإسلامي في التصدي لظاهرة الإرهاب والتطرف.

وخلافاً لسلفيه المباشرين في الحكم" باراك أوباما وجورج دبليو بوش، لم يلقِ ترامب بتبعة تفاقم الأعمال الإرهابية الأخيرة، على السياسات الأمريكية السابقة في التعامل مع قضايا المنطقة، أو على الافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية في بعض الدول. خلال القمم الثلاث التي حضرها ترامب في الرياض، لم يقدم إجابات عن سُبل مواجهة الحركات المتطرفة في العالم الإسلامي، سوى استخدام القوة العسكرية. لكنه ركز على الحاجة للتعاون مع الحكومات لمحاربة تنظيم «داعش»، واعتبرها حرباً بين الخير والشر.

ومع ذلك، فقد وجّه ترامب انتقادات شديدة إلى إيران، الدولة التي قال إنها «تؤجج نيران الصراع الطائفي والإرهاب». لكن هذا التصريح يأتي في وقت أصبحت فيه الولايات المتحدة وإيران شريكتين في الحرب التي تخوضانها ضد «داعش» في العراق.

كما لوحظ أن ترامب لم يذكر أي شيء عن الدور الروسي في مساعدة نظام بشار الأسد في سوريا على قمع المواطنين السوريين، واستخدام الأسلحة الكيماوية، وأساليب القتل الجماعي ضد غير المقاتلين.

ومع ذلك، يمكن القول إن الزيارة كانت ناجحة لعدد من الأسباب" أولها أنها كانت للسعودية، على الرغم من أن الرؤساء الأمريكيين الجدد اعتادوا غالباً القيام بزياراتهم الأولى إلى المكسيك أو كندا أو أوروبا. والسبب الثاني أن ترامب، وأعضاء الوفد المرافق له، لم يتطرقوا إلى أي شيء يتعلق بمسائل السياسة الداخلية، خلال الزيارة.

والسبب الثالث أن الزيارة تضمنت الاتفاق رسمياً على عقد صفقات اقتصادية وتسليحية ضخمة، وهو ما يعكس ثقة إدارة ترامب في المؤسسات العسكرية في دول الخليج العربية.

وحتى الآن، فقد أبدت السياسة الخارجية لترامب اهتماماً خاصاً بالنقطة المتعلقة بعدم التشديد على وجهات النظر والمعايير الدولية بشأن قضايا السياسات الداخلية، وهو ما ظهر بوضوح في اجتماعات الرئيس الأمريكي مع عدد من القادة.

وفي هذا الصدد، يتعين القول إن وجهة نظر ترامب في الشؤون الدولية، تختلف اختلافاً بيناً عن تلك الخاصة بمعظم الرؤساء الأمريكيين السابقين. فمن المؤكد أنه ليس من المعجبين بالرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (١٩٢١-١٩٣١) الذي كان مصدر الإلهام وراء تأسيس عصبة الأمم، كما كان الرئيس الأكثر نيلاً للإعجاب في السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة.

كما أن الرئيسين الأمريكيين اللذين جاءا بعد ويلسون وهما «وارين هاردينج» (١٩٢٣-١٩٢١)، و«كالفين كوليدج» (١٩٢٩-١٩٢٣) لم يكونا من أصحاب التوجه الدولي" وإن كان الرئيس «فرانكلين روزفلت» (١٩٤٥-١٩٢٣) حارب ما كان يعرف بـ«حركة أمريكا الأولى»، وانحاز لجانب طرف من طرفي الحرب العالمية الثانية التي اندلعت عام ١٩٣٩، حيث وقف إلى جانب فرنسا وبريطانيا. وعندما تدخلت الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١، فإنها سرعان ما أصبحت «زعيمة التوجه الدولي» و«ترسانة الديمقراطية».

لا أحد يعرف كيف سيكون رد فعل ترامب، إذا ما أصبحت الصراعات في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط أكثر خطورة، وتنامت الدعوات للتدخل الأمريكي من أجل حل تلك الصراعات. وكل من راقب ترامب خلال حملته الانتخابية، تفاجأ عندما رآه وهو يأمر بتنفيذ ضربة بصواريخ كروز ضد قاعدة الشعيرات الجوية السورية، في السابع من أبريل الماضي، بعد اتهامه لبشار الأسد باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد النساء والأطفال.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار القائمة الطويلة للفظائع التي ارتكبها النظام السوري، خلال السنوات الخمس الماضية، فسيتولد لدينا انطباع بأن ضربة صواريخ كروز كانت تستهدف توجيه إشارة لكل من روسيا وإدارة أوباما السابقة بعدم الاستهانة برغبة الإدارة الجديدة في استخدام القوة العسكرية الأمريكية.

ومن الملاحظ أن سياسة ترامب الشرق أوسطية، من حيث الجوهر، تنطوي على إيمان عميق بأهمية استخدام القوة العسكرية، وهي تتبنى وجهة نظر متفائلة بشأن مدى السهولة التي يمكن بها حل الأزمات الإقليمية، بالاستناد إلى براعة مفاوض قوي ألّف كتاباً عنوانه «فن عقد الصفقات».

*دكتوراه في العلوم السياسية من معهد ماساشوسيتس. ـ يعمل حاليا مديراً للبرامج الإقليمية الستراتيجية في مركز نيكسون بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٦/٥ :

«كاتالونيا» واستفتاء الاستقلال

*إميلي تامكين

قد كُتب لقرار بريطانيا بالانسحاب من عضوية الاتحاد الأوروبي «بريكسيت»، أن يخلق الفوضى في بعض أرجاء أوروبا والعالم حتى قبل انطلاق مفاوضات الانسحاب بشكل رسمي. ومن ذلك، أن «الحزب الوطني الاسكتلندي» خسر ٢١ مقعداً في الانتخابات التي جرت الخميس الماضي، وخسر زعيم «حزب استقلال اسكتلندا» آليكس سالموند الذي يقف وراء إجراء استفتاء استقلال بلاده عن المملكة المتحدة عام ٢٠١٤، حظوته في البرلمان. وبالنظر إلى هذا الاضطراب التي أثارته استفتاءات الاستقلال في المملكة المتحدة، فسوف يشعر المرء بدوافع التفكير باحتمال حدوث مثل هذه المغامرات في أماكن أخرى من القارة الأوروبية. إلا أن من يفكر بهذه الطريقة يمكن أن يكون على خطأ.

ويوم الجمعة الماضي، قال رئيس إقليم كاتالونيا الإسباني «كارليس بويجديمونت» إن الكاتالونيين سوف يجرون استفتاءهم الخاص بالاستقلال عن إسبانيا في اليوم الأول من شهر أكتوبر من العام الجاري (٢٠١٧). وسوف يتم توجيه السؤال المحدد التالي للناخبين: «هل ترغب في أن تصبح كاتالونيا دولة مستقلة على شكل جمهورية؟». ومن المنتظر أن يبدأ الأعضاء الكاتالونيون في البرلمان، وأغلبيتهم يفضلون الاستقلال، بوضع الأسس التشريعية للاستقلال عن أسبانيا خلال هذا الصيف.

ولطالما كان الاستقلال يمثل الحلم الجميل للكثير من الكاتالونيين بمن فيهم رئيس الإقليم.. ويفتخر الإقليم بلغته التي تختلف عن لغة «الكاستيل» المستخدمة في معظم أرجاء أسبانيا. ولم يقع إقليم كاتالونيا تحت وصاية مدريد إلا في القرن الثامن عشر. ويشتهر بعاصمته برشلونة. وهي أغنى من بقية أقاليم أسبانيا. وتشتهر بأنها إحدى أكبر المدن في أوروبا كلها. وبالرغم من كل هذا، فإن من الملاحظ الانقسام الواضح في مواقف الكاتالونيين من قضية الاستقلال. وتقول استطلاعات الرأي الحديثة إن أغلبية ضئيلة من الكاتالونيين تفضل بقاء إقليمهم جزءاً من أسبانيا. والشيء الذي تتفق عليه الغالبية العظمى من الكاتالونيين هو رغبتهم بإجراء الاستفتاء.

وأحد الذين لا يؤيدون هذا الرأي هو رئيس الوزراء الإسباني «ماريانو راخوي» الذي تعهد بمنع تنظيم الاستفتاء مهما كلف الأمر، وهو الذي يمتلك السلطة القانونية الكافية للوفاء بوعده بسبب الدعم القوي الذي يتمتع به في البرلمان الإسباني. وقرر راخوي وضع القضية في عهدة المحكمة العليا، ووجه أوامره إلى قيادة الشرطة الكاتالونية بمنع إجراء أي استفتاء على الاستقلال في الإقليم.

*** مجلة سياسية واقتصادية أمريكية**

*(واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/٦/١١ :

أزمات حاضرة ووعي غائب!

*إبراهيم غرايبة

ما زالت المواجهة مع التطرف خصوصاً والأزمات السياسية عموماً تحكمها سياسات وأدوات آفلة لم تعد تصلح للإدارة والمواجهة، ففي حين تنتمي الأزمات القائمة إلى عصر الشبكية بما تعنيه من تغير في دور الدول والموارد والفرص ومفهوم الصراع وطبيعته، تنتمي المواجهة إلى عصر المواجهة بين الدول والجيوش، وتنشأ بسبب ذلك متوالية من الشرور والأزمات. إذ ليس ثمة عدو محدد فيزيائياً يمكن أن يصب عليه عدوه الآخر غضبه ويحشد ضده الجيوش والإعلام.

في ذلك لم يعد واضحاً من العدو ومن الصديق، وتتآكل بطبيعة الحال عمليات المواجهة والاستعداء والتعبئة والحشد، ولم نعد نعرف من نقاتل، ولا نعرف جدوى أو معنى للسياسات والصراعات والحروب والقوانين والعلاقات والمنظمات الدولية، كأنها عمليات مواجهة في الظلام بين عملاق قوي مسلح وأقزام ضئيلة لدرجة يعجز العملاق عن رؤيتها أو استخدام قوته وسلاحه ضدها، وتنشأ بطبيعة الحال مواجهات وصراعات طويلة لكن أحداً لا يجزم اليوم بأنها مواجهة تضعف بالفعل الإرهاب والتطرف أو تزيدهما، بل من المؤكد أن الإرهاب والتطرف يكسبان كل يوم مؤيدين جدد، والأكثر تعقيداً وإرباكاً أن فئات اجتماعية جديدة تتحالف اليوم مع الإرهاب الأيديولوجي، ما يزيده صلابة وتماسكاً وقدرة على البقاء والتماهي.

والحال أنه ليس لدينا في ظل عدم اليقين المهيمن على المشهد سوى أن نبحث عن وسائل مواجهة نرجح أنها ملائمة وأن ننشئ مؤسسات جديدة ونغير في المؤسسات القائمة على النحو الذي يخدم التقديرات والترجيحات الممكنة في المواجهة، فمن المرجح إن لم يكن مؤكداً أن ثقافة الحياة قادرة على أن تواجه ثقافة الموت، وأن الازدهار والعدالة والحريات أقدر على مواجهة الكراهية والشعور بالظلم والإقصاء والتهميش، وأن تشبيك العلاقات والمصالح بين الدول والطبقات والمجتمعات والأفراد يقلل من قدرة الأعداء والإرهابيين على جذب المؤيدين والأنصار، وأن الاعتماد على المشاركة والقيم السامية والإنسانية العليا ينمي الولاء والانتماء أكثر من الاعتماد على المحفزات البدائية للإنسان مثل الخوف والقهر والجوع، بل العكس فإن مواصلة الاستعلاء على فئات من المجتمعات والناس وتهميشهم يزيد العداء والكراهية.

ليس ثمة أفق لمواجهة التطرف سوى عمليات صعبة ومعقدة من الازدهار الاقتصادي والإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي، وما من مواجهة مباشرة أو فاعلة مع التطرف سوى التقدم والتنمية الإنسانية. ولم يعد ممكناً أو مجدياً أو ذا معنى مواجهة التطرف والكراهية بصراعات سياسية وأمنية وعسكرية مباشرة سوى في حالات وحوادث محددة تكفي القوانين السائدة والمتبعة والمؤسسات الأمنية والقضائية للتعامل معها ولا يمكن الزيادة على ما هو موجود من ذلك بالفعل.

والحال أن الإصلاح اليوم يبدو مرهقاً، ويحتاج إلى خبرات وأدوات جديدة ووعي جديد أيضاً، وفي ذلك يجب إطلاق الطبقات والمجتمعات لتتحرك بحرية وفي مسار من التجريب بما في ذلك من آلام وأخطاء وتضحيات بقسم كبير من الطبقات والمؤسسات السائدة على النحو الذي تحقق به الانسجام الممكن بين وعيها وواقعها، إذ أنه اليوم في ظل الشبكية وانتشار المعرفة يتشكل اجتماعياً وجماهيرياً ذكاء جماعي ووعي ومعارف واسعة ومتقدمة تنتمي إلى اللحظة القائمة لكن الواقع المهيمن ينتمي في قيمه وأفكاره ومؤسساته وعلاقاته إلى فترة سابقة لم تعد مقوماتها موجودة. وحتى لا تتكرر المواجهة ومحاولات التأجيل مع الاستحقاقات والتداعيات التي نشأت حول المطبعة والكهرباء والمحركات البخارية فإن ما نحتاج إليه بالفعل هو التعجيل بمواجهة ذواتنا بالحقيقة الناشئة عن الشبكية وتحولاتها الاجتماعية والحضارية، وفي ذلك فقط نوقف الصراع ونقلل من الخسائر والهدر في الأنفس والموارد" لأنها مواجهة قادمة حتماً لكن التأخر فيها يزيد الآلام والتضحيات.

*صحيفة (الغد) الاردنية ٢٠١٧/٦/١١ :

«ناتو ترامب» العربي.. سراب في الصحراء

منذ أن بدأ «تيدي روزفلت» تقليد الزيارات الخارجية عندما توجه إلى بنما للتحقق من مشروع القناة عام ١٩٠٦، اختار الرؤساء الأمريكيون وجهة زيارتهم الأولى في الخارج بوضع مسرح السياسة الخارجية في الاعتبار. وركز معظمهم، من «دوايت إيزنهاور» إلى «باراك أوباما»، على الداخل بالتركيز على أمريكا الشمالية أو حوض الكاريبي. وعبر البعض الآخر، من «وودرو ويلسون» إلى «جيمي كارتر»، المحيط الأطلسي وسط الحروب الساخنة والباردة. غير أنّ «دونالد ترامب» هو أول من اختار الشرق الأوسط كأول زيارة أجنبية. وقد نتفهم ذلك مع ما يتعلق بمفهوم بناء «ناتو عربي» لإدارة المنطقة.

بحث < ترامب > عن موازنة القوى

كان «ترامب» عازمًا على ما يبدو خلال زيارته التي تم اختتامها مؤخرًا على جلب قوةٍ جديدةٍ للحرب على الجهاد، وعلاقة الغرب المقلقة مع إيران، من خلال تقديم فكرة مختلفة، أن اتحدوا مع واشنطن في المهمة المشتركة للقضاء على بربرية التطرف الإسلامي، وفي المقابل، سيتولى العم سام الأعمال الخاصة به فيما يتعلق بالشؤون الداخلية للمنطقة.

وتعد الستراتيجية الأوسع نطاقًا التي تنتهجها الولايات المتحدة في محاولة للحد من الأعباء الخارجية عن طريق تشجيع الشركاء الإقليميين بالقيام بالمزيد من الأدوار، امتدادًا لسياسة «أوباما» الخارجية في الواقع. إلا أنّ «ترامب» يحاول استخدام وسائل مختلفة جدًا لنفس الهدف. وتهدف الطريقة الصريحة التي يتمتع بها الرئيس إلى تحفيز بقية العالم على العمل. وفي حالة الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، تبنى «ترامب» مفهوم الناتو العربي، الذي تقوده المملكة العربية السعودية وتجهزه بشكلٍ جيد بالمعدات العسكرية الأمريكية، لمساعدة الولايات المتحدة على تحييد التهديدات الإرهابية والرد على إيران.

وعلى الرغم من أنّ الأمر قد يبدو مختلفًا، لا تزال الولايات المتحدة التي تميل إلى المعسكر السني تحت «ترامب» تتماشى مع المقاربة العامة لتوازن القوى في الشرق الأوسط. وكان الرئيس الأمريكي السابق «جورج دبليو بوش» يدفع المنطقة إلى عدم التوازن عندما خلع الرئيس العراقي «صدام حسين» وفتح بالفعل بوابة عربية لإيران لنشر نفوذها في العراق ذات الأغلبية الشيعية. وبعد ذلك، قضى «أوباما» سنواته في الرئاسة في جهودٍ لحل مشكلة إيران دون حربٍ مزعزعة للاستقرار في الخليج العربي. ومع التوصل إلى اتفاقٍ نوويٍ فعال، وإن كان ناقصًا، تمكنت الولايات المتحدة من تقليص مستويات الأزمة من جهة إيران حتى تتمكن من التركيز على أولويات السياسة الخارجية الملحة الأخرى. ولدى «ترامب»، في الأجندة السياسية الخارجية الجديدة، مجالًا أكبر لدعم المعسكر السني من أجل وضع إيران تحت الاختبار، وهي الآن غير مقيدة بالعقوبات، لكنّها تواجه منافسةً إقليمية أكبر بكثير.

وكانت المملكة العربية السعودية مسرورة جدًا لاستضافة أول زيارة خارجية لـ«ترامب». لكنّ الأمور لم تكن دائمًا مريحة بين واشنطن والرياض. وكانت زيارة «ترامب» فرصة نادرة للمملكة العربية السعودية للعودة إلى العقد المبرم والخاص بحفظ أمن آل سعود في أعقاب التقارب الستراتيجي لـ«أوباما» مع إيران، والذي جاء في وقتٍ كان ملوك المنطقة ما زالوا يرتجفون من انتفاضات الربيع العربي. ولا يمكن أن يكون هناك هدية أفضل من رئيسٍ أمريكيٍ راغبٍ في الحفاظ على الخط الصارم تجاه إيران، في حين يتجنب مسائل حقوق الإنسان تمامًا.

لكن الرئيس الأمريكي في طريقه نحو اكتشافٍ مروع، وهو أنّ الناتو العربي ليس أكثر من سرابٍ في الصحراء. وحتى مع مشاركة العديد من القوى العربية السنية في المنطقة خوفًا من التوسع الإيراني، فإنّ انقساماتها الجيوسياسية العميقة ستحرم السعودية ورعاتها الأمريكيين من تحالفٍ أمنيٍ معبأ بشكلٍ جيد.

ما وراء هجوم وسائل الإعلام الخليجية على قطر

بدأت الحكاية الغريبة للأحداث مساء يوم ٢٣ مايو/أيار، أي بعد يومين من قمة الرياض، عندما نشرت وكالة أنباء قطر المملوكة للدولة تصريحاتٍ نقلًا عن أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني»، شملت العديد من التعليقات المثيرة للجدل التي تفضل إيران وحماس و جماعة الإخوان المسلمين. وتضمنت التعليقات، التي استمرت لفترة وجيزة على شريط وكالة أنباء قطر قبل اختفائها، تصريحاتٍ مثل: «إيران تمثل قوة إقليمية وإسلامية لا يمكن تجاهلها، ومن غير الحكمة أن نتبنى العداء ضدها». وأعلن تصريحٌ آخر: «حماس هي ممثل الشعب الفلسطيني»، كما تضمنت إشارات إلى

توتر بين «ترامب» وقطر. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، ظهرت تصريحات على حساب تويتر لوزير الخارجية القطري بأنّ الدوحة قد أمرت سفراء البحرين ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بمغادرة البلاد.

وفي غضون بضع ساعات من ظهور التعليقات، دخلت الإمارات والسعودية في هذه القضية، وبدأت بحظر وسائل الإعلام القطرية. وذكرت وكالة الأنباء القطرية أنّ التعليقات على موقعها على الإنترنت وحساب تويتر الخاص بوزير الخارجية القطري كانت نتيجةً لهجومٍ إلكتروني. لكنّ تفسير القرصنة وقع على آذان صماء. وقد استغلت السعودية والإمارات الفرصة بالفعل للهجوم على قطر ومعاقبتها. وكانت مكالمة هاتفية من أمير قطر إلى الرئيس المعاد انتخابه «حسن روحاني»، في ٢٧ مايو/أيار، قد زادت من النيران. وانتشرت العديد من الافتتاحيات التي تدين قطر في وسائل الإعلام السعودية والإماراتية. ومثلما بدأت الشائعات في تحريك فكرة إخراج قطر من مجلس التعاون الخليجي، عادت السعودية إلى توترٍ تاريخي، واستعادت الحديث عن شرعية العائلة المالكة القطرية.

ويبدو أنّ وراء حملة الضغط السعودية الإماراتية التي تبدو منسقة بشكلٍ جيد على قطر دعمًا قويًا من الولايات المتحدة. وقد قامت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات التي تتخذ من واشنطن مقرًا لها، وهي جماعة معروفة بحساسيتها تجاه جماعة الإخوان المسلمين، بعقد مؤتمرٍ تم الترتيب له مسبقًا في ٢٣ مايو/أيار (في اليوم نفسه الذي ظهر فيه الجدل حول تصريحات الأمير) بعنوان «قطر والجهات العالمية التابعة للإخوان المسلمين: إدارة أمريكية جديدة تعتمد سياسات جديدة». ووصف المؤتمر ومتحدثوه قطر بـ «بوابة الإسلاميين المتطرفين». علاوةً على ذلك، قالوا أنّ قرار الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٣ بالانتقال من قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية إلى قاعدة العديد في قطر ليس أمرًا لا رجعة فيه، خاصةً عندما تكون الفجوة بين الولايات المتحدة من جهة والمملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة من جهةٍ أخرى قد ضاقت كثيرًا منذ هجمات ١١ سبتمبر/أيلول.

الجيوسياسية في مجلس التعاون الخليجي

ولكي نفهم الدراما، علينا أن نأخذ خطوة إلى الوراء ونقيم الخريطة الجيوسياسية. تدعي السعودية، التي تمتلك احتياطياتٍ نفطية ضخمة، وموطن أقدس المواقع الإسلامية، وصاحبة العلاقة الودية المتزايدة مع الولايات المتحدة، أنّها مضطرة وقادرة على قيادة تحالف سني أوسع لمنع إيران ومنع نشطاء الإسلام السياسي من تهديد النظام الإقليمي القائم. لكنّ الدولة السنية الخليجية الصغيرة التي نبتت في شبه الجزيرة العربية، والتي تربط بين إيران والمملكة بطول الخليج، لها طرقها المنفصلة لإدارة وجودها بين عمالقة السنة والشيعة.

وقد استطاعت الهيمنة الخليجية تاريخيًا السيطرة على مضيق هرمز بمحاذاة جزر البحرين وواحات القطيف والأحساء (الواقعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط في المملكة العربية السعودية). وتعد الكويت، التي كانت دوما عرضة للخطر، معرضة لكل من إيران والعراق ذات الأغلبية الشيعية، وبالتالي فهي أكثر حذرًا عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع جارتها الفارسية. وبما أنّ أكثر من ثلث سكانها يتألفون من الشيعة، فإنّ التركيبة الديموغرافية المتنوعة والطائفية في الكويت تجبر القيادة الكويتية على إيجاد توازن بين الفصائل الشيعية والسنية والإسلامية والعلمانية.

وتعد البحرين، وهي جزيرة صغيرة ذات أغلبية شيعية في ظل حكمٍ سنيٍ مربوط فعليًا بالسعودية عبر جسرٍ يسمح بالوصول السهل إلى القوات السعودية، في خط المواجهة للحرب بالوكالة عن السعودية ضد إيران. وهي تعتمد كليًا على الرياض في أمنها الداخلي، وبالتالي فهي خاضعة لما يتماشى مع الأجندة السعودية. وترى عمان، التي تقع في مواجهة إيران على مضيق هرمز في الطرف الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة، أنّ العلاقة الثنائية الحيوية مع طهران أمرٌ حيويٌ لأمنها. وهكذا، فإنّ السلطان يحافظ على سياسة الحياد، وبالتالي فهو حلقة وصل بين السعودية وإيران.

وتمارس دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تقع عند مصب بحر العرب وتعتمد اعتمادًا كبيرًا في أمنها على مضيق هرمز، أحيانًا البراغماتية العمانية والكويتية في التعامل مع إيران، خاصةً فيما يتعلق بالمسائل التجارية. فعندما دفنت إيران تحت العقوبات الاقتصادية، على سبيل المثال، كانت دبي نقطةً رئيسية لرجال الأعمال الإيرانيين لإقامة الشركات. ولكن لدى الإمارات أيضًا مظالمها العميقة مع إيران ومخاوفها بشأن طموحاتها المتزايدة. وتشمل هذه المظالم الاستيلاء على ثلاث جزر ستراتيجية بالقرب من مدخل المضيق عام ١٩٧١، أي قبل يومٍ واحدٍ من انتهاء البريطانيين رسميًا من حماية الخليج وإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولا تهتم الإمارات، التي تتمتع بأمانٍ اقتصاديٍ وسياسيٍ أكثر من المملكة، بالعيش تحت المظلة السعودية. ويرى الإماراتيون إلى حدٍ كبيرٍ أنّ السعوديين سيتعثرون في موضوع التنويع الاقتصادي ويتوقعون أن تشهد الرياض في نهاية المطاف توترات عندما تزداد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على آل سعود، مما يترك حيزًا في الوقت المناسب للإمارات لتقديم نفسها بديلًا للقيادة الإقليمية. كما يوجد لدى الإماراتيين خلافات مع السعودية بشأن بعض مشاريع التحالف، مثل الحرب في اليمن.

لكنّ الإمارات، بوصفها اتحادًا من سبع إمارات، لديها أيضًا انقساماتٍ داخلية خاصة بها. وعلى الرغم من كونها ليبرالية اجتماعيًا وسياسيًا أكثر من السعودية، إلا أنّ هناك تفاوتاتٍ كبيرة في الثروة بين إمارة أبوظبي ودبي الغنيتين والإمارات الشمالية الخمس الفقيرة. وفي السنوات الأولى بعد تأسيسها، سمحت دولة الإمارات بحذر للإسلاميين السياسيين بالانتقال إليها. واستقر الناشطون الإسلاميون في المناطق الأكثر فقرًا وطوروا نفوذهم في النظام التعليمي مع نمو النزعة الإصلاحية للإخوان المسلمين. ومع مرور الوقت، نمى لدى أبو ظبي ودبي جنون القلق من الطموحات السياسية للإصلاح، وهو الخوف الذي تأكد مع ثورات الربيع العربي في أواخر عام ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الإمارات العربية الموقف الأكثر تشددًا من كل دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الإسلاميين السياسيين من كل قطاعٍ في الداخل والخارج في أماكن مثل اليمن ومصر وليبيا وسوريا.

وذهبت قطر في الاتجاه المعاكس. ومع وجود عددٍ قليلٍ من السكان والتجمع المركزي حول الدوحة، تفتقر قطر إلى التوترات العرقية والدينية. ويعطي هذا المستوى من الأمن قطر خطًا مستقلًا عن أوامر المملكة أو الإمارات. وقاومت قطر الاندماج في دولة الإمارات عام ١٩٧١ عندما انتهت الحماية البريطانية، وفضلت أن تستقل بنفسها تحت مظلة الحماية الأمريكية. وقد نجت الدولة الفقيرة أساسًا والتي كانت تعتمد في دخلها على صيد الأسماك والغوص للبحث عن اللؤلؤ في معظم تاريخها القصير حتى وضعت طفرة الغاز الطبيعي قطر على الخريطة في أواخر التسعينات. وباعتبارها المصدر الرئيسي الوحيد للغاز الطبيعي في المنطقة، فإنّ قطر لديها مسارٌ واضحٌ ومنصةٌ مثالية للطاقة لتمييز نفسها بين الدول المجاورة المنتجة للنفط الثقيل. ومع تزايد هيمنة الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، نمت محفظة قطر الاستثمارية على الصعيد العالمي، ولم تضيع الدوحة أي وقتٍ في بناء نفوذها الإقليمي حتى تتمكن من أن تتخطى وزنها في الخليج.

وبسبب الرعب الذي شهدته قطر من أطماع السعودية والإمارات، أدت الأموال القطرية بسرعة إلى ظهور قناة الجزيرة العملاقة في مجال الإعلام، ودعمت الجماعات الإسلامية في مصر وليبيا وسوريا وغزة واليمن. وعندما جلب الربيع العربي لفترةٍ وجيزة جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، كان الدعم القطري (والتركي) الذي مكّن الجماعة من التماسك حتى استولى الجيش المصري على الحكم. وعندما جمدت السعودية دعمها لحركة حماس والإخوان المسلمين المصريين بعد الربيع العربي، كانت قطر وتركيا الملاذ الآمن للإسلاميين الهاربين. وعندما عثرت السعودية والإمارات على رجلٍ قويٍ في مواجهة الإسلاميين، وهو الجنرال «خليفة حفتر»، لتولي أمور ليبيا بعد القذافي في الشرق، ألقت قطر بثقلها وراء الحكومة التي يقودها الإسلاميون في طرابلس. كما فضلت الدوحة الحفاظ على علاقة عمل قوية مع طهران (وهي أيضًا ذات أهمية حاسمة لقدرة قطر على استغلال حقول الغاز الطبيعي المشتركة مع إيران).

الدوحة: متمرد صاحب قضية

وإذا كان لدى دول مجلس التعاون الخليجي أي أملٍ في بناء كتلةٍ أمنيةٍ موثوقةٍ ومتماسكة، ستحتاج قطر للوجود داخل هذه الكتلة. ويعود هذا الجهد الشاق إلى عقود. ففي عام ١٩٩٥، لم تستفد السعودية والإمارات مما يحدث في قطر عندما قام الأمير القطري بالإطاحة والده وأعلن نفسه حاكمًا، وهو خروجٌ عن تقليد دول مجلس التعاون الخليجي في توارث الحكم. لكنّ أول محاولةٍ كبيرةٍ للتخلص من الدوحة المتمردة في مسائل السياسة الخارجية جاءت عام ٢٠١٤ عندما

سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفرائها من الدوحة وطالبت قطر بإنهاء دعمها لجماعة الإخوان المسلمين وكبح جماح التغطية الساخنة من قبل قناة الجزيرة حول كيفية قيام الأنظمة الإقليمية بإخماد انتفاضات الربيع العربي.

وبعد ثمانية أشهر من حملة العزل، عقدت الرياض قمةً لتسوية خلافاتها مع الدوحة، وقدمت الدوحة بعض الضمانات الاسمية لجيرانها الخليجيين حول إبعاد عددٍ قليلٍ من الإخوان المسلمين إلى تركيا وإغلاق الفرع المصري من قناة الجزيرة. وفي النهاية، حافظت قطر إلى حدٍ كبيرٍ على سياستها المنفصلة المتمثلة في دعم النشطاء السياسيين الإسلاميين والحفاظ على علاقةٍ عمليةٍ مع إيران. كما سارت قطر على قدمٍ وساقٍ مع خطط تركيا لإنشاء قاعدةٍ عسكريةٍ دائمة في الدولة الخليجية، مما أعطى أنقرة قدرةً أكبر على إعادة تشكيل السياسة في الخليج لصالح الإسلاميين السياسيين. وعاد السعوديون والإماراتيون باستخدام وسائل الإعلام لاستغلال تعليقات أمير قطر المزعومة في محاولة لدفع الدوحة إلى عزلةٍ دبلوماسيةٍ أخرى، في حين تحاول الكويت وعمان الحفاظ على الهدوء مرةً أخرى.

وتعد المشاكل الإعلامية الأخيرة أحدث الانقسامات العميقة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مما يقوض أي أجندةٍ أمريكيةٍ مثاليةٍ لحشد ما يسمى بحلف الناتو العربي. وحتى في حين تتقاسم فيه السعودية والإمارات هدفًا مشتركًا في محاصرة قطر، فإنّها تتنافس أيضًا على قيادة كتلة الخليج السنية على المدى البعيد. وبغض النظر عن مدى دعم الولايات المتحدة لهذا المشروع، فإنّ أسباب الصدع في تحالف دول مجلس التعاون الخليجي ستستمر في الاشتعال.

الاحتياجات قصيرة الأجل مقابل الحقائق طويلة الأمد

ستعتمد الخطوات المقبلة لدولة قطر إلى حدٍ كبيرٍ على مدى تقدم الولايات المتحدة في دعم هذه اللعبة السعودية والإماراتية ضد الدوحة. ومن جهة، تريد الولايات المتحدة أن ترى تحالفًا عربيًا سنيًا أكثر تشددًا، ويمكنها أن تستخدم التهديد بإعادة النظر في قاعدتها العسكرية في قطر في محاولة لدفع الدوحة للتماشي مع الأجندة السعودية. ولا يمكن للدوحة البقاء في هذه المنطقة دون وجود ضامنٍ أمنيٍ خارجي، وعلى الرغم من تعزيز العلاقات العسكرية القطرية التركية، إلا أنّ تركيا لا تزال قريبة من الجيش الأمريكي.

وفي الوقت الذي لا تستطيع فيه قطر التضحية بضماناتها الأمنية الأمريكية، ترى قطر أيضًا قيمةً ستراتيجيةً ضئيلةً في اتخاذ نظرةٍ متطرفةٍ وقصيرة تجاه الإسلاميين السياسيين وإيران، حيث سيظل كلاهما جزءًا لا يتجزأ من النسيج الإقليمي على المدى الطويل. وعلى الرغم من أنّ إيران سوف تضطر إلى العمل الجاد من أجل الحفاظ على المكاسب التي حققتها على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية في مواجهة المنافسة الإقليمية المتزايدة، فإنّها لا تزال منافسًا هائلًا للكتلة السنية، ولا تزال تحتفظ بالنفوذ الحاسم على مضيق هرمز.

علاوةً على ذلك، لم يختفِ الإخوان المسلمون مع الانقلاب العسكري المصري عام ٢٠١٣. وهم ينتشرون بين السكان في أنحاءٍ كثيرة من المنطقة،وسيواصل القمع السياسي دفع أعدادٍ كبيرةٍ من الناس نحو المنظمات الإسلامية وجماعات المعارضة الأخرى التي تطالب بنظم سياسية أكثر انفتاحًا. ومع إعادة تأكيد تركيا مكانتها داخل العالم الإسلامي، سيكون لها دور كبير، جنبًا إلى جنب مع قطر، لضمان بقائهم حتى في مواجهة المعركة الشاقة على المدى القصير. وتلعب قطر وتركيا، بعبارةٍ أخرى، اللعبة ذات النفس الطويل في الشرق الأوسط. بيد أنّ إدارة «ترامب» تبدو أكثر ميلًا إلى تبني المنظور السعودي الإماراتي قصير الأجل في محاولة إدارة المنطقة. وما سيخرج في نهاية المطاف من هذا التحرك لدول مجلس التعاون الخليجي ليس حلف الناتو العربي الذي ترغب به الولايات المتحدة لتبسيط سياستها الأمنية الإقليمية، ولكن ما ستحصل عليه واشنطن هو الفوضى في محاولتها لتجاوز الأطر الجيوسياسية الخاصة بالمنطقة.

*< ستراتفور > ٢٠١٧/٦/١٤ :

الانتخابات: مجتمعات بلا قادة وقادة بلا قواعد اجتماعية

*إبراهيم غرايبة

تظهر الانتخابات النيابية والبلدية، وعلى نحو متكرر لم يتغير إلا قليلا، أن المجتمعات لا تكاد تعرف قادة ونخبا تمثلها وتحمل تطلعاتها إلى الإصلاح والكرامة، وتجد خياراتها محصورة بين نخب لم تعد تمثلها وحراك عشائر لم تعد عشائر ولا تملك قادة وممثلين حقيقيين، وربما تكون هذه أزمة الإصلاح اليوم" فالأفكار والبرامج والهموم الإصلاحية بلا نخبة تحملها وتحرك الطبقات والمجتمعات المناصرة والمؤيدة. ثمة أفراد وطبقات ومجموعات وفئات اجتماعية وثقافية تملك رغبة في الإصلاح، ولا تثق بالنخبة السياسية والاقتصادية المهيمنة على النفوذ والموارد والتأثير ولا تعوّل عليها أن تنجز شيئا إصلاحيا، ولا تثق أيضا بمعظم إن لم يكن جميع المعارضة السياسية.

لقد أفلحت النخب السياسية والاقتصادية في الهيمنة على الفرص والموارد المنشئة للقادة والتجارب والكفاءات، وربما يكون صعود التشكلات والروابط القرابية والدينية تعبيرا عن الأزمة وليست ظاهرة مستقلة بذاتها، مجرد ملء للفراغ الناشئ من سقوط النخب وانحسار الثقة بها، ولكنها تحولت إلى إنتاج للفراغ والخواء، والأزمات الاجتماعية والسياسية!

في هذه المرحلة الانتقالية أو الوقت الضائع بين مرحلتين لم تتقدم بعد نخب فاعلة وموثوقة تقود المجتمعات نحو أهدافها وتطلعاتها التي صارت أكثر وضوحا وإلحاحا من قبل لأن هذه النخب المفترضة لم تنفك بعد عن النخب المهيمنة والمهددة بالزوال أو أنها لا تملك الدافع والقدرة على التضحية والمواجهة لأجل الإصلاح، وفي الوقت نفسه فإن المجموعات والقيادات الشابة والناشئة في هذا الحراك القائم لم تكتسب بعد الرؤية الواضحة لما تريده ولا تريده ولم تثبت نفسها كقيادة بديلة تنافس في الانتخابات والتأثير والتجميع، ولا تملك أيضا الموارد الكافية والضرورية للعمل والاستقلال... كيف تحقق المجتمعات استقلالها المنشئ لقيادات ونخب صقلتها أولويات المجتمعات وأهدافها؟ كيف تحل نخبة محل أخرى بهدوء؟

يصف المفكر الهندي ديبانكار غوبتا حالة في الهند يسميها "حداثة غير عصرية" ويعني بها حالة تقدم علمي وتقني واقتصادي لكنه يكرس الفشل والفساد بوعي وذكاء. المسألة كما يراها أن الطبقات التي تتمتع بالامتياز أكثر من غيرها، والتي تبدو على أنها الأفضل لإدخال الحداثة، هي في الحقيقة ليست مهيأة للقيام بهذا المشروع، فهذه الطبقات هي الراعية للفساد والتبعية.

وعلى الرغم من ذلك فإن الحداثة برأي غوبتا ستأتي رغما عن هذه النخب لأن حتمية التطور والصراع سترغمها على إفساح المجال لأولئك الذين كانوا حتى الآن على هامش التطور الاقتصادي والاجتماعي.

تجادل النخب اليوم لأجل الدفاع عن نفسها ومكتسباتها والتأكيد على أن المجتمعات في بنيتها الثقافية والاجتماعية ترفض الإصلاح والعدالة والرابط القانوني وتتمسك بالروابط القرابية والدينية وبالأسلوب الريعي والرعائي في توزيع الفرص والموارد، وهي في ذلك تملك أمثلة صحيحة.

لكن من الملوم في عدم استقلال المجتمعات وعدم تمكينها من المشاركة في المسؤولية والارتقاء بسلوكها ومواردها؟ ولماذا بقيت المجتمعات بعد عقود من قيام الدولة الحديثة عاجزة عن إدارة وتنظيم نفسها واولوياتها واحتياجاتها وعلاقاتها بالدولة والقطاع الخاص؟ هل كانت النخب السياسية والاقتصادية تنتمي إلى مجتمع آخر مختلف؟ وهل جاءت من بيئة أخرى؟

اليوم، ونحن نواجه استحقاقات الإصلاح التي لم يعد ثمة مفر منها ونفكر في مستقبل البلاد، تطل علينا التحديات نفسها التي كانت قائمة عشية قيام واستقلال الدول مضافا إليها الخراب الثقيل والمتراكم الذي مارسته النخب في المدن والأسواق والمؤسسات وقيم العمل والتنافس والاستهلاك وفي تشويه وتدمير العلاقات بين الدولة والمجتمع والسوق والمدن.اليوم نفكر كما كان يجب أن نفكر أو فكرنا قبل قرن من الزمان في تحديات التعليم المتخلف وتمكين المرأة التي ما تزال لا تحصل على حقوقها في الإرث والعمل والاجور، وفي التحديات الاجتماعية والصحية التي تعوق الانتاج والتشكل الاجتماعي المديني الملائم للتحديث ودولة ومجتمعات القانون. لكن معركتنا اليوم أشد بأسا وألما لأننا في مواجهة نخب تحمي التخلف بذكاء تحسد عليه وإمكانيات هائلة لصناعة وتطوير التخلف والريعية والرعائية!

*صحيفة (الغد) ٢٠١٧/٦/١٤ :

احتضان «ترامب» للأنظمة الاستبدادية يشعل الشرق الأوسط

قام الرئيس «ترامب» عبر تويتر يوم الثلاثاء، بتقديم تأييده الكامل للخطوات العدوانية المفاجئة هذا الأسبوع من قبل السعودية والإمارات ضد قطر. ومشيرًا إلى زيارته للرياض مؤخرًا قال: «من الجيد جدًا أن نرى نتائج زيارتنا للرياض مع ممثلي ٥٠ دولة. لقد قالوا أنّهم سيتخذون خطًا متشددًا ضد تمويل التطرف، وكانت كل إشارة تشير إلى قطر».

قد لا تكون رسائل «ترامب» منسقة مع بقية إدارته، أو ربما لم يفكر في الآثار المترتبة على تعزيز الحصار على بلدٍ يستضيف أهم قاعدة عسكرية أمريكية في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. لكنّ موقفه يُبني بشكل طبيعي على الاحترام الكامل للموقف السعودي الإماراتي بشأن القضايا الإقليمية، والتي تم التعبير عنها خلال زيارته للمملكة. وخلال تلك الزيارة، أعطى الأولوية للمواجهة مع إيران، وحملة متصاعدة ضد «الإرهاب الإسلامي الراديكالي»، مع تجاهل مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية من جدول الأعمال.

وكان من المرجح أن يكون هذا الاعتماد على المحور السعودي الإماراتي إعادةً لبناء القيادة الأمريكية لهيكل تحالفاتها الإقليمية. لكنّ التركيز على إيران وعلى الإسلام السياسي يفتقد إلى عدة خطوط حرجة أخرى للنزاع في المنطقة. وكما أشرت في كتابي الأخير، فإنّ المعركة السياسية داخل المحور السني السعودي والإماراتي والقطري كانت منذ فترة طويلة محور السياسة الإقليمية كما هو الحال مع الصراع مع إيران. وقد اعتمدت الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية على التعاون الفعلي مع إيران. وكان التركيز على الإخوان المسلمين والتطرف الإسلامي في الغالب غطاءً لحملةٍ أكثر عمومية ضد أي شكل من أشكال التغيير الديمقراطي أو النشاط الشعبي.

الحملة ضد قطر

كانت المنافسة بين قطر والائتلاف السعودي الإماراتي منذ فترة طويلة واحدة من الخطوط الرئيسية للسياسة الإقليمية. ومنذ منتصف التسعينات، اعترضت قطر على الهيمنة السعودية على الخليج ونافستها إقليميًا. وقد نشأت قناة الجزيرة القطرية في التسعينيات لتتفوق على وسائل الإعلام العربية التي يمتلكها السعوديون والتي يسيطرون عليها بعناية. وتنافس قطر السعودية على دور الوسيط في ساحاتٍ تمتد من لبنان وفلسطين إلى الصومال. كما قامت ببناء شبكات لا تضم فقط جماعة الإخوان المسلمين، بل أيضًا الناشطين الشباب عبر الإنترنت، الذين سيصبحون فيما بعد لاعبين محوريين في الانتفاضات العربية.

وعملت استضافة قطر لأفراد وممتلكات تابعة للولايات المتحدة وحلفاء آخرين في قاعدة العديد الجوية على جعلها عقدةً حاسمة في البنية الأمنية الإقليمية الأمريكية، وقدمت لها الحماية من التهديدات الخارجية، سواء من إيران أو السعودية.

وقد مثلت انتفاضات عام ٢٠١١ لحظة نادرة للوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي. ودعمت قطر التدخل في البحرين، وسمحت للسعودية أن تأخذ زمام المبادرة في صياغة استجابة دول مجلس التعاون الخليجي في قضية اليمن. وعملت قطر والسعودية والإمارات معًا للدفع بنجاح للتدخل العسكري في ليبيا، وبنجاحٍ أقل لتدخل مماثل في سوريا.

لكنّ هذا التعاون تلاشى بسرعة مع تجاوز الشعور بالتهديد الوجودي، وازدادت المنافسة بسرعة في كل مجال تقريبًا. وفي كل من مصر وتونس، سادت الجماعات المدعومة من قطر في البداية، حيث فاز الإخوان المسلمون بالانتخابات في مصر وفاز حزب النهضة في تونس. لكنّ الرئيس المصري «محمد مرسي» أطيح به في انقلابٍ عسكريٍ تدعمه السعودية والإمارات، في حين تنازلت حكومة النهضة التونسية عن السلطة لصالح نداء تونس المدعومة من الإمارات. وفي ليبيا وسوريا، قامت التحالفات المتنافسة بصب الأموال والأسلحة والدعم الإعلامي إلى الوكلاء المحليين، ما أدى إلى أثرٍ مدمرٍ للغاية.

وجاءت هذه الحرب الإقليمية بالوكالة مع تنازل أمير قطر عن الحكم لابنه في يونيو/حزيران عام ٢٠١٣، وإقالة «حمد بن جاسم»، مهندس السياسة الخارجية القطرية. ويبدو أنّ أزمة عام ٢٠١٤ بين قطر والمحور السعودي الإماراتي، والتي توازي عن كثب حملة هذا الأسبوع وإن كانت بمستوى أدنى، أجبرت الأمير الجديد على الصمود. ولذلك، ينبغي أن يُنظر إلى عودة الصراع المفاجئ على أنّه استئناف لصراع طويل الأمد في السياسة الخليجية أكثر من كونه أمرًا جديدًا. لكن الاختلاف هو عدم وجود أي سبب واضح، والشدة غير المعتادة للحملة السعودية الإماراتية، والموقف الأمريكي المتناقض. والجديد أيضًا هو توافر روسيا كبديل محتمل لقطر، إذا كان الضمان الأمني الأمريكي غير موجود.

إيران والدولة الإسلامية

وقد سعت القمة السعودية إلى إعطاء الأولوية للرد على إيران وتصعيد الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ويضيف الهجوم الإرهابي ضد البرلمان الإيراني وضريح آية الله الخميني المزيد من التوتر بين هذين الهدفين. وقد ادعى تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجوم المسلح. وإذا كان ذلك صحيحًا، فإنّ هذا من شأنه أن يعقد الفكرة الشائعة لدى وسائل الإعلام السعودية (والتي كررها مؤخرًا وزير الدفاع جيمس ماتيس) بأنّ تنظيم الدولة الإسلامية وإيران متحالفان بشكلٍ فعال.

وقد يكون للتصعيد ضد إيران تداعياتٍ سلبيةٍ خطيرةٍ وفوريةٍ على الحملة ضد الدولة الإسلامية، وخاصةً في العراق. وقد عملت الولايات المتحدة بشكلٍ وثيقٍ جدًا مع قوات الأمن العراقية في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، على الرغم من الدور الإيراني القيادي في السياسة العراقية. وقد تقوض المواجهة المتصاعدة مع إيران أو مع الميليشيات الشيعية هذا التعاون، وهو ما قد يضر بمعركة الموصل. كما يمكن أن يضع المستشارين والقوات الأمريكية المشاركة في القوات العراقية في خطر.

إنّها أكثر من مجرد مشكلةٍ عسكرية. فإذا تدهورت العلاقات مع إيران، قد يقوض ذلك إعادة الإعمار الفعال للموصل في العراق والأراضي الأخرى التي استُردت من تنظيم الدولة الإسلامية، وستضع الأساس للتجدد السريع للتمرد الإسلامي السني تحت رايةٍ أخرى. كما قد يؤدي إلى التصاعد الحاد في إصابات المدنيين من قبل قوات التحالف في الموصل، أو إطلاق العنان للميليشيات الشيعية لتنفيذ المذابح الطائفية بعد تحريرها. كما أنّ الطبيعة الطائفية للحملات الشعبية ضد إيران تتجاوب بسهولة مع العديد من الجماعات الإسلامية السنية المتطرفة خارج تنظيم الدولة الإسلامية.

الانقلاب الأوتوقراطي

لقد كانت الأولوية العليا للأنظمة العربية دائمًا الحفاظ على الذات. وقد شكلت الانتفاضات العربية تهديدًا وجوديًا لبقائها، وقد عملت منذ ذلك الوقت لمنع هذه التحديات من تقويض سيطرتها على الحكم والمنطقة. ومنذ عام ٢٠١١، كانت هناك أوجه تقدمٍ كبيرة في التعاون بين هذه الأنظمة العربية الاستبدادية ضد المنافسين الديمقراطيين. وقد تم تبرير ذلك في جميع أنحاء الخليج ومصر كردٍ على التهديد الذي يشكله الإخوان المسلمون.

لكن لم يكن الإخوان المسلمين أكثر من ذريعةٍ للقمع. فالأنظمة العربية المعارضة لأي شكل من أشكال التحدي الديمقراطي تجد في الإخوان المسلمين وسيلةً ملائمة لتبرير قمعها المتزايد. وقد استهدفت الحملات الأمنية جميع أشكال النشاط والمجتمع المدني، وليس الإسلاميين فقط. وقد عبر «ترامب» عن تأييده الكامل لهذه الممارسات المناهضة للديمقراطية. ولا يؤدي القمع المتزايد إلى معالجة المشاكل الاقتصادية المتصاعدة واختلال الحكومات في هذه الأنظمة، بل يزيد من احتمال تجدد عدم الاستقرار السياسي.

وقد تأكد أنّ احتضان «ترامب» للرؤية السعودية الإماراتية خلال رحلته في الشرق الأوسط هو أمر خطير. وتشير الآثار التي تكشفت خلال الأسبوعين الأخيرين إلى أنّ هذه المخاطر قد تكون أعلى من المتوقع.

*صحيفة (واشنطن بوست) ٢٠١٧/٦/١٧ :

هيلموت كول.. رجل الدولة العظيم

بوفاته يترك المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول، صاحب أطول فترة في منصب المستشارية الألمانية، إرثا ضخما تكلله النجاح في توحيد شطري ألمانيا وأحد مؤسسي وحدة أوروبا الحالية، كما يرى رئيس تحرير DW السابق ألكسندر كوداشيف.

كان هيلموت كول بالفعل مستشار الوحدة الألمانية والأوروبية. وليس قضاؤه ١٦ عاماً في منصب المستشارية الألمانية وربع قرن في منصب رئيس الحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني إلا مؤشرا على تحليه بصمود مذهل وعزيمة مدهشة وإرادة فولاذية في السلطة ورصيد ديمقراطي في الانتخابات. وليس انتخاب هيلموت كول أربع مرات مستشارا لألمانيا إلا دليلا على مقدرة فذة في الحياة السياسية.

وكرئيس – بدا وكأنه أبدي– للحزب الديمقراطي المسيحي كان حسه إزاء التطورات داخل صفوف حزبه، وتشككه تجاه التيارات الناقدة له، أسطورياً. ولكنه حين كان يكافح من أجل بقائه السياسي في عام ١٩٨٩ رئيسا للحزب في مؤتمر حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي بمدينة بريمن جاءه الدعم حين انفتح الستار الحديدي، فاقتنص كول الفرصة التي سنحت له ولألمانيا إثر السقوط المفاجئ للديكتاتوريات الشيوعية، وصنع التاريخ، مستغلا نافذة الفرصة التاريخية السانحة في تلك الشهور ليصبح رجل دولة.

هيلموت كول، من دون أدنى شك، هو مستشار الوحدة الألمانية. فقد كان السياسي الذي تحدى التردد والمخاوف والتحفظات في الداخل والخارج. وابتداءً من نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٨٩، سعى جاهدا إلى الوحدة الألمانية، وحققها أخيرا في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول من عام ١٩٩٠. وأظهر غريزة سياسية تاريخية بالفعل حين آن أوان تلك اللحظة، وصار في نظر البعض بسمارك القرن العشرين.

لم يكن هيلموت كول مجرد رجل وطني ألماني، التقط هدية الانتفاضات التاريخية الحاصلة في أوروبا الشرقية، بل إن هذا الرجل – صاحب الرقم القياسي في منصب المستشارية الألمانية – كان أوروبيا مقتنعا بأوروبيته أيضا. إنه سياسي كان دائما، خلال ١٦ عاما في قمم أوروبية لا تعد ولا تحصى، على استعداد لدفع وحدة أوروبا إلى الأمام. كان ينطبق ذلك على الجمعية الأوروبية القديمة، وعلى الوحدة التي صارت أكبر وهي الاتحاد الأوروبي، وعلى آفاق انضمام دول وسط أوروبا وشرقها إليه والذي تحقق في عام ٢٠٠٤.

لقد كان هيلموت كول – وهذا هو ما يجعله رجل دولة أوروبي – مؤسِّسا مشاركا للعملة الأوروبية، اليورو. إذ أدرك – مفكرا بالخطوط التاريخية الكبيرة – أن مساندة التغلب على مشاعر الاستياء المحتملة في فرنسا وبريطانيا وغيرهما من دول الاتحاد الأوروبي ما كانت ممكنة إلا من خلال خلق عملة مشتركة، يحملها المارك الألماني القوي على عاتقة. وهو قرار صحيح جعل من توحيد القارة العجوز قرارا لا رجعة فيه.

كان هيلموت كول رجل دولة، وكان سياسيا وقف إلى جانب إعادة توحيد ألمانيا والتوحد الأوروبي في الوقت ذاته. إنه رجل ذو صمود شخصي كبير لا يتزعزع، عمل على تحقيق ما فطن إلى أنه صحيح. وهذا هو ما جعله، بعض النظر عن انتقادات كثيرة موجهة ضده وخاصة في ألمانيا، أكثر السياسيين جدارةً بالاحترام والتقدير خاصة في الخارج، وذا مكانة عالية.

قادة العالم ينعون مهندس الوحدة الألمانية

وتوالت ردود الفعل العالمية الحزينة على وفاة هيلموت كول، المستشار الأطول خدمة في التاريخ الألماني والذي تذكر الجميع دوره في إعادة الوحدة الألمانية وتعزيزه لفكرة أوروبا السلمية والمزدهرة.

أعرب الرئيس الأمريكى دونالد ترامب عن تعازيه للشعب الألماني في وفاة المستشار الأسبق هيلموت كول ووصفه بأنه كان "صديقا وحليفا للولايات المتحدة". وقال ترامب فى بيان صدر فى واشنطن: "لقد شعرنا بالحزن لسماع نبأ وفاته اليوم في موطنه في لودفيغسهافن". وتابع "المستشار الأطول خدمة في التاريخ الألماني الحديث، كول، كان صديقا وحليفا للولايات المتحدة حيث قاد جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال ستة عشر عاما محورية".

من جهتها وصفت كريستين لاغارد، مديرة صندوق النقد الدولي، المستشار الألماني الأسبق كول بأنه "رجل دولة ذو رؤية ثاقبة بذل الكثير من الجهد من أجل الصداقة الفرنسية الألمانية وفكرة أوروبا السلمية والمزدهرة". وأضافت "كطفل خلال الحرب العالمية الثانية، تأكد (كول) من أهمية التعاون الدولي وهو أمر لا يزال مهما اليوم كما كان خلال حياة هيلموت كول".

أما الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش الأب فقال "طوال فترة مساعينا، كان هيلموت صخرة – قوية وثابتة. ننعى خسارته اليوم، حتى وإن كنا نعلم أن حياته الرائعة ستلهم الأجيال القادمة من القادة ليجرؤوا بشكل كبير ويحققوا إنجازات عظيمة". وقال الرئيس الأمريكي الأسبق، بيل كلينتون إن كول هو الذي جهز " ألمانيا وأوروبا بأسرها لدخول القرن الحادي والعشرين".

ونعى رئيس الوزراء الإيطالي، باولو جنتيلوني، المستشار الأسبق، موجها "تحية لذكرى المستشار كول. تذكره إيطاليا باعتباره بطل إعادة توحيد ألمانيا وسقوط السور الأوروبي".

ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، كول بأنه "من بين أكبر أصدقاء دولة إسرائيل، كان مكرسا تماما لأمنها، وكان كول هو الزعيم الذي وحد ألمانيا بعزم ثابت وحازم، وأعرب عن إعجابه بإسرائيل في العديد من اللقاءات معه، وفي موقفه الحازم لصالح إسرائيل".

وقال رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، "سأتذكر دائما هيلموت كول. الصديق ورجل الدولة الذي ساعد في لم شمل أوروبا". ونعى رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، المستشار الراحل قائلا"وفاة هيلموت تؤلمني بعمق، معلمي، وصديقي، وجوهر أوروبا، سأفتقده بشدة".

وعلق المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك قائلا "من الواضح للجميع أن نرى الدور التاريخي الذي قام به السيد كول في إعادة توحيد ألمانيا بعد عام واحد فقط من انهيار جدار برلين، والمسار التاريخي الذي قاد أوروبا إليه عبر رعايته إعادة توحيد ألمانيا بشكل جيد".

وقال الرئيس الأوكراني بترو بوروشينكو "بحزن عميق، علمت بوفاة هيلموت كول، السياسي الألماني البارز، أحد المبادرين لإعادة توحيد ألمانيا". بينما اعتبر رئيس الوزراء السويدي السابق، كارل بيلدت أن "هيلموت كول كان عملاقا سياسيا، وحالما أوروبيا ورجل دولة حقيقي. وحد ألمانيا وشكل الاتحاد الأوروبي بصورته اليوم".

وعلى صعيد ألمانيا أشاد الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير بجهود كول إذ كتب في برقية عزاء: "لقد نجح في إعادة توحيد ألمانيا باتفاقية سلمية، وتوصل إلى شراكة جيدة مع جيراننا الأوروبيين، ونحن نشكر له أن ألمانيا تم الاعتراف بها كأمة أوروبية".

DW* ٢٠١٧/٦/١٧ :

تعرّف على الأميرين اللذين يعيدان تشكيل الشرق الأوسط

*سايمون هندرسون

تنبع الجهود المثيرة والمفاجئة لعزل قطر – مثلها مثل التدخل المأساوي قبلها في اليمن – من الرؤية المشتركة لأميرين. واعتماداً على وجهة نظر القارئ، قد يكون هذين الأميرين رائديْ الشرق الأوسط الجديد والأفضل من حاله الآن – أو مهندسيْ كوارث متهوّريْن.

وفي الواقع، لعل العلاقة الأكثر أهمية في المنطقة هي تلك القائمة بين الثنائي الديناميكي الذي يضم الأمير محمد بن سلمان، ولي ولي العهد السعودي البالغ من العمر ٣١ عاماً، والشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي، المشيخة الرائدة للإمارات العربية المتحدة، البالغ من العمر ٥٦ عاماً. فهما لا يتشاركان الرغبة في شن معارك مزدوجة على إيران والتطرف الإسلامي فحسب، بل أيضاً في التقدير العميق لاعتماد دولتيهما المحافظتان في الخليج على الولايات المتحدة. وقام كلاهما بذكاء بتقريب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، المتلهف لأن يظهر بأن لديه ستراتيجية جديدة لهزيمة الإرهاب ومواجهة طهران.

ولا يمكن تخمين أسباب الاحترام المتبادل والواضح بين الأميرين إلّا في الغموض المظلم الذي يسود الأنظمة الملكية في الخليج. ويبدو أن الرابطة بين الأميرين بن سلمان وبن زايد قائمة على علاقة التلميذ بأستاذه، حيث ينظر الشيخ بن زايد الأكبر سناً إلى الأمير بن سلمان على أنه الملك المستقبلي للسعودية، الذي يحتاج إلى المشورة من "أخيه" الأكبر بن زايد. ويبدو أن الأمير بن سلمان، الذي تناسبه صفة الغطرسة تماماً، يتقبل نصائح الشيخ بن زايد، ولكن قد تزعجه فكرة أنه قد يكون الشريك الأصغر في هذه العلاقة.

ويمكن القول إن الأميرين هما القوتان الكامنتان وراء عرشي بلديهما. فبن زايد يقوم بإدارة أبو ظبي التي تحتوي على معظم إحتياطات النفط في الإمارات، منذ تعيينه نائباً لولي العهد عام ٢٠٠٣ وترفيعه إلى ولاية العهد عام ٢٠٠٤، بعد وفاة والده الشيخ زايد، مؤسس الإمارات العربية المتحدة. ومن الناحية النظرية، فإن أخاه غير الشقيق الأكبر سناً خليفة هو حاكم أبوظبي ورئيس الاتحاد، ولكنه أصيب بعدة جلطات دماغية وأمراض أخرى ولم يعد يظهر في العلن. ويتتبع بن سلمان نفس مسار معلّمه، حيث عُيّن ولياً لولي العهد بعد ثلاثة أشهر من تنصيب والده ملكاً في أوائل عام ٢٠١٥. وخلال عامين فقط، جمع سلطات تنفيذية تعادل تلك التي جمعها بن زايد – ولذلك يستطيع الأميران أن يتحدثا بينهما كمتساويين من ناحية تحديد سياسات معينة وتطبيقها. ومن الواضح أن الملك سلمان يعتمد على نجله الأمير محمد، ويبدو أنه يصادق تقريباً على كل ما يعرضه الأخير من أفكار سياسية.

ومع ذلك، فإن العائق الرئيسي أمام بن سلمان لأن يصبح ملكاً هو ولي العهد السعودي، ابن عمه محمد بن نايف البالغ من العمر ٥٧ عاماً، والذي بسبب سلوكه الصارم يوصف أحياناً بأنه غيبوبياً، كما يقول مسؤولون أمريكيون سابقون. ويُعتقد أن محمد بن نايف – الذي كان والده الراحل وزير الداخلية المتشدد والقوي، وبالتالي ولياً للعهد، نايف بن عبد العزيز، شقيق الملك الحالي – يكره الشيخ بن زايد، لأن موقع ويكيليكس كان قد سرّب وثيقة في عام ٢٠٠٣ نُقل فيها عن الأمير بن زايد قوله أن نايف يتلعثم، وأضاف إن ذلك يثبت أن "داروين كان محقاً"، وقد تم تفسير ذلك على نطاق واسع على أنه كان يعني أنه أشبه بالقرد. لذلك يبدو أن الشيخ بن زايد يرى أن احتمال أن يصبح الأمير بن نايف ملكاً هو أمراً معيباً من ناحية وراثية – لذا يعمل على تحضير النائب الأسمي لبن نايف بدلاً منه.

ولم تبدو قائمة منجزات الشراكة بين الأمير بن سلمان والشيخ بن زايد جيدة إلى أن اندلعت أزمة قطر قبل ثلاثة أسابيع. فالتدخل المشترك بين السعودية والإمارات في اليمن لم يحقق سوى نجاحات محدودة. فلا يزال المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران يسيطرون على العاصمة صنعاء، حيث لا يمكن رؤية أي قوات موالية للزعيم المعترف به دولياً، الرئيس عبد ربه منصور هادي. وقد كان أداء الجيش السعودي سيئاً جداً – فالطيارون السعوديون لطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز أباتشي يخشون النزول إلى مستويات يكونون عليها في مرمى الحوثيين، مما يقلل من فعاليتهم إلى حد كبير، كما أن الطيارين السعوديين الذي يقودون طائرات الـ "إف ١٥" يلقون قنابلهم مع عدم الاكتراث الواضح بالأهداف، مما أدى إلى وقوع إصابات بليغة في صفوف المدنيين. وفي الوقت ذاته، حافظ الحوثيون على مواقعهم على الرغم من تكبدهم خسائر فادحة. وهناك احتمال وارد جداً بوقوع مجاعة على نطاق واسع، على الرغم من أمل الرياض بأن لا يتم إلقاء اللوم على السعوديين بل على الحوثيين.

وقد كان أداء الإمارات في جنوب اليمن أفضل من الأداء السعودي، ولكن كان لذلك ثمن. فقد أصبحت الإصابات بين أفراد الجيش الإماراتي قضية محلية – ويقوم الشيخ بن زايد بزيارة عائلات الضحايا والجرحى في المستشفيات. وبشكل غير مريح، أدّى التقدم العسكري في اليمن إلى تقوية قوات تنظيم «القاعدة» المحلية. ففي أوائل أيار/مايو، كتب مراسل صحيفة "التايمز" اللندنية– ومن المفارقات أن ذلك جاء عندما كان في رحلة إلى عدن سهّلتها دولة الإمارات – ما يلي: "تمكّنتْ القوات الموالية للرئيس هادي... من إبعاد الحوثيين إلى خارج المناطق الساحلية الجنوبية حول عدن، بدعم من القوات الخاصة الإماراتية، وعلى نحو مثير للجدل، بدعم مقاتلين موالين لتنظيم «القاعدة»". وأشار مراسل "الإيكونوميست"، الذي كان في الرحلة ذاتها، إلى التنافس بين الرئيس هادي وحاكم عدن، حيث اشتكى الأخير من أن هادي يجند مقاتلي تنظيم «القاعدة». كما أن كل من السعوديين والإماراتيين ضاقوا ذرعاً من هادي، الذي يعيش في شبه إقامة جبرية في الرياض.

ويتباعد الأميران أيضاً بعض الشيء عندما يتعلق الأمر بقطر. ويبدو أن اهتمام الشيخ بن زايد منصب على تعاطف الدوحة مع عناصر من «الإخوان المسلمين»، ولا سيما تقديم الدعم إلى إدارة الرئيس المصري السابق محمد مرسي خلال فترة حكمه القصيرة. وتعتبر أبوظبي أن العناصر المحلية لـ «الإخوان» خيانية. وقد جرت اعتقالات ومحاكمات وفُرضت أحكام شديدة. ويُقال إن الأمير بن سلمان يلقي تركيزه على إيران، التي ينظر إليها على أنها قوة حاقدة تزعزع الاستقرار في المنطقة. ويشعر كلا الأميرين بالإستياء من النهج الحذر الذي تتبعه قطر تجاه إيران، والذي يمكن تفسيره بتشارك البلدين في أكبر حقل للغاز الطبيعي البحري في العالم، وبالغضب من التقارير العدائية لوسائل الإعلام القطرية، وبالذات من محطة "الجزيرة" التلفزيونية الفضائية. وترى أبوظبي أن الأمير القطري تميم بن حمد آل ثاني هو مجرد وكيل والده، حمد، الذي تنازل عن السلطة لصالح ابنه في عام ٢٠١٣، ويشار إليه الآن بـ "الأمير الوالد". واعتاد الأمير حمد، الذي استولى على السلطة من والده عام ١٩٩٥ على الغزل الدبلوماسي غير المنضبط، الأمر الذي أثار جزع السعودية والإمارات، فأقام علاقات مع إسرائيل و«حماس» والولايات المتحدة وحركة «طالبان» ومع روسيا والإسلاميين المناهضين للروس.

ومن الصعب تفسير ميل قطر لمثل هذه الألعاب (السياسية)، إلّا أنّ هذا يُذكّرني بزيارة قمت بها إلى الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١١ عندما اتصلتُ بصديق كان من كبار عائلة آل ثاني. وقد ضحك وهو يسألني إن كنت قد رأيتُ الكاريكاتير الذي نُشر في صحيفة "إنديبيندنت" اللندنية ذلك اليوم. فأجبته بالنفي. فنقر عدة مرات على جهاز الـ "آي باد" وأراني نظرة رسام الكاريكاتير للأحداث التي كانت تجري في ليبيا آنذاك، عندما كان يحاول تحالف دولي فضفاض الإطاحة بالعقيد معمر القذافي. وكان الرسم لطائرة مقاتلة وفيها مقعدان أماميان. وكان رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يتصارع مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على التحكم (بالطائرة). وفي المقعد

الخلفي، ينام الرئيس أوباما رافعاً رجليه. وكانت شخصية (إضافية في الكاريكاتير)، يمكن التعرف عليها بوضوح بأنها لأمير قطر آنذاك حمد بن خليفة، الذي كان يمسك بمقدمة الطائرة، وإصبعه في الهواء لمعرفة الاتجاه الذي تهب فيه الرياح. ولم يكن هناك تعليق على الكاريكاتير بل بطاقة تَعرُّف تعطي نوع الطائرة المرسومة. وتميل وسائل الإعلام البريطانية إلى أن تكون أقل تقييداً من نظيراتها الأمريكية: كانت الطائرة من طراز "" FU-2 Infighter Jet.. وقال لي صديقي القطري: "إن تلك بذاءة، أليس كذلك؟"

إن محاولة فهم إلتواءات وانعطافات أزمة قطر أمر صعب، لكن يبدو أن محاولة السعودية والإمارات عزل قطر كانت أمراً قد تم طهيه مسبقاً، سواء كان الأمير تميم قد أدلى بتصريحاته المتعاطفة حول إيران، وهو ما تنفيه قطر، أم لم يفعل ذلك. إلّا أن قطع العلاقات الدبلوماسية، وإغلاق الحدود البرية والمجال الجوي، يثيران السؤال حول التحالف الذي يأمل الأمير بن سلمان والشيخ بن زايد أن يحققاه. وكان موقف واشنطن نفسه محيّراً في الأسبوع الماضي، عندما انتقد الرئيس ترامب علاقات قطر المزعومة بتمويل الإرهاب، وذلك بعد مضي ٩٠ دقيقة على مطالبة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون من السعوديين والإماراتيين بأن يهدأوا. فما هي المرحلة النهائية بالنسبة للولايات المتحدة؟ إن الكثير من المحللين في الخليج قلقون من عدم خضوع قطر، وستكون إيران الرابحة دبلوماسياً.

وباستثناء الأمير بن سلمان و الشيخ بن زايد، هناك لاعبيْن مهمّيْن آخريْن، هما سفير دولة الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة (تم تسريب بعض رسائله الإلكترونية في الأسبوع الماضي فيما قد يكون جزءاً من مخطط الأزمة)، وكبير مستشاري الرئيس الأمريكي وزوج ابنته جاريد كوشنر. ويُعد العتيبة (الذي تبادلتُ معه رسائل بالبريد الإلكتروني!) إلى حد كبير رجل الشيخ بن زايد، ويرجع له الفضل في اقتراح (عقد اجتماع) الغداء بين ترامب والأمير بن سلمان في آذار/مارس. بالإضافة إلى ذلك كان عتيبة من أكثر السفراء نجاحاً في تطوير الاتصالات مع كوشنر" فقد قام بترتيب زيارة الشيخ بن زايد شبه السرية للقاء الرئيس المنتخب ترامب وكوشنر في "ترامب تاور" خلال الفترة الانتقالية، وهو ما أدى أيضاً الى العلاقة الجيدة بين الأمير بن سلمان وكوشنر. (خلال زيارة الرئيس ترامب للشرق الأوسط، يبدو أن العناصر الرئيسية لقمم الرياض كان متفقاً عليها بين الرجلين عن طريق رسائل الـ "واتس آب").

إلّا أنّ الثوران الدبلوماسي لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج ناجحة. فقد رفض الأمير بن سلمان لقب كونه مهندس المغامرة العسكرية في اليمن عندما أصبح واضحاً أن الانتصار لن يأتي بسهولة. (وفيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية)، يعيق انخفاض أسعار النفط خطته للتحول الاقتصادي في المملكة التي تُعرف بـ «الرؤية ٢٠٣٠». أما تخفيضات الدعم، التي كانت تسبب ألم اقتصادي للسعوديين العاديين، فمن الممكن أنه قد تم التراجع عنها ضد رغبات الأمير بن سلمان. وقد تكون عائلة بيت سعود الأوسع قد أدركت الأثر الضار لتخفيض الدعم أكثر من الأمير بن سلمان، الذي اشترى مؤخراً يختاً فاخراً بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وهو ما قد يتسبب له إحراجاً سياسياً.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل ستكون حملة الأمير بن سلمان والشيخ بن زايد على قطر نجاحاً سريعاً أم ستتطلب تراجعاً محرجاً؟ إن الأمير تميم وأباه المراوغ يعرفان كيف يغيّران مواقفهما وفقاً لما تقتضيه الضغوط. وفي الوقت الذي تستمر فيه هذه الأزمة، ستصبح الأدوار المحتملة المستقبلية التي سيؤديها الأمير بن سلمان والشيخ بن زايد، معاً، أو كل على حدة، في الشرق الأوسط أكثر وضوحاً. وقد يعني نجاحهما (قيادة) إيران لطموحات محبطة وهزيمة لتنظيم «الدولة الإسلامية»، إلّا أنّ الثقة الزائدة ليست هي الوصفة الصحيحة للانتصار. ينبغي الاستماع للعقول الهادئة في الرياض وأبو ظبي وواشنطن، (لأن) أي خطأ في التحرك قد تكون له عواقب مروّعة على المنطقة، فضلاً عن العالم الأوسع.

*سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى عن مجلة "بوليتيكو" ٢٠١٧/٦/١٧ :

الشبكات، وليس الدولة القومية، هي التي ستحل الأزمات العالمية

*آن ماري سلوتر

تبقى فخامة وأبهة زيارات الدولة بلا شك شيئاً أساسياً للسياسة الخارجية. وعادة ما يكون المكان الذي يجب أن يشكل وجهة زيارة رئيس الدولة الأولى محلاً لنقاش ساخن بين موظفي الإدارات، باعتبارها الوجهة المصممة لإرسال الرسائل للحلفاء والخصوم على حد سواء. وفي هذه الزيارات، توضع الخطط، وتوقع الاتفاقيات، وتلقى الخطابات. ويتردد صدى مراسيم الاستقبالات على السجاد الأحمر والتحية بواحدة وعشرين طلقة جيداً وراء في الوطن.

في الحقيقة، يمكن إنجاز عمل حقيقي في هذه الرحلات. وفي الإدارات بشكل خاص، تخلق الحاجة إلى الحصول على "مخرجات" من رحلة وشيكة نوعاً من "الموعد النهائي" الذي يدفع عجلات الدبلوماسية إلى الأمام. وتشكل القصص الإخبارية عن جاريد كوشنر وهو يقود جهود إبرام صفقة أسلحة أمريكية–سعودية في الوقت المناسب لرحلة الرئيس ترامب إلى السعودية مثالاً كلاسيكياً على هذه العملية.

مع ذلك، يلامس هذا النوع من الدبلوماسية السطح فقط من النظام الدولي. إنه يعتمد على الاتفاقيات والتفاهمات بين الدول، بينما تنشأ الكثير جداً من التهديدات والتحديات العالمية التي نواجهها من قوى تكمن عميقاً في داخل تلك الدول. وفي حين يتم بناء آلة الشؤون الخارجية بطريقة جيدة للعرض، فإن الرؤساء والملوك والوزراء لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً يذكر لمنع عمل هذه القوى أو احتوائها أو تشكيلها.

فلنأخذ –مثلاً– الإرهاب الإسلاموي المتطرف الذي ينبثق حالياً من شبكة كاملة من الأفراد والجماعات التي تتعهد بالولاء لتنظيم "داعش". على رقعة شطرنج العلاقات الدولية التقليدية، تستطيع الولايات المتحدة أن تجمع ائتلافاً من الحلفاء لتصعيد العمل العسكري المباشر ضد المناطق المادية التي يسيطر عليها يتنظيم "الدولة الإسلامية"، خاصة عن طريق استعادة عاصمته المزعومة في الرقة. ولا شك سياسات شن حملة عسكرية ناجحة تظل معقدة" حيث تنطوي على بذل جهد ضد عدو مشترك يتغذى على الخصومات بين أعضاء تحالف مزعوم: الأتراك مقابل الكرد" وسورية–روسيا–إيران مقابل الولايات المتحدة والدول السنية. ولكن، حتى لو نجحت كل هذه الحكومات في تجريد الخلافة المعلنة ذاتياً من أراضيها الفيزيائية، فإن الموت والدمار المتضمنين في العملية سوف يخلقان عدداً لا يحصى من "الشهداء" وفيديوهات التجنيد الجديدة ليستفيد منها "داعش" والمجموعات المرتبطة به في مواصلة الجهاد المتصل بواسطة الشبكات.

لا شك أن الأسباب الأعمق التي تسبب هذا الانحراف العنيف في الإسلام، مقارنة بالتشويهات المتطرفة للأديان الأخرى، من المسيحية إلى الهندوسية، كثيرة: هناك الدكتاتورية، الفساد، الافتقار إلى التعليم، البطالة واسعة النطاق لدى الشباب، اضطهاد النساء، الانفجار الديموغرافي الكبير في شريحة الشباب مع عدم وجود آفاق أو غاية للحياة التي يرونها أمامهم. ومع ذلك، كيف يستطيع رؤساء الدول معالجة هذه المشاكل؟

يمكنهم التوصل إلى إبرام معاهدة، والتي تتطلب سنوات للتفاوض عليها، بل وسنوات أكثر لتطبيقها. ولكن حتى لو كان هذا الوقت الطويل متاحاً، فإن هذه القضايا تظل شؤوناً محلية إلى حد كبير. ولعل الطريقة الوحيدة هي مغادرة منطقة القوانين والسياسات التقليدية، وتصميم وبناء وإدارة شبكات إقليمية وعالمية. ويمكن أن تتضمن هذه الشبكات مسؤولين حكوميين، وخاصة من المستوى ما دون القومي، مثل الحُكام المحليين ورؤساء البلديات، وإنما يجب أن تُشرك أيضاً فاعلين من الشركات والأعمال التجارية والمجتمع المدني.

هناك مثالان حاضران لتوضيح هذه النقطة. أولاً، كان "التحالف العالمي للقاحات والتحصين" (غافي) مغير لعبة حقيقياً في شأن الصحة العالمية. وقبل تشكله، كانت العديد من المنظمات الصغيرة وبعض المنظمات الكبيرة تعمل على اللقاحات والتحصين لعقود. لكن مؤسسة غيتس أنشأت "غافي" من أجل جلب اللاعبين كافة في الحقل معاً بطريقة منسقة. واليوم، تقوم مؤسسة غيتس ومؤسسات أخرى بتقديم التمويل، وتقوم شركات العقاقير بتطوير اللقاحات، وتقوم منظمة الصحة العالمية بضبط نوعية اللقاحات، وتقوم منظمات المجتمع المدني بتطبيق برامج التحصين. ويتكون هذا التحالف بشكل أساسي من شبكة من الشبكات التي تتعامل مع قضية سلوكية شائكة، ذات تداعيات عالمية.

ومن جهة أخرى، كان لمؤسسة بلومبرج للأعمال الخيرية تأثير مماثل على الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ والتخفيف من حدته. وقد أنشأت المؤسسة على مدى العقد الماضي شبكات متعددة من المدن المكرسة للحد من انبعاثات الكربون من أجل مواطنيها، والتي تم جمعها الآن تحت مظلة "المعاهدة العالمية لرؤساء البلديات حول المناخ والطاقة". وتربط المعاهدة وتعبئ الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في أكثر من ٧,١٠٠ مدينة في جميع أنحاء العالم، والتي ستواصل جميعها تنفيذ اتفاق باريس بشأن المناخ بغض النظر عما تفعله الحكومات الوطنية.

تدعو "غافي" نفسها "تحالف اللقاحات". وهي من نوع التحالفات التي ستكون فعّالة في معالجة مشاكل القرن الحادي والعشرين بنفس مقدار فعالية حلف "الناتو". وتشكل المعاهدة العالمية لرؤساء البلديات في القرن الحادي والعشرين المعادل لاتفاق مناخي أُبرم في القرن العشرين مثل بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

سوف تتطلب المعركة طويلة الأمد ضد التطرف الديني العنيف، سواء كان إسلامياً أو من أي إيديولوجية سياسية دينية أخرى، تكوين شبكات إقليمية وعالمية تركز على تعزيز جماعات المجتمع المدني المحلية التي تدعو إلى الفصل بين الدين والدولة، وربط المنظمات النسائية بطرق يمكن أن تُحدِث تغييراً على أرض الواقع، وربط رواد الأعمال مع بعضهم البعض ومع رأس المال والأعمال التجارية القائمة لخلق واستغلال الأسواق المحلية الجديدة، وجلب رؤساء البلديات والزعماء المدنيين معاً من أجل جعل المدن حاضنات فرص للشباب.

وينبغي أن لا يقتصر الزخم اللازم لإنشاء هذه الشبكات على العمل الخيري فحسب، وإنما يجب أن يضم أيضاً قادة الشركات والحكومات نفسها. وبدلاً من ممارسة صناعة الدولة وحدها، فإنها يمكن أن تتعلم طرائق صناعة الشبكات. وكانت هيلاري كلينتون قد بدأت هذه العملية في وزارة الخارجية، من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، حين قامت بتعيين سفراء وممثلين خاصين للنساء، والمجتمع المدني، والشباب، والمجتمعات الإسلامية، والتكنولوجيين، والأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم. ومن المؤكد أنه لا شيء من ذلك يمكن أن يوفر الإشباع الفوري والمكافأة الدعائية اللذين يجلبهما استقبال ترحيبي على سجادة حمراء. لكنها ستكون في نهاية المطاف أكثر أهمية بكثير.

***هي الرئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة "نيو أمريكا". كانت مديرة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١. ونشرت مطبعة جامعة ييل في آذار(مارس) كتابها "رقعة الشطرنج والشبكة الإلكترونية: ستراتيجيات الاتصال في عالم متصل بالشبكات".**

***(بوستون غلوب) ٢٠١٧/٦/١٧ :**

الإقرار بحقوق المواطنين غير ممكن دون مشاركتهم في تقرير مصيرهم

*د.شفيق ناظم الغبرا

نبض العالم العربي ديموقراطي، أما واقعه السياسي العلني فعكس ذلك

مرت ذكرى حرب ١٩٦٧ منذ أيام، وهي ككل عام تأتي في ظل أزمات العالم العربي المتشابكة. لقد عكست هزيمة ١٩٦٧ الضعف العربي الرسمي الذي يتميز بالارتجال وركاكة التقدير في إدارة الحروب والأزمات. بعد خمسين عاماً ما زالت الهوة بين العرب وإسرائيل قائمة. والسبب في ذلك أن النظام العربي الذي كان يفترض شحذ قدراته على مواجهة الصهيونية لم يسعَ لتجديد نفسه وتغيير خطابه وتمكين مجتمعه. فقد كانت وما زالت قضية الحرية والتمكين ومكانة الشعوب ومشاركتها في صنع القرار قضية كبرى أدى غيابها إلى هزيمة ١٩٦٧. المسائل ذاتها غائبة في بلادنا العربية اليوم وذلك على رغم مرور ٥٠ عاماً على الهزيمة.

لقد فتحت حرب ١٩٦٧ الباب أمام جيل عربي صاعد ليعبر عن رفضه الهزيمة، وفتحت الباب لنشوء العمل الفدائي الفلسطيني، لكنها في الوقت ذاته كانت بداية احتلال إسرائيلي طويل استمر الى يومنا هذا. هذا الاحتلال تحول مع الوقت إلى أحد أهم اسباب العنف والغضب بل والإرهاب العالمي في إقليمنا. الاحتلال الإسرائيلي المستمر والحروب التي شنتها إسرائيل على العرب منذ حرب ١٩٦٧ ضعضعت العالم العربي وسببت الكثير من التفكك في ارجائه وضاعفت أزمته الوجودية. يكفي أن نراجع دور إسرائيل في لبنان وحروبها والدمار الذي خلفته وصولاً إلى حرب ٢٠٠٦ أو دورها في الحد من مصر وقدراتها وتكبيلها بالاتفاقات وبواقع سياسي لمصلحتها. لقد استفادت إسرائيل من حرب ١٩٦٧ عبر توجيه ضربة كبرى للناصرية والقومية العربية من جهة، مما فتح الباب للصعود الإسلامي، كما حققت إسرائيل مكاسب أساسية من خلال جعل الولايات المتحدة الأمريكية دولة منحازة إليها.

في إسرائيل مجتمع إسرائيلي يهودي يميل إلى الوحدة (على رغم التفرقة والعنصرية ضد العرب)، بينما العرب على رغم روابطهم التاريخية والثقافية واللغوية مجتمعات تميل إلى التفكك، ففي الدولة العربية الواحدة أقسام عدة تتصارع بين يمين ويسار، و «إخوان» وغير «إخوان»، وحكومة وشعب، ومعارضة ونظام، وسنّة وشيعة ومسيحيين ومسلمين. وعلى رغم التناقضات في الكيان الإسرائيلي إلا أنه وحّد قوميات شتى وشعوباً مختلفة ولغات متنافرة في إطار جامع، وأنشأ مؤسسات تتعامل مع الخلافات كالبرلمان والأحزاب. وعلى رغم اضطهاد إسرائيل العرب ودخولها في حروب استعمارية وتوسعية، لم تتحجج بدواعي الأمن والفتنة كما يتحجج العرب لمصادرة حريات المجتمع اليهودي. لقد فهمت اسرائيل أن جزءاً من قوتها مرتبط بحرية الصحافة والإعلام والمجتمع المدني لكل اليهود من سكانها، وإن فقدان هذه الأبعاد سيضعفها.

نحن العرب في المقابل فقدنا حرياتنا وقدرتنا على المشاركة في تقرير مصيرنا منذ رحيل الاستعمار عن بلادنا ومنذ تولي حكومات وطنية شؤوننا.

وما زال سبب تفككنا، بعد عقود على احتلال القدس الشريف، غياب التمثيل وضعف دور المجتمع ومصادرة الحرية. إن المجتمع الفاقد للحقوق الخائف من التعبير عن رأيه هو مجتمع غير قادر على مواجهة أعدائه، والسبب في هذا أنه يخشى واقعه وقادته وأجهزته الأمنية أكثر مما يخشى عدوه الخارجي.

إن مجيء دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة منذ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧ أعطى هذه المرة ذكرى حرب ١٩٦٧ نكهة مختلفة.

ترامب رجل أعمال هدفه تمكين مصالحه الذاتية والأسرية، وهو لا يبدو مهتما بتحقيق نجاحات حقيقية لمواطني الولايات المتحدة. ومنذ مجيء ترامب نجده يقود الولايات المتحدة من مأزق إلى آخر. في هذا المجال تواجه قيادة ترامب مقاومة ضارية من مؤسسات الدولة الأمريكية ومن مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي.

لكن وبحكم المصادفة التاريخية هذه المرة الأولى التي يأتي إلى البيت الأبيض رئيس مائل بوضوح بحكم التداخل العائلي والأيديولوجية اليمينية إلى الحركة الصهيونية وعتاة اليمين فيها.

هذا التواصل مع الحركة الصهيونية يجعل من الرئيس ترامب بالتحديد أحد أخطر الرؤساء الذين قادوا الولايات المتحدة منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨.

ولهذا فمشروعه الهادف لبناء حالة تحالف وعمل صفقة كبرى بين العرب وإسرائيل، يتطلب كل طرف قد يشكل بؤرة من بؤر المعارضة للمشروع. ترامب يشن بصورة مباشرة وغير مباشرة ما يعتبره الحملة الأهم لترتيب سلام يتجاوز بكل المقاييس جوهر الحقوق وأساس الصراع.

لكن الرئيس ترامب وإدارته سيصطدمان بواقع المنطقة العربية وواقع الصهيونية، فتناقضات المنطقة والإقليم أكبر من الاستيعاب، والسلام بين العرب وإسرائيل غير ممكن من دون التعامل مع حق العودة وقضية الأرض والقدس بكل ما تعني من مضمون. إن الحل السياسي من دون إيقاف الصهيونية عند حدها بسبب عنصريتها واضطهادها العرب غير ممكن، فمع الاضطهاد ستستمر المقاومة، ومع العنصرية ستبقى نضالات وتحركات الناس لتأمين حقوقهم. سيصطدم ترامب بواقع تمرد الإقليم العربي على سياساته غير المدروسة، وسيكتشف أن الضغط باتجاه الحل النهائي سيؤدي إلى نتائج عكسية.

وفي الذكرى الخمسين لحرب ١٩٦٧ لدينا رئيس أمريكي لا يعي عمق الصراع وطبيعة التاريخ الذي يجعل صفقة كبرى لا تتضمن الحقوق التاريخية للفلسطينيين وحقهم بالعودة وبدولة مستقلة فعلاً وقولاً وعودة القدس العربية إلى السيادة العربية أمراً غير ممكن. بل إن صفقة بلا الشتات الفلسطيني وحقوقه هي أيضاً بلا أفق. ما لا ينتبه إليه الرئيس ترامب أن صفقة في ظل عدم الاستقرار العربي وعدم الاستقرار السوري والعراقي والإقليمي وفي ظل الأزمة في مصر والدول العربية الأخرى مكتوب عليها الفشل.

في عام ١٩٦٧ لم تكن حقوق الإنسان ولا الديموقراطية ولا غيرها من القيم ذات قيمة كبرى في العالم، بل وبسبب سيطرة دول كالاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي الشمولي، كان العالم يعيش صراعاً محموماً بين السوفيات والأمريكيين، بل كانت الولايات المتحدة تدعم الديكتاتوريات طالما كانت هذه الديكتاتوريات ضد الشيوعية.

لكن العالم الآن اختلف. في عالمنا دور متنام للشباب، وتعطش للتغير، وفي عالمنا استماع للأصوات التي تنادي بالحريات وباحترام الحقوق وبمنع الحروب، وتأمين العدالة الاجتماعية ومقاومة الجشع الربحي والسلطوي وجشع السيطرة وغرور القوة. في عالمنا الراهن وعي أكبر بقضايا البيئة والبطالة والعمل والتعليم والصحة. لهذا ففي ذكرى حرب ١٩٦٧ يقف قطاع كبير من النخب العربية الرسمية كما ورئيس الولايات المتحدة، خارج الاتجاهات والآمال.

في ذكرى حرب ١٩٦٧ الخمسين أصبحت القيم العالمية جزءاً لا يتجزأ عن الواقع العربي، فالعالم العربي يريد لمجلس التعاون الخليجي أن يبقى موحداً في ظل التنوع، ويريد للحروب الأهلية أن تنتهي بصفقات تسمح بحماية المدنيين وحقوق الإنسان ودمج التيارات السلمية، إسلامية كانت أم ليبرالية ديموقراطية أم قومية، لكنه يريد ذلك في إطار ديموقراطي يسمح بالتطور والتقدم.

العالم العربي يبحث عن أنظمة تشغل الشباب وتفتح لهم الفرص وتستمع لمعارضتهم ونقدهم قادتهم، ويريد قضاءً مستقلا قادراً على إيقاف القرارات العشوائية، تماماً كما فعل القضاء الأمريكي مع قرارات ترامب العشوائية بحق المسلمين.

في ذكرى حرب ١٩٦٧ العالم العربي متعطش للإقرار بحقوق المواطنين، وهذا غير ممكن من دون مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم بل وبسيطرتهم على توجهات سياسييهم.

نبض العالم العربي ديموقراطي، أما واقعه السياسي العلني فعكس ذلك. لهذا بالتحديد في ذكرى حرب ١٩٦٧ يستمر العالم العربي في البحث عن نفسه وحقوقه ومكانته. في ذكرى حرب ١٩٦٧ كانت الصهوينية جسماً استعمارياً غريباً، وفي ٢٠١٧ ما زالت جسماً استعمارياً غريباً.

*أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت

*القنطرة، صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٦/١٧ :

نذر الحرب العالمية القادمة

*محمد خليفة

التفكير في السياسة هذه الأيام لا مفر منه مع أنه يثير الفزع" لأن الجو السياسي العالمي يبدو ملوثاً بأدخنة الحرب وروائح البارود، فقد بدأت تتجمع سحب الحرب العالمية الكبرى بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، فبعد انفجار الخلاف بين دول التحالف الغربي وروسيا حول عدد من الأزمات الدولية، يبدو أن السلام بات أمراً صعب المنال. فالدول الكبرى هي التي ترسم مصاير الشعوب، وإذا اختلفت هذه الدول" فإنها تنسف الأمن والاستقرار، وقد حدثت حربان عالميتان في السابق، كان الدافع الرئيسي لهما هو سعي القوى الكبرى آنذاك للانفراد بالقرار الدولي.

ورغم أن الحرب العالمية الثانية قد أنتجت سلاماً" لكنه لم يكن دائماً، فبعد فترة من تلك الحرب حدث ما سُميَ بعد ذلك ب«الحرب الباردة»" بسبب الصراع الإيديولوجي الذي ظهر بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك القطب الشرقي، ظن العالم أن السلام سوف يعم بوجود قوة دولية واحدة هي الولايات المتحدة" لكن ذلك كان مجرد أحلام" إذ سرعان ما انبعثت روسيا من تحت ركام الاتحاد السوفييتي السابق، بعد أن ورثت تركته العسكرية، فعادت لتتحدى، وعملت على نسج تحالف ستراتيجي مع الصين يهدف إلى منع الولايات المتحدة من التفرد بحكم العالم. الأمر الذي قد يدفع إلى العودة لمنطق الحرب العسكرية لحسم الصراع. وهذا ما رجحه ستيف بانون أبرز مستشاري ترامب عندما قال: «إننا ذاهبون إلى حرب في بحر الصين الجنوبي في غضون ٥ إلى ١٠ سنين». وأضاف: «لا شك في ذلك. لديك الإسلام التوسعي والصين التوسعية. إنهما متغطرسان. ووصف الإسلام بالدين «الأكثر تطرفاً» في العالم.

ورغم تجنب روسيا والولايات المتحدة الحديث عن سباق التسلح، وهو ما ينطوي على خطر وقوع الحرب" لكن مجريات الأحداث تؤكد أن ثمة سباق تسلح يجري بشكل سري، فقد فوجئ العالم في ١٢ مايو/ أيار ٢٠١٦، بأن الولايات المتحدة نشرت الدرع الصاروخية في رومانيا، وفي قاعدة مماثلة شمالي بولندا، وستصبح جاهزة للعمل في ٢٠١٨. وفيها سيجري نشر صواريخ اعتراضية متوسطة المدى من طراز «إس ام -٣». وفي نفس اليوم جاء رد فعل روسيا على لسان الرئيس فلاديمير بوتين، الذي أعلن أن «الولايات المتحدة لن تتمكن من خداع روسيا بالتصريحات حول الطابع الدفاعي لهذه المنظومة، وأن الحديث يجري عملياً عن نقل قسم من الترسانة النووية الأمريكية إلى أوروبا الشرقية" لتصبح قريبة جداً من حدود روسيا، التي سترد بشكل مناسب على هذا التهديد لأمنها القومي». ثم وجه أقوى تحذير إلى رومانيا وبولندا، وقال إنهما ستكونان تحت مرمى الصواريخ الروسية، رداً على نشر الدرع الصاروخية الأمريكية على أراضيهما.

والواقع أن الولايات المتحدة لم تعلن سابقاً أنها ستنشر صواريخ اعتراضية في رومانيا" بل كانت تقول إنها ستنشر هذا النوع من الصواريخ في بولندا وتشيكيا، لرد هجمات صاروخية من دول مثل إيران وكوريا الشمالية" لكن اختيار رومانيا ليكون فيها أول قاعدة لهذه الصواريخ، يدل على أن المستهدف هو روسيا وليس غيرها، فرومانيا تشترك في الحدود مع روسيا، وإذا نشرت فيها صواريخ توما هوك الحاملة لرؤوس نووية أيضاً، فإن هذه الصواريخ ستصيب أهدافها بسرعة داخل الاتحاد الروسي، وإذا قررت روسيا الرد بهجوم صاروخي على الولايات المتحدة، فإن الصواريخ الاعتراضية الموجودة في رومانيا وبولندا ستكون جاهزة لإسقاط الصواريخ الروسية التي ستكون لا تزال في مرحلة الإقلاع، ويكون من السهل إسقاطها.

فمثلاً في الثمانينات من القرن الماضي نشرت الولايات المتحدة في غرب أوروبا صواريخ توماهوك لضرب أهداف في القسم الأوروبي من الاتحاد السوفييتي، وكانت تلك الصواريخ تحتاج فقط من ٥ إلى ٨ دقائق لتصيب أهدافها. والآن إذا انتشرت صواريخ توماهوك في رومانيا وبولندا فستصبح أقرب إلى المدن الروسية من تلك الفترة بألف كم أو أكثر، وبالتالي سيتقلص زمن وصولها للهدف" وهذا يعني أن الوقت سينعدم تقريباً لدى القيادة الروسية، بعد إطلاق مثل هذه الصواريخ، لكي تقرر هل تعرضت البلاد لهجوم نووي أم لا؟ وهل يجب أن تعطي الإشارة بالرد قبل أن يتم تدمير الصواريخ الروسية، وهي بعدُ في قواعدها؟

إنّ الولايات المتحدة في ستراتيجيتها هذه لنشر الأنظمة الدفاعية الصاروخية في دول أوروبا الشرقية التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق، تبدو غير عابئة نهائياً بالمصالح الستراتيجية لروسيا" بل تعمل على نسف معاهدة«ستارت»، التي انطلقت عام ١٩٩١، وكان يتعين بموجبها على كل من الولايات المتحدة وروسيا، أن تقلصا وسائل نقل الأسلحة النووية من الصواريخ والقاذفات الستراتيجية.

ويقصد بمنصات الإطلاق: منصات إطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات، والغواصات الستراتيجية، والقاذفات الستراتيجية الثقيلة. وبعد تقليص عدد الرؤوس القتالية ووسائط حملها، وفقاً لهذه المعاهدة، لم يعد هناك أي أمل لبقائها، في حال الهجوم الأمريكي المفاجئ، الكمية الكافية من الصواريخ الروسية لتوجيه الضربة الانتقامية. وهذا بحد ذاته سيزيد من مستوى خطر المواجهة النووية بين روسيا والولايات المتحدة" لكن هل سترد روسيا على القرار الأمريكي بنشر الدرع الصاروخية في رومانيا؟!

الواقع أن الدلائل تشير إلى أن روسيا لن تسكت على نشر هذه الدرع" بل ربما تقوم بتوجيه ضربة استباقية إليها بواسطة صواريخها البالستية" بهدف تدميرها، ما قد يؤدي إلى انزلاق الأمور نحو مواجهة نووية بين الدولتين، وفي أقل تقدير فإن روسيا ستدخل في مواجهة عسكرية مع الدول التي تتواجد بها هذه الدرع، تحت ذريعة أنها تهدد أمنها القومي.

*صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠١٧/٦/١٨ :

ثقافة التمجيد الشمولي

*عادل العامل

تتردد في أحاديثنا اليومية، وكتاباتنا، وأذهاننا، أسماء معينة لشخصيات محلية وعالمية عبرت حياتنا العامة، وتركت أثرها سلباً أو إيجاباً، حسب ثقافة الناس، وانتمائهم الفكري، والظروف التي يمرون بها. ومن هذه الأسماء المثيرة للجدل والاختلاف، على سبيل المثال: كوامي نكروما في غانا، وعبد الكريم قاسم في العراق، وتشي جيفارا في أمريكا اللاتينية، وليس جمال عبد الناصر في مصر، مثلاً، أو غاندي في الهند، أو كاسترو في كوبا. فالأخيرون غير مثيرين للجدل والاختلاف كثيراً فيما يتعلق بسلوكهم السياسي.

فأنت لا يمكنك أن تجادل بأن عبد الناصر، مثلاً، لم يكن دكتاتوراً بصرف النظر عن أعمال إيجابية أنجزها لمصر، أو تصف غاندي بأنه مهادن للاستعمار الانكليزي لأنه قاومه بسياسة اللاعنف وليس بالثورة المدمرة، أو تقول عن كاسترو إنه فاشل في ثوريته الواقعية بينما ما يزال نظامه الاشتراكي صامداً رغم التآمرات الأمريكية المستميتة والصعوبات الداخلية.

لكنك يمكن أن تتردد أو تختلف مع غيرك في تحديد حقيقة شخصيات نكروما، وعبد الكريم قاسم، وجيفارا، على سبيل المثال، تبعاً لمستواك الفكري أو الثقافي، وانتمائك السياسي، والزمن الذي أنت فيه. وأنا أتطرق إلى موضوعٍ كهذا هنا، لا محاولةً مني لتشويه صورة أحدٍ منهم ومَن شاكلهم في مواقفه السياسية والعامة أبّان وجوده في السلطة أو العمل السياسي، وإنما لأن تمجيد مثل هذه الشخصيات بصورة شمولية، وبشكل مبالَغٍ به لا يتفق وواقع الحال أحياناً، يمثّل برأيي خداعاً للذات، أو جهلاً تاماً، أو تضليلاً للرأي العام، وإن حسنت النية!

فعندما نتكلم على نكروما (١٩٠٩ ـ ١٩٧٢)، مثلاً، علينا آلا نُضفي على إجراءاته الاشتراكية صفة الصوابية المطلقة وأنه كان ديمقراطياً أيضاً، بينما لم تكن هكذا الحال فعلاً. لكن أحداً لا يجادل في أنه كان مناضلاً صلباً ضد الاستعمار وأحد أبرز دعاة الوحدة الأفريقية. وقد استغل بعض ضباط الجيش سخط الناس من سوء التطبيق الاشتراكي واستبداد حزبه بأمور الدولة، فقاموا، بإسناد من الاستعمار من دون شك، بالانقلاب عليه عام ١٩٦٦، وكان خارج غانا في زيارة لفييتنام. هذا هو ملخص الحقائق العامة التي اتّسم بها شخص نكروما ونظامه في غانا. لكن هناك، من دون شك، إلى جانب ذلك، مَن ينظر إلى الرجل إما كقديس أو كطاغية، وكِلا الأمرين تضليل أو جهل بواقع الحال. وهو موقف عاطفي أو انفعالي لا يخدم الشعب الغاني في كفاحه العملي من أجل حياة أفضل قائمة على الاستفادة من عوامل النجاح والفشل في تجارب بنائه الوطني و مسيرته التنموية.

وكذلك الحال مع عبد الكريم قاسم، الذي لا شك في أنه كان يريد للشعب العراقي التحرر والتقدم والازدهار، لكن وفقاً لرؤيته وشروطه هو، وهما أمران نابعان بالتأكيد من طبيعة تكوينه التربوي والفكري، وخلفيته العسكرية، وحبه للسلطة. وكان يمكن أن يستمر فيها أكثر مما حصل فعلاً، لكنه أوجد له أعداءً كثيرين، إضافةً للدوائر الاستعمارية البريطانية والأمريكية، حتى وسط " الضباط الأحرار " الذين اشتركوا معه في انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، والأحزاب السياسية (المنضوية في جبهة الاتحاد الوطني) التي ساندت التغيير أملاً في حياة ديمقراطية وطيدة، ومن ثم في أوساط الشعب الذي أعلنه زعيماً له وأيده بشكل منقطع النظير. غير أن الذي حصل هو أنه انفرد بالسلطة، واستفز رفاقه الانقلابيين بتملصه من مجلس السيادة، وصدَّع جبهة الاتحاد الوطني، وأحاط نفسه بالانتهازيين المصفقين له، وأمور أخرى أدت إلى محاولات لاغتياله والانقلاب على نظامه الحاكم، وإعدام عدد من " الضباط الأحرار " وغيرهم. وقد اتبع سياسة التلاعب بالأحزاب السياسية التي أصبحت أعداءً لبعضها البعض الآخر وله أيضاً في الآخر. فانفرد به المعادون له والانتهازيون الذين جعلوه في عزلة عن الشعب، وجردوه من أية قوة حقيقية يستند عليها في حكمه حتى سقط بسهولة في مهب انقلاب ١٩٦٣ المدعوم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بعد أن هيمن التحالف البعثي ـ القومي ـ الديني الرجعي على مفاصل الدولة وقيادات التشكيلات العسكرية المهمة. وإذا كان الشعب العراقي يتذكر له إجراءات وقوانين إيجابية كبيرة، فإنها إجراءات أدت في الغالب إلى عكس المراد منها، لعدم توفر عناصر نجاحها أصلاً، وسوء تطبيقها، وعرقلة القوى الرجعية لها بمختلف الطرق والتبريرات، كما حصل، على سبيل المثال، لقانون الإصلاح الزراعي الشهير، و توفير السكن للمهاجرين من الريف إلى العاصمة، الذي

يحسبه البعض واحداً من إنجازاته المجيدة بينما كان الأفضل، لهم وله وللوطن كله، إعادة هؤلاء المهاجرين من حيث أتوا مع تحسين ظروف معيشتهم وخدماتهم العامة وعملهم في أماكن عيشهم الأصلية، وهو ما كان سيؤدي إلى إحياءً المناطق الريفية المهجورة، وتدعيم الزراعة والانتاج الحيواني، وإنقاذ هؤلاء أنفسهم من مشاكل العيش في العاصمة وتداعياتها، والتخفيف عن أهل العاصمة من عبء وجود مهاجرين لا تتحمله مرافق العاصمة وإمكاناتها ولا طبيعة أهلها البغدادية المختلفة عن طبيعة هؤلاء تماماً. وقد خاب أمل هؤلاء الفقراء بإجراءاته لإصلاح أحوالهم المعيشية في نهاية الأمر حتى يأسوا منه وراحوا يهتفون ساخرين : عاش الزعيم الزوَّد العانة فلس! وكانت "العانة" فئة نقدية من أربعة فلوس أصلاً، فزادها فلساً، فأصبحت بذلك خمسة فلوس، وهذا كل ما تحقق من الانجازات في عهده، برأيهم!

وعليه، فإن هؤلاء الذين يشيدون به أو يمجّدونه اليوم إما أنهم لا يعرفون ذلك، وإما أنهم يبحثون لهم عن بطل وسط شعورهم بالخيبة مما جرى ويجري لوطنهم على أيدي زعامات هزيلة، أو عميلة، أو فاسدة، على مدى نصف قرن من الزمن. وهناك مَن يتمسّح بذكرى الرجل لأغراض نفعية تعزيزاً لوضعه السياسي أو الاجتماعي وتبعاً لطبيعة المرحلة القائمة، وسيفعل الشيء نفسه مع أي شخصٍ آخر يرتفع رصيده الشعبي في فترةٍ ما!

ويشبه ذلك ما حظي ويحظى به تشي جيفارا على الصعيد الثوري العالمي من إعجاب إلى حد التقديس من دون أن يعرف كثيرون عنه غير الصورة الملتقطة له بطريقة فنية أيقونية وأنه كان ثائراً على الاستعمار.. لا أكثر! لكن مَن كان على معرفة بتفاصيل تحركات جيفارا منذ انتصار الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو عام ١٩٥٩ حتى مقتله في ريف بوليفيا عام ١٩٦٧ يعرف أيضاً أن جيفارا، الطبيب الشاب الأرجنتيني الأصل، كان من أجرأ قادة الثورة الكوبية، وأذكاهم، وأخلصهم لمبادئ الثورة العالمية على الفقر، والتخلف، والاستعمار. بل كان ثورياً مندفعاً إلى حد التهور أحياناً حتى قبل أن يتعرف على الثوريين الكوبيين في المكسيك قبل قيامهم بالثورة على نظام باتيستا الدكتاتوري العميل للولايات المتحدة في كوبا. وقد تولى بكفاءةٍ مسؤوليات مهمة بعد انتصار الثورة على الصعيد السياسي، والإداري، والعسكري، والصناعي، والدبلوماسي وكان الرجل الثاني بعد الرئيس كاسترو في البلاد. لكنه وقع في أخطاء فادحة خلال ذلك، إضافةً إلى رومانسيته الثورية الشديدة التي جعلته يرى أن بالإمكان إشعال الثورات في أي مكان لدحر النظام الرأسمالي العالمي. وهو القائل : " إن الثورة تتجمد وإن الثوار ينتابهم الصقيع حين يجلسون فوق الكراسي، وأنا لا أستطيع أن أعيش ودماء الثورة مجمدة داخلي ". ولهذا تخلى عن كل مناصبه، وامتيازاته، وجنسيته الكوبية، وانتقل مع ثلة من رفاقه إلى الكونغو ليشعل الثورة في أفريقيا ضد الاستعمار، لكنه لم يوفّق في ذلك، بطبيعة الحال، لأن الكونغو ليست كوبا التي نجح فيها بفضل أبنائها الكوبيين الذين معه، وأمورٍ أخرى، فذهب إلى بوليفيا ليجرّب حظه هناك ضد النظام الدكتاتوري العميل للأمريكان. وقد ساعده كاسترو ورفاقه عن بُعد، وفاءً للصحبة والنضال المشترك، في إقامة معسكر لتدريب المقاتلين في إحدى الغابات البوليفية. لكنه لم يلقَ عوناً له بين السكان المحليين، ولا من الحزب الشيوعي البوليفي، لاعتبارات عديدة منها أن الفلاحين البوليفيين هناك لم يكونوا مطمئنين إلى أولئك الملتحين الغرباء عليهم، وكانت للشيوعيين البوليفيين سياستهم النضالية الخاصة البعيدة عن روح المغامرة والانقياد لأي ثوري قادم من وراء الحدود، حتى وإن كان جيفارا. إضافةً إلى أن بوليفيا كانت تحت الهيمنة الأمريكية الشديدة وفيها قوات خاصة للمخابرات الأمريكية مستعدة للتعامل مع مثل تلك التحركات المعادية لها، ولم يكن لدى جيفارا رفاق يؤازرونه في مهمته الثورية داخل بوليفيا كما كانت الحال في التجربة الكوبية. ولهذا لم تطل الحياة بجيفارا هناك، وكان يشعر بالخيبة من ذلك كله إضافةً لمتاعبه الصحية، وسوء الوضع المعيشي من حوله، وسقط مع عدد من رفاقه في أيدي القوة العسكرية الموجهة للقضاء عليهم وأُعدم بعد إصابته بجراح هناك.

وهكذا فإننا إذا اكتفينا بالنظر إلى جيفارا من خلال صورته الثورية الأيقونية الشائعة ليس غير، فإننا ندخل في إطار عبادة الشخصية فقط، ولا نستفيد من درسٍ مهم جداً، بين أمور عديدة أخرى، وهو أن الثورية وحدها لا تجدي نفعاً إن لم تستند على ما يوفره الواقع المحلي وطبيعة الوضع الدولي القائم من عناصر النجاح، بالإضافة إلى واقعية النظرة إلى الأمور وليس رومانسيتها الحالمة.

*صحيفة (المدى) البغدادية ٢٠١٧/٦/١٨ :

علاقة عضوية بين الفساد والأنظمة الديكتاتورية الاستبدادية

*خالد غزال

في كتاب ضخم تتجاوز صفحاته ٨٠٠، يقدم الكاتب التونسي توفيق المديني دراسة عن الفساد على مختلف المستويات العالمية والعربية والتونسية.

وفي قسم أول من الكتاب يدرس الفساد في زمن العولمة الليبرالية المتوحشة، فيشرح مفاهيم الفساد وآلياته الأساسية وأسبابه، وأنواع الفساد وتأثيراتها في مختلف الصعد، وأثر الفساد العولمي على البلدان النامية. وفي قسم ثان، يعرض لنشوء الفساد وتغلغله في أجهزة الدولة التونسية، فيركز على عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي، مبرزاً الفساد المالي والإداري في الصفقات العمومية وقطاعات النفط والغاز الطبيعي والمضارب والتهرب الضريبي والإعلام، مشدداً على استخدام النفوذ والسلطة في استشراء الفساد الذي لم يتوقف في مرحلة الانتقال الديموقراطي، ما جعل الكاتب يطرح ستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في تونس. (صدر الكتاب عن «المركز الدولي للتدريب والاستشارات والدراسات الستراتيجية وأبحاث الاتصال والتعايش السلمي» في تونس هذه السنة).

يحمّل الكاتب العولمة مسؤولية أساسية في انتشار الفساد في العالم. فحركة الأسواق الحرة والأموال الأجنبية وانعدام الرقابة، صاحبها انحلال في القيم والأخلاق وسلوكيات، لا هدف لها سوى الوصول إلى المادة ونشر الرفاهية. هذه القيم المتصلة بالرفاهية عززت ظاهرة انتشار الفساد عالمياً، خصوصاً في ما يعرف بالبلدان السائرة نحو النمو، التي لم تأخذ من العولمة سوى شكلياتها وسلبياتها.

والعولمة المتصاعدة والمخترقة كل المجتمعات من دون استئذان، مسؤولة أيضاً عن انتشار الجريمة المنظمة، وتفشّي الفساد الإداري، وعن جرائم المخدرات والعنف والإرهاب. كما هي مسؤولة عن تقلص موقع الدولة القومية بما يمس سيادتها، وتتسبب بأزمة المديونية، وارتفاع معدلات الهجرة وزيادة الفقر وارتفاع معدلاته، وزيادة حدة الاصطفاف الطبقي لجهة قلة من الأغنياء وأكثرية ساحقة من الفقراء.

وإذا كان الكاتب يحمّل العولمة مسؤوليات كل هذه «الموبقات»، فإن النظر عملياً إلى هذه الظاهرة يجب ألا يهمل كون العولمة ليست مؤامرة رأسمالية عالمية ولا هي مؤامرة أمبريالية، فالعولمة هي مرحلة من التقدم والتطور في ظل عصر الثورة التكنولوجية والعلمية على مختلف الصعد. وكل تطور علمي أو تكنولوجي يحمل في جوفه إيجابيات كبيرة، كما يحوي سلبيات. التحدي هو أمام المجتمعات في كيفية الإفادة من منتجات العولمة وتجنب سلبياتها.

يضع الكاتب يده على قضية أساسية في معالجة الفساد، ألا وهي العلاقة العضوية بين الفساد وبين الأنظمة الديكتاتورية التسلطية الاستبدادية. وتتجلى هذه العلاقة في الدول النامية أكثر منها في الدول الرأسمالية الغربية.

في هذه الأنظمة الديكتاتورية، تتسلط الطبقة الحاكمة على ثروات المجتمع، وتوظفها في خدمة تركيز سلطتها، سواء عبر تمكين فئات محددة من ممارسة النهب أو عبر الرشاوى التي تقدمها هذه الطبقة الحاكمة إلى قوى معينة تراها مفيدة في تأمين مصالحها.

وفي المرحلة الراهنة من حال المجتمعات النامية، يبدو حجم الفساد ونهب الثروات مرعباً، لا يقتصر على القوى المحلية المتحكمة في السلطة والثروة، بل دخلت عليها القوى الأجنبية، سواء أكانت استعمارية أو غير استعمارية. وقد أفادت هذه القوى من العلاقات مع الفئات الحاكمة لاستجلاب ثروات البلاد اليها، حتى ولو أدى الأمر أحياناً إلى تنظيم انقلابات تطيح هذه الفئة أو تلك.

لا يعني ذلك أن الفساد محصور بهذه الدول النامية، فالدول المتقدمة والمتطورة اقتصاديا في العالم الرأسمالي ينتشر فيها الفساد في ميادين متعددة. لكن المفارقة أن هذه الدول تحكمها قوانين ومؤسسات وتتوافر فيها هيئات رقابية قادرة على تعقب مواطن الفساد ومرتكبيه.

موقع مركزي

يحتل العالم العربي موقعا مركزيا في حجم الفساد المستشري في مجتمعاته، وهو فساد لم يعد يقتصر على الطبقات الحاكمة، المدنية منها والعسكرية والإدارية، بل طال في السنوات الأخيرة قاع المجتمع وأبناءه العاديين، إذ يلجأ هؤلاء الى الرشوة سعيا لتسيير شؤون أعمالهم، ما جعل الفساد سمة عامة على الموظفين الكبار والصغار على السواء. ويعطي الكاتب أهمية لطبيعة النظم الاقتصادية التي نشأت في الدول العربية، ولسياسة الانفتاح التي قامت

خصوصاً منذ السبعينات من القرن الماضي، والشراكة التي نشأت مع الشركات التجارية العالمية والعابرة للقارات. وهي سياسة أدت إلى شيوع الرشاوى وإنتاجها في الوقت ذاته.

يقول الكاتب في هذا الصدد: «حصل تداخل كبير بين الدول العربية والشركات المتعددة الجنسية عبر مؤسسات شبه دولوية، ومن خلال الوزارات. وأصبحت الشركات المتعددة الجنسية تستخدم القنوات الكثيفة غير الرسمية المؤدية إلى جهاز الدولة، بواسطة الرشاوى ومنح الوكالات، لتؤثر على القرارات والامتيازات السياسية والاقتصادية».

لكن العامل الأساس في انتشار الفساد عربياً يعود إلى طبيعة السلطة القائمة، غير المستندة إلى شرعية شعبية، وتسود فيها الديكتاتورية والاستبداد في شكل يشكل الحاضنة التي تفرّخ الفساد وتنشره. في شكل أكثر توضيحاً، نجم عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي قادتها النخب السياسية والعسكرية ظهور طبقة هيمنت على القطاع العام، ودخلت في تحالف مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أرباح غير مشروعة. وفي غياب مؤسسات رقابية فاعلة، وبالطرق غير المشروعة، راكمت هذ النخب من الثروات الكثير، عبر نهب القطاع العام ومعه مواطن الإنتاج الأساسية.

في تونس

بعد هذه السياحة العالمية والعربية حول الفساد، يخصص الكاتب حيزاً أساسياً للفساد في تونس، فيراه، على غرار ما هو سائد في العالم العربي، مرتبطاً في شكل عضوي بظهور الدولة البوليسية في زمن عهد زين العابدين بن علي. فقد مارست الفئة الحاكمة احتكاراً لمصادر الثروة، وأفادت من حكم الدولة البوليسية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي، وشجعت الزبائنية والمحسوبيات. كل ذلك يحصل وسط غياب أي شكل من أشكال المراقبة والمحاسبة.

ويشير الكاتب في هذا الصدد إلى أن «الفساد في ظل الدولة البوليسية التونسية ازدادت حدته عندما لجأ أصحاب المناصب الرفيعة والعليا في النظام البوليسي إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية. وهؤلاء تحولوا مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء تجاريين إلى جانب وظائفهم الحكومية، يصرفون جل اهتمامهم إلى البحث عن طرق وأساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق الرفاه والرضا لمواطني بلدانهم».

لعل الثورة التي اندلعت في تونس عام ٢٠١١ هي إحدى نتائج الفساد بمستوياته المختلفة. وكان العنوان المركزي لهذه الثورة المناداة بتطهير مؤسسات الدولة من الفساد، ودعوة في الوقت ذاته إلى الحريات السياسية التي يشكل وجودها عنصراً أساسياً في كشف الفساد والتصدي له وإخضاعه للمراقبة السياسية والشعبية.

يبقى السؤال المؤرق: هل يمكن مكافحة الفساد في العالم العربي وفي تونس منه؟ ليس السؤال تقنياً، بل هو مشروط بجملة عناصر ليس أقلها أن محاربة الفساد ترتبط بمدى وجود أنظمة ديموقراطية وسلطة منبثقة من الإرادة الشعبية، بما يعني قيام دولة القانون والمؤسسات واستقلال القضاء. كما أن مكافحة الفساد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات اقتصادية واجتماعية تضمن تحسين مستوى المعيشة للمواطن وتسعى إلى تحقيق الرفاهية للشعوب العربية. كما تتطلب مكافحة الفساد توفر القوى الاجتماعية والسياسية التي يمكنها أن تقود معركة الرقابة والمحاسبة. يطرح في هذا المجال مدى توافر مؤسسات للمجتمع المدني التي يمكنها أن تلعب دوراً رقابياً.

يبقى أخيراً القول، إن مكافحة الفساد في العالم العربي تبدو وثيقة الصلة باستنهاض عام ومراجعة لكل السياسات السابقة في كل قطر، وهو أمر تحاول بعض المجتمعات أن تدخله، ولكن بصعوبة بالنظر إلى تكلّس العناصر المعيقة وتكالبها في الحفاظ على مصالحها وامتيازاتها... تسعى تونس إلى دخول هذا النفق، أحياناً تنجح قواها وغالباً ما تفشل.

***كاتب لبناني**

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٦/١٩ :

الثورات العربيّة بين طلب الحرّية ووعيها

*حازم صاغيّة

تقود ملاحظة الوجهات التي سلكتها الثورات العربيّة منذ ٢٠١١، إلى تفاوت واضح بين الطلب على الحرّية (وفي عداد ذلك الكرامة، وتوفير الشروط اللازمة للطلب على المساواة) وبين الثقافة الملازمة لذاك الطلب. وقد جاءت الذكرى الخمسون لهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قبل أيّام، لتدلّ على تشابه بعيد لا يزال قائماً في عمليّة التأريخ والتحقيب بين الأنظمة (ومعها «معارضاتها» الرسميّة) وبين الثورات عليها، أو بالأحرى، البيئات الثقافيّة والفكريّة لتلك الثورات. هكذا تمّ إبطاء الفرز، بل القطع، في النظر إلى التاريخ، وعليه تمّ إبطاء العمليّة المزدوجة التي لا بدّ منها: تحرير العقل من الخرافة، والمساهمة في تعبيد الطريق إلى مستقبل حرّ. وهذا، أيضاً، كان انتصاراً لعمليّة مركزة التاريخ (والواقع تالياً) حول السلطة.

فالسرد الرسميّ، ابتداءً بـ «نكبة» ١٩٤٨ وصولاً إلى «نكسة» ١٩٦٧، لم يتغيّر كثيراً في احتفاظه بهذه المعالم والمحطّات الكبرى، وإن ظهر الانشقاق عنه في حدود توجيه الاتّهام وتعيين الجهات المسؤولة عن الإخفاق.

وبالعودة إلى الوراء، يُلاحَظ أنّ الانتقادات التي وُجّهت إلى هزيمة ١٩٦٧، أصدرت حينذاك عن إسلاميّين أو عن يساريّين، بدت محكومة بالهمّ الحارق: لماذا حصلت، وكيف نردّ عليها؟ الإسلاميّون، مثلاً، ألحّوا على العودة إلى الله. اليساريّون توزّعوا بين مُطالب بقيادة الطبقة العاملة ومُطالب بتغييرات جذريّة في الاجتماع والثقافة، وبين داعٍ إلى حرب عصابات وداعٍ إلى حرب عسكريّة نظاميّة. وكانت تلك الانتقادات، على تباينها، تتضمّن فرضيّة غير معلنة مفادها أنّ الردّ على الهزيمة هو معيار الحاكميّة الصالحة. فلو استطاع حافظ الأسد ذلك، مثلاً لا حصراً، لأمكن غضّ النظر عن استبداده، أو على الأقلّ إبداء درجة من التسامح والتحمّل مع ذاك الاستبداد. وغالباً ما خانتنا ملاحظة أنّ «انتصار» جمال عبد الناصر في ١٩٥٦ هو ما مكّن طغيانه اللاحق وسهّل عليه ما كان بدأه في ١٩٥٤ لجهة توطيد دولة التنظيم الواحد وزعيمها المعبود.

في الحالات جميعاً، فإنّ المعبّرين عن ثورات الحرّية لا يملكون الكماليّات التي كانت متاحة لنقّاد ما بعد هزيمة ٦٧. ذاك أنّهم يعبّرون، بالتعريف وبالضرورة، عن الطلب على الحرّية التي لا تُنتزع إلاّ من تلك الأنظمة. وهم، في عملهم هذا، يعاودون اكتشاف بلدانهم عبر استخلاصها من الروايات الرسميّة الخارجيّة، كما ألّفتها السلطات و»معارضوها» الرسميّون. يصحّ ذلك خصوصاً في ميدان تأريخ تاريخنا المعاصر.

وفي هذا المجال، لا يؤتى بجديد حين يقال إنّ الرواية القوميّة للتاريخ، وتعيينها للمنعطفات والمحطّات، كانت من أعتى الأسلحة في مصادرة الأنظمة حرّيةَ مجتمعاتها وإعدام احتمالاتها السياسيّة.

والحال أنّه من وجهة نظر الطلب على الحرّية، تحضر محطّات تأسيسيّة قلّما استرعت انتباه البيئة الثقافية والفكريّة لثورات الحرّيّة. وهي محطّات تشذّ عن التأريخ الرسميّ والقوميّ بـ «النكبة» (التي ردّ عليها العسكر بإقامة أنظمة أمنيّة قوميّة) و»النكسة» (التي «لم تنجح» في إسقاط تلك الأنظمة).

فـ«النكبة» الفعليّة، إذا جازت التسمية، إنّما تبدأ بالناصريّة التي قطعت نهائيّاً طريقاً، شابه التعثّر، لبناء مجتمع سياسيّ في مصر.

وغنيّ عن القول إنّ أحداً ما كان في وسعه أن يتنبّأ سلفاً بالآفاق التي كان يمكن أن تفضي إليها البدايات البرلمانيّة المضطربة السابقة على الناصريّة. لقد قضت الأخيرة على الأحزاب وأمّمت الإعلام وألحقت النقابات وصادرت الحياة الاقتصاديّة مثلما صادرت الحياة السياسيّة. إلاّ أنّها، فوق هذا، تحوّلت النموذج المؤسّس لعمليّات تكرارها في بلدان المشرق العربيّ، لا سيّما العراق وسورية.

ومن وجهة نظر الطلب على الحرّية، يرقى انهيار لبنان في ١٩٧٥ إلى «نكبة» أخرى. ذاك أنّ هذا البلد الذي تجنّب النموذجين السائدين عربيّاً، العسكريّ والسلاليّ، كان يعيش تجربة مفتوحة أيضاً على احتمالات شتّى. وقد انطوت تلك التجربة، على ما اعتراها من قصور كبير، على حياة برلمانيّة وإعلاميّة وحزبيّة ونقابيّة عزّ نظيرها في سائر العالم العربيّ.

وكان «نكبةً» أخرى، من وجهة نظر الطلب على الحرّية، تعاطي النظام العسكريّ – الأمنيّ – القوميّ مع الأقلّيّات، أكانت طبقيّة ومهنيّة (تجّار، صناعيّين، نقابيّين، معلّمين، ذوي ثقافة غربيّة...) أم دينيّة وإثنيّة (الحالة الأفدح كانت الحرب على كرد العراق، ثمّ أهوال شيعة العراق في عهد صدّام، والتوظيف القوميّ لفلسطينيّي المشرق والمتاجرة بهم، وإرعاب مسيحيّي لبنان وابتزازهم). لقد قلّص هذا السلوك المنهجيّ واقع التعدّد في مجتمعاتنا بقدر ما ساهم في ترييف مدننا على النحو الذي تشتهيه شوكة الاستبداد والواحديّة.

أمّا «نكبة» احتلال صدّام حسين الكويت فهي أيضاً فاتت شبكة رادارنا في رصده الحرّية. ذاك أنّ تلك التجربة كانت قاصمة لأفكار تبدأ بالحقّ في تقرير المصير ولا تنتهي عند التسليم بالقوّة العسكريّة أداة يُحتكم إليها في نزاعات الدول.

هذه «النكبات» التي منيت بها الحرّية في العالم العربيّ لم تحظ بما تستحقّه في حساسيّات البيئة الثوريّة الطالبة للحرّية. لا بل كثيراً ما تجاوز بعض رموز الحساسيّات الأخيرة حدّ التجاهل لتلك «النكبات» لإعلان التعاطف مع بعض المتسبّبين بها (عبد الناصر وصدّام حسين خصوصاً).

في هذه الغضون، يبقى ذاك الفارق بين الطلب على الحرّية ووعيها أحد الأسباب التي تفسّر انتشار الوعي الإسلاميّ وامتداده، هو الذي لا يخالف الوعي القوميّ في النظر إلى الذات وإلى العالم المحيط. وكلّما استمرّ ينمو هذا الفارق استمرّ ينمو ذاك الوعي بوصفه وحده ما يستطيع أن يملأ، على نحو زائف، ذاك الفراغ القائم في المجال هذا.

وممّا يتأدّى أيضاً عن استمرار ذاك الفارق تعزيز حجّة الأنظمة القوميّة، إذ تجري المجادلة دوماً على الأرض التي رسمتها. وهذا ما يوفّر أحد الأسباب وراء تعاطف «المناهضين للإمبرياليّة» مع مناهضة الأنظمة، لا مع «مناهضة» معارضيها. فالأخيرون يجدون أنفسهم أمام مهمّة مستحيلة من فرز المعاني والدلالات الاستعماليّة وإحداث تغييرات فيها لا يحتاج إليها النظام «المناهض للإمبرياليّة».

لا شكّ في أنّ غيمة قوميّة كثيفة وغيمة مذهبيّة أكثف منها تُسألان عن هذا التلبّد. فهما تفسّران هذا القصور الكبير، وهذا الميل إلى التحقيب والتأريخ بموجب الهوى السلطويّ الذي استهدفته الثورات وتستهدفه، بعدما استهدف الشعوب عقداً بعد عقد. لكنّ المرجّح أنّ نقصاً كبيراً سيبقى يلاحق طلب الحرّية ما لم يتمّ التغلّب على النقص في وعيها وقراءتها لتاريخ المظالم النازلة بها.

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٦/١٩ :

ضبط العلاقة بين التنوع والوحدة

*د. حسن مدن

ثمة معضلة كبرى تطرحها قضية التعددية الثقافية والإثنية والدينية وما إليها، سواء أكان ذلك على مستوى العلاقة بين الدول والمجتمعات المختلفة، أو خاصة داخل كل مجتمع قائم على تعددية من هاته التعدديات.

ثمة ميل عام، على المستوى العالمي، نحو الاعتراف بمشروعية التعددية، فلا يجوز حمل الناس قسراً على التخلي عن معتقداتهم ورموزهم الثقافية وما يدخل في تشكيل هوياتهم الخاصة داخل مجتمع بعينه، تكون فيه الغلبة العددية للمتحدرين أو المنتمين لعرق أو إثنية أو دين ما، لكن إلى جانب أصحاب هذه الأغلبية تتواجد أقليات أخرى، قد تكون لها لغة أخرى وديانة مختلفة وتكوين ثقافي له خصوصيته، فلا يجوز حمل أبناء هذه الأقليات على الاندماج قسراً في الأغلبية، والتخلي عن خصوصياتهم.

وباتت المجتمعات المختلفة مطالبة بمراعاة هذا الميل العالمي بأن تكيف أنظمتها وتشريعاتها في اتجاه احترام التعددية، وتوفير البيئة الملائمة لكافة مكونات المجتمع المعني كي تصون خصوصيتها، وضمان حقها في ممارسة شعائرها الدينية، وفي الاعتراف بلغتها إذا كانت مختلفة عن اللغة الرسمية للدولة.

أكثر من ذلك بات ينظر لهذا التوجه نحو الاعتراف بالتعددية واحترامها بصفته مظهراً من مظاهر التلاقح المخصب لثقافة المجتمعات وثرائها الروحي، فالتنوع يضفي حيوية، قد لا تتوفر في المجتمعات أحادية الهوية أو اللغة وما إلى ذلك.

لكن للمسألة وجهاً آخر بحاجة إلى مقاربة، وهو وجه ناشئ من حدود العلاقة الصحية بين الاعتراف بالتنوع والتعدد في المجتمع والإقرار بوحدة هذا المجتمع، أو ما يطلق عليه التنوع في إطار الوحدة، أي ألا يصل الإقرار بحقوق الهويات الفرعية إلى حدود القبول بتفكك الكيانات الوطنية القائمة ذات النسيج المتنوع، وعدد هذه الكيانات هو من الكثرة ما يجعل كل دولة عرضة للتقسيم والتشظي إن جرى الإخلال بقياس المسافة بين التنوع والوحدة.

بل نصدف أنه حتى في بعض المجتمعات ذات الديانة الواحدة والمذهب الواحد واللغة الواحدة أن تنشأ تقسيمات جهوية، فيقال عن جزء من السكان إنهم شماليون وعن جزء آخر بأنهم جنوبيون، أو يجري التفريق بين سكان المدن الساحلية والمدن الداخلية، وهي تقسيمات جغرافية لا غبار عليها، لكن يمكن لها أن تتحول أو تحول إلى تضاد في الهويات، خاصة حين تركز الحكومات اهتمامها التنموي على مناطق بعينها وتهمل الأخرى، ما يخلق المرارات والحساسيات.

الخلاصة التي تهمنا ونحن نشهد ما نشهد من انفجارات دموية في مجتمعاتنا تحت هذا العنوان، تهدد الكيانات الوطنية القائمة، تكمن في ضرورة إعادة ضبط العلاقة بين الإقرار بالتنوع والوحدة، فلا يطغى أحدهما على الآخر، لتجنيب المجتمعات الفوضى والاقتتال.

*صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠١٧/٦/١٩ :

ما تطلبه السلطة من المفكر

*سعيد ناشيد

ما الذي تطلبه السلطة من المفكر؟ ما الذي تطلبه بالضبط؟ في مجتمعاتنا الإسلامية تطلب السلطة من المفكر ثلاث وظائف لا تدخل في الأصل ضمن وظائفه، وإنما هي ضمن وظائف الخبراء أحياناً أو الفقهاء أحياناً أخرى، فماذا تطلب منه بالذات؟ ثلاث مسائل:

أوّلاً، تطلب السلطة من المفكر أن يبرر قراراتها: طبعاً نتفهّم حاجة السلطة إلى موظفين أو متطوعين يمتلكون مواهب تؤهلهم لتبرير أي قرار كيفما كان، طالما أن معظم قرارات السلطة قد يصعب تبريرها، أو قد يصعب عرض مبرراتها الحقيقية أمام مسامع الناس، بصرف النظر عن نجاعتها. وإن كان تبرير القرار يندرج ضمن القدرات الذهنية للمفكر إلاّ أنه ليس ضمن وظائفه باعتباره الشخص الذي يُنتج الأفكار. وفعلاً ثمة خبراء مشهورون متخصصون في تبرير القرارات كيفما كان نوعها، وبوسعهم أن يملؤوا شاشات التلفزة كلما تلقوا الدعوة لأجل ذلك الغرض. لكن علينا أن نضيف بأن العقل الفقهي أيضاً يمتلك القدرة على التبرير، وأحيانا يتفوق بفارق كبير في الدرجة طالما تندرج ثقافة التبرير ضمن مهاراته الأصلية. ولرّبما لهذا السبب تحتاج السلطات في معظم المجتمعات المستبدة إلى الحفاظ على احتياطي واسع من الشيوخ والسلفيين قصد استدعائهم والاستعانة بخدماتهم كلما ساءت الأحوال، أو في اللحظات الحرجة.

ثانياً، تطلب السلطة من المفكر أن يشرح بعض المفاهيم التي قد تثيرها بين الفينة والأخرى: بكل تأكيد لا تنتج السلطة المفاهيم، وليس من مهامها إنتاج المفاهيم، لكنها تتصرف في بعض الأحيان كما لو أنها تنتج بعض المفاهيم أو تعيد إنتاجها، ثم تتوقع من المفكر أن يشرحها للناس شرحا مستفيضاً. أما إذا كان المفهوم دينيا أو له قرابة مع الحقل الديني فهي تطلب التفسير والترويج من الفقهاء أيضا، فضلا عن الخبراء.

ثالثا، تطلب السلطة من المفكر أن يطمئنها: من طبيعة السلطة أنها تفضل خطاب الطمأنينة على خطاب الإزعاج، تفضل خطاب "كل شيء على ما يرام" على خطاب "دوام الحال من المحال". لذلك، تركن معظم السلطات في العالم الإسلامي إلى قدرة بعض الخبراء والفقهاء على طمأنتها. لهذا السبب لسنا نسمع من الخطاب السائد حول معضلة الإرهاب مثلا سوى مسكنات ومهدئات توحي بأن "الوضع تحت السيطرة". طبعا لسنا ننكر بأن جرعات قليلة من "وهم" الاستقرار وبلا إفراط، قد تكون عاملا إضافيا لاستقرار المؤسسات، طالما أن الشعور بالاستقرار يساعد على الاستقرار. لكن جرعات "الوهم" إذا فاقت المقدار المقبول قد تنقلب إلى خطر على الاستقرار، وقد تكون الجرعة الزائدة جرعة قاتلة. لكن ماذا تطلب السلطة من المفكر في الديمقراطيات الغربية الحديثة؟

تطلب السلطة من المفكر في المجتمعات الغربية شيئا محوريا: ترشيد النقاش العمومي. كيف؟ يحدث داخل المنعطفات الحادة، أو أثناء الصدمات الاجتماعية، أو في اللحظات العصيبة، أن يتم فتح النقاش العمومي لتداول الأفكار وتنمية روح المواطنة والحس النقدي، لأجل ذلك يتم استدعاء الفلاسفة والمفكرين بادئ الأمر قصد افتتاح النقاش العمومي على قنوات التلفزة، وعبر مختلف وسائل الإعلام الأساسية. ليس المنتظر من المفكرين أن يخبروا الناس بـ"الحقيقة الغائبة"، ذلك أن الحقيقة السياسية لا تكتشف ولا تعطى وإنما تُبنى بنحو تشاركي وتوافقي في إطار دينامية النقاش العمومي، لكن المقصود أن يتمكّن أكبر قدر من المواطنين من المتابعة والمشاهدة والاسترشاد بنقاش المفكرين، حتى يستلهموا الأسلوب العقلاني في تدبير الحوار المدني والنقاش العمومي، بمعزل عن كل الانفعالات السلبية والغرائز البدائية بمعنى، مقصود القول أن تقول السلطة للمواطنين: حاولوا أن تناقشوا كما يناقش المفكرون.

أما عندنا وفي غياب نقاش عمومي فإن السلطة تطلب من المفكر أن يكون خبيراً أو فقيهاً. ثمة سوء تفاهم جذري بين المفكر والسلطة: مجال اشتغال المفكر هو الأفكار، وترشيد النقاش العمومي والتثقيف الشعبي وإنتاج الأفكار. لكن مجال السلطة هو الانضباط. والانضباط معناه الحرص على عدم حدوث أيّ شيء. رجل السلطة عندنا قد يكون خريج أرقى المدارس الغربية، لكنه لا يزال يحمل ثقافة قدامية ومزاجاً تقليديا ولو في مستوى اللاوعي، يهمه ألا يحدث أي شيء، وهو لأجل ذلك يعول على التقنية والحواس. بلا شك قد ترى الحواس الوقائع لكنها لا ترى الأفكار. بل من سوء الحظ أن رجل السلطة عندنا ميال إلى تبخيس الأفكار، وهو بذلك يجهل أو يتجاهل بأن الحدث قبل أن يحدث فقد كان فكرة بادئ الأمر.

قد تدخل إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة فترى رجل السلطة واقفاً في الصفوف الأمامية للصلاة، ينصت بإمعان إلى خطبة مفعمة بثقافة الكراهية وتكفير الأقليات ولعن النساء، مشفوعة بأدعية الويل والثبور، لكنه رغم ذلك يصر على استصغار أثر الأفكار على الواقع، بل لا يرى للأفكار أي أثر يُذكر، وهو بذلك لا يدرك بأن الأفكار قد تكون قنابل موقوتة تنفجر ولو بعد حين. وهذا بالذات ما يدركه المفكر أو بالأحرى تلك وظيفته.

السلطة في مجتمعاتنا تطلب من المفكر ما لا يُطلب منه، تطلب منه ألا يفكر. وهذا محال في كل الأحوال.

*كاتب مغربي

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٦/١٩ :

ترمب يلغي الاتفاق مع كوبا منددا بالطابع "الوحشي" لنظامها

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الجمعة، الغاء الاتفاق الذي وقعته واشنطن وهافانا نهاية ٢٠١٤ بمفعول فوري منددا من ميامي بالطابع "الوحشي" لنظام كاسترو.

وندد في خطاب بالاتفاق الذي توصل اليه سلفه باراك أوباما قائلا إنه "لا يساعد الكوبيين بل يعزز النظام".

وقال "بمفعول فوري ألغي الاتفاق غير المنصف تماما والذي وقعته الادارة السابقة مع كوبا"، واعدا ب"اتفاق أفضل" بالنسبة الى الكوبيين والولايات المتحدة.

واضاف "الان وقد أصبحت رئيسا فان أمريكا ستندد بجرائم نظام كاسترو" لافتا الى معاناة الكوبيين "لنحو ستة عقود".

وتابع "نعلم ما يحصل ونتذكر ما حصل".

وطالب أيضا بالافراج عن جميع السجناء السياسيين المعتقلين في الجزيرة الشيوعية وقال "لن نرفع العقوبات عن النظام الكوبي قبل الافراج عن جميع السجناء السياسيين".

*وكالة فرانس بريس ٢٠١٧/٦/٢٠ :

كوبا : سياسة ترامب ستعزّز وحدتها

رفض وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز السياسة الجديدة التي سينتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه بلاده، مشدداً على أنها ستعزّز الحسّ الوطني في الجزيرة.

ورأى أن خطاب ترامب في شأن كوبا يشكّل «مشهداً غريباً» يستحضر الحرب الباردة، وزاد: «لن نتفاوض أبداً تحت ضغط أو تهديد».

وأكد أن قيوداً فرضها الرئيس الأمريكي على التعامل مع الجيش الكوبي لن تحقق هدفها المتمثل في إضعاف الحكومة، بل ستجعل الكوبيين يتحدون وراء قيادتهم.

وأعلن رودريغيز أن كوبا لن توافق على طلب ترامب بإعادة فارين مطلوبين في الولايات المتحدة، لافتاً إلى أن بلاده «منحت لجوءاً سياسياً إلى مقاتلين أمريكيين من أجل الحقوق المدنية».

على صعيد آخر، قال مصدران إن شركة «لوكهيد مارتن» الأمريكية في المراحل النهائية من التفاوض على اتفاق تتجاوز قيمته ٣٧ بليون دولار، لبيع ٤٤٠ مقاتلة من طراز «أف-٣٥» إلى ١١ دولة، بينها الولايات المتحدة. ويُرجّح أن يكون متوسط سعر الطائرة ٨٥ مليون دولار.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٦/٢٠ :

ترمب إذ يُعلِن «الحرب».. على الشعب الكوبي!

*محمد خروب

لم يلْقَ إعلان الرئيس الأمريكي حربه الجديدة على الشعب الكوبي، عبر إلغاء الاتفاق «الفظيع والمُضلّل» الذي عقده سلفه أوباما مع كوبا، الترحيب والمسانَدة على النحو الذي لاقته «تهديداته» بإلغاء الاتفاق النووي الذي وقّعته مجموعة ٥+١ مع طهران، والذي أُعتُبِر أحد «إنجازات» الإدارة الديمقراطية السابقة، رغم وصفه هذا الاتفاق الذي لم يجرؤ ترمب على المساس به (حتى الآن) بأنه «أسوأ اتفاق في التاريخ».

مَن دعَم تلويحه الغاء الاتفاق النووي مع إيران، هو «حزب الحرب»الذي بات يُسيطر الآن على البيت الأبيض، ويُحكِم قبضته على قرارات الإدارة المُتلعثِمة والمُرتبِكة، مع توالي الفضائح في أروقتها وتصاعُد الخلافات بين أركانها، وسعي معظم الذين ظنّوا أنهم قد فازوا بجزء من كعكة ترمب المسمومة، إلى القفز من سفينته الجانحة طلباً للسلامة وتجنباً للطرد والخروج من موقع القرار،في ظل رئيس لم يُصدِّق أنه بات رئيساً للولايات المتحدة، وأن منصبه يفرض عليه نوعاً من الكياسة والإتّزان والمسؤولية، رغم القناعة المُتزايِدة بأن «الأشخاص» بمن فيهم الرئيس نفسه لا يحكمون،بل هي المؤسسة (الاستبلشمنت) التي تديرها مجموعة من الشركات وأصحاب رؤوس الأموال والأجهزة المختلفة، على نحو يُبقي لهم هامش مناورة أوسع، إذا ما جنح الرئيس بعيداً، أو عرَّض مصالح البلاد وستراتيجياتها الكونية إلى الخطر.

ما علينا..

الاتفاق مع كوبا الذي أطنب ترمب في استحضار سوءاته، ووصفِه بأنّه «غير متوازن» إلى دَمْغِه بأنه «فظيع ومُضلّل»، كان جزءاً مما يمكن وصفه بـ»إرث» أوباما،هذا الإرث،المتواضع على أي حال،والذي يتعرَّض الآن لعملية شطب مُمنهَجة، سواء في ما خص اتفاقية باريس للمناخ التي أعلن انسحاب بلاده منها، أم في ابقاء سيف التلويح بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، بعد أن افرَغ أحد أهم الإنجازات التي فاخر بها أوباما وهو نظام التأمين الصحي المعروف باسم أوباماكير، (لم يُبق سوى على «إرث»الإدارة الديمقراطية السابقة السيء في إعادة أجواء الحرب الباردة والعداء مع روسيا (التي تُتّهم – للمفارقة – بأنها سعت إلى فوزه، بالضد من هيلاري كلينتون وهي الشائعة التي يتمسك بها حزب الحرب،لمحاصرة ترمب والامساك به كي يبقى تحت سيطرة صقوره)، فضلاً عن التحرش العدواني بالصين وعسكرة الأوضاع في بحري الصين الجنوبي والشرقي، التي رفع ترمب من وتيرتها، ظناً منه أنه بذلك يُجبِر بيجين على تقديم تنازلات، وبخاصة في مجال التبادلات التجارية وخصوصاً عبر افتعال حرب (أو التلويح بها) في مواجهة كوريا الشمالية، وتحميل الصين مسؤولية كبح جِماح بيونغ يانغ، إلاّ أن دبلوماسية حاملات الطائرات والمناورات الواسعة مع جيشي كوريا الجنوبية واليابان، لم تلقَ من الصين سوى الرد الحاسم والسريع، والتحذير بأن الحرب ليست لعبة وأن بيجين ستدافع عن مصالحها وان محاولة احراجها والنيل من صدقيتها عندما أمر الرئيس الأمريكي بضرب الأراضي السورية بسيل من صواريخ التوماهوك خلال مأدبة العشاء مع الرئيس شي جين بينغ، لم تنجح في

ثني الصين عن المضي قدماً في رفض القبول بأيّ مسّ أمريكي بمصالحها وأمنها (لا تنسوا نصب واشنطن لمنظومة (THAAD) خلال تصاعد الأزمة، كذلك فعلت موسكو، التي تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن حزب الحرب لن ينجح في استدراجها الى مواجهة وفق الرزنامة الأمريكية، وخصوصاً على الساحة السورية التي بدأت تثير قلق الجنرالات في البنتاغون، وعلى رأسهم وزير الدفاع ماتيس، الذين لا يؤيدون المزيد من الانخراط الأمريكي العسكري في الأزمة السورية (دون إهمال الإستفزازات الأمريكية بنشر الدرع الصاروخية والمناورات على الحدود الروسية، وضمّ الجبل الأسود الى حلف الأطلسي).

لا يزال أصحاب الذاكرة الحيّة، يتذكرون ردّ الفعل القوي والسريع للرئيس الكوبي راؤول كاستر، عندما ازاح ذراع أوباما اليمنى، وقد حاول الأخير أن «يربت»على كتف كاسترو على عادته مع الرؤساء الآخرين وخصوصاً العرب، في سعي لإسباغ التبعية و»الأبوية» والرعاية، التي يسعى إليها معظم من يلتقيهم من دول العالم الثالث وعالمنا العربي، إلاّ أن الرئيس الكوبي، الذي هو أحد الذين خاضوا نصف قرن من المواجهة مع اليانكي الأمريكي، وأحد أكثر الذين يعرفون معنى وهدف كل إيماءة أو سلوك أمريكي يهطل عدوانية ويفيض غطرسة، سارع الى إرجاع ذراع اوباما مجبراً إياه على السير إلى جانبه بنديّة وكرامة، وكان له ما أراد، وهي «لقطة» ناجحة ما تزال تجد لها مكانتها في تاريخ التصدّي للعدوان الأمريكي المتواصل على الجزيرة «المتمردة»، التي يسعى ترمب لإعادتها إلى بيت «الطاعة»، بعد الفشل الذريع الذي حصده سابقوه، بدءاً من كينيدي وليس إنتهاء ببوش الإبن، مروراً بكل محاولات CIA إغتيال الزعيم الراحل والأسطوري فيدل كاسترو، وتنظيم الغزو الفاشل في ستينيات القرن الماضي، الى تفكك الاتحاد السوفياتي وخضوع هافانا لمزيد من الصعوبات، جراء فقدان المساعدات السوفياتية، التي لم تكن سبباً لانبطاح كوبا وركوعها للسيد الأمريكي، بل مضت قيادتها قدماً في صمودها ورفضها الحصار الأبشع في التاريخ، إلى ان اضطر أوباما لتعديل (وليس تصحيح) المسار وعلى نحو جزئي وإعادة العلاقات الدبلوماسية ورفع بعض العقوبات وحظر سفر الأمريكيين، لكن الرئيس المُرتبِك الحالي يريد اعادة التاريخ الى الوراء، عبر استعادة الاسطوانة المشروخة التي تدغدغ عواطف المتطرفين في الحزب الجمهوري والاستخبارات الأمريكية، عندما يطالب بالافراج عن السجناء السياسيين (المزعومين بالطبع) وإجراء انتخابات حرّة في كوبا، وكأن حلفاء أمريكا من العرب وغير العرب، هم أمثولة في الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان لكنها البضاعة الفاسدة التي طالما روّجت وتروّج لها واشنطن، متى أرادت تبرير عدوانها على شعب من الشعوب، أو دولة ترفض الخضوع لإملاءاتها، وكوبا هنا ودائماً هي المثال الأبرز والحي والناجح لرفض الغطرسة الأمريكية، التي لم تجد من هافانا سوى الرفض الحاسم وإن كانت القيادة الكوبية في بيانها الذي اصدرته تعقيباً على ترهات ترمب قالت: «.. إنّها إنتكاسة للعلاقات الأمريكية الكوبية، وانها لن تُضعِف الثورة، مجدّدة استعدادها لمواصلة الحوار (المُحترَم) والتعاون في القضايا، محل الاهتمام المشترك.

*صحيفة (الراي) الاردنية ٢٠١٧/٦/٢٠ :

الأزمة الخليجية وترتيبات النظام الإقليمي

*د. محمد السعيد إدريس

على ما يبدو، حتى الآن، أن ما أخذ يُعرف في الأسابيع الثلاث الأخيرة باسم «الأزمة الخليجية» المتفجرة بين ثلاث دول خليجية (السعودية والإمارات والبحرين) إضافة إلى مصر مع قطر، والتي مازالت ممتدة، ليست أزمة عارضة، بل هي أزمة لها جذورها وتعكس خلافات عميقة في إدارة السياسات والتحالفات بين قطر وكل من هذه الدول الأربع.

وبقدر ما ستؤثر الأزمة على مجلس التعاون الخليجي ستؤثر أيضاً على النظام العربي وجامعة الدول العربية التي اختارت موقف «النأي بالنفس»، وهذا الموقف ستكون له حتماً عواقبه وتداعياته، التي ستتكشف على ضوء ما سوف تنتهي إليه الأزمة، كما أن الأزمة ستؤثر أيضاً على النظام الإقليمي الأوسع أي النظام الشرق أوسطي من منظور أدوار وتحالفات القوى الإقليمية الثلاث الكبرى: إسرائيل وإيران وتركيا، إضافة إلى قوة رابعة جديدة أدخلتها الأزمة وصراعات أطرافها في معترك تفاعلات النظام الإقليمي وهي إثيوبيا.

كيف ستؤثر الأزمة على العلاقات بين هذه القوى الكبرى الأربع من ناحية، وعلى علاقاتها مع النظام العربي وقواه الفاعلة وبالذات مصر والسعودية؟.

أسئلة شديدة الأهمية في حاجة إلى متابعة دقيقة وتحليلات علمية متجردة من الأهواء والإملاءات أو المجاملات، فالموقف شديد الخطورة، وربما تكون مواقف الأطراف الإقليمية بالذات من أهم المداخل التحليلية للكشف عن بعض ملامح مستقبل أنماط العلاقات والتحالفات الجديدة التي ستفرضها الأزمة الخليجية بعد انتهائها، إضافة إلى أنماط تطور الأزمة ومسارات الحل المتنافسة، سوف تكون لها كلها في المستقبل تأثيرات مهمة على النتائج المحتملة.

إذا تتبعنا معالم تطور الأزمة سنجد أنها تميزت بسرعة تطور وتلاحق الأحداث من جانب الدول الأربع نحو قطر، وكأنها كانت معدة سلفاً الأمر الذي وضع قطر وحلفاءها في حالة «الصدمة» و«المباغتة» مما فرض قيوداً على التحركات القطرية خاصة إجراءات المقاطعة الجوية والبحرية والبرية ضد قطر، لكنها سرعان ما استوعبت الصدمة، وبدأت بانتهاج سياسات مضادة، أبرزها محاولة تدويل الأزمة، والإعلاء من شأن «المظلومية» والأبعاد الإنسانية للمقاطعة، وحققت من هذه السياسات دعماً ملحوظاً خاصة من جانب الدول الأوروبية وروسيا، ناهيك عن الحرص الإيراني والتركي على اقتناص الفرص.

لقد شهدت الأزمة تسابقاً بين مسارين أولهما مسار تصعيدها من جانب الدول الأربع: السعودية والإمارات والبحرين ومصر وتكثيف الضغوط على قطر كي تستجيب للمطالب، وثانيهما مسار الحوار والتهدئة الذي تقوده الكويت مع سلطنة عمان مدعومتين من الولايات المتحدة، صاحبة المواقف الملتبسة «الناقدة لقطر ودعمها وتمويلها للإرهاب» والحريصة على عدم انفراط عقد النظام الخليجي، إلى جانب الدعم الأوروبي والروسي.

هذان المساران كشفا بعض معالم التفاعلات على المستويات الثلاثة: الخليجي والعربي والإقليمي.

فعلى المستوى الخليجي كشفت الأزمة وتفاعلات أطرافها أن انكساراً حقيقياً قد حدث في العلاقات السعودية–القطرية بالأساس، وأن مجلس التعاون بات منقسماً إلى أطراف متعددة: السعودية والإمارات والبحرين في جهة، وقطر

في جهة ثانية، وكل من الكويت وعمان في جهة ثالثة. أما على المستوى العربي فقد تبدى للجميع مدى هشاشة وضعف الموقف العربي من الأزمة وفي مقدمته جامعة الدول العربية، إلى جانب تفاعلات ضعيفة بين الحياد وبين التعاطف مع قطر والتحفظ على محاصرتها: المغرب، تونس، الجزائر، أما العراق والأردن فكانت مواقفهما أشد وضوحاً نسبياً، فالعراق رافض لحصار قطر، والأردن متردد بين الانحياز للدول الأربع، وبين الحرص على امتلاك ورقة التدخل مستقبلاً لرأب الصدع بين الطرفين. على العكس من ذلك كانت القوى الإقليمية هي الأحرص على التفاعل، فإذا كانت إثيوبيا قد وجدت أن طرفي الأزمة كانا حريصين على أن تدلي بدلوها في تفاعلاتها فإنها حرصت على التزام موقف الحياد والدعوة للحوار والحل السلمي للأزمة. لكن القوى الثلاث الأخرى: إيران وتركيا وإسرائيل هي من تفاعل بمنهجية واضحة تكشف مدى التزام كل منها بمشروعها السياسي في الإقليم ومدى حرصها على الاستفادة من الأزمة لفرض نفسها اللاعب الأهم في إدارة شؤون المنطقة.

التنافس التقليدي بين هذه القوى الثلاث فرض نفسه بوضوح شديد على تفاعلاتها مع الأزمة. تركيا كانت في الموقف الأضعف لأنها كانت مضطرة لاختيار صعب لا فكاك منه بين حليفين: السعودية والإمارات من ناحية وقطر من ناحية أخرى.

لكن وجود التزامات وتحالفات أمنية مشتركة مع قطر خاصة ارتباطهما المشترك بجماعة الإخوان و«حركة حماس» اللتين استُهدفتا من قمم الرياض التي حضرها الرئيس الأمريكي، جعل تركيا تختار الانحياز إلى «حماس» وأن تتجاوب مع ما تمليه اتفاقية الدفاع المشترك من التزامات مع حرص على عدم خسارة السعودية والإمارات من خلال إطلاق دعوات القيام بتحركات محورها الدعوة للحوار بين الأطراف المتنازعة.

على العكس تماماً كان الموقف الإيراني. فإيران قبل الأزمة كانت مستبعدة ومستهدفة، وبالأزمة وجدت في قطر حليفاً محتملاً يمكن توظيفه لاختراق السياج الخليجي ومن هنا كان اندفاعها لدعم قطر وتحميل الرئيس الأمريكي مسئولية الأزمة، التي رأت فيها فرصة للنيل من المملكة العربية السعودية، خصوصاً أن هذه الأزمة تزامنت مع العملية الإرهابية التي وقعت في العمق الإيراني واستهدفت مرقد الإمام الخميني ومعه مجلس الشورى وكان التركيز الإيراني على السعودية وتحميلها جانباً من مسئولية هذه العملية.

على الجانب الآخر كانت إسرائيل تتابع عن كثب كل ما يحدث وهي على يقين أن المكاسب ستكون حتماً لمصلحتها ولمصلحة مشروعها الأهم الذي يستهدف إحداث انقلاب جذري في مسار التفاعلات الإقليمية على النحو الذي تأمله بتأسيس «التحالف الإقليمي» للحرب على الإرهاب الذي يعني بالنسبة لها كل الأطراف المعادية للمشروع الإسرائيلي وبالتحديد: إيران و«حزب الله» وحركة «حماس»، وهذا يستلزم المزيد من التحليل والمتابعة.

*مركز الاهرام للدراسات ٢٠١٧/٦/٢٠ :

أنظمة تدعيش وتعفيش استملاكية

*ماجد الشّيخ

في معظم بلاد الناس، من الطبيعي أن تستملك الدولة ثرواتها وأراضيها للمصلحة العامة، أما في بلادنا وفي الوقت الذي لم تقم فيه بعد قائمة للدولة عندنا، وجدت السلطة وكامل طواقمها السلطوية، بمن فيها الأقارب والأصدقاء المقربون والمتنفذون وأصحاب الحظوة من المشاركين في اقتصاد النهب العام، الفرصة سانحة لاستملاك كل ما تقع عليه أيديهم: من الناس إلى الثروات إلى الأراضي إلى المصانع والمعامل والتحكم بالتجارة الداخلية والخارجية، وحتى استملاك الدولة ذاتها لمصلحة مجموعة من الجنرالات والأمنيين والمحظيين والمحظيات. وفي المحصلة، السلطة صارت حزمة المالكين والمستملكين الجدد، للدولة العائلية هنا، وللدولة الدينية المتمذهبة والطوائفية هناك، ولدولة الجنرالات والعسكر هنالك، وعلى حوافهما دويلات «التحرر» المزعومة، والدينية الموهومة وهي تعلي من تجارة المقاومة والممانعة، وكلها دول استملاكية ليس للشعب فيها أثر، سوى كونه المستهلك الأول لشعارات ولافتات اللفظ الشعاري، ذاك الذي هيمنت في ظله نخب السلطة هيمنات إكراهية وإقصائية، حتى استحوذت على كل شيء، حتى ما يخص مواليد لم يأتوا إلى هذه الدنيا بعد.

وللحفاظ على كل هذا الفوات التاريخي للسلطة في بلادنا، كان لا بد من معايير وأنماط خاصة، ومن حكم يرث ذاته، كي يضمن أن يديم للسلطة صولجانها كسلطة «استقرار» تغرق في «الأبد»، من دون أي تحولات تتيح للتغيير مكاناً آمناً أو مسارب آمنة، وعبر أدواتها وقواها القامعة وانتصارها لفلسفة حكم اعتمدت توجهات ميكيافيلية مغرقة في التخلف، وابتعادها عن تحكيم أي شكل من أشكال القيم والأخلاق ومن منظومات ما تعارفت عليه البشرية من مشتركات، ها هي تقمع وتسد كل شقوق ومكامن التغيير الممكن، لا سيما وهي تستند إلى مرجعيات دينوية وسياسوية تتكامل في تأسيس فلسفة «الضرورة القمعية» الكامنة والنابتة في هياكل وأحشاء أبنية الدنس السلطوي، وهو يقود تغوله الأكثر استبداداً، حتى في ظل سلطة محدودة الصلاحيات والسلطات، للاحتفاظ بالسلطة النقية، الخالصة الولاء لمرجعياتها الخاصة، النقية بدورها موسومة بخلاسية الجنس والطائفة والعرق.

وفي غياب الدولة ومنطقها، وتحت رعاية النظام الحاكم و «داعشيته» المختارة، انتقلت عدوى الاستملاك الإكراهي للسلطة، في سورية مثلاً إلى نوع من استملاك إكراهي له طابع الطرد والإحلال لسكان المدن والقرى وتهجير أصحابها وأهلها إلى مناطق أخرى بعيدة، في عملية «تعفيش وتدعيش مواطنية» و «طائفية» و «عرقية»، كما حصل أخيراً لمجموعة من القرى والبلدات الدمشقية وغيرها في مناطق أخرى مجاورة، وذلك لضمان إحلال نوع من التغييرات الديموغرافية لمصلحة النظام وشبيحته وأجهزته الأمنية ومرتزقته من الميليشيات الطائفية، وبالمنطق الاستملاكي الإكراهي نفسه الذي ساد منذ عقود، حين «استقر» النظام السلطوي على استملاك البلد، ليجعل منها وطناً مستباحاً، تكشفت معه ادعاءات السيادة والأكاذيب التي مارسها النظام في شأنها.

*كاتب فلسطيني

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٦/٢٠ :

توقعات للشرق الأوسط خلال الربع الثالث من العام

مركز ستراتفور الاستخباراتي ٢٥_٦_٢٠١٧:

ترجمة الخليج الجديد: يقدم ستراتفور تحليلًا عامًا للأوضاع المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للربع الثاني من عام ٢٠١٧، بدأناها في الجزء الأول بأزمة مجلس التعاون الخليجي والعلاقة مع إيران، ونستكمل في هذا الجزء الحديث عن الحرب في ليبيا، مرورًا بالحرب السورية ومعركة الموصل، وكذلك تحضيرات (إسرائيل) في المنطقة.

إيران على صفيح ساخن

ستواصل الولايات المتحدة في هذا الربع العقوبات ضد برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية، بينما تواصل استهداف الأفراد والشركات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني. وستسعى واشنطن وطهران جاهدين للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، لكنّ الاحتكاك الدائم بين البلدين سيحد من خيارات الرئيس الإيراني «حسن روحاني».

وفي أعقاب الهجمات المزدوجة التي شنها تنظيم الدولة في طهران يوم ٧ يونيو/حزيران، سيغتنم الحرس الثوري الإيراني الفرصة لتأمين المزيد من الموارد وتوسيع أنشطته في الخارج. وعلى الرغم من أنّه أعيد انتخابه مؤخرًا، سيواجه «روحاني وقتًا صعبًا في محاولة استخدام ولايته الجديدة للحد من السياسات المتشددة، وهو هدف حاول أن ينجزه من قبل. ونتيجةً لذلك، لن يكون الرئيس قادرًا على فرض الاعتدال على العلاقات الإيرانية مع السعودية أو الولايات المتحدة.

وقد واجه الرؤساء السابقين لإيران في ولاياتهم الثانية في البلاد تاريخيًا صعوبة في تأكيد أجنداتهم ومواجهة الحرس الثوري وحلفائه السياسيين المتشددين. وبينما يسعى «روحاني» إلى الوفاء بوعوده الانتخابية للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، ستتوسع الفجوة بينه وبين بقية الحكومة الإيرانية (التي يتم تعيينها بدلًا من انتخابها) بلا شك، وقد تثبت العوائق التي تعترض سبيل الإصلاح من قبل الحرس الثوري الإيراني أنّها لا يمكن التغلب عليها.

الحرب السورية

وعبر الحدود الإيرانية الغربية، عانى تنظيم الدولة الإسلامية من هزائم متتالية في العراق وسوريا. لكنّ فقدان الأراضي في مناطق العمليات الأساسية للمجموعة لم يلغ قدرته على الدعوة والتأثير على الهجمات في أماكن أخرى من العالم. ويتطور تهديد الدولة الإسلامية باستمرار، كما يتضح من هجومه الأولي في طهران في الربع الأخير. ومع ذلك، قد تتمثل إحدى النتائج المحتملة للحادث في جذب إيران إلى الحرب ضد التنظيم في سوريا. وتعد قوات طهران، التي تندفع بالفعل شرقًا في سوريا نحو مواقع التنظيم بالقرب من الحدود العراقية، معرضةً لخوض نزاعٍ مع القوات الأمريكية المنتشرة هناك.

ولدى الولايات المتحدة، من جانبها، القوات المدربة من المحليين لقتال تنظيم الدولة الإسلامية. وبدعمٍ من الولايات المتحدة، بدأت القوات الديمقراطية السورية بالتقدم في مدينة الرقة الستراتيجية، إحدى المعاقل الأخيرة للجماعة الجهادية. لكن في تطورٍ جديد، وجد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها من المتمردين ضد الحكومة السورية، المدعومة من إيران وروسيا، وجد نفسه في مسابقة لانتزاع السيطرة على الأراضي المتبقية للدولة الإسلامية. ويندفع كل من المشاركين في هذا السباق إلى الحدود العراقية بمصالح مختلفة، لكنّ رغبتهم المشتركة في الاستيلاء على نفس الأراضي ستحرضهم على بعضهم البعض، مما يزيد من خطر وقوع اشتباكات هذا الربع.

وبالنسبة للحكومة السورية، فإنّ الوصول إلى البؤر الاستيطانية في الشرق الأقصى والشمال الشرقي أمرٌ بالغ الأهمية لطموحاتها في استعادة السيطرة على البلاد. لكنّ راعيها الإيراني مهتم أكثر بكثير ببناء جسر بري يمتد من طهران إلى دمشق والبحر الأبيض المتوسط، ومن شأن هذا أن يوسع نطاق وصول طهران إلى حدٍ كبير من خلال تعزيز

اللوجستيات وخطوط الإمداد. وتشارك روسيا أيضًا بعمق في دفع الموالين لها باتجاه الحدود العراقية، ومع اقتراب قوات الحكومة السورية، فإنّهم يخاطرون بعرقلة العمليات ضد المعارضين في المنطقة.

وأدى وجود حلفاء الولايات المتحدة في شرق سوريا إلى تعقيد حملة الموالين إلى الشرق، وسوف يستمر ذلك في الربع المقبل. ومع ذلك، لن يكون شركاء واشنطن، على الأرجح، قادرين على منع منافسيهم المدعومين من روسيا وإيران من الوصول إلى الحدود أولًا، بحلول نهاية العام.

معركة الموصل والاستفتاء الكردي

ويتراجع تنظيم الدولة في جبهة هامة أخرى أيضًا. وفي معركة مدينة الموصل العراقية، قامت القوات العراقية بتطويق الجيب الأخير من المسلحين فى البلدة. وبمجرد الانتهاء من المهمة، سيتم تحرير هذه القوات حتى استقرار أجزاء أخرى من البلاد، بما في ذلك تلعفر والحويجة وديالى والأنبار. كما أنّها ستحول انتباهها إلى الأراضي التي استعادتها، مثل سنجار. وعلى الرغم من أنّ تنظيم الدولة الإسلامية قد خرج من هذه الأماكن، إلا أنّها موطنٌ لجماعاتٍ سكانية متنوعة وشخصياتٍ سياسية تتنافس على الحق في حكمها.

وقد تمكن رئيس الوزراء العراقي «حيدر العبادي» حتى الآن من تسكين هذه القضية، لكنّ نهاية عملية الموصل ستعيد إحياء المفاوضات حولها، فضلًا عن نشر قواتٍ في المناطق المتنازع عليها. وسوف تزداد سخونة المحادثات حول هذه المسائل الشائكة في الأشهر المقبلة، مما يؤدي إلى تفاقم الشقوق والانقسامات داخل حكومة إقليم كردستان وبين أربيل وبغداد.

ولأنّ تنظيم الدولة الإسلامية لم يعد له وجود إلى حدٍ كبير في كردستان العراق، تمكنت الفصائل السياسية المحلية من استئناف مناقشتها حول مستقبل الحكم شبه الذاتي.

وفي نهاية الربع الثاني، أعلن السياسيون الكرد أنّه سيتم إجراء استفتاءٍ على الاستقلال في ٢٥ سبتمبر/أيلول. وقد أدى تحالف الكرد المؤقت بشأن هذه القضية إلى حفز السلطات المعنية لمحاولة إيقاف مسار الانتخابات، خصوصًا وأنّها ستشمل محافظة كركوك الغنية بالنفط. ومن المرجح أن تحاول بغداد، على سبيل المثال، صرف انتباه القادة الكرد عن الاستفتاء من خلال إجبار حكومة إقليم كردستان على تسوية نزاعاتها المتعلقة بالطاقة والنزاعات الإقليمية مع الحكومة المركزية العراقية.

وفي الوقت نفسه، ستستخدم بلدانٌ أخرى ذات عددٍ كبير من الكرد، مثل تركيا وإيران، الفصائل الكردية التي لها نفوذ للتدخل في خطط الاستفتاء. وستشكل أي محاولة ناجحة للاستقلال في كردستان العراق سابقة للمجموعات الكردية الأخرى في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وربما حتى تلهمهم للدفع من أجل دولتهم المنشودة.

ونظرًا للقيود المفروضة على تصرفات تركيا في سوريا، ستبحث أنقرة عن فرصٍ في العراق لتشكيل المناخ السياسي والأمني للمنطقة بعد انتهاء عملية الموصل. ومع ذلك، من خلال إدراج نفسها في كردستان العراق، ستوتر تركيا علاقتها مع رئيس إقليم كردستان «مسعود بارزاني». وفي الوقت نفسه، ستستخدم إيران حلفاءها العراقيين والكرد المتمركزين بالقرب من القوات المدعومة من تركيا لحماية مصالحها في شمال العراق وإفساد خطط تركيا.

وعلى الرغم من هذا التدخل المتفشي، لن يفقد الاستفتاء الكردي زخمه. غير أنّه قد يصبح دافعًا للاقتتال الداخلي بين الفصائل الكردية المتنافسة، الأمر الذي قد يفضي رفض بغداد الاعتراف باستقلال الإقليم، أو أن يفقد الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم سيطرته عليه. (**في بعض النواحي، دافع بارزاني عن الاستفتاء، ليصرف انتباه ناخبيه عن المشاكل الملحة التي تواجهها حكومة إقليم كردستان وعن استمراره غير القانوني في منصبه، بدلًا من ضمان استقلال شعبه**).

وستخضع الحكومة العراقية في بغداد لتغييراتٍ سياسيةٍ خاصة بها، حيث تحشد الائتلافات نفسها وقاعدة دعمها قبل انتخابات المحافظات فى سبتمبر/أيلول المقبل. ومع ذلك، يعتمد ما إذا كان التصويت سيجري بالفعل في الوقت

المحدد أم لا، على موافقة البرلمان على قانونٍ انتخابيٍ جديد. وإذا لم تتحقق هذه الموافقة، يمكن الجمع بين تصويت المحافظات والانتخابات البرلمانية في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

ولكن حتى في حالة التأخير، سوف تستمر المبارزة بين الأحزاب السياسية العراقية طوال الربع الثالث، حيث تحاول الفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد في الهيئة التشريعية بقدر ما تستطيع. وحتى الآن، يسير الزعيم الشيعي القوي« مقتدى الصدر» في طريقه للدفع بتشكيل القانون الانتخابي، وبدأ بالتواصل مع الأحزاب الكردية والسنية لتوسيع مطلبه الشعبي. لكن إذا لم يمر مشروع القانون في شكله الحالي، الذي يفضل الأحزاب الصغيرة على الأحزاب الكبيرة، قد يلجأ الصدر إلى استدعاء حشود مؤيديه إلى الشوارع.

(إسرائيل) تستعد لصيف متوتر

وقد كثفت (إسرائيل) نشاطها في سوريا. وخلال الربع الثاني، شنت عدة غارات جوية على قوافل الأسلحة التابعة لحزب الله، وهي جماعة مسلحة لبنانية تدعمها إيران، وهي تمر عبر جنوب سوريا. وتؤكد الهجمات التهديد المستمر الذي يشكله الحلفاء السوريون والإيرانيون على الحدود الشمالية لـ (إسرائيل) على أمنها القومي.

كما تواجه (إسرائيل) تهديدًا مستمرًا على طول الحدود الجنوبية. وقد أثار مسؤولون إسرائيليون احتمال نشوب صراعٍ جديد مع غزة، بعد اعتراض (إسرائيل) لعدة هجمات صاروخية صغيرة بالقرب من الحدود. وقد يؤدي الخلاف الدائم (وربما الذي يزداد سوءًا) بين فتح وحماس حول الموارد في غزة إلى إضافة الوقود إلى النار، على الرغم من أنّ أيًا منهما ليس لديه الإرادة السياسية لإثارة نزاع أكبر مع (إسرائيل).

وبدلًا من ذلك، كانت حماس منشغلة بنزاع قطر مع مجلس التعاون الخليجي، الذي هدد عمليات الحركة في الدوحة. ومن المرجح أن يقوم مسؤولو حماس بخطة طوارئ في حالة إجبارهم على نقل بعض أو كل أنشطتهم خارج قطر. وقد تكون إيران هي الحل لمشكلة الحركة. فبعد سنوات من العلاقات الباردة، بدأت علاقة طهران مع حماس في العودة إلى الدفء، وأعرب كلاهما عن رغبته في استمرار هذا الاتجاه. لكنّ إيران ليست وحدها التي تخطب ود حماس. وقد عرضت مصر أيضًا إرسال إمدادات الكهرباء إلى غزة، واستئناف رفع القيود عن معبرها الحدودي مع القطاع مقابل تنازلاتٍ أمنية. لذلك ستقضي حماس الربع المقبل في وضع الستراتيجيات التي تمكنها من تحقيق التوازن بين طهران والقاهرة دون فقدهما معًا.

الحرب في ليبيا

لا تزال الحكومات الثلاث المتنافسة في ليبيا تتنافس مع بعضها البعض للسيطرة على البلاد. وستعمل حكومة الوفاق الوطني، التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها وتعترف بها الأمم المتحدة، مع «خليفة حفتر»، وحلفائه في مجلس النواب الشرقي لمتابعة خارطة الطريق السياسية التي وقعوا عليها في وقتٍ سابقٍ من هذا العام. (يتضمن الاتفاق خطةً لإجراء الانتخابات في الربع الأول من عام ٢٠١٨). ومع ذلك، ستحد الانقسامات العميقة داخل المعسكرين من نجاح المحادثات، على الرغم من أنّ «حفتر» يحاول تحسين صورته وموقفه من الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق الوطني.

وقد أعطت تلك الميليشيات حكومة الوفاق الوطني اليد العليا في طرابلس منذ تراجع خصومها في مصراتة، التي تتماشى مع المؤتمر الوطني العام، في الربع الأخير. لكنّ معركة حكومة الوفاق الوطني من أجل الشرعية في المدينة الستراتيجية لم تحقق النصر بعد، فلا تزال ميليشيات مصراتة تحوم في بعض الأجزاء من ضواحي طرابلس. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من أنّ الجيش الوطني الليبي سيستمر في التقدم إلى الجنوب والغرب، ستعيق ندرة قوات «حفتر» البرية الحركة خارج خطوط المعركة الحالية.

وقد مكنت عودة الاستقرار في الكثير من ليبيا قطاع النفط في البلاد من البدء في الانتعاش البطيء. غير أنّ التقلب المستمر سيبقي هذا الانتعاش معرضًا للخطر. وفي الربع المقبل، قد ينخفض إنتاج النفط من متوسطه في مايو/أيار البالغ ٧٣٠ ألف برميل يوميًا، إلى ٤٥٠ ألف برميل يوميًا، في حال اندلعت مواجهات إحدى خطوط التوتر العديدة في ليبيا. ومع ذلك، فإنّ احتمال الارتفاع في الإنتاج (وإن كان مؤقتًا) إلى ما بين ٩٠٠ ألف ومليون برميل يوميًا سيكون في الإمكان خلال فترات الهدوء.

هل ستتغير خارطة الشرق الأوسط من جديد؟

صحيفة "حريت" التركية ٢٠١٧/٦/٢٧ :

عند نهاية الحرب العالمية الأولى، تغيرت خارطة الشرق الأوسط بصورة عامة، ولم يكن الشرق الأوسط هو الذي تأثر بشدة في حينه.ثمة عاملان إضافيان يصعبان قيام دولة كردية، أولهما وجود آلاف من عناصر الحرس الثوري الإيراني في العراق وعلى الساحة السورية دعماً لأنظمة غير سنية في بغداد ودمشق وذكر مراد يتكين في صحيفة "حريت" التركية، بأن الحرب العالمية الثانية أدت إلى إنهاء ثلاث امبراطوريات كبرى: آل رومانوف قياصرة الامبراطورية الروسية، والامبراطورية النمساوية . الهنغارية، والامبراطورية العثمانية. وهكذا تغيرت، قبل قرن، خرائط وسط وشرق أوروبا، والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

ويلفت يتكين إلى تحول آخر طرأ على خارطة القوقاز وآسيا الوسطى إثر تفكك الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩٢. فقد أعقب ذلك تغييرات في خارطة وسط وشرق أوروبا، مع تفكك يوغوسلافيا وانقسام جمهورية تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين. وبحسب المحلل، تشير نظريات جديدة إلى احتمال حدوث موجة جديدة من التغييرات في خارطة في الشرق الأوسط. وعندما يتحدث الناس عن تغيير في الخارطة، يتم الحديث عن احتمال قيام دولة كردية جديدة.

تطورات

ويشير الكاتب لعدد من التطورات طرأ خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة تعزز هذا الطرح. وعلى سبيل المثال، ساعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ على تأسيس حكومة كردستان العراق(كي آر جي) في شمال العراق، بقيادة مسعود البارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني(كي دي بي).

ويقول يتكين إن أمراً مماثلاً يحصل اليوم عبر دعم القيادة المركزية الأمريكية لوحدات حماية الشعب الكردي(واي بي جي) في ظل مشاركة قواتها البرية في محاربة داعش في سوريا. ويعتبر واي بي جي الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني المحظور(بي كي كي)، والموضوع على القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية. وقد تأسس بي كي كي سراً في تركيا في عام ١٩٧٨، بهدف اقتطاع مناطق من أربع دول متجاورة، تركيا وإيران والعراق وسوريا، لتأسيس دولة كردستان المستقلة.

ويتساءل المحلل عما إذا كانت جهود بي كي كي في القضاء على داعش، تكللت بتحقيق هدفه في الحصول على حكم ذاتي في سوريا، في منطقة تمتد على طول مئات الكيلومترات مع تركيا. ومن ثم ما الذي سيجري في التنافس بين بي كي كي وكي دي بي حول مناطق يسكنها الكرد في العراق، وتجاور كل من إيران وتركيا؟

ويشير يتكين لكون ذلك التنافس هو الذي دفع البارزاني لإعلانه الأخير عن خطط بشأن إجراء استفتاء للاستقلال عن العراق في ٢٥ سبتمبر(أيلول) المقبل. ولم يكن توقيت الإعلان مبشراً لأنه جاء مباشرة بعد اندلاع الأزمة الديبلوماسية بين السعودية وحلفائها وقطر. فقد رأت حكومات غربية بأن قيام دولة كردية في العراق سيقود فوراً لقيام دولة شيعية موالية لإيران في جنوب العراق، بما فيها منطقة البصرة الغنية بالغاز والنفط، ما يفرض ضغوطاً إضافية على السعودية والكويت، ويقلق أيضاً إسرائيل.

ويلفت الكاتب إلى وجود عاملين إضافيين يصعبان قيام دولة كردية، أولهما وجود آلاف من عناصر الحرس الثوري الإيراني في العراق وعلى الساحة السورية دعماً لأنظمة غير سنية في بغداد ودمشق.

ويكمن العامل الثاني في حقيقة أن الجمهورية التركية ما زالت تمانع في إنشاء كيان كردي رغم عدد من المحاولات التي تمت خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة من أجل إضعاف جيشها.

ويرى يتكين أن أي تغيير في خارطة الشرق الأوسط قد يقود لسلسلة من ردود الأفعال، لا يمكن أحداً أن يخمن نتيجتها. ولذا قد تكون الإجابة على السؤال أن "حصول ذلك التحول غير مرجح ". ولكن من المؤسف أن تلك الحقيقة قد لا تدرك إلا بعد مزيد من المعاناة وسفك الدماء.

إعادة النظر في النظام العالمي

خافيير سولانا*:

من الواضح أن بقاء باكس أمريكانا (السلام الأمريكي) الذي دام طوال العقود الأخيرة، أصبح اليوم معتمدا على أجهزة دعم الحياة، كما لاحظ العديد من المحللين. فبعد أول ١٥٠ يوما من رئاسة دونالد ترامب التي رفعت شِعار "أمريكا أولاً" –أو إذا تحرينا الدقة، "أمريكا وحدها"– يبدو أنه لم يعد بالإمكان اعتبار دور أمريكا التقليدي المثبت للاستقرار من الأمور المسلم بها. فمع تراجع صدارة الولايات المتحدة في الساحة الدولية –وبالتالي مكانة أمريكا باعتبارها الأمة التي لا غنى عنها في العالَم– تكتسب دول أخرى، بل وحتى قوى من غير الدول، مزيداً من الأهمية. ولكن، ما الذي يعنيه هذا عندما يتعلق الأمر بما يسمى النظام الدولي الليبرالي؟

لا يجب أن تكون تعددية الأقطاب المزدهرة متناقضة بالضرورة مع نظام عالمي شامل ومفيد للجميع بالتبادل. فالقوى الصاعدة مثل الصين مجهزة للعمل كأصحاب مصلحة مسؤولين. وما يزال بوسعنا أن نثق في قدرة الاتحاد الأوروبي، الذي يبدو أنه بدأ يستعيد ثقته في نفسه، على الاضطلاع بدور بنّاء.

في نظرية العلاقات الدولية، تتسم "الدولية الليبرالية" بالترويج للانفتاح والنظام، وهي تحظى بمكانة معتبرة في المنظمات المتعددة الأطراف. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، وفرت هذه المبادئ الأسس الإيديولوجية لمعاهدات مثل الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية، والتي تطورت لتتحول في وقت لاحق إلى منظمة التجارة العالمية.

ألحقت الحرب الباردة أضراراً كبيرة بطموح الدولية الليبرالية إلى العولمة، وهي عقيدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالغرب الجيوسياسي، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وأفضى سقوط سور برلين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ إلى فترة من هيمنة الولايات المتحدة التي لا تقبل الجدال، ومهد الطريق لانتشار هياكل الحكم التي روج لها الغرب. ولكن الانتشار لم يحدث بالسرعة المتوقعة أو على النطاق المنتظر.

اليوم، ما يزال العالَم مفتتاً. صحيح أن هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ دفعت العديد من الدول إلى توحيد الصفوف حول أمريكا. ولكن الهجمات كشفت أيضاً عن اتجاه أعمق نحو الانقطاع بفِعل قوى غير متوقعة – وهو الاتجاه الذي استمر في النمو بقوة متزايدة على مدار السنوات الخمس عشرة اللاحقة.

وكان التباعد بين الدول اقتصاديا أيضاً. فحتى أزمة "الركود العظيم" في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩ لم تكن عالمية كما يوحي الرأي التقليدي في الدول المتقدمة. ففي العام ٢٠٠٩، عندما انكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كان معدل النمو في الدولتين الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالَم، الصين والهند، أعلى من ٨ ٪.

إن الدول التي تفكك نسيج النظام الليبرالي اليوم هي ذاتها التي استثمرت أكبر قدر من رأس المال السياسي في إنشائه. ويعكس التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة وانتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة إحباطاً متنامياً إزاء بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها العولمة، مثل نقل الأعمال إلى الخارج. وكان هذا الإحباط سبباً في إحياء شكل من أشكال القومية يستند إلى الإقصاء والاستبعاد. والآن، ينتشر تأكيد متجدد على سيادة وستفاليا، وهو ما يدفع الكثيرين إلى التنبؤ بتحول الخصومات بين القوى العظمى

مرة أخرى إلى الحالة المعتادة. وكثيراً ما يشير أنصار هذه المدرسة الفِكرية إلى العلاقة بين الولايات المتحدة والصين بوصفها المصدر الأكثر احتمالاً للاحتكاك.

بيد أن هذه النظرة تتسم بالإفراط في الترويع وإثارة الهلع. ففي حين يعمل صعود الصين المذهل على توليد قدر كبير من عدم الثقة في العواصم الغربية، قد لا تكون الصين القوة الرجعية التي يتصورها بعض المراقبين. فمؤخراً، نأت حكومة الصين بنفسها عن إدارة ترامب، عندما أكدت على دعمها لاتفاق باريس للمناخ، الذي تعتزم الولايات المتحدة الانسحاب منه. وفي خطابه الرمزي في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في كانون الثاني (يناير)، رسخ الرئيس شي جين بينج نفسه باعتباره مدافعاً قوياً عن العولمة. وأكد شي جين بينج أن دول العالَم يجب أن "تمتنع عن ملاحقة مصالحها الخاصة على حساب مصالح الآخرين".

تدرك السلطات الصينية تمام الإدراك مدى استفادة بلادها من الاندماج العميق في الاقتصاد العالمي. وهي ليست على استعداد للمخاطرة بأساس شرعيتها المحلية: النمو الاقتصادي. وتُعَد مبادرة الحزام والطريق (المعروفة سابقاً باسم حزام واحد وطريق واحد) –التي عمدها شي جين بينج بوصفها "مشروع القرن"– انعكاساً صادقاً لاختيار الصين الستراتيجي تعزيز روابطها التجارية مع بقية أوراسيا وأفريقيا، واغتنام الفرصة لتعزيز تراكم "القوة الناعمة".

لكن الصين بقيامها بهذا لا تدعو صراحة إلى التشكيك في أسس النظام الليبرالي. وقد ألزم البيان الاستثنائي الصادر عن قادة العالَم المشاركين في منتدى مبادرة الحزام والطريق في بكين الشهر الماضي أكثر من ٣٠٠ دولة ومنظمة دولية بتعزيز "السلام، والعدالة، والتماسك الاجتماعي، والشمولية، والديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين"، وتمكين المرأة.

من الخطأ أن نفسر هذا البيان حرفياً، أو أن نتجاهل النزعة التجارية الجديدة والقواعد التنظيمية المحلية غير الليبرالية في الصين. ولكن، لا يجوز لنا أن ننظر إلى الصين باعتبارها كتلة واحدة تتبنى قيماً تتعارض تماماً مع تلك المنسوبة إلى الغرب. فهذا الإفراط في التبسيط ليس أكثر دقة في حالة الصين مقارنة بحالة الولايات المتحدة، حيث فازت هيلاري كلينتون بالتصويت الشعبي على ترامب، أو حالة المملكة المتحدة حيث خسر الراغبون في البقاء في الاتحاد الأوروبي الاستفتاء على الخروج البريطاني بهامش ضئيل للغاية.

في الوقت الحاضر الذي يتسم بعدم اليقين والتنافر، يُصبِح الاتحاد الأوروبي في وضع يسمح له بالاضطلاع بدور رائد. وينبغي لانتصار إيمانويل ماكرون في الانتخابات الفرنسية أن يشجع المدافعين عن النظام الليبرالي، والذي ما يزال يمثل، على الرغم من أوجه القصور التي تعيبه، النموذج الأكثر جاذبية ومرونة للعلاقات الدولية.

كما يستطيع الاتحاد الأوروبي الموحد أن يساعد أيضاً في حفز الإصلاحات التي ربما تعيد النشاط إلى المؤسسات متعددة الأطراف المعتلة، ويعطيها زخماً جديداً. وإذا تواصلنا مع الدول الناشئة، فلم يفت الأوان لبناء نظام عالمي حقيقي. ولكن على النقيض مما حدث بعد العام ١٩٨٩، يتعين علينا هذه المرة أن نحرص على إتمام المهمة.

*كان ممثل الاتحاد الأوروبي الأعلى للسياسات الخارجية والأمنية، والأمين العام لحزب الناتو، ووزير خارجية أسبانيا. وهو حالياً رئيس مركز "إيساد" للاقتصاد والجيوسياسات العالمية، وزميل بارز لمعهد بروكنغز.

بروجيكت سنديكيت ٢٠١٧/٦/٢٨ :

الإنصات المركزي
www.pukmedia.com/ensat
Facebook: ensatpuk

Week End
www.pukmedia.com/ensat
Facebook: Week end نهاية الاسبوع

ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 0770 156 4347